نورتون فريش / ريتشارد ستيفنز

الفكر السياسي الأمريكي

ترجمة:
هشام عبدالله



المؤسسة العربية للدراسات والنشر



الفكر السياسي الأمريكي

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

المركز الرئيسي:

بيروت، ساقية الجنزير، بناية
برج الكارلتون، ص.ب: ٥٤٦٠-١١
العنوان البرقي: موكيالي، هـ ٨/٠٠٧٩٠٨
تلكس: LE/DIRKAY ٤٠٠٦٧

التوزيع في الأردن:

دار الفارس للنشر والتوزيع: عمان
ص.ب: ٩١٥٧، هاتف: ٦٠٥٤٣٢، فاكس
٦٨٥٥٠١ - تلكس ٢١٤٩٧

الطبعة الأولى
١٩٩١

نورتون فريش / ريتشارد ستيفنز

الفكر السياسي الأمريكي

البعد الفلسفي لفن ادارة شؤون الدولة الامريكي

ترجمة :
هشام عبدالله

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

صدر هذا الكتاب باللغة الانكليزية تحت عنوان :

AMERICAN POLITICAL THOUGHT

The Philosophic Dimension of American Statesmanship

EDITED BY

Norton J. Frisch
NORTHERN ILLINOIS UNIVERSITY

AND

Richard G. Stevens
GEORGETOWN UNIVERSITY

مقدمـــة

في كل بلد يُحكم كما يجب أن تحكم البلدان عادة، ونعني بذلك بلدا لا يقبع تحت حذاء حاكم مستبد مطلق ، فإن رجال الدولة لا يستطيعون العمل دون ان يقدموا ، بين الحين والآخر ، تفسيرات علنية لاعمالهم . وكل عمل ينوي رجل الدولة القيام به يجب ان يدافع عنه ويبرّره ضمن إطار المصلحة العامة وباسم العدالة والحق . ومن الواضح ان هناك اختلافاً بين نشاطات رجل الدولة والفيلسوف السياسي . وحتى وقت قريب ، كان من المتعارف عليه ان الميزة الخاصة التي يجب ان يتمتع بها رجل الدولة هي الحكمة العملية او الحصافة . وكان مفهوماً ان الحصافة هي المقدرة الخاصة على ادراك العلاقة بين النظرية والتطبيق وإخضاع الممارسات لهذا الإدراك . لكن النظرية والتطبيق لا يرتبطان ارتباطاً وثيقاً إلا في مفهومها الاسمي ، وهذا لن يحدث إلا في بلد يحكمه الفلاسفة بالفعل . ولم يوجد حكم كهذا حتى الآن إلا في المدينة التي تحدث عنها سقراط في « جمهورية افلاطون » . ولا وجود لهذه المدينة إلا في الخيال ، وهي لا تدوم طويلاً حتى في الخيال . ويصف سقراط نهاية جمهوريته انحلالها الحتمي . اما في المفهوم العادي فيفصل بين النظرية والتطبيق خليج واسع لا بد من ربطه بجسر .

وتقوم جميع الأعمال السياسية على رؤية ضمنية لما هو افضل وما هو اسوأ . وهذه الرؤية ، في شكلها السطحي ، لا تكون اكثر من مجرد رغبة في الحصول على المزيد دون إعطاء اعتبار للثمن او لعواقب الامر على الآخرين . وهذه بالضبط الرؤية السطحية للامور . والفرق بين رؤية رجل الدولة للامور والرؤى السطحية هو ان رجل الدولة اكثر تعمقاً وتفهماً لها . فهي تتضمن ، في المقام الأول ، التفكير فيما اذا كانت عواقب كسب ما نحققه لن تستتبع رد فعل يتضمن خسارة تفوق الكسب الذي تحقق . وبتدرج سهل يمكن ان يصبح الفكر اكثر تعقيداً وشمولية ومدعاة للتأمل . ويستطيع المرء ان يلمس فوراً ان احد اصعب الاسئلة بالنسبة لدارس العلوم السياسية هو ما اذا كان من الممكن حقاً تغيير الفكر السياسي الذي يصبح اكثر تعقيداً ، وشمولية ، ومدعاة للتأمل ، أم

انه سيبقى دائماً مجرد حسابات معقدة تنبع من الرغبة في كسب خاص . لكن اذا كان الفكر السياسي سطحياً او معقداً ، ضيقاً او شمولياً ، عفوياً او عميق التفكير ، واذا كان الفرق بين رجل الدولة والآخرين هو ان فكر رجل الدولة معقد وعميق وواسع ، فإن الفرق بين أفضل البلدان واسوئها يأتي بشكل رئيسي من الفرق في نوعية رجال الدولة لديهم . ولا شك ان اي شخص لا يلقي نظرة عابرة للأمور لا بد ان يرى ان رفاه اي بلد يعتمد على نوعية الرجال الذين يدخلون او يخرجون من المكاتب السياسية .

ومن حسن الطالع ان قُيّض للولايات المتحدة في الساعات الحرجة من تاريخها رجال دولة من نوعية عظيمة ، وإنه لمن حسن الطالع كذلك ان اعلى مراتب الفكر السياسي في اميركا ، وبسبب غياب الفلاسفة السياسيين ، في الجزء الأعظم منه فكر اشخاص معينين من رجال الدولة فيها . ونحن نتفق على ان فهم الاتحاد السوفياتي يتطلب فهم الفلسفة السياسية لماركس تماماً كما أن فهم الديموقراطية الاميركية يتطلب فهم الفلسفة السياسية للوك ومونتيسكيو وغيرهم . بيد ان موقفنا هنا يتمثل في ان هناك فكراً سياسياً يخص اميركا ذاتها ، وضمن تلك المجموعة من الافكار نرى ان اعلاها مرتبة موجود في الفكر السياسي لرجال الدولة الاميركيين . لذلك فإن فهم الفكر السياسي الاميركي وبالتالي السياسة الاميركية ، يكمن في التعرف على رجال الدولة هؤلاء وفي اخضاع فكرهم لبحث دقيق . وهذا بدوره يتطلب التمعن في طبيعة فن ادارة شؤون الدولة والبحث عن سماته الخاصة في الديموقراطيات بشكل عام ، وفي الولايات المتحدة بشكل خاص . وهذا يتطلب منا التعرف على الازمات السياسية الكبرى في التاريخ الاميركي .

ونستذكر احد الاعتراضات على ما نجزم به من ان اسمى مراتب الفكر السياسي في اميركا هو فكر رجال الدولة فيها ، بأن نعيد الى الاذهان جملة جو كانون المأثورة ، عضو مجلس النواب في بدايات القرن العشرين ، من ان رجل الدولة هو سياسي مات منذ زمن بعيد . فما الذي يقصده « العم جو » من قوله هذا ؟ هل يقصد ان من الغباء ان نرفع الى مستوى رجل دولة اولئك الاشخاص الذين اذا امعنا النظر فيهم ليسوا اكثر من « مجرد » سياسيين ؟ أم انه يقصد ، على العكس من ذلك ، ألا نقلل من شأن السياسيين لأننا بعد تفكير عميق قد نرى فيهم رجال دولة حقيقيين ؟

وما نعتقد ان كانون قصده بقوله المأثور يعتمد على ما تعلمناه حيال مفهوم السياسة بشكل عام ، وقد تعلم جميعنا في الولايات المتحدة الاميركية وجهة نظر محددة عن السياسة خلال نصف القرن الماضي . ويمكن اختصار وجهة النظر تلك في عبارة واحدة هي « فضح الزيف » . وكان الاتجاه السائد في الأبحاث التي اجريت خلال نصف القرن الماضي قد قاد الى دراسة اعمال رجال الدولة اعتماداً على قناعة مفادها أن رجال الدولة هؤلاء قد لا يكونون قصدوا اغلب ما قالوه . وطالما ان اعمال رجال الدولة هي في اغلبها « قول » الاشياء ، فإن دراسة تلك الأعمال تحت نير وجهة النظر تلك يعني دراسة موضوع دون أخذ مضمونه بجدية .

ولا يستطيع حتى غلاة المؤيدين لرجال الدولة تأييدهم في وضع كهذا ، لأن تأييد رجل الدولة يعني الموافقة عليه كرجل دولة . واذا ما اعتقدنا بأن جميع ادارات شؤون الدولة هي مجرد ستار فليس هناك ما ندعوه ادارة ممتازة ، او ادارة افضل او اسوأ . ولا نستطيع ان نوافق حقاً على رجل دولة لأن لا شيء (ونعني لا شيء) يستحق الموافقة عليه . أي ان يرى المرء المظاهر السطحية لسمات رجل الدولة ويسيء تفسير هذه المظاهر . وقد يعترض الدارس ، دون ان يعرف « لماذا » فعل رجل الدولة هذا الشيء او ذاك ، بأن رجل الدولة لا يعرف لماذا تصرف على هذا النحو ، او انه لا يوجد سبب فعلي لتصرفه ، او ان لديه بعض الاسباب لكنها تكون هزيلة وسخيفة وملتوية . لذلك فإن دعم رجل الدولة ، من حيث انه لا يمكن ان يكون دعماً حقيقياً باسم المصلحة العامة ، يصبح نوعاً من السرد لبراعة اعماله وتعقيدها . والتاريخ القديم مليء بالملوك والقادة ممن اعتبرهم اسلافنا ابطالاً ، في حين نعتقد انهم ليسوا سوى اصنام مشهورة اقامهم اناس حاذقين في التعامل .

وبخلاف هذا التيار من الاراء التي تعتبر جميع اشكال فن ادارة شؤون الدولة مجرد حذاقة ، او التي تنكر تماماً وجود شيء اسمه فن ادارة شؤون الدولة ، والتي تدّعي ان رجال الدولة تحركهم ردود افعال او قوى وأيد خفية ـ ووجهة النظر هذه ترى رجال الدولة مرة أسوداً وثعالب ومرة خرافاً وماعزاً ـ فإننا نؤكد ان هناك شيئاً اسمه فن ادارة شؤون الدولة وانه كان هناك رجال دولة اميركيون لامعون . كما نعتقد بأن اعمالهم واقوالهم وافكارهم ومقاصدهم تستحق اكثر الدراسات جدّية . كما نجزم ان للبارزين منهم افكاراً على مستوى رفيع أوجدت لهذا البلد فلسفة سياسية بالمعنى الكامل للكلمة . ونعتقد بأن هؤلاء الرجال يستحقون الدراسة ليس لأنهم « منا » رغم انهم يستحقون الدراسة لهذا السبب ايضاً ، بل لأن مستواهم عال لدرجة تستحق البحث . واخيراً نؤكد بأن افكارهم ذات النسق الرفيع والصياغة الحسنة كانت الدافع الرئيسي لاعمالهم السياسية . وهكذا ، فإنّ فهم اعمال رجل الدولة على حقيقتها تتطلب من المرء معرفة ما كان « يرمي اليه » حقاً ، ومعرفة ذلك تعني اكتشاف الطبيعة الخيرة ، او ما قصد اليه من خير في تفكيره .

لكن ادراك ذلك الفكر امر صعب للغاية ، فمن الصعب فهم اغلب الفكر السياسي رفيع المستوى بدقة ، لأنه رفيع المستوى . فموضوع الدراسة ، أي السياسة ، صعب ومحاولة فهمه تتطلب جهوداً عظيمة من عقول جادة . والعمل على فهم نتاج هذه العقول ربما لا يكون في مستوى عظمة الأعمال الاصليّة لها ، إلا انه عمل عظيم . والدارس لهذه العقول لا يستطيع لعب دور « المستهلك » بأن يتناول منه ما يريد . لأنه لا يمكن فهم الفكر إلا بالتفكير .

ودعنا نسلّم أنه لا يوجد اميركي واحد يمكن وصفه بأنه فيلسوف سياسي . بيد أننا قد نجادل ، إنه في حين أنه ليس لدى اميركا أي مفكر سياسي من مستوى ارسطو او لوك ، فإن لديها بعض المفكرين ممن يستحقون الدراسة حقاً . واكثر الفكر الاميركي جدارة بالدراسة هو فكر رجال الدولة فيها . لكن ماذا عن سمات فن ادارة الدولة في اميركا ؟ هناك قول قديم يقول « السياسة هي فن الممكن » ، لكن كما هو الحال بالنسبة لقول جو كانون المأثور ، فإن المرء لا يحتاج إلى اكثر من لحظة تفكير قبل ان يتساءل عما قد يعنيه هذا القول . فلو صدرت هذه الكلمات عن رجل دولة

حصيف فقد تكون نصيحة بالاعتدال ، أو اقتراحاً بألا يطلب المرء الكثير لأن المعالجة قد تكون اسوأ من الداء . ومن جهة اخرى ، فقد يكون هذا القول ذريعة لعدم دراسة السياسة بجدية ، لأنها تفترض ، كما درجت العادة ، ان رجال الدولة لا يهتمون إلا باللحظة والنجاح . لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو « النجاح في ماذا ؟ » فلماذا يلجأ رجل الدولة الى هذا « الممكن » بالذات من بين جميع «الممكنات»؟، وإذا لم يكن رجل الدولة رجل تتقاذفه الظروف كل يوم، ويأخذ ما يقدر عليه كل يوم دون ان يسأل عما اذا كان يريد ما يستطيع الحصول عليه ، ودون ان ينظر الى الغد ، ألا يجدر بالمرء ان يسأل هذا السؤال : اذا كان رجل الدولة يعدّ لنفع وشيك ، فما الذي يضمن ان يكون الأمر نافعاً في المستقبل ؟ وما الذي يجعل امراً ما حسناً والآخر سيئاً ؟ ومقارنة بماذا نعتبر امراً ما افضل ؟ وما هو النفع الذي يراه رجل الدولة ولا تظهر نتائجه إلا في المستقبل المنظور ، ويجده مقبولاً ؟ وإذا كانت السياسة هي فن الممكن فحسب ، فإن اعظم السياسيين هو ذاك الذي يتلاعب بمختلف اشكال اللجان ، في نوع من لعبة تشريعية وادارية لابقاء « القدر يغلي » . والواقع اننا نعرف العديد من الافراد ممن يعتقدون بأن هذه هي السياسة بالفعل . فالنجاح هنا لا يقاس بما تحقق بل بحقيقة ان الشخص يعمل ويعمل ويواصل العمل . وتصبح السياسة اشبه بحرب لا همّ لجنرالاتها إلا البقاء على قيد الحياة . وتصبح المعارك مجرد رقصة رتيبة مهيبة ، يكون من يموت فيها احمق ومفسد للعبة . وهؤلاء العابثون الذين يدعون دراسة السياسة كما لو كانت لعبة سيفشلون تماماً في محاولتهم فهم ما يدرسونه . فلكي تنجح السياسة بالنسبة لهم لا بد من التعامل معها وكأنها لعبة ، وهي ليست كذلك , فإعداد الرجل الذين سقطوا في المعارك عبر التاريخ تظهر بأن السياسة ليست لعبة في ايدي « اللاعبين » .

فإن لم تكن السياسة لعبة ، فإن تعبير « السياسة هي فن الممكن » يجب ان يفهم انه يعني بأن ممارس السياسة يكيف بعض المنافع التي يمكن الاستفادة منها مع اخذه في الاعتبار الظروف التي قد تقيده ، او تلك المنافع التي قد يحققها لو لم يكن مقيداً بتلك القيود . وربما كانت افضل طريقة لشرح عبارة « السياسة هي فن الممكن » هي في القول ان رجل الدولة يفعل من الخير بقدر ما يستطيع . وقد وصف البعض ذلك بازالة اكبر قدر ممكن من الشر باحداث اقل قدر من العداء . وبالطبع ، فليس كل من يشغل مكتباً سياسياً يعرف الى اين يقود بلاده ، ولا كل من يعرف الى اين يقودها ينجح في الوصول الى وجهته ، واخيراً ليس كل من ينجح في الوصول ببلاده الى حيث يريد ، يكون قد وجهها الوجهة الصحيحة . لكن ذلك لا يستثني امكانية وجود فن ممتاز في ادارة شؤون الدولة . ان هناك العديد من العابثين ، والمندفعين ، والحالمين ، والحمقى ، والمخادعين في السياسة ـ والعديد من الباعة المتجولين ، ونشالي وقاطعي طرق ، ومتزمتي الهيئات التشريعية الحديثة الذين استحضروا روحياً لجوليفر في غلوبدوبدرب(*) . وربما تقدم هذه الحقيقة الدليل الاقوى على ان الفرق بين افضل البلدان واسوئها هو على الأغلب الفرق بين رجال الدولة الجيدين والسيئين .

(*) رحلات جوليفر ، لجوناثان سويفت ، الكتاب الثالث ، الفصل السابع .

والقول بأن رجل الدولة يزيل اكبر قدر ممكن من الشر باثارة اقل قدر من العداء ، يحمل الكثير من المعاني . ويعني في البدء ان عملاً سياسياً خيراً في لحظة ما ، هو في الجزء الأغلب منه عمل سلبي . اما تدمير الشر ، ومكافحة الفقر ، والاضطهاد ، والضعف في الحرب ، والنزاعات الأهلية ، وغيرها ، فيمكن اعتبارها اعمالا ايجابية كما تشهد على ذلك مقدمة دستور الولايات المتحدة الاميركية . أي ان هذا العمل في غالبيته يتجسد في معالجة الاوضاع . ويستطيع رجل الدولة البارع ان اراد ان يقوم بدور الممرض ، وان يقوم بدور الجراح ، اذا لزم الأمر . لكن حتى افلاطون في « جمهوريته » يوضح ضرورة ان يفكر المرء ملياً في جراحة راديكالية للسياسة بهدف ان يضع المرء تصوراً لرؤية البلد في وضع سليم . وهذا يذكرنا بأن بعض العلاجات تكون اسوأ من المرض ذاته في بعض الاحيان . ويذكرنا بهذا تنفيذ علاج جمهوريته ، الذي لن يدوم لأكثر من فترة وجيزة ويقضي بطرد كل شخص يزيد عمره عن عشر سنوات من البلاد .

والجراحة الراديكالية قد تكون ضرورية في بعض الاحيان . لكن هذه الجراحة هي عمل يائس ، ونقوم بهذا العمل القاسي عندما نصل الى قناعة بأن الموت آت لا ريب نتيجة المرض ، او ان هذا المرض يجعل الحياة غير جديرة بالعيش . وعدم الذهاب الى الجراح يعني العيش على العقاقير المهدئة . والتي ندعوها في مثالنا ، بالتمريض . لكن سواء شارك المرء في تمريض هادىء أم جراحة راديكالية ومطهرات مزعجة ، فإن المشكلة الرئيسية تبقى هي نفسها ـ تسكين العلل في اثناء محاولة انقاذ المريض . وانقاذ المريض في السياسة ، يعني انقاذ البلد . ويستطيع المرء ان ينقذ البلد ، ان كان لديه فهم للاشياء التي يرجو انقاذها . فما الذي يجعل من البلد بلداً ؟ الجواب عن هذا السؤال يأتي من خلال التأكيد على ان السمات الاساسية للبلد ـ الممتلكات العامة ، والرفاه ، والمصلحة العامة ـ هي اشياء تخص الجميع ولا يمكن تقسيمها وتوزيعها على كل مواطن على حدة . وذلك الشيء العام ، أي الشيء الذي نتمسك به فعلاً بشكل جماعي ، هو الرؤية الجماعية العامة . وتلك هي ماهية الدستور . وماهية المبادىء الدستورية لبلد ما هي رؤية جماعية لطبيعة العدالة . لكن هذه الرؤية الجماعية بالطبع قد لا تكون الرؤية الصحيحة لسبب بسيط ، وهو انه مهما تكن الرؤية الصحيحة للعدالة، فهي مثل جميع المسائل الصعبة ليست ذلك النوع من الاشياء التي يمكن للجماهير العريضة اداركها ، لأن بعض هذه الجماهير قد يكون اقل تفكراً ، وبالتالي فإن الرؤية العامة للعدالة هي في افضل الاحوال الرأي الصائب او الاقتراب من الرأي الصائب ، وبعض الاراء السليمة القريبة من الصواب ، هي العداء . وهي اذا ما انتشرت فإن ذلك الرباط والشعور بالانتماء الذي يحسه المواطنون التابعون تجاه بعضهم البعض سيتحطم ،ويبدأون في التساؤل عما يجمعهم ويجبرهم على العيش مع بعضهم . والوحيد الذي يعتقد ان في مقدور جميع الناس العيش يوماً بيوم على اساس من التبريرات يفترض ان فن ادارة شؤون الدولة هو تطهير البلاد من الشعور العدائي . وما نقترحه هو عكس ذلك ، فسوف يزيل رجل الدولة من الشعور العدائي بالقدر الذي يجب ان يزيله للقضاء على الشرور التي لا يمكن احتمالها .

وكون رجل الدولة يقوم بعمله عن طريق ازالة القدر الذي يستطيعه من الاخطاء باثارة اقل

قدر ممكن من العداء يظهر ان عمل رجل الدولة هو تشكيل او اعادة تشكيل الصفات الشخصية للمواطنين بأن يهيىء فيهم الاستعداد للتصرف بطريقة مفيدة لهم وللبلد . ويجب ان يتم ذلك بطريقة تجعل المواطنين يشعرون بأنهم يقومون فعلاً بما تحثهم عليه رؤيتهم العامة للمصلحة ، أي انه يجب على رجل الدولة ان يخلق في المواطنين اندفاعاً للاستعداد لأن يبذلوا افضل ما في وسعهم ويشعروا في الوقت نفسه بأن ذاك هو ما كانوا يريدونه منذ البداية . وتلك مهمة صعبة بشكل خاص في نظام ديموقراطي ، لأن مبادىء الديموقراطية هي الحرية والمساواة ، يضاف الى ذلك ان هذه المبادىء تكون في حالة تنافر مع بعضها البعض ، كما أنها في حالة تنافر ابدي مع فكرة فن ادارة شؤون الدولة ايضاً . وإن على رجل الدولة في النظام الديموقراطي ان يبين مشروعية الأعمال التي يسعى لانتزاعها من المواطنين عن طريق ربط هذه الأعمال بالمشاعر المعدائية التي تحوم بشكل دائم حول افكار مشروعية وجود رجل الدولة . ويجب على رجل الدولة الديموقراطي ان يحقق احسن وافضل ما في الديموقراطية باللجوء الى المبادىء التي تهدد بتمزيق الديموقراطية ارباً .

وفهم الفكر السياسي الاميركي ، وقربه من الفلسفة السياسية في معناها الاسمى والأشمل، يعني تجميع الملاحظات عن العلاقة بين الفلسفة السياسية وفن ادارة الدولة والحقائق الخاصة بفن ادارة شؤون الدولة الاميركي معاً . وحيث ان رجل الدولة يلعب دور الممرض ان استطاع ، ودور الجراح ان لزم الأمر ، فقد يبدو صحيحاً ان الازمات التي يمر بها بلد ما تجتذب الى الحكم اولئك الاشخاص القادرين على القيام بذلك العمل الجراحي الهادىء والشاق في آن واحد . ولهذا السبب ترك لينكولن ممارسة القانون وعاد الى السياسة في العام ١٨٥٤ . والواقع ، ان البلاد تخطت تلك الأزمة لأنها وجدت بين صفوفها رجلاً من هذا الطراز جندته للخدمة . فما هي الأزمات في تاريخ الولايات المتحدة ؟ وما الذي يمكن ان تعنيه كلمة « ازمة » عندما يتحدث المرء عن مصير بلد ما ؟ ومن هم رجال الدولة الذين كانوا ممرضين لها ؟ ـ وجراحين ؟ وما هي مبادىء الحقوق السياسية التي أنارت الطريق لهم ؟

* * *

كما سبق ورأينا ، مرت بلادنا بثلاث ازمات كبيرة ، وهي اللحظات الحرجة التي تطلبت تطبيق نصوص اعلان الاستقلال . والأزمة الاولى هي ازمة التأسيس ذاته ، تأسيس اتحاد حقيقي له حكومة حقيقية قائمة حسب المبادىء الجمهورية الشعبية . وهي ازمة وضع المبادىء ، التي أكد عليها الاعلان ، موضع التنفيذ . ولتقدير اهمية الحلول البديلة ، فإن على المرء ان يتفحص الفكر السياسي لتوماس جيفرسون ، وريتشارد هنري لي ، وروجر شيرمان واخرين . والأزمة الثانية هي ازمة « انقسام البيت » : ومسألة ما اذا كان لأية أمّة لها في الخيال تلك الصورة وذلك التفاني ان تدوم ، أم ان حكومة الشعب ، ومن الشعب ، وللشعب ستمحى عن وجه الارض . وقد برز هنا رجل واحد كجراح وممرض ، ونبي وقربان ـ هو ابراهام لينكولن . ولكن يتوجب علينا ان نعرف

كذلك عن جون مارشال وجون سي كالهون وربما هنري كلاي ، ودانيال ويبستر ، وروجر تـاني ، وغيرهم . اما الازمة الثالثة ، فهي ازمة اصطدام الديمقراطية الليبرالية مع البدائل العظيمـة التي ظهـرت في القرن العشـرين والتي تمثلت بشكل مـأساوي في الـركود الاقتصـادي العظيم ، والتي استمرت في الظهور في الصراعات التي خاضتها البلاد اثنـاء محاولتهـا بلورة السياسـات الداخليـة والخارجية والتوفيق بينها . ورغم انها تمثلت باديء ذي بدء في شكل ركود اقتصادي عظيم فإننا بعد التمعن نرى ان ازمات اخرى مثل « جعل العالم أمناً للديموقراطية » و« اخطار وشرور واضحة من حق الكونجرس منعها » و« القوة السوداء » ، هي جزء من هذه الأزمة . والشخصية العملاقة في هذا الصراع هي شخصية فرانكلين د . روزفلت الذي جعل من نفسه ، كما قال جون ماينارد كينز في كانون الأول / ديسمبر ١٩٣٣ : « وصيّاً على الذين يسعون في كل بلد لاصلاح مفاسد اوضاعنا بالتجربة المبنية على أسس ضمن اطار النـظام الاجتماعي القـائم » . ولا يفوتنـا ان نتفحص فكر رجال من امثال اوليفر وندل هولمز ، وفيلكس فرانكفورتر ، وودرو ويلسون ، وربما اخرين .

لقد وصفنا اولى الازمات الكبرى بأنها ازمة التأسيس . وقد كان هناك ، بالطبع ، اتحاد اوّلي قبل اكتماله بالدستور . واعـلان الاستقلال هـو بالتـأكيد عمـل عظيم ـ وهـو اول عمل عـظيم ـ للتأسيس ، لكن حلقة مفرغة كانت ستبقى في الاعلان لو لم تكتمل ببنود الكونفدرالية ، وكـانت هذه البنود غير مكتملة ، كما يعرف كل تلميذ ، ويجب تحويلها بواسطة الدستـور الى « اتحاد اكـثر كمالاً » .

لكن الاتحاد ، كاتحاد ، لا ينفع كغاية في حدّ ذاته . وهو يفي بالغرض ان كان يفيد في شيء ما . والاتحاد كغاية ليس جيداً بقدر ان يكون وسيلة لغاية اسمى وافضل . والغـاية الاسمى هي جمهورية فعليـة ، الحكومـة الجمهوريـة الكاملة . وبـالطبـع ، كان هنـاك جمهوريـات في الازمان الغابرة ، إلا انها جميعاً كانت هزيلة ومشوهة ، ولم يعمّر اغلبها طويلاً . وكانت المهمة المطلوبة ايجاد جمهورية قوية في مثل قوة اعظم الممالك وفي مثل رسـوخها وتمـاسكها ، تكـون سماتهـا الحريـة ، والمساواة ، والسيادة الذاتية . أي ان المهمة كانت ايجاد جمهورية خاليـة من عيوب الجمهـوريات ـ مثل العنف ، والانشقاق ، وعدم الاستقرار ـ وان تكرس نفسها بوضوح لا لبس فيه لمبدأ الحكومة الجمهورية ـ حكم الاغلبية . اما رد المؤسسين فكان اقامة اول اكبر جمهورية في التاريخ . واذا اراد المرء إعطاء أبسط وصف ممكن لشكل الحكم الاميركي ، فسوف يكون ـ جمهورية واسعة الارجاء .

ومن بـين جميع المؤسسـين ، نجزم بـأن الكسندر هـاملتون هـو اكثر المفكـرين السيـاسيـين شمولية ، وترابطاً ، والتـزاماً . ولم تكمن وراء معـارضة ارائـه بالـطبع دوافـع خبيثة او شخصيـة فحسب . فقد كانت تحركها ايضـاً رؤية عـامة لمصـالح اكبـر . وهكذا هي الحـال في السياسـة ، فوجهات النظر المتنافسة ليست وجهات نـظر « الاشخاص الـطيبين » و« الاشخـاص السيئين » ، لكنها رؤى متعارضة للصالح العام لكل منها بعض الميزات ، ولا يمكن اعتبار اي منها صائباً بطريقة مطلقة لا لبس فيها ، إلا ان احداها تكون اكثر صواباً من الاخرى اكثر صوابـاً بشكل عـام او في ظروف محددة فقط ، او في كلتـا الحالتـين معاً . وقـد لا يفوز دائـماً الرجـل الذي يتمتـع بالـرؤية

الأفضل ؛ اضف الى ذلك ، أنه نادراً ما يحدث في عالم السياسة ان يفوز الفائز دون ان يقدم بعض التنازلات للطرف الآخر .

ويمكن ان نطلق على الروايتين اللتين سيطرتا على السياسة عند تأسيس الدولة الهاملتونية والجيفرسونية . وقد درج الناس على القول بأن هاملتون عني بالتجارة والمدن في حين كان جيفرسون زراعياً ؛ وهذا صحيح بالفعل. لكن تشخيصنا للصراع يتمثل في قولنا ان هاملتون كان يريد الرفعة الوطنية وكان جيفرسون يريد البساطة المدنية . وقد اعتقد كلا الطرفين ان قسطاً عادلاً من اهداف الطرف الاخر يمكن تحقيقه اذا ما تمت متابعة اهدافه على أساس انها الهدف الرئيسي . ويمكننا ان نفهم مقاصد هاملتون عن طريق التمعن في هدفه العام وفي مواصفات فن إدارته لشؤون الدولة من وجهات نظر الرجال الذين عارضوه وعارضوا نظرته للامور .

وقد اطلق على جيمس ماديسون ، عن حق ، اسم « ابو الدستور » . فقد قام هو وزملاؤه الفرجينيون بتقديم خطة فرجينيا الى المؤتمر الدستوري . وكان يمكن لتلك الخطة تشكيل حكومة وطنية لا تعرقلها عوائق ، تتمتع بسلطات تشريعية ، وتنفيذية ، وقضائية عليا ـ ولا تعرقلها الشكوك بسبب تفردها بالسلطة والسيادة على جميع حكومات الولايات في جميع القضايا والنزاعات. وقد تسرع المؤتمر في قبول الخطة ، في البداية ، بأغلبية كبيرة في الأصوات ، لكن عندما بُدىء في مناقشة التفاصيل بدّل العديد من الاعضاء مواقفهم . وترددوا وشككوا ، وقدموا شروطاً وقيوداً . وليس من المناسب ان نطلق على هؤلاء المترددين اسم المدافعين عن « حقوق الولايات » . فتسميتهم بهذا الاسم هي نوع من المغالطة التاريخية . ففي البدء كان محور المعارضة يدور على أساس ان المبادىء الجمهورية لا تصلح إلا لحكم بلد صغير . تم تحول مذهب « الجمهورية الصغيرة » خلال المناقشات الى طروحات الولاية ـ الصغيرة مقابل الولاية ـ الكبيرة في محاضر جلسات المؤتمر التي تلت . ولم يتغير الامر إلا في أواخر القرن الثامن عشر حين قام مفكرون متحدرون من اصحاب فكرة الجمهورية الصغيرة ثم طروحات الولاية الصغيرة في استخدام اصطلاح « حقوق الولاية » في مناقشاتهم . وبكلمات اخرى فإن طروحات « حقوق الولاية » بمفهومها الحالي ، لم يكن لها وجود في المؤتمر الذي اوجد الدستور .

ومن المناسب القول انه كان هناك تردد وحيرة ـ او حتى حزب تردد ، ان اردت ـ إزاء الأهداف التي حملها الفرجينيون والتي شاطرهم اياها جيمس ويلسون ، وحاكم بنسلفانيا موريس ، وهاملتون من نيويورك . وكان هناك تصور لجمهورية عظيمة ـ جمهورية سماتها الرئيسية العظمة ، ونقصد عظمة الرجال وعظمة الأفعال . وكان محور التردد مسألة ما اذا كانت العظمة لن تحطم المذهب الجمهوري . وذلك بناء على الملاحظة التي ايدها مونتيسكيو ، والقائلة انه لم يكن في الماضي سوى جمهوريات صغيرة وممالك كبيرة . ومن هذا التردد برزت خطة نيوجرسي ، والتي قدم هاملتون خطته رداً عليها . ومن المؤكد ان الحكومة التي اقترحها كانت عظيمة القوة تتشكل من اتجاه قومي وسط وليست ملزمة بتقديم اي دفاع عن سلطتها وتفردها لأي من الاطراف . وكان من المفروض

ان تكون حكومة دائمة قوامها رجال شغلوا مناصب حكومية وكانوا من ذوي السلوك الحسن ، وان تكون الغالبية العظمى من هؤلاء الرجال من التجار والاختصاصيين . لكن هاملتون لم يكن يسعى لاقامة ملكية كما اتهمه جيفرسون في حديث خاص مع الرئيس واشنطن عام ١٧٩٢ . ولا نعتقد انه سعى لاقامة حكومة مختلطة بمعنى ان تشتمل على مبادىء جمهورية وارستوقراطية .

كانت الخطة التي قدمها هاملتون الى المؤتمر تدعو الى حكومة دائمة وقوية جداً ومركزية بالكامل ـ إلا انها حكومة ذات سمات جمهورية في صميمها . والدليل الحاسم على ذلك هو اعتمادها المطلق على حكم الأغلبية والغياب التام للنظام الوراثي فيها ، وهي مبادىء تنسجم تماماً مع اسس اعلان الاستقلال . صحيح ان البلاد كانت ستحكم من قبل تجار ، ومحامين ، واصحاب بنوك ـ إلا انهم سيكونون قد «انتخبوا». وفي النهاية، فإن في وسع اي شخص ان يطمح في ان يصبح تاجراً او محامياً او صاحب بنك . صحيح ان هاملتون كان يحبذ حكومة يوكلها الى رجال من هذا الطراز ، لكنه كان يعي ما يفعل ، وكان يفعل ذلك دون اعتبار لمصالحه الشخصية وانطلاقاً من وجهة نظر واضحة ومبلورة للنوع الأفضل من الحكومات والحياة الأفضل للانسان . لكن خطة حكومة هاملتون لم تنجح ، وفازت عليها خطة فرجينيا بتنازل متواضع « لحزب التردد » .

وقد شارك هاملتون الفرجينيين الرأي في ان العيب في خطة نيوجرسي كان بالتحديد التردد . أي انها كانت تصبو الى اكثر مما تعرف كيف تحصل عليه . وقد ارادت بالفعل أن توجد حكومة وطنية قوية ، واتحاداً كاملاً ، وان تعزز المكانة الوطنية ، والقوة ، وتضع حدًّا للمشاحنات بين الولايات وداخلها ، وإيجاد ضمانات ضد بلقنة اميركا . وقد كرس هاملتون حياته كلها ـ من خلال مساهمته المتواضعة في المؤتمر ، ومساهمته الاساسية في « اوراق الفدرالية » ، ومن خلال سيطرته على دورة الحكومة خلال ادارة الرئيس واشنطن الاولى ، ونفوذه خلال ادارته الثانية ـ في سبيل وضع خطة واضحة ومتماسكة لقيام جمهورية واسعة قوية ، وتجارية تتبع النظام الجمهوري المحض. وقد نجح هاملتون ، في مواجهة قوى حزب التردد مجتمعة والتي ارادت خنق الامة الوليدة . ونحن لا نفترض فقط بأن هاملتون وماديسون كانا الأذكى في ذلك الوقت بعينه . بل نقول انه كان لديهما فهم اساسي غير منقطع للمسائل السياسية . وهما ليسا مجرد شخصيتين تاريخيتين ؛ كما ان هذا الكتاب ليس مجرد كتاب تاريخ . فدراسة مثل هؤلاء الرجال تعني فهم الدستور الاميركي بشكل افضل « اليوم » . وتعلّم ما درّسه ماديسون يعني فهم السياسة الاميركية بشكل افضل « اليوم » . ولو قدر لهاملتون ان يخرج من قبره الى الحياة ، واعطي فرصة لعدة اشهر يتابع فيها الصحف ويلحق بالاحداث لاصبح اليوم وزير خزانة من الطراز الأول .

أما الأزمة الكبرى الثانية في مجرى التاريخ الاميركي فهي ازمة انقسام البيت . فبيان الاستقلال اعلن « استقلال أمة تستلهم الحرية وتكرس نفسها لقضية ان جميع الناس يولدون متساوين » . وقد سن الدستور مبادىء الاعلان ، لكن المؤسسين المناهضين للرق لم يستطيعوا حل هذه المسألة رغم عدم تمشيها مع مبادىء اعلان الدستور . وقد تساهلوا مع القضية من منطلق أن

هذه الافة ستزول في الوقت المناسب . لكن الظروف ساعدت على احياء الرق ، ونما العُرف الذي بدأ كاستثناء وعيب في النظام الى درجة نافست الاتجاه الرئيسي في النظام . وقد رأى لينكولن ان بيتاً منقسماً على نفسه لا يمكن ان يصمد ، وان على امة نصفها حرّ ونصفها مستعبد ان تصبح ، شاءت ام ابت ، امة واحدة او لا تكون ، خشية ان تصبح كلها مستعبدة .وقد وطد العزم على اعادتها الى الطريق الذي اختارته منذ البداية ـ أي ان تكون أمة حرة . ومن اجل السلام ، ولأنه كان رجلاً متمسكاً بالقانون ، فقد كان مستعداً لترك تلك الاثار البسيطة من الرق التي اقرها الدستور ، على امل ان تذوي وتموت ان تركت على حالها . لكن وعلى العكس تماماً من المعنى الواضح المتضمّن في الدستور ، فقد كان الرق يزداد قوة بدل ان يضمحل ، ومن هنا هبّ لينكولن من أجل منع تقدمه بوصة واحدة حتى ولو كان وقفه يعني الحرب . وكما في كل زمان فإن هناك أموراً اسوأ من الحرب . وبذهن صاف واهداف كلها محبة للانسانية ، نهض ليجعل الأمة اكثر انسجاماً مع ما هدف اليه اعلان الدستور ، امة حرية ومساواة لجميع الناس .

* * *

حسب قاموس اكسفورد للغة الانجليزية فإن كلمة « ازمة » تعني بشكل اساسي : مرحلة هامة بشكل حيوي في تقدم ما ، أو منعطف ، أو حالة من الاحداث يتوقع حدوث تغييرات مصيرية فيها للافضل او للاسوأ . وفي الوقت الحاضر ، تطلق خاصة على الاوقات الصعبة ، أو الاضطرابات الامنية ، او حالة الترقب في السياسة او التجارة . واية محاولة لفهم ازمة الركود الاقتصادي العظيم يجب ان تبدأ بفرانكلين روزفلت . وقد قيل بشكل عام ، ان روزفلت يقف في الصف ذاته ، بالنسبة للخبرة السياسية الاميركية ، الى جانب ابراهام لينكولن ، لأن اهدافه كانت اظهار امكانية صمود المؤسسات الديموقراطية الليبرالية في وقت الازمات ، رغم ان الظروف في العام ١٨٦٠ كانت مختلفة تماماً عنها في العام ١٩٣٠ . فأزمة الركود الاقتصادي لم يسبق لها مثيل ؛ وكانت هناك فوضى شاملة في الاقتصاد . ووصف القاضي برانديس الوضع قائلاً : « ان شعب الولايات المتحدة يواجه الآن احداثاً أشد خطورة من الحرب . فالبؤس ينتشر في هذا الوقت ليس بسبب القلّة ، وانما بسبب الوفرة الشاملة . والركود الاقتصادي الذي طال امده قد تسبب في بطالة لم يسبق لها مثيل ، وهبوط ينذر بكارثة في اسعار السلع ، وخسائر اقتصادية تهدد مؤسساتنا الاقتصادية . ويعتقد البعض ان الاوضاع الاقتصادية الحالية تهدد وجود النظام الرأسمالي » . ومن هنا كانت مهمة روزفلت الاساسية اعادة العافية للاقتصاد . وكانت السلسلة الطويلة من الاجراءات الاقتصادية في « الاتفاق الجديد » والذي تولت الحكومة بموجبه المسؤولية في ادارة الاقتصاد ، بما في ذلك شروط عمل عادلة ، وتنظيم الاجور وساعات العمل ، والنقد والبنوك ، وضمان المبادلات ، وغير ذلك ، تعني تحولاً كبيراً في النظام الرأسمالي . لكن روزفلت لم يقرّ ابداً بأن هذه الاجراءات التنظيمية كانت ضد الرأسمالية . وعلى العكس من ذلك ، فقد قدمها على أساس انها ضرورية لمنع انهيار الرأسمالية .

ولا حاجة للقول ، ان فهم ازمة الركود الاقتصادي ، يتطلب فهم الظروف الاقتصادية في ذلك الحين . وعندما تحدث روزفلت عن تفكيره في « الحصان والعربة » في مؤتمره الصحفي عام ١٩٣٥ ، فقد بيّن علناً وبقوة بأن المحكمة العليا التي يرئسها رئيس القضاة هيوز قد تجاهلت بخفة تلك الظروف . وقد كان « التسعة الكبار » غير متفهمين للخلفية السياسية للنشاط الاقتصادي ، لذلك فقد جردوا الفقرة الخاصة بالتجارة من مضمونها . وكانت الفقرة الخاصة بالتجارة هي التي اشتملت على بعض اهم الأعمال في « الاتفاق الجديد » . ومحكمة هيوز في اصدارها اضيق التفسيرات لهذه الفقرة الدستورية وغيرها من الفقرات فقد قاومت تشريعات « الاتفاق الجديد » كلها . وكان التفسير الأكثر مرونة للفقرة الخاصة بالتجارة التي تبناها روزفلت ، يرتكز على المبادىء التي بيّنها في البداية رئيس القضاة مارشال مؤسس قانوننا الدستوري ، في القرارات التي اصدرها في قضايا ماك كولش ضد ميريلاند وجيبسون ضد اوغدين . لكن محكمة هيوز فسرت الفقرة الخاصة بالتجارة تفسير مارشال نفسه ، في حين توصلت الى نتيجة مخالفة تماماً في قضية تقاعد عمال السكك الحديدية ، وقضية دواجن شختر . وقد اعتقدت المحكمة بأن التشريعات المعنية في هاتين القضيتين ستعزز المركزية الحكومية مما سيقلل من السمات الديموقراطية للنظام . وقد اصطدم روزفلت مع محكمة هيوز بسبب هذه القرارات بالذات . وساهم قصر نظر المحكمة والجهود المتخبطة التي بذلتها لمنع التشريعات التنظيمية في « الاتفاق الجديد » في اقناعه بأن عليه اتخاذ موقف سياسي من معارضتها الشديدة للتغيرات الاجتماعية . وكانت المسألة الرئيسية ، كما تخيلها ، هي ما اذا كان الدستور يعطي الحكومة الوطنية سلطات تنظيمية مناسبة للنهوض بمهمة ادارة الاقتصاد القومي .

وأكد روزفلت ، في الصيغة النهائية لنقاشه ، على اختلاف صيغة مختلف فقرات الدستور ؛ ولاحظ بأن بعض هذه الفقرات لها تفسيرات ضيقة الحدود ، في حين ان الأخرى تتسم بعمومية واضحة . وفي المواضع التي تمنح سلطة واضحة بعبارات عامة ، كما هي الحال في السلطة الخاصة بالتجارة ، فإن حدود سلطة الحكومة العامة لا يمكن تحديدها او التحقق منها . فاللغة العامة والعريضة هنا تهدف الى اتاحة المجال لتغيير التفسيرات حسب متطلبات المواقف المختلفة ، أي انها تعطي فن ادارة شؤون الدولة في المستقبل مرونة ضمن الدستور ، يمكن تبنيها حسب الزمان والظروف . يضاف الى ذلك فقد اكد ان تفهماً ملائماً لفقرات الدستور يتطلب اكثر من فهم كلماته ، فخلف هذه الكلمات تكمن المبادىء العملية للحكومة الديموقراطية . فالدستور عبارة عن وثيقة علمانية ، وليست عقداً أبرمه محامٍ . وبالتالي ، فإن الدستور يخفي خلفه المقاصد والأهداف التي يرمي اليها .

ولا يمكن حل المشكلة التي نشأت عن الخلافات بين روزفلت ومحكمة هيوز إلا بإعادة النظر في مسألة العلاقة بين الحكومة والنظام الاقتصادي . ومن المؤكد ان الاختلافات الجوهرية بين التقدمية وحالة الرفاه التي ميزت « الاتفاق الجديد » كان لها صلة بنصوص هذه العلاقة . ووجدت « الحركة التقدمية » في بداية هذا القرن مكاناً لها في التنظيمات الحكومية . وقد تولى رئاسة البلاد

كل من تيودور روزفلت ، ووليم هوارد تافت ، وودرو ويلسون في فترة ادخال بعض الاجراءات التنظيمية . لكن هذه التنظيمات لم ترتكز على تفكير عميق في العلاقة بين السياسة والاقتصاد . ولم تُعد التشريعات الحكومية التقدمية النظر في مذاهب القرن التاسع عشر الاقتصادية الليبرالية والتي تقول ان الهدف النهائي للحكومة هو ببساطة رعاية الحياة ، والحرية ، والسعي نحو تحقيق السعادة . وكان هناك اعتقاد بأن السعادة نفسها هي ابعد من ان تطالها التدابير الحكومية ، وان السعادة كغاية انسانية ليست من شأن الحكومة ، لأن الغايات بحد ذاتها ليست من شأن الحكومة . وكان هناك اتجاه في ليبرالية القرن التاسع عشر للتقليل من شأن السياسة بحيث تصبح شكلية . اما « الاتفاق الجديد » المدفوع بقوة محركة ـ هي عقلية فرانكلين روزفلت ـ فقد رأى ان السياسة تهدف لخير عظيم للانسان . واخضاع الاقتصاد لسيطرة الحكومة ، كما خطط « الاتفاق الجديد » أن ينجز من خلال تنظيمات تدمج الرفاه الاقتصادي مع اهداف الحكومة ، وبذلك ، يرمي الى ما هو ابعد من الشكليات السابقة . ويتطلب هذا التغيير مستوى أعلى من التفكير تكون له الفلسفة السياسية الحديثة نقطة انطلاق جديدة .

وهناك مفهوم مقبول بشكل عام يقول ان « الاتفاق الجديد » يشكل من عدة ردود محددة على مشاكل فورية ، لذلك لم يكن في مقدور هذا المفهوم أن يأخذ على محمل الجد فن ادارة شؤون دولة فرانكلين روزفلت . لكن اذا كان فن ادارة شؤون الدولة يعني مواجهة متطلبات معينة تفرضها الظروف ، او عمل ما يكون مناسباً في تلك الظروف ، فإنه يعني كذلك جعل بعض الأحكام المتخذة بهذا الصدد قابلة لادخال اصلاحات عليها . وما نعتبره افضل في بعض الظروف يعتمد في النهاية على مبدأ التفضيل والذي تكون أبعاده السياسية ، إذا ما أحسن بلورتها ، قادرة على تقديم صورة كاملة لاقصى الاصلاحات السياسية . وحسب فهمنا فإن أي تفسير مناسب « للاتفاق الجديد » يجب ان يأخذ في حسابه ابعاد ثورة روزفلت ، التي تخفي محاولة مدروسة وواعية من جانبه لاحداث تغيير اساسي في توجهات الحكومة من ناحية علاقاتها بالحياة الاقتصادية ـ ولادة دولة الرخاء واقتصادها المنظم او الموجه . وطبقاً لذلك فإن التغييرات الاساسية في الاتجاهات التي احدثها « الاتفاق الجديد » تعتمد على الاجابة عن سؤال نظري : ما هو الهدف من اقامة حكومة ديموقراطية ؟ هل هو تهيئة الاوضاع لسعادة الانسان ، ام يجب ان تقدم لهم بعض السعادة من تلقاء نفسها ، أي ما يعرف بالرفاه او الرخاء ؟ واذا ما اراد المرء ان يدرك السمات الاساسية لازمة الركود الاقتصادي فيجب عليه ان يفكر في تلك الازمة في سياق هذه الاعتبارات .

وعند النظر الى ابعاد اكبر الازمات في التاريخ الاميركي ، فإن تجربة الحكم الذاتي الاميركية قد واجهت ، ربما اعظم اختبار لها ، في الثلاثينات ، في حين كان يجب النظر الى اميركا خلال ازمتي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كحالة اختبار للديموقراطية الليبرالية . اما خلال ازمة القرن العشرين فلم تكن اميركا مجرد مثال بل معقل الديموقراطية الليبرالية الحصين . وقد ربح روزفلت في تلك الفترة الصعبة والحرجة ولاء أمّة ديموقراطية مضطربة ، وهدّأ في الوقت نفسه من اتجاهاتها المتطرفة سواء نحو مذهب تحويل الدولة الى اتحاد نقابي او توجهها نحو صراع الطبقات . ويمكن

الجزم بأن ازمة الركود الاقتصادي كانت أزمة مواجهة بين الديموقراطية الليبرالية الحديثة والبدائل العظيمة التي ظهرت في القرن العشرين ـ ونقصد الفاشية والشيوعية ـ ويمكن القول ان روزفلت نجح في فرض نموذجه الليبرالي على العقلية السياسية الاميركية ، وقدم بذلك بديلاً قابلاً للتطبيق للايديولوجيات المتطرفة سواء اليمينية منها او اليسارية . وهكذا ، ادى اتفاق روزفلت الجديد الى سيطرة نموذج خاص من الليبرالية على النظام السياسي الاميركي في القرن العشرين .

والواقع ، أننا لا نبالغ إذا قلنا ان روزفلت قد ضبط بدقة الايقاع السياسي للاجيال اللاحقة واننا ما زلنا ، والى حد بعيد ، نفكر ونعمل ضمن الخطوط العريضة للمذهب الليبرالي الذي رسمه خلال فترة « الاتفاق الجديد » . لكن ، وفي محاولة ضمان ذلك التوازن الضروري بين الاستقرار والتغيير الاجتماعي في ديموقراطية سياسية ، فإن اكثر ما نحتاجه هو المواجهة السلمية بين المبادىء الليبرالية والمحافظة ، فنتيجة لاعمالها وردود افعالها على بعضها البعض ، تبرز التغييرات المنظمة (أي الاصلاح بدل الثورة) . ومن المؤكد ان احد اسباب الاقتناع بالليبرالية المعاصرة (رغم الهجمات من اليسار المتطرف) هو غياب البديل المقنع لتلك الليبرالية ، فلا يوجد في مقابل هذا المبدأ المحافظ السليم والذي له مذاهب واضحة ووافرة وخطباء مفوهين ألا ظل باهت يمكن صرف النظر عنه بسهولة كأنه مجرد رد فعل آني او دفاع عن مصالح انانية .

وقد كانت هناك وجهة نظر سابقة لعصر الفيلسوف هوبز ، واستمرت ربما حتى عصر الفيلسوف كانْت والذي كان معاصراً اكبر سناً لالكسندر هاملتون ، تفسر السلطة الاستبدادية على أساس انها عكس الحرية . والرأي السائد اليوم هو ان « جميع » السلطات عدوة للحرية . لكن ما نحتاجه الآن ، وكما في كل وقت ، ليس حكومة بسلطة اقل . ولا نحتاج لتجنب وجود حكومة سيئة الى تقليل سلطة هذه الحكومة بقدر الامكان ، بل إن ما نحتاج اليه هو حكومة افضل . وبتبسيط وجهة نظر جيفرسون يمكن رؤية وجهة النظر المحافظة العصرية التي تعتبر الحكومات الكبيرة حكومات مركزية ، وبيروقراطية ، واشتراكية . لذلك ، فإن بديل الليبرالية في وقتنا الحاضر هو اكثر البدائل مدعاة للنفور ، ومن ذلك تتعلم الليبرالية ان تكون راضية عن نفسها . ومن المحتمل ان يكون هذا هو ما يقف في طريق مواجهة وحل الازمات في وقتنا الحاضر ، لأن غياب العقيدة المحافظة القابلة للتطبيق قد قاد الى انحلال وجهة النظر الليبرالية . لكن عقيدة محافظة قد تحمل مناقشتها للمسائل السياسية اعادة بعض الترابط بين حاجاتنا القومية ووعينا يقتضينا ان نستذكر شغف هاملتون بمسألة اقامة حكومة قوية ، وحكومة وطنية قوية .

وكما حاولنا ان نفهم ونقيّم الليبرالية والعقيدة المحافظة كوجهتي نظر قابلتين للتطبيق ، فإن من المهم لنا ان نستعيد ابعادهما الاساسية . وكي نعرف ما تعنيه المحافظة والليبرالية في الأصل بصفتهما تجمّعين مواليين جديرين بالاحترام فإن علينا ان نسقط صيغة الاسم عنهما ونفكر في الكلمتين كصفتين . فكلمتا « ليبرالي » و« محافظ » كانتا تفهمان في وقت ما على انهما تعبيرا مديح . وكان من المفروض ان يكون كل سيد مهذب ليبرالياً ومحافظاً في آن واحد ، وان تكون ليبرالياً يعني

ان تـوهَبَ التحرر والسخـاء ، وهذا يعني في المفهـوم الحديث ان تكـون منفتح العقـل ، وواسع الصدر ، ومبسوط اليد ، والرجل مبسوط اليد شخص عادل ، وصريح ومستقيم وواضـح في كل معاملاته ، فهو لا يرغب في الربح الاستغلالي ، او الخداع ، او الفظاظة في السوق ، ويحترم اراء ومصـالح الآخـرين . ولمعرفـة صفات الـرجل الليبـرالي بشكـل اوسـع فيجب مقـارنتهـا بمثـالب القرويين . فالقروي فظ ، واناني ، ومتعصب . وهو يعتقد ان ادارة البلاد تشبه حراثة حقل أوسع من المعتاد . وبالطبع ، لا يوجد قرويون في اميركا، بل يوجد ربات بيوت ، وعمال مصانع، وتجار صغار في المدن ، والكثير من هؤلاء أبعد من ان يوصفوا بـالليبرالية . تصور تـاجر احـدى المدن الصغيرة ومفهومه عن السياسة ، الذي يعتبر ان الدولة اشبه بمخزن معدات وأدوات كبـير ، وفن ادارة الـدولة اشبـه بعقد « صفقـة جيدة » حـين تسنح الفـرصـة ، وتسـويق المخـزون بكـامله في المناسبات ، والمحافظة على تعاظم الرصيد في البنك .

وما معنى ان تكون محافظاً ؟ يرغب « الجنتلمان » المحافظ في الحفاظ على كل الاشياء الطيبة ، سواء منها العام او الخاص . ولـديه من الشكـوك في حصافـة رأيه مـا يمنعه من ان يمس العـادات والاشياء القديمة بسوء . ويعتبران خير الحاضر هو امتداد لكدّ الماضي . وهو غير مبذر ، لكنـه في الوقت نفسه لا يحاول الاقتصاد بشكل خاطىء سواء في المسائل العامة او الخاصة . وهو ليس عدو الانفاق ، والواقع انه ينصح بالانفاق للاغراض الحسنة ، وهو لا يفكر ابداً في توفير نقوده ببناء بيته من مواد رخيصة ، او توفير ما يترتب عليه من ضرائب برفض بناء سد يسيطر على الفيضـــانات ، وهو يعرف قيمة النقود . وقيمة التقاليد . إلا انه ليس ضد التغيير . وهو ببساطة يصرّ انه يقع على التغييرات المقترحة عبء اثبات قيمتها . ولا هو ضـد الحكومـة ، فهو يعلم بـأن الاشياء يجب ان تحكم وإلا فسوف يفلت زمامها ، وهو يمقت العنف والنزاعات المدنية . وهو ليس مع حكومة اوسع او حكومة اضيق ، لكنه مع الحكومة التي تتطلبها الظروف وهو يعلم ان الظروف تتغير في الـزمان والمكان . وهو ليس مع الحكومة « المحلية » او الحكومة « المركزية » ، لكنه مع الحكومة التي تحكم بشكل افضل بالنظر الى الظروف الحالية ، وعلى المدى الطويل . وافضل الحكومات هي تلك التي تحافظ على الصحة ، والسلام ، والملكية ، والصفات الحسنة للمواطنين .

فإلى اي مدى يدّعي « محافظو » اليوم في اميركا التمسك بمعاني هـذا التعبير ؟ فهم يـدعون الايمان بالنظام ، لكن غالباً ما يرتكز هذا الايمان على مصالح شخصية ضيقة . وهم يدعون احترام التقاليد لكن تلك التقاليد لا ترجع غالباً لأبعد من اول امس ـ الى محكمة عليا قضت بما يرغبون ، والذي كان قد سقط لتوه ، وكان هذا الامر بدوره قد داس على اراء سابقة . وهم يدعون التمسك بالدستور ، لكن مناقشاتهم غالباً ما تظهر ان تمسكهم الظاهري ما هو إلا تمويه لمصالح ضيقة . وهم يدعون حب بلادهم ، لكنه حب غريب للبلاد ذاك الذي يمنع البلاد ، كبلاد ، من ان تتصرف إلا بشكل سلبي كما يتصرف رجل الشرطة .

واذا ما أرجعنا الآراء الليبرالية والمحـافظة القـديمة الى اصـولها المجـردة ، بوصفهـا مبادىء أساسية للمعارضة السياسية فيمكننا قول ما يلي : كان الليبرالي متفائلاً بالتغيير والخير الذي قد تولده

الحسابات المنطقية ؛ اما المحافظ ففي حين انه يتشابه في تمسكه بمنطق الأمور ، فإن له تحفظات حول قدرته على الوصول الى الاجابة الصحيحة من خلال جدال واحد جيد وطويل ، ويعلم ان اي اتفاق جيد في الامور الحياتية ، العامة او الخاصة ، انما تحركه الاشياء الاخرى بنفس القوة الذي يحركها به ذلك المنطق . وماذا عن اليوم ؟ ان الليبرالية الموجودة اليوم لا تكاد ترتفع فوق مذهب الاحرار الساذج . اما المذهب الهش المحافظ ، والذي هو رد فعل لليبرالية ، فهو خليط من الليبرالية القديمة من جهة ، والانحطاط المعنوي من جهة اخرى .

وقد بدل التعارض الحالي بين الليبرالية والمذهب المحافظ في اميركا نقطة ارتكازه من الاقتصاد الى دائرة الحقوق المدنية . فهو يُعنى بدرجة توفير الحماية للحقوق المدنية ، وتوسعات هذه الحقوق ، والسيطرة على الفوضى المدنية . ولا تستطيع وجهة النظر الجذرية لمذهب حرية الفكر والعمل ان تفهم حقاً ما هية الحقوق المدنية . ووجهة النظر هذه لا تعترف بشيء مثل السلوك المدني والحقوق الملائمة لذلك السلوك. والمدافعون عن القانون والنظام من الجناح اليميني ، من جهة اخرى غالباً ما يقصدون حماية الوضع الراهن المادي . وقد يخضعون الحقوق المدنية لحقوق المُلكية من اجل مصالح انانية . ومن السخرية ان نرى انهم وضعوا في موقف يجبرهم على الاعتماد على دعم الحكومة اكثر مما اعتقدوا انه ضروري عندما كان الاقتصاد هو محور خلافهم مع الليبراليين . لكن اي من وجهتي النظر لم تأخذ في اعتبارها ، بقدر كاف ، العلاقة الخاصة بين الحرية والمجتمع الديموقراطي .

ويجب على صاحب المبدأ الراديكالي الحرّ ان يستعيد حسن تقديره لما هو « حقوق مدنية » وما هو غير « حقوق مدنية » . والواقع ان ليس كل من يدافع عن الحقوق يستحق ان يطلق عليه مدافع عن الحقوق المدنية ، لأن كلمة « مدنية » هي صفة تطلق على كلمة « حقوق » وتعطي التعبير معناه المميز . فإذا ما ارتبط شخص بعلاقة تعاقدية ، فيتحقق له بموجب العقد حقوق معينة . ومن الحماقة بمكان ان يعقد شخص ما عقد زواج في احد الايام ، وعقد عمل في اليوم التالي ثم يخلط الحقوق المتعلقة بالعقدين معاً . وبدقة اكبر ، لا يحق للمرء ان يطلب من شخص عقد معه اتفاقاً ، مثل اقامة بناء مقابل مبلغ من المال ، ان يفهمه بعمق ويكون حنوناً رقيقاً . وهكذا فإن المرء لا يكون مدافعاً عن الحقوق المدنية بالضبط ما لم تكن الحقوق التي يدافع عنها خاصة بالمجتمع المدني ، وبالحضارة ، والتحضر . ونحن لا نقترح قراءة الدستور كما لو كان مجرد عقد ، كما يظهر الامر في الفصول التالية حول مارشال ، وهولمز ، وفرانكفورتر . ولا نقصد ان تقرأ بتمحيص وتدقيق زائد خاصة في هذه الناحية بالذات . ومن المؤكد ، ان البلد الحر هو ذاك الذي تؤمّن فيه حقوق الفرد وتفسر بحرية وتسامح . وإن للفرد الحق في ان يتوقع اكثر مما لو كان لديه محام يعتني به . وذاك هو معنى « التعديل التاسع » .

ومن المؤكد ان روح العلاقة المدنية ، او الغايات السامية للدولة ، هي قيود الحقوق المدنية ، وليس القيود الضيقة التي تمليها حرفية القانون ، لكن غايات الدولة هي القيود . و« الحقوق

المدنية » ليست بدون قيود . فأن يكون المرء غير مدني وغير متحضر ، ليس حقاً مدنياً . لكن هناك استثناءات . فالظروف قد تفرض ان يكون من الحكمة التسامح مع شرور معينة بدلاً من قمعها ، وقد يكون هذا التسامح وارداً في الدستور . وهذا الحق ليس حقاً مدنياً « بطبيعته » ، لكنه كذلك بموجب تشريعات دستورية محددة . واذا كان ذاك الشر قد تم التسامح معه بموجب حق دستوري محدد ، فلا يمكن وضع حدّ لذلك التسامح إلا من خلال اجراء معين في التعديلات الدستورية . لكن اذا لم يتسنَّ الحفاظ على امر ما بالنص الحرفي للدستور ، فيمكن الحفاظ عليه بروحه ، او غايته ، او مغزاه العام ، وكذلك الحق الذي لم يمنح في تعابير واضحة ، يجب ان يُفضي الى غايات المجتمع المدني ، كي يكون حقاً مدنياً .

وقد كنا نكرر طيلة الوقت بأن الحكومة الديموقراطية هي بالضرورة حكومة مسؤولة ، او هي حكومة مسؤولة تجاه من تحكمهم . لكن يبدو ان من الأهم لنا ان نفكر فيما اذا كانت مسؤوليات ان نَحكمُ وان نُحكمَ تمارس مع الأخذ في الاعتبار رغبات وحاجات الناس . ونعتقد اننا لا نستطيع وضع كل ثقلنا لتحقيق رغباتنا ، لأننا قد نرغب فيما لا ينفعنا . لذلك من الضروري ان نفرق بين الرغبات والحاجات ، ويأتي ذلك بعد عمل خيار منطقي بين مختلف الرغبات وتحديد الحاجة ، او ان نفعل الشيء ذاته ، بأن نستنتجها من خلال تمييزها بالمقارنة مع الرغبة ، بحيث تظهر لنا حاجاتنا . على اية حال ، قد تفرض وجهة النظر هذه التزاماً مضاعفاً على المواطن لأن ضبط النفس قد يكون حاجة ضرورية في مجتمع عاقل . وامكانية ان تكون الديموقراطية مجتمعاً عاقلاً ، مجتمعاً فيه تناغم بين الاختيار والاختيار الجيد ، تتطلب ان يكون لافراده الفضائل الاخلاقية والفكرية المناسبة كي يحكموا انفسهم وبعضهم البعض بشكل جيد . وهناك اسباب جيدة للاعتقاد بأن حكم الذات لا يمكن فهمه إلا على أساس انه سيطرة جزء من النفس على الجزء الآخر .

وهذه الحاجة التي تطلبها الديموقراطية من الناس في التحفظ والسيطرة على النفس تقود الى امر صعب وفي غاية الخطورة . ففيما يتعلق بفهم الديموقراطية الليبرالية على أساس انها حكومة « محدودة » غايتها الحفاظ على نفسها فقط ، فهي ممنوعة من اتمام العمل الحيوي المطلوب من اية حكومة ، وهو خلق مواطنين حسب الشكل المطلوب . والمقصود ان الديموقراطية بحاجة الى مواطن ديموقراطي . فهي ان لم « تفصّلهم »(*) فستعتمد على اشياء اخرى او اناس اخرين « لتفصيل » مواطنيها . رغم انها ، وبسبب من طبيعتها ، ترفض تماماً « تفصيل » الناس . ويبدو انها تعقد امالها على توفير ذلك الحد الادنى من الاوضاع التي « يجب » ان تعتمد عليها الحكومة الديموقراطية ، والتي يمكن « ان تقوم عليها الحكومة الديموقراطية ـ أي ضمان الحياة ، والحرية ، والسعي نحو السعادة . والواقع ان المفهوم الادنى « للسعي نحو تحقيق السعادة » يمكن النظر اليه كشرط للحفاظ على الملكية . وأعظم فضائل فرانكلين روزفلت انه قاد البلاد الى مستوى من الفهم اسمى واعظم

(*) Fashion .

من ذلك الحد الادنى . وكان يعرف ان تجاوز تلك الحدود لا يتم بـالتخلي عنها، « فدولـة الرفـاه » تختلف عن الماركسية في امر محدد هو انها لا تتخلى عن المبادىء الليبرالية الديموقراطية التي تدعو الى توطيد حقوق الفرد في الحياة والحريةِ والسعي نحو السعادة ، واحترام هذه الحقوق ، بما في ذلك حق التملك والتمتع بالملكية . واذا قدر لاميركا ان تتجاوز أزمة في القرن العشرين فإن ذلك يكون قد تم بفضـل رجل دولـة من مستوى ابـراهام لينكـولن ، او من مستوى فـرانكلين د. روزفلت على الأقل ـ الرجل الذي ارشدنا في مجال الحرية ، كما فعل روزفلت في مجال الرخاء او المُلكية ، وبيّن لنا كيف نتفادى ذلك السيـل من المذاهب من اليمـين واليسار التي قـامت باسم الحـرية وحب الخـير والانسانية ، والتي لا تبشر بغير العبودية والحط من قيم الانسـان . لكن وبسبب من العراقيل التي تحسها الديموقراطية بالنسبة لتكوين شخصية مواطنيها ، فإن رجل الدولة المطلوب يجب ان يكـون معلماً ذا نظر ثاقب ، ويجب ان « تتلمذ الأمة كلها على يديه » .

وأبسـط انتقاد للديموقـراطية الاميـركية ينـطلق دائماً من وجهـة النظر القـائلة انها غير « مذهبية » بما فيه الكفاية . لكن مـا لا تأخـذه وجهة النـظر تلك في حسابهـا هو ان افضـل انواع الديموقراطيات هي تلك التي تسمح بقيود سياسية بارزة على الحرية . لأن ما يهم في النهاية هو كيف نستخدم حريتنا . لذلك لا يكفي ان نعلم ان في الديموقراطية خطر من انعـدام الحريـة للاقليـة . فالقيود على حريات الاكثرية في ممارستهم للحرية لا يمكن ان تتضح ، او تفهم بشكل صحيح ، إلا اذا تحققنا من ان التمسك بالحرية يفترض ويستدعي التمسك بـأساسيـات معينة لا تفهمهـا جميع الأغلبيات . وقد وعى لينكولن هذه المسألة جيداً عندما رفض حرية ولاية كانساس في الاحتفـاظ بعبيد ان ارادوا ، رغم ان تلك الحرية كانت قد اقرتها لجنة تشريعية تـابعة للكـونجرس في العـام ١٨٥٤ ، وقد بيّن بوضوح ان هناك حدوداً لحرية الاكثرية . لكن مـا ان يُقنع مجتمـع ديموقـراطي نفسه ، او يسمح لنفسه بأن يقتنع ، بأن المصلحة العامة هي بالضرورة مطابقة لمصلحة الأكثرية ، عندها يصبح كل شيء مباحا، حتى الحرية في ان نجعل الآخرين غير احرار . وقد تبـدو المصلحة العامة متطابقة مع مصلحة الأكثرية ؛ بيد انها لا تتألف ، على اية حال ، من رغبات العـديد من الافراد فقط بل مما يختاره افراد عاقلون منهم . ومن الامور التي لا غنى للحرية السياسيـة عنها ان يكون الافراد الراغبون في الحرية منضبطين ومنظمين وان يكون الاشخاص الذين سيمارسون نفوذاً حاسماً في الحكومة مثلهم .

ولا يحمل جميع رجال الدولة الذين ندرسهم في هذا الكتاب وجهات نظر نتفق معها تماماً . إلا انهم جميعاً رجال جادون كرسوا انفسهم للخير العام ، وكانوا جميعاً رجالاً على قـدر عظيم من التفهم . وقد أثّروا جميعاً بشكل فعال وكثيف على مشاكل الديموقراطية في اميركا عندما اطلت تلك المشاكل في الأزمات العظيمة خلال القرن الثامن عشر ، والتاسع عشر ،والعشرين. ونحن لا نتكلم عن « فلسفاتهم » المتعددة او الابعاد المختلفة لفن ادارة شؤون الدولة الخاص بهم ، لأننا لا نشاطر الرأي السائد حالياً من ان كلمة « فلسفة » تعادل كلمة « ايديولوجية » وان هناك عدداً غير محدد من

« الايديولوجيات » او « الفلسفات » . فليس كل الفكر السياسي ايـديولـوجية سيـاسية . فـالفكر الذي يرقى الى مرتبة الفلسفة ، هو في رأينا ، ليس ايديولوجية ابداً . والفكر الثاقب والعميق الذي أبداه رجال الدولة الاميركيون في تعاملهم مع المشاكل التي واجهوها هو موضوع دراستنا هذه . وهو ذلك المظهر او البعد لعملهم الذي يكاد يكون فلسفة . وهو البعد الفلسفي لفن ادارة شؤون الدولة الاميركي .

توماس جيفرسون

بقلم هارفي سي مانسفيلد الابن

كل التبجيل لجيفرسون ـ للرجل الذي امتلك ، في خضم كفاح شعب من اجل استقلاله الوطني ، من هدوء الاعصاب ، والبصيرة ، والمقدرة على ان يضيف الى وثيقة ثورية عادية ، الحقيقة المجردة التي يمكن تطبيقها على جميع الناس وفي كل الازمنة . . .

لقد كان السيد جيفرسون ، وما زال ، وربما سيبقى ابرز سياسي في تاريخنا .

هذان الحكمان اللذان اطلقهما ابراهام لينكولن على توماس جيفرسون ، الاول الذي يمتدحه لأنه اعطى الصراع القومي الاميركي بعداً انسانياً ، والثاني الذي يشير الى قدرته التحزبية يمكن اعتبارهما المؤشرين اللذين يقودوننا الى قضية فكر جيفرسون السياسي . وقد جعل جيفرسون من نفسه مؤسساً لبلاده ، حين نسق لاعلان الاستقلال ، اضافة الى انه قدم الكثير للبشرية . ورغم انه لم يكن موجوداً في المؤتمر الدستوري ، وبالتالي لم يكن احد الذين وضعوا « أطر » ذلك الدستور ، فقد كان محازباً متفوقاً . وقد كافح ضد ثلاثة مناهضين بارزين ، هم جون ادمز ، والكسندر هاملتون ، وجون مارشال ، في نزالات مثيرة لدرجة ان المؤرخين ما زالوا غير قادرين على وصفها بشكل نزيه . وأسس اول حزب سياسي في الولايات المتحدة . والأهم من ذلك أنه أنشأ مؤسسة المتحزبين أو حزب الحكومة ، والذي استقر على نظام الحزبين القائم اليوم . فلماذا صمم جيفرسون على وجوب الحفاظ على « الحقيقة المجردة » في الحزب ، او ان يقوم ذلك الحزب بتشجيعها ؟

اعلان الاستقلال

لقد كانت « الحقيقة المجردة » التي عناها لينكولن هي « الحقيقة البديهية » لاعلان الاستقلال من ان « جميع الناس يولدون متساوين » . وكان جيفرسون واضع ذلك الاعلان ، لكنه كتبه بتوصية من لجنة وقُدم كي توافق عليه هيئة . وقد قال فيها بعد ان سلطتها تستند على « التوفيق بين

المشاعر اليومية » وليس الى « اصالة المبادىء او المشاعر » . ولا يمكن اعتبار الاعلان ببساطة تعبيراً عن فكر جيفرسون السياسي لأنه كان يتكلم باسم أمّة ، ولأنه كان من صميم مرتكزات مهنته كمتحزب . وفي العام ١٧٩٠ شكل حزبه الجمهوري لاحياء مبادىء الاعلان وكي يلهب في البلاد الجذوة الثورية التي تمتع بها الذين وقّعوا اصلاً عليه . ومن الحقائق المثيرة ان جيفرسون (وكذلك جون ادامز) قد توفيا في الذكرى الخمسين لتوقيع الاعلان .

واذا كان الاعلان قد وفق بين المشاعر اليومية (حدد جيفرسون انه يقصد مشاعر « الهويغ »(*) المؤيدين للاستقلال عن بريطانيا) فهو بالتالي لم يكن منسجماً مع تلك الاوقات . وامتداح لينكولن كان لأمر أبعد من ذلك ، وعبارة « حقيقة بديهية » لا تعني حقيقة نعتبرها في حينه واضحة . فقد تكون الحقيقة البديهية مبهمة او واضحة ، شريطة ان يكون معناها متضمناً في تعابيرها بدل ان نبحث عنه خارج هذه التعابير . فالقول ان جميع الغربان سوداء يتطلب ان نلقي نظرة على الغربان ، لكن كي نفهم معنى « ان جميع الناس يولدون متساوين » يتوجب علينا ان نعرف معنى كلمة « ناس » . ويقال بأن هذه « حقيقة » ، تجدر ملاحظتها . وهي ليست مفهوماً خلقه الانسان ، لأن الناس انفسهم قد خلقوا . وفُرِضَ عليهم ان يشقوا طريقهم في هذا العالم تقودهم حقيقة لم يصنعوها . وطالما ان حريتهم ترتكز على هذه الحقيقة ، فهم ليسوا احراراً في انكارها ، ولا اعتبارها معتقداً يهدفون لتحقيقه ، لأنها تقرر الطبيعة الحقيقية والتي منها وعليها يقوم الانسان . فما الذي يمكن ان نجده بعد ذلك في « الحقيقة البديهية » من ان جميع الناس يولدون متساوين ؟

والاعلان ليس بياناً من اناس فوقيين او مختارين . إن هدفه ، كما قال جيفرسون فيما بعد ، هو « الاحتكام لمحكمة العالم » ، ويتضمن كما تقول الوثيقة ذاتها « الاحترام اللائق لرأي الجنس البشري » . كما يحتكم الى « القاضي الأعلى » في استقامة نواياه . وهو يخاطب بشكل رئيسي الاجيال القادمة للجنس البشري ، الذين سيولدون متساوين . وحيث انهم متساوون ، فإن لهم حقوقاً لا يمكن تحويلها الى آخرين ، في الحياة ، والحرية ، والسعي نحو السعادة . لأنه ليس في مقدور اي شخص ان يمنح او يحول هذه الحقوق الاساسية الى من يساويه ، او ان يطلب ممن يساويه ان يحولها اليه . إلا ان الحقوق بحد ذاتها ليست مضمونة . ورغم انه لا يمكن تحويلها الى حكام يحكمون بمنّة من الطبيعة او هبة من الله ، فإن في الامكان تحديدها وتنسيقها مع بعضها البعض . ويبدو ان الحكومة ضرورية بالقدر نفسه سواء كان الناس فيها متساوين او كانوا غير متساوين ، ويجب على الحكومة ان تحصل على طاعة الناس برضاهم في الحالة الأولى في حين يتطلب الامر خلاف ذلك في الثانية .

ولضمان هذه الحقوق ، تستمد الحكومات سلطاتها العادلة من رضا المحكومين ، وعندما

(*) Whig .

« تصبح أية حكومة مخرّبة لتلك الغايات فإن من حق الشعب ان يبدلها ويقضي عليها ، وان يشكل حكومة جديدة . . . » . ولم يكن في مقدور الاميركيين تشكيل حكومة جديدة دون فك القيود السياسية التي كانت تربطهم بالشعب البريطاني ، في ظل ملك بريطانيا العظمى ؛ وبذلك تحول حق الخضوع للحكومة ، بالنسبة لهم ، الى الحق في الاستقلال . لكن لا بد ان كل شعب قد بدأ بتأكيد حقه ضد الشعوب الاخرى . فكل انسان مساوٍ للآخر ، وبالتالي فإن لكل شعب « موقع منفصل ومتساوٍ » بين القوى الاخرى على الارض . وهذه النتيجة واضحة في جميع الاحوال ، فهي تتطلب التحول من افراد الى مجتمعات . فالناس خلقوا متساوين ، لكن مساواة الشعوب بين قوى الارض لا تتحقق وتحمى إلا بحقهم في أن يحكموا انفسهم برضاهم . والمساواة بين المجتمعات تعني الاستقلال ، وهذا اعلان للاستقلال . لقد خلق الناس متساوينَ ، لكنهم قسّموا نتيجة لهذه المساواة الى شعوب مستقلة . ولو لم يكن الناس بحاجة الى حكومة ، فإن مساواتهم ما كانت لتجبرهم على تقسيم انفسهم الى شعوب مستقلة يتوجب عليها ان تدافع عن نفسها ضد بعضها البعض في الحرب والثورة . ويجب على المرء ألا ينسى ان الاعلان كان بلاغاً للاسباب الموجبة للحرب . لذلك ، فإن من المساواة بين الناس اشارة خاصة الى الحكومة : فالناس متساوون في امرين ، حاجتهم الى حكام طبيعيين او معينين بموجب حق الهي ، وحاجتهم الى حكومة .

ورغم ان الاعلان لم يعن ، بشكل رئيسي ، سواء بشكل الحكومة او بتعريف حقوق الافراد تجاه الحكومة ، فإن من الواضح ان للافراد حقوقاً تجاه الحكومة ، انتهكتها الحكومة البريطانية في اميركا . ولضمان حقوقهم يجب على الناس ان يستخدموا الحكومة كسلاح لمواجهة الحكومات الباغية . لذلك فهم بحاجة اليها بالقدر نفسه الذي يجب ان يخشوها فيه . ولم تعرض الحرية في « الاعلان » كما لو انها مسألة عادية تتعلق بحرية الفرد في مواجهة حرية الحكومة ، بقدر ما هي حق الشعب في تبديل ، واسقاط ، وتشكيل حكومة من « أي » شكل طالما انها تحظى برضى الناس . وقد قال جيفرسون في « ملخص وجهة نظر حول حقوق اميركا البريطانية » ، وهو بيان للتعليمات المقترحة لممثلي فرجينيا الى المؤتمر القارّي في العام ١٧٧٤ ، « إن من طبيعة الاشياء ، ان يمتلك كل مجتمع ، وفي كل زمان ، في ذاته « سلطة تشريعية مهيمنة » . فأساس الحرية هو سيادة السلطة التشريعية . وهذه السيادة لا تفهم على انها مجرد قاعدة للتنظيم الداخلي ، بل هي من دواعي تقسيم الكائنات البشرية الى شعوب مستقلة . ومن خلال التنظيمات السياسية يتحد الناس ويصبحون شعوباً ، وبفضل اتحادهم هذا يختلفون عن الشعوب الأخرى .

وقد بلورت فلسفة جون لوك السياسية « الحقيقة البديهية » والقائلة ان الناس يولدون متساوين ، ودافعت عن تلك الفلسفة طويلاً . اضف الى ذلك ، يتضمن « الاعلان » ، دون ان يذكر ذلك صراحة ، حقيقة أن الناس يولدون كأفراد في الطبيعة دون أيّة روابط سياسية قبل ان يجعلوا من أنفسهم شعباً ويقبلوا بحكومة تحكمهم . ويبدو ان « الشعب » لا يبرز إلى حيّز الوجود إلا نتيجة قرار سياسي منه . وبالنسبة للشعب الاميركي فرغم انه كان حتى ذلك الحين « مرتبطاً » بالبريطانيين ، فقد كان مرتبطاً معهم برضاه، لذا يمكن اعتباره مستقلاً . ومع ذلك فإن تفترض

مبادىء « الاعلان » ضرورة وجود دولة طبيعية سابقة للسياسية يكشف عن اهمية السياسة في تلك الوثيقة . وترى الالتزام في قرار شعب ما وفي افراد شعب ما ، وليس في الافراد غير المترابطين . وسبب هذا يكمن بالتأكيد في الظروف التي احاطت « بالاعلان » الذي يصف شعباً في ظل التبعية الاستعمارية وليس في دولة الطبيعة . لكن من المهم ملاحظة ان المبادىء الليبرالية التي نراها عادة تُستخدم لحماية الافراد في مواجهة حكومتهم تُستخدم هنا للدفاع عن شعب ضد شعب اخر ، بأن يوجدوا حكومة تواجه تلك الحكومة . وهذه الظروف التي نراها اليوم ليست نادرة كما قد تكون بدت للمدافعين عن الليبرالية الذين كتبوا عن المجتمعات الليبرالية القائمة . والفلسفة السياسية الليبرالية ليست عاجزة الى هذا الحد في مسألة التأسيس ، كما يفترض بعض المنتقصين من قدرها او المدافعين عنها .

ويفترض « الاعلان » انه يمكن تكوين شعب ، او ان يكوّن الشعب نفسه ، عن طريق عمل سياسي . وهو يختلف بهذا مع المذهب القومي الحديث ، الذي يحاول جعل التقسيمات السياسية متطابقة مع تقسيمات الامم الموجودة فعلاً والمميزة بالثقافة واللغة . ويقول جيفرسون في « وجهة نظر مختصرة » بأن الاميركيين قد استخدموا ، مثلهم مثل اسلافهم البريطانيين ، حقهم الطبيعي « في النزوح عن البلاد التي انزلهم بها الحظ ، وليس الاختيار التماساً لمأوى جديد ، حيث اقاموا مجتمعات جديدة ، بموجب قوانين وتنظيمات بدت لهم الانسب لتعزيز السعادة العامة » . والسياسة لا يتحكم بها الحظ - مثل قدر الولادة في امة ما ؛ بل على العكس من ذلك ، فالأمم - والتي اعتاد جيفرسون تسميتها « شعوب » - يمكن ان يبنيها رجال يعون حقوقهم الطبيعية ويتحينون الفرص لممارسة هذه الحقوق . ولم يكن جيفرسون قومياً ، ولا حتى قومياً ليبرالياً . ولو كان كذلك ، لكان من المحتمل ان يشكك في عدالة ترحيل شعوب الهنود الحمر في اميركا . وكان يعلم بأن الرق خطأ ، لانه ينكر الحقوق الاساسية للانسان والتي لا يمكن تحويلها الى اخرين . ولهذا السبب فإن ثقافة الشعوب البدائية التي تتجاهل الحق الطبيعي للانسان لا تستحق الاحترام . وقد درس جيفرسون لغات الهنود الحمر بسبب اهتمامه بأصل الانسان . ولم يكن قومياً ، كما انه لم يكن اممياً ممن يعتقدون بأن الخلافات القومية يمكن تجاوزها او السمو فوقها . والخلافات القومية ، بالنسبة لجيفرسون ، هي في الأصل خلافات « سياسية » ، والجنس البشري مقسم بشكل لا يمكن تصحيحه لأن الحرية الانسانية لا تأخذ مجراها إلا في استقلال شعب ما عن الآخر . ولو كان الناس مقسّمين لمجرد ولادتهم ضمن ثقافات مختلفة لسعى الناس الى تأسيس منظمة اممية تقوم على مبدأ الاختيار . اما في « الاعلان » فإن الاختيار السياسي للناس هو الذين يقسمهم .

وهناك تأكيد على عنصر الاختيار في تكوين الشعب في « المعاناة الصابرة » للشعب الاميركي . « فالجنس البشري » كما يقول « الاعلان » ، « اميل الى المعاناة ، طالما امكن تحملها ، من تصحيح اوضاعهم بالقضاء على الاشكال التي تعودوا عليها » . وفي الحالة التي نحن بصددها ، فقد تحملت المستعمرات الاميركية « تاريخاً طويلاً من الجور واغتصاب الحقوق » ، ولاثبات ذلك بسرد « الاعلان » « سلسلة طويلة من التعسفات واغتصاب الحقوق » التي قام بها جورج الثالث .

والناس يغضبون ببطء ، إلا ان في ترويهم فرصة للتشاور . وقد اظهر الاميركيون في الواقع انهم اختاروا خياراً مدروساً حين قدموا الحقائق لعالم نزيه . كما ان « الاحترام اللائق لرأي الجنس البشري » يضعهم ليس في مستوى اخلاقي معين فحسب ، بل وفي مستوى صعب من الحذر والمتابعة . ببطء وربما الاختيار بحرص ايضاً . وحكومة بالقبول معناها حكومة بالاختيار وليس حكومة نزوة ؛ على الاقل ، او خاصة في طور التأسيس لتكوين شعب مستقل وبهذا ، تبدو محاولة تكوين حكومة بالقبول امراً معتدلاً او حتى حكيماً . وقد اشار جيفرسون ومرسلوه ان الحكومة بالقبول تتطلب قدرا من الاعتدال والحكمة في الامور التي قد نقبلها . ولا يمتلك شعب ما حق تقرير المصير لمجرد انه يشكل امة وثقافة منفصلة ، ولا يجوز ان يعلن استقلاله بتسرع ودون اعتبار للظروف . ومع ذلك ، فإنه يمتلك حق تقرير المصير لمجرد انه قد يشكل شعباً منفصلاً ؛ وحق القبول مرتبط بشكل اوثق مع طبيعة الانسان ، والتي هي المساواة ، اكثر مما يرتبط بالحكمة من القبول .

ويأتي القبول بالحكومة ، وبالتالي التحول الى شعب ، قبل اختيار شكل معين للحكومة . ويحدد « الاعلان » بأن الحكومة تستمد سلطاتها من القبول ، إلا انه لا يحدد اي الحكومات أفضل . ولا يورد اي شكل من اشكال الحكومات ، رغم انه يبدو ان الملكية المطلقة مرفوضة ضمناً . على أية حال ، يبدو من الواضح ان الملكية المحدودة ، مثل الحكومة البريطانية الموجودة ، هي من ضمن الحكومات التي « يمكن » ان تحظى بقبول الشعب . وإلا فلا معنى لسرد قائمة من « سلسلة طويلة من التعسفات واغتصابات الحقوق » في أطول جزء من « الاعلان » ؛ وكان يمكن ان يكتفي بالقول ان الملكية غير شرعية في حدّ ذاتها . ويبدو من الواضح ان على جميع الحكومات ان تحكم بالقبول ، لكن هناك بعض التباين ليس في تفاصيل الحكومة الحرة بل في سمات او شكل الحكومة ككل . وهذه النتيجة ، التي يجب ان تستخلصها من « الاعلان » يجب توفيقها مع حقيقة ان حزب جيفرسون الذي شُكل فيها بعد حسب « المبادىء الجمهورية » لم يجد شتيمة ينعت بها معارضيه اكبر من كلمة « ملكيين » . اضف الى ذلك ، ان « الاعلان » لم يدع الى ديموقراطية نيابية كالتي نمارسها اليوم . وبالتحديد ، لا تعني المساواة في القبول ، بالضرورة ، اتباع مبدأ « رجل واحد ، صوت واحد » ، لأن الأول هو المبدأ الأرض الذي تقوم عليه الحكومات الحرة ، في حين ان الأخير هو مجرد مبدأ قد تعمل الحكومات بموجبه . وتجدر الملاحظة ، ان جيفرسون قد غير رأيه في مبدأ « رجل واحد ، صوت واحد » حيث عارضه في البدء ، ثم عاد وحبذه . بيد انه لم يتذبذب في مشايعته لوجهة النظر القائلة بوجوب ان تحظى جميع الحكومات بقبول المحكومين، بغض النظر عن اختلاف اشكال هذه الحكومات .

وبالنسبة للمعنى السياسي الدقيق للحقيقة البديهية من ان جميع الناس يولدون متساوين ، فإنها لا تتطلب الديموقراطية وانما تتطلب شعوباً مستقلة . ونحن لم نذكر حتى الآن المعنى الذي اعتقد جيفرسون انه الأكثر اهمية (وذلك خلافاً لمرسلية) . وقد اعتبر « الاعلان » قبل وفاته بقليل انه اشارة كي ينهض الناس ويحطموا قيود « الجهل الرهباني والخرافات » . لأن هذا هو العدو

الحقيقي ، و« ليس ملك بريطانيا الحالي » . ويوضح جيفرسون ذلك في كلماته التاريخية : « لقد فُتحت جميع العيون ، او ستفتح على حقوق الانسان . وانتشار نور العلم في كل مكان قد كشف لكل ناظر الحقيقة الساطعة بأن جموع الجنس البشري لم تولد بسروج على ظهورها ، ولم يعطى لقلة مميزة ترتدي احذية طويلة ومهاميز الحق في ان تمتطيهم بشكل مشروع « لأن الله فضلهم بنعمة » .

وبناء على ما يقوله في هذه الفقرة فلا يمكن فصل الدين عن السياسة . فاعتقاد ديني معين ، اسمه « الجهل الرهباني والخرافات » ، يقود الناس الى الاعتقاد بأن بعض الناس افضل من البعض الآخر لأن الله فضلهم بنعمة . والتمسك بهذه النتيجة السياسية لمعتقدهم الديني يجعلهم يقدمون ولاءهم لحكومات لا تحترم حقوق الانسان . وهم يستعملون حقهم في القبول بطريقة غير حكيمة . لذلك فإن « الاعلان » لم يكن بأي حال من الأحوال حيادياً بالنسبة للدين ، إلا انه يحكم عليه بعواقبه السياسية ، أي ، تطابقه مع الحقيقة البديهية ـ المساواة بين الناس . ويقول الاعلان « ان لكل شعب موقعاً منفصلاً ومتساوياً بين قوى الارض بفضل « قوانين الطبيعة ، وإله الطبيعة » . ويبدو ان الاعتقاد بإله الطبيعة ينسجم ، او يعزز احترام المساواة بين الناس ، لكنه لا يبدو ضرورياً لتحقيق هذه الغاية .

وقصد « بإله الطبيعة » عكس إله الوحي ؛ وبالتالي يبدو « الاعلان » معادياً للدين السماوي (على الأقل في مفهوم جيفرسون) . فالدين السماوي سماوي فقط للمتدينين ، وقد يفترض المرء مما قاله جيفرسون ضد الرهبان في عدة اماكن ، بأن هؤلاء المتدينين سينتهزون ، فرصة تفردهم بالأمور الدينية للمطالبة بسلطات سياسية لأنفسهم وحلفائهم . والتعاليم السماوية بحد ذاتها ، وليس باساءة استعمالها ، مخالفة للمساواة بين الناس . ومن جهة اخرى فإن « نور العلم » منفتح على الانسان كانسان ويعلّم المساواة بين الناس . وبالطبع ، لم يجعل جيفرسون من نفسه ابداً ربوبياً صليبياً مثل توم بين ؛ فقد كيّف نفسه حسب مسيحية غير متزمتة ، وحاول ان يجعلها اقل تزمتاً بتأليف كتاب حول احياء البشارة عنوانه « حياة واخلاق يسوع الناصري » . وكما سنرى ، فقد اعتقد ان ضمان حقوق الانسان يفرض على الشعب ان يؤمن بدين سماوي لا يؤذي حقوقهم ، او أن يؤمنوا بإله الطبيعة . إلا انه رفع سلطة العلم فوق سلطة الدين السماوي . وقد كان هو نفسه عالماً في وقت فراغه ، يبتكر ، ويضع تصوراً لتفسيرات معينة ، ويتناظر مع علماء اخرين . ورغم انه كان مهتماً الى حد كبير بالعلم ، فقد كان رجل سياسة . وكان مهتماً « بسلطة » العلم لأنه كان يشعر بأن العلم بصفته معارضاً للدين السماوي يدعم الحقيقة البديهية الحيوية للحياة البشرية .

ومن منظور سياسي فإن العلم والدين الطبيعي يدعمان المساواة بين الناس ، في حين ان الاديان السماوية تعارضه . ويتبع ذلك ان الحكومة التي تحترم المساواة بين الناس يجب ان تضمن دعم العلم والدين الطبيعي ، بأن تجعل الدين السماوي غير ذي ضرر . ونستطيع ان نفعل ذلك بفصل الكنيسة والاديان السماوية عن الدولة ، عندها لن يستطيع الرهبان التحالف مع الحكومات

التي يتلقى حكامها حظوة إلهية ويتلقى الرهبان بالمقابل امتيازات دنيوية . ولأنه لا يمكن فصل الدين والسياسة ، فإنه يجب الفصل بين الكنيسة والدولة . ولأن الحكومة الحرة لا يمكنها ان تبقى غير مكترثة لسمات الدين في مجتمع حر ، فيجب عليها ان تكون محايدة بين كنائس الدين السماوي .

وهكذا فإن « الاعلان » ، يميز ، بعد ذلك ، بين اشكال الحكومات المختلفة الى المدى التالي : لا يمكن لأية حكومة احترام حقوق الانسان اذا ما تمسكت بدين رسمي (سماوي) . لكننا بهذا الاستنتاج نذهب الى أبعد مما يقوله « الاعلان » ضمناً . فهو لا يذكر الفصل بين الكنيسة والدولة ولا يعيب على جورج الثالث احتفاظه بدين رسمي في اي من المستعمرات . وفي ذلك الوقت ، كان جيفرسون قد بدأ هجومه على تأسيس كنيسة انجلترا في فيرجينيا . وأكد في احدى المذكرات حول منع انشاء الكنيسة (وقدمت الى الجمعية العامة في فيرجينيا عام ١٧٧٦) ان تغييراً في شكل الحكومة يجعل من الضروري اجراء تغيير مماثل في القوانين ، لأن بعضها « مؤسس حسب مبادىء مغايرة للروح الجمهورية . . . » . وهذا قد يبرر الاستنتاج الذي توصلنا اليه من « الاعلان » بالنسبة لاقتراح جيفرسون . إلا انه يمكن القول ان قلة ممن وقعوا « الاعلان » اعتبروا ان مقصده الرئيسي كان مهاجمة « الجهل الرهباني والخرافات » . فقد كان ذلك تفسير جيفرسون الخاص ، وفي مقدور المرء ان يضيف ، بأنه تفسير شخص متحيز . وكان على جيفرسون ان يناضل نضالاً طويلاً وصعباً ضد انشاء كنيسة انجلترا في فرجينيا ضد « الهويغ » (وهم انصار استقلال اميركا) الذين لم يعتقدوا ان الحقيقة البديهية للمساواة بين البشر تتطلب الفصل بين الكنيسة والدولة . و« الاعلان » يوجه المشاعر اليومية لصالح الاستقلال ، لكن عدم اهتمامه الظاهري بأشكال الحكومة يترك مجالاً لنزاع حزبي حول النتائج السياسية لقضيته المركزية ، الحقيقة البديهية .

ملاحظات حول فرجينيا : المصادر الطبيعية .

كان جيفرسون مؤلفاً لكتاب واحد ، وكتابه الوحيد هو ، « ملاحظات حول فرجينيا » ، وقد كتبه في الفترة من ١٧٨٠ ـ ١٧٨٤ وذلك خلال الفترة القصيرة التي تولى فيها منصب حاكم فرجينيا والفترة التي تلت . ويتضمن كتاب « ملاحظات حول فرجينيا » « تساؤلات » وضعها « أجنبي متميز » ، هو فرانس ماربو ، الذي كان يسعى لجمع معلومات عن اميركا ، تطوع جيفرسون للاجابة عنها ، من خلال وسيط . وهكذا تسبب جيفرسون في ان يبدو كتابه الوحيد بصيغة اجابات على اسئلة خاصة اكثر مما هو تقدمة طوعية للجمهور . والعنوان الكامل للكتاب هو « ملاحظات حول اوضاع فرجينيا » وقد استخدم كلمة (State) والتي تعني « اوضاع » كما تعني « ولاية » ، والكتاب يتضمن معلومات تتعلق بأوضاع « فرجينيا » ، خاصة بالنسبة لقوتها بين الأمم في الثمانينات من القرن الثامن عشر والاحتمالات المستقبلية لتلك القوة . وفي القرن الثامن عشر استخدم التعبير « احصاءات » بمعنى اشمل من الحقائق الرقمية ، للدلالة على قوة بلد ما .

وكان ذلك البلد ، هو اميركا طبعاً ، وليس فيرجينيا فحسب . وقد طلب ماربو معلومات عن الولايات كلها ، إلا ان جيفرسون اختار التحدث عن اميركا من خلال « ملاحظات حول

فرجينيا » . ورغم انه يجدد في اجابته عن التساؤل الاول الحدود الصحيحة لفرجينيا (والتي كانت في ذلك الحين اكبر من اليوم) كما اقرتها الصكوك والعقود المقدمة من بريطانيا ، يواصل الحديث في الاجابة عن التساؤل الثاني ويصف جميع انهار اميركا الرئيسية حتى نهر المسيسيبي غرباً . وكأنه اراد ان يبيّن مدى ضعف العالم القديم في فرض الحدود على العالم الجديد . وتشير العديد من احصاءاته (بما في ذلك انواع الحيوانات التي تسير على اربع والهنود الحمر او « السكان الاصليين ») الى اميركا اكثر مما تشير الى فرجينيا ، كما ان تعليقاته تنتقل ببساطة من ملاحظات عن فرجينيا الى افكار عن اميركا . وكأنه اراد ان يستخدم معنى الاسم « فيرجينيا » كما استخدمه جون لوك حين قال : « . . . في البدء كان كل « العالم » اميركا » ، ويبدو ان جيفرسون يقول الآن ان اميركا هي فرجينيا ، الارض العذراء التي يستطيع الجنس البشري ان يبدأ منها بداية جديدة .

من هنا ، يمكن النظر الى كتاب « ملاحظات حول فرجينيا » وكأنه تبرير جيفرسون لاعلان الدستور . فبعد ان توطد « حق » الشعب الاميركي في الاستقلال ، فإن عليه اظهار « قدرته » على صون ذلك الاستقلال . ولو ان اميركا كانت دائماً اقل شأناً من العالم القديم لتدنى حقها في الاستقلال الى تبعية حقيقية ، ولكانت أشبه بمستعمرة من مستعمرات هذه الأيام حررت حديثاً ، ولا تملك من اسس الاستقلال شيء سواء في المصادر الطبيعية او في الوحدة والعزة الوطنيتين . فمستعمرة سابقة تفتقر الى اسس الاستقلال يمكن ان تصبح بسهولة مستعمرة مرة اخرى ، ان لم يكن بالاسم ، فبواقع الحال . لذلك فإن « اعلان » الاستقلال لا يكفي ؛ ويجب ان يدعمه دليل بأن هذا الشعب ، الشعب الاميركي ، قادر على الحفاظ على استقلاله ضد قوى الطبيعة والقوى الخارجية الاخرى .

وقد جرى تناول هذين العدوّين لاستقلال الشعب ، الطبيعة والقوى الخارجية ، بشكل منفصل في كتاب « ملاحظات عن فرجينيا » . فالتساؤلات الاحدى عشر الاولى (أي الفصول) تهتم بالبيئة الطبيعية لفرجينيا واميركا ؛ وقد حاول ان يبرهن من خلالها عكس وجهات نظر بعض الفلاسفة الطبيعيين الفرنسيين ، والاحكام المسبقة لأغلب الاوروبيين ، من ان الطبيعة لم تجند نفسها كنصير لاوروبا . واجابت التساؤلات الاحدى عشر الاخيرة عن الاوضاع السياسية والثقافية في اميركا ، والبيئة التقليدية التي اوجدها الانسان ، واظهرت ان اميركا لا تعاني من التبعية الثقافية او مما يطلق عليه اليوم اسم « الاستعمار الجديد » . اما التساؤل الثاني عشر حول المقاطعات والمدن فقد عرض التحول من الطبيعة الى الحالة العادية للبلاد ، وهناك يناقش جيفرسون قوى الطبيعة التي تربط البلاد (بواسطة الانهار) والقوانين التي تقرر وجود واهمية المدن .

ولاميركا قوة طبيعية في اكتفائها الذاتي . وتوضح التساؤلات الاحدى عشر الأولى ان العالم الجديد لا تنقصه أية مصادر طبيعية . ولديه شبكة كثيفة وجيدة الترابط من الانهار ، وليس له موانىء بحرية باستثناء مصبات انهاره . وهكذا فإن اميركا غير ملزمة على الاتجار مع العالم القديم ، ولا ترى ما يشجعها عليه ، فبوسعها الاتجار مع نفسها . وهي لا تحتاج « منتجات ، ومعادن ، وخضار

ومواشي » العالم القديم ، فكل هذا موجود في هذه « البلاد الشاسعة » ولاميركا طقس متنوع ومعتدل يساعد على اقامة مجتمع مستقل ومتحضر . ولديها شعب ينمو بسرعة كافية ليضاعف عدد افراده كل سبعة وعشرين عاماً . وبذلك فهو ليس بحاجة الى مهاجرين من الملكيات المطلقة في اوروبا ، الذين يحضرون معهم مبادىء تلك الحكومات او ما هو عكس تلك المبادىء تماماً ، « الانفلات الذي ليس له حدود » . ورغم ان العمل ، وليس الارض ، ما زال قليلاً في اميركا ، فإن جيفرسون يقترح ان من الأفضل ان ننتظر بصبر نمواً داخلياً في السكان ينتج شعباً « اكثر تجانساً ، واكثر ميلاً للسلم ، واكثر ديمومة » . ويمكن تطبيق هذا التعليل على استيراد العبيد ، الذي كان قد منع ، « وحتى تنضج عقول مواطنينا وتتحرر فيهم تماماً الطبيعة البشرية » .

وتصديقاً لتقسيمه الموضوع الى بيئة ثقافية وبيئة طبيعية في اميركا ، فقد ناقش جيفرسون موضوع الهنود الحمر ، وليس العبيد ، في الجزء الأول من كتابه « ملاحظات عن فرجينيا » . وقد سماهم « السكان الاصليين » بوصفهم السكان الذين وجدوا في اميركا ، ولم يجلبوا اليها ؛ والذين يتعاملون بالعرف اكثر من القوانين ، ويتعرفون على الصواب والخطأ من احساسهم الطبيعي وليس عن طريق الحكومات . ورغم انهم يعيشون « بشكل رئيسي على ما تنتجه الطبيعة طوعاً » ، فإنهم ، وخلافاً لرأي الكونت دي بوفو ، في مثل شجاعة « الانسان الاوروبي » وتحمله ورقته ، وحساسيته ، ومقدرته الجنسية ، وتوقد ذكائه . يضاف الى ذلك أنهم اقدم « من رجال اسيا الحمر » ، وهي نتيجة توصل اليها جيفرسون بحساب قدم لغاتهم . وبالتالي فإن سكان اميركا الاصليين هم من اقدم سكان العالم .

فالعرق الهندي الاحمر ، الذي تطور في اميركا ، يضاهي العرق الاوروبي . ولا يجوز تقزيمه بأي حال من الأحوال كما لو كان الهنود الحمر يعيشون على قارة من الدرجة الثانية . وربما لهذا السبب اختار جيفرسون (في التساؤل السادس) زعيماً هندياً ، هو لوجان ، ليمثل « رجل اميركا » ويتحدث باسم العالم الجديد متحدياً حاكم المستعمرة الانجليزي ، لورد دونمور . ورغم ان لوجان كان صديقاً للرجل الابيض لفترة طويلة ، فقد اغتال عائلته الرجل الابيض . وانتقاماً لذلك قاد قبيلته في حرب ضد الرجل الابيض . وبعد هزيمتها ارسل لوجان بخطاب بليغ جدير بديموستنس وشيشرون (كما قال جيفرسون) الى اللورد دونمور . وقال « عسى ان لا تجري نقطة من دمي في عروق اي كائن حي » ، وبعد ان « اشبعت انتقامي حتى التخمة » ، بسبب جراح رجل واحد ، فإنني ارضى وابتهج ان تحيا بلادي في سلام .

ولوجان رجل مستقل لأن ليس هناك ما يربطه بالكائنات البشرية الاخرى ولأن في استطاعته ارسال قبيلته الى الحرب من اجل انتقام شخصي . وقد اعجب جيفرسون ببلاغته الأميّة ، إلا انه لاحظ ان الهنود الحمر يعتبرون برابرة لمن يعتبر ان القوة حق . ولديهم حس اخلاقي طبيعي للتفريق بين الخطأ والصواب ، بيد انهم لا يعرفون كيف يطبقون ذلك سياسياً لإقامة مجتمعات متحضرة . ولم يُبد لوجان في استقلاليته اي احترام للحقيقة البديهية القائلة إن جميع الناس يولدون متساوين وان

الحكم يجب ان يتم برضى المحكومين . والاستقلال الطبيعي او البدائي هو بربري ؛ لأنه يستمد سلطته من الموهبة الطبيعية لشخص ما ، مثل القوة او البلاغة ، او من ظرف ما مثل مصادر القارة الاميركية .

لقد سنحت للشعب الاميركي فرصة ذهبية لبناء أمّة مستقلة ، خلافاً لتوقعات الاوروبيين المسبقة ، إلا ان جيفرسون لم يشأ ان يبني قضية الاستقلال على هذه الحقيقة فحسب . وقد اعتبر ان « رجل اميركا » هو « الساكن الأصلي والمهاجر » . وقد جلب المهاجر الاميركي ، لتميزه عن السكان الاصليين ، معه من اوروبا مفهومه للحكومة المتحضرة والحق الطبيعي وبلوره حسب طريقته الخاصة . وعلى اية حال ، فقد سببت له هذه الميزة العظيمة معاناة عظيمة بسبب روابطه مع اوروبا . فمع ان استقلاله اكثر تحضراً ، إلا ان مشاكله اكثر حدّة . وهو لا يستطيع الادعاء بأن ليس له روابط « مع اي كائن حي » فيما يتعلق بالثقافة ، والعادات ، والمعتقدات . واتخذ جيفرسون من جورج واشنطن ، وبنجامين فرانكلين ، ودافيد ريتنهاوس امثلة لتبيان ان اميركا ساهمت بقسط وافر من عباقرة العصر الحديث ، لكن يجب الاعتراف بأنهم اقران للعباقرة الاوروبيين ويجب الاقرار بأنها (اميركا) لا تدين للحضارة الاوروبية بشيء . وليس لديهم الاستقلال الطبيعي الذي للوجان (رغم همجيته) : وكان على جيفرسون ان يبرر اهمية الاستقلال الاميركي الحيوية للفلاسفة الفرنسيين والمتشككين الاخرين ، إلا انه لم يستطع ابرازها كما فعل لوجان .

وحتى لو تكلم لوجان نيابة عن الهنود الاميركيين ، فقد كان مصيره مماثلاً لمصيرهم . فبعد مقاومة ضارية ، خضع للمنتصر المتمدن وغير المحق ، أي المهاجر الاميركي . وكان على هذا الاميركي الذي طمس ذكرى عمله اللااخلاقي الاصلي ، ان يصنع استقلاله من « علم سياسي جديد » (حسب عبارة اليكس دي توكيفيل) يتلاءم مع فرصته الطبيعية وتوجهه نحو اعادة تشكيل ميراثه الثقافي .

ملاحظات حول فرجينيا : الاصلاح

« الطبيعة البشرية هي ذاتها على مختلف جنبات المحيط الاطلسي » ، مهما عظمت الخبرات الطبيعية على هذا الجانب من اراض وانهار . واكبر الفوارق بين العالم القديم والجديد هو في الانسان ، فرغم الميزات في المصادر الطبيعية والمساواة في الطبيعة البشرية ، فإن السكان الاصليين يعتبرون متخلفين حضارياً عن الاوروبيين والمهاجرين الاميركيين . وتبعاً لجيفرسون فإن تفوق الاميركيين يكمن في فهمهم الأكيد بأن جميع الناس يولدون متساوين . وعندما يصبح مفهوماً ان الناس متساوين طبيعياً ، فإن الفروقات الحضارية تعزى الى كفاحهم وافعالهم (حسبما تسمح الفرصة) ، اما فهم الحضارة على انها نتاج انساني بشكل رئيسي فيدل على قدرة الانسان على الخلق ، ويشكل باعثاً قوياً لجعل الحضارة افضل : وبالتالي تفوق الشعوب التي تؤمن بالاصلاح ، وقوة الاصلاح تعتمد على مدى الايمان به .

ويمكن التـأكيد عـلى ان جيفرسـون أمن بـالاصـلاح ، وحـاول في ذلـك الكتـاب ان يعلم الاميـركيين التصـرف على هـذا النحو . ولا نجـد في الجزء الأول من هـذا الكتـاب ، والخـاص بالاوضاع الطبيعية لاميركا ، أي اقتراح للاصلاح ، باستثناء نقاش قصير لالبينو نيجروس ، والذي يبدو انه تطرق اليه من باب المزاح لايجاد حل طبيعي (غير ملائم) للمشكلة العرقية . لكن عندما بدأ جيفرسون في مناقشة الاتفاقات الانسانية ، طالب بالاصلاح . وبعد ذلك بفترة امعن في وصف دستور فيرجينيا في التساؤل الاول من الجزء الثاني اكثر مما تحدث عن عيوبه الستة الرئيسية ، واقترح اتفاقية لاصلاحه . ويقول معتذراً عن الدستور : انه « وضع عندما كنا ما زلنا حديثي العهد وليس لدينا خبرة في علم الحكم » . وكان ذلك في العام ١٧٧٦ ؛ وبعد ذلك بعشرة اعوام اعتبر بأنهم ـ أي أصدقاءه الفرجينيين ـ حققوا نضجاً في علم الحكم .

وتركز إيمان جيفرسون بالاصلاح على الحكم . وبدأ الجزء الثاني من كتابه بدراسة الدستور ، ويبدو ان العلوم السياسية هي المفتاح الرئيسي للتقدم البشري . والسبب في ذلك هو العلاقـة بين التقدم البشري والمساواة البشرية . ولتكرار ما تقدم نقول : يأخذ الاصلاح زخمه الكامل فقط عندما تعزى كل الفروقات في التقدم ، في وضع تتكافأ فيه الفرص ، الى التقدم البشري . وهذا يتطلب ان يكون الناس متساوين طبيعياً . وتكـون المهمة الأولى للحكم تـوطيد وحمـاية الحقيقـة البديهيـة للمسـاواة الانسانيـة . وعمل ذلـك يتطلب ضمـان المساواة وحقـوق الانسان عن طـريق المساواة بالدستور . وحيث ان دستور الحكم يحمي اية امكانية للاصلاح ، فإن له ، او يجب ان يكون له ، وضعاً خاصاً في مجتمع يكرس نفسه لـلاصلاح . ويجب « ألا يكـون قابـلاً للتعديـل بالتشـريعات العادية » . وتستطيع التشريعات العادية تغيير القوانـين لكن ليس الدستـور ، لذلـك فإن الايمـان بالاصلاح يفرض التفريق بين الدستور والقوانين .

وفي التساؤل التالي ، يتناول جيفرسون « القوانين » بعد « الدستور » لتبيان المهمة « الثانية » للحكومة ، وهي ان تقوم بدور محرك الاصلاح . وكي تقوم الحكومة بالاصلاح بفعالية ، يجب ان تعمل حسب أسس تمكنها من الحفاظ على مسيرة الاصلاح على المدى الطويل ، أي على دستور غير قابل للتغيير بذاته . وتستطيع الحكومة اصلاح القوانين شريطة ألا يُسمح لها باصلاح نفسها . إلا انه يسمح لها بتقديم اقتراحات لاصلاحات دستورية .

والشعب يصنع الدستور الذي بموجبه تضع الحكومة القوانين العاديـة . وفي خضم الصراع الثوري ، لم يوضع دستور فرجينيا ويصادق عليه ممثلون عن الشعب تم اختيـارهم لذاك الغـرض بالذات . وقد اظهرت هذه الطريقة النتائج السيئة لوضع الدستور بنفس الطريقة التي تصدر فيها القوانين العادية . فالأغلبية غير ممثلة في الهيئة التشـريعية ؛ وتمثيـل الناخبين غير عـادل ؛ ومجلس الشيوخ مشكل بالطريقة ذاتها التي شكل بها مجلس النـواب ؛ وتتركـز سلطة كبيرة في يـد السلطة التشريعية ؛ وفي وسع الهيئة التشريعية العادية تعديل الـدستور . ومـا كان لشعب أرشـد بطريقـة سليمة ان يوافق على وضع دستور كهذا ، والذي هو بالفعل ليس دستوراً حقيقياً .

والسياسة بالنسبة لجيفرسون هي العامل الحاسم في المجتمع ، إلا انها ليست العامل الاخير . فالدستور يحمي حقوق الانسان ، لكن طالما ان الشعب هو الذي يضع الدستور ، فإن الشعب هو الذي يحمي تلك الحقوق في النهاية . فالشعب « هو الحافظ الوحيد والامين » على الحكم . رغم ان الشعب لا يحكم مباشرة ؛ بل يحكم من خلال الانتخاب حسب الدستور . اضف الى ذلك ، تُصدر الحكومة القوانين بموجب هذا الدستور ، التي تعبر عن شخصية الشعب . ويقول جيفرسون انه كي يكون الشعب الحافظ الامين للحكم ، فيجب تأمين الحماية له ؛ ولن يكون كذلك اذا كان افراده غير مثقفين او فاسدين . وبالتفريق بين الدستور والقوانين فإن الشعب يحكم ويهيّء للحكم . وبفرض احترام المساواة ، يصبح الاصلاح ممكناً ؛ وبعدم حكم الشعب نفسه مباشرة يفسح المجال للحكومة لاصلاح الناس . وهكذا ينصلح المصلحون ايضاً . والسرّ في وصفة التقدم هذه هو الدستور الذي يضعه الناس ولا يستطيعون تعديله بالطرق العادية . والدستور ميثاق يعلو على جميع المواثيق التي يمكن اصلاحها بواسطته . ومن المؤكد انه لا يجوز تحنيط بنوده لفترة طويلة ، فقد اعطى جيفرسون كل جيل الحق ـ وحتى الواجب ـ في ان يضع مواثيقه الاساسية . لكن يجب وضع الدستور بموافقة اوسع مما تتيح القوانين العادية ، وفي مناسبات تستوجب تغييرات اساسية .

وتضم علوم جيفرسون السياسية طريقتين لفهم السياسة واللتين غالباً ما اعتبرتا متعارضتين، التأسيسية والاجتماعية . وهو يصرّ على وضع خاص للمؤسسات في الدستور ، إلا انه يراها في محيط مصالح وعادات المجتمع التي تؤثر في الحكومة . إلا ان الوضع الخاص للمؤسسات الدستورية مرتبط بنظرة اجتماعية شاملة ؛ والطريقتان لفهم السياسة هما في الحقيقة طريقة واحدة بالنسبة لجيفرسون . ويجب تثبيت المؤسسات لضمان حريات الشعب ضد طموح قلة من الناس ، وان يكون المجتمع جمهورياً من اجل حماية حريات الشعب من عدم الاكتراث وقلة الاحتراز . وفي امكان شعب جمهوري ان يظل حراً ، لكن حكومة جمهورية لها دستور ثابت تستطيع ان تجعل الشعب جمهورياً .

ولم يحبذ جيفرسون إجراء اصلاحات بلا نهاية بغرض مواكبة التغيرات الاجتماعية . وكانت علومه السياسية حسب تقاليد مونتيسكيو . وللسياسة في رأيه وظيفة بين السلطة المكونة للنظام الارسطوري ، والاستمالة الرجعية للقوى الاجتماعية التي يبحثها علم الاجتماع السياسي . فالحكومة تنبت من الشعب ، حيث كانت « مودعة » ، ثم تمارس عملها على الشعب للحفاظ على استقلاله وجعله جمهورياً .

ويحتاج الشعب المستقل الى ادارة جمهورية للقضاء ، وقد عرض جيفرسون مجموعة قوانين منقحة لفرجينيا مأخوذة عن القانون العام الانجليزي ، لكن مع تغييرات كبيرة عن مجموعة التشريعات البريطانية القائمة . وكان من بينها مشروع قانون لالغاء استيراد العبيد ، والذي اضيف اليه تعديل لتحرير جميع العبيد ، وتعليمهم وارسالهم الى اماكن اخرى في المستعمرات . إلا ان مشروع القانون مع ذلك التعديل كان اكثر راديكالية من ان ينجح ، بيد ان المناسبة اعطت

جيفرسون فرصة التفكير في المسألة العرقية . واذا سلمنا بأن جميع الناس متساوون طبيعياً فهل يمكن ان لا نأخذ في الاعتبار الفروقات العرقية بينهم في مواثيق المجتمعات البشرية ؟ ويبدو ان جيفرسون في خضم رفضه دمج السود في الدولة قد توصل الى نتيجة (مماثلة لنظريات القوة السوداء المعاصرة) مؤداها ان الفروقات بين البيض والسود هي اكبر من أن تبقى ضمن شعب حر مستقل واحد . ومن هنا ، لن تتحقق المساواة البشرية ، ولن يكون الناس افراداً متساوين في مجتمع مختلط عرقياً . ويقدم جيفرسون لهذه النتيجة غير السعيدة اسباباً سياسية ، ومادية ، واخلاقية .

أما الاسباب السياسية فنجدها في صميم الظلم الناجم عن الرق : « في الظلم عميق الجذور الذي تسلى به البيض » ، وآلاف الاساءات والجراح التي عانى منها السود » . وهذه كافية « كي تقسّمنا الى احزاب ، وتولد هزات عنيفة يحتمل ألا تنتهي إلا بقضاء عرق على الآخر » . إلا ان جيفرسون يؤجل هذه المسألة وينتقل الى الاعتبارات « المادية والاخلاقية » .

واول هذه الاختلافات هو اللون « الذي اوجدته الطبيعة » والذي يجعل الاسود اقل جمالاً من الابيض ، ويجعله غير قادر على التعبير عن عواطفه لاختلاف اللون . اضف الى ذلك ، ان عقل الانسان الابيض اسمى بكثير من عقل الانسان الاسود ؛ ثم ومع ان للانسان الأسود ذاكرة تضاهي ذاكرة الانسان الابيض ، إلا ان قدرته على الاستنتاج المنطقي اقل ، وعلى سبيل المثال ، فهو لا يكاد يستطيع فهم اقليدس ، وله مخيلة بليدة . ولاقامة الدليل على حُكمه ، يقارن جيفرسون بين الاعمال الادبية للعبيد الاميركيين السود واعمال العبيد الرومانيين الذين عاشوا ظروف بؤس اعظم وتفوقوا في الفنون والعلوم . وبالتالي ، كانت الطبيعة اقل سخاء فيما يتعلق « بملكات العقل » بالنسبة للانسان الاسود . اما في ميزان العدل والولاء ، فهو مساوٍ تماماً للانسان الابيض ، فهو اذا سرق ، فانما يفعل ذلك لأن كل شيء قد سرق منه . وهذه الفوارق الواضحة في اللون ، والفوارق المفترضة في الملكات(ومن الجدير بالذكر ان جيفرسون يعرض رأيه في المستوى العقلي الادنى للسود « بقدر عظيم من الاستحياء ») تجعل مسألة مزج العبيد المحررين والسادة السابقين معاً مسألة لا يمكن التفكير فيها ، حتى لو تجاوز الطرفان احقادهما وعدم ثقتهما في بعضهما البعض . ومن جهة اخرى ، فإن هذه الفروقات لا تبرر العبودية ولا تبيح لاميركا ان تبقيها الى ما لا نهاية .

وهنالك عامل آخر من الارث الاوروبي ، وهو الدين ، الذي يثير مشكلة التجانس في شعب حرّ . ففي حين يفصل بينهم نظام الرق المصطنع ، فإنهم ملزمون بالاجتماع معاً بموجب التعاليم الدينية. وقد حارب جيفرسون اقامة كنيسة انجيلية في فيرجينيا طيلة عقد كامل ، ١٧٧٦ - ١٧٨٦ ، في « اقسى نزال » خاضه . وحسب رأيه كان « مشروع قانون تثبيت الحرية الدينية » الذي أصدر في العام ١٧٨٦ بصيغة معدلة،احد اهم ثلاثة اعمال قام بها طيلة حياته ، والعملان الآخران هما اعلان الاستقلال ، وتأسيس جامعة فرجينيا . وفي كتابه « ملاحظات حول فرجينيا » يؤيد الحرية الدينية في النقاش الذي تضمنته فقرته الشهيرة « . . . لن تلحق بي اية اساءة اذا قال جاري ان هناك عشرين الهاً ، او لا يوجد اي إله على الاطلاق . وهذا لن يأخذ ما في جيبي ولن يكسر

رجلي » . ففي استطاعة الحكومة ان تتحكم في « اعمال الجسد » لا في « عمليات العقـل » ، لأن همها المشروع هـو فيها يلحق الاذى بـالجسد، او حسب مثـالنا ، فيـما يلحق الاذى بالجيب . واذا حاولت الحكومة ان تبسط سيطرتها على « عمليات العقل » فإنها تقترف خطأ فادحاً ، مثل فـرض الرأي القائل بأن « الارض منبسطة مثل طبق خشبي » . واذا كان الخطأ غير مستحب ، فإن توحد الاراء غير مستحب ايضاً ؛ لأنه يمنع الفئات المختلفة من مراقبة اخلاقيات بعضهم البعض وبتوالي الاضطهادات فلن ينجحوا في اكثر من جعل « نصف العالم حمقى ، والنصف الآخر منافقين » .

تلك هي كلمات لوك في « مقالة حول التسامح » ، وهو عمل يجسّد الاستثنـاء ذاته ، فقـد يكون من الضروري التحكم « بعمليات العقل » لحماية التسامح . ويقول جيفرسون « فاختلاف الرأي مفيد للدين » . ويضيف الى ذلك ، ان الاختلاف في الرأي لا يؤذي في الفيزياء والهندسة . بيد أنه لا يقول ذلك في الاراء السياسية ، خاصة المبادىء الأساسية منها ، مثل حقوق الانسان . والواقع ان جيفرسون لا ينظر الى حقوق الانسان على انها اراء بحاجة الى برهان او ان في الامكان التخلي عنها ؛ فهي حقائق بديهية صالحة لكل زمـان . وبفضل هـذه الحريـات ، يخضع النـاس لحكومة تحمي حياتهم ، وحريتهم ، واملاكهم من اي اذى ، وليس لتحسين انفسهم . ولو ان هذه الحقيقة كانت مجرد رأي ، فهي لن تستطيع حماية حرية تمحيص اراء الآخرين . وان تطالب حكومة مستبدة بتقليل الحرية الدينية (او تبرير الرق) فهو امر يقف على قدم المساواة مع الحرية الدينية ، إن كانت القضية مسألة رأي . وتحسم القوة لا المنطق القضية في النهاية . ويبدو أن من الضروري حماية الحقوق المدنية من الاضطهاد الديني بترسيخ الحقائق السياسية ؛ ولهذا يعدّ جيفرسون مشروع قانون يرسخ الحرية الدينية . ولا يتطلب هذا الترسيخ قمع الخطأ ، لأن المنطق سيهزم الخطأ ان كان حراً في منازلته ، وبهذا الصدد يتوجب على الحكومة ان تُرشد الشعب الى حقوقه .

اضافة الى ذلك ، يبدو انه يجب على الحكومة وهي تحمي الحرية الدينية ان تحبذ الدين على اللادين . ويؤيد جيفرسون ان ترفض شهادة الملحد في قاعة المحكمة : « ارفضوها ، ولتكن وصمة عار عليه » . وفي عودة مفاجئة الى البعد السياسي للرق يقول :

> وهل يمكن اعتبار حريات الأمة مصانة اذا ما ازلنا قاعدتها الثابتة ، القنـاعة الـراسخة في عقـول الشعب بأن هذه الحريات هي هبـة من الله ؟ ولا تنتهك إلا بغضب منـه ؟ واني ارتجف فعلاً من اجل بلدي عندما افكر بأن الله حق .

في الجو الحار لا يعمل اي شخص يجد عبداً يعمل من اجله ؛ وفي هذه الحالـة فإن الحـرية والمصالح الاقتصادية متضادتان . ولتجاوز تعارض المصالح الاقتصـادية ، يفتـرض جيفرسـون ان الحرية بحاجة الى دعم ديني يؤمن بإله عادل ، خيّر ، لكنه شديد العقاب . وبدون هذا الدعم ، ما كان لجيفرسون ان يأمل بتحرير كامل للعبيد برضى اسيادهم . ومن المستحسن ان يكون هذا الدين مسيحياً ـ يهودياً توحيـدياً ، وجعله غـير مؤذٍ للحريـة بتقسيمه الى عـدة طوائف ، يمكن اسكـات الخلافات بينها بتجاهل الحكومة لها . وتتكون الحرية الدينية من طائفية رسمية ، ويتلقى الدين الحد

الادنى الضروري من دعم الحكومة كثقافة عامة ، اما الزائد وغير المقبول منه فيزدري بالمناقشات والسخرية . وحفاظاً على الحرية ، يجب على الحكومة دعم الدين بشكل عام ، ولكن ليس اي دين بعينه .

ورغم انه من الواضح ان الدين السائد في اميركا هو الدين المسيحي ، فإن جيفرسون يستشهد بادانة وثنية للرق ، ولا يستشهد بشيء من الكتاب المقدس في كتابه « ملاحظات حول فرجينيا » . وفي الجزء الطبيعي او (النظري) من الكتاب يقول عن الفرضيات الطبيعية او التوراتية « إن من لا يؤمن بشيء اقل بعداً عن الحقيقة ، ممن يؤمن بشيء خاطىء » ، (التساؤل السادس) . لكن في التساؤل الثامن عشر المقابل والخاص بالجزء السياسي (او العملي) يقول ان الايمان مهم للناس . وللدين منزلة تماثل منزلة الدستور : كما وأن الحكومة بحاجة الى دستور فوق القوانين العادية يكبح طموحاتها . لأن الناس يحتاجون الى مصدر فوق البشر ، يدفعهم لمنح الحقوق الطبيعية الى الآخرين ، حتى وان كان ذلك ضد مصالحهم . ومن الواضح ان جيفرسون كانت تنتابه الشكوك حول حقيقة الدين بما في ذلك الدين الطبيعي . إلا انه كان يرغب في استخدام الدين لخدمة الأهداف السياسية ، حيث قال « تستطيع الحقيقة الوقوف على قدميها من تلقاء نفسها » . والمعنى المفهوم من جملته هذه هو ان الحقيقة ليست بحاجة الى الحكومة لمساندتها . وقد تعني ايضاً ، ان الحكومة تستمد قوتها من الحقوق الحقيقية للانسان ، وليس العكس . وتستخدم الحقيقة بعدها قوة الحكومة للحصول على الدعم حين تعترضها المصالح . وتبقى القيود غير المرغوب فيها ، والواجبات الثقيلة ، قابعة في هذا العالم الجديد من حقوق الانسان ، ولضمان بقائها يلجأ جيفرسون الى طريقته المعتادة ، الطريقة التقليدية في ايجاد ، او صنع ، قانون فوق القوانين .

وثمة مسألة اخرى من صنع الانسان هي الثقافة . فقد وهبت الطبيعة اميركا نصيبها من العباقرة ، إلا ان هؤلاء العباقرة لا يظهرون بشكل طبيعي بل يبرزون من وسط الناس من خلال نظام للثقافة العامة والذي بواسطته « ينتقى افضل العباقرة من العاديين كل عام . . . » . ويتوجب على اميركا ان تمنح الجميع الفرصة لأن الطبيعة قد وزعت المواهب بين الفقراء والاغنياء ، وعلى اميركا عند تقديم الرعاية ان تفرق بين « العبقري » و« العادي » ، وبذلك تستطيع ان تستغل افضل استغلال المواهب الطبيعية لديها .

هذه المقولة المختارة لجيفرسون تذكرنا بمقولة أخرى اكثر شهرة منها . يقول في رسالة موجهة لجون آدمز : « ألا يجد بأن افضل اشكال الحكومات هي تلك التي تؤمّن افضل الطرق فعالية لانتخاب تلك الارستقراطية الطبيعية للعمل في الوظائف الحكومية ؟ » و« الارستقراطية الطبيعية » المكونة من افراد ذوي مواهب هي عكس « الارستقراطية المصطنعة » القائمة على الجاه والوراثة . وقد اختلطتا مع بعضها البعض عندما صدّرت مواصفات الارستقراطية المصطنعة » الى العالم الجديد من العالم القديم ، واصبحت المشكلة فصلها عن بعضها . وقد ذكر جيفرسون بفخر في هذه الرسالة بأن القوانين التي انتزعها بنفسه في « تعديل فيرجينيا » الغت وقف الاموال وحصر

الارث في المولود الأول الذكر ، أي « جذور الارستقراطية الاقطاعية » . وافضل طريقة لاختيار الاستقراطية الطبيعية هي في الانتخاب الحر من قبل المواطنين ، الذين لم تفسدهم الثروة او يعميهم الطموح . ويجب ان يتلقى الشعب قدراً من الثقافة تملأ رؤوسهم بالاخلاقيات « واكثر حقائق التاريخ فائدة » وليس بتعاليم التوراة . فالتاريخ بشكل خاص سيجعل من الشعب « الحارس الامين على حريته » ، لأنه سيعلمه « ان يتعرف على الطموح مهما كان الشكل الذي سيختفي تحته » ، كما سيعلمه ان يكون غيوراً ومتشككاً بالنسبة لحكامه .

وهكذا فإن للثقافة غرضين ، تمكين الشعب من ان يميز الفاضلين والموهوبين من الطامعين وان يأخذ بيد الاولين من وسط الشعب ويهيئهم لمراتب اعلى . وقد خلق الناس في الطبيعة متساوين ؛ أما في المجتمع فإن عدم تساويهم يأتي في المقدمة . ولم يكن جيفرسون ديموقراطياً بالمعنى التقليدي للكلمة ، أي ان يكون مؤيداً « لحكم الشعب » . فقد كان مستعداً للثقة في الشعب ، لكن ليس في ان يحكم ، بل في ان يختار حكامه . ويستطيع الشعب ، ان كان غير مفسد ، وموجها بطريقة جيدة ان يختار الأفضل ويرفض الأقل جودة ؛ والناس بفعلهم هذا ، يصدرون حكما غير متحيز منفصل عن الاشخاص الذين اختاروهم ، والذين سيحكمونهم . وهم يختارون حكامهم من وسطهم في نظام من الثقافة العامة يجمع افضل العباقرة ، ويبعد في الوقت نفسه هذه النخبة عنهم . ويعوض الشعب عن خسارته الجزئية في المساواة الطبيعية بين افراده ، بمبدأ تكافؤ الفرص . فإذا كان الناس لا يستطيعون حكم انفسهم ، فيمكن ان يحكمهم ارستقراطيون طبيعيون من اصل شعبي ، يختارونهم بأنفسهم ـ من قبل اناس اطلق عليهم فيما بعد « الجيفرسونيون » .

وقد حصل هؤلاء على « ثقافة ليبرالية » في الكلاسيكيات اليونانية واللاتينية اضافة الى العلوم لتجعل منهم حراساً على حرية الشعب . وترتكز فضيلتهم على مفهوم الاخلاق الطبيعية التي اعتقد جيفرسون انها موجودة في جميع الناس ، والتي تتضمن مساعدة الاخرين . وليس لهم فضائل ارستقراطية خاصة غير موجودة في الآخرين ، قد تميزهم عنهم او تجعلهم تواقين الى تمييز انفسهم عنهم . ورغم شغف جيفرسون بالسياسة ، إلا انه كان يمقت الرجال الطموحين . والطموح هو التفوق في المزايا التي ترفع قلة من الناس فوق الآخرين ، وكان جيفرسون يرغب في ان يستغل الميول الارستقراطية كي يتسابق الناس في مساعدة وحماية الشعب . وتختلف الارستقراطية الطبيعية عن بقية الشعب بسبب نظام الثقافة ؛ بيد انها تنظر الى احتياجات الشعب ؛ كما ان مبدأ تكافؤ الفرص يخدم المساواة الطبيعية بين الناس . وقد ساند تلك الارستقراطية التي تخدم الناس بروح تقدمية منفتحة ، وليس بتعالٍ متجهم . وعلى اية حال ، فقد توقع ان يفسد الارستقراطيون عندما يحكمون . وكان ايمانه بالثقافة مقيداً بايمانه بالدستور وبالانتخابات ، وهذه الاخيرة كانت مرتبطة بايمانه بالثورة .

يرفع الشعب الارستقراطيين الطبيعيين كي يستخدموا مواهبهم في خدمة الشعب ، وليس لأنهم يستحقون مركزاً أعلى يستخدمون فيه مواهبهم الأفضل للحصول على امتيازات لانفسهم .

وقد يبدو هذا التفريق بين وجهة النظر الارستقراطية الاستغلالية ، والارستقراطية الحقيقية جيداً ، إلا أنه يمكن جيفرسون من التمسك بايمانه بالحقيقة البديهية للمساواة بين الناس في وجه اية انتهاكات لها قد تظهر في المجتمع الذي يحاول اقامته ، ويمكنه من تحويل ما يظهر من عدم المساواة في النظام لصالح المساواة بين الناس . إلا انه قد يُتهم بالثقة الزائدة في الاعتقاد بأن الثقافة العامة قادرة على ايجاد الارستقراطية الطبيعية والسيطرة عليها بسهولة ، حين تجدها .

كيف يتوجب على اميركا ان تعيل نفسها ؟ اتفق « الاقتصاديون السياسيون الاوروبيون » على ان تقيم كل ولاية صناعاتها الخاصة ، لكن كما في السابق ، لم يكن في الارث الاوروبي جواب على المسألة الاميركية . فلدى اميركا فرصة خاصة منحتها اياها الطبيعة ، مصادر تؤمن الاكتفاء الذاتي ، وانهار للتجارة الداخلية ، والأهم من ذلك « الاراضي الشاسعة » . وذلك بخلاف اوروبا ، حيث لم يعد هناك اراض قادرة على اعالة اية زيادة في السكان . وقد كانت اميركا واسعة بحيث تستطيع ان تختار كيف تقيم صناعاتها . وحيث انها تستطيع ان تختار ، فلم يعد هناك من أدنى شك حول طبيعة هذا الاختيار :

> هؤلاء الذين يعملون في الارض هم شعب الله المختار ، ان كان الله قد اختار شعباً قط ، هؤلاء الذين جعل الله من صدورهم خزائن للفضائل الحقيقية . . . والفساد الاخلاقي في جموع المزارعين هو ظاهرة لا نجد دليلاً واحدا عليها في اية أمة او اي عصر .

والمسألة الاقتصادية تقود الى المشكلة الاخلاقية والسياسية في الحفاظ على حرية الشعب ، فالذين يصنعون يعتمدون على « اتفاق ومزاج زبائنهم » ، وكونهم يعتمدون على الآخرين يجعلهم تابعين مرتشين يعيشون مثل « رعاع المدن الكبيرة » . اما المزارعون فيعتمدون على أنفسهم وعلى السماء ، وليس على الآخرين . وتعطي مهنتهم المستقلة الصورة الحقيقية للانسان الحرّ ، وبالتالي للشعب الحر . وبدلاً من عدة مصالح مهنية وجدها « الفدرالي » ملائمة للحرية ، اختار جيفرسون ان تكون المصلحة الزراعية مفضلة على المصالح الاخرى . وقد حبذ تنوعاً من الطوائف ، لكن ليس في المصالح ، وكما رأينا في سياسته الخاصة بالهجرة ، فقد رغب في ان يكون الشعب من عرق متجانس . ولم تكن المسألة ما الذي ستفعله اميركا بدون صناعات ، لأن الضرر يأتي من الصنع وليس من الحصول على المصنوعات . « لتبق معاملنا في اوروبا » فهذا سيبقي اوروبا ضعيفة وفاسدة ، وستحظى اميركا بأفضل ما لدى العالمين الجديد والقديم .

وحيث لا بد من اقامة تجارة خارجية بسبب الحاجة الى الصناعة ، فإن اميركا لن تكون مكتفية ذاتياً . وإن عليها ان تتخلى عن استقلالها الطبيعي الذي يتيحه لها وضعها ومصادرها في سبيل استقلالها السياسي والاخلاقي . وقد تقبل جيفرسون فيما بعد فكرة اقامة صناعات محلية حين بدا ان استقلال اميركا معرض للخطر بسبب الحاجة اليها . لكن كلا وجهتي النظر تظهران انه لم يفهم الحقيقة المعقدة بطريقة حسنة ، وهي ان الناس حين يعيدون تنظيم بيئتهم فإنما يعيدون تنظيم انفسهم . لذلك ، فإن التطور التكنولوجي قد تكون له عواقب اخلاقية معاكسة او غير متوقعة حتى

في موقع ملائم مثل اميركا . ومن الضروري قبول التخلف والتبعية في الصناعة كي نحمي الاستقلال الزراعي للرجال الاحرار . وهناك اكثر من تلميح لكتاب روسو « محاضرة في الفنون والعلوم » في الصيحة التالية التي بعث بها ضمن رسالة الى جون ادامز : « اذا كان العلم لن يثمر افضل من الاستبداد ، والاجرام ، والسلب ، وافقار الاخلاق الوطنية ، فإنني افضل ان تبقى بلادنا جاهلة ، وشريفة ، وجديرة بالاحترام مثلها مثل جيراننا المتوحشين » . وقد يتوجب علينا اليوم ان نعتبر اطراء جيفرسون للمزارعين المستقلين مسألة قديمة ، إلا ان لدينا اساساً للشك في الفوائد الاخلاقية والسياسية للتقدم العلمي التي طرحها وكانت اساس مديحه .

ولدى اميركا « اراض شاسعة » . وهذا يعني ان لديها ما يكفي من الاراضي « الجديدة » . بحيث يستطيع كل شخص ، من سكان يتزايدون بسرعة الحصول على مزرعة . لكن كم نحتاج من اجل تحقيق هذا الغرض ؟ وكما رأينا خطط جيفرسون لسكان تتزايد اعدادهم بسرعة (وليس مجرد زيادة طارئة) ، وهو هنا يحدد حداً أعلى يجب ألا تتجاوزه الزيادة . الن يحتاج هؤلاء السكان الى المزيد من الاراضي ؟ فاميركا يجب ان تبقى مجتمع مزارعين « طالما ان لدينا اراض نعمل بها » كما يقول جيفرسون ، موجهاً لنفسه هذا السؤال . ويبدو انه قد تبيّن ان على الشعب المستقل الطامح للاكتفاء الذاتي ان يبحث عن وسائل للتوسع ، ليس من اجل شهوة الاحتلال ، لكن للحفاظ على حريته . وقد اطلق جيفرسون على اميركا في احدى المرات لقب « امبراطورية الحرية » ، وفعل ذلك عندما كان حاكماً لفرجينيا عام ١٧٨٠ ، واصدر امراً الى جورج روجر كلارك للقيام بحملة ضد ديترويت والتي رجى منها ، اضافة الى امور اخرى ، « ان يضيف الى امبراطورية الحرية بلاداً واسعة وخصيبة وبذلك يحول اعداء خطرين الى اصدقاء نافعين » . ويمكن للمرء ان يفهم اهتمام جيفرسون بالقوانين التي تحد من المضاربات على الارض ، اذا اخذنا في الاعتبار انشغاله بقضية الحاجة الى اراض جديدة ، وان يقدر الدافع الجامح لصفقة لويزيانا . وكما يحدث دائماً في قضايا بيع الاراضي ، وكما حدث في قضية الاراضي المشتراة من الهنود (والتي اشار اليها جيفرسون شخصياً) ، فقد استغل المشتري عوز البائع . وكما فهم جيفرسون وجاكسون من بعده ففي وسع المرء ان يرى في الحاجة الى اراض جديدة دافعاً قوياً للتوسعيين الاميركيين من العام ١٧٨٠ - ١٨٦٠ .

تلك هي المشاكل المتعلقة بتأسيس شعب مستقل على أسس من المساواة الانسانية . ولا يكفي ان نتحدث ببساطة عن الحقيقة البديهية كما لو ان معناها واضح فيما يتعلق بالرق والدين ، والثقافة والاقتصاد . حتى عندما يتحدث الجميع عن المساواة بين الناس ، بحيث يستطيع جيفرسون ان يؤكد بأن « الاعلان » ينسق المشاعر اليومية ، فإن معنى المساواة يظل قابلاً للنقاش . ومن المتفق عليه ان كتاب « ملاحظات عن فرجينيا » هو عمل رئيسي في الفكر السياسي الاميركي ، ويرجع ذلك جزئياً الى عدم وجود اعمال كثيرة افضل منه ، والى مكانة مؤلفه . وهو في الواقع عمل كبير ، شامل ومنسق بعناية . ويمكن ان نرى فيه كل عناصر فكر جيفرسون الاخير (والذي لم يظهر إلا في الخطب والرسائل) باستثناء تحزبه ومذهب حقوق الولايات ، الذي كان اداة لتلك المحازبة .

لكن وحتى حزب جيفرسون كان قد اعد له مسبقاً في برنامج الاصلاح الذي عرضه لفرجينيا واميركا في « الملاحظات » . والجزء الثاني من الكتاب (التساؤلات من ١٣ ـ ٢٣) يتضمن تعليقات على تفسيرات مؤيدة عن حقائق تتعلق « بولاية فرجينيا » الطبيعية التي عرضت في الجزء الأول . ويجب ان نحاول فهم سبب اعتقاد جيفرسون ان لديه المبرر ليرأس حزباً يوطد تلك الاصلاحات .

الحزب الجمهوري

ومع كل الحماسة والنجاح الذي حققه حزب جيفرسون ، فإن من المذهل ان نجد صعوبة في اكتشاف نقاط خلاف رئيسية مع معارضيه الفدراليين ، وبالتالي معرفة سبب قيام الحزب . والأمر صعب ليس لأن الحزب كان متكتماً بخصوص اهدافه ، بل لأن الخلافات المعلن عنها ، والتي لخصتها تسمية الحزب « الجمهوري » ، لا يمكن اخذها على محمل الجد . ورغم ان جيفرسون لم يكن احد واضعي أطر الدستور ، فإنه لم يكن معارضاً للفدرالية ومناهضاً لها . وادعى بأن المبادىء الجمهورية لحزبه هي « المبادىء الحقيقية » للدستور . او كما وصفت في « الفدرالي » (وهو كتاب قال عنه جيفرسون « في رأيي انه افضل تعليق كتب قط عن مبادىء الحكم ») من ان الدستور يضع الأسس لفرع جديد تماماً من الحكومات الشعبية . وهي ليست الحكومة الشعبية في « الجمهوريات الصغيرة اليونانية والايطالية » القديمة ، حيث كان الشعب يحكم المدينة مباشرة . فهي حكومة برلمانية حديثة اساسها حقوق الناس جميعاً ، وليس اكثريتهم ، وتمتد لتشمل كل الأمة او الامبراطورية . وهي ليست الملكية المطلقة التي حبذها هوبز ولا الملكية المحدودة التي فضلها لوك ، مؤسسا النظريات الحديثة للحكومة البرلمانية . وهي جمهورية ، ليست كالجمهوريات السابقة التي كانت قد اعتمدت على عناصر من الارستقراطية الوراثية او الملكية ، فهذه الجمهورية شعبية « بالكامل » ، ويجري ضبطها وموازنتها بواسطة مؤسسات منتخبة او مختارة من قبل الشعب ، دون اي خلط ، مهما كان محدوداً ، بالملكية الوراثية او الارستقراطية .

وقد اتفق جيفرسون ومعارضوه على هذه النتيجة العامة . فإذا كان هناك كل هذا القدر من الاتفاق على كل هذه التجديدات ، فما الذي يبقي الاختلاف بينهم ؟ ففي وقت مناقشة المصادقة على الدستور ، كان لجيفرسون اعتراضين اثنين . فقد اعتقد مثل الكثيرين بأن الدستور بحاجة الى اعلان للحقوق ؛ وقد صحح هذا العيب بعد تمرير التعديلات العشر الاولى . كما اعترض على عدم تحديد حق رئيس الدولة في اعادة الانتخاب . واعتقد بأن انتخاب الرئيس مرة قد يستتبع اعادة انتخابه الى اجل غير مسمى ، وبالتالي فإن شرط اعادة الانتخاب قد ينتج عنه بالفعل ملكية انتخابية مدى الحياة .

وقد يبدو ان احتمال حدوث امر كهذا ، او ان يكون ذلك مؤذياً اذا حدث ، هو ضرب من ضروب المخاوف التي لا مبرر لها من جانب جيفرسون ، وهو ما اعتاد المؤرخون اعتباره كذلك . وقد استشعر هذه المخاوف ؛ وهو امر يجدر ان نفهمه اذا اردنا فهم حزبه ، ومبادىء هذا الحزب وسيرته . ورغم ان جيفرسون قد طرح جانباً ، بعد تقاعد واشنطن ، اعتقاده بأن على الدستور منع

اعادة انتخاب الرئيس ، ووصف معارضيه بأنهم « استبداديون » وأكّد بأن الدستور قد « فسّر وادير » كأنه « ملكية مقنّعة » . فالملكية لم تكن خطراً عارضاً او مؤقتاً بالنسبة له ، وكي يبدي معارضته فقد اطلق على حزبه اسم الحزب « الجمهوري » . فلماذا كل هذا الخوف من « الملكية » ؟

أضف الى ذلك ، أنه طالما ان جيفرسون يحمل كل هذه الخشية فلماذا يتسامح مع اي قدر من الملكية في الدستور ؟ فالرئيس ، حسب مقارنته ، هو ملك منتخب سواء كان ذلك مدى الحياة او لفترة واحدة . ولو ان دوافعه كانت الخوف او الحقد الزائد على الملك البريطاني ، لحبذ الغاء الملك نهائياً كما فعل « الجمهوريون الكلاسيكيون » في القرن السابع عشر ، مثل سيدني وهارينجتون . وبدلاً من ذلك ، واقتداء بلوك ومونتيسكيو ، فقد سمح باعادة اقامة ملكية محدودة في اميركا تحت اسم « السلطة التنفيذية » ، كما اخذ في اعتباره ، ورفض في ان معاً ، امكانية قيام سلطة تنفيذية تعددية . وما كان ليمتدح الدستور البريطاني ويعتبره افضل دستور موجود قبل دساتير المستعمرات الاميركية ، لو كان فعلاً خائفاً من الملكية . ولو كان يكره البريطانيين ، فهل كان سيؤكد بأن نيوتن ، وبيكون ولوك هم اعظم ثلاثة رجال وجدوا على وجه الخليقة .

وكما تبدو اراء جيفرسون عن الملكية بأنها سبب تحزبه ، وباعث حزبه ، فربما امكن تفسيرها بالاشارة الى ارائه في الأحزاب . وهو لم يجمع هذه الآراء ابداً ؛ لكن كان لديه العديد من المناسبات والمتسع من الوقت لجمعها . وقد اتهم عن حق في انه غرس في السياسة الاميركية روح حزبية عالية اكثر مما اعتقد واضعوا اطر الدستور انه مرغوب فيه او حتى يمكن السماح به . فما الذي يمكن ان يقوله دفاعاً عن ذلك ؟ في رسائل كتبها الى ادامز بعد تقاعده من الرئاسة ، ويبدأ بمقدمة ذات هدف كبير ، ويقول : « ان الاحزاب السياسية التي تحرك الولايات المتحدة اليوم ، كانت موجودة طيلة الوقت . . . والواقع ان تعابير الهويغ والتوري تخص التاريخ الطبيعي كما تخص التاريخ المدني . فهي تدل على امزجة افراد مختلفين وعلى تركيبتهم العقلية » . ومن الاختلاف في طريقة التفكير ، يشكل الناس اراء مختلفة ، وبفضل هذه الآراء ينقسم الناس الى احزاب « في جميع الحكومات التي تسمح للناس ان يفكروا ويتكلموا بحرية » . وقال جيفرسون ايضاً « ان إحدى المسائل » التي تفصل حزبه الجمهوري عن الفدراليين هي « القدرة على تحسين العقل البشري ، بالعلوم والاخلاق ، والحكم . . . الخ » . لكن هذا الرأي ، الذي قد يعطي تقسيمات حزبية ليبرالية او تقدمية ومحافظة لا يبدو مسؤولاً عن قيام الحزب « الجمهوري » ومعارضيه (رغم انه قد يجسد ذلك الحزب) . والخلاف المهم في الاراء هو الخلاف حول الحكومة ، واي السلطتين ستفوز « سلطة الشعب ، ام سلطة الارستقراطيين » .

وقد اثارت مسألة من يحكم ، الخلافات في المجتمعات الحرة دائماً ، لكن جيفرسون في وصفه الأحزاب الاميركية استخدم تعابير مختلفة تماماً ، وفعل ذلك في مناسبات عدة .

حين يرتدي دستور مثل دستورنا وجوه هي خليط من الملكية والجمهورية ، فمن الطبيعي ان ينقسم مواطنوه الى طبقتين من المشاعر حسبما تقودهم امزجتهم العضوية او العقلية وعاداتهم ، وعلاقاتهم ومطالبهم ، نحو الرغبة في تقوية الملامح الملكية او الجمهورية في الدستور (١٧٩٧) .

وحزبانا السياسيان كلاهما . . . يتفقان بواعز من غيرتهما على الهدف ذاته ، المصلحة العامة : إلا انهما يختلفان اساساً في نظرتهما الى الوسائل الكفيلة بتحقيق تلك المصلحة . ففي حين يعتقد هذا الطرف بأنها تتحقق بهذه التركيبة للسلطة الحاكمة ، يرى الآخر انها تتحقق افضل بتركيبة مختلفة . وقد يخشى هذا الطرف جهل الشعب ؛ في حين يخشى الطرف الآخر انانية الحكام المستقلين عنه . (١٨٠٤)

. . . لقد انقسمنا الى حزبين ، يرغب كل واحد ان يدفع الحكومة في اتجاه مختلف ؛ احدهما يريد ان يقوي اكثر الفروع شعبية ، والآخر اكثر الفروع ديمومة ، وان يطيل ديمومتها . (١٨١٣)

الخط الفاصل الآن هو الحفاظ على حقوق الولاية كما ضمنها الدستور ، او تركيبة متشددة منه ، لتندمج كلها في حكومة موحدة . فالتوري يؤيدون تقوية الحكومة العامة التنفيذية ، والهويغ ميالون للفرع النيابي ، والحقوق التي تتمسك بها الولايات كالمتراس ضد الاندماج ، والتي ستولد الملكية على الفور . (١٨٢٣)

وفي جميع هذه الصيغ ، اصبح حزبا التوري والهويغ ، اللذان ظهرا بشكل طبيعي وفاز الواحد على الآخر في جميع الحكومات ما عدا الحكومة الاتحادية ، من وجوه هذه الحكومة وملامحها ، وسلطاتها وفروعها . ومن الواضح ان جيفرسون قد اعتبر انتقال الشعب من احزاب طبيعية الى احزاب مصطنعة امراً مفروغاً منه ، موجداً بذلك اطرافاً للحكم ومفترضاً لأول مرة ، وقبل الاوان ، اقامة حكومة نيابية في اميركا . وكان هناك اتفاق عام بين واضعي اطر الدستور والفلاسفة السياسيين الذين اعتمد عليهم هؤلاء بأن الحكومة النيابية كانت اختراعاً حديثاً لجعل المجتمعات الكبيرة قادرة على حكم نفسها بحرية « بادخال هذا المبدأ الجديد للديموقراطية النيابية » . وقد ذهب جيفرسون بعيداً حين قال « انه جعل كل ما كتب عن تشكيلة الحكومة قبله عديم الفائدة تقريباً . . . »

وبموجب هذا المبدأ الجديد ، اصبح من المتفق عليه ، بشكل عام ، ان الهدف من الحكومة هو تمثيل المجتمع وليس فرض نفسها عليه ، لأن الرجال كانوا افراداً خارج الحكومة قبل ايجاد الحكومة للخدمة كأداة لتحقيق غاياتهم . وحسب مفهوم جيفرسون ، فحقيقة ان الناس كانوا افراداً متفرقين في « دولة الطبيعة » هو امر غير هام . والمهم هو ان الشعوب كانت دائماً مقسمة ومشكلة في احزاب طبيعية « من طبقتين من المشاعر » ، فالحكومة النيابية تمثل تلك المشاعر المتحزبة اكثر مما تمثل الافراد . وحيث انها تعكس وجود حزبين طبيعيين ضمن فروعها (وهم في الواقع ثلاثة وليسوا اثنين) لا يستطيع اي من الحزبين الطبيعيين ان يسيطر على الاخر حسب طريقة الملكيات الحديثة من جهة ، او الديموقراطيات القديمة ، من جهة اخرى . والحكومات الدستورية المصطنعة يمكن ان

تقوم على اختلاط طبيعي للاحزاب في مجتمع ما ، والحكومات النيابية المعنية بذلك هي الحكومات النيابية « الحقيقية » التي اطلق عليها جيفرسون اسم « حكومة جمهورية » .

والحكومة الجمهورية تميز الاتجاهات المختلفة للحكومات الموجودة في الشعب بشكل طبيعي وتنسقها . ولا تشكل الاحزاب الطبيعية انسجاماً طبيعياً تاماً ، فما زال الناس بحاجة الى حكومة تدير شؤونهم ، وهم يشكلون القاعدة الطبيعية للانسجام الذي يضعونه بأنفسهم . والاحزاب الطبيعية هي احزاب سياسية ، وتجدر الملاحظة انها لا تقوم على مصالح اقتصادية بل هي احزاب تروج لنوع معين من الحكم . اضف الى ذلك ، ان لها في حالتها الطبيعية مبدأ يمكنها ان تبني عليه انسجاماً من صنعها ، وهو جماعة الاكثرية ، قانون الطبيعة الاساسي ، الذي بواسطته وحده يمكن لمجتمع ما ان يمارس الحكم ذاتياً » . وقد آمن جيفرسون بضرورة تعليم الشعب هذا القانون . ورغم انه موجود في الطبيعة فإن على الناس ان يتعلموا « عادة التعرف » عليه . واذا ما قورنت الثورة الفرنسية ، بالثورة الاميركية نجد ان الاخيرة نجحت لأن الشعب الاميركي قد تعلم هذه العادة جيداً « بحيث انها تكاد تكون متأصلة فيه » .

وتعكس « الحكومة » الجمهورية توازن الاحزاب الطبيعية في الشعب ، وتؤكد هذا التوازن . والحزب الجمهوري يعزز الحكومة الجمهورية . وكي تقوم الحكومة بذلك ، فإن عليها ان تثق في قدرة الشعب على الحكم الذاتي المدعوم بتوازن الاحزاب الطبيعية الموجودة في الشعب والذي توضحه عادتهم في الاذعان للقانون الطبيعي لحكم الاغلبية . ويمكن الوثوق في قدرة الشعب هذه ، لأنه باحتوائه على حزبين طبيعيين ، وخضوعه لقانون حكم الاغلبية ، يكون غير منحاز . لذلك كان جيفرسون يقول دائماً ، بأن حزبه يتميز عن مناهضه في ثقته الجمهورية بالشعب ، وذلك مقارنة بالخوف من الشعب في الاتجاهات المضادة للجمهورية .

ولا يوجد في الحكومة وبين الشعب سوى حزب واحد ، هو الحزب الجمهوري ، يعيد التوازن لكلا الحزبين ، رغم ان كلا الحزبين طبيعي وله الحق في الوجود سواء ضمن الشعب او كسلطة في الحكومة. وعدم الاهتمام الواضح بأشكال الحكومات في اعلان الاستقلال يفسره ويبرره عدم انحياز الحكومة الجمهورية . إلا ان للحزب الجمهوري ، بصفته حزباً غير منحاز ، وضعاً مميزاً . ولهذا السبب اقرّ جيفرسون « بأن حزبيّ الهويغ والتوري هما حزبا الطبيعة » ، وأكد في الموضع ذاته : بأن « الشخص المريض ، والضعيف ، والخجول ، والذي يخشى الشعب هو توري بطبيعته » . اما « الصحيح الجسم ، والقوي ، والجريء ، والمرتبط بالناس فهو هويغ بالطبيعة » . فأن يكون المرء من التوري يعني ان يكون ضحية مرض خلقي مستعص ، وسبب وباء موسمي في الشعب ، ويكون الهويغ هم الطبيب ، وهم الاقوياء غير الحساسين لذلك المرض المستعصي .

وعندما انتخب جيفرسون ، الطبيب الجمهوري ، للرئاسة في العام ١٨٠٠ ، اعتقد ان هذه مناسبة رائعة : ثورة تضاهي الثورة التي نشبت عام ١٧٧٦ ، وهي في الواقع الثورة التي وطدت مبادىء العام ١٧٧٦ ، وفي رسالة الى جوزيف بريستلي كتبها بعد تنصيبه مباشرة ، لم يحاول ان

يخفي حماسته حين قال « لا تستطيع بعد الآن القول ان لا جديد تحت الشمس ، لأن هذا الفصل من تاريخ الانسان جديد كليّة . . . فالموجة العارمة للرأي العام التي طغت [على الجمهورية] جديدة . والجديد الممتع فيها انها رسّبت هذه المساحة من السطح الى مستواها الحقيقي ثانية » . وفي لحظة انتصاره صرح جيفرسون بأن افضل اوجه ذاك الانتصار يتمثل في انه أنجز « بنظام وحسن تفهم » ، ودون حمامات دم . ولا يسع المرء إلا الاعتراف باخلاصه في بيانه التوفيقي في الكلمة التي القاها بمناسبة توليه الرئاسة حين قال « ان اي اختلاف في الرأي ليس اختلافاً في المبادىء ، وان كنا اطلقنا اسماء مختلفة على اخوة يحملون المبادىء نفسها ، فنحن جميعاً جمهوريون ، ونحن جميعاً فدراليون » . ولم يدّعي الحزب الجمهوري الانتصار لأنه لم يكن يهدف لتحقيق نصر حزبي ، كما هو الحال بالنسبة للديموقراطيات القديمة . بل هدف ، حسب رأي جيفرسون ، الى استعادة التوازن الجمهوري ، والذي كانْ الحزب الجمهوري احد عوامل هذا التوازن ، والعامل المفضل فيه .

وينطوي الغموض « الجمهوري » على تضارب في المشاعر نحو الملكية وهو ما لمسناه في فكر جيفرسون . فمن جهة ، هاجم حزبه الفدراليين لسبب رئيسي هو انهم حبذوا الملكية ، و« حكم الفرد » ؛ ومن جهة اخرى ، سمح بنوع من المَلَكية المحدودة في منصب الرئيس ودفع بجيفرسون الى ذلك المنصب . ولحزب التوري الطبيعي تمثيله المشروع في « السلطة » المَلَكية للحكومة الجمهورية الحديثة ، ولأن التوري لديهم هذا التمثيل بالتحديد ، فليس هناك من داعٍ لأن يخشوا الحكومة الجمهورية والشعب الذي يدعمها . وان كانوا يخشون الشعب رغم ذلك . وتولي ثوري حقيقي مثل جون أدامز او حتى جورج واشنطن الرئاسة ، او حتى لو ادارها الكسندر هاملتون ، فإن الشعب سيضطر ان يسلم السلطة المَلَكية الى نصير جمهوري .

ويبدو ان جيفرسون قد فهم ان شرور الملكية ليست سوى وجه واحد من شرّ أعمّ هو شر « الحكومة الموحدة » ؛ والتي وصفها بقوله : « ما الذي دمر الحرية وحقوق الانسان في كل حكومة ظهرت تحت الشمس ؟ التعميم ، وتركيز كل السلطة والرقابة في هيئة واحدة ، لا فرق في ذلك بين حكم الفرد في روسيا ، او فرنسا ، او ارستقراطية مجلس الشيوخ الفينيسي » . وحين ينظر الى المَلَكية بصفتها احدى القوى في حكومة مَلَكية والى التوجهات المَلَكية على انها الشر الأوسع للسلطة المتضامنة ، يستطيع المرء ان يفهم توجسات جيفرسون التي قد تبدو مبالغاً فيها . ولم يكن الأمر انه كان يتوقع ظهور نسخة طبق الأصل عن المَلَكية البريطانية او اي ملك اخر في اميركا ؛ بل كان يخشى ان ينتهك الفصل بين السلطات . وقد اعتقد ، بتأثير من هاملتون ، بأن الحزب الفدرالي كان يؤسس في العام ١٧٩٠ « نظاماً ورقياً » ، هو رابطة من اصحاب البنوك وحاملي السندات يكوّنون الحكومة الحقيقية ويختفون خلف ستار يهدف الى اجراء تصحيح جمهوري شكلي . ووجدوا طريقة لتفسير الدستور وتوجيهه لهذا الغرض في السياسة البريطانية التي اسسها هويغ العام ١٦٨٨ ومارسها الامبرياليون المناهضون لاميركا في العام ١٧٧٠ بايجاد تحالف بين المصالح السياسية والاقتصادية . وكانت مهمة الحزب الجمهوري نزع ذلك القناع وكشف ذلك النظام البريطاني وتعريضه لنقمة الشعب العادلة .

والمخاوف التي حملها جيفرسون إزاء حقوق الولايات مصدرها المخاوف ذاتها من المَلَكية . وكما خشي السلطة الموحدة في « السلطات الأكثر ديمومة » في الحكومة القومية ، فقد خشي الشيء ذاته من الحكومة القومية ككل في مواجهة الولايات . وقد آمن بأن النظام الفدرالي الذي خرّب مبدأ الفصل بين السلطات قد خرّب مبدأ الفدرالية في الوقت ذاته ، لأن للمبدأين الوظيفة ذاتها في تمثيل الاحزاب الطبيعية . وقد أعتبر ان السلطة التنفيذية ، ومجلس الشيوخ ، والقضاء ، والحكومة القومية هي اكثر السلطات ديمومة ؛ ومجلس النواب ، والولايات اكثرها شعبية . وهكذا اجاز جيفرسون في العام ١٧٩٨ قرارات كينتكي معلناً الغاء قوانين المعارضة والتحريض التي كان الكونجرس الفدرالي قد اقرها ، وكانت هذه القوانين تستهدف منع التخريب من قبل انصار الثورة الفرنسية ؛ وكانت تضغط على اعصاب حزب جيفرسون لأنه توقع ان تستخدم ضد الصحف الجمهورية ومحرريها (لأن بعضهم كان معارضاً) .

وفي قرارات كينتكي اقترح النظرية القائلة بأن الدستور كان صورة مصغرة للولايات ، وبالتالي فإن « الحكومة العامة » هي مخلوق فوضت اليه سلطات معينة والولايات هي الحَكَم الذي يحدد مدى هذه السلطات . ودون التعليق على تاريخ هذا المذهب الشهير ومدى صحته ، فإن المرء قد يلاحظ انه يعكس فهم جيفرسون الخاص للحكومة النيابية .

و« التمثيل النيابي » هو طريقة يحكم بها الشعب نفسه وباختياره الخاص ، وقد يختلف المنظرون ورجال الدولة الذين يقرون هذه الطريقة في مسألة كيف يعبر الشعب عن اختياره . وفي حين ان الأغلبية تعتقد بأن الحكومة لا تكون فعالة إلا اذا ابتعدت لمسافة معينة عن الشعب ، وبذلك لا يكون في وسعه تغيير رأيه بسرعة وسهولة ، كان لدى جيفرسون ثقة عظيمة في ان يستطيع الشعب تغيير رأيه دون اضطرابات وحمامات دم ، بخضوعه للقانون الطبيعي في حكم الأغلبية . وكان يعتقد ان في انتخابه عام ١٨٠٠ مثلاً عميقاً على الثورة السلمية . وكان أساس ثقته هذه هو فضيلة المزارع المستقل . فإن لم يعد لهذه الفضيلة وجود ، او انها لم توجد اصلاً ، فلا بد من ايجاد بديل واعادة النظر في نظريته .

وقد اصبح جيفرسون مؤسسا ، او احد مؤسسي ، الحكومة الحزبية في اميركا (حسب المفهوم المعاصر) ، رغم نواياه . ورغم ايمانه بأن الناس ينقسمون طبيعياً الى حزبين ، فإنه لم يقصد بذلك تعايشهما شعبيا ، او ان يكونا مؤسستين دائمتين ، او تتغيران كلما دعت الحاجة . فقد كان الامر بالنسبة له يتمثل في ان التوازن الجمهوري يخدم اهداف الحكومة الحزبية في هذا الصدد ، فالحزب اداة مؤقتة ، او اداة طوارىء يستخدمها الشعب لتصحيح مساوىء الحكومة وترويض القوى الملكية . وبالتالي ، ورغم ان « للمَلَكية » مكانها الضروري في الحكومة ، إلا ان الحزب الجمهوري هو الحزب الشرعي الوحيد . لأنه الاداة الوحيدة التي يستطيع الشعب استعمالها . ولم يكف جيفرسون عن الأمل في ان يختفي حزبه بالتراضي مع مناهضيه . وقد نبتسم لسذاجة جيفرسون هذه ، بيد أنه سيشعر بخيبة لو رأى الاحزاب الاميركية اليوم وقد اصبحت مؤسسات شبه رسمية

تبدو بعيدة عن الشعب بعد الحكومة عنه ،وهي التي اوجدت لتصحيح مسار الحكومة وتطهيرها . وقال في احدى المناسبات « ان كنت لا استطيع الذهاب الى الجنة إلا بصحبة حزب ، فإني افضل ألا اذهب الى هناك ابداً » . وهذا يوضح ان مقته للحزبية يزيد على حبه للجنة ، لكنه لم يقل ما اذا كان يعتقد ان الحزب ضروري لتقويم الفساد البشري . فقد كان يعتقد ذلك حقاً ، ويعتقد ان من الضروري ان يكون الحزب مؤقتاً للمصلحة العامة ولنجاح المتحزبين، بالتباكي على التحزب ، واخفاء تحزبه هو شخصياً . وقد قال لصديق في احدى المرات في قضية تحزب : « لا تدع اسمي يرتبط بهذا العمل » وهذا قد يفيد كشعار لعمل المتحزبين العصريين .

وضرورة التحزب تقلل من قدر السياسة . وليس من الضروري ان يكون الامر كذلك بالنسبة لرجل دولة يدعم قضيته ، ومن المؤكد انه كان لدى جيفرسون قضية يدعمها . إلا ان قضيته لم تكن شخصية ، بل قضية شعبية . وقد يبدو بمظهر خادم لها ، او في احسن الفروض ، بطلاً لاناس ، هم في رأيه صناعيين شرفاء ، إلا انهم اقل مكانة منه . ولا يمكن لقضيتهم ان تكون قضيته بالكامل ، فهم يشاركون فيها كمستفيدين وليس كمشاركين في الحياة العلمية والمهام السياسية بالغة الصعوبة ، مثل وضع الدستور وتطوير الاصلاح . وكان جيفرسون يحس بالتوتر القائم بين مفهومه لسلطاته وفهمه لواجباته تجاه الشعب . وعندما كان يُصدم او يشعر بخيبة امل بسبب نقد مجحف لمنصبه كحاكم لفرجينيا ، كان يتساءل عما اذا كانت الولاية قادرة على التحكّم في خدمة اعضائها الى ما لا نهاية . ويقول : « ان كنا قد وُجِدنا من اجل خدمة الآخرين أحياناً ، فإننا وجدنا لخدمة انفسنا في الدرجة الأولى » .

وقال ايضاً، عكس ذلك تماماً، « إن اصل الفضيلة هو عمل الخير للاخرين. . . » لكن ما هو خير للآخرين لا تقرره الا المنفعة « . . . لقد سنّت الطبيعة المنفعة للانسان ، وهي الاختبار القياسي للفضيلة » . ولا يمكن للفضيلة ان تكون نافعة بذاتها ان لم تنفع شخصاً ما . وفي السياسة كرس جيفرسون تحزبه لفكرة شعب جمهوري ، مستقل وغير متحزب . فأين كان موضعه من هذا الشعب ؟ يتركز فكره السياسي ، كما وضحنا ، على وحدة الاستقلال ، وفضائل الشعب . إلا انه لا يشترط الوحدة ذاتها « للارستقراطيين الطبيعيين » من امثاله . وحقيقة المساواة التي تناولها تبدو مجردة ؛ فلم يكن هناك عدالة كافية بالنسبة له . وقام تحزبه على نكران ذات يليق بصاحب مثلٍ عليا معاصر ، همه ليس المصلحة العامة ، بل مصلحة شخص اخر . وفي حالة جيفرسون ، فقد قاده فشله في ادماج نفسه في المبادىء الجمهورية الى المبالغة في الثقة بنظام التوازن الجمهوري . أما مسائل المساواة التي بيّنها جيفرسون بدقة ، خاصة مسألة الرق ، فقد تاهت عن الانظار عندما وضع الناس ثقتهم في الحل العرفي الذي وضعه ، واعتقد العديد من الجيفرسونيين بأن للرق مكان في التوازن الجمهوري ذاته .

* * *

المؤتمر الدستوري : نحو اتحاد اكثر كمالا

هيربرت ستورنج (تحرير : موري دراي)

إن « تأسيس » الأمم الجديدة هو امر مستمر طيلة الوقت . وفيها يقوم مواطنون غير عاديين « بصنع » أمة ما في وقتنا الحاضر ، فقد يتوقع البعض منا نحن الاميركيين ان يكون لدينا نوع من التعاطف والتفهم للمشاكل المتعلقة بصنع أمة ما . اضف الى ذلك أن مؤسسي امتنا وضعوا طرازاً من الدساتير المكتوبة ، بحيث ان دستوراً مثل الدستور البريطاني ـ والذي ضاعت مصادره اما لاغراقها في القدم او لأنها حديثة ، سنّها البرلمان في الامس القريب ـ قد اصبح الاستثناء وليس القاعدة .

وقد توقع المؤسسون الاميركيون ، او على الأقل كانوا يأملون ، بأن يقدموا مثالاً لسائر الجنس البشري . إلا ان هذا المثال ما كان ليوجد في الدستور المكتوب حقيقة ، ولا حتى في الشروط الاساسية لهذا الدستور بالذات . ولتجنّب ما يمكن ان نطلق عليه « المخطط الخادع » فإن علينا ان ننظر بتعمق اكثر في اعمال هؤلاء المؤسسين . وقد كان جيمس ماديسون متنبهاً بشدة للمثال الذي وضعه المؤتمر الدستوري في العام ١٧٨٧ بحيث جند نفسه لمهمة نسخ المناقشات بأكبر قدر ممكن من الدقة . وقال ماديسون في مقدمة لم تكتمل عن المناقشات :

> ان الفضول الذي احسست به خلال ابحاثي في تاريخ ابرز الكونفدراليات . . . والنقص الذي وجدته في الوسائل التي تفي بالمطالب الخاصة بذلك ، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالاجراءات ، والمبادىء والأسباب والتوقعات ـ التي برزت في اثناء تشكيلها ، جعلتني اعقد العزم على ان احافظ ، بقدر ما استطيع ، على تسجيل دقيق لسير المؤتمر . . . لقد تأثرت بالبهجة التي قد يتيحها هذا العمل لمحبي الاطلاع في المستقبل ، حين يشاهدون عرضاً موثوقاً به للمقاصد ، والاراء ، والمبررات التي يستمد منها نظام الحكومة الجديد بُنيته وتنظيمه الخاص . كما كنت واعياً لأهمية هذه المساهمة في زيادة رصيد المواد الخاصة بتاريخ الدستور الذي تتوقف عليه سعادة شعب فتي عظيم حتى في طفولته ، وربما قضية الحرية في العالم كله .

وكان ماديسون يدون ملاحظته عن الخُطب ، ونادراً ما كان يتغيب إلا لفترات قصيرة ؛ وكان يقضي اغلب الليالي في كتابة ملاحظاته . ومن المهم التأمل انه بالاضافة الى ما بذلـه من جهد في عمله وما بذله من صحته ، فقد ضحى ماديسـون بجزء من نفوذه وهو يفكر في القيام بهذا المجهود من اجل الاجيال القادمة . وما يهمنا هنا هو الحكم الذي اصدره ماديسون من ان الاجيال الاميركية القادمة ، وواضعي الدساتير في مختلف انحاء العالم ، سيجدون هديا لهم في التقـارير عن محـاضر جلسات المؤتمر . وفي الوقت الحاضر ، يكفي ان نحاول القاء نظرة على هذا الدرس ، دون ان نفكر في كيف يمكن ان يطبق على الأمم الحديثة في هذه الأيام .

وقد ساد الاعتقاد بين المؤسسين بأن الفرق المألوف بين الـدساتـير المكتوبـة وغير المكتـوبة ، يكمن في اظهار الفروق الأعمق بين دستور وضع صدفـة ، ودستور وضـع بموجب دراسـة . وقد اعتقـدوا في السابق ان الحكـومات هي نتـاج تقاليـد ، او حادث عـرضي ، او قوة . وفي احسـن الفروض ، ان يوافق شعب بسبب من اليأس ، او لأي حدث عـرضي اخر عـلى القبول بمنـظومة قوانين يضعها شخص واحد . وكانت الولايات المتحدة الاميركية في العام ١٧٨٧ هي الحالة الاولى التي يقوم فيها شعب من خلال ممثليه بتشكيل انفسهم بعد تفكير مترو في مجتمع سياسي . وتضمن هذا العمل الدستوري العظيم خطوتان مميزتان : الأولى ، وتمثلت في الدراسة المطولة التي أجراها البعض في فيلادلفيا والتي انتهت بتقديم مشروع دستور ؛ والثانيـة . وتمثلت في البحث المطول في مؤتمرات الولايات المختلفة وفي انحاء البلاد والذي انتهت بالقبول بالدستور .

وسنبحث هنا الخطوة الاولى من هاتين الخـطوتين ، معتمـدين على مـلاحظات مـاديسون . وبشكل ادق ، سوق نركز اهتمامنا على المناقشات التي قادت الى « التسوية الكبرى » التي وضعت المبادىء الأساسية المختلفة للتمثيل النيابي في مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وفي البدء قد نستفيد من استعادة بعض الامور السطحية التي تبيّن سمات عمل المؤتمر . ورغم ان المؤتمر قد قام بالعمل نيابة عن شعب الولايات المتحدة كله ـ أي انه انهمـك بعمل ذي اهميـة « شعبية » بـالغة ـ إلا ان المناقشات كانت سرية ؛ وتم الحفاظ على تلك السرية بشكل واضح . وذهب ماديسـون بعيداً في هذا الصدد لدرجة انه رفض ان تنشر ملاحظاته إلا بعد وفاته . ومعنى هذه الـسـرية ان المنـدوبين كانوا اكثر حرية في تقليب الاعتبارات المختلفة حول اي الحكومات افضل للولايات المتحدة . ولم يكن في وسعهم ان ينسـوا ، ولم ينسوا قط ، ان عليهم تقـديم اقتراحـات قد يكـون لهـا حظ من القبول ؛ لكن كان عليهم القيام بذلك دون ان يعدّ عليهم ناخبوهم انفاسهم .

كما ان مرونة النظم الخاصة بالاجراءات قد عززت حرية المناقشة هذه . فإذا ما اقرت احدى المسائل فغالباً ما يجري بحثها مرات أخرى . وكان من المعترف به ان يكون في وسع المنـدوب ان يقدم اقتراحاً او يتابع نقاشاً تجريبياً بحيث يختبر افكاره بطرحها امام الاخرين . وكان من المتعارف عليه ان يكون في وسع المندوب ان يغير افكاره بحيث يكون في مقدور المندوبين الاخرين ان يكونوا معتدلين في تحديد نقطة النقاش . ويمكن القيام بذلك عن طيب خاطر مع شخص منفتـح الذهن

للاخرين . واخيراً كان من المتعارف عليه انه قد يكون هناك تسويات ، وان روح النقاش ، قد لا تمنع المجادلات الجادة والعنيفة ، إلا انها يجب ان تحافظ على الظروف التي تسمح باجراء تسويات .

وعندما نطالع الملاحظات عن مناقشات المؤتمر ، فإننا لا نجد امامنا بحثاً او منشوراً دعائياً ، بل تسجيلاً للمناقشات تهدف الى اتخاذ قرار . ولا نستطيع الدخول في هذه المناقشات بالشكل الذي نتناول فيه دراسة في الفلسفة السياسية او مبحثاً جدلياً حول الدستور مثل « الاوراق الفدرالية » . ولا نستطيع القيام بذلك حتى لو توفر لدينا نسخة طبق الأصل عن محاضر الجلسات . وليس من الممكن اطلاقاً ان نعيد تصوير ذلك التفاعل الفريد والمعقد لمواقف العديد من الرجال ، ولأرائهم واهتماماتهم . ولا يمكننا ابداً ان نعيد للأذهان بالكامل الخبرة العملية للموقف بكامله التي كانت متاحة للمثلين ، والتي انبثق الدستور منها . إلا اننا نستطيع تكوين صورة قريبة لتلك التجربة المباشرة . ونستطيع دراسة الرجال المشاركين ، مركزين اهتمامنا على شخصهم وصفاتهم الخاصة ، وحتى مظهرهم ، وليس كلماتهم . ومن المهم جداً ان نعرف ان العالم كله تقريباً اعترف لهذه المجموعة من الرجال بالبراعة والوطنية غير العاديتين في وقت اجتماع فيلادلفيا والفترة التي تلت . لدرجة ان احد اكبر المعارضين للفدرالية (وهو ر. هـ. لي) اعترف في معرض مهاجمته للدستور « انه يحتمل ألا ترى اميركا ابداً جمعاً من الرجال على هذا القدر من الاحترام » .

ويجدر ان نعلم ايضاً ، انهم كانوا نخبة غير عادية من الشبان ، يبلغ معدل اعمارهم ٤٣ عاماً ؛ وان اكثر من ثلث المندوبين كانوا في الثلاثينات من عمرهم ، بما في ذلك جيمس ماديسون ، والكسندر هاملتون ، وجوفرنر موريس ، وادموند راندولف . وان اربعة من ابائنا المؤسسين بمن فيهم شارلز بيكني لم يكونوا قد تجاوزوا الثلاثين من عمرهم . وعبثاً نحاول ان نجد من بينهم من لم يكن مثيراً للاعجاب ، او من فشل في لفت الانتباه ، ربما دون ان يكون مسؤولاً عن ذلك . ويجدر ان نتبحر قليلاً في محاولة فهم الطرق الحاذقة والمعقدة التي تحايل بها هؤلاء الاشخاص على بعضهم البعض ، والانطباع الذي تركه كل واحد منهم على الهيئة بكاملها . ويمكننا ان نتعلم شيئاً من الجزء الصامت من النقاش ـ ليس فقط المناقشات الهامة خارج « قاعة الاستقلال » ، بل من التلميحات ذات المغزى ، والابتسامات ، والتجهمات خلال المناقشات ذاتها . فواشنطن، على سبيل المثال ، الذي كان رئيساً للمؤتمر ، لم يتفوه بكلمة واحدة خلال النقاش وحتى اخر يوم ، لكنه ترك لهدوئه ورزانته ان تتحدث نيابة عنه ، ويقال أنها تحدثا ببلاغة عظيمة الأثر . ومن المهم ان نعرف الظروف الفيزيائية للجلسات ، متى كان الجو حاراً ومتى كان بارداً ، ومتى كان المندوبون تعبين ومتى كانوا نشيطين . وبالتدريج قد نتحسس بأنفسنا شيئاً من « مزاج المجلس » المخادع ، والمتقلب .

واخيراً ، يجدر بنا ان ننبه الى عامل يخص كامل الموقف وهو امر ذو اهمية بالغة الحيوية ونقصد بذلك « الوقت » . ومعرفة مكان المناقشات يوماً بيوم وربما لحظة بلحظة هو امر حاسم بالنسبة للعوامل السياسية ، ولدارس السياسة التطبيقية . وعند قراءة ملاحظات ماديسون للمرة الأولى ، فغالباً ما تبدو المناقشات دون اي ترتيب على الاطلاق ، إلا ان الترتيب موجود ، وهو ليس ذلك

النوع من الترتيب الذي يجده المرء في العرض المنسق للمبادىء العامة ، بل ذلك الايقاع المتصل لنقاش سياسي على مستوى عال . أما بندول الايقاع فهو الحاجة الى قرار ، وهذا بدوره قد يحتاج الى تسوية .

التسوية

واخيراً ، يمكن القول ، أننا وصلنا الى لب الموضوع . وهذا بالتأكيد هو الموضوع الرئيسي للعديد من التفسيرات الخاصة بالمؤتمر . وقد وُصف الدستور ذاته بأنه « حزمة من التسويات » . وتقول احدى وجهات النظر بأن الممثلين الرئيسيين في دراما فيلادلفيا هذه هي « المصالح » : مصالح الولاية الكبيرة والصغيرة ، والمصالح التجارية والعقارية ، والمصالح الشمالية والجنوبية ، اضافة الى المصالح الشخصية الضيقة ومصالح « مجموعات » مختلف المندوبين . وقد تتضارب هذه المصالح ، وتتراجع وتصلح وضعها ، ثم تعود الى التضارب من جديد . وقامت تحالفات ، واختُبرت ، ثم اعيدت صياغتها . وقدمت مطالب ، وعرضت افكار قبلت او رفضت . وببطء ، واحياناً ببطء شديد بدأ التقدم نحو التكيف مع المصالح الرئيسية، واعيدت المصالح الاصغر لتأخذ مكانها الصحيح في الخلف . وهيمن فوق الجميع ضباب ازرق من الجدال والعقلنة ، لكن هذا الضباب لم يكن سوى تلوين للسطح ، وكان في بعض الاحيان مفيداً كوسيلة للتعَرف على المصالح الفاعلة : ولم يكن سوء جزء بسيط مما يجري ، كأنه الدخان في الغرفة المليئة بالدخان .

وهذا الرأي في المؤتمر والدستور ليس خاطئاً ، إلا انه يفتقر الى العمق والنظرة الموضوعية . فقد عرف المندوبون بالطبع ان هناك تعارض في المصالح ، إلا ان نظرهم ذهب الى ما هو ابعد من ذلك . وعلى سبيل المثال ، يمكن القول بأن « مصلحة » الولايات الصغيرة ان تحافظ على درجة من التأثير على مجريات الأمور في الاتحاد لا تتناسب مع اعداد سكانها ؛ وان « مصلحة » الولايات الكبيرة هي ان تستخدم تفوقها في عدد السكان للسيطرة على الاتحاد . وقد وعى المندوبون تماماً هذه المصالح الضيقة . ولكنهم كانوا متحمسين بما يكفي لرؤية ان هذه المصالح الضيقة يمكن الدفاع عنها كما لو انها تحمل المبادىء العريضة للحكومة الحرة في الولايات المتحدة . فالولايات الكبيرة تتخذ موقفاً معيناً ، ليس من اجل الولاية الكبيرة ، بل من اجل مبادىء معينة مرتبطة « بالاتحاد » ؛ والولايات الصغيرة تتخذ موقفاً معيناً ، ليس من اجل الولايات الصغيرة لكن من اجل مبادىء معينة ترتبط بالولايات كولايات . ومن الملاحظ ان حجم المناقشات المتعلقة بالمصالح ازداد بشكل كبير في الجزء الاخير منها . وبتحديد اكثر ، وكما بيّن ماديسون ، لم يكن الخلاف الكبير في المصالح بين الولايات الصغيرة والكبيرة بل بين الشمال والجنوب ، مع ان هذا الخلاف لا يكاد يظهر خلال الجزء الأول من المناقشات . ولم تشغل الخلافات على المصالح بين الشمال والجنوب القسط الأكبر من اهتمام المؤتمر إلا بعد الوصول الى تسوية في مسألة « المبادىء » في الخلاف القائم بين الولايات الكبيرة والصغيرة .

ونتيجة « للتسوية الكبرى » في المؤتمر ، فقد تم الاتفاق على ان يكون لكل ولاية اصوات

متساوية في الفرع الثاني من الهيئة التشريعية (وكان التمثيل في الفرع الأول قد تقرر في وقت سابق حسب عدد سكان كل ولاية) . وكان هناك عناصر اخرى في هذه التسوية ـ والتي هي في الحقيقة مجموعة تسويات ـ إلا ان اهتمامنا الرئيسي هو في النقاش الذي قاد الى الاعتراف بعدة مبادىء للتمثيل في فرعيّ الهيئة التشريعية . ونحن مهتمون بشكل خاص « بالسؤال » المستمد من المبدأ ، و« الجواب » المرتبط بالممارسة . والطرق التي اتبعها هؤلاء السياسيون العظام في الانتقال من الواحد الى الآخر .

وقد اشرنا في وقت سابق الى ان مهمة المؤتمر هي اقامة أمة ، لكن اي مؤسس لا يستطيع البدء بعمله دون ان يكون لديه تصور كامل لهذه الأمة ، وان يكون لديه اساسيات يعمل بها : ان يكون لديه شعب معين في زمان ووقت معين . ويجب ان تكون هذه الاساسيات مرنة في بعض النواحي ، ومتشددة في نواح اخرى . وقد يتبع طريقة معينة لاقامة الأمة ويستبعد الطرق الاخرى . وهذه الامور كلها مرتبطة بالصفات العملية لممارسات المؤسس . وعلى سبيل المثال ، فقد جرت مناقشات في فيلادلفيا حول المَلَكية المحدودة ، ولم يكن ذلك مجرد توجه بسيط حيث ان العديد من المندوبين اعتقدوا بأن المَلَكية هي أفضل اشكال الحكم ، إلا أنه لم يكن هناك اي تفكير جدي بتأسيس مَلَكية محدودة في الولايات المتحدة . فذلك الاحتمال لم يكن عملياً في ذلك المكان والزمان . وهكذا فلم يكن ضرورياً ـ والواقع انه لم يكن ملائماً ايضاً ـ اخذ تلك المطالب في الاعتبار لأبعد من ذلك .

وبالنسبة لاميركا ، لم يكن على المؤسسين التعامل بأساسيات معينة فحسب ، فتلك الاساسيات كانت تخضع لقانون وكانت مشكّلة في كيانات سياسية . فقد كان لدى الولايات المتحدة صفة قانونية قائمة ، ودستور ؛ وكان عليها تحسين ذلك الدستور الموضوع امام المندوبين . وكان في الدستور القديم سمتان رئيسيتان شكلتا بالنسبة للمؤسسين المشكلة الرئيسية . فأطراف بنود الكونفدرالية هم « ولايات » تتمسك علناً بسيادتها ، وحريتها ، واستقلالها ؛ إلا انها ترتبط ضمناً فيما بينها في « اتحاد » او رابطة صداقة . وعنوانها الكامل هو « بنود الكونفدرالية والاتحاد الدائم » . اضف الى ذلك أن البنود قد حددت نوع الجمعيات السياسية التي اسستها . ويقول البند الأول : « يجب ان يكون عماد هذا التحالف (الولايات المتحدة الاميركية) » . اما في دستور العام ١٧٨٧ ، فهذه التسمية غير موجودة رغم ان كلماته الأولى تقول « نحن شعب الولايات المتحدة . . . » ـ وهذا يشير بوضوح الى ان التحالف قد أُعيد تشكيله في نوع اخر من الجمعيات السياسية . كما لا يوجد فيه أية اشارة الى « السيادة » او « الاتحاد الدائم » . وهذا الصمت حول هذه الأمور هو جزء من الاجابة العملية عن السؤال النظري الكبير الذي ورثه المؤسسون .

وقد استمرت اعمال المؤتمر لمدة اربعة اشهر تقريباً ، من ٢٥ أيار / مايو الى ١٧ ايلول / سبتمبر ١٧٨٧ . وبدأت عملها الحيوي يوم ٢٩ أيار / مايو عندما ابرز حاكم فرجينيا ادموند راندولف ما يراه من عيوب في الكونفدرالية ، واقترح سلسلة من العروض للاصلاح عرفت باسم خطة فرجينيا . ورغم انها اقترحت لتعديل بنود الكونفدرالية ، فقد تصاعدت الى المطالبة بحكومة

قومية قوية بدل « رابطة الصداقة » القديمة . وعرضت استبدال كونجرس الولايات بهيئة تشريعية من مجلسين ، يكون التمثيل النيابي فيهما حسب حجم المساهمات المالية ، وسلطة قومية تنفيذية وقضائية . وكان على الكونجرس الجديد « ان يشرع في جميع الحالات التي تكون فيها الولايات غير مؤهلة قانوناً لسن تشريعات ، او في الحالات التي تؤثر على التنسيق بين الولايات المتحدة بسبب تشريعات فردية » ، وان يكون لها سلطة الاعتراض على قوانين الولايات المحلية ، وحشد قوات الاتحاد ضد أية ولاية تشذ عن المجموع .

وقد حوّل المؤتمر نفسه الى لجنة لكامل المجلس ، وخلال الاسبوعين اللذين تليا اكتسحت خطة فرجينيا كل معارضة واجهتها وازاحتها جانباً . وبحلول ١٣ حزيران / يونيو كانت مقترحات فيرجينيا قد قبلت فعلياً . والواقع ، ان اقتراح راندولف الأول ، والذي طالب بتوسيع بنود الكونفدرالية وتصحيحها ، قد استبدل بمشروع اكثر تشدداً طالب « بوجوب تشكيل حكومة « قومية » تضم هيئات « عليا » تشريعية ، وتنفيذية ، وقضائية » .

وكان اقتراح راندولف الثاني « وجوب ان يكون حق التصويت في الهيئة التشريعية القومية متناسباً مع حصص المساهمات او عدد السكان الاحرار . . . » . وشرع في مناقشته في اليوم التالي (حسبما اورد ماديسون) ، « ولأنه كان مستساغاً بشكل عام ، فقد كانت الموافقة عليه واردة » ، حتى طالب جورج ريد من ديلاوير بتأجيله . وقد اوضح ريد بأن بعثة ديلاوير قد تلقت تعليمات بألا توافق على أية تغييرات في نظام التصويت الوارد في البنود ، وبالتالي فهو مرغم على الانسحاب من المؤتمر اذا ما تمت الموافقة على التغيير . ورغم ان هذا التهديد ، السابق لأوانه ، بالمقاطعة قد اثار امتعاض البعض (خاصة عندما ظهر ان ريد شخصياً كان مسؤولاً الى حدّ ما عن هذه التعليمات) إلا انه كان ناجحاً وتم تأجيل المسألة . وعندما نوقشت فيما بعد ، في التاسع من حزيران / يونيو ، تزايد عدد المندوبين من الولايات الصغيرة وبدأوا في حشد قواهم في مواجهة المبادرات القومية . إلا انهم فشلوا في المحافظة على المساواة في التمثيل بين الولايات . وفيما يتعلق بالفرع « الثاني » فقد فشلوا بأغلبية صوت واحد بعد تأكيد من شيرمان مفاده « ان الولايات الصغيرة لن توافق ابداً على اية خطة عدا مبدأ المساواة في الاصوات في هذا الفرع » .

وجرى هذا التصويت يوم الاثنين ، ١١ حزيران / يونيو ؛ وفي يوم الاربعاء اعتبرت اللجنة بكامل هيئتها ان اقتراح راندولف معدل . وفي يوم الجمعة قدم وليم باترسون من نيوجيرسي خطة بديلة ، عرفت باسم خطة نيوجرسي ، والتي بموجبها اعطي الكونغرس صلاحية فرض ضريبة على البضائع المستوردة ، وبذلك عدل العجز في احد اهم عيوب بنود الكونفدرالية بتزويد الحكومة العامة بنوع من مصادر الدخل المستقلة عما يُدفع من الولايات . وقد يكون من الضروري طلب مصادر دخل اضافية ، وكان من المفروض اعطاء الكونجرس سلطة جمع هذه الأموال بنفسه من الولايات التي لا تقدمها طوعاً . واخيراً ، اقترح باترسون اقامة هيئة قومية جامعة ، تنفيذية وقضائية .

وكان من الممكن ان تزيد هذه التعديلات من سلطة الحكومة العامة الى درجة كبيرة وان تغيّر

من تشكيلتها . وتترك في الوقت نفسه المبدأ الأساسي من بنود الكونفدرالية ، أي المساواة بين الولايات ، دون ان يمس . وفي اليوم التالي ، وفي معرض دفاعه عن اقتراحيه ، قال باترسون انهما من ضمن سلطة المؤتمر ، ويتفقان مع رغبات الشعب . واعترض بأن خطة فرجينيا ، على العكس من ذلك ، طالبت المؤتمر بأكثر مما ينبغي لها قانوناً وعملياً . وكان الطرح الدارج طيلة فترة المناقشات هو « ان هدفنا ليس بالضبط ايجاد حكومة كأفضل ما تكون الحكومات ، بل إننا نريد الحكومة التي فوضنا ناخبونا التحضير لها ، والتي يمكن ان يوافقوا عليها » . وسيطر الطرح ذاته على مناقشات التصديق فيما بعد . وتجدر الملاحظة بأن هذا الطرح سلبي ، لأنه يبدأ « بتقييد » اعمال المؤتمر بدل ان يحدد « الاهداف » . ويبدو وكأنه يسمح للطرف الآخر بأن يحتل الموقع الاعلى . والى حدّ ما ، يحتمل ان تكون تلك هي طبيعة القضايا ذات العلاقة ـ أي انها ، قد تكون تعبيراً عن عيب في المبدأ الذي تناضل الولايات الصغيرة في الدفاع عنه . ويبدو ان هذا الاستعداد في التخلي عن الموقع الأعلى يعكس رأي باترسون واصدقائه في احتلال مركز قوي وإن يَكنْ اكثر انخفاضاً . وكان لب حديث باترسون هو التالي :

> اذا ما ناقشنا المسألة على فرض ان الكونفدرالية غير موجودة في الوقت الحاضر ، فلا يمكن انكار ان جميع الولايات تقف على قدم المساواة من ناحية السيادة، ويجب على الجميع ان يتفقوا قبل ان يرتبطوا بأي اتفاق . . . واذا ما ناقشناها على أساس ان الاندماج الفيدرالي موجود فعلاً ، واسترشدنا ببنود الفيدرالية فنجد ان المساواة في السيادة هي اساس ذلك الرباط .

وقد كانت تلك هي المعضلة التي كافح ممثلو الولايات الصغيرة ضد مناهضيهم لحلها . وقد وقفت الولايات على قدم المساواة من ناحية السيادة ، سواء ضمن بنود الكونفدرالية أم خارجها . ويمكن التخلي عن تلك المساواة بموافقة الولايات المعنية فقط ، وهي موافقة ما كانت الولايات مستعدة لاعطائها ، ولم تقترح الولايات الصغيرة اعطاءها .

وفي يوم العمل التالي ، القى الكسندر هاملتون اول كلمة له امام المؤتمر ـ ويمكن للمرء ان يتخيل أنها كانت خطبته الأخيرة . وهو لم يحل المعضلة التي طرحها باترسون ، لكنه اشار الى الحل في ملاحظته حين قال « لقد ارسلتنا الولايات كي نعد لمقتضيات « الاتحاد » » . وقد « قام » الدستور القديم على ولايات ذات سيادة ، لكنه كان « يهدف » لاقامة اتحاد دائم . وهاجم هاملتون بشدة خطة باترسون ومبدأ تقسيم السيادة برمته . وشكك بأنه حتى خطة فرجينيا قد ذهبت أبعد مما يجب . واعترف بشكوكه هذه حين امتدح نظام الحكومة البريطانية « أي جزء مهما صغر منها يصلح لاميركا » . وفي النهاية اقترح حكومة « قوية ، جيدة الاعداد » تتضمن هيئة تنفيذية ومجلس شيوخ منتخبين مدى الحياة . وقد جرده خطابه هذا من كل تأثير قد يكون له على المؤتمر ، وكان احد اسباب اتهامه « بالمَلَكية » ، وهي تهمة لصقت به طيلة فترة خدمته . ولأنه جاء بعد اقتراح باترسون مباشرة ، فقد ساعد ذلك في الحفاظ على موضع وسط لخطة فرجينيا . فقبل خطاب هاملتون كانت امام المؤتمر خطتان . وكان لخطة فرجينيا ميزة انها اول ما طرح ، وانها حظيت بقبول الاكثرية . إلا انه كان واضحاً ان المناقشات لم تستنفد بعد ، وان خطة نيوجرسي الأكثر تواضعاً والأكثر « قانونية »

ما زالت قادرة على اجتذاب المعتدلين . لكن الوضع تغير بعد خطاب هاملتون . وأصبح المطروح الآن ثلاث خطط ، وعادت خطة فرجينيا لتحتل مكان الصدارة في وسطها ، بعد ان دُفعت خطة نيوجرسي لتصبح متطرفة بسبب تمثيل هاملتون القوي للطرف المقابل .

ولم يثر خطاب هاملتون إلا القليل جداً من الملاحظات العلنية ، عاد بعدها المؤتمر لمناقشة مقترحات باترسون . أما بالنسبة لمشاعر الشعب فأكد ممثلو الولايات الكبيرة ان ليس من السهل التعرف عليها بدقة ؛ اضف الى ذلك ، لم يأخذ المندوبون بوجهة النظر القائلة ان الشعب يفضل حكومة سيئة على حكومة افضل . وقد مكّن هذا النقاش مرة اخرى رجل الولاية الكبيرة من احتلال موقع اعلى . واستغل جيمس ويلسون من بنسلفانيا هذا الوضع في المؤتمر في الدفاع عن الدستور فيما بعد امام مؤتمر المصادقة البنسلفاني . وكان نقاش باترسون القانوني اصعب من ان يرفض . وفي اشارة الى مسألة سلطة المؤتمر الذي عجز عن « تحقيق » أي شيء ، فقد كان حراً في « اقتراح » أي شيء . وهذا بالتأكيد امر رائع نظراً لكون المندوبين مجرد رجال مدنيين ، إلا انهم يمثلون ولاياتهم وارسلوا الى فيلادلفيا لغرض واحد صريح هو مراجعة بنود الكونفدرالية . . . »

وقد اقترب كوفرنر راندولف من النقطة الوحيدة التي يمكن رفض خطة باترسون بموجبها ، عندما قال : « من المؤكد ان هناك اسباباً في الطبيعة الخاصة بنا تجعلنا نتخلى عن حذرنا المعتاد ، ومن المؤكد ان هذه واحدة منها » . ولم يكن يدقق كثيراً على مسألة السلطة ، « عندما يكون خلاص الجمهورية موضع رهان . فالمسألة هي ما اذا كان هناك حقاً « جمهورية » » يكون انقاذها موضع رهان ، او ما اذا كان هناك عدة جمهوريات ، تكون « رابطة الصداقة » الخاصة بها موضع رهان . ويمكن الدفاع عن حجة راندولف حسب الأسس السابقة فقط .

لم يتم استبعاد النقطة الرئيسية التي ناضل باترسون في سبيلها ـ وهي ان الولايات تقف على قدم المساواة تجاه بعضها بموجب اي من الافتراضين المقبولين ، كونفدرالية أم لا كونفدرالية ـ كما لم يتم مهاجمة هذه النقطة مباشرة ، عندما طرحت خطة نيوجرسي للتوصيت واتجه المؤتمر نحو اعادة التفكير في الحلول التي طرحتها فرجينيا ، كما ابلغت بها اللجنة العامة . وعلى اية حال فقد جرت مناقشة خطة باترسون في اول جلسة معلنة : انه يجب ان تتكون الحكومة القومية عند انشائها من هيئات عليا تشريعية ، وتنفيذية ، وقضائية . وبعد خطاب مطول القاه ماديسون ، سعى روفوس كينغ من ولاية ماساشوسيتس الى تبيان ان تعبير « السيادة » بالشكل الذي ورد في بنود الكونفدرالية ، له معنى محرف . فبموجب البنود لا تمتلك الولايات اي من الشروط الضرورية للسيادة ، وهي لا تستطيع التعامل مع الدول الأجنبية ذات السيادة ، وانها اذا ما أسست كونفدرالية في بعض النواحي ، فإنما تشكل امة في النواحي الاخرى. وبالتالي ، فإن منطق باترسون قائم على افتراضات باطلة .

وقد أظهر ذلك ضعفاً خطيراً في خطة باترسون ، وسعى لوثر مارتن من ولاية ميريلاند (والذي اصبح فيما بعد مناهضاً قوياً للفدرالية) الى التعمق في النقاش . فساند موقف باترسون

بالتأكيد على ان الانفصال عن بريطانيا قد وضع الولايات الثلاث عشرة في حالة طبيعية تجاه بعضها البعض ، وكان من الممكن ان تبقى كذلك لولا بنود الكونفدرالية التي اتفقت عليها الولايات على أساس من المساواة فيما بينها . وقال مارتن : لقد كانت الولايات هي التي تطّلع اليها الشعب « من اجل تأمين حياتهم ، وحريتهم ، وممتلكاتهم » . وشكلت الحكومة الفدرالية من اجل غرض محدود هو الدفاع عن الجميع ضد الاعداء الخارجيين ، والدفاع عن الولايات الصغيرة ضد الولايات الكبيرة . وهذا ما انكره جيمس ويلسون الذي قرأ للمؤتمر نص اعلان الاستقلال : من ان تلك المستعمرات « المتحدة » لها الحق ، ويجب عليها ان تكون ولايات حرة ومستقلة » . وهذا النص غامض بعض الشيء ، إلا ان ويلسون يستنتج منه بأن الولايات مستقلة ليس بشكل فردي وانما بشكل توحدي ، وبالتالي فهي لم تكن مستقلة ابداً عن بعضها البعض .

من هنا ظهر خلاف اساسي حول الاصل الحقيقي للوحدة الاميركية ، وعكس ذلك خلافاً حول سماتها الحقيقية او مقوماتها . وتبعاً لما قاله مارتن ورفاقه فإن الرابط الوحيد بين الولايات هو الحرية والمساواة في السيادة ، سواء في زمن الثورة او بموجب بنود الكونفيدرالية . وكما قال مارتن في المناقشات التي تلت : « ان لهجة الولايات في ان تكون مستقلة وذات سيادة ، كانت مألوفة ومفهومة : رغم انها تبدو الآن غريبة وغامضة » . لقد كانت الولايات هي الحكومات الحقيقية الوحيدة ، وكان الاتحاد صنيعتها . وكانت الولايات هي التي تطلع اليها الشعب للحفاظ على حقوقه العزيزة عليه .

ومن جهة اخرى ، ناقش ويلسون ورفاقه مسألة ان الولايات لم تكن مستقلة وذات سيادة . فقد لُفق الاتحاد الاميركي خلال حرب الاستقلال ، وشرّع باعلان الاستقلال . والبنود كانت أبعد ما تكون عن صنع الاتحاد ، فلم تكن سوى اداة مؤقتة لاتحاد كان موجوداً قبل ذلك . وهذه الاداة كان بها خلل من عدة وجوه ، اهمها قبول جميع الولايات بالتساوي في الأصوات . واوضح ويلسون اساس هذا الموضوع في المناقشات :

> كان من بين المشاعر الأولى التي عُبر عنها في المؤتمر الأول شعارات ، لا نريد فرجينيا ، لا نريد ماساشوسيتس ، ولا نريد بنسلفانيا . . . الخ . نحن الآن اخوة في امة واحدة ، ويجب علينا ان ندفن جميع مصالحنا المحلية وما يفرقنا . وتواصلت هذه اللغة لبعض الوقت . ثم بدأت الأمور تتغير . فما كادت حكومات الولايات تتشكل حتى بدأت الطموحات تكشف عن نفسها [لاحظ الايحاء بأن تسبق الحكومة القومية حكومات الولايات] وكان الكل يسعى لأن يقتطع شريحة من الرغيف العام ليضيفها الى حصته . حتى تفتتت الكونفدرالية واصبحت في الحالة العاجزة التي هي عليها الآن . ومهمة هذا المؤتمر هي اصلاح عيوبها . وأحد هذه العيوب هو الحاجة الى رقابة فعالة من المجموع على الاجزاء . فما هو الضرر الذي قد يترتب في ان يضحّي المجموع دون داع بأحد الاجزاء ؟ لكن اذا قلبنا الحالة ، وتركنا المجموع تحت رحمة كل جزء ، الن تتأثر المصلحة العامة وتتم التضحية بها باستمرار في سبيل المصالح المحلية ؟

ويقوم هذا الخلاف ، كما يبدو واضحاً من هذه الصورة الوصفية ، على طبقة اعمق من

الاتفاق ـ كما هو الحال بالنسبة لأي خلاف يمكن تسويته . فالمفهوم الأساسي للحكومة وحقوق الفرد التي عبر عنها اعلان الاستقلال ، اعتبرت من المسلمات ـ وسوف نعتبرها من المسلمات بالنسبة لما نرمي اليه حالياً . لكن النتائج التي ظهرت كانت مختلفة . فمن جهة يمكن القول ، كما قال ويلسون ، ان تلك هي المبادىء التي نعلنها كشعب موحد ؛ وهي رابطة الاخوة فيما بيننا . ومن وجهة النظر هذه انطلق ويلسون في حديثه عن النظام « المصطنع » للولايات ، والذي يتعارض ضمنياً مع السمات « الطبيعية » للاتحاد . ومن جهة اخرى ، يمكن القول ان الحفاظ على المبادىء التي نوه عنها في الاعلان تتطلب (على الاقل في الظروف الحالية) حكومات جمهورية متواضعة ، قريبة من الشعب ، وتدعمها درجة من الحماس الشعبي لا يمكن تحقيقها بحكومة تغطي مساحة واسعة مثل مثل كامل الولايات المتحدة . ومن هذا المنظور فإن الاتحاد هو المصطنع ، وهو موجود لصالح الولايات التي هي الوحدات السياسية ذات الابعاد الانسانية الحقيقية .

وقد حاول ماديسون في « الفدرالي ١٠ » وفي نسخة مختصرة من النقاش ذاته في بداية المؤتمر ، ان يحل الخلاف على مستوى نظري . ووجه النقاش نحو اولوية الاتحاد ، ليس على أساس الروابط الاخوية او الوطنية الشعبية والضوابط الذاتية ، بل على أساس المصالح الذاتية ، والعواطف الشخصية المنظمة بشكل ملائم . ومهما بلغت درجة التوافق النظري لهذه المناقشة فقد ساعدت في امرين ، تقوية القضية القومية وتمهيد الطريق للتسوية بتخفيف حدة الخلافات في المبدأ ، كما هي حسب المنظور العام . ويمكن القول انه من الناحية العملية يمثل « الفدرالي ١٠ » اعلى مراتب الاتحاد التي توفرت في ذلك الوقت . لكن ذلك موضوع منفصل .

وكانت المناظرات بين ويلسون ومارتن ، التي قادت الى أخذ الخلاف على المبدأ في الاعتبار، قد جرت يومي ١٩ و٢٠ حزيران/يونيو. وبحلول يوم ٢٧ حزيران توصل المؤتمر الى الاقتراح المتعلق بقواعد التصويت في فرعي الهيئة التشريعية بالتحديد . وباتت خطوط الخلاف اكثر وضوحاً ، وكان هناك شعور متناهٍ بأن مصير المؤتمر ذاته بات في خطر. والقى مارتن خطاباً مطولاً غطى الجزء الأهم من ذينك اليومين كرر فيه طرحه السابق . إلا انه اضاف نقطتين هامتين . الأولى : اكد فيها ان الشعب لا يملك « حق » الغاء بنود الكونفدرالية دون موافقة حكومة الولايات ، والثانية : حذر فيها من خطر انحلال الاتحاد اذا ما اصر مقدّمو اقتراح خطة فرجينيا على خطتهم . واختتم بقوله « انه يكاد يؤيد قيام كونفدراليات جزئية ، بدل تلك المطروحة امامنا » ـ وكانت تلك اول اشارة الى ان الحفاظ على الاتحاد قد يكون غير مستحب تحت بعض الظروف . وفي هذه المرة رد عليه ماديسون . وحاول ان يبين ان مصالح الولايات الصغرى تُخدم بشكل افضل بموجب اقتراح الولايات الكبرى « لأن » البديل هو تحطم الاتحاد ، وهو امرٌ في غير صالح الولايات الصغرى اكثر مما هو بالنسبة للولايات الكبرى . « وباختصار ، فإن طرفي النقيض اللذين امامنا يمثلان الانفصال الكامل والاندماج الكامل للولايات الثلاث عشرة » .

وبحلول ذلك اليوم ، كان المؤتمر قد انعقد لمدة ستة ايام في الاسبوع طيلة اربعة اسابيع

ونصف ، نوقش خلالها العديد من المواضيع وذللت العديد من الصعوبات .كان الجو حاراً والأمزجة مشحونة ـ وقد ساهم خطاب مارتن الطويل في ذلك . وبدا كأن الخلافات المستعصية في المبدأ تهدد بفشل المؤتمر . عند هذا الحد وفي ٢٨ حزيران / يونيو تدخل بنجامين فرانكلين باقتراح لاقامة صلاة يومية . فأشار الى التقدم الطفيف الذي تحقق والى تقارب الاصوات من بعضها والذي قال انه يعطي « دليلاً كثيباً على عدم كمال الادراك البشري » . وسعى الى الرقي بفكر المندوبين . « اننا في هذا الموقف ، وهذه الهيئة ، نتلمس طريقنا الى الحقيقة السياسية كأن الظلام يلفنا ، ولا نكاد نستطيع التعرف عليها حين تقدم الينا . فكيف حدث ، ايها السادة ، اننا لم نفكر حتى الآن في ان نضرع بتواضع الى إله النور كي ينير مداركنا » ؟ . ثم لفت فرانكلين انظار المندوبين الى حرب الاستقلال وذكرهم انه خلال تلك الحرب « جرت صلوات يومية في هذه القاعة لطلب الحماية الالهية » . وذكرهم « بالامثلة العديدة من العناية الالهية التي شملتنا » . ووبخهم لأنهم نسوا الآن او تصوروا بأنهم ما عادوا بحاجة الى « ذلك الصديق الجبار » .

> . . . فبدون عونه الذي كان يأتينا في الوقت المناسب ، ما كنا لننجح في هذا البناء السياسي إلا بالقدر الذي نجح فيه بناة بابل . ولفرّقتنا مصالحنا المحلية الجزئية الصغيرة ، ولاحبطت كل مشاريعنا ، ولكنّا نحن انفسنا وصمة وكلمة عابرة للاجيال القادمة . والاسوأ من ذلك ان ييأس الجنس البشري من الآن فصاعداً ، وبسبب هذه اللحظة التعسة ، من اقامة حكومات عمادها الحكمة الانسانية ، وان يترك الامر للصدفة ، والحرب ، والفتوحات .

ولقد كان اقتراح فرانكلين المحدد ذاته موضع خلاف كبير ، حيث اعتقد هاملتون واخرون انه يطرح موضوعاً آخر قد يكون موضع نزاع ، قد يستنتج الجمهور منه بأن المؤتمر قد دُفع للتذرع به بسبب وجود نزاعات حادة . واقترح راندولف القاء عظة يوم ٤ تموز / يوليو بطلب من المؤتمر ، وان تقام صلاة في اثناء الجلسات بعدها ، إلا أن المجلس انفض دون اتخاذ قرار ، وواصلت الحكمة البشرية عملها دون عون الهي .

وقد ساعد فرانكلين حزب ماديسون وويلسون في استعادته ذكرى الاتحاد الاميركي العظيم ، وحرب الاستقلال ، واشارته الى « مصالحنا المحلية الجزئية الصغيرة » ، وذلك دون ان يكون عضواً في الحزب . وساعده في انه تفوق عليه . وفي حوار مثل هذا ، فإن هناك رجالاً يتولون المسؤوليات الجزئية ـ كما فعل ماديسون ، وويلسون ، وباترسون ، ومارتن . إلا انه يجب ان يكون هناك عدد اقل من الرجال يتولون المسؤوليات الجماعية . وهو ما سعى فرانكلين لعمله هنا ، في معظم التدخلات المتقطعة التي قام بها في اثناء المناظرات . اما معرفة ما اذا كان فرانكلين مهتماً باستعطاف « صديقنا الجبار » او دعوة « العناية الالهية » لخدمة « الحكمة الانسانية » فهي ليست محور اهتمامنا في الوقت الحاضر . فلا جدال في انه سعى لاعادة الاحساس بالتوازن والتزامات رجل الدولة الى المؤتمر والتي بدا انها معرضة للخطر . وللمصادفة كان فرانكلين في الحادية والثمانين واكبر اعضاء المؤتمر سناً .

وفي اليوم التالي ، اعطيت الكلمة الاولى لوليم جونسون البالغ من العمر ٦٠ عاماً ، وهو من

ولاية كونيكتيكت ، والذي قدم اقتراحاً واضحاً اصبح العنصر الرئيسي في « التسوية الكبرى » . وكان قد عرض اقتراحاً يقضي باعتماد مبادىء مختلفة في التمثيل في فرعي الهيئة التشريعية بشكل تجريبي عدة مرات قبل ذلك . وبالتحديد ، عرضه مرتين مندوب مساعد لجونسون من كونيكتيكت ، هو روجر شيرمان ، والذي كان له فضل كبير فيما اطلق عليه ، في بعض الاحيان ، تسوية كونيكتيكت اعترافاً بالدور الذي لعبته بعثة كونيكتيكت في تسوية الخلافات بين الولايات الصغرى والكبرى . وكان شيرمان البالغ من العمر ٦٦ عاماً اكبر الاعضاء سناً في المؤتمر باستثناء فرانكلين . وللمصادفة فقد كان الوحيد بينهم ممن وقعوا اعلان الاستقلال ، وبنود الكونفدرالية ، والدستور .

وكانت كلمة جونسون تتمة مثالية لخطاب فرانكلين . ففي حين سعى فرانكلين لاعادة التوازن بتنبيه عقول المبعوثين الى ان التقديرات البشرية معرضة للخطأ ، والى حرب الاستقلال ، والعناية الالهية ، سعى جونسون الى تنبيه عقولهم ببيان الحقيقة الجوهرية للمشكلة ، والحل الجوهري لها . وبدأ جونسون بالقول « يجب ان تكون الخلافات بلا نهاية ؛ ليختلف السادة على الارضية التي تنطلق منها مناقشاتهم ؛ ففي حين يعتبر البعض ان الولايات هي مقاطعات يمتلكها شعب مكون من جمعية سياسية واحدة ، يعتبرها البعض الآخر ملكاً لعدة مجتمعات سياسية » . والحقيقة ان هناك قدرا من الحقيقة في كلا الاتجاهين . « وفي مجمل الامر ، اعتقد انه في حين يجب ان ينظر الى الولايات من منطلق وظيفتها السياسية ، يجب ان ينظر اليها كمقاطعات للمواطنين الافراد . والفكرتان تترابطان من جهات مختلفة ، وبدلاً من ان تكونا متعارضتين ، يجب ان تكونا متعاضدتين . فمن جهة يجب ان يكون « الشعب » ممثلاً ، ومن جهة اخرى ، يجب ان تكون « الولايات » ممثّلة » .

وهكذا ، اعاد كل المبعوثين الرئيسيين صياغة موقفهم ـ إلا ان اتجاهات الحوار بات يسيطر عليها عقلانية فرانكلين وجونسون وحسن ادراكهما ، اضافة لمعرفتهم ان وقت اتخاذ القرار يقترب بسرعة . وربما كان ماديسون انجح الموجودين في تجنب التطرف مع التمسّك باصرار بمبادئه . وهو الذي اتفق مع جونسون « على ان الطبيعة المختلطة للحكومة يجب ان تبقى في البال ، إلا انه اعتقد بوجود ضغوط كبيرة على نظام الولايات كمجتمعات سياسية » . « وناشد السادة ممثلي الولايات الصغيرة ان يتخلوا عن مبدأ اعترفوا هم انفسهم انه غير عادل ، ولا يمكن القبول به ابداً . وهو اذا ما قبل فسوف يتسبب في القضاء على دستور نتمنى جميعاً ان يدوم الى الابد . وناشدهم ان يفكروا ملياً في النتائج المؤلمة التي قد تنجم عن تفتيت الكونفدرالية » .

ثم سعى ألبريدج جيري من ماساشوسيتس لاعادة تقدير المنطلق الاساسي للموقف القومي . مجادلاً ، كما فعل ويلسون وكنغ في وقت سابق ، « بأننا لم نكن قط ولايات مستقلة ، ولسنا كذلك الآن ، ولن نكون كذلك ابداً حسب مبادىء الكونفدرالية . . . واعرب عن جزعه [جيري] لأنه بدلاً من ان نحضر هنا كأخوة من عائلة واحدة ، يبدو اننا أحضرنا معنا روح المفاوضين

السياسيين » . ومرة اخرى كان جيري يردد صدى ويلسون ، إلا انه كان ايضاً يـردد صدى روح فرانكلين .

وبعد دفاع فيه شيء من الفظاظة حول سيـادة الولايـة قدمـه مارتن ، قـرر المؤتمر بـأن نظام التصويت في الفرع الأول يجب ألا يكون النظام المعمول به في بنود الكونفدرالية . عنـدئذ تمسـك ايلسويرث من ولاية كونيكتيكت بالتسوية التي اقترحها زملاؤه بضرورة ان يبقى نظام التصويت في الفرع الثاني كما هو بموجب البنود ، مدافعاً عن اقتراحه كـأنه تسـوية . وبـدا ان الميل الى اجـراء تسويات يتنامى ، فقدم ويلسون تسوية ، اتبعها فرانكلين بأخرى مشيراً الى ان « الصغـير اذا اراد مطابقة لوحين » فإنه يشذب القليل من كل منهما . كما ان روح التحزّب كانت تتنامى ايضاً . لكن بقي هناك نقطة في منتهى التطرف ، واكثر حدة من كل ما سبق ، حين وجه جاننغ بيدفورد لومـاً قاسياً ضد ممثلي الولايات الكبيرة ، مؤكداً ان الـولايات الكبيـرة كانت « تسعى الى التـوسع عـلى حساب الولايات الصغيرة » ومشيراً الى « ان المصالح قد اعمت اعينهم » عن الصواب . وزاد من سخونة موضوعه ما اظهره من امتعاض بعد التلميح بالتهديد من قبل ممثلي الولايات الكبيرة عندما قالوا بأن الولايات الصغيرة تعتمد على الاتحاد اكثر من الكبيرة .

[قال بيدفورد] إن الولايات الصغيرة مستعدة لمراجعة ارتباطاتها ، إلا انها لن تلتقي مع الكبيرة على أي اساس عدا الكونفدرالية . لقد أُعلمنا (في اجواء ديكتاتـورية) بـأن هذه هي الفـرصة الاخيرة لمحاولة عادلة لتشكيل حكومة جيدة ، وسوف تكون الاخيرة فعلاً اذا وصلت الاقتراحات المقدمة من اللجنـة الى الشعب ، الذي لا يخشى شيئـاً . فالـولايات الكبـرى لن تجرؤ عـلى حل الكونفدرالية ، واذا ما تجرأت فسوف تجد الولايات الصغرى بعض الحلفاء الأجانب ممن لـديهم المزيد من الشرف وحسن الطوية ، ليأخذوا بيدهم وينصفوهم .

وكانت كلمة بيدفورد هي لب النقاش . فقد كان الكل يعرف ، بالطبع ، ان ما حذر منـه كان محتملاً ، إلا ان احداً لم يدفع بالمناقشات الى هذا الحد من التهور وعدم الاكتراث بالعواقب . وانعزال بيدفورد دليل على نوعية هذه المناقشات . ومن المحتمل ان اندفاع بيدفورد الكبير قد عزز طروحات فرانكلين ، الذي انتصب يذكّر بقوة بعدم اكتمـال الادراك البشري ، وبـالمخاطـر التي تنتظر الاتحاد اذا لم يعتدل المندوبون في مطالبهم المختلفة .

وفي يوم العمل التالي ، الثاني من تموز / يوليو ، جرى التصويت على مسألة ان يكون لكل ولاية صوت متساو في الفرع الثاني من الهيئة التشريعية . وجاءت النتيجة كانما صلوات فـرانكلين وطلبه للعناية الالهية لم تذهب هدراً ، رغم ان الادراك البشري لعب دوره ايضاً . فقد كانت بعثة ميريلانـد منقسمة عـلى نفسها في هـذه المسألـة ، حيث كان دانييـل جينفر معـارضاً للمسـاواة في التمثيل ، في حين كان لوثر مارتن مؤيـداً . ولحسن الحظ تأخـر جينفر في الـوصول ذلـك الصباح وهكذا تمكن مارتن من ان يعطي صوت ميريلاند لصالح الاقتراح . وكان من نتيجة ذلك انه حين حـان دور جورجيـا ، وهي الولايـة الاخيرة ، في الاقتـراع ، فبدلاً من أن يتخـذ قـرار سلبي في المسألة ، صوتت خمس ولايات لصالح الاقتراح ، وصوتت خمس ولايات ضده . ولو كان الوضع

عادياً ، لصوت وفد جورجيا المكون من اربع مندوبين ضد المساواة في التمثيل ، لكن الذي حدث ان عضوين من البعثة تغيبا . وكان احد العضوين الحاضرين هو ابراهام بالدوين ، وأصله من ولاية كونيكتيكت ، يعتقد بأنه تأثر بالاتجاه المعتدل لوفد كونيكتيكت . على اية حال ، يبدو ان بالدوين خشي ان ينهار المؤتمر ما لم تقدم بعض التنازلات للولايات الصغيرة . وبغياب زميليه وضعت الصدفة او العناية الالهية بين يديه السلطة كي يقرر ما اذا كان سيكون هناك اتحاد ام لا وبتصويته خلافاً لقناعته ، ولصالح المساواة في التصويت في الفرع الثاني ، قسم بالدوين صوت جورجيا ، وجمد بذلك اتخاذ اي قرار تاركاً المجال مفتوحاً لتحقيق تسوية .

وعيّنت لجنة لتقديم اقتراحات ، وانفض المؤتمر لاعطائها المهلة اللازمة لذلك . كان ذلك في الثاني من تموز / يوليو . وهكذا ، وللمصادفة انجزت التسوية التي حلت مسألة التمثيل في الهيئة التشريعية يوم عيد الاستقلال . وبناء على اقتراح طرحه فرانكلين عرضت اللجنة ان يكون لكل ولاية اصواتاً متساوية في الفرع الثاني ، لكن مقابل ذلك ، تصدر جميع الفواتير المالية من الفرع الأول (حيث للولايات الكبرى نسبة تمثيل تتناسب مع عدد سكانها) ولا تكون خاضعة للتعديل من الفرع الثاني . واضيف الى ذلك بعد ايام عدة من المناقشات ، ومرات اكثر من الرجوع الى اللجنة ، شرط اخر هو ان يتناسب التمثيل في الفرع الأول والضرائب المباشرة مع عدد سكان الولاية وان يحتسب العبد مساوياً ثلاثة اخماس فرد حرّ .

وفي يوم ١٦ تموز قبلت « التسوية الكبرى » من قبل المؤتمر ، ومرت الأزمة بسلام . رغم انه قد تم بحث العديد من المواضيع الهامة ، وتم تعديل شروط التسوية ، إلا ان الحوار التالي أضحى متشعباً ، وملموساً ومعقداً . ولم يبتعد المؤتمرون قط عن المبادىء المتفق عليها ، إلا ان المناقشات اصبحت محددة بالتسويات التي تم التوصل اليها ، ومحكومة بضرورة التكيف معها . ومن الامور ذات الدلالة ان اغلب الطروحات النظرية الرئيسية عرضت في المراحل الاولى من المناقشات ، وان ماديسون سجل ملاحظات اقل عند اقتراب المؤتمر من نهايته . ومثل جميع المناقشات السياسية ، فقد بدأت من ارضية عالية . وكان على الاطراف المختلفة ان تتقارب . وفي حين كانت المطالب تقدم بحدها الاقصى ، فقد كان هناك استعداد كبير للتفكير بتروي والتمسك بالمسائل المبدئية . ومع اقتراب موعد اتخاذ القرار اصبحت الانقسامات اشد وضوحاً والحوار اشد سخونة . وانهار أي استعداد للانخراط في مداولات موسعة . وانهمك كل طرف في تحضير ارضية للقرار المرتقب والدفاع عن جوانبه . وباختصار قل الحماس « للسؤال » المستمد من المبدأ وازدادت الرصانة والحذر بالنسبة « للجواب » المرتبط بالممارسة الذي كانوا في انتظاره .

وقد ذكر بأنه كان لدى الناس في فيلادلفيا فرصة اكبر للتداول بحرية في شأن الحكومة الناجعة اكثر مما اتيح لرجال السياسة في العادة . كما كان هناك اشارات جادة لمسألة اي الحكومات افضل . إلا ان المندوبين لم ينخرطوا في تخمينات سياسية لمجرد الرغبة في ذلك ، فقد اعتبروا انفسهم وقبل كل شيء سياسيين عمليين ، وكان اغلبهم لا يحتمل الاستماع الى تخيلات عن حكومة

لا ترتبط بوقت او مكان معينين . وحتى ماديسون ، الذي ربما كان افضل المنظرين في المجموعة ، لم يكن لديه سوى الازدراء لما اسماه « الفلسفة النظرية المحضة » والتي اجتمع المندوبين لتبنيها ، وكما قال روفوس كينغ « لا نريد تجارب تافهة ، ولا تخمينات رومانسية » لكن نريد « اجراء لاتخاذ قرار حول حكومة الولايات المتحدة المستقبلية : القرار الافضل ، ان امكن ؛ قرار متناسق وواضح من الناحية النظرية ، ان امكن ـ لكنه يجب ان يكون قراراً يمكن التعايش معه » . من هنا تبرز الحاجة الى قرار حتى مع عدم وجود اتفاق كامل على المبدأ الذي يمكن ان تقوم عليه تسوية . وبسبب المكانة الأولى التي للقرار فإن التسوية هي من صلب العمل السياسي ، وليست من صلب التخمينات السياسية . وهنا تكمن اصعب مهمات ممارس السياسة وهي المهمة التي نبه فرانكلين اليها عقول المندوبين في اليوم الاخير من المؤتمر عندما ناشدهم الانضمام اليه في التضحية بارائهم حول عيوب الدستور في سبيل المصلحة العامة : « ضمن هذه الجدران ولدت [العيوب] وهنا يجب ان تموت ـ » . ولم يكن جميع المندوبين قادرين على القيام بهذه التضحية او راغبين فيها . إلا ان اغلبهم فعل ذلك ، بمن فيهم غالبية المندوبين من الولايات الصغيرة .

وقد كان الدستور ، في واقع الحال ، وإن لم يكن بالاسم ، قومياً . وقد نجح المندوبون من الولايات الصغيرة في ان يدمجوا في الحكومة بعضاً من المبادىء التي كافحوا من اجلها ، ونجحوا في تأمين مكان للولايات في الحكومة القومية ، ومكانة رسمية يستطيعون من خلالها مواصلة دفع مبادئهم . ويرجع ضعف مركز الولايات الصغيرة الى انهم في الوقت الذي كانوا يناقشون فيه مسألة ان الاتحاد ليس السمة الاساسية للحكومات الاميركية ، فبالكاد كانوا قادرين على انكار اهمية هذه السمة . أما مناهضوهم، فقد كانوا قادرين على القول ان الاتحاد ليس ضرورياً فحسب ، بل ان الولايات لا يمكن الاستغناء عنها . وان مؤيدي الحكومة القومية لم يضيفوا شيئاً للنقاش الاخير ، وهو ما اظهر ضعف موقفهم . وقد انكروا السلطة القانونية والاخلاقية لمبدأ سيادة الولاية في بنود الكونفدرالية ، وبالتالي انكروا مبدأ ان الموافقة الاجماعية كانت ضرورية لاجراء تغييرات دستورية ، او ان الأمر بحاجة لشبه اجماع من الناحية العملية ، كي يوطدوا المبدأ الذي يكافحون من اجله ، والذي هو في نهاية الامر « اتحاد » . ومواصلة دفع مبادئهم دون التوصل الى نتيجة سيؤدي دون شك الى ضياع ذلك المبدأ بالذات ودون رجعة . وقد وجد الجانبان ارضية مشتركة في التسوية هي رغبتهم المشتركة « لتشكيل اتحاد اكمل » ، رغم اختلاف افكارهم عن الاتحاد الاكمل . وسمحت المناقشات التي ادت الى « التسوية الكبرى » في التمعن في احدى القضايا المبدئية الكبرى التي تسكن قلب النظام السياسي الاميركي . كما اعطت مثالاً على كيفية معالجة هذه القضايا ، بشكل ملائم ، في الحياة السياسية .

* * *

الفــدرالي

مارتن دياموند

تقول التعاليم العامة الخاصة بتأسيس حكومتنا التي طرحها المؤرخون المعاصرون من أصحاب الافكار الرائدة ، ان دستور الولايات المتحدة يجسد رد فعل ضد المبادىء الديموقراطية التي صاحبت اعلان الاستقلال . ولاقى هذا الرأي قبولاً واسعاً عند العلماء السياسيين ، وبالتالي ، كانت له انعكاسات مهمة على طريقة دراسة التطور السياسي الاميركي . وسوف اقدم هنا رأياً مخالفاً لنظرية واضعي اطر الدستور السياسية واتفحص نتائجها .

ما هي اهمية الفكر السياسي لاباءنا المؤسسين في فهم مشاكل الحرية والعدالة المعاصرة ؟ هناك اربع طرق محتملة تطرح نفسها بمجرد النظر الى فكر الآباء المؤسسين . اولاً احتمال أنه كان لديهم الكثير من الحكمة ، حيث بلوروا مجموعة من المبادىء السياسية ما زالت ملائمة بشكل اساسي وتحتاج فقط الى ان تطبق بمهارة على القضايا المعاصرة . ثانياً ، احتمال ان تكون مبادىء الآباء المؤسسين ما زالت سليمة وقابلة للتطبيق على بعض قضايانا ، لكن ليس ذلك الجزء المعاصر بالذات ، وبالتالي فإنها تحتاج الى مبادىء جديدة كي تنضم الى تلك القديمة . ثالثاً ، احتمال ان يكون الآباء المؤسسون لا أهمية لهم ، وتعاملوا بقضايا عفا عليها الزمن ، وان مبادئهم كانت ذات اهمية بالنسبة لتلك القضايا القديمة . رابعاً ، احتمال ان تكون المبادىء على خطأ او غير ملائمة اصلاً حتى بالنسبة لقضايا تلك الايام .

ويتطلب كل واحد من هذه النتائج المحتملة الأربع الانطلاق من الارضية ذاتها : أي فهم الفكر السياسي للاباء المؤسسين . وتقرير ما اذا كنا سنطبق حكمتهم ، او ان نضيفها الى قضايانا ، او نرفضها لأنها غير ذات اهمية او غير حكيمة ، فلا مناص من ان نفهم ما قالوه ، ولماذا قالوه ، وما الذي رموا اليه بقولهم . كما ان فهم ادعاءهم الحكمة يتطلب تقييمها ومعرفة النقاط التي كانوا فيها حكماء ، والنقاط التي لم يكونوا ، او اين (ولماذا) تكون حكمتهم غير ذات فائدة لقضايانا . اضافة الى ذلك ، فحتى لو تبيّن ان مشاكلنا المعاصرة تتطلب مبادىء جديدة كلية لحلها ، فإن احدى

الطرق الممتازة لاختبار المبادىء الجديدة يكمن في رؤية اي من المبادىء الحديثة حل مكان مبادىء الآباء المؤسسين . وعلى سبيل المثال ، أليس من المحتمل ان يكون جزء من التطورات الحديثة ذاتها نتاج المحاولات لحل قضايا الحرية والعدالة التي قامت عليها هذه البلاد . او ان تكون الصعوبات الحالية شاهدة على اخطاء أساسية في فكر الاباء المؤسسين . وان نكتشف في اثناء تفحصنا تلك الأخطاء أي المبادىء هي الأفضل .

والحقيقة ، ان حل مشاكلنا المعاصرة يتطلب الكثير من الحكمة . وفي هذه الحقيقة يكمن المبرر الأعظم في دراسة فكر الاباء المؤسسين السياسي مجدداً . لأن ذلك الفكر يبقى اروع فكر اميركي خاص بالمسائل السياسية . وبدراسته قد نرفع انفسنا الى مستواهم . وفي وصولنا الى مستواهم قد نحرر انفسنا من المحدودية ، التي يميلون الى فرضها علينا ، طالما اننا نتاج هذا المجتمع الذي اسسوه . وبتحرير انفسنا قد نتمكن ، ان لزم الأمر ، من الوصول الى خلفيات حكمتهم . ففكر الاباء المؤسسين ما زال يلوح بقوة في افق حياتنا بحيث ان القضايا السياسية المعاصرة للحرية والعدالة للاميركيين يمكن تحديدها في اختيار ما اذا كنا سنطبق حكمتهم ، او نعدلها ، او نرفضها . ولن نعرف كيف نختار إلا بفهم فكرهم فقط .

وللتأمل في فكر الآباء ، الذي سنطالعه في الصفحات التالية ، استخدمت بشكل رئيسي كتاب « الفدرالي » كمفتاح للنظرية السياسية التي قامت عليها أسس الجمهورية الاميركية . وقد يقول البعض ، بأن هذا غير ملائم للقيام بدراسة منسقة للآباء المؤسسين . إلا انه الكتاب الأوحد « الذي كتب جيفرسون في العام ١٨٢٥ عنه : « انه يشار اليه في العادة من قبل الجميع ، ونادراً ما يسقط او يرفض من قبل اي كان فيما يخص معرفة الرأي العام لهؤلاء الذين وضعوا معاني وأطر دستور الولايات المتحدة او الذين قبلوه » . وكونه كذلك فهذه نقطة البداية التي لا غنى عنها للقيام بدراسة منسقة .

« ١ »

مشاكلنا الرئيسية اليوم هي مشاكل الديموقراطية ، واوراق « الفدرالي » هي تعاليم حول الديموقراطية ، اكثر من اي شيء آخر . وتتوصل احدى اهم هذه الاوراق التي تقرر اي المواضيع هو الأهم في العمل كله : ألا وهو الحاجة الى « علاج جمهوري للامراض ذات العلاقة المباشرة بالحكومة الجمهورية » . وقد تكرر الوضع في فقرة امتدحت توماس جيفرسون لأنه ابدى « مودة حارة تجاه الحكومة الجمهورية ورأياً مستنيراً بالنسبة للنزعات الخطرة التي يجب الاحتراس منها » . وهكذا يؤكد « الفدرالي » التزامه بالحكومة الجمهورية او الحكومة الشعبية ، لكنه ، بالطبع ، يجب ان يكون التزاماً مستنيراً .

لكن « الفدرالي » والآباء المؤسسين لم يؤخذ بكلمتهم بشكل عام . وقد اعتبروا في اغلب

الاحيان بأنهم شبه ديموقراطيين او حتى مناهضين للديموقراطية . وقد نظرت الكتابات الاميركية التاريخية الحديثة ، وحتى وقت قريب ، الى الدستور على ان فيه شيئاً من الردة عن المضامين الديموقراطية الاساسية لاعلان الاستقلال ، او هو رد فعل على هذه المضامين ـ وردة الفعل هذه لم تتم في « الاختراق الديموقراطي » الكبير للجيفرسونية ، والجاكسونية . . . الخ . واعتقد ان هذا الرأي يتضمن فهماً خاطئاً للمواضيع السياسية الحاسمة المتعلقة بتأسيس الجمهورية الاميركية . أما فيما عدا ذلك فهي قائمة ضمناً على فهم حديث للديموقراطية ، هو موضع تساؤل ، كما انها اتجهت لأن يكون لها الدور في احالة تعاليم الاباء المؤسسين السياسية الى الماضي السابق للديموقراطية ، وبالتالي ، لا يكون لها اهتمام حيوي بالتعاليم الحديثة . وقد اكد الاباء المؤسسون باستمرار على ان دستورهم يتفق تماماً مع المبادىء الجمهورية للحكومة الشعبية . ويرفض الرأي الحديث السائد ذاك الادعاء بدرجات مختلفة ، واشكال مختلفة . ومن هنا يصبح من المهم فهم علاقة الاباء المؤسسين بالحكومة الشعبية او الديموقراطية .

وقد استخدمت عن عمد تعبيرات « حكومة شعبية » و« ديموقراطية » الخاصة بهم الواحد مكان الاخر . وبالطبع لم يستخدم الاباء المؤسسون هذه التعبيرات على أساس انها مرادفات ، وعززت الفكرة القائلة انهم اقل « ديموقراطية » ، حقيقة انهم قد عرّفوا في بعض الاحيان كلمة « ديموقراطية » بشكل ممجوج مقارنة مع « جمهورية » . إلا ان هذه الحقيقة لا تبرر هذا الرأي ، لأن وجهة نظرهم الأساسية تقول بأن الحكومة الشعبية هي « النوع » والديموقراطية والجمهورية هما مظهران من مظاهر نوع الحكومة . والذي يميز الحكومة الشعبية عن الانواع الاخرى من الحكومات ان السلطة السياسية فيها تستمد من المجتمع بكامله وليس من [أية] طبقة ذات امتيازات » . ومع الاحترام لهذه المسألة الحاسمة حول « مأوى » السلطة السياسية ، فإن الديموقراطية والجمهورية ـ كما يستخدم « الفدرالي » هذين التعبيرن ـ لا تختلفان في النهاية . فقد يدّعي ارباب الجمهورية اسوة بأرباب الديموقراطية ، ان يكونوا بالكامل شكلاً من اشكال الحكومة الجمهورية . والهدف من هذا ليس إنكار الفوارق بين الاثنين ، ولا تقليل الأهمية التي يعلقها « الفدرالي » على هذه الفوارق . فمن وجهة نظر « الفدرالي » لا علاقة للاختلافات بالمبادىء الأساسية للحكومة الشعبية . فالديموقراطية تعني بالنسبة له ، ذلك الشكل من الحكومات الشعبية حيث « يشكّل المواطنون الحكومة ويديرونها هم ذاتهم » . ويختلف الجمهوريون في ان الشعب يحكم من خلال ممثلين وما يتبع ذلك ، بالطبع ، من اختلافات . والنقطة الحاسمة هي ان الجمهوريات والديموقراطيات هي اشكال متساوية للحكومة الشعبية . إلا ان تشكيل احدها مفضل بشكل واسع على الآخر بسبب النتائج المهمة التي قد تتأتى من الاختلاف في التشكيل . والمؤرخون الذين يعتبرون الاباء المؤسسين اقل من « ديموقراطيين » ، يفوتهم ، او هم يرفضون ، تأكيدات المؤسسين الرئيسية ، من انهم في اخلاصهم التام « لمبادىء » الحكومة الشعبية ، قد حلوا « مسألة » الحكومة الشعبية .

فكيف يُعتقد بأن الدستور هو اقل ديموقراطية من اعلان الاستقلال ؟ يتركز القول عادة في ان الأول يبرز فيه الخوف من الشعب ، والانشغال بحقوق ومصالح الاقليات ، وبالاجراءات المتخذة

ضد سلطة الاكثريات . والحقيقة ان الاعـلان لا يظهـر هذه السمـات . إلا ان ذلك ليس دليـلاً اساسياً على وجود فوارق بين الاثنين . أليس من المحتمل ان يكـون الاختلاف بـين الاثنين مـرده الاختلاف في مهمة كل من الوثيقتين ؟. أليس من المحتمل ايضاً ان لا تكون المبادىء الديموقراطية للاعلان منسجمة مع الاجـراءات الوقـائية للدستـور فحسب ، بل انها تتضمن هـذه الاجراءات فعلاً .

ويضـع اعلان الاستقـلال معيارين للحكم عـلى الحكومـة ، من حيث كونها جيـدة أو هي شرعية . والحكومة الجيدة يجب ان تبنى ، من ناحية اجرائية ، على قبول المحكومـين . والحكومـة الجيدة فعلاً ، يجب ان تقوم بأشياء معينة ، مثل ، ضمان حقوق معينة . ويمكن قول ذلك بطريقة اخرى ، باستعارة جملة من لوك ، مناسبة تماماً عند مناقشة الاعلان . ونقصد « الشعب هو الحَكَم » والتي هي جوهر الديموقراطية ، وتركيبته الخاصة او منهجيته في الممارسة . ومسألة ان يَحكُم الشعب بشكل صحيح هي مشكلة الديموقراطية الجوهرية . لكن ما اذا كانت الاجراءات ستخلق الجوهر فهو امر مشكوك فيه . وهكذا يوجد تنافر بين معياري اعلان الدستور : ويمكن اعطاء الموافقة ، او الحصول على تلك الموافقة حتى على اعمال الحكومة غير الصحيحة ـ على الاقل حسب معايير الناس عام ١٧٧٦ لما هو صحيح . (لاعطاء مثال واضح على وجهة نظرهم نقول انه قد يصوت الشعب عن خطأ وهو بكامل حريته ضد حماية المُلكية) . وهكـذا فإن الاعـلان يتضمن ، دون ان يحل ، مشكلة اساسية . فحل المشكلة لم يكن من مهماته ؛ بل من مهمات واضعي اطر الدستور . إلا ان الرجل الـذي كتب اعلان الاستقـلال والقادة الـذين سانـدوا هذا الاعـلان كانـوا على وعي تـام بالصعوبات ، وبضرورة ايجاد « علاج جمهوري » .

وما يوضحه نص الاعلان من معانٍ يمكن تجسيده من خلال شهادة منظميه والمؤيـدين له . ويكفي ان نشير الى ان جيفرسـون قال في « الفـدرالي » ـ دون ان يغيّر ميـوله عـلى الاطلاق ـ انـه « افضل شرح كتب عن مبادىء الحكم قط » . ويجدر ان نذكر ان جيفرسون قد جاء ليوصي بشدة بتبني الدستور ، وكان نقده له نابعاً من اقتراح بأن تكون الرئاسة دورية ، اضافة لتبنيه فيها بعد لميثاق الحقوق . وانا لا انكر ، بالـطبع ، الصفـة الخاصـة « للجيفرسـونية » ، ولا امـور اخرى عـديدة ضرورية لفهمها بطريقة صحيحة . ما اريده هـو ايضاح ان من المؤكـد ان جيفرسـون ، وخلافـاً للمؤرخين المعاصرين ، لم ير في الدستور ردّة على الديموقراطية . واكثر من ذلك ، نشير الى جـون ادامز ، والذي يشتهر اليوم بأنه اعظم المحافظين في اميركا ، فقد كان متحمساً لمسودة جيفرسـون الخاصة باعلان الاستقلال لدرجة انه تمنى ان يجد كلمة يمكن تغييرها . وقد قبل ادامز ذاته ، ودون ان يغيّر ميوله ايضاً او يتذمر ، الدستور على أساس انه يجسد الكثير من ارائه في الحكم .

والفكرة القائلة ان الدستور يمثل سقطة الى الخلف عن الديموقراطية الاكثر كمالاً الواردة في الاعلان ، تقوم جزئياً على قراءة خاطئة للاعلان ومتحررة من هموم الـديموقـراطية التي احس بهـا هؤلاء الذين وضعوا اطر الدستور . ولا يقرأ الاعلان بهذه الطريقة سـوى الذين يعتبـرون ان من

المسلم به وجود تناغم كامل قائم بذاته بين القبول (المساواة) والهدف الرئيسي للحكم (العدالة) او بين القبول وحقوق الافراد (الحرية) . وهذا الافتراض كان غريباً تماماً عن الرجال الذين حملوا لواء اعلان الاستقلال .

« ٢ »

لقد حُوّل الاعلان عن خطأ الى ما يمكن ان نسميه « وثيقة ذات ديموقراطية خارقة » ؛ فهل حوّل الدستور عن خطأ ، حسب الرأي المعاصر ، الى وثيقة ديموقراطية غير تامة ؟ تكمن الأسس الوحيدة للانتقاص من الصفات الديموقراطية في الدستور في التشخيصات الشاملة « للامراض » ، و« العيوب » او « نوازع الشر » التي تكمن في الديموقراطية وطرق معالجتها . لكن اذا كانت ما اعتبرها المؤسسون عيوباً « هي » عيوب حقيقية ، فإن من غير المنطقي ان نطلق على المؤسسين صفة المعاداة للديموقراطية ، أو وصفهم بأنهم كانوا شبه ديموقراطيين . فهم قد يكونون مؤيدين عقلاء للديموقراطية . فلا يكون الشخص أفضل ديموقراطية اذا ما تجاهل العيوب الحقيقية التي من صلب الحكومة الشعبية ، بل هو ديموقراطي احمق . وهكذا يصبح السؤال : هل هناك عيوب طبيعية في الديموقراطية ، وإن كانت هناك من عيوب ، فما هو افضل علاج لها ؟

وقد اجاب الاباء المؤسسون جزئياً عن هذا السؤال باستخدام الطريقة التقليدية في التحليل السياسي . واعتقدوا بوجود عدد من انظمة الحكم الاساسية الممكنة ، لكل واحد عدة اشكال ممكنة ، واعتقدوا ان افضل نظم الحكم الممكنة هذه ، على الاقل بالنسبة لاميركا ، هو نظام الحكومة الشعبية ، شريطة تطهيرها من عيوبها ، على اية حال ، فقد اعتقدوا بأن حكومة شعبية غير مطهرة من عيوبها لا يمكن الدفاع عنها . واعتقدوا بوجود عدة اشكال من الحكومات الشعبية ، الأبرز من بينها ذات الديموقراطية المباشرة والحكومة الجمهورية - او النيابية - (وربما امكن تقسيم هذه الاخيرة الى شكلين مميزين ، جمهوريات صغيرة وكبيرة) ويشكل دستورها والدفاع عنه موضوع جدل ، حيث ان ذلك الشكل من الحكومات الشعبية (الجمهوريات) الكبيرة ، والذي تتركز فيه « نوازع الشرّ » قد يكون الأضعف والأكثر تأثراً بالعلاج .

وفكر الاباء المؤسسين واضح بمجمله ، ويمكن على وجه الخصوص ، تثمين مطالبتهم بأن نكون مناصرين عقلاء للحكومة الشعبية لو اعطي لكلمات مثل « مرض » ، و« عيب » ، و« نوازع الشر » كامل معناها . وخلافاً للعلوم الاجتماعية الحديثة « المتحررة من القيم » ، آمن الاباء المؤسسون بأن المعرفة الحقيقية للخير والشر في السلوك البشري ممكنة ؛ وانهم هم انفسهم يمتلكون معارف كافية كي يتبينوا الاخطاء الفادحة الحقيقية للحكومات الشعبية والعلاجات المناسبة لها . وتنكر النظريات النسبية او الوضعية الحديثة التي يستخدمها ضمناً اغلب الشارحين لفكر الاباء المؤسسين ، هذه الامكانية ، وهم ينكرون بالتالي ان تكون دوافعهم معرفة الخير وليس العاطفة

والمصالح . (لقد استخدمت عن عمد لغة « الفدرالي رقم ١٠ » . وقد عرّف ماديسون الزمرة ، جزئياً ، بأنها مجموعة « متحدة تدفعها . . . العاطفة ، او . . . المصالح » . اي ان الزمر هي مجموعات « لا » يدفعها المنطق ـ كما يفترض ان يكون مؤلفو « الفدرالي » ـ من هنا يتّضح كيف ان وجهة النظر الحديثة إزاء مسألة القيم تدعم مفهوم ان الدستور اقل ديموقراطية من الاعلان . والحقيقة ان الاباء المؤسسين قد سعوا الى استباق الحكم على نتاج الديموقراطية ، وقد سعوا الى ان يحدوا من احتمالات ان تقرر الاكثرية بعض المواضيع بطريقة سيئة ، بفرض قيود معينة . ويبرر المؤسسون هذه القيود بقولهم انها تلطف من العيوب الطبيعية في الديموقراطية . لكن المعاصرين يقولون ، انه لا يوجد قرارات سياسية « سيئة » ، وخاطئة بحد ذاتها ، يجوز منع الأكثرية من اتخاذ قرار يوصل اليها . وفي النهاية ، فلا شيء يفسر حماسة المؤسسين في تقييد الديموقراطية سوى مصالحهم المحددة . ونظراً لأن القيود مفروضة في اغلبها على مصالح الملاكين فإن انطلاقة الدستور هي « ضد الديموقراطية » او « ثيرميدوربانية »(*) . باختصار ، وتبعاً لوجهة النظر هذه ، لا يوجد شيء مما ادعى المؤسسون انهم يملكونه « من رؤية مستنيرة للنوازع الخطرة والتي يجب ان تحترس منها [الحكومة الشعبية] » . وجوهر الخير او السوء في هذه النوازع هو مسألة رأي او ذوق لا يستطيع المنطق ان يلقي اي ضوء عليها .

فما هي تلك الترتيبات التي اعتبرت من العلامات « غير الديموقراطية » في الدستور ؟ غالباً ما يرد الاجراء الذي يمكن تعديل الدستور بموجبه بشكل واضح جلي . وكل من له دراية بالحساب يرى ان في وسع اقلية صغيرة ان تمنع مرور تعديل دستوري تؤيده اغلبية ساحقة في الولايات السبع والثلاثين الأكثر سكاناً . لكن دعونا ، لأسباب سنوضحها بعد قليل ، نعكس هذا الحساب . تستطيع الولايات الثماني والثلاثين الأقل عدداً من حيث السكان تمرير تعديلات رغم معارضة الاغلبية الساحقة في الولايات الاثنتي عشرة الأكثر اكتظاظاً بالسكان . وقد يعني هذا حسب اجراءات التصويت الفعلية هذه الأيام (وربما عنى الشيء ذاته بالنسبة للولايات الثلاث عشرة الاصلية) تمرير تعديل دستوري بأقلية رغم معارضة اغلبية السكان . والنقطة التي اريد الوصول اليها هي ببساطة ، انه في حين تتضمن اجراءات التعديل اغلبية مؤهلة ، فإن التأهيل ليس من النوع الذي يتطلب اغلبية عددية كبيرة كي يسيّر الأمور .

واعتقد ان الهدف الحقيقي لاجراءات التعديل المعقدة وتأثيراتها العملية ، لم يرمي قط الى اعطاء سلطة للاقليات ، بل الى ضمان توفر اغلبية منتشرة على المستوى القومي لتمرير اي تعديل ، رغم ان احدها قد يتضمن بشكل قانوني اغلبية عددية ضئيلة . وميزة هذه الاجراءات ايضا انها تتضمن ، من الناحية النظرية ، امكانية ان تستطيع اقلية منع (او تمرير) تعديل ما . واعتقد ان الهدف من طلب توفر اغلبية موزعة على مستوى قومي هو ضمان عدم إقرار اي تعديل تدعمه بضع

---

(١) الثرميدوريان ، احد اكثر احزاب الثورة الفرنسية اعتدالاً ، الذي شارك ، او تعاطف ، في اسقاط روبسبيير واعوانه يوم التاسع ثيرميدور (٢٧ تموز ١٧٩٤) .

ولايات او فئات تستطيع تأمين اغلبية ضئيلة . ولا شك انه كان هناك اعتقاد بأن من الصعب على هذه الأغلبية القومية ان تشكل او تقوم بدور المنقذ الفعال للاهداف النبيلة التي يمكن ان تتطلب اتفاقاً قومياً . واعتبرت هذه الصعوبة احد اهم مزايا اجراءات التعديل . وهو ما اعتقد ان « الفدرالي » قد عناه فعلاً حين امتدح تلك الاجراءات ، والتي قال انها « تحمي ، سواء بسواء ، من السهولة القصوى ، التي قد تجعل الدستور شديد التقلب ، والصعوبة القصوى، التي قد تبقي على الاخطاء المكتشفة » . وكل ما ارغب في تأكيده هنا ، ان ما قصد من المنهج الحقيقي المتبع ، بالنسبة للحجم العددي للاكثرية ، هو ترك كل السلطات القانونية في ايدي الاكثرية العادية طالما انها اكثرية قومية . والانطلاق من نظام الأكثرية البسيطة هو ، على الأقل ، ليس في اتجاه الارستوقراطية او الاوليغركية (حكم القلة) ، وفي هذه الناحية الهامة بالذات ، فإن اجراءات التعديل تتفق تماماً مع مبادىء الحكم الجمهوري (الشعبي) .

وسنبحث فيما يلي مسألة التصويت ، والتي طالما اتخذت دليلاً على العناصر المضادة للديمقراطية في الدستور ، لأن الاباء المؤسسين اعتمدوا في تسيير دستورهم على تحديد حق الانتخاب فعلاً . وكما زُعم بأن الدستور قد صادق عليه مجموعة ذات تأهيل عال من الناخبين ، فقد كان الامر كذلك بالنسبة للحكومة الجديدة التي كانت ستقوم على تصويت يشترط حصول الناخبين على مُلكية ملموسة . وقد نوقش هذا الرأي بجدية مؤخراً خاصة من قبل روبرت ي. براون الذي اقنعته ابحاثه المطولة بأن مؤهلات المُلكية المطلوبة في جميع الولايات الاصلية تقريباً كانت صغيرة بحيث لا تستثني اكثر من ٢٥ بالمئة ، وتراوحت النسبة ، في اغلب الحالات ، بين ٥ الى ١٠ بالمئة من السكان الذكور البيض البالغين . اي ان متطلبات الملكية لم تستهدف استثناء مجموعات الفقراء ، بل الشريحة الصغيرة منهم التي تفتقر الى رابط متين - مهما كان صغيراً - بالمجتمع ، وهم عابرو السبيل او « المتعطلون » .

وكما هو معروف ، ترك الدستور للولايات كي تقرر بمفردها مسألة حق التصويت . فما هو مضمون تلك الحقيقة في تقرير شكل حق التصويت الذي فكر به الآباء المؤسسين ؟ كان يجب ان يتم انتخاب الفرع الشعبي المباشر في الهيئة التشريعية القومية من قبل ناخبين « لديهم المؤهلات الواجب توفرها في الناخبين لأكثر فروع الهيئة التشريعية للولاية عدداً » ، وتركت كذلك طريقة انتخاب الهيئة الانتخابية للرئاسة ومجلس الشيوخ « كي تَبُتّ فيها كل ولاية بواسطة الهيئة التشريعية فيها » . ويستطيع المرء ، على الأقل ، ان يقرر ان واضعي اطر الدستور لم يحاولوا هم انفسهم ان يقللوا او يمنعوا التوسع في حق التصويت ، فقد تركت المسألة كلها للولايات . وما يدعو للسخرية ، ان هذه الولايات كانت مرتع ديمقراطية ما بعد الثورة بفضل النظم التي اعتادت الادعاء بأن المؤسسين سعوا للتهرب منها .

وعلى العموم ، يبدو ان النتيجة التي لا مناص من التوصل اليها ، هي ان للولايات حق تصويت اوسع بكثير مما كان معتقداً ، ولا يوجد في عمل المؤسسين ما يدل على وجود اي استثناء او

ملامح للانتقاص من ذلك الحق . وكما في مسألة اجراءات تعديل الدستور ، اعتقد أنه ليس في الدستور اي انحراف مهما كان عن المقاييس الديموقراطية للحقبة الثورية ، او أية مقاييس ديموقراطية عرفت بعد ذلك .

وماذا عن مجلس الشيوخ ؟ منظومة المجلس ، ومدة بقائه ، وطريقة استبداله بشكل دوري ، وانتخابه من قبل الهيئة التشريعية في الولاية وليس من الشعب مباشرة ، وامور اخرى ، اتخذت كلها ادلة لاظهار الصفة غير الديموقراطية لمجلس الشيوخ ، كما اراده واضعو اطر الدستور . ألم يكن هذا جهازاً لتمثيل المُلكية وليس الشعب ، وبالتالي ألا يكون الهدف منه ان يكون عنصر غير شعبي في الحكم ؟ ما اراه هو عكس ذلك تماماً ، وان الأمر الهام فعلاً هو ان واضعي الاطر اعتقدوا انهم وجدوا طريقة لحماية المُلكية « من دون » تمثيل نيابي . والقول ان واضعي الأطر قد هدفوا من مجلس الشيوخ ان يكون احد الادوات الحاسمة لمعالجة عيوب الديموقراطية هو صحيح دون شك . لكن « الفدرالي » يجادل بأن مجلس الشيوخ ، كما هو مقترح فعلاً في الدستور ، قد أعد بحيث يعمل بطريقة « تتفق . . . مع المبادىء الأصلية للحكومة الجمهورية » . واعتقد بأن هذا الادعاء صحيح تماماً .

وبدلاً من النظر الى مجلس الشيوخ من منظور الخبرات والاراء الحديثة ، يجدر بنا ان نفكر كم كان ديموقراطياً بشكل جذري عند النظر اليه من منظور غير معاصر . ويحتمل ان نمط تقسيم الهيئة التشريعية الذي كان في ذهن المؤسسين هو النمط البرلماني الانجليزي . حيث أعد مجلس اللوردات للقيام بنوع من المراجعات النافعة على اعمال مجلس العموم الشعبي ، وهو الدور الذي خطط لمجلس الشيوخ ان يقوم به بموجب الدستور الاميركي . إلا انه لم يكن لدى مجلس الشيوخ الاميركي اي من المواصفات التي مكنت مجلس اللوردات من النهوض بمهامه : مثل ، أسسه الوراثية ، او العضوية باختيار من العرش ، او اي من صفاته الارستقراطية الاخرى . ومع هذا فقد عرف الاباء المؤسسين ان ميزات وجود مجلسين للشيوخ والنواب تكمن في نسبة عدم التشابه في ميول هذين المجلسين . وما تجدر ملاحظته هنا ، انه في السعي لضمان عدم التشابه هذا فإنهم لم يذهبوا بأي حال من الأحوال لأبعد من الحدود التي تسمح بها « المبادىء الاصيلة للحكومة الجمهورية » .

وليس هذا وحده ما تظهره المقارنة المثيرة مع مجلس اللوردات البريطاني ، بل ويظهر الشيء ذاته بالمقارنة مع جميع النظريات المبكرة ذات العلاقة بتقسيم السلطة التشريعية . والهدف من هذا التقسيم في الفكر المبكر هو ضمان نوع من التوازن بين العوامل الارستقراطية والديموقراطية في دولة ما . وللامر علاقة بالميل نحو تفضيل الجمهوريات المختلطة في الفترة السابقة للعصر الحديث ، والتي رفضها الآباء المؤسسون لصالح الجمهورية « الديموقراطية » . والطريقة التقليدية لضمان هذا التوازن او الاختلاط هو تقديم احد المجلسين لانتخابه من قبل قلّة ، والمجلس الاخر لانتخابه من قبل اكثرية . ولا يوجد شيء من هذا في مجلس الشيوخ الاميركي . والواقع انه بالنسبة لهذا الموضوع ، والذي اتخذ دليلاً على ميول المؤسسين غير الديموقراطية ، فالحقيقة خلاف ذلك تماماً .

فمجلس الشيوخ هو جهاز دستوري ممتاز يبرز استراتيجية المؤسسين . وقد ارادوا شيئاً مماثلاً للميزات التي رأها المفكرون الاوائل في السلطة التشريعية المختلطة ، إلا انهم اعتقدوا بأن ذلك كان ممكناً (وربما محبذاً ايضاً) دون ادخال اي شكل من اشكال السلطة الارستقراطية الى نظامهم . وما رآه المفكرين السابقين للمعاصرين في مجلس شيوخ ارستقراطي ـ مثل الحكمة ، والنبل والسلوك الحسن ، والدين . . . الخ ـ حوّله الاباء المؤسسون الى الاستقرار ، والمصالح الذاتية المستنيرة ، « ومجموعة من المواطنين المحترمين والمعتدلين » . وهكذا اختلفت نوعية الشيوخ (وهي اختلافات ربما تضمنت تغييرات يمكن مقارنتها بالفكرة العامة عن غايات الحكومة) ، واصبح ممكناً ضمان تلك الميزات من خلال مجلس شيوخ يعتمد كلية على المبادىء الشعبية . او كما ، يمكن ان اتصور ، مجلس شيوخ لا تحتاج العضوية فيه الى مؤهلات المُلكية ، والذي يكون قد عُيّن (او انتخب بالطريقة سابقة الذكر) من قبل الهيئة التشريعية للولاية ، والتي بدورها يتم انتخابها سنوياً او كل سنتين من خلال تصويت عام يشارك به الرجال كافة .

والادعاء الأكبر « للفدرالي » هو ان الدستور يمثل انجازاً لتجربة جديدة تماماً ، « لثورة لا مثيل لها في سجلات المجتمع » ، والتي تعتبر مصيرية بالنسبة لسعادة « الجنس البشري كله » . والجدير في الأمر ، في رأيي ، أنه يتضمن حل مشاكل الحكومة الشعبية بوسائل تبقي الحكومة « شعبية بالكامل » . ودفاعاً عن هذا الادعاء ضد فكرة ان الدستور يمثل تراجعاً عن الديموقراطية ، اقول أنني عالجت الى هذا الحدّ الجزء السهل من الموضوع فقط : أي اظهار ان الأجهزة والترتيبات الدستورية لا تنتقص من السلطة القانونية لحكم الأغلبية . وما يبقى هو تفحص الادعاء بأن الدستور يعالج بالفعل العيوب الطبيعية في الديموقراطية . وقبل الخوض في هذا الموضوع قد يكون من المفيد تلخيص بعض المضامين والفوائد المحتملة للتحليلات التي تمت حتى الآن .

وأهم من كل شيء ، فإن حسنة الاقتراحات التي قدمتها ، اذا ما كانت دقيقة في وصف نوايا واعمال المؤسسين ، تكمن في انها تجعل فكر المؤسسين مفيداً لدراسة المشاكل المعاصرة . وقد حاولت ان اعيد اليهم « صدق انتمائهم » كأنصار للديموقراطية . فإن كنت قد انجزت ذلك ، فقد ندرس بجدية مسألة ما اذا كانوا ، كما يدعون ، انصار عقلاء للديموقراطية او الحكومة الشعبية . فإذا ما كانوا انصاراً للديموقراطية ، واذا كان النظام الذي اوجدوه ديموقراطياً بشكل لا لبس فيه ، فهذا يعني انهم لا يتكلمون الينا عن مشاكل انقضت ، من وجهة نظر تختلف جذرياً عن وجهة نظرنا ، بل كرجال كرسوا انفسهم لمشاكل مماثلة من حيث المبدأ لمشاكلنا . وهم المصدر الذي ينبع من تراثنا والذي علّمنا كيف نلجأ بمسائلنا الى الديموقراطية ، وهي طريقة رفضتها بعض الافكار الحديثة السائدة . إلا اننا لا نستطيع ان نستفيد من مساعدتهم اذا اعتبرنا ان التاريخ الاميركي هو تواتر لعملية صنع الديموقراطية التي سيطرت على نوايا الاباء المؤسسين . ومن السهل في هذا المجال ان ننظر اليهم كطراز قديم . واذا ما كنت على صواب بالنسبة لحجم الديموقراطية في فكرهم ونظامهم ، فالوقائع الحديثة لم تجعلهم من طراز قديم لأنهم يختبرون هذه الوقائع . والتاريخ الاميركي من وجهة النظر هذه ليس اصلاً استبدال نظام سابق للديموقراطية بنظام ديموقراطي ، بل

شهادة متصلة على انجازات النظام الديموقراطي للاباء المؤسسين في الظروف المعاصرة . وهكذا تصبح خبرتنا القومية كلها وسيلة للحكم على مبادىء المؤسسين ، وعلى الديموقراطية ذاتها ، او في التأمل في عيوب الديموقراطية ووسائل تحسينها .

« ٣ »

ماذا كانت وجهة نظر الاباء المؤسسين في الحياة الأفضل ؟ وما هي أسس المقومات النظرية التي تعتمد عليها وجهة نظرهم في الحياة الأفضل ؟ وما مدى شمولية فهمهم للاخطار التي تحترس منها الحكومة الشعبية ؟ وما مدى نجاعة علاجاتهم ، وما هي التكاليف غير المتوقعة لهذه العلاجات ؟ من الواضح ان هذه الاسئلة اوسع من ان نجيب عنها الآن في هذا المجال . وما سوف يلي هو سلسلة من الملاحظات ذات العلاقة بالمشاكل المطروحة ، والتي اعتقد انها قد تخدم كدليل عام لما هو مهم البحث عنه في اثناء دراسة الاباء المؤسسين .

لا يناقش « الفدرالي » بشكل منسق مسألة غايات واهداف الحكومة ، كما قد يناقش مبحثاً نظرياً. أي انه لا يعالج بشكل منسق مواضيع فلسفية . ولا يعني هذا ان ليس لمؤلفيه رأي في هذه المسائل ، بل لأني رأيت ان من الصعب عليّ الحديث بثقة عن وجهة النظر تلك ، وعن مضامير فهم الدستور . وسوف اعتبر ان السؤال ما زال قائماً حول مسألة ما اذا كان مؤلفو « الفدرالي » او زعماء الاباء المؤسسين قد اشبعوا تلك المسائل تفكيراً ؛ او انهم اعتبروا ان مفكرين مثل لوك ومونتيسكيوقد بتّوا فيها ؛ او ان مقدمات منطقية حاسمة في فكرهم قد اعتبرت من المسلمات من دون تمحيص . إلا ان المرء لا يستطيع العمل في مجال سياسي بهذا الاتساع دون ان يكون له رأي في الاصول المسيسة ، وهذا هو الرأي الذي يزودنا بالمنظور الحاسم لفهم اعمالهم وافكارهم الخاصة .

ولعل افضل تعبير اساسي صريح في « الفدرالي » هو البيان الذي يشير الى :

> المبدأ العظيم في حفظ الذات . . . قانون الطبيعة وإله الطبيعة الاسمى الذي يعلن ان سلامة وسعادة المجتمع هي الهدف الذي تسعى اليه جميع المؤسسات ، والذي من اجله نضحي بجميع تلك المؤسسات

ويجدر ان نوضح هنا ، ان حفظ الذات يعني اكثر من مجرد الحفاظ على النفس . وهذا المقطع الذي يردد بشكل مثير صدى اعلان الاستقلال حول « قانون الطبيعة وإله الطبيعة » يؤكد ان حفظ الذات يتضمن « السعادة » اضافة الى « السلامة » . أي ان « الفدرالي » متنبه ، ويرفض صراحة ، أي نظام قد يحمل وجهة نظر اضيق لحفظ الذات . وعلى سبيل المثال ، يبدو ان « الفدرالي » يرفض هوبز صراحة ، عندما يرفض ، في نص اخر ، وجهة نظره من ان « لا شيء سوى قيود الاستبداد يمكن ان تكبح [الناس] عن تدمير وابادة بعضهم البعض » . وفي حين يرفض « قيود

الاستبداد » ، اي حل هوبز لمسألة حفظ الذات ، يبدو انه يوافق ، في الوقت نفسه ، على بيان هوبز للمسألة . فالمخاوف الأولية « للفدرالي » هي ذاتها مخاوف هوبز ، وهي الخوف من « الحروب الخارجية والاضطرابات الداخلية » . وبرفض الحل الاستبدادي ، يصبح همّ « الفدرالي » ايجاد حل ليبرالي وجمهوري للمشكلة ذاتها . وفي حين ان هناك فرقاً كبيراً ، لا يجوز التقليل من اهميته ابدا ، بين حل ليبرالي وحل قمعي ، وحل جمهوري وحل مَلَكي ، فإن تشابه الاخطار وحلولها يحفظ الكثير من وجهة نظر هوبز وما تمناه حول بنية الحكومة ووظائفها .

وكان الهدف الرئيسي « الفدرالي » هو مناقشة اهمية ايجاد اتحاد راسخ نشط . والفائدة من هذا الاتحاد ، وبالتالي الهدف الرئيسي منه ، هو تقوية الشعب الاميركي في مجابهة اخطار « الحروب الخارجية » وحمايته من مخاطر « الاضطرابات الداخلية » . وتعتبر مهام الحكومة هذه اهم ما في العمل كله ، كما انها موضع نقاش دائم . وهكذا فإن « الفدرالي » يحدد دور الحكومة ، والى حد بعيد ، في درء الاخطار الخارجية والداخلية . وان ضرورة تجنب اشكال الاخطار السابقة للمدنية ، وايجاد حلول مدنية لهذه المخاطر بواسطة رجال الحكم ، هي التي تحدد ، بشكل منفرد تقريباً ، الأهداف المشروعة للحكم . ومرة اخرى ، يؤكد « الفدرالي » مجدداً وجود حل « جديد » في متناول اليد . والوسائل متوفرة الآن ـ وتنفرد اميركا بموقف يسمح باستخدامها ـ لحل جمهوري يمكنه تجنب التطرف الاستبدادي والفوضوي . وما تجدر ملاحظته في هذا المجال ان الليبرالية والجمهورية ليستا هما الوسيلتين التي يمكن ان يرقى بهما الانسان الى حياة انبل ، وليستا مجرد أداتين لحل المشاكل الهوبزية بطريقة اكثر اعتدالاً . بل هي تغري بالايحاء انه اذا كانت اميركا أمة « لوكية » كما جرى التأكيد في احيان كثيرة ، فمن الصحيح القول بالمعنى الدقيق للكلمة ان « حفظ الذات المريح » للوك يزيح جانباً خشونة وجهة النظر الهوبزية ، دون ان يتبرأ منها بشكل عام .

وكي نكون متأكدين يقدم « الفدرالي » بيانات صريحة فيما يتعلق بغايات الحكم . وعلى سبيل المثال : « العدالة هي غاية الحكم ، وهي غاية المجتمع المتمدن » . إلا ان هذا البيان ، حسب معلوماتي ، لم يرد سوى مرة واحدة في العمل كله ، ويوحي النص ان « العدالة » تعني ببساطة « الحقوق المدنية » والتي تبدو بدورها كأنها تشير اولاً الى حماية المصالح الاقتصادية . ولتلك العدالة هنا ذاك المعنى الضيق نسبياً ، وبمقارنتها بالمعاني الفلسفية التقليدية والمعاني اللاهوتية ، تصبح اكثر احتمالاً اذا ما اخذنا في اعتبارنا البيان الحاسم في « الفدرالي رقم ١٠ » ، حيث « الهدف الأول للحكومة » هو حماية القدرات الانسانية المختلفة التي نبت منها « حق المُلكية » وعدم تساوي توزيع المُلكية . ويؤكد اهمية بيان مهمات الحكومة هذا استذكارنا الاجزاء الكبيرة من « الفدرالي » التي تبحث التحسينات في « التجارة » التي جعلها الدستور الجديد ممكنة . وعلى سبيل المثال ، ففي قائمة من أربعة « أهداف مبدئية للهيئة التشريعية الفدرالية » ، يتناول ثلاثة منها بوضوح التجارة (التجارة الخارجية ، والتجارة بين الولايات ، والضرائب) ، اما الرابع ، المليشيا ، فهي تتناول التجارة ايضاً من ناحية ان عليها يقع عبء التدخل لمنع الاضطرابات الداخلية التي قد تسببها امور اقتصادية .

وقد لا يتعارض تأكيد « الفدرالي » الكبير جداً على التجارة ، ودور الحكومة في رعايتها ، ابداً مع موضوع « السعادة » ، والذي اعتبر في اغلب الاحيان « هدف الحكومة » ، واكثر البيانات تعريفاً لذلك هو التالي :

تتضمن الحكومة الجيدة أمرين : اولاً ، الاخلاص لهدف الحكومة ، الذي هو سعادة الناس وثانياً ، معرفة الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق هذا الهدف .

و« الفدرالي » غير واضح تماماً في تعريف السعادة ، إلا ان هناك اشارات ثابتة الى ان ما فكر به لا يشبه كثيراً الفهم الفلسفي التقليدي او اللاهوتي للتعبير . فمن جهة ، يشير « الفدرالي » الى انه يطلب من الحكومة «الاعداد» لتحقيق الأمن، ودفع الازدهار، [و] دعم مكانة الولايات». ومن جهة اخرى ، يبدو ان السعادة تتطلب « سلامتنا ، وطمأنينتنا ، وكرامتنا ، وسمعتنا » . وجزء مما تعنيه هذه الكلمات توضحه حقيقة انها تلخص لائحة اتهام مطولة في بنود الكونفدرالية والتي تتناول كل واحدة منها تقريباً احدى حالات النواقص الاقتصادية . ويبدو ان السعادة ، و« معرفة الوسائل » التي يطالب « الفدرالي » صراحة بضرورة امتلاك الحكومة لها ، تتضمن بشكل اولي حفظ الذات بدنياً من الاخطار الخارجية والداخلية ، ومن الرفاهية التي يقدمها مجتمع تجاري . والرفاهية هذه هي ثمار الامن والوسيلة الى امن جمهوري ، وليس الى امن قمعي .

والمدهش هو استثناء واجبات الحكومة بشكل واضح من تشكيلة كبيرة من المهام التي تعتبر تقليدياً من صميم عملها . ومن المغري التأمل في ان الانتقاص من مهام الحكومة له علاقة بدفاع « الفدرالي » عن الحكومة الشعبية . وكان النقد التقليدي للحكومة الشعبية هو انها تتخلى عن فن الحكم للاكثرية ، وهو امر يفتقر الى الحكمة . إلا ان ذلك قد يكون رداً رائعاً للتقليل من تعقيدات فن الحكم بحيث يتناسب اكثر مع قدرات الأكثرية . وقد استخدمت بيانين لماديسون ، يفصل بينهما سنوات ، لتبيان احتمال وجود شيء من هذا في فكره : « لا شك ان هناك مواضيع تكون قدرات جماهير البشر فيها غير متساوية » . ويقول الثاني ان « ثقة [الحزب الجمهوري] في قدرة الجنس البشري على الحكم الذاتي » هو ما يميزه عن الحزب « الفدرالي » الذي لا يثق بهذه القدرة . ويبدو ان الثقة في قدرات الجنس البشري باتت مطلوبة بعد ان ازلنا من الحكم المواضيع التي لا تتكافأ مع هذه القدرات .

« ٤ »

أما فيما يتعلق بغايات الحكومة التي يلتزم « الفدرالي » صمتاً مطبقاً حيالها ، فالاستنتاج المعقول لذلك هو ان المؤسسين لم يتخذوا اي اجراء بشأنها ولم يضعوها في منزلة عالية بين الاهداف القانونية للحكومة. فقد وضعت بعض النظريات السياسية الأخرى بعض الأهداف في منزلة رفيعة مثل ، رعاية الدين ، والثقافة والروح العسكرية ، والروح المدنية ، والاعتدال ، وتفوق الافراد في

الفضائل . . . الخ . وقد كان « الفدرالي » في جميع هذه الأمور اما صامتاً ، او اعتمد صورة باهتة عن الأصل ، او حتى تحدث بازدراء عنها . ويبدو ان المؤسسين لم يعتبروا اتخاذ اجراءات خاصة بشأن الفضائل امراً ضرورياً . فهل افترضوا ان تلك الفضائل قد تزدهر دون اية اجراءات حكومية واضحة او غير حكومية ؟ وهل ضحوا ببعض من هذه الفضائل عن وعي في سبيل ضرورات اخرى لاقامة نظام شعبي وطيد ـ كما هو الحال بالنسبة لثمن ايجاد حل لمسألة الديموقراطية ؟ أم ان هذه الفضائل كانت اقل الحاحاً لبلد كان يجري انشاؤه حسب اسس « علم السياسة » الجديد ؟ سأقدم فيما يلي بعض الاجابات الممكنة عن هذه الاسئلة .

وغالباً ما انتُقد الاباء المؤسسون لاهتمامهم الزائد واعتمادهم على ميكانيكية الترتيبات المؤسسية وعدم اعطاء اهتمام كاف للعوامل « الاجتماعية » وفي حين قد يكون نموذج معتدل من هذا النقد صحيحاً بشكل عام ، إلا ان من الواضح ان « الفدرالي » قد اعطى اهتماماً كبيراً ولاذعاً لهذه العوامل . وعلى سبيل المثال ، فقد اعطى « الفدرالي رقم ٥١ » اهتماماً متساوياً للقوى المؤسسية وغير المؤسسية في الدستور الجديد . وأحد هذه العوامل هو حل « مشاكل النزاعات الحزبية » . ومن الملائم ان نتفحص « الفدرالي رقم ١٠ » حيث الحديث عن النزاع الحزبي مكتمل اكثر مما هو في الرقم ٥١ ، وتفحص ذاك الحل عن قرب يكشف شيئاً من وجهة نظر « الفدرالي » في الفضائل اللازمة لحياة افضل .

والمشكلة التي تتناولها المقالة العاشرة هي كيف « تفرق وتسيطر على عنف النزاع الحزبي » . « وصديق الحكومات الشعبية لا يجد نفسه قط مذعوراً بهذا القدر على مصيرها وميزاتها ، كما يفعل عندما يفكر في نزوعها الى هذا المنزلق الخطر » . وهكذا فإن النزاع الحزبي هو مشكلة الحكومة الشعبية . ويجدر ان نوضح هنا ، ان ماديسون ، كاتب هذه المقالة ، لم يكن مهتماً فعلاً بمسألة النزاع الحزبي بشكل عام . فقد كرس جملتين فقط في المقالة كلها للحديث عن مخاطر نزاعات « الاقليات » الحزبية . فالمشكلة الحقيقية في الحكومة الشعبية هي ، بالتالي ، نزاعات « الاكثرية » الحزبية ، او بتحديد اكثر ، نزاعات الأكثرية ، اي الكتل الضخمة من صغار الملّاك وغير الملّاك . وهو النزاع الوحيد الذي يمكن « تنفيذه واخفاء عنفه بموجب تشكيلات الدستور » . ففي الجمهورية الاميركية تملك الاكثرية السلطة الشرعية في الحكم وبالتالي فإن الضرر الأكبر قد يتأتى منهم . ويفسر ماديسون ذاك الضرر بشكل دقيق ؛ وهو يؤكد بشكل مطلق على الصراع الاقتصادي الكلاسيكي بين الغني والفقير الذي جعل من الديموقراطيات القديمة « مسرحاً للاضطرابات والنضال » . والمشكلة بالنسبة لصديق الحكومة الشعبية تكمن في كيفية تجنب « الاضطرابات الداخلية » والتي تنتج حين يعتاد الغني والفقير، او القلة والكثرة على الامساك بخناق بعضهم البعض . وكانت الاكثرية المسلحة بالسلطة السياسية في الحكومات الشعبية السابقة تقوم دائماً باخماد هذه الاضطرابات بالطريقة ذاتها . لكن على اصدقاء الحكومة الشعبية ان يجدوا « علاجاً ديموقراطياً » لهذا المرض الذي هو « اكثر الامور عرضة للحدوث في الحكومة الجمهورية » . « ولتأمين المصلحة العامة والحقوق الخاصة ضد

اخطار . . . نزاعات [الاكثرية] ، وللحفاظ ، في الوقت نفسه على روح وشكل الحكومة الشعبية ، فهذا هو الهدف العظيم الذي سنوجه نحوه تحقيقنا » .

ودون ان ننحرف كثيراً عن المعاني التي هدف اليها ماديسون ، يمكن طرح المشكلة بطريقة فجة على النحو التالي : لقد اعطى ماديسون جواباً مسبقاً لماركس . فمشروع ماركس كله يعتمد على الأكثرية ـ التي اصبحت بروليتاريا ـ محدثة الاضطرابات الداخلية وانتهاب الاملاك التي اراد ماديسون تجنبها . وقد آمن ماديسون بأن تتمكن الاكثرية من تجنب هذا المسار المحتمل في اميركا . فكيف ستُمنع الأكثرية ، او الاغلبية ، من استخدام السلطة الشرعية التي يملكونها في نظام الحكم الشعبي لخدمة هدف شرير مثل انتهاب الاملاك ؟ « باحدى [وسيلتين] فقط . اما بمنع ظهور هذه الرغبة او المصلحة لدى الاغلبية ، او نجعل الاغلبية التي لها رغبة او مصلحة في التعايش غير قادرة على وضع او تنفيذ خطط قمعية رغم عددها وموقعها » . إلا اننا « سوف نعلم بأنه لا يمكن الاعتماد على الدوافع الدينية او الاخلاقية » للقيام بهذه الامور . والذي سيحل المشكلة هو « البيئة قبل كل شيء » و« العدد الكبير من المواطنين واتساع الاراضي التي يمكن جلب هؤلاء اليها ضمن محيط » . حكومات جمهورية ضخمة بدلاً من الديموقراطيات المباشرة الصغيرة .

وبدلاً من بتر كلام ماديسون ، دعوني اكمل فكره بايراد باقي مناقشته قبل التعليق عليها :

> كلما صغر المجتمع ، كلما قلّت الفئات المميزة والمصالح المرتبطة بها ؛ وكلما قلّت الفئات المتميزة ومصالحها كلما زاد احتمال ظهور اغلبية في الفئة ذاتها ، وكلما قلّ عدد الافراد الذين يشكلون اغلبية وصغر المحيط الذي يكونون فيه ، كلما سهل عليهم اعداد وتنفيذ خططهم الاضطهادية . وسِّع المحيط وضع فيه تشكيلة اكبر من الفئات والمصالح ؛ وسيقل احتمال ان تقوم اغلبية على المجموع كله يكون لها دافع مشترك لاجتياح حقوق المواطنين الاخرين واذا ما وجد هذا الدافع المشترك ، فسوف يصبح صعباً على جميع من يحسون به اكتشاف قوتهم الذاتية وتنسيق اعمالهم مع بعضهم البعض .

واريد ان اعالج فقط ما تتضمنه او تطلبه الوسيلة الاولى من الوسيلتين ، أي ، منع الاغلبية من ان يكون لها نفس « الرغبة او المصلحة » في الوقت نفسه . واقول ان هذه هي اهم وسائل العلاج التي تقدمها جمهورية واسعة . واذا حدث واصبح لاغلبية من الناس الرغبة ذاتها او المصلحة ذاتها وتمسكوا بها بشدة لفترة اربع او ست سنوات ؛ فيبدو مؤكداً ان ينتصروا « على طول البلاد » رغم حواجز الفدرالية ، وتقسيم السلطات ، وكل موازين ومراقبات الدستور . ولا اريد ان اقلل من قيمة هذه الحواجز ، التي اعتقد ان لها كفاءة عالية في صدّ المد الذي خشي منه ماديسون . ولكني قد اجادل في ان كفاءة هذه الحواجز قد تعتمد على اضعاف مسبق للقوى التي تواجهها ، عن طريق شرذمة هذه الاغلبية وابعادها عن « خططها الاضطهادية » . فبروليتاري ماركسي غاضب لا يمكن ردعه الى ما لا نهاية بواسطة رقابة المؤسسات او اتساع اراضي الدولة . فالنقطة الحاسمة اذاً ، كما اراها ، هي في منع الوسائل التي قد تعتمد عليها الاغلبية في الاضطهاد من ان تتشكل او ان تثبت اذا ما تشكلت .

ويتلخص مخطط ماديسون بكامله فيما يلي : استبدال صراع الطبقات بصراع المصالح . فصراع الطبقات يعني اضطرابات داخلية ؛ أما صراع المصالح فهو آمن ، حتى وان كان شديداً ، وينسجم ، بل ويعزز سلامة واستقرار المجتمع . لكن كيف يمكن تحقيق ذلك ؟ وما الذي يمنع الأكثرية من اعتبار ان مصالحهم هي مصالح الأكثرية ضد الاقلية ؟ وكما ارى ، فإن ماديسون يفترض ان لا شيء يمكن ان يمنع ذلك في مجتمع ديموقراطي صغير حيث الأكثرية مقسمة الى مؤسسات ومهن قليلة ، وهذه التقسيمات غير كافية لمنعهم من تخيل قدرهم المشترك والاتحاد من اجل الاضطهاد . لكن في الجمهوريات الكبيرة يقوم العديد من التقسيمات القوية بين الأكثرية بحيث يمنع ذلك من ان يحدث . فالحشد الكبير من المصالح « الضرورية في الأمم المتحضرة تقسمهم الى طبقات مختلفة ، تدفعهم مشاعر ووجهات نظر مختلفة » . ومن الواضح ان « أمم متحضرة » تعني هنا مجتمعات تجارية ضخمة . وفي المجتمعات التجارية الضخمة يمكن تفتيت مصالح الأكثرية الى مصالح اضيق ، مصالح اكثر تحديداً . فالكتلة لن تتحد ككتلة لتفرض اقصى المطالب على قلة ، لأن صراعاً من هذا النوع سيدمر المجتمع ؛ فالكتلة ستتشرذم الى مجموعات صغيرة نسبياً ، تبحث عن ميزات صغيرة مباشرة لمصالحها الضيقة المحددة .

واذا كان الحل الماديسوني في الأصل كما وصفته بالضبط ، يصبح واضحاً ان هناك اموراً معينة مطلوبة لتحريك هذا الحل . وأذكر العديد منها فقط . اولاً ، يجب ان يكون البلد الذي سيجري فيه هذا الامر عريقاً في الديموقراطية . أي ، يجب ان يكون جميع الرجال احراراً في البحث عن ربح مباشر ـ وان يُشجعوا على ذلك ـ وان يتعاونوا مع الآخرين في هذا المجال . وألا يكون هناك حواجز طبقية ثابتة تعترض الناس وتمنعهم من متابعة مصالحهم المباشرة . والواقع ، ان مصدر الخوف يتأتى بشكل خاص من المراتب الادنى ، التي من المؤكد ان تشعر بثقة كاملة حول امكانية تحقيق منافع فورية معينة . ثانياً ، يجب ان يكون الكسب حقيقياً ، اي ان تحقق المصالح المتشرذمة كسباً حقيقياً من حين لاخر ، وإلا فلن يكون النظام امراً لطيفاً مسلياً . إلا انني لا اريد التعمق في هذا الموضوع هنا ، بقدر ما اريد ان اؤكد على احدى النواحي الحاسمة في مخطط ماديسون . وهي مسألة غايات المجتمع الضيقة كما تخيلها الاباء المؤسسون . وكما سبق وذكرت ، فإن خطة ماديسون لا تعتمد على « الدوافع الدينية والاخلاقية » التي قلل من فعاليتها . والواقع ان ليس هناك حتى مجرد اشارة الى ان متابعة المصالح يجب ان تكون متابعة مستنيرة . بل ان حل المشكلة التي تطرحها المنافع والرغبات الخطرة للاكثرية قد تم بشكل اساسي بالاعتماد على الرغبة والمصلحة ذاتها . وكما بيّن توكوفيل ، فقد استخدم الاميركيون مبدأ « الفهم الصحيح للمصلحة الذاتية » .

> ان مبدأ الفهم الصحيح للمصلحة الذاتية ليس مبدأ خيالياً ، بل إنه مبدأ واضح وأكيد . وهو لا يرمي الى اهداف عظيمة ، إلا انه يحقق . . . كل ما يهدف اليه . ويحقق بتوافقه الرائع مع الضعف البشري سيطرة كبيرة وبسهولة ؛ وتلك السيطرة ليست خطرة ، حيث ان المبدأ يختبر مصلحة شخصية بأخرى . ولتوجيه الرغبات يستخدم الادوات ذاتها التي أثارتها .

وقد كان حل ماديسون لمشكلته فعالاً بشكل يثير الدهشة . والخطر الذي اراد ان يحذر منه تم تفاديه على نطاق واسع للاسباب التي اوردها . لكن يمكننا ان نسأل الآن ما اذا كان قد تناول من وجهة نظر ضيقة ماهية تلك المخاطر . وقد نتساءل اليوم ونحن ننعم بمزايا نظامهم ، ما اذا كان قد فشل في توقع بعض المشاكل الديموقراطية التي لا تقل اهمية عما سبق ، او ما اذا كان علاجه لأحد الامراض قد خلف بعض الاثار الجانبية غير الملائمة . . ويعتمد حل ماديسون بشكل اساسي على مواصلة الكفاح بعد تحقيق المصلحة الأنية (والتي ربما اصبح اسمها الآن المتعة الأنية) وأدرك توكوفيل ان « الهياج المستمر . . . هو من صفات الديموقراطية السلمية » ، وقد يقول المرء انه ثمن سلام الديموقراطية . وكان توكفيل واعياً للثمن الذي قد يتطلبه ذاك السلام . « وفي خضم هذه الاضطرابات العالمية ، وهذا الصراع المتواصل في المصالح المتضاربة ، وكفاح الرجال المستمر سعياً للثروة ، اين سنجد ذاك الهدوء الضروري لتركيبة فكرية اعمق » .

« ٥ »

واعتقد ان هناك اختلافاً عميقاً في « الفدرالي » بين المواصفات الضرورية للمؤسسين والمواصفات الضرورية للرجال الذين سيخلفونهم . وهو اختلاف يثقل على وجهة نظر الاباء المؤسسين في مسألة ما هو مطلوب للحياة الأفضل ، وفي دفاعهم عن الحكومة الشعبية . ويتطلب التأسيس « استبعاد التأثيرات المهلكة للاحقاد الحزبية » . لكن الحكومات الاميركية التي تلت سوف تعتمد على هذه الاحقاد الحزبية بالذات بعد تلطيفها على النحو الذي ذكرت . واكرر ، ان التأسيس يتطلب ان تكون « العقلانية » وليس « الرغبات » « هي الحَكَم » . لكن كما سبق وقلت ، فما ان يؤسس مجتمع ما ، حتى يشرع في الاعتماد على الرغبات لا غير ، التي لا يتم تخفيف عواقبها إلا بتوجيهها في قنوات مناسبة . وتشكل عقلانية المؤسسين النظام الذي ستعتمد عليه رغبات الناس الذين سيأتون بعدهم .

ويحتاج المؤسسون الى معرفة « علم السياسة » الذي حُسّن حديثاً ومعرفة البدائل السياسية العظيمة كي يكونوا قادرين على اقامة نظام حكم دائم ؛ في حين لا حاجة لأن يكون الرجال الذين يخلفونهم اكثر من مشرعين ليسوا سوى « محامين واطراف في القضايا التي يحددونها » . ويتحدث « الفدرالي » ، كما هو ملاحظ في اغلب الاحيان ، بعقلانية قاسية عن عيوب الطبيعة البشرية ، لكن ما لا نلحظه كثيراً ، ان اي من قيودها ينطبق على المؤسسين ؛ فيجب ان يكونوا خالين من هذه العيوب كي يكون لهم معرفة حقيقية غير متحيزة في الامور السياسية . وفي حين « ان امة من الفلاسفة لا يمكن توقع قيامها إلا بقدر ما نتوقع قيام سلالة من الملوك الفلاسفة التي ارادها افلاطون » ، فإن من الممتع التأمل في ان « الفدرالي » يتوقع نوعاً من المؤسسين الفلاسفة ، تعتمد ديمومة حكمهم بعد وفاتهم « على تلك المهابة التي يضفيها الزمن على كل شيء » ونظام حكم حسن التأسيس بشكل خاص . لكن ما ان يؤسس النظام حتى يصبح لا ضرورة فيه ولا مكان لهم فيه .

ومن الواضح ان ليس كل من نعتبرهم الآن اباء مؤسسين قد اعتبروا من قبل مؤلفي « الفدرالي » من ضمن تلك المجموعة الجليلة . ونلاحظ أنه « ليس من الأمور الاستثنائية » ان تأسيس جميع انظمة الحكم السابقة « قد انجز بواسطة مواطن فرد عرف بالحكمة والاستقامة » ، ويعلق « الفدرالي » على الصعوبة التي ظهرت في اثناء محاولة ايجاد نظام حكم بواسطة جمعية من الرجال . واعتقد انه يمكن تبيان ان « الفدرالي » قد نظر الى تلك الجمعية ، أي المؤتمر الفدرالي ، على أساس ان بها كل الضعف الذي قد نجده في حشد من الناس . وبالتالي ، فإن المؤسسين الحقيقيين كانوا قلة صغيرة في العدد ، وهم رجال عرفوا علم السياسة الجديد وانتهزوا فرصة فريدة مؤاتية اولاً عندما قبلت خططهم هيئة من الرجال المحترمين ، وعندما ساعدهم الحظ وقبلت خططهم من مجموع المواطنين . وقد سنحت لاميركا فرصة نادرة عندما وقفت « احكام الناس المسبقة » الى جانب الحكمة . وليس من غير الطبيعي اذاً ان يرفض « الفدرالي » تماماً تشجيع اعادة بحث اي من المسائل الاساسية او تأخير المصادقة على الدستور .

وهذا الظرف ـ اي تلاقي الحكمة والقبول ـ نادر « لدرجة يصعب على شخص ذي تفكير ديني ألا يرى فيه تدخلاً من العناية الالهية » . لكن ما ان يعطى القبول للحكمة الجديدة ، والأغلب ان تكون الحكومة قد اسست ، فسوف ينشأ نظام حكم دائم ، لا يتطلب لديمومته من شيء مثل الحكمة والفضائل الضرورية التي اقامته . ويؤمن الاباء المؤسسون بأنهم خلقوا نظاماً من المؤسسات والترتيبات الخاصة بالرغبات والمصالح التي قد تدوم وتخلّد ، قد يساعد في تفسير فشلهم في الاعداد لرجال من مستواهم كي يخلفوهم ، ويبدو انهم اعتقدوا ان رجالاً من هذا النوع ليسوا ضروريين .

لكن ألا يتطلب منا نوع المشاكل الحديثة وكثافتها درجة اكبر من التفكير والتوجه العام اكبر مما اعتقد المؤسسون انه كان كافياً في نظرهم للرجال الذين سيخلفونهم ؟ واحدى الوسائل الناجعة للبدء في ذاك التفكير هو ان نعود الى مستوى عمق تفكيرهم في البدائل السياسية الأساسية ، بحيث نصدر حكمنا على المواضيع العويصة التي تواجهنا بحكمة . ولا اعرف بداية لذلك التفكير العميق افضل من التأمل الجاد والعميق في النظرية السياسية التي كونت اصول الجمهورية ومن فكر ونوايا ذلك النفر القليل من الرجال الذين ادركوا ما كانت تفعله تلك « الجماعة من انصاف الالهة » .

* * *



جون مارشال

روبرت ك. فولكنر

مارشال ليس مفكراً سياسياً اميركياً بالمعنى العادي للكلمة . فقد كان جون مارشال قانونياً عظيماً ، وافضل افكاره هي افكار قانونية . وهو « رئيس المحكمة العليا العظيم » الاول ، الذي لا ثاني بعده . وكرئيس للمحكمة العليا من العام ١٨٠١ الى ١٨٣٥ ، فقد تصور ان واجبه الرئيسي هو « شرح الدستور » . واتخذت اعظم اعمال مارشال شكل قرارات واراء في القانون الدستوري . وحتى اهدافه ، ومبادئه ، وافكاره العامة التي وجهت قراراته بدت وكأنها مراجع تشريعية ، هي اقرب الى التشريعات القانونية منها الى الفلسفة السياسية . ومع ذلك ، من ينكر ان اراء مارشال الدستورية العظيمة كانت سياسية محضة في فحواها واثارها ؟ لقد كان القانون يوجهه ، إلا ان القانون الاساسي هو بالضرورة قانون سياسي ، اشاد حكومة قوية للأمة الجديدة عبّر عنها ضمناً في تطلعات مقدمة الدستور التي دعت الى « اتحاد اكمل » وكان مارشال هو الذي اطلق اسم « ثورة سياسية » على الحكومة المنتظرة . وهي ثورة انجزت اساساً بالموافقة او القبول ، وليس القوة . وكان الدستور اداة ذلك الاتفاق . وفي تفسيره لذلك القانون ، دافع مارشال ، بصفته قاضياً ، عن طراز ثورة البلاد السياسية وابعادها : فالولايات العديدة اصبحت واحدة ، واخضعت سياساتها ، وسلطاتها ، وانظمة حكمها للحكومة الوطنية العامة ، وللحرية الفردية والمؤسسات التي سمحت بها . وفي اقامة مارشال لبنائه الدستوري ، فقد كان لديه ، وكان من الضروري ان يكون لديه ، فهماً سياسياً عميقاً .

ويوضح مذهب مارشال في البنية القانونية هذه النقطة ، فقد كانت قاعدته العامة : وجوب ان تقترن حرفية القانون بالاحترام « لروحه » او مقصده ، « وما يقصده النص يجب ان يفوز » . وعلى اية حال ، فإن « القصد يتجمع بشكل رئيسي من الكلمات » ، وهذا يتطلب انتباهاً شديداً « للمفهوم العام » لمعنى النص القانوني . وكان مارشال دائماً ينتقي كلمات القانون بعناية ، بأن يميز « مضمونها الطبيعي والعام » ، قبل ان يستقر على التفسير او التفسيرات الأكثر احتمالاً . إلا ان

هذا لا يكفي للبت في القضايا الصعبة . وغالباً ما يضطر المرء الى الاسترشاد بالمقصد العام للقانون كي يوضح جزءاً منه : « . . . للكلمات ذاتها في سياق مختلف مضمون مختلف » . وهذا القدر من الانتباه ضروري خاصة عندما يتعلق الامر بالدستور . ووضع مخطط لحكومة ما بكاملها لا بدّ ان يعني « ان نؤشر على المخططات التمهيدية العظيمة ، وان نعين اهدافها الهامة ، وان نستدل على المقومات الدقيقة التي تتكون منها هذه الاهداف من طبيعة الاهداف نفسها » . وهكذا فإن صلاحيات معينة خاصة بالاجور ، او ساعات العمل ، او الاسعار ، يجب ان نستدل عليها من السلطات العامة مثل سلطة الكونجرس المتعلقة « بتنظيم التجارة . . . بين مختلف الولايات » ، وهذه الاهداف او السلطات العامة مبيّنة في مقدمة الدستور الاميركي والنصوص الرئيسية منه . إلا انها غير معرّفة على أية حال . وهكذا فإن تفسير الدستور يتطلب بعض الفهم لمبادىء تعريف النظام السياسي الاميركي ، ويحتاج القاضي الاميركي الذي يشغل المنصب الأعلى وتوجهه كلمات الدستور الى فهم حكيم للحكومة الاميركية والشعب الاميركي .

وقد كان مارشال اول رئيس للمحكمة العليا يفسر الدستور بفهم بارع ، وربما كان فهمه الأكثر براعة على الاطلاق . ولهذين السببين فقد كان مؤسساً ايضاً ، ليس للدستور بالضبط ، بل لقانوننا الدستوري . ولم يضع اطار وثيقة الدستور بل وضع اكثر البيانات جدارة بالثقة لفهم معاني تلك الوثيقة . وقد كشفت افكاره ، حينئذ ، عن المضامين السياسية للقاعدة الاميركية للقانون ، والفلسفة السياسية في صلب التشريعات القانونية الاميركية ، واظهرت بشكل خاص المساهمة المميزة للقانون ، والمذاهب القانونية، والحكم على التجربة الاميركية في الحكم الجمهوري الليبرالي .

والاراء الدستورية لرئيس المحكمة العليا هي من ثلاثة انواع . وكانت قضية « ماربيري ضد ماديسون » وحيدة من نوعها ، فقد بيّنت بشكل شامل العناصر الاساسية للقاعدة الاميركية للقانون ، والتي تشترط اشرافاً قضائياً سواء على السلطات التنفيذية او التشريعية ، على ان تبقى اعمالهم امينة على النظم الاساسية القابلة للتطبيق في الدستور ، وبالتالي ، « للمبادىء العامة » للقانون الذي يحمي حقوق الفرد ، وبعض « المبادىء المعينة » التي تحدّ من عمل كل وزارة . والثاني ، سلسلة من القضايا تضمن الحقوق الشخصية ، خاصة حق التعاقد ، ضد الولاية والحكومة العامة ، مثل قضية « الولايات المتحدة ضد بور » ، و« ستورجس ضد كراوننشيلد » ، و« فلتشر ضد بيك » ، و« كلية دارتموث ضد ودوارد » والتي كان لها تأثير عميق على الحريات المدنية ، وحرية المبادلات التجارية ، والتطور الصناعي . وبالنسبة للنوع الأخير ، نستذكر المساعي الشهيرة لاقامة سلطات الحكومة القومية وحماية هذه السلطات من التجاوزات . واشهر هذه القضايا قضية « ماك كوليش ضد ماريلاند » لمؤازرة السلطة الفدرالية في اجازة احد البنوك ، وبشكل عام التمتع بحرية تصرف واسعة بهذه الوسائل . ويمكن ايضاً الاشارة الى قضايا « جيبونز ضد اوجدن » ، « وبراون ضد ماريلاند » ، و« كوبنز ضد فرجينيا » ، و« اوسبورن ضد بنك الولايات المتحدة »

الامة الليبرالية وحكومتها .

كانت الحرية الانسانية هي محك الافكار التي توجه اعمال مارشال ، حسب المفهوم المعتدل لـواضعي اطر الـدستور الكـلاسيكي الليبرالي . ويجب ان تعنى الحكـومة بـالحاجـات الاسـاسيـة للانسان ، اي بحقوقه الطبيعية : حماية الارواح ، والحريات ، والمُلكيات ، لاكبر عـدد ممكن من الناس . ويبدو ان مارشال اعتقد ، هو ومعاصروه ، بأن السياسة والقانون يجب ان يقوما على قواعد محددة وثابتة اكثر من التطلع الى تميّز بشري . ويجب ان تكون الحرية « حرية عقلانية » . ويجب ان تفهم بطريقة « واقعية » كي تتفق مع « المصالح » المشروعة ، ان لم تكن النبيلة ، لغالبية الناس . وقد القى بعد غزوة دبلوماسية هادئة الى فرنسا في العامين ١٧٩٧ و١٧٩٨ ، خطاباً حذر فيه شعب ريتشموند من وجهات النظر الاجنبية « الحالمة » :

> بالنسبة لمواطن الولايات المتحدة الذي تعود على امتلاك الحرية ، بحيث بات يعتبرها رفيق الانسان الذي لا يفارقه ، فإن مشاهدة الاستبداد الذي يرتدي زي الاغتصـاب باسم الحـرية ، والـطغاة الذين يـسيطرون على جزء كبير وواسع من الارض ، هـذه الأمور ، يجب ان تعلمـه القيمة التي يجب ان يسبغها على السلامة الحقيقية ، والأمن الحقيقي اللذين يتمتع بهما في وطنه .

« والأمن الحقيقي » يجب ان يعني سلامة الشخص قبل كل شيء . وقد سعى مارشال دائماً ، داخل المحكمة وخارجها ، إلى ان يوجد للحكومة تلك السلطات ، وتلك القيود على السلطات التي تستطيع ان تضمن الاستقرار الداخلي دون ان تعرض حياة المواطن للخطر . انظر الى تسـاهله في ادارة محكمة ارون بور بتهمة الخيانة ، الذي كان نائباً للرئيس ، وكاد ان يصبح رئيساً يخلف توماس جيفرسون . والذي طالب جيفرسون شخصياً بمقاضاته . وبتـرؤسه المحكمـة الطوافـة(*)، وقف مارشال « بين بور والموت » بتفسير صارم للمتطلبات الدستورية للادانة بالخيانة . فقد كان التعريف الدستوري البارز للخيانة هو « شن الحـرب » . وقد قـال مارشـال ، يجب ان يُفهم هذا عـلى انه يقتضي وجود اعداد حقيقي ، ولا يعتبر التخطيط للعمـل خيانـة ولا حتى التحضير لـه . والذين يشاركون مادياً بأعمال حربية ضد الأمة ، بأعمال ملموسة قد يشهد عليها شاهدان قد يتلقوا هذه العقوبة القصوى التي هي من اسوأ الجرائم السياسية . وقد اعترف مارشال بأن المخططين والمعدّين « الذين هم في الحقيقة الخونة الرئيسيين » ، قد يفلتوا من العقاب ، كما سمح هو نفسه بذلـك . وقد اذعن هنا ، كما في مجالات القانون الأخرى ، لمبدأ ان « القـوانين الجـزائية » التي لهـا مساس بالحياة والحـرية ، يجب ان تصـاغ بدقـة . ويجب معاملة المتهم في القضـايا الجنـائية « بـالقدر من الليبرالية واللطف الذي تسمح به الحالة » . إلا ان اهتمام مارشال بالامن لم يصل ، على اية حال ، الى حدّ ان يستحوذ عليه الرعب من فرض عقوبات جسدية ، او شكوكه في عدالة عقوبة الاعدام .

ويتطلب امن الفرد ان يكون متمتعاً بحـرية الكـلام والرأي ، اضـافة الى الحـرية في عـدم اعتقاله . وفي كتابه « تاريخ المستعمرات » انتقد مارشال مراراً وبشدة المحاكمات البيوريتانية لانها

(*) المحكمة الطوافة ، التي تنعقد في فترات متباعدة .

تنتهك « الحرية الدينية » و« حقوق الضمير » . لكن يجب عدم الخلط بين اسبابه لتحبيذ حرية الرأي والايمان بالتقدم ، في ايامنا هذه ، التي تعتمد على تصارع الافكار بحرّية في « المنافسة في السوق » ، حسب تعبير القاضي اوليفر وندل هولمز.. وقد حبذ مارشال حرية الكلام لأن نقيضها يشجع بسهولة الاستبداد الخطر ، خاصة الاستبداد الثيوقراطي . كما حبذ وضع حدود لحرية الكلام والرأي تتطلبها اللياقة ، والنظام ، والسلامة الفردية ذاتها . وعلى سبيل المثال ، فقد دافع عن دستورية قانون التحريض على الفتنة للعام ١٧٩٨ ، الذي يعطي الحكومة القومية سلطة مقاضاة الاشخاص الذين يتخذون الكذب والافتراءات الماكرة وسيلة لإثارة الشعب ضد حكومته . والاخلاق بشكل عام ، حتى اكثرها ابتذالاً ، التي تضمن الاستقرار الداخلي « يمكن الدفاع عنها بالرأي فقط » . وحتى افضل مؤسسات الامة ، واكثر عاداتها رسوخاً يجب ان « تعزز » بالرأي . واذا كانت « بنود الدستور الضرورية والملائمة » تقضي بمعاقبة من يقاوم القانون فعلاً ، إلا تقضي ايضاً بمعاقبة الأعمال الاجرامية الخاضعة لقانون القذف والتشهير ، و« التي كما هو واضح تقود الى مقاومة القانون والاعداد للمقاومة ؟ » .

ومن بين حقوق عديدة للفرد نادى بها مارشال ، فإن حق المُلكية الذي اشتهر به هو الحق الذي فُهم اقل من غيره . وكانت الخطب وضعت المُلكية في مقام الحرية التي اعتبرت رسمياً مركزية في تجربتنا الدستورية . وتبدو ليبرالية مارشال الكلاسيكية « محافظة » بكل ما في الكلمة من معنى . وكما هو واضح من المؤتمر الدستوري و« الفدرالي » فإنه ينظر الى حماية حقوق المُلكية من قبل واضعي اطر الدستور بأنها اساسية في اي نظام ليبرالي . وحتى جيمس ماديسون اعتبرها « الهدف الأول للحكومة » . وتوضح اراء مارشال القانونية ما هو الحق ، ولماذا هو بهذه الأهمية .

وتجدر الملاحظة ان ابرز قراراته لا تتعلق « بالمُلكية » كمُلكية . بل هي تحمي « حق التوكيل » او « حق التعاقد » وهي مطالبات بممتلكات تظهّر او « تحول » الى طرف اخر بمجرد تعهده او تعاقده مع طرف اخر . وقد كان مذهب « حقوق التوكيل » هو الذي اطلق عليه البروفسور ادوارد س. كوروين « المذهب الاساسي في القانون الدستوري الاميركي » . وقد اعتقد مارشال بأن حق المُلكية الذي يتم الحصول عليه بموجب عقد ينشأ من الطبيعة ذاتها ، « من الحق الذي يحتفظ به كل انسان للحصول على مُلكية ، او التخلص من تلك المُلكية تبعاً لتقديره ، او ان يتعهد القيام بعمل ما في المستقبل . وهذه الحقوق لا يمنحها المجتمع ، بل هي تجلب اليه » . فالطبيعة تفرض بأن يُحمى الناس فيما يحصلون عليه بموجب عقد ، أي بالمبادلات الطوعية . والواقع ان الطبيعة تسمح بحرية التبادل ، أي التجارة .

وتجدر الملاحظة ايضاً ان الحق في الربح من التجارة نابع من حق اساسي اكثر في الربح : هو « الحق الذي يتمسك به كل شخص للحصول على مُلكية » . وباختصار ، فإن الحق الأساسي في المُلكية هو الحق في الحصول على الملكية . والممتلكات بحد ذاتها محمية بقدر اقل مما لو كانت « نتاج » القدرة على الكسب . وقد قال ماديسون في « الفدرالي رقم ١٠ » ان هدف الحكومة الأول

هو حماية « القدرات المختلفة وغير المتساوية في الحصـول على المُلكيـة » . والمفتاح المؤدي اليهـا هو الشغل او العمل . وكما اوردها مارشال في قضية « الانتيلوب » فلكل انسان « الحق الطبيعي في جني ثمار عمله » . وباختصـار، فإن حق المـرء في الامتلاك هـو اقل من حقـه في امتلاك مـا عمل من اجله . وفحـوى هذا الكـلام واسع جـداً . فما هـو محميّ بشكل اسـاسي هـو حـوافـز العمـل ، والكسب ، والاتجار ، وبالتالي القوة المحركة للانتاج . والمستفيد من ذلك ليس المُلكيات الساكنـة للارستقراطية بل مؤسسة رجل الاعمال التي لا تهدأ . ويقدم حق المُلكية ضمانة قانونيـة لاقتصاد المؤسسات الحرة ، بدفع الناس الى العمل المتواصل في بحث لاهث للحصول على الربح . وهنا لا بد للمرء من ان يسأل : كيف يكون هذا الحق الخاص في مصلحة المجتمع كله ؟

ان التوفيق بين المُلكية الخاصة والرفاة العام ليس سوى الجزء الأكثر اثارة للجدل لتلك المهمة الخالدة في البيان الليبرالي : التوفيق بين الحقوق الفردية بشكل عام مع احتيـاجات الأمـة . ومهما كانت الصعوبات العملية ، فقد ادرك مارشال ان الحل المبدئي هو جزء من الليبرالية ذاتها . لقـد خدمت حقوق الفرد مصالحه المشروعة . وبحماية المصلحة الخاصة ، يمكن افادة المصلحة العـامة ايضاً . وفي اشارة الى مؤتمر المصادقة الفرجيني قال مارشال « في هذا البلد » « لا يوجد مخزون من المصالح الشخصية المقتصرة على البعض . فمصلحة المجتمع واحدة ومترابطة بشكل لا يمكن فصله عن مصلحة الفرد . وحين يرقى الفرد بمصلحته ، فـإنه يـرقى بمصلحة المجتمـع . وحين نـراعي المصلحة العامة ، فإننـا نراعي مصلحتنـا » . وقد كـانـت « المصلحة العـامة » مكملة للسـلامة ، والحرية ، والربح الذي يسعى اليه المواطن العادي : وفيهـا السـلام ، ومنهـا الدفـاع الذي لا يتم بدونها ، والتقدم المستمر فيما نطلق عليه اليوم الناتج القومي العام .

والاسـاس السـياسي في « الفهم الصحيـح للمصلحـة الـذاتيـة » ، كـما اسمـاه اليكس دي توكوفيل ، يبقى فعالاً حتى مع مراعاة اهتمامات الانسان في السلامة ، وحرية الرأي والتنقل ، واذا ما تمت حماية هذه الحريات امكن تجنب بعض الاسباب القوية للنزاعات المدنية . وعلى أية حال ، فمع حق المُلكية ، تستعيد السياسة الليبراليـة قواعـدها الصلبـة . فضمان المُلكيـة يساهم في امن الفرد ، طالما ان نشاطاته مرتبطة بممتلكاته . فـدكّان آمن يسـاهم في أمن صاحب الـدكان ، فيـما سيطلق عليه اسم « مجتمع الكسب » او « امة من اصحاب الدكاكين » والتي تعني الكثير ، كما اننا نشجع امكانيـة ما من امكـانيات بسط السـلام . وحمايـة الحقوق التعـاقديـة تلطف من الاسباب السرمدية للحروب الأهلية ، أي الصراع بين « من يملكون » ومن « لا يملكون » . فالذين يملكون هم امنون بما يملكونه ، لكن طريق التملك مفتوح امام من لا يملكون بالحمايـة الاساسيـة لحريـة الكسب ، وليس التملك . اضافة الى ذلك ، فإن التجارة تعزز اعتمـاد الاطراف عـلى بعضها ، وبالتالي التعاون المتبادل والتحضر .

والاهم من ذلـك ، فإن حمـاية ثمـار العمل الخـاص هي احد الحـوافـز المـوثـوقـة للتـطور الاقتصادي . وقد انتقد مارشال في كتابه « تاريـخ المستعمرات » جمـاعة المـلاكين في المستعمـرتين

السابقتين بلايموث وجيمستاون اللتين تعرضتا لصعوبات متماثلة و« مستمرة » : « فالمؤن العامة غير ملائمة ، بشكل عام ، للاحتياجات العامة » ، والسبب في ذلك هو « اتباع الجماعة لسياسة ضارة بالنسبة للبضائع والعمل » . وكان الحل يكمن في اعطاء « الصناعة المكافأة التي تستحقها » ، « وان تمتلك وحدها نتاج كدحها » . وعندما تحقق ذلك جزئياً في جيمستاون « ظهر تغيّر مفاجيء في مظهرهم وعاداتهم » . فالصناعة اندفعت بقوة بعد تأكدها من العوائد ، وتقدمت بخطى واسعة ، ولم يعد السكان يخشون العوز الى الخبز . . . » .

« ان التحسن الاقتصادي العظيم والملموس الذي حدث في العام ١٧٩٠ [يرجع جزئياً الى] تأثير الدستور في عادات التفكير والتصرف ، [التي] كانت هامة رغم انها تمت بصمت ، وفي حرمان الولايات من سلطة اضعاف التزامات العقود ، او اتخاذ أي شيء عدا الذهب والفضة اداة للوفاء بالديون . فقد دُمغ ذلك القطاع من المجتمع باتهامه انه تطلع الى الحكومة لانقاذه من المأزق ، في حين ان الجهد الشخصي فقط هو ما سينقذهم من الصعوبات ؛ وان درجة الزيادة في الصناعة والاقتصاد هما النتيجة الطبيعية لهذا الرأي » .

ومن المهم ان ندرك بأن نموذج مارشال عن « المصلحة الشخصية ، والربح العام » لا يصل الى درجة اطلاق العنان للتكسب الفج الذي يرتبط عادة بتلك الحقيقة العامة ، التي اكدها توكوفيل من ان « المصلحة الذاتية » يجب ان « تفهم بشكل صحيح » . وكما اوضح مارشال فإن وجود « عادات ملائمة في التفكير والتصرف » امر مطلوب . وتتطلب السلامة والامن المتبادل الميل الى السلام ، وحب الانسانية ، والتسامح مع الآخرين في صفاتهم وارائهم . وبالمثل ، فقد يولد الحرص على الكسب الاحتكار ، والمضاربة ، والاستغلال التي لا تكون « الصناعة » او « الولاء الخاص » مسؤولة عنها ، والتي يمكن ان يوازنها « الاقتصاد » . والرغبة في الربح ستؤدي الى انتاج حقيقي فقط اذا ما صاحبه عمل جاد ، وامانة في التبادل ، والادخار بدل الانفاق .

والمصلحة الخاصة الموجهة بشكل ملائم تولد الازدهار ، والمال يولد القوة ، في الامة وفي الاثرياء ايضاً . وبالتالي فإن هناك منافع سياسية اضافة للمنافع الاقتصادية . وقد تنبأ مارشال للولايات المتحدة « بالعظمة المشروعة » في الثروة ، والسكان ، والاتساع ، والسلاح . وبشكل ادق ، تكمن عظمتها في زيادة هذه الأمور ، في « التقدم » الذي هو هدية زيادة الوعي . « لقد تقدمت [الولايات المتحدة] في الفنون ، والسلاح ، والقوة ، وسوف تتقدم ، بسرعة لا مثيل لها » ، وهذه « الجمهورية الواسعة » سوف تصبح « امة عظيمة قوية ومستقلة » ، تمتد من سان كوريكس الى خليج المكسيك ، ومن المحيط الاطلسي الى الهادي » . باختصار فقد تنبأ « بقيام امبراطورية مترامية الاطراف » .

ومع ذلك لم تكن البلاد امبريالية في اهدافها . ولم تكن امجاد النصر من غاياتها . وقد اعتقد مارشال بأن على الولايات المتحدة ان تأخذ مكانها اللائق بين الأمم ، مكاناً يحدده قانون الأمم . وقد كان هو فعلاً مؤسس النموذج الاميركي من قانون الأمم اضافة الى قانون البلاد الدستوري . وكان من المنتظر اعتبار قانون الأمم جزءاً من قانون الارض أو قانوناً رسمياً . ومثل القوانين الاخرى

في البلاد ، كان يجب تفسيره حسب « مبادىء المساواة العظيمة والثابتة في العدالة الطبيعية » و« المبادىء الطبيعية البسيطة » . وحيث ان الحقوق الطبيعية تخص الانسان كانسان ، فقد آمن مارشال انه يجب على اميركا ان تكون عادلة في التعامل مع رغبات الأمم الأخرى ، تعترف باحتياجاتها المشروعة وتتبادل معها التجارة . وقد كانت افكار مارشال في قانون الأمم ذات نزعة انسانية ، عززت « الانسانية ، والتحضر » ، والاتجاهات « الحديثة » التي تشجع التجارة وتقلل من قسوة الحرب على الافراد والممتلكات المحاربين او المحايدين ، وتزيل بالتقاضي بعض اسباب النزاع .

إلا ان القانون لا يكفي ، فالقوة ضرورية ايضاً . وقد شعر مارشال انه حتى لو لم تكن للولايات المتحدة اهداف لبناء امبراطورية ، فإن عليها رغم ذلك ان تحشد مستلزمات الامبراطورية . « ان طبيعة الانسان تمنعنا من الاستنتاج اننا في مأمن من خطر الحرب . . . فبلد بلا دفاع لا يمكن ان يكون امناً » . وتغذت مخاوف مارشال بانتاج ثروات اعظم ، وسكان واسلحة اكثر تحسباً من خطر آت لا يمكن معرفة مداه » . « ان متطلبات الأمم تتساوى بشكل عام مع مصادرها » . وتلح علوم مارشال السياسية على استعدادات متواصلة لهذه الضرورات التي قد تظهر ، مع توالي الاحداث ، بشكل غير متوقع . وهكذا تكون المهمة الحاسمة لتحرير الكسب : انه يعطي حشداً متزايداً من وسائل الدفاع . والتوعية هي من اساسيات الاطلاع ، والأهمية الاولى هي للرجال والوسائل اللازمة للمواجهة . ويكمن في اساس مجتمع الكسب الترقب القلق والخوف من مخاطر المستقبل .

وما زال هناك ناحية انبل في مفهوم مارشال : هي ميوله الجمهورية . فالأمة لم تكن مجرد اتحاد وسائل عامة لتحقيق غايات خاصة . فحياتها السياسية تعكس غاية انبل في حد ذاتها ، هي الحكم الذاتي الجمهوري . والامتيازات التي يتمتع بها المواطن في شغل الوظائف الحكومية ، واختيار شاغلي هذه الوظائف هي « اكثر حقوق البشرية امتيازاً » . وتكون الحياة السياسية الاميركية مكرسة « للولاء القومي » ، تؤمن به كأنه « اقدس الودائع - حق الحكم الذاتي » . إلا اننا سنرى ان الميول الجمهورية لا تحتل إلا مكاناً تابعاً في مفهوم مارشال عن الامة الاميركية . وبشكل اساسي ، وليس بشكل مطلق ، فإن الأمة تعني اتحاداً في السلطات العامة في سبيل الأمن الفردي الخاص . والسلطة الحاسمة هنا هي سلطة سياسية ، وليست اقتصادية ؛ اي الحاكم العام ، وليس المصادر التي تُجمع بمساعي الافراد . لقد اقام الاميركيون اتحاداً باخضاع انفسهم مجتمعين لحكومتهم الجديدة التي تحميهم .

والحكومة هي ذلك الممثل العام الذي يمتلك سلطة كافية للاعداد للاحتياجات العامة للافراد ، « استثمار السلطة لصالح المجموعة ، بواسطة أناس مختارين لذلك الغرض » . والناس لا يتنازلوا عن حقوقهم في الحياة ، والحرية والمُلكية ، بدخولهم المجتمع المتحضر ، إلا انهم قد يتخلوا عنها قهراً » . . . وحق الاكراه الذي هو اساسي وطبيعي . . . قد يتعارض مع السلام

العام ، لذلك فإنهم يتنازلون عنه مرغمين . « والمجتمع . . . يعطي بدلاً منه حلاً اسلم واكثر يقيناً » وبيت الحرية « الاسلم والأكثر يقيناً » موجود ضمن الجدران التي تؤمنها الحكومة الليبرالية . والحرية الامنة هي حرية مدنية ، لكن الحرية المدنية هي نبتة نادرة . والقانون في اغلب البلدان لا يستهدف تأمين سلامة ورخاء الفرد في المقام الأول . وبالتالي فإن مفهوم مارشال حول ما يجعل الحكومة حكومة ليبرالية ، والقانون قانوناً ليبرالياً ، هو مفهوم في غاية الأهمية .

وتبعاً لمارشال ، فإن الصفات الخاصة بالدستور هي ، دون شك ، في غاية الأهمية . فالحكومة ذاتها تخضع للقانون الاساسي . ويهدف هذا القانون في جميع اجزائه (باستثناء تلك المتعلقة بالامتيازات المنكرة التي تمت لصالح مؤسسة الرق الموجودة) الى تأمين الحرية . وكانت تدابيره من شقين : غير مباشرة ، لإقامة هيئة سياسية ، ومباشرة ، وهذه بدورها من شقين : وضع قيود صريحة على الحكومة ، والأهم من ذلك استمرار القانون العام البريطاني بشكل ضمني .

ويتضمن القانون العام بشكل رئيسي مبادىء العدالة « غير المكتوبة » التي قبلتها المحاكم : تطبيق الاستنتاجات المنطقية الانسانية في المحاكم ، ليس بشكل مزاجي ، بل عن طريق نظام قرارات منتظمة ، خاصة بالقضايا الانسانية ، من اجل تحقيق غايات العدالة . و« غايات العدالة » هي الحقوق الفردية . وقد اختلف مارشال عن وليم بلاكستون صاحب « تعليقات على القوانين البريطانية » التي نشرت في الفترة من ١٧٦٥ الى ١٧٦٩ ، والتي اعتبرت اكثر شروحات القانون البريطاني جدارة بالثقة . وقد فهم بلاكستون القوانين البريطانية خاصة ، القانون العام القديم بأنه ينطلق من « حق الانسان المطلق في الامن الشخصي » ، و« الحرية الشخصية » ، وفي « كل ممتلكاته » . ويبدو ان بلاكستون قد سعى ان يجعل لمذهب لوك في الفردية ، ذلك المذهب الواعد وان يكن مزعجاً وحذراً في الوقت نفسه ، بعداً سياسياً مألوفاً . وسعى الى ان يحيك من حقوق الانسان الطبيعية نسيجاً يشمل القوانين البريطانية التقليدية، والعادات والمؤسسات . على ان يعاد تفسيرها بدقة . وكان مفتاح مخطط بلاكستون هو ولادة جديدة للقانون العام توضع له صيغة جديدة ويعاد تعريفه بشكل ملائم . فحقوق البريطانيين تتساوى مع حقوق الفرد : فهي طبيعية ، وعامة و« مطلقة » . وكان اختلاف مفهوم مارشال هو في غايات العدالة . فقد افترض « ان القانون العام ، والقانون غير المكتوب الذي يعم اميركا بكاملها » هو « ارضية قوانيننا » ، رغم الاختلافات الطفيفة من ولاية لاخرى . وبالتالي فإن العادات الاساسية التي تتحكم بتفسير القوانين قد فهمت على انها تتناغم مع حقوق الفرد .

إلا ان الدستور ذهب الى ما هو ابعد من الافتراضات . فوضع قيوداً صريحة على الولايات والحكومات القومية ، كما اشترط البند I من الجزء العاشر ، والذي اطلق عليه مارشال اسم « ميثاق الحقوق ، لشعب كل ولاية » ، اضافة الى ميثاق حقوق الامة المعروف بشكل افضل . وبالمناسبة ، يختلف الدستور عن القانون العام ، مثال ذلك تدابيره الصارمة الخاصة بتهمة الخيانة . وبشكل عام فهو يجعل من القانون العام الصريح مجرد حقيقة عامة . وهو يمنع قوانين الولايات من تعطيل

الالتزامات الناشئة عن العقود ، والقوانين ذات الاثر الرجعي ، سواء على مستوى الولاية او الامة ، ومواثيق الحرمان (حرمان شخص ما من كامل حقوقه المدنية ، وحقه في الادعاء ، والارث . . . الخ) . ويظهر التناغم بين القانون المكتوب وغير المكتوب بوضوح في رأي مارشال الذي قدمه الى المحكمة العليا في قضية شروط العقد الكبرى ، « فلتشر ضد بيك » ، وهي القضية التي نشأت عن الغاء ولاية جورجيا لتحويل قانوني للمُلكية فوض بموجب تركة قانونية واعتبرته باطلاً ، قد لخص مارشال المسار الذي اتبعه في نقاشه « سواء بالمبادىء العامة المتبعة في مؤسساتنا الحرة ، او في دستور الولايات المتحدة » .

وسارت مساعي المبادىء الدستورية جنباً الى جنب مع الرقابة القانونية على الحرية الفردية ، لتأسيس حكومة . وتوافقت اراء مارشال مع فهم واضعي اطر الدستور في الحكومة الجديدة حيث اعتبرها ، سلطة تعم البلاد ، يفوضها نظام من السلطات المنفصلة والمميزة والمتوازنة بشكل ملائم . تستطيع بواسطة آلة الحكم ، وتدابير ميكانيكية بارعة ان تضع الطموحات في مواجهة بعضها ، وان تحمي ، بالتالي ، الفرد من الاخطار دون ان تعرض نفسها للخطر .

وقد ميّز مارشال بين نوعين من السلطات تخدمان الفرد بطريقة مختلفة : السلطة القانونية او التشريعية التي تناط بالمحاكم ، والسلطة السياسية المناطة بالوزارات المختصة بسن القوانين او تنفيذها . و« الشاهد الكلاسيكي على تحليلات مارشال هو اول جزئين من قضية « ماربوري ضد ماديسون » قبل المناقشات الختامية والمداولة القضائية . كان وليم ماربوري قد عيّن قاضي صلح في اللحظات الأخيرة من انتهاء فترة تولي الفدراليين الادارة . ووقع الرئيس جون ادامز قرار التعيين مانحاً ماربوري سلطات المنصب . إلا ان مارشال الذي كان وزير دولة في ذلك الحين ، اهمل تسليم القرار . وعندما تولى توماس جيفرسون السلطة ورأي تلك الاكداس من قرارات التعيين الفدرالية ، امر وزير دولته ، في ذلك الحين ، جيمس ماديسون بعدم ايصالها لاصحابها . فما كان من ماربوري إلا ان طالب بمنصبه وقاضى ماديسون .

وقد قرر مارشال رئيس المحكمة العليا ، اولاً ، ان لماربوري حقاً في التعيين بموجب النظام الاساسي ، ثانياً ، انه قد يحصل على وسيلة قانونية على شكل « حكم قضائي » ، بصيغة امر من المحكمة الى السلطة التنفيذية . إلا انه كان على مارشال ان يواجه الحجة القائلة بأن تسليم اوامر التعيين هو من ضمن حرية الاختيار السياسي للرئيس ، وبالتالي فإن الرئيس هو في جميع الأحوال ، مسؤول سياسي مستقل لا يخضع لامر المحكمة . وكانت خلاصة رأي مارشال هي التالية : ان « تولي الرئيس سلطات سياسية هامة ومحددة، تفرض عليه في اثناء ممارستها ان يستعمل حرية اختياره وقراره هو ، فهو المسؤول امام بلاده بصفته السياسية ، وبفعل ما يمليه عليه ضميره . . . ومواضيع [هذه السلطات] سياسية . وهي تخص الأمة وليس حقوق الفرد . وحيث ان السلطة التنفيذية أوكلت اليه ، فإن قراره نهائي . « لكن نظراً لوجود مهمة معينة عُهد بها الى شخص بموجب القانون ، وتعتمد حقوق الفرد على انجاز تلك المهمة ، فيبدو من الواضح ان من حق هذا

الشخص الذي قد يعتبر ان حقوقه قد لحق بها الضرر اللجوء الى قضاء بلاده لرفع الظلامة عنه » . والواجبات التي يحددها القانون هنا منفصلة بوضوح عن حرية القرار الخاصة بالفروع السياسية . وهذان الجزءان يثبتان واجب الرئيس في الاذعان للقانون الساري المفعول ، وخضوعه لاوامر المحكمة وتنفيذ الحقوق المنوطة بذلك القانون . لأن مسألة ما اذا كان الحق قد بُت فيه لصالح اي طرف هي في طبيعتها مسألة تشريعية ، يجب ان تعالجها السلطة التشريعية » . وهذا القدر اليسير من التعقيدات والصعوبات يمثل قدراً ضخماً من المذهب الاميركي في سلطة القانون ، أي ، في بسط اسباب سمو المحاكم فوق أية سلطة في اميركا .

ويتوجب على السلطة القضائية تفسير القوانين في اثناء تطبيقها على الافراد . والهيئة التشريعية تسن القوانين مع الرئيس ، والقضاة يفسرونها حسبما تتطلب القضايا المدنية او الجنائية . ورغم تنبه مارشال لهجمات جيفرسون ضد القضاة ، فقد كرر بشكل مستمر ان « وزارة العدل في اية حكومة هي صاحبة الحق في تفسير قوانينها » . واطرى « المبدأ السياسي العظيم . . . من ان للسلطات التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية في كل حكومة جيدة التشكيل ، الامتداد ذاته داخلها » . ورغم الولايات الواسعة لهذه السلطة ، فقد كان مارشال ميالاً الى ان ينكر وبشدة بأن هذه السلطة سياسية في طبيعتها . فالسلطة القضائية على « حقوق الافراد » تهم « اشياء غير مرتبطة بالحكومة » . وهو امر يصعب فهمه ، اذ كيف يمكن « ألا ترتبط » امتيازات المواطنين بالحكومة التي ترعاها لهم ؟ ويبدو ان الحل هو التالي ، تحمي المحاكم الافراد في حقوقهم الممنوحة لهم اصلاً من الطبيعة ، وليس من قبل الحكومة ، في حين تحمي السلطة السياسية الافراد « بشكل اجمالي » « بالسياسات » غير المباشرة التي تخترعها او تبتكرها الحكومة ذاتها .

ومهمات المحاكم ليس فيها سياسة او رغبة . « فالمحاكم هي ادوات القانون المجردة ، ولا يمكنها ان ترغب في شيء . وعندما يقال ان عليها ان تتخذ قراراً معيناً فإن خيارها يكون مجرداً . . . ويمارس بالاسترشاد بالمسار الذي يحدده القانون » . ومع هذا اعترف مارشال في مناسبات عدة ان نصوص القانون غالباًما تكون غامضة وغير واضحة ، وتحتاج الى تفسير . الا يرقى التفسير في هذه الحالة الى مرتبة « اختيار القرار » دون الاسترشاد بالقانون ؟ وبهذا الصدد يقول مارشال عن المحاكم في قضية « الولايات المتحدة ضد بور » انها « يجب ان تسترشد بمبادىء قانونية واضحة » . وهذه هي القاعدة الاساسية ، فحتى عندما يُتخذ قرار بشأن تفسيرات قانونية او عرفية ، لا يتهم القضاة انهم متصلبون لأن اختيارهم توجهه في النهاية « مبادىء قانونية واضحة » ، وهذه المبادىء هي بالضبط الحقائق العامة ذاتها للعدالة الطبيعية والكونية التي رأى انها ترتبط بالقانون العام . عندها يصح القول ان القضاة يفسرون القوانين « بكل تجرد » وتفسيراتهم تعطي القانون شكلاً يتفق مع تلك الحقوق الفردية التي يفترض في جميع القوانين احترامها وحمايتها . وهذه هي المهمة القضائية التي اوكلتها الطبيعة . وقد كتب مارشال في قضية « فلتشر ضد بيك معرفاً المحاكم بأنها « تلك التي اسست لضمان المُلكية واتخاذ القرارات بشأن الحقوق الانسانية » . وفي وسع المرء القول انه كما تناط

الحقوق الطبيعية الخاصة بالعقود الخاصة ، فإن نوعاً من السلطة القضائية الطبيعية يناط بالعقد الاجتماعي .

وهناك شواهد لا نهاية لها عن الدور المميز للمحاكم ، بما في ذلك كل قضية تذكر في هذا الفصل . وفي كل مكان طبقت فيه المحاكم الفدرالية القانون العام ، او الدستور ، او التشريع ، او قانون الأمم ، فقد كان عليها ان تفسره في ضوء « الرفق » بالناس وممتلكاتهم والتي يفترض ان القانون سعى اليها . وربما كانت احدى اهم ملاحظات مارشال قد وردت في تفسيره المعاهدة الخاصة بقضية « الشركة الاميركية للتأمين ضد كانتر » . حيث يمكن رؤية التوجه الاساسي نحو الحرية ، في حين ان القيود على الحرية التي تفرضها ضرورات الحياة السياسية قد اعطيت ما تستحقه . والمعاهدات هي ترتيبات حساسة تستقطب « اهتماماً قومياً عظيماً » وبالتالي يجب اتباع حرفيتها بدقة ، وقد يتم تجاهل « حقوق الاطراف » التي يكون لها الاعتبار الأول في « القضايا الخاصة » اذا ما فرضت نصوص المعاهدة ذلك . واذا كانت حرفية المعاهدة غير واضحة ، فإن مارشال يفترض بشدة انها تجسد « تلك الضمانة للمُلكية الخاصة التي قد تمنحها قوانين وعادات الأمم دون تعاقد » . وليس هناك من بنية يمكن ان تفسد تلك الضمانة اكثر من الكلمات السلبية التي يفترض ان تكون مقبولة » . ورغم انه يجب حماية الحرية حيث امكن ، فإننا نرى ان متطلبات تلك الامكانية تفرض قيوداً حقيقية في عالم الضرورات القاسية هذا . فالامن الخاص يجب ان ينحني لمتطلبات الامن الجماعي . والامر محصور خاصة بالسلطات السياسية التي اقيمت لضمان التجارة ، والسلام ، والسلامة . وكما اشار مارشال في مؤتمر المصادقة الفرجيني ، فحتى « ميثاق الحقوق هو مجرد توصية » . وقال « هل ستختلف النتائج لو عرفنا ان العديد من القوانين التي نجدها مناسبة هي غير دستورية » .

وتختلف السلطة السياسية عن السلطة القانونية في غاياتها ووسائلها . إذا عالجت المحاكم « اشياء غير مرتبطة بالحكومة » فإن السلطتان التشريعية والتنفيذية تشتركان في « ممارسة السيادة دون التأثير على حقوق الافراد » . وهما تخدمان الافراد في النهاية . إلا ان الخدمة التي تقدمها الفروع السياسية هي غير مباشرة . وهي لا تعنى بالحقوق ، كما يدعي كل فرع ، بل بالسياسة والخطط الخاصة بسلامة الجميع وعلاقاتهم المتداخلة . فهي تزيل العوائق من طريق النظام التجاري ، وتفرض النظام داخله ، وتتقي المخاطر التي قد تعترضه . والاختلاف في المهمات يقابله اختلاف في الوسائل ، ويفترض ان تتمتع الفروع السياسية بحرية تصرف واسعة ، لا تخضع لسيطرة القانون الصارمة . وقد اشار مارشال في قضية « ماربوري ضد ماديسون » الى ان الرئيس قد « يستخدم حريته في التصرف » في ممارسة « سلطاته السياسية الهامة » .

والواقع ، ان السلطات السياسية مقيدة بما يقره الدستور وينص عليه . وقد تنصل مارشال من مساعي الكسندر هاملتون في ان يستصدر سلطة تشريعية تامة من الصلاحيات في البند I ، من الفصل الثامن » للدفاع عن الولايات المتحدة وعن ازدهارها ودفع ديونها » . وما زال من الواجب

فهم ان تعدد السلطات بحاجة لأن يحاط بالوسائل الضرورية الواقية . فهو لا يستفيد من التفسير الحرفي الملائم « للقوانين المدونة » . وقد كتب مارشال في قضية « ماك كوليش ضد ماريلاند » « ما ان تمنح السلطة » ، « حتى يكون من مصلحة الامة ان تسهّل ممارستها » . وهذا يعكس وجهة نظر المقدمة الفلسفية التي اعتبرها هاملتون في « الفدرالي رقم ٣١ » من اولى « بديهيات » الحكم : « يجب على الحكومة ان تحتوي بذاتها على كل ما تتطلبه السلطة لانجاز الاهداف التي اوكلت اليها » . ويعني هذا بلغة العصر (واللغة الهاملتونية) : ان تكون الحكومة « فعالة » . فسلامة الناس تتطلب اجراءات حاسمة ، تعم الجميع ، ولا يعيقها شيء » . ولا يمكن ان يكون من مصلحتهم [الناس] ، ولا يمكن الافتراض ان تكون نواياهم اعاقة وارباك » « تنفيذ » سلطات الحكومة « بحجب اكثر الوسائل ملاءمة » . وهذه هي الفكرة التي سيطرت على قضية « ماك كوليش ضد ماريلاند » ، وهي مقال عملي قصير حول المذهب الاميركي في السيادة .

ويبين ذلك الرأي ايضاً سبب الحاجة لكل تلك « الطاقة » : لأنه يجب توقع اخطار عظيمة لا يمكن تجنبها . وقد استحضر مارشال شبح « متطلبات » المستقبل ، « ازمات ملحة ومفاجئة » . وحيث انه لا يمكن التنبؤ بموعدها ومداها ، فإنه يمكن توقع حتمية حدوثها . ولا بد ان تمتلك الحكومة السلطة للسيطرة عليها عندما تقع . وفي العام ١٨١٩ طالب رئيس المحكمة العليا باعطاء الكونجرس صلاحية اجازة اقامة بنك وطني . « عبر هذه الجمهورية الواسعة . . . من سانت كروكس الى خليج المكسيك ، ومن المحيط الاطلسي الى المحيط الهادي ، لا بد من جمع مداخيل الحكومة وانفاقها ، ويجب تسيير الجيوش ودعمها . وقد تقضي متطلبات الأمة نقل الأموال التي تجمع في الشمال الى الجنوب . . . وهل البنية الدستورية المفضلة هي تلك التي تجعل هذه العمليات صعبة ، وخطرة ، ومكلفة » . ويأتي الانشغال بالسلطة السياسية ، كما بالنسبة للسلطة الاقتصادية ، من الانشغال بمخاطر المستقبل ، خاصة الحرب . وقد ارتقى فهم مارشال السياسي الى ضرورة الاعداد الطويل باسم السلام لحرب لا يمكن تجنبها .

وفي الاعداد للنظام الداخلي ، اتبعت وجهات نظر مارشال مسار « الفدرالي » . وتكمن المشكلة الرئيسية بشكل او بآخر في « الزمر » الديموقراطية ، والتي قد يساعد الهيكل القضائي الجديد على تعزيز نظام ليبرالي بحماية حقوق كل منها ؛ خاصة حقوق المُلكية بالنسبة للدائنين . إلا ان الأمر يحتاج لأكثر من ذلك ، فهو يحتاج الى « همّة » خاصة في التنفيذ . وقد حيّا مارشال القوة الساحقة التي روع بها كل من واشنطن وهاملتون ثورة الويسكي في العام ١٧٩٤ .

اما السلطة على التجارة ، فهي اعظم ترخيص لتدخل الحكومة الفدرالية في النشاطات الداخلية ، وقد فهمها مارشال بشكل رئيسي على انها وسائل لازالة العقبات من طريق حرية التجارة . والترخيص بالاتجار غير ضروري ، فالحق الطبيعي في الشراء يستتبعه بالضرورة الحق في المتاجرة . « والحق في التعامل بين ولاية واخرى » كما كتب في قضية « جيبونز ضد اوغدن » ، « . . . يستمد مصادرة من تلك القوانين التي يعترف الانسان المتحضر بصلاحيتها في العالم

اجمع » . اما « النظم » فهي ضرورية لازالة العراقيل . وقد حبذ مارشال خطوات اكثر ايجابية بخصوصها . نعزز هذه « التحسينات » في موطنه فرجينيا كما فعل بالنسبة للطرق والقنوات . ويبدو انه قد فهم السلطات المتعددة على انها تجعل عمل الحكومة العامة مقتصراً على « سلطة عمل [اصلاحات داخلية فقط] لاغراض عسكرية او لنقل البريد » . إلا انه اعترف ، بأن ذلك قد يخدم اهداف التجارة ايضاً . وعلى اية حال ، فإن تفسيراته ذهبت بعيداً وازاحت العوائق من طريق اقامة سوق وطنية حرة .

وستبقى قضية « جيبونز ضد اوغدن » التي تم البت فيها عام ١٨٢٤ هي القضيةالكلاسيكية . فقد قضت على احتكار القوارب البخارية الذي اجازه قانون ولاية نيويورك منذ العام ١٨٠٨ . وفتحت ، كما بيّن البرت جي . بيفردج في كتابه « حياة مارشال » ، انهار البلاد كلها امام منافسة متنامية بين اعداد لا حصر لها من القوارب . وقدم مارشال رأيه الباهر حين قرأ مرسوماً فدرالياً يسمح للسفن المشاركة في التجارة الساحلية بمعارضة الامتياز الخاص الذي منحته ولاية نيويورك وبالتالي إلغاءه . واستنبط من تصريح خاص بالتجارة الساحلية « حق التّجار » يتمتع بسلطة فدرالية ، ناقضاً الاحتكار الذي منحته الولاية . وهذا برهان نموذجي . فالسلطات العظيمة تمنح لانجاز اهداف عظيمة . وتفسير ضيق للامر قد يقضي على الهدف المطلوب : فالكلمات في هذه المسألة يجب ان تفسر بطريقة مختلفة . وبهذه الطريقة نهضت أمة ، واخترقت المؤسسات الخاصة حواجز الولايات ، والاقسام ، والجمارك . وتدفق فيض من التجارة الوطنية عبر البلاد ، مع مواثيق المصالح المتبادلة التي تبعتها . واصبحت الحكومة مؤهلة للقيام بجهود اعظم في مجال توجيه الامور او تحديد مسارها . ونُشرت فوق الولايات التي كانت في يوم من الأيام ذات سيادة مظلة واقية جديدة وعظيمة هي مظلة السيادة القومية ، ذات المهام المحددة التي لها الاولوية في كل ما يلزم لانجازها .

وبفضل هذا الخليط من السيادات ، او النظام الفدرالي الاميركي ، اصبحت سياسة الدولة معقدة بشكل خاص . وغالباً ما كان مارشال يصف هذا النظام بأنه « جديد » و« نادر وصعب » ، و« معقد » ، ويمثل « في بعض غاياته الامة بكاملها ، وفي غايات اخرى عدة سيادات مستقلة ومميزة » . وفي محاولاته التوفيقية بين الولايات والامة حاول قبل كل شيء ان يحمي السلطات العظيمة للحكومة الفدرالية مما خشي منه واضعو اطر الدستور : تجاوزات الولايات التي هي الأقدم، والأقوى، والأكثر رسوخاً في وجدان الشعب. لذلك سعى الى تفسير القانون بحيث يبقي سلسلة من المتاريس تدافع عن السلطة القومية ، وتسد الطريق امام الاجراءات المضادة من مناهضي الاتحاد . وهكذا قطع الطريق على محاولات الولايات تخفيف الرسوم على الافراد المدينين ، او التدخل بفرض الضرائب ، او اية اداة قومية اخرى ، او بتدفق التجارة الوطنية ، والأهم من كل ذلك تجنب اعادة النظر من قبل المحاكم الفدرالية بقرارات محاكم الولايات المتعلقة بمسائل فدرالية ، وان تسود السياسات المشروعة للحكومة القومية على سياسات الولايات المخالفة لها . وهذه السيادة بالذات هي التي ستفرض اسس الوحدة . وفي وسع حكومات الولايات ان

تبقى مستقلة ضمن الحدود ، والسياسة ، والمبادىء التي تسمح بها الحكومة القومية . فالأمة وغاياتها هي الأهم .

وقد رأى مارشال انه ما زال هناك المزيد لقوله . فمن الحماقة اعطاء كل قانون قومي الافضلية على كل قانون مخالف تسنه الولاية . فقد يضحى بمشاريع محلية مفيدة في سبيل اجراءات قومية تافهة . وكبداية ، يؤكد رئيس المحكمة العليا على انه : يجب ان لا تمتد الصلاحيات القومية « في نظامنا المعقد » الى ما هو ابعد من السلطة المعنية . وبكلمات اخرى ، فقد فهم ان اهداف الحكومة العامة وحكومات الولايات هي مكملة لبعضها البعض ـ ونظراً لأنها اجزاء من كتلة واحدة كبيرة ، فإن لكل جزء ان يقيس ويحدد حصته من المصلحة العامة .

وكانت ملاحظات مارشال عن الأعمال التي تنجزها الولايات والحكومات المحلية في أمة ليبرالية عظيمة ضئيلة بشكل مزعج مقارنة بجيفرسون . وقد افترض فعلاً في قضية « جيبونز ضد اوغدن » ان مهمة الولاية هي تنظيم « التجارة الداخلية » ، و« الشرطة المحلية » ، في حين تهتم الحكومة القومية بمسائل « عامة في طبيعتها » ، تهم كل اميركا ، وترتبط بالسلامة العامة » . وهذان النوعان من الحكومات اللتان تعملان لغايات تكمل بعضها البعض ليستا مستقلتين عن بعضهما بالمعنى المحدد . فحكومات الولايات هي حكومات تابعة وليست ذات سيادة . ودور كل ولاية تحدده احتياجات المجموع ، وللحكومة العامة القول الفصل في ما هية هذه الاحتياجات . ومن ناحية المبدأ لا وجود لأي نزاع اساسي على الاهداف ، ويمكن حل اي نزاع على طريقة تحقيق الاهداف المكملة لبعضها بالسماح للاجراء المطلوب ان يوازن مصلحة المجموع (والتي تتضمن مصلحة الاجزاء ايضاً) . وقد أدت هذه الأفكار ضمناً الى بعض تعديلات مارشال الحساسة عن الولاية والامة كما في قضية « ويلسون ضد شركة بلاك بيرد كريك مارش » ، على سبيل المثال . إلا انها لم تصبح علنية صريحة ، على اية حال . وبقي مارشال مخلصاً للمذهب الرئيسي مميزاً المبدأ الفدرالي الاميركي عن الحكومة المركزية التي تعمل من خلال دوائر اقليمية : وفرضية وجود نوعين من الحكومات : حكومة خاصة بالولاية ، وحكومة فدرالية ، لا يميزهما عن بعض فحسب بل يعتبرهما مستقلتين كل في مجالها .

الجمهورية

لقد ألمحنا اكثر من مرة الى توجهات مارشال الجمهورية . فقد كان « نصيراً متحمساً » لقضية الحرية الجمهورية التي اكتسحت العالم الغربي وسيطرت على اميركا . وفهم مارشال ، مع معاصريه ، المذهب الجمهوري او الحكومة الحرة على انها حكومة شعبية تنتخب بواسطة ممثلين . وان يكون للانسان امتياز انتخاب مسؤوليه، وتولي المناصب الحكومية ، والمشاركة السياسية ، لهي غاية نبيلة في حدّ ذاتها ، وهي « ارقى الحقوق الانسانية » والمذهب الجمهوري يعطي قيمة للتشريعات المبتذلة التي تستهدف صون « السلامة الاكيدة والامن الحقيقي » ويعظمها الى حدّ ما . والحكومة الجمهورية مشكلة في حد ذاتها . وقد تساءل مارشال والمؤسسون عما اذا كانت المؤسسات

الجمهورية قادرة على الحكم فعلاً ، وهل في مقدورها انجاز المهمات الضرورية التي هي من طبيعة سلطاتها ، ومن اجلها اقيمت ؟ وقبل تأسيس الاتحاد تسرب الشك الى مارشال ، فثورة « الشاي » (Shay) في ماساشوسيتس ، والسياسات الخاصة بالمدينين في اماكن اخرى « القت بظل كثيب على الحلم البراق الذي اوحته الثورة في اميركا للانصار المتحمسين للحرية في كل انحاء العالم ، وتأسيس حكومتنا الحرة ، واخشى ان يكون الصواب الى جانب هؤلاء الذي يقولون ان الانسان غير قادر على حكم نفسه ، رغم انه ليس هناك من رأي يحط من كرامة الانسان اكثر من هذا » .

ومهما تكن شكوكه في العام ١٧٨٧ ، فإنها لم تنضج لتصبح يقيناً . والواقع ، ان الحكومة القومية الجديدة كانت هي ذاتها محاولة لاثبات امكانية اقامة حكومة جمهورية . وقد رأى فيها مارشال ، وواضعو اطر الدستور ، « اختباراً » جمهورياً في علم السياسة الجديد .

وراقب مارشال تقدم الاختبار منذ تنصيب جورج واشنطن وحتى حرب اندرو جاكسون ضد « البنك المخيف » (Monster Bank) . وبقدر ما امن بأن الأغلبية الاميركية يمكن ان تُكبح قليلاً بالدستور الجديد وتذعن لحكومة قوية ، فقد بقي جمهورياً مخلصاً . وعندما انحسر ذلك الايمان ، تراجع حماسه للحكم الشعبي ايضاً . ووصفه لسياسات واشنطن هو افضل تعبير عن انضغاط مبادئه . « في المضاربات ، هو جمهوري حقيقي ، مخلص لدستور بلاده ، ولذلك النظام الخاص بالمساواة في الحقوق السياسية الذي قام عليه . لكن الفرق بين جمهورية متوازنة وجمهورية ديموقراطية ، يشابه الفرق بين النظام والفوضى . وقد اعتقد ، بوجوب المحافظة على الحرية الحقيقية ، عن طريق المحافظة على سلطة القوانين فقط ، والحفاظ على حيوية الحكومة » .

ومن بين الصعوبات العديدة التي هددت نجاح الاختبار ، فإن هناك عقبتين لا تنفصلان عن المذهب الجمهوري للبلاد . فالمؤهلات الخاصة بالحكم على الامور والصفات الشخصية للمواطنين ورجال الدولة الواعين مهددة بتعاظم تفشي حب المناصب والكسب ، « النجاح » . اما المشكلة الثانية فلاحت بشكل اضخم في مخيلة مارشال : وهي المخاطر التي فُرضت بسبب تنامي اضطرابات الرقابة الديموقراطية التي اوحى بها جيفرسون وحققها جاكسون .

وقد اعتقد مارشال بأن الشخصية الاميركية بحاجة الى ما هو اكثر من الفضائل النفعية ، مثل حب الخير ، والتسامح ، والصناعة ، والاستقامة ، والاقتصاد . وناشد مواطنيه التطلع الى « صفات الرجال الاحرار العالية » . وتلميحاته عن الموضوع لا تستهدف تحدي جيفرسون . فمن الواضح ايضاً ، ان مارشال كان يكبر ميزات مثل الشجاعة ، والمثابرة ، والاخلاص الوطني للحريات الجمهورية . إلا انه اراد ان يؤكد على ما لم يؤكده جيفرسون ، أي « الانضباط » ، وعلى اختلاف معين في مفهومه الخاص عن الرجال الافضل للمجتمع ، الذين يجب ان يمتازوا ، قبل كل شيء ، « بالمواهب والفضائل » . وكان واشنطن ذاته هو قمة التفوق . وهو اسمى المواطنين الجمهوريين . وبفضل اخلاقه وقدراته الفكرية كان باستطاعته حتى ان يؤسس الجمهورية . ونجد في كتاب مارشال عن « حياة واشنطن » مقاطع مبعثرة في مختلف اجزائه تثني على نبل شهامته ،

وكرمه وشجاعته في المعركة ، واعتدال طموحه في زمن السلم ، وهي صفات تميزه كأب لبلاده . وفوق كل ذلك امتدح احكامه الصائبة الجديرة برجل دولة ، والتي « ربما كانت الأكثر ندرة . . . لكن من المؤكد انها اثمن نوعيات العقل البشري » . وبمرور السنوات ، بدأ مارشال يتساءل ما اذا كانت الصفات المثالية لرجل الدولة الجنتلمان قد سقطت او على الاقل تآكلت بسبب الاتجاهات الجديدة لمقاييس هذه الصفات بين ابناء بلده . واجتر قلقه هذا في رسالة بعثها الى صديقه القديم جون راندولف قال فيها : « هل هناك . . . أية علّة كامنة في مؤسساتنا تؤثر على الثقافة ، والعدات الموروثة لشبابنا بهذا القدر بحيث تهن المبادىء العظيمة التي تشكل اساس ازدهارنا القومي وسعادتنا ، وتستبدل المعارف الحقيقية الجوهرية التي لا يمكن الحصول عليها إلا بالعمل ، والتي لا غنى عنها لايجاد رجل دولة ، بمكتسبات استعراضية سطحية ؟ » .

ويبدو ان مارشال قد استثاره السعي وراء النجاح دون جدارة : خاصة الكسب دون منافسة شريفة ، وتولي المناصب دون شرف او صواب في الاحكام . وقد اعتاد ان يقارن لصديقه جوزيف ستوري بين « سياسيي الحزب » لاعوام العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر والمؤسسين العظام من « رجالات الدولة والوطنيين » . وعلى اية حال ، ليس هناك من دليل على ان مارشال قد بحث بعمق في اشكالية العلاقة بين تطلعاته لتحقيق تفوق جمهوري ، وبين العنصر الاساسي في المصالح الخاصة لمجموعة القوانين التي حملها . فالرجل المتفوق ذو الطابع الواشنطني يزدري المهنة ذات الطموحات التافهة التي تلاحق المنصب والكسب . فالمواطن الذي توجهه المصالح الخاصة يعيش بهذه الطريقة . وان لم يكن مارشال قد تعمق في جذور المشكلة ، فإنه قد ابدى ، على الاقل ، اهتماماً خاصاً ومميزاً بحثاً عن علاج ، واعرب عن قلقه في ان بلاده سوف تعاني من « اهمال في انجاز المهمة العظيمة وهي ان تطبع في عقول الشباب دروساً في الدين والاخلاق » .

واعتقد مارشال بأن على رجال الدولة ان يشجعوا الدين بسبب اثارة الاخلاقية ، ومهما تكن عواقبه اللاحقة . فقد كان واشنطن « رجلاً ورعاً حقاً » ؛ وكان « لمبادىء الدين » دور كبير في تكوين شخصيته القوية . صحيح ان اهتمام مارشال « بحرية الضمير » قد قاده الى الموافقة على عدم تأسيس كنيسة فيرجينيا . ومع ذلك فقد حبذ ديناً الزامياً يدعم الضرائب بشكل عام (وذلك خلافاً لكل الكنائس) ، « وان يكون كل فرد حراً في تحديد الشخص الذي ستذهب مساهمته اليه » .

وكان تهذيب الشباب عن طريق التربية امراً مهماً بشكل خاص لجمهورية مثل اميركا . « ان تتلقى غالبية الناس تلك الدرجة من الارشاد التي تؤهلهم لانجاز الواجبات الملقاة على عاتقهم بدرجة من الذكاء ، لهو امر لا غنى عنه في الحكومات الشعبية بالكامل اكثر من اي شكل آخر من اشكال الحكومات » . ولذلك فإن « المدارس الابتدائية » ذات « اهمية بالغة » تفوق اهمية « الكليات والجامعات » . وتمنى مارشال ايضاً ان يوجه القادة البارزون في حكومتنا المعقدة وفي المجتمع بالدراسات الحديثة الاساسية ، مثل مجموعة القوانين الدستورية والاقتصاد السياسي . وكان سعيداً

بشكل خاص بتقديم مختصر عن « تعليقات على الدستور » التي كتبها ستوري لبعض طلبة الحقوق . « يستطيع الجميع ان يتخيلوا التأثير العظيم الذي يمارسه افراد هذه المهنة على الحكومات الشعبية ، وخاصة حكومتنا ، وكل ما يستهدف تحسينها هو في مصلحة الأمة » . وكتب مارشال الى صديقه عندما نشرت التعليقات لأول مرة : « لقد انهيت قراءة عملك العظيم » و« ارجو ان يتمكن كل رجل دولة ، وكل من يمكن ان يصبح رجل دولة في الولايات المتحدة ، من قراءته » .

وربما كان أفضل عرض لافكار مارشال عن الثقافة السياسية هو كتابه « حياة واشنطن » . وهو كتاب به دروس معقدة . تشمل بشكل اساسي ، اطراء للنظام الوطيد والحكومة القوية ، والتجارة الحرة ، والضمان المالي للقروض ، مع مديح لرجال الدولة الجمهوريين المتزمتين وحتى النبلاء منهم . ويجد القارىء امام عينيه دائماً شخصية واشنطن ، التي تزودنا ، كما يستخلص الكتاب « بدرس يستحق انتباه الاشخاص المرشحين للشهرة السياسية » . ولا غرابة ان مارشال ، وبعد ان بلغ الخامسة والسبعين من العمر ، أوجز هذا العمل في كتاب مدرسي . فالتوعية الحقيقية للشعب الجمهوري تقوده الى ان يقلد رجال دولته العظام ، او على الأقل ، ان يجلهم .

ذاك الاحترام يرفض الشعب الاميركي بالتدريج ابداءه . وتمرده يشكل النموذج الثاني من المشكلة الكبرى في الجمهورية : أي نمو الديموقراطية السياسية . وقد كانت الصعوبة بسيطة ، وواضحة ، وخطيرة . فالأغلبية ترفض ان تلعب الدور الجمهوري حسب الحدود التي رسمها مارشال . واميركا ، مثلها مثل اية جمهورية ، كان يجب « ان تدار حسب الرغبة الشعبية من قبل ممثلين منتخبين لادارتها » مع ان المهام العامة الضرورية فيها يجب ان تنجز كما في اية حكومة . و« الرغبة الشعبية » « تدير الحكومة » فقط ولا تحكم بالطريقة التي تحلو لها . اضافة الى ذلك فليس الشعب كله الذي يحكم بل « الممثلون » الذين يديرون الامور . و« الشعب » ، ينظر للانسان كانسان ، اما الانسان كما يتخيله مذهب الفردية للوك ففيه الكثير من الرغبات والملامح التي تميز الطبقة الوسطى العصرية . وهو يفترض ان يحب القانون والنظام والحماية التي لا يمكن ان تؤمنها سوى حكومة حرة تخضع لرقابة شعبية مباشرة . اما « حكومة الشعب » التي يريدها مارشال فهي من الشعب ، ومع الشعب ، وللشعب بنسبة اقل من ان تكون من الشعب ، وعلى الشعب ، وللشعب . وفي حين قد ينتخب الشعب كل ممثليه سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، فإن عليه ان ينتخب افضل رجال المجتمع ـ « اكثر مواطنينا فضيلة وقدرة » ـ وترك مسائل السياسة لاحكامهم المستنيرة . ونظام التمثيل هذا يسمح للناخبين بوضع ضوابط سلبية لاستبعاد مظالم معينة . ولا يعطي رقابة ايجابية على السياسات العامة . ويعود التمييز بين المعنيين الى ممثلي الشعب ، ثم لمن يجب ان تذعن له باقي البلاد .

وهذه التبعية لم تأت بشكل طبيعي لجماهير الاميركيين . فقد علمتهم الخبرة ذلك من بنود الاتحاد . وقد كتب مارشال في « حياة واشنطن » ان الصراع بين الدائنين والمدينين قد اصبح « الأكثر حيوية ، لأن حكومات الولايات بشكل عام لم تُدخِل اي مبدأ يمكن ان يقاوم مشاريع الساعة

العاصفة، يعطي الشعب الوقت الكافي لتدارس الامر، ويعطي حسهم الاساسي الطيب الوقت كي يعمل » . وقد سعى « الاختبار » الدستوري لتأمين ذلك المبدأ ، دون ان يكون غير جمهوري . فكبحت بعض التجاوزات الشعبية ، بوسائط شعبية ، بشكل اساسي . وأدخلت « بعض المبادىء الى النظام السياسي ، بهدف تصحيح بعض العيوب الظاهرة ، دون ان تعرض للخطر الروح الحرة للمؤسسات الموجودة » . وذهب مارشال بعيداً عندما نعت الدستور في مؤتمر المصادقة الفرجيني بأنه « ديموقراطي » . واذا ما اضفنا قوله الى بعض ملاحظاته السابقة ، فيبدو ان هذا يعكس اعتقاده بوجود تناغم اساسي بين دور الشعب السياسي المحدد ، ورغباته التي حدّ منها الدستور بقدر بسيط .

ويعتمد الدستور على الضوابط القانونية للمراجعات التشريعية، والتي سنبحثها فيما بعد، وعلى اثنين من الضوابط السياسية . فالتمثيل النيابي سيستمر في صقل رغبات الشعب وآرائه ، طالما ان افضل المواطنين تم اختيارهم . اضف الى ذلك ، أنه يمكن « موازنة » الوزارات الجديدة ، بحيث انه كلما كان مجلس الشيوخ والرئيس اكثر اعتدالاً وثباتاً كلما كان بامكانهم مواجهة المجلس الاكثر ديموقراطية . وبهذا تطغى « المشاعر الحقيقية والمدروسة للشعب » على « الاحكام المسبقة والاندفاعات العاطفية » . وللرئيس دور مركزي في هذا الميزان . وقد امتدح مارشال « الثبات على الحل » عند واشنطن ، لأن ذلك حاسم لنجاح الحكومة في تولي مسؤولياتها ، « ورغم تقدير [واشنطن] لرغبات الشعب ، بالقدر الذي تستحقه ، فإنه لم يتخل قط عن المبدأ نزولاً عند تلك الرغبات ، ولم يضحي باحكامه على مذبحها ، وهذه الصلابة في شخصيته ، اضافة الى الفضائل المعروفة التي تحلى بها ، مكنته من ان يصد السيل الجارف الذي كان من الممكن ان يكتسح اي شخص اخر ، واعتقد انه بذلك قد انقذ بلاده » .

وقد رأى مارشال ان الاتجاهات الديموقراطية في البلاد قد تحولت ليس الى موجة مرحلية خطرة ، بل الى سيل جارف . وتصاعد الضغط الشعبي على ادارة واشنطن هو الموضوع التالي للبطل نفسه في كتاب مارشال الاخير . وقد هدد التصاعد المستمر « لسيل الرأي العام » باسقاط التمثيل النيابي وتشكيل « الجمعيات الديموقراطية » من اجل « مراقبة تصرفات حكامهم » ، وتزايدت مشاعر المرارة بسبب السرية في الحكم ، وتفجر العنف بسبب مواضيع مثل « معاهدة جاي » ، والترتيب الوراثي في سينسناتي . ومع ذلك تشبثت الترتيبات النيابية الاساسية بمواقعها ، دون ان تتم غربلتها ، كما توقع مارشال ، « في حكومة شعبية » . وفي تثمينه للتطورات من العام ١٧٨٩ الى ١٧٩٦ قال مارشال : « يمكن اعتبار ممثلي الشعب المرآة التي تعكس بصدق المشاعر والاحاسيس التي تتحكم بناخبيهم » . وهذا التشبيه بين الممثلين وناخبيهم تعاظم بتنامي الاحزاب السياسية : واصبح المرشحون ينتخبون تبعاً لارائهم او « برامجهم السياسية » . وبدأ يختفي الاحترام القديم للشخصيات الفذة والاحكام الصائبة . وانتقل النزاع بين القادة الحزبيين الى الشعب مما جعل الحياة المدنية اشد قسوة والحوار السياسي اشد فظاظة .

ورغم عدم استساغته للخلافات بين الجماعات الحزبية ، فقد كان طبيعياً ان ينضم مارشال الى الفدراليين اتباع واشنطن دعماً للمؤسسات القومية الجديدة . وقد وصف الفيدراليين في كتابه « حياة واشنطن » بأنهم أولئك الذين طالما حبذوا تنفيذ العقود بحذافيرها ، والتخفيف من المصاعب التي تواجه الصناعات الخاصة ، واقامة حكومة وطنية قوية عن طريق « مبدأ ترابط الأفكار الطبيعي » ويرتبط اسم الجمهوريين بالديموقراطية العتيقة وحزب الدائنين . وقد كانوا « اكثر عدداً وقوة » حتى بموجب البنود . ولم تتم المصادقة على الدستور الا « بصعوبات لا نهاية لها » : ومن المؤكد ان اغلبية المواطنين كانت تعارضه . واستلزم الأمر « تزامن ظروف خارجية تفرض على العقول الرافضة ان ترضى بالدليل ، وتقتنع بالحاجة الى حكومة قومية فعالة ، وان تعطي لذلك الحزب الذي تنبأ وحزن للازمات التي تعصف بالولايات المتحدة ، سطوة مؤقتة » . وتطلب الامر منتهى التعقل من جانب الفدراليين الحاكمين . واعتقد مارشال ان مرسوم التحريض على الفتنة ، هو غلطة سياسية كلاسيكية (دون ذكر الانشقاق المدمر بين هاملتون وادمز) مع انه دستوري . وهو يعارض تلك الرغبة الديموقراطية في الحرية ، والتي غالباً ما اتسمت بالغباء ، خاصة بسبب القيود على حرية التعبير . « . . . إن المرسوم الذي يستهدف الصحافة بأي شكل من الاشكال يسمح لاحاديث المناوئين ان تأسر اذن الجماهير ، وتضلل عقولهم بحيث يفشل المنطق في تصحيح الانطباع المغلوط » . وخلال فترة رئاسة واشنطن الاخيرة ، افلت مجلس الشيوخ نفسه من سيطرة الفدراليين . وتزايد بالمقابل نفوذ مجلس النواب . واصبح حتى فرع الهيئة التنفيذية مهدداً : « وأي رجل اخر » عدا واشنطن كان سيستسلم للتيار الجارف . وكان الاستيلاء على الرئاسة من قبل الجيفرسونيين الجمهوريين في العام ١٨٠٠ ايذاناً بالهزيمة السياسية لقضية مارشال .

وخشي مارشال الاحداث الجمهورية الاتية ، وخشي بالذات قائد هذه الاحداث ، وكان السبب الرئيسي لذلك « القالب العام » لنظرية جيفرسون السياسية ، والتي مالت الى اضعاف الحكومة العامة البعيدة والمنعزلة لصالح الولايات التي تسهل مراقبتها واخضاعها لرقابة ديموقراطية . وعندما سعت عدة ولايات جنوبية الى « الغاء » قوانين الامة في العام ١٨٣٢ كتب مارشال « ها نحن نجني الثمار المُرّة من الشجرة . . . التي زرعها السيد جيفرسون ، وتعهدت فيرجينيا رعايتها بكد ومثابرة » . وعشية انتخابات العام ١٨٠٠ كتب مارشال ان جيفرسون سوف « يجسد نفسه مع مجلس النواب . وباضعاف منصب الرئيس ، سيزيد من سلطته الشخصية . وسوف يقلل من مسؤولياته ، ويقوض المبادىء الأساسية للحكومة ، ويصبح زعيماً للحزب الذي يقترب من تشكيل الأكثرية في الهيئة التشريعية » . وقد مهدت « ثورة » جيفرسون الطريق امام جاكسون . ووصلت الليبرالية الديموقراطية الى الحكم بقوة ، وحلت طبقة منها محل الطبقة العليا في فيرجينيا ونيوانجلند . وغيّر مكتب الرئاسة سياسته تغييراً كاملاً فمن الرقابة على « العامة » الى المدافعة عن حقوق « العامة » . ووصل الأمر بمارشال نفسه الى الاعتقاد ان منصب الرئيس « سيتحطم ويحطم معه كل وزارة في الحكومة » . وبعدها حبذ التقليل من سلطاته ، وتحديد ولاية الرئيس بفترة رئاسة واحدة حتى لو انتخبه عدد كبير من الشيوخ .

وكان تنبه مارشال للسلطة واتجاهات الجمهور الاميركي هو الذي دفعه الى الشك في النهاية في الحكم الذاتي الجمهوري . وتشكك في « الحس الطيب الاساسي » للشعب . وتمسك بوجهة نظره فيما يتعلق بمصالحهم، وتوقف عن الاعتقاد بأنهم سيتابعوها طوعاً حتى بوجود قيود الدستور . واصبح يدعو مذهبه الجمهوري المبكر «الديموقراطية الحماسية والبدائية». واعتقد كما علمته الخبرة ، وكتب بذلك الى وليم غاستون ، انه لو عملت غالبية المواطنين بشكل سليم « فإن جمهورية ما ستكون بالفعل الجمهورية المثالية التي رسمها الحماس ، لكن الخبرة اظهرت مراراً انها لونت كثيراً بأيدي الرسامين بحيث انها لا تكاد تشبه الأصل » .

المراجعة التشريعية

بزوال الحواجز السياسية التي تحمي السلطات العامة من الارادة الشعبية ، اصبحت الضوابط القانونية في غاية الأهمية . والتي قد تصل في جوهرها الى ان تفرض المحكمة العليا تنفيذ الدستور المدون على الفروع الانتخابية الاخرى .

وقد فسر مارشال الدستور على انه قانون ، وليس مجرد مخطط ، او مسودة مخطط يحدد صلاحيات الحكومة . وكتب في القسم الثالث من قضية « ماربوري ضد ماديسون » ، « لقد عُرِّفت سلطات الهيئة التشريعية وحُدِّدت » ، « وكي لا يحدث خطأ او نسيان في تلك الحدود ، فقد دُوِّن الدستور » . وبسبب من افتراض ديمومة اسس الحكومات اعتبر مارشال الدستور « المدوّن « اعظم تحسين في المؤسسات السياسية » . وبالمثل ، فقد فسر ايجاد سلطة لتعديله على انها ليست سوى طريقة اخرى لضمان « الخلود لعمل [واضعي الاطر] » . وهي تسمح بتغيير التفاصيل التي قد تكون رد فعل سياسي على ظروف متغيرة . وباختصار ، فإن من المفترض ان يكون الشعب قد استنفذ ممارسة سيادته بتأسيس الدستور . والمؤسسات العظيمة التي ستقام بعد ذلك هي أبدية .

> ان يكون للشعب حق اساسي في الاعداد لحكومته المستقبلية ، وان تقود هذه المبادىء [التي تعد للحكومة] حسب وجهة نظره الى سعادته الخاصة ، هي العنصر الاساسي الذي اقيمت عليه البنية الاميركية . وممارسة هذا الحق الاساسي يسبب اجهاداً لا حدّ له ، ولا يمكن ، بل لا يجب ان يتكرر باستمرار . لذلك ، ما ان تؤسس هذه المبادىء حتى تعتبر اساسية . وكما ان الصلاحيات التي تنبثق منها هي صلاحيات سامية ، ونادراً ما تكون قادرة على العمل ، فقد صممت لتكون دائمة .

والنتيجة ضوابط جمهورية من الدرجة الأولى : أي جعل الحكومة الليبرالية حكومة دائمة في قلب الحكومة الشعبية ضد الرغبة الشعبية . اما الدستور فيجب ان نذكر ان الأغلبية لم تضع اطره ، بل وضعه « رجال الدولة المستنيرين والوطنيين من مبعوثي المؤتمر الفدرالي . وعند الشك ، كان مارشال يتتبع نوايا هؤلاء اكثر مما يتتبع افكارهم المتفرقة او الافكار الأكثر ديموقراطية التي كانوا يصرحون بها من وقت لآخر في مؤتمرات المصادقة . كما ان الشعب لم يصادق على الدستور . فقد

عملت « افضل المواهب من مختلف الولايات » ، اما ممثلو الشعب ، في مفهوم مارشال الجمهوري ، فقد اذعنوا .

وكي تصبح هذه الضوابط القانونية حقيقية ، لا بد ان تنفّذ . ومن هنا اهمية المراجعة التشريعية . والاجراءات القضائية الحميدة والسليمة « تصون المبادىء التي وضعها الدستور » وتدعم الحكومة الليبرالية ، ومعها الجمهورية . ويؤكد مارشال على التنصل من أية صلاحيات سياسية للمحكمة التي اقامها وهي اعظم محكمة سياسية في العالم . « المسائل التي هي بطبيعتها سياسية ، او التي هي سياسية بموجب القانون والدستور ، تقدم الى الدوائر السياسية ، ولا يمكن ان تبحث في هذه المحكمة » . إلا ان هناك فخ في الأمر ، فقد لا تتطفل المحاكم على مسائل في المحيط السياسي . إلا انها تقرر ، على اية حال ، المدى الذي يمتد اليه المنع . وبالصلاحية المخولة الى المحاكم ، فإنها تفسر ما يقره الدستور ، وبالتالي تسيطر على محيط واضعي القانون ومنفذيه على السواء .

وقد جاء التبرير الذي يدعم هذه السلطة العظيمة التي لم يسبق لها مثيل من الجزء الثالث والأخير من قضية « ماربوري ضد ماديسون » . وهناك مجال للاعتقاد بأن مارشال قد انتهز فرصة فترة من عدم الوضوح لتقوية مكانة المحاكم في اميركا الجيفرسونية ، ومهما تكن الشكوك التي احاطت بتلك القضية ، فإن الادانات التي صرح بها هي ذاتها التي طالما تمسك بها . فقد اكد ومنذ بداية مؤتمر المصادقة الفرجيني ان « قانوناً لا تضمنه اي من السلطات المتعددة » سوف يعتبره القضاة « مخالفة للدستور الذي يفترض ان يحموه » ، وهو بالتالي « باطل » .

والمنطق الرئيسي في قضية « ماربوري ضد ماديسون » هو التالي : إن من اختصاص القضاء ان يوضح ما يقوله القانون . وحين يكون هناك تعارض في القوانين ، فإن على القضاة ان يقرروا اي القوانين يجب ان يطبّق . ولأن الدستور هو القانون الاسمى لذا يجب تطبيقه من قبل المحاكم وتفضيله على اي قانون تشريعي يعارضه . وعدم القيام بذلك سيترتب عليه تأثير سياسي ، بأن يصبح الدستور « قابلاً للتغيير عندما يرتأي المشرع تغييره » ، وبالتالي ، محاولة سخيفة « لتحديد سلطة هي في طبيعتها غير قابلة للتحديد » .

ومن يستطيع ، ممّن يقرأون قضية « ماربوري ضد ماديسون » ، ان ينكر التنميق البياني الاضطراري لهذا التبرير ؟ إلا ان هناك صعوبات ما زالت تواجه المعلقين حتى يومنا هذا . أليست وجهات نظر القضاة معرضة لأن تختلف مع الدستور ، وان تكون غير دستورية ؟ ويتابع مارشال نقاشه بالاشارة الى اشمئزازه الشديد من «السلطة المطلقة للهيئة التشريعية» . واعطيت المحاكم بشكل غير جليّ فقط سلطة من هذا النوع ، أي ان تكون ناطقة باسم الدستور الحاكم ، وتحكم بموجبه . وهذا لا يعني ببساطة أنّ من صلاحية المحاكم تفسير القانون . وهناك دليل حتى في وجهات نظر مارشال على تطبيق هذا الامتياز على القانون « المدني » العادي ، وليس « القوانين السياسية » العظيمة مثل المعاهدات او الدساتير . وقد ميز مارشال الدستور في قضية « ماك كوليش

ضد ميريلاند » عن « مجموعة القوانين العادية » . وفي نهاية الامر ، فإن صلاحيات القضاة بالنسبة لحقوق الفرد ، لا تبرر سلطة مماثلة في الأسس السياسية . وان كان لأية دائرة ان تكون ذات سلطة في هذه المسائل ، فهي الهيئة التشريعية ، كما يقول المعلقون . والهيئة التشريعية معتادة على اتخاذ القرار في المسائل المتعلقة بسياسة عملها . وهي غير ملزمة على القيام بخدمة الدعاوى الخاصة التي تصادفها ، كما ان الهيئة ذاتها تخضع لضوابط : هي الانتخابات الشعبية .

وهنا تكمن المشكلة . فقد خشي واضعوا اطر الدستور تجاوزات الهيئة التشريعية ، والسبب يكمن بالذات في أنها الأكثر تأثراً بالأغلبية الديموقراطية من بين جميع الدوائر . والواقع ان هيئات الولايات التشريعية قد اعتادت اتخاذ قرارات سياسية ـ والتي غالباً ما تكون معارضة لحقوق الفرد وللمصلحة العامة . ومع اخذه مسألة التجاوزات الواردة في « البنود » في الاعتبار ، فقد كان « معقولاً » اكثر ، كما كتب هاملتون في « الفدرالي رقم ٧٨»، « الافتراض ان المحاكم صممت بحيث تكون هيئة وسيطة بين الشعب والسلطة التشريعية ، وهدفها من ذلك ، اضافة الى اهداف اخرى ، هو ان تلتزم الاخيرة بحدود الصلاحيات الموكولة اليها ، وبالتالي ، بالمذهب الجمهوري الذي يتضمنه حديث مارشال عن المراجعة التشريعية .

ومقابل الدور السياسي الفريد للمحاكم ، فإنها تتمتع بمزايا سياسية فريدة . فاختيار القضاة يتم بالتعيين ، ويبقوا في مناصبهم لحسن سلوكهم . وقد حاول مارشال طيلة حياته ان يجعل القضاة ، « مستقلين بشكل تام وكامل » . لكن المخاطر التي تعرض لها القضاء الفدرالي في اميركا الجيفرسونية استلزمت اكثر من التدابير التي تضعها المؤسسات . وكان على المحاكم ، وخاصة المحكمة العليا ، ان تشكل جبهة متحدة . وقد كتب مارشال الى ستوري في العام ١٨٢١ « امل واضرع الى الله ألا يتشتت تناغم هيئة المحكمة » . « ان لدينا من الاعداء الخارجيين والسياسيين ما يكفينا كي نحافظ على السلام الداخلي » . وتنم اعمال مارشال في هذه الظروف عن الأفكار التي لم يعلن عنها مطلقاً .

وقد توقف التبديل المستمر في العضوية الذي لازم المحكمة العليا قبل مارشال . حيث تولى منصب رئيس المحكمة العليا ثلاثة قضاة خلال احد عشر عاماً ، وتولى مارشال ذلك المنصب طيلة اربعة وثلاثين عاماً . واستطالت فترات خدمة « القضاة المتحدين » بشكل ملحوظ ، وان لم نقل بشكل مذهل . والأهم من كل ذلك ، فقد اوقفت الاحكام « المتسلسلة » ـ والتي بموجبها يعطى كل قاض رأياً منفصلاً في كل قضية . وقد ادرك جيفرسون ، الذي سعى طيلة حياته الى استعادة الطرق القديمة مغزى هذا الأمر . كما خف عدد الاعتراضات ، ربما نتيجة للمثال الذي ضربه مارشال . فكقاعدة عامة اصبح « يذعن بصمت » لآراء اخوانه اذا كانت معارضة لرأيه ، وبذا صارت المحكمة تتكلم بصوت واحد منذ ذلك الحين .

وكان الصوت في العادة هو صوت مارشال . الذي قدم ، خلال السنوات الخمس الاولى لتوليه منصب رئيس المحكمة العليا،كل وجهات نظر المحكمة تقريباً ، وقدم ثلاثة ارباع وجهات

النظر في السنوات السبع التالية . ونصف وجهات النظر تقريباً ـ واغلب القرارات الدستورية الكبرى ـ طيلة فترة توليه منصبه ، وهي أطول من اي فترة قضاها رئيس للمحكمة العليا . ووجهات النظر الدستورية تلك ، هي سياسية في مضمونها ، قانونية في شكلها ، وقد صممت للتثقيف السياسي بقدر ما كانت قرارات في مسائل معينة . وفي هذه الجمهورية الجديدة ، التي صيغت حسب افضل الرؤى الواعية المعاصرة ، فإن « الكثير من سعادة الشعب » يعتمد على « انقاذ الرأي العام من العديد من تلك الأحكام المجحفة » حولها. وقد كان كلام مارشال هو البلاغة القانونية للوعي الجماهيري . وفي احدى المناسبات صرخ جون راندولف بيأس ضد احدى وجهات نظر مارشال : « هذا كله خطأ ، كله خطأ » ، « إلا ان اي شخص في الولايات المتحدة لم يكن قادراً على القول لماذا او اين وقع هذا الخطأ » .

واكثر المواضيع التي تحدث عنها مارشال بشكل بلاغي واضح هو سلطة القانون او حتى قداسته . فاحترامه البالغ لحرفية القانون يرقي الى مستوى التبجيل حين يتعلق الأمر ببعض فقرات الدستور ، والذي غالباً ما وصفه بأنه « مقدس » . وهناك شيء مشابه من المهابة واضح في معاملته للمشرعين باحترام شديد وخاصة « رجال الدولة المحنكين والرجال الوطنيين » الذين وضعوا اطر الدستور . ولم يلمح قط الى ملاحظة فكر جيفرسون الذي يقول : « . . . ان القانون والمؤسسات يجب ان يسيروا يداً بيد مع تقدم العقل البشري » . فما كان لاميركا ان تتوقع اكثر مما اعطاها واضعو الأطر . فقد كان الواجب ان نقدس عملهم لا ان نعارضه . ومارشال مسؤول الى حدّ بعيد عن احترام الاميركيين لقانونهم الاساسي « وللاباء المؤسسين » ، ـ وحتى عن « عبادة رداء القضاة » . وهناك قصة تظهر مدى حيلته . فقد واجهت رئيس المحكمة العليا قضية كانت فقرة الدستور فيها غامضة بعض الشيء فسعى بقوة لحماية القانون وواضعي اطر الدستور من اي اتهام بالخطأ ، لدرجة انه حمّل الغلطة نفسها مسؤولية ظهورها ، « لا احس بأني انتقص من قدر واضعي اطر هذه الاداة المقدسة ، عندما اقول بأن بعض الغموض قد وجد طريقه الى هذه الفقرة » .

وهناك درس اعمق في بلاغة مارشال ، فهي تتضمن ارشادات بمثابة درع واق كامل من الغايات ، والمبادىء ، والأحكام التي قد تضمن ، بقدر ما تستطيع البلاغة ان تفعل ، تفسير مؤسساتنا المعقدة الجديدة تفسيراً يتسم بحسن التمييز . كما هدف من وراء القانون الى العدالة ، والنظام السياسي والاقتصادي ، الذي يجب تفسير الدستور على ضوئها . وقد اوجز في قضية « جيبونز ضد اوغدن » الاسباب ، ففي بلد مثل اميركا متأثر الى حدّ بعيد بوعي جيفرسون الجمهوري المتباين، وامتداد ارائه نجد: «عقولاً قوية ومبدعة اعتبرت ان تقليص بنية السلطات الممنوحة صراحة لحكومة الاتحاد الى اقصى حدّ ممكن ، امراً مقبولاً . . . وهذا قد . . . يوضح دستور بلادنا ويترك له بنية رائعة فعلاً عند النظر اليه ، إلا انه يكون غير صالح للاستعمال . وقد تحاط المبادىء بالغموض ، وهي التي كان يعتقد في السابق انها سهلة للغاية ، وقد تثار الشكوك حولها بحيث لو تتبع العقل مساره لما امكن له ان يدرك منها شيئاً . وفي حالة كهذه ، فإن من الضروري بشكل خاص العودة الى المبادىء الأساسية السليمة للحفاظ على تلك المبادىء . . . »

وربما اظهرت قضية « ماربوري ضد ماديسون » بلاغة مارشال القضائية في ابلغ صـورها . فنقاشه يفتـرض مسبقاً شكـوكاً جمهـورية حـول وجود تجـاوزات من قبل اكـثر الهيئات التشـريعية ديموقراطية . إلا ان تلك الشكوك لم تتضح ابداً . وربما كان مارشال يتتبع فعلاً نقاش هاملتون في « الفدرالي رقم ٧٨ » . وهو يختار الجزء الأكثر قانونية في الورقة رقم ٧٨ ، والذي يؤكد ببساطة ان تفسير القانون هو من اختصاص المحاكم . وهو لم يوجه قط الانتباه الى « الأمزجة المريضة . . . بين الناس انفسهم » . فلماذا الايجاز ، ايجاز الواثق من نفسه ، والذي انتقدت اراء مارشال في بعض الاحيان بسببه ؟ . « يبدو انه ضروري للتعرف عـلى مبادىء معينـة » كما كتب ذات مـرة ، « التي يفترض انها استدعت وقتاً طويلاً كي تترسخ ويتخذ قرار بشأنها » . ومن المؤكد ان جزءاً من السبب يكمن في حذر مارشال الذي سبق ديموقراطية جيفرسون . فقد ووجه بجمهور متعدد الاتجـاهات مؤيد وغير مؤيد ، وقد بنى نقاشه على الجانب المؤيد او الليبرالي ، مقللاً بـذلك الجـانب الآخر او الجانب الديموقراطي رغماً عن هذا الاخير . والمهمة لا تستدعي العودة الى النقاش المستهلك الذي قد يثير الشكوك الديموقراطية . وانما تحتاج ببساطة الى غرس هذه المبادىء في اذهان الناس ، وهذا بدوره يتطلب ايمانهم بضرورة المحافظة على المراجعة التشريعية .

ومن هنا فإن ما يميز فكر مارشال السياسي هو خليط من الاحكام العملية الصائبة ، وحكمة نظرية معينة . وهذا كل ما يتطلبه الامـر فعلاً . وقـد كان مـارشال رجـل دولة ، وليس فيلسـوفاً سياسياً . كما كان رجل دولة في نظام حكم أسس حسب مذاهب فلاسفة سياسيين . وقاد محكمة عملية أجبرت على ان تطبق بحكمة العناصر النظرية الخاصة لأول « أمة جديدة » . وربما قـدمت الصيغة القانونية لافكاره اصدق منظور لفهم الفكر السياسي الاميركي ، والذي ينصبّ على القانون العام ، والقانون الخاص ، اللذين فرضتهما الطبيعة ذاتها .

جوزيف ستوري

بيتر شوتن

«١»

لقد اثبتت التجربة السياسية الاميركية نجاحها بحيث يبدو انها حققت الهدَف القومي الذي رمت اليه. وجعلت من افكار المؤسسين قيام اول جمهورية عصرية عظيمة امراً ممكناً ، إلا ان تلك الأفكار لم تضمن استمرار رفاه الجمهورية . ولا بد من الاستمرار في شرح ذلك الفكر السياسي بأمانة اذا كان للأمة الجديدة ان تبقى . ولا ريب من ان هذا هو ما عناه جورج واشنطن حين قال ، بعد المصادقة على الدستور بقليل : « لقد كنت دوماً على قناعة تامة بأن استقرار ونجاح الحكومة القومية ، وبالتالي سعادة شعب الولايات المتحدة ، يعتمد الى درجة كبيرة ، على تفسير القوانين وتنفيذها » . وقد كانت الولايات المتحدة محظوظة في هذا المجال . ففي العام ١٨٠٣ باشر جون مارشال منصب رئيس قضاة المحكمة العليا . وفي العام ١٨١١ انضم اليه جوزيف ستوري ، الذي خدم في المحكمة حتى وفاته في العام ١٨٤٥ . ومارشال وستوري هما افضل مثال على رجل الدولة المشرّع .

وانجازات ستوري ، وتأثيره ، وسمعته القانونية التي لا تبارى جعلت منه احد اهم الشخصيات السياسية الاميركية في القرن التاسع عشر . وقد كان اهم أثاره مقالاته « تعليقات حول دستور الولايات المتحدة الاميركية » . إلا انه خط مخطوطات اخرى مختلفة (بما في ذلك اعادة صياغة مجموعة القوانين الجنائية ، وقانون قومي للافلاس) ، كما حضّر وأشرف على تصنيف ونشر تشريع الولايات المتحدة العام والشامل المكون من ثلاثة مجلدات ، كما ساهم بمقالات عديدة في مجلات وموسوعات علمية . وفي العام ١٨٢٩ ، وحين كان في منتصف فترة خدمته في المحكمة العليا ، قبل ستوري منصب استاذ كرسي في القانون لدى جامعة هارفرد. وبشكل عام ، فقد اعتبر القوة المؤثرة في تطوير مدرسة القانون . وفي الفترة ما بين العام ١٨٣٢ الى العام ١٨٤٥ نشر تعليقات (وذلك اضافة الى المراجعات والمختصرات) عن « قانون الكفالات » ؛ و« عن الدستور » ؛ و« تنازع القوانين » ؛ و« تكافؤ الفرص في المرافعة » ؛ « وقانون التمثيل التجاري » ؛

و« قانون المشاركة » ، و« قانون حوالات الحق » ؛ و« قانون اذونات الدفع » .

اما دنابات ستوري « تعليقات على الدستور » فقد دفعت بشكل صريح ، كما فعلت كتاباته الأخرى بشكل ضمني ، بتراث المؤسسين نحو اقامة امة متحدة واحدة ترأسها حكومة فعالة . وطيلة القرن التاسع عشر ، لم يتحدث بمثل القوة والثقة ، والثبات التي تحدث بها سوى قلة من الشخصيات السياسية القومية ، دعماً لاقامة حكومة قوية ووثيقتها التأسيسية الاولى ، الدستور . وكانت الحكومة ، الى حدّ ما ، دافع ستوري للدفاع عن الدستور ، وشرحه لنوايا المؤسسين وتركيزه المستمر على افكار معلمهم الفيلسوف جون لوك ، والتي ثبتت اهميتها وضرورتها .

« ٢ »

وقفت في وجه تفسيرات ستوري مدرستان لتفسير الدستور . فمن جهة كانت هناك مذاهب اندرو جاكسون ، واتباعه ومؤيديه . والتي طالما تحدثت كما لو كان في الامكان اخضاع الدستور لمفهوم الديموقراطية البسيطة والبحتة . ومن جهة اخرى ، كانت صرخات حقوق الولايات ، وإبطال القوانين الاتحادية جارية على قدم وساق في جهات متعددة . وكانت هذه الاصوات هي الأخطر . وكان من « المحتمل » ان تكون ديموقراطية جيفرسون شديدة الضرر لأنها تبنت وجهة نظر تدعو لاختصار الدستور (مجردة اياه من اي معنى ما عدا مبدأ الأغلبية البسيطة) . ولم تكن هذه التفسيرات الدستورية تبشر بخير لمستقبل الامة . وكان مذهب حقوق الولايات يشكل تهديداً محدقاً ، وقد دافع بتحدّ عن تجاهل الدستور (ان لم يكن قد الغاه بالفعل) ، وكل ذلك باسم افتراض وجود مفهوم اعلى للشرعية والسيادة سابق للدستور .

ورغم ان ستوري انتقد مذهب جاكسون في الثقة اللامحدودة في الرجل العادي ، إلا انه لم يعترض على المبدأ الديموقراطي في حكم الأغلبية . لكنه خلط تأييده لهذا المبدأ مع التذكير بأن الاعتدال والواقعية لا يتعارضان سواء مع حرفية الحكومة الديموقراطية او روحها . اما « الوهم المحدق » بغلاة الديموقراطيين فهو ايمانهم الجازم ان في الامكان جعل الحكومة الشعبية بسيطة . وعارض ستوري ذلك بالقول ان الحكومات الاستبدادية فقط بسيطة البنية . لكن الحكومات الشعبية معقدة بالضوابط والموازين . وهي لا تؤسس بسهولة ، كما ان الحفاظ عليها ليس بهيّن . ولسوء الحظ ، فإن ايمان الجيفرسونيين بهذه الحكومة البسيطة ، او ايمانهم الساذج جداً بالحكومة الديموقراطية ، قد عرّض للخطر ، في نهاية الامر ، الحماية الدستورية والحنكة السياسية الضرورية لسلامة الناس وسعادتهم . فالحاجة العملية للمبدأ الدستوري ووجود حقوق طبيعية تفوق في الأهمية حكم الأغلبية ، كوّنت موقف ستوري المناهض للجاكسونية .

وكان المذهب الجاكسوني عبارة عن وجهة نظر دستورية غير نظرية ، ومغرقة في البساطة . اما ستوري ، فعلى النقيض من ذلك ، فقد اعتقد بأن تغيير حقوق الولايات كان نظرياً بشكل غير ضروري وخطر . ولجوئه المستمر الى المبادىء السياسية الاساسية صور الدستور على انه مجرد ميثاق

تبقيه كل ولاية كما يحلو لها . لهذا السبب كان مذهب حقوق الولايات يمثل خطأ مباشـراً . اولاً ، لأن لجوءه الى نظرية خارجة عن الدستور قد قوض منزلته وصميم صلاحياته . وحيثما ازدهرت هذه النظرية ، لم يكن الحوار السياسي يتركز على اي من شروط الدستور يجب ان يفسر او يطبق ، بل كان الحوار يتجه نحو ما اذا كان للدستـور اية صلة بـالموضـوع . والمشكلة الثانيـة ، ان المذاهب الاخرى المتعلقة بحقوق الولايات لم تبحث قط ، وهي حتى لا تتناغم مع النظرية السياسية للأباء المؤسسين . وحيث انها لم تكن جديدة ، فقد كانت حافلة بترديـد مفاهيم هؤلاء الذين « عارضوا » تبني الدستور . ولهذا السبب يجب معاملة تلك المذاهب على انها غير شرعية . واخيراً أكّد ستوري ان القبول بالافتراض القائل بسيادة الولاية يقـوض وجود أي تجمـع سياسي قـومي حقيقي . وقد صممت الأمة الاميركية بحيث تحكمها اكثرية قومية . وتجاهل تلك الأكثرية ، في حـين يقلل من قيمة الضمانات الدستورية الموضوعـة لحمايـة الاقليات ، لا يمكن إلا ان يجلب الانهيـار السياسي والفوضى .

وبهذه الطريقة ، انتقد ستوري النظريات السياسية لهؤلاء الذين سعوا الى تبسيط الدستور او « تجاوزه » . ليس لأن مذاهبهم كانت مخطئة وخطرة ، بـل لأنهم لم يقدّروا عمق الفكـر السياسي للمؤسسين حق قدرة . والأمر لم يكن كذلك مع ستـوري . ورغم انزعـاجه من الفكـرة السائـدة والقائلة ان تقدماً بشرياً شاملاً كان ينتشر ، ورغم الحقيقة المتمثلة في ايمانه بأن عصره كان وسطاً في مجالات الأدب والثقافة ، والفكر الانسـاني بشكل عـام ، فقد رأى ، رغم كـل ذلك ، انـه عصر « استثنائي » . وسمح التطور في مجالات « علم السياسة » بـظهور حكـومات جمهـورية في العصر الحديث . وقد اكّد ستوري تباعاً بأن الجمهورية تدين بوجودهـا الى دستور فـريد ، يحـظى بقبول شعب الولايات المتحدة ، ووضع نصوصه رجال دولة غير عاديين ومحنكين .

ولا داعي للقول بأن الدستور (والحكومة التي اقامها) يحتـاج الى حمايـة مستمرة من هؤلاء الذين سعوا الى تبسيط قواعده او تجاهل نصوصه . إلا ان ستوري ذهب خطوات ابعد من ذلك في دفاعه عن هذه الوثيقة . وحتى في اوقات الاضطرابات السيـاسية الحـادة ، وحين بـدا ان الحكمة تقضي بـاللجوء الى تسـوية ، شـدد ستوري عـلى خـطورة تقـديم تنـازلات تتعلق بـالمبـدأ الأول للحكومة ، ووجوب ألا يكون هناك من شك حول المعنى الاساسي للدستور ، ومركـزيته بـالنسبة لكل اوجه الحياة السياسية للامة .

« ٣ »

اما اعظم مسـاهمة مباشرة وجديرة بالثقة قدمها ستوري بهدف المحافظة على الدستور وادامته فقد تحققت في اثناء شغله لوظيفة قاض في المحكمة العليا . ومن ذلك الموقع انبثق فهمه المتماسك والمنهجي للدستور بصفته الاساس الحقيقي للأمة الاميركية . ومفتاح فهم فلسفة تشريعات ستوري

يمكن ان نجده في الرأي الذي قدمه عام ١٨١٦ الى المحكمة بخصوص قضية « مارتن ضد مستأجرات هنتر » . حيث نجد فيها معظم فرضيات ستوري الحقيقية المتعلقة بالسلطة القضائية وممارستها بشكل قانوني من قبل المحكمة العليا للولايات المتحدة ، والسمة الدستورية الحقيقية للامة الاميركية .

وقد كانت هذه القضية اشبه بكابوس قانوني . فقد راوحت مكانها بسبب ظروف معقدة ومطالبات متضاربة وتقلبت في محاكم الولاية طيلة عقدين من الزمان . وكان موضوع النزاع مساحة كبيرة من اراضي فيرجينيا القيّمة ، التي كانت ملكاً لفرجينيا خلال الحرب الثورية بموجب قرار مصادرة اصدرته الولاية . وطالب ورثة عائلة فيرفاكس ، الذين كانوا قد انتقلوا الى انجلترا بحق ملكية هذه الارض ضد ادعاء فرجينيا . وفي البدء ، قضت المحكمة العليا ، في العام ١٨١٣ ، ان في وسع ورثة عائلة فيرفاكس المطالبة بحق ملكية الارض موضوع النزاع ، وذلك حسب الرأي الذي قدمه ستوري للمحكمة ، على اساس ان مصادرة فيرجينيا للارض قد انتهكت وبشكل غير دستوري معاهدة باريس .

وكما هو متوقع ، واجه رأي ستوري معارضة شديدة في فرجينيا . حيث اعتبر تفسيره لقانون الولاية هزيلاً للغاية ، كما ان المطالبات المحلية التي تتضمن مساحة كبيرة من الارض ومبالغ كبيرة من المال ما زالت معلقة ؛ اضافة الى ان رأي المحكمة لم يحظ بموافقة صريحة من اغلبية اعضائها . ورغم كل ذلك ، فإن شدة الرد الفرجيني كانت مفاجئة . فقد قامت اعلى محكمة فرجينية برئاسة القاضي سبنسر روان باعادة النظر في رأي ستوري ووجدت ان المحكمة العليا ليس لها سلطة قضائية على محكمة الاستئناف الفرجينية . و« بتسلسل » الآراء اكّد قضاة فرجينيا ان امر المحكمة العليا في قضية ورثة فيرفاكس ضد مستأجرات هنتر يجب ألا ينفذ ، لأن الفصل ٢٥ من المرسوم القضائي للعام ١٧٨٩ والذي منح المحكمة العليا للولايات المتحدة الاميركية سلطة قضائية استئنافية اعلى من قرارات محكمة الولاية ، هو غير دستوري .

وكان رد المحكمة الفرجينية على استئناف قرار المحكمة العليا قد استؤنف بدوره وعرض امام المحكمة العليا بقضية جديدة هي « مارتن ضد مستأجرات هنتر » ، وموضوعها هو حق الولاية في ان تقرر لنفسها دستورية اعمالها . ووجد ستوري ، في رفضه لذلك « الحق » دعماً كبيراً في الفقرة الثالثة من الدستور ، خاصة الفصل الثاني منها . فالدستور « يشترط » تفويضاً من الكونجرس للاستئناف ضد السلطة القضائية للمحكمة العليا « في جميع قضايا القانون والعدالة ، التي قد تنشأ في ظل هذا الدستور ، وقوانين الولايات المتحدة ، والمعاهدات المبرمة ، او التي ستبرم بموجب صلاحياته » . وبالتالي كان الفصل ٢٥ من المرسوم القضائي دستورياً . وفي اعداد الكونجرس له يكون قد نهض بواجباته بموجب الدستور . اضف الى ذلك ، فإن منح الكونجرس المحكمة العليا السلطة القضائية للاستئناف في هذه القضية قد بيّن ان البند الثالث ينبه الى ان « القضية ، هي التي تحدد اختصاص السلطة القضائية ، وليس المحكمة » . وحول ما اذا كانت السلطة القضائية تمتد

الى قضية ما ، كما حدث هنا ، فقد المح ستوري الى « ان من العبث البحث في حرفية الدستور عن اية اهلية يمكن للمحاكم ان تعتمد عليها » .

ويعكس تفسير ستوري الشامل لمسألة استئناف سلطة المحكمة العليا القضائية فهما هاملتونياً للدستور . وكان من الواجب تفسير السلطات القومية بشكل شامل . وعندما يستدعي الأمر تفسير امتياز ما للسلطة القومية (مثل سلطة المحكمة العليا في الاستئناف) يعتقد ستوري انه « يجب اعتبار جميع الوسائل العادية والملائمة لتنفيذها جزءاً من السلطة ذاتها » . وبالقدر نفسه من الأهمية ، يجب « ألا يسمح بإقامة سلطة ما يمكن ان تطغى على اهداف [السلطة القومية] المعترف بها ، او تحدّ منها » .

وكان ستوري يعلم انه حتى ممارسة الولاية لسلطاتها السياسية القانونية يمكن ان تعيق ممارسة الحكومة القومية لكامل سلطاتها الدستورية . ولحسن الحظ ، فقد توقع الاباء المؤسسون هذه المسألة . فالدستور « قد افترض . . . بأن حجوزات الولاية ، وتحيّزات الولاية ، وغيرة الولاية ، ومصالح الولاية قد تعترض ، او يفترض انها تعترض ، مسار العدالة العادي ، او توجهه او يفترض ان توجهه » . لذلك فإن تماثل التفسيرات الدستورية ضروري للحفاظ على الصحة السياسية للامة الاميركية ، وهو نتيجة مقصودة لسلطة المحكمة العليا القضائية ، وسموا الدستور فوق قوانين ودساتير الولايات . وفي معارضته لاولوية سيادة الولاية في مختلف الاراء التي تصدرها محكمة استئناف فرجينيا ، اكد ستوري من جهته بأن الدستور يفرض سلطته على الافراد كما يفرضها على الولايات . « لأنه يزدحم بالشروط التي تقيّد سيادة الولايات او تلغيها في بعض اعلى فروع امتيازاتها » . والواقع ، ان الهدف من الدستور هو « تجريدهم جميعاً من ممارسة بعض سلطات السيادة ، وتقييد ممارسة السلطات الاخرى وتنظيمها » .

وكانت المقدمة المنطقية الاساسية لستوري هي ان الدستور يجسد اكبر تعبير سياسي عن سيادة الشعب . وهكذا، فإن الولايات لم تؤسس الاتحاد كما أنها لا تمتلك السيادة ، وان الدستور لا يتضمن اي نوع من المعاهدات بين امم متساوية . فهذه الوثيقة تدين بمنزلتها العالية وصلاحياتها للشعب فقط .

« ٤ »

ومن وجهة نظر ستوري ، فإن اتحاداً قوياً ودائماً لا بد ان يتضمن شرطاً أساسياً لحماية الحقوق الطبيعية المهمة مثل حق المُلكية ، وان يوفر هذا الاتحاد وسائل دفع الازدهار المادي ، مثل الفقرة الخاصة بالتجارة وبعض الفقرات الخاصة بقرارات العقود التي سبق ذكرها ، وان يشتمل على بصيص من امل للسود المضطهدِين . واخيراً ظهر رأي مهم في مجال الرق . ومع ايمانه بأهمية غايات الحكومة ، فقد فسر ستوري الدستور دوماً على اساس انه يسمح بممارسة سلطات قومية واسعة ،

ويحد من صلاحيات الولايات . وبالتالي ، فقد وظف ستوري تفسيراته للدستور في خدمة الحقوق الطبيعية . ويمكن تبينّ هذا في تفسيره للبند الاول ، الفصل العاشر ، الفقـرة التي تمنع حكـومات الولاية من تعطيل التزامات العقود. وأمثل بابليوس (التي رفضت صراحة التشريع الخاص بالمدينين الذي اقرته الولاية قبل ان يتبنـاه الدستـور) ، فقد آمن ستـوري بأن تلك الفقـرة تضمن حقوق الفرد . كما ان العقود التي توضح علاقات الملكية ، وحق الملكية هي حقوق اسـاسية ، مثلهـا في ذلك مثل الحق في الحرب والحياة . او حسب كلمات ستوري « بالكاد يمكن اعتبار الحكومة حرة اذا تركت حقوق المُلكية كي تعتمد وحدها على ارادة الهيئات التشريعية دون اي رادع » .

وقد اكد ستوري تباعاً على الحدود الدستورية للتنظيمات التي تصدرها الولاية . ومسـاهمته المميزة في التفسيرات الدستورية كانت تهدف الى التأكيد عـلى ان حقوق الملكيـة اساسيـة ، سواء كانت فردية او جماعية. وهكذا، تمسك ستوري في قضية «تيريت ضد تايلور» برأيه في ان مصادرة فرجينيا لارض الكنيسة الاسقفية ، وبعد ان كانت الهيئة التشريعية الفرجينية قداكدت بوضوح ، في وقت سـابق ، حـق الكنيسـة في تلك الاراضي ، قـد انتهكت « روح الـدستـــور وحـرفيتــه » ، « ومبادىء العدالة الطبيعية » ايضاً . وفي قرار عام ١٨١٥ ، يخص قضية « مدينة باوليـت ضـد كلارك » ، وسع ستوري الحماية التي بسطها على المؤسسـات الخاصـة لتشمل المؤسسـات العامـة ايضاً ، كما في قضية « تيريت » . ورغم ان اياً من القضيتين ليست لها علاقة مباشرة بالفقرة الخاصة بالعقد ، فإن المبدأ ذاته يستمد معقوليته من العدالة الطبيعية التي آمن ستوري انها مضمّنة في تلك الفقرة . وفي فترة لاحقة وسع تلك الفقرة لتشمل المواثيق بين الولايات ، واستخـدامها كمقيـاس لحماية امتياز كلية دارتموث من تدخلات الولاية ، وقال جازماً انها تمنـع أي ولاية من منـح امتياز لاقامة جسر مكوس مجاور لجسر مكوس اخر كان قد بنى في وقت سابق بموجب امتياز في الولاية . وقد كشفت قضية « جسر نهر تشارلز ضد جسر دارن » عن خلاف شديد بـين رئيس القضاة تـاني وستوري حول مدى الحماية التي يجب منحها لفقرات العقد والعلاقة بين نصوص التشريع والتقدم الاقتصادي .

وحيثما منحت حقوق المُلكية اقراراً صريحاً من قبل الحكومة فلا يجوز للمحاكم « ان تفترض ان الهيئة التشريعية تحتفظ بحقها في ان تدمر ما منحته هي نفسها». فأعمال مثل تعويضات الغياب العادلة هي غير دستورية . فأوجه عدة من هذه الصياغـة بحاجـة الى تأكيـد , اولاً ، رغم ادراك ستوري لامكانية تدخل الحكومة في التزامات العقود بموجب الدستور ، فقد وسع على الـدوام من اجراءات حمايتها من قبل حكومات الولايات سواء بموجب الدستور او بما تفرضه العدالة الطبيعية . ثانياً ، لم يكن مذهبه محافظاً في طبيعته ، حسب بعض الادعاءات ، فالعقلية الاصلاحية ، والهيئات التشريعية التقدمية التي سعت الى الاطاحة بالقرارات « المحافظة » السابقة ، لم تكن هدفه الوحيد . كما لم تستهدف اراءه « أية » هيئة تشريعية للولاية ، سواء كانت ليبرالية ام محافظة ، ديموقراطية ام مختارة ، ذات توجه عام أم متحيزة لقطاع ضيق ، يكون الغرض منها ابطال وعود سابقة . واخيراً ،

لم يرغب ستوري في ان تصاب الهيئات التشريعية للولاية بالعجز، فقد كان همه الرئيسي ان تلتزم الولاية بالاتفاقات التي سبق وعقدتها . ولهذا السبب لم يكن لـديه اعتـراض على وجـود ما يسمى فقرات الهروب في المنح التشريعية .

كما اكد ستوري انه لا يجب البت في القضايا الخاصة بالقانون الدستوري حسب اراء القضاة التي تأخذ في الاعتبار السياسة الاجتماعية . ومع ذلك فقد كان واضحاً ان التفسير الدستوري في هذا المجال قد عزز هـدف المؤسسين في قيـام جمهوريـة تجاريـة . ولا شك ان كنـائس ، ومدن ، وجامعات ، وجمعيات خيرية قد استفـادت بشكل مبـاشر من قرارات ستـوري الدستـورية . كـما استفادت خطوط للسكك الحديدية ، وشركات لبنـاء الجسور ، ومؤسسـات خاصـة مماثلة هـدفها الـربح ، التي حصلت عـلى امتيازات او حقـوق اقتصاديـة من بعض الولايـات في مقابـل نفقات رأسمالية . وكانت تلك الاتفاقات مثيرة بسبب النفع العام المنتـظر منها ، ومخـاطرهـا الاقتصاديـة الكبيـرة بالنسبـة لرجـال الاعمال والمستثمـرين . (ويجدر الـذكـر هنـا ان المؤسسـات الائتـلافيـة (Corporations) بمعناها الحالي كانت نادرة في ذلك الحـين) . وبالنسبـة لما فكـر به سـتـوري فإن النتيجة العملية الفورية للتمسك بالتفسير الواسع للفقرة الخاصة بـالعقد ضـد الهيئات التشـريعية للولايات كان لضمان الرأسمال المجازف الضروري للتحسينات والنمـو الاقتصادي عـلى المستوى القومي كله . اما النقطة الحاسمـة في خلافـه مع تـاني في قضية جسر نهر تشـارلز ، فهي ان تـاني افترض ان التطور الاقتصادي سوف يخبو اذا كان كل غموض في المنح التشريعيـة سيفسر لصالـح المتعهد ضد مصلحة الشعب . ورداً على ذلك دافع ستوري عن رأيه منطلقاً من الأسس ذاتها التي بنى عليهـا تاني وجهـة نظره . فكتب يقـول « من جهتي لا استطيـع ان اتخيل خـطة تـوقف جميـع التحسينات العامة التي تقوم بها مؤسسات ورؤوس اموال خاصة أضمن من تلك التي تجعل انفاق ذاك المال غير اكيد وموضع تساؤل ، سواء بالنسبة للامان او الانتاجية » .

أما تأثير تفسير ستوري المتعلق بالفقرة الخاصة بالعقد فقد حرر اصحاب الامـلاك الخاصـة والشركات من الشروط التعسفية للهيئات التشريعية في الولايـات . وكان تفسيـره للفقرة الخـاصة بالتجارة قد ادى دوراً متمماً للحد من سلطة الولاية في التدخل في عملية « تداول » الاملاك . وفي قضية « جيبونز ضد اوغدن » ، صرح مارشال بأن الامتياز الممنوح للقوارب البخارية التجارية التي تعمل في المياه بين نيويورك ونيوجرسي ، باطل ، لأنه يتنازع مع قانون تراخيص فدرالي . وكـانـت افكار مارشال القومية (التي ساعد ستوري في بلورتها) قد عرّفت سلطات الكونجـرس التجاريـة بشكل واضح . وهي لم تتعرض مباشرة للسلطات التفاوضية للولايات . ومع ذلك اوضح الحكم الصادر في قضية جيبونز ان ولاية نيويورك قد عقدت اتفاقاً يتجاوز حدود السلطات الممنوحة لها . فلا يحق لولاية نيويورك الحدّ من تدفق البضائع والناس بين نيويورك ونيوجرسي بمنح امتياز للقوارب البخارية رغم التشريعات الفـدرالية المنـاقضة . وقـد تمكن ستوري بعد ذلك ، من تجـاوز قضية « جيبونز ضد اوغدن » والتأكيد على ان التجارة القومية هي حق مطلق حتى عندما تكون القوانين الخاصة بها معلقة . وقد منع هذا المفهوم الدستوري الهيئات التشريعية للولايات من عقـد « أي »

شكـل من اشكال الاتفـاقات التي قـد تضعف من سلطات الكـونجـرس الـواضحـة فيـها يختص بالتجارة ، حتى وان لم يكن هناك أية تشريعات فدرالية محددة بهذا الخصوص .

وهكذا ، فإن تفسير ستوري للفقرة الخاصة بالتجارة قد ضيق من مفهوم سلطات الولاية ، واكـدت فلسفته التشـريعية عـلى انه لا يجب حمـاية المُلكيـة من الاجراءات التعسفيـة للولايـات فحسب ، بل يجب حماية تداول المُلكيات بين الولايات من تلك الاجراءات ايضاً . وقد كان لهذا معنى دستورياً واقتصادياً خاصاً بالنسبة له . فوجود « تعامل غير محدود من دون رسوم او قيود بين الولايات ، هو في حدّ ذاته نعمة لا تقدر بثمن » . وحول هـذه النقطة اشـار ستوري فيـما بعد في « تعليقات على الدستور » انها تجعل هدف كل واحد ان ينظر دوماً الى مصلحة الجميع ، ولا يقصر عملياته على المحيط الضيق الواقع ضمن اراضيه » . وبذا تقوم تجـارة قوميـة مزدهـرة متحررة من تدخلات الولاية التي قد تضعفها ، وهذا هو المطلوب ، لأنه يتخطى الحدود بين الولايات ، ويقرب بين المواطنين بربط مصالحهم ببعضها في المقـام الأول ، وولائهم في المقام الأخـير ، أي انه ينعش الازدهار القومي في الوقت الذي يقود فيه الوحدة الوطنية .

وكما ساعدت معتقدات ستوري القومية في بلورة تفسيراته الخاصة بالعقـد والتجارة ، فقـد ساعدته ايضاً في التعامل مع مشكلة الرق العويصة . وكان ستوري يكن عداء مطلقاً للرق وتجارة العبيد . وفي اثناء تـأديته لـوظيفته كقـاض كان يشجب تلك المؤسسـة البغيضة بخشـونة وبتعـابير قاسية ، فممارسة الرق وتجارة الرقيق تنتهك التعـاليم الاميركيـة الاساسيـة في العدالـة والقانـون الطبيعي . وعلى اية حال :

> فإن دساتيرنا في الحكم قد اعلنت صراحة بأن جميع الناس يولدون احراراً ومتساوين ، لهم حقوق معينة لا يمكن التنازل عنها ، من بينها حقهم في التمتع بحياتهم ، وحـريتهم ، واملاكهم ، وفي السعي لتأمين سلامتهم وسعادتهم . ألن يتساءل الافريقي التعس « ألست انساناً وأخاً » ؟ ونحن نفاخر بكفاحنا النبيل ضد تعديات الاستبـداد ، فهل ننسى ان الاستبـداد يتتحل الصيغـة الأكثر اعتدالاً لتعدي السلطة على حقوق مواطنيها ، ورغم ذلك فإن هناك أناساً بيننا يعتقدون ان الحكم على افريقي بائس بالعبودية المؤبدة ليس خطأ .

وطبقت اراء ستوري القانونية هذا التعليل . فأصدر حكماً في احدى القضايا يقضي باعتبار الرق خرقاً للقانون الدولي . وفي قضية اخرى ، فسر معاهدة اسبانية اميركية بحيث تسمح باطلاق سراح مجموعة من العبيد الذين ثاروا ضد بحارة سفينتهم الاسبـانية ليقعـوا في أسر سفينة حـربية اميركية . وكان من الواجب ان تفسر النواحي الغامضة في الاتفاقية لصالح الحرية وضد الرق عندما تكون حياة الانسان وحريته هما القضية .

وعند اتخاذه لقرار في موضوع عن الرق اثيرت مسائل دستورية مباشرة ، وكان على ستوري ان يواجه حقيقة ان الدستور قد وضع تسويـات هامـة بالنسبـة للرق في انتظار نبـذه نهائياً كـما هو معروف . ورغم ذلك فإن التسويات لا يمكن التخلي عنها وهذه الحقيقة المؤلمة ظهرت بوضـوح في

قضية « بريج ضد بنسلفانيا » . وبريج هذا هو محام وكّله مواطن من ميريلاند ، قبض على رقيقة هاربة مع طفلها في بنسلفانيا وقام بترحيلها دون الحصول على الشهادة اللازمة من الولاية . ونتيجة لذلك ادين بريج بتهمة الخطف بموجب تشريع بنسلفانيا الذي سُن لحماية السود الاحرار من ان يقبض عليهم خطأ ويعتبروا عبيداً هاربين . وكانت المسألة القانونية الرئيسية التي اثارها محامي بريج تتحدى دستورية قانون بنسلفانيا مباشرة . كما اثارت القضية ايضاً مسألة دستورية مرسوم الارقاء الهاربين للعام ١٧٩٣ .

وقد أشار رأي ستوري المقدم الى المحكمة بأن الفقرة الخاصة بالارقاء الهاربين في البند الرابع ، الفصل الثاني ، والقاضية بتسلم الاشخاص « المحتجزين للخدمة او للعمل في احدى الولايات بموجب قوانينها ويفرون الى ولاية اخرى » ، يتضمن « بنداً أساسياً ، والذي ما كان للاتحاد ان يقوم دون تبنيه » . اضف الى ذلك أن الفقرة الخاصة بالارقاء الهاربين كانت تتطلب ان يمرر الكونجرس التشريعات اللازمة . ولم يكن امام ستوري من خيار إلا الاقرار بدستورية المرسوم . لكن لأن تشريع بنسلفانيا تدخل دون اذن في سلطات الكونجرس المطلقة بالنسبة لهذا الجانب من الرق فقد قضى بعدم دستوريته . لكن هنا كان الشَّرَك ، فرغم ان الولايات لا تستطيع ان تعرقل ممارسة السلطة الفدرالية فيما يختص بالرق ، فإنها لا تستطيع في الوقت نفسه تجاوز تلك السلطة . وهنا اكد ستوري على نقطة مهمة بالنسبة للسلطة القضائية كان قد اثارها في قضايا سابقة . لقد كان الكونجرس ملزماً بايجاد الوسائل التي تكفل تنفيذ القانون الفدرالي ، إلا انه لا يستطيع ان يجبر مسؤولي الولايات على انجاز تلك المهمات .

واثبتت قضية بريج انها نكسة للمصالح الجنوبية . حيث اصبح ممكناً لمسؤولي الولايات تجاهل شروط قانون الارقاء الهاربين للعام ١٧٩٣ تماماً . وكما هو متوقع ، اقرت بعض الولايات ، مثل ولاية ماساشوسيتس ، ما اطلق عليه قوانين الحرية الشخصية . ولم تمنع ولاية ماساشوسيتس قضاة الولاية من الاعتراف او الاذعان لمرسوم العام ١٧٩٣ فحسب ، بل انها منعت المسؤولين ايضاً من اعتقال الارقاء الهاربين وحظرت استخدام سجون الولاية لحبسهم . ولم يكن الشماليون وحدهم في ادانة قضية بريج ، فقد اعرب انصار الغاء الرقّ عن يأسهم لأن ستوري لم يلغ مرسوم الارقاء الهاربين كلية . وبالطبع ، لا يمكن لستوري ان يقوم بذلك ويبقى مخلصاً لمقاصد الدستور الواضحة . وقد تبنى ستوري ، وجهة نظر مضادة لانصار الغاء الرق ، والقائلة ان بقاء الدستور معناه دوام الاتحاد . لذلك تشابه ايمان ستوري بالدستور مع ما صرح به فردريك دوغلاس وبقوة ، فيما بعد ، بخصوص الاتحاد ، واعني بذلك قوله ان حل الاتحاد « كوسيلة لالغاء الرق ، يماثل في حكمته حرق مدينة للتخلص من اللصوص فيها » .

« ٥ »

كانت سلطة ستوري القضائية ، التي ارتأت ان حكومة قومية قوية هي اضمن وسيلة لاقرار حقوق المواطنين الطبيعية ، ثمرة جهود متناسقة لمطابقة مقاصد المؤسسين مع مهمة تفسير الدستور

التي لا تتوقف . وجاء اهتمامه بمقاصد المؤسسين من ايمانه الراسخ بأن « القاعدة الاولى والاساسية في تفسير جميع النصوص هي ان نؤولها حسب ما تعنيه التعابير وما قصد اليه الاطراف » . وقد جعل « الفدرالي » تلك المهمة ممكنة اكثر من اي مصدر متوافر اخر . ويجدر بنا ان نذكر ان اكثر الروايات سطحية وضآلة هي تلك التي بقيت من المؤتمر الدستوري حين نشره « جورنال » ماديسون في العام ١٨٤٠ . ويعتبر « الفدرالي » دون شك اكثر التفسيرات،التي اجمعت عليها الآراء في المؤتمر، جدارة بالثقة . ورغم انه كتب في خضم الصراع من اجل التصديق على الدستور ، إلا انه يقدم تبريرات نظرية عن الدستور ، وتمحيصاً مفصلاً عن شروطه المختلفة .

ورغم انه يبدو متوقعاً ان يتبع ستوري بدقة تعاليم «الفدرالي»، فإن تلك الممارسة لم تتفق معه . وبالنسبة للبعض كان البحث عن التفسيرات الدستورية مشبوهاً في حدّ ذاته ، لأن الدستور ليس نتاج حنكة خاصة . وقد سخروا من هؤلاء الذين « ينظرون الى الدستور بتبجيل وقداسة » ، وتبعوا تعاليم جيفرسون القائلة بأن كل جيل يقف على اكتاف الجيل الذي سبقه بسبب « التقدم في العلم » . وقد أمنوا « بأن الارض تخص الاحياء بموجب « حق الانتفاع » . وان من حق الشعب في كل جيل ان يحكم نفسه « كما يحلو له » . وهذه الافتراضات جعلت من الممكن صرف النظر عن الثقافة الدستورية لأنها مجرد معارف عتيقة .

والأشد اثارة للمتاعب من ذلك كتابات المدافعين عن حقوق الولايات الذين انكروا وبشكل منظم الصلاحيات الدستورية « للفدرالي » . ولهذا وصفه سبنسر روان (الذي يعتقد بأن جيفرسون اختاره كرئيس للقضاة) بأنه « مجرد منشور صحفي كتب في لهيب المعركة وضراوتها » . واختار روان ان يوجه اللوم الى هاملتون على انجازه ، مشيراً الى ان مؤلفه الرئيسي كان « يفترض انه يؤيد الحكومة المتضامنة » . كما لاحظ أبل ابشور وهو احد مفسري الدستور الجنوبيين ان « الفدرالي » قد سعى فقط الى ان « يوصي » بالدستور للشعب ، وبالتالي « فقد جاء الينا على انه مجرد حجة تدعم اجراء محبذاً ، ولهذا السبب فهو لا يحظى بكامل ثقتنا » . واخيراً ، لم تكن نظرة جون تايلور الى « الفدرالي » افضل من ذلك . ففي مناسبات عدة اساء التعليق على ذلك العمل ، وفي احيان اخرى تجنب اية اشارة اليه . وحاول من وقت الى آخر رفضه . ومحاولات الرفض هذه لم تظهر معارضته الشديدة لهذا العمل فحسب ، بل واظهرت زيف إيمانه بأن تغيير خطة فرجينيا في المؤتمر الدستوري كان يعني هزيمة الحكومة القومية .

وهذه الاشارات الى روان ، وابشور ، وتايلور هي مجرد شواهد على استبعاد المدافعين عن حقوق الولايات المستمر « للفدرالي » خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر . وقد أمن ستوري بأن هذا التفسير خطير . كما حاول هؤلاء اعادة فتح الحوار حول الدستور ، مع ان الفائدة من الدستور كانت قد اشبعت بحثاً في مؤتمرات الولايات للمصادقة عليه . صحيح ، ان « الاطراف التي تشكلت في ذلك الحين قد بقيت معروفة ، ولفترة طويلة بعد ذلك ، ونلمس اثرها في تشريعاتنا وغيرها من المناقشات العامة » . وقد لاحظ ستوري بحزن في العام ١٨٣٣ ان تلك المحاولات

« ربما » « لم تتوقف تماماً ابداً » . وهذه المعارضة لم تمنع ستوري من الاعتماد على « الفدرالي » بصفته المرجع الاول للتفسيرات الدستورية . ووجدت محاضراته واراؤه القانونية دوماً العون في ذلك العمل . وفي « تعليقات على الدستور » فقد اضاف الى صفحاتها « كل ما يبدو ذا اهمية دائمة في ذلك العمل العظيم » .

« ٦ »

الخلاف المستمر حول مصدر ومادة تفسيرات ستوري الدستورية ، دفعه نحو فعل اعلى في مجال فن ادارة شؤون الدولة . وايماناً منه بأن « مهندسين من الطراز الأول ذوي ايمان » قد اقاموا بنية « ترتيباتها مليئة بالحكمة والنظام » . ولم يسعى ستوري الى الاسهاب في شرح الدستور وتطبيق مذاهبه فحسب ، بل حافظ على تأثيره وقواه . ولانجاز هذه المهمة ، اعتقد ان من الضروري سحب الدستور من ميدان الصراع السياسي . فقد يختلف المواطنون بشدة حول مسائل تتعلق بالسياسة العامة ، فهذه الخلافات هي من الملامح الهامة للحكومة الجمهورية بل انها من صلبها . لكن قد يكون قيام خلافات تتعلق بصلاحية او قيمة الوثيقة ، التي قد يكون تفسيرها ضرورياً لحل اشدّ تلك الخلافات ، امراً خطيراً جداً . وهو لم يطمئن قط الى امكانية استمرار وجود الحكومة الجمهورية . ووافق ماديسون الرأي على ان « اكثر الحكومات عقلانية لن ترى في تحيز المجتمع الى جانبها ميزة غير ضرورية » .

واعتقد ستوري ان من الضروري تربية المواطنين على تبجيل الدستور والأمة الاميركية ، ورأى تحقيق ذلك بايجاد تاريخ سياسي يشرح المبادىء الأولى للحكومة الاميركية ويضعها خارج نطاق النقاش السياسي الدائر حول الموضوع . وكان تاريخ ستوري يتعلق بالشعب الاميركي منذ بداية توطنه في مستعمرات ، ومروراً بصراعه مع انجلترا والحرب التي تلت ذلك ، الى تبنيه للدستور والذي كان « نصراً مؤزراً لقضية الحرية القومية حتى اكثر من ذلك النصر الذي فصلنا عن بلدنا الأم » . ونجد نسخاً مختصرة من هذا التاريخ في محاضراته المدرسية ، وفي كتاباته ، وارائه القضائية (خاصة في قضية « مارتن ضد مستأجرات هنتر ») ، لكنها لم تصل الى تطورها المنسق إلا في « تعليقات حول الدستور » .

واكد هاملتون في « الفدرالي » ان بنود الكونفدرالية لا ترتكز على مصادقة الشعب ، بل على « موافقة الهيئات التشريعية المختلفة » . (وتفاقمت هذه المشكلة بسبب « الهرطقة الكبيرة » التي آمن بها البعض والقائلة بأن « كون المرء طرفاً في ميثاق يعطيه الحق في فسخ ذلك الميثاق ») . ولم تعد هذه الصعوبة قائمة بعد المصادقة على الدستور ، لأن مؤتمرات المصادقة ذات الصلاحيات الخاصة اعطت الحكومة القومية الجديدة اساساً سياسياً « اعمق من أية موافقة تقدمها سلطة مفوضة » عن طريق التأكيد على ان صلاحياتها تنبع مباشرة من الموافقة الشعبية .

وبناء على تحليلات هاملتـون ، حاول ستـوري في التاريـخ السياسي للشعب الاميـركي ان يظهر ، في تعابير حقيقية ، ان الدستور يمثل اكبر تعبير عن السيادة القومية . ولاثبات ذلك اوضح بأن وجود الشعب الاميركي يسبق (تاريخياً ونظريـاً) حكومـة الولايـات المتحدة . وظهـر الشعب الاميركي رسمياً بفضل معارضته لانجلترا ، شكل بعدها حكومة . ووفقاً لذلك اجتمع مندوبون في اول « كونجرس » لأول مرة يوم ٤ ايلول / سبتمبر ١٧٧٤ في فيلادلفيا ومارسوا السلطات التي تمنحها السيادة سواء كما يفرضها « الامر الواقع او التشريع » . ونظراً لأن هذا الكونجرس قد عمل كحكومة ثورية ، لذلك يمكن فهم سلطته في الحكم « ليس على اسـاس انه مجمـوعة من الـوكلاء المفوضين من المستعمرات الاميركية لحكومة الامر الواقع ، بل على اساس ان سلطاته الاصلية نابعة من الشعب » . ورغم ان اول كونجرس لم يلبث ان حُل ، فإن الحكومة التي بدأها قد « انتهت فقط حين حلت بشكل قانوني من قبل الحكومة الكونفدرالية وبموجب بنودها » .

ومنـذ العام ١٧٧٤ ، اصبـح كل عمـل سياسي يمثـل ارادة الشعب الاميركي . وكـل هذه الأعمال حدثت « بمباركة ورضا الشعب الذي عمل مباشرة وبصفته ذو سيادة ودون تدخل الموظفين الذين فوضت اليهم سلطات الحكومة العادية في المستعمرات » . وكان اعلان الاستقلال الذي بين المبادىء السياسية التي بررت الثورة في حد ذاته « عمل سلطة سامية ذات سيادة » . وحسب تأريخ ستوري لم تكن الولايات قط ذات سيادة ، لأن السيادة كانت للشعب وحده . وهذا يعني ان انصار حقوق الولايات لا يستطيعون الادعاء ان الولايات هي التي شكلت اطراف الاتفاق للمصادقة على الدستور ، وبالتالي ، فليس لديهم بقايا من سيادة تسمح لهم بحرية سحب موافقتهم عليه .

وبهذه الطريقة سعى ستوري لاثبات ان الولايات المتحدة ليست في الأصل أمة من ثلاثة عشر شعباً موحدين لاغراض نفعية . بل هي حكومة جمهورية شرعية استمدت سلطتها مباشرة من عمل تأسيسي لشعب واحد . والزم مرسوم تشكيل الحكومة كل شخص ان يخضع لاحكامها . وشارك ستوري لوك الرأي في انه في مثل تلك اللحظات « فإن كل شخص يتفق مع اخرين لاقامة « هيئة سياسية » في ظل حكومة واحدة ، يلزم نفسه تجاه كل فرد في المجتمع بأن يخضع لقرار الاغلبية وان يتفق مع ذلك القرار » . والواقع ، ان الاقلية من سكـان المستعمرات الـذين عارضـوا في الأصل الثورة قد وجدوا انفسهم في حالة حرب فعلية مع الأغلبية لأن « انشقاق الاقلية كان ينـظر اليه في حالات كثيرة كجريمة تحمل في طياتها عقوبة مصادرة الاموال ، او الغرامة ، او عقوبات شخصية قد تصل الى الاعدام . وفي ابسط صوره كان يعتبر تعديـاً ، لا يمكن السكوت عليـه ، على الحقـوق العامة ، وعدم اكتراث بالواجبات الوطنية » .

ومن الواضح ان تأريخ ستوري قد تبنى بشكل رائع ومباشر الفلسفة السياسية للوك . وقـد اعتقـد مثله بأن الشعب يسبق الحكـومة التي يكـونها ، وهو اعـلى منها من نـاحيـة المبـدأ . واكـد ستوري ، مثل لوك ايضاً ، بأن غرض الحكومة هو تأمين حقوق معينة سابقة للسياسية . واخيراً ، ومثله مثل لوك مرة اخرى ، اكد ستوري ان الأمة الجديدة لا تبرز الى الـوجود إلا عنـدما تصبـح

اغلبية الشعب غير قادرة على التسامح مع سوء الممارسات السياسية . فمنذ الثورة ، وحتى اذاعة اعلان الاستقلال ، ولحين تبني الدستور ، جعلت اغلبية من الشعب الاميركي ، عملت باسم الشعب كله ، من تجربة جديدة في الحكم الجمهوري امراً ممكناً .

ولا يفوتنا القول ان المؤسسين يستحقون كل الاحترام على التصميم الذي وضعوه لكل من الحكومة والدستور .

« ان من يؤسس مستشفى ، اوكلية ، او حتى مؤسسة خيرية خاصة ومحدودة ، ينظر اليه عن حق كمحسن للجنس البشري . فكم من التبجيل والثناء يستحق هؤلاء الذين كرسوا حياتهم لتكوين مؤسسات . . . ما زالت تحافظ على مبادىء الحرية وممارستها بنشاط وقوة دائمين » .

وبالنسبة لتاريخ ستوري ، ربما كان الشعب ذاته هو البطل المثابر ، اكثر مما كان المؤسسون . فمنذ العام ١٧٧٤ الى العام ١٧٨٨ نهض جيل من المؤسسين الاميركيين بأعمال عظيمة للخدمة العامة . وقاوموا الاستبداد البريطاني . اضف الى ذلك أنهم اسسوا أمة جديدة تلتها حكومات وتوجت كل ذلك في خلق دستور جمهوري حقيقي وفعال . لذلك فإن شجاعتهم وتفانيهم يستحقان ثناء واحترام الاجيال اللاحقة الدائم .

وكان امل ستوري ان يغرس في النفوس « مودة وتبجيلاً تجاه الدستور » ، وأن يحرك تاريخه وتعليقاته الدستورية العقول المبدعة من اجل مراجعة اكثر تمحيصاً للموضوع كله . وقد اثر تاريخه السياسي في بعض ابرز الشخصيات العامة في عصره ، بما في ذلك صديقه الحميم دانييل وبستر . كما ان تعاليمه لم تفت على الاجيال اللاحقة من القادة الاميركيين . وبهذا الصدد لا يسع المرء إلا ان يعجب بتحليلات لنكولن في اصل الدستور في اول خطاب القاه بمناسبة توليه منصب الرئاسة :

« وجدنا ان العرض هو . . . ان الاتحاد دائم ، كما يؤكد تاريخ الاتحاد نفسه . والاتحاد اقدم بكثير من الدستور ، وقد شكل بالفعل في « بنود الزمالة » عام ١٧٧٤ . وقد انضج وتواصل باعلان الاستقلال عام ١٧٧٦ . ثم انضج اكثر وتوحد مصير الولايات الثلاث عشرة ، في ذلك الحين ، التي تعاهدت وارتبطت بشكل صريح ودائم في بنود الكونفدرالية عام ١٧٧٨ . واخيراً ، كان احد الاهداف المعلنة لوضع وتأسيس الدستور في العام ١٧٨٧ هو « تشكيل اتحاد اكثر كمالاً » .

لقد كان هدف ستوري الرئيسي في مجال فن ادارة الدولة هو الحفاظ على الدستور بكامل قوته ، وقد تابع ذلك الهدف كقاضٍ ، ومعلم ، ومؤلف . كما قصد ان يشكل عقل اميركا القانوني والسياسي .

« ٧ »

كان تفسير لنكولن لأصل الاتحاد ، والذي توافق مع تحليل ستوري امراً حلواً ومراً في آن

واحد . حلواً ، لأن قيام لنكولن بوصف اصل الاتحاد على النحو الذي ورد كان كأنما يخاطب امال ستوري العظيمة في ان يصبح تاريخه السياسي هو التفسير المسيطر في كل البلاد ، وان يرشد اعظم رجال الدولة في المستقبل . اما المرّ ، فتلك الفتن التي كانت تدور خلف الستار والتي كانت موضوع خطاب لنكولن بمناسبة توليه الرئاسة ، والتي توافقت مع مخاوف ستوري الكبيرة من احتمال تفسخ الأمة الاميركية الى كيانات سياسية صغيرة . وكان خلال السنوات الاخيرة من عمره يائساً في سره ، لأن روح التحزب والتعصب كانت تتصاعد وتتحكم في حياة اميركا السياسية . والآن ، وبعد خمسة عشر عاماً من وفاته ، يبدو ان اكثر مخاوفه كآبة يشارف على ان يتحقق .

ورغم ان ستوري سعى لايجاد نوع من التبجيل الشعبي الدائم للدستور ، إلا انه اعيق عن تحقيق ذلك بالقوى ذاتها التي كانت تدفعه الى الامام . ونشأت احدى هذه المعوقات من طبيعة النظام الاميركي . فكون الولايات المتحدة جمهورية ، يجعلها غير مناسبة تماماً لجهود ترمي الى الحفاظ عليها . فأنظمة الحكم الاخرى كانت تضم عوائق تعترض سبيل التغيير : مثل ملك « وُهِب امتيازات عالية » ؛ او طبقة نبلاء منحت الثروة والمعرفة والقاب موروثة ؛ او روح قومية صعبة ، تعتز بماضٍ عتيد ، وتستعصي على كل اشكال الاصلاح . ولم يكن اي من هذه الأمور موجوداً في الحكومة الجمهورية ، وفي حكومات من هذا النوع يسود رأي عام يتغير باستمرار . ورغم ايمان ستوري بالحكومة الجمهورية ومداولاتها ، التي يتحكم بها الرأي العام بشكل مدروس ، إلا انه خشي من ان هذه الحكومات كانت تتميز « بقلّة الاهتمام بما تم انشاؤه » ، وانها تفرز « حماسة قوية لنظريات غير مجربة » . وفي الوقت نفسه ، ادرك انه حتى الحكومات الجمهورية ، او ربما يجب ان نقول وخاصة الحكومات الجمهورية ، لا تستثنى من القاعدة السياسية القائلة ان « الوقت وطول المدة والعمليات المطردة لا غنى عنها لكمال جميع المؤسسات الاجتماعية » . فكيف نؤمن الاستقرار والاحترام للمبادىء الأساسية في الحكم اذا كانت هذه المبادىء بالذات قد جندت لتعمل ضد خلق ذلك الاحترام ، الذي شكل تحدياً هائلاً ومستمراً لستوري .

والأكثر اثارة للقلق هو المنازعات السياسية الدورية الراسخة التي نبتت من مصالح اقليمية متنافسة ولها جذورها في غموض الفدرالية الاميركية . وهكذا فإن محاولة ستوري ايجاد تبجيل شعبي مستمر للدستور قد اعتبر دائماً منطلقاً من خلفية صراع سياسي معارض ، مما هدد بتقويض جهوده حتى قبل ان تمد جذورها في الارض . ومما له دلالة ان « تعليقات على الدستور » قد كتبت خلال الجدل السياسي الذي دار بمناسبة ازمة « الالغاء » (منع تنفيذ احد القوانين الفدرالية في احدى الولايات) في كارولينا الجنوبية . فقبل اشهر من نشرها ،توجت سنوات من الاضطرابات السياسية العنيفة بالبيان الذي اصدره مؤتمر من كارولينا الجنوبية انتخب خصيصاً لهذا الغرض بأن التعرفة المرفوضة ليس لها قوة قانونية في الولاية ، وبالتالي ، فإن اي مسؤول في الولاية لن ينفذها . اضف الى ذلك ، ان الدعوة الى مؤتمر يضم الجنوب كله وحشد القوات تحدياً للسلطة القومية كانت قد بدأت .

وفي العام ١٨٣٣، كان الخلاف على « الالغاء » الذي اقرته ولاية كارولينا الجنوبية هو الاخير في سلسلة النزاعات ، بين ولايات عدة والحكومة القومية ، ابتليت بها الأمة منذ تبني الدستور . وقامت صراعات في فرجينيا (وغيرها) حول مدى مشروعية السلطة القومية التي حدثت خلال العقد الأول من تولي ستوري عمله في المحكمة . والأهم من ذلك ، كان هناك الخلاف على قوانين الاغراب والتحريض على الفتنة الذي بلغ اوجه في « قرارات فرجينيا وكينتاكي » عام ١٧٩٨ . وحتى خلال فترة نيابة ستوري في الكونجرس (١٨٠٨ ـ ١٨٠٩) كانت هناك قلاقل خطيرة ومعارضة في موطنه ماساشوسيتس ضد الحظر الذي فرضه جيفرسون ضد فرنسا وانجلترا . وهكذا نرى ، ان الجمهورية كانت خلال العقود الأولى من وجودها مهددة بشبح الانهيار .

وفي الأصل، كان سبب النزاعات على حقوق الولايات ينبع من خلاف على المصالح مصدره هذا القانون او ذاك ، لكن الخلاف سرعان ما تحول الى نزاع دستوري . ولم تترك هذه الخلافات الدستورية على باب المحكمة العليا . فغالباً ما اعتبرت تلك الهيئة متعاطفة جداً مع السلطة القومية ، ولديها الاستعداد لتقبل الاعتقاد بأن المؤسسين قد هدفوا لاقامة حكومة قومية فاعلة . لذلك ، كانت الخلافات حول حقوق الولايات ، بشكل عام ، تدور حول المبادىء السياسية الاولى ، ألا وهي ، التساؤل حول من يملك السلطة النهائية ، الولايات ام شعب الولايات المتحدة .

وكان رد ستوري على هذه الخلافات هو مقاومة اي تفسير ضيق محدود للدستور او للسلطة الاستئنافية لمحكمة الولايات المتحدة العليا ، مبيناً ان شعب الولايات المتحدة (اي اغلبية من الشعب تزيد كثيراً عن سكان اي ولاية) هو الذي اسس الاتحاد وهو فقط المخول قانوناً باتخاذ اي قرار يحدث تغيراً سياسياً اساسياً . وفي كل مرة كان يدور فيها هذا النقاش ، كان يأسف لاضطراره اللجوء اليه . وكان ستوري يؤمن ان الخطر الأعظم الذي يواجه الولايات المتحدة هو ذلك الميل الى العودة بسرعة الى المبادىء السياسية الأولى . وخشي من ان أمة تستحوذ عليها تلك السياسات التجريدية الشاذة ، قد تتمزق سريعاً . لذلك كان من الضروري تجنب الجدل حول المبادىء السياسية الأولى ، اذا كان للامة ان تتمتع بحياة سياسية طويلة وناجحة . فالمشاكل يجب حلها بالوسائل السياسية والقانونية الموجودة ، وليس باللجوء الى سياسات تجريدية تشكك في مشروعية تلك الوسائل . وبالنسبة لستوري ، فقد كانت هذه قاعدة هامة في الحنكة السياسية . فرجل الدولة الحقيقي يجب ان ينتهز « الفرصة « للتخلص » من الانفعالات الخطرة والحادة ، وان يعزز الاجراءات الحكيمة ، دون ان يصطدم بتحامل الشعب » .

وأساس هذا الاعتقاد كان تحققه من ان الحكومة الجمهورية هي حكومة هشة ، خاصة في السنوات الأولى من ابتدائها . فهي بحاجة الى رعاية . « وكي تكون ذات قيمة » فإن هذه الحكومة « يجب ان تتلاحم مع عادات الناس ، ومشاعرهم ، وممارساتهم » . وهذا الاعتقاد قاد ستوري الى تجنب المسائل السياسية الاولى طالما امكن . اما حين يكون تجنب هذه المسائل غير ممكن ؛ فقد كان

رأيه راسخاً لا يتزحزح في عدم تقديم أية تسويات بخصوص هذه المبادىء . ويمكن اجراء تسويات في مسائل مثل التشريعات والمصالح ، والسياسة . اما المبادىء السياسية الاولى للامة ، تلك التي تتضمن اولوية الدستور والتفسيرات الهامة فيه فيجب ألا تكون عرضة للنقاش تكراراً . وحتى اذا كنا سنجني فوائد سياسية مؤقتة من الموافقة على تسويات، حول هـذه المبادىء ، فقـد كان اعتقـاد ستوري ان الضرر الذي سيحيق بالأمة على المدى الطويل يزيد كثيراً عن الفوائد المباشرة ، مهـما بدت هذه المنافع جذابة في البداية .

« ٨ »

اعتمدت تفسيرات ستوري الدستورية عـلى كتابـات بوبليـوس والفلسفة السيـاسية للوك . ورغبته في ايجاد نوع من التبجيل الدائم للدستور يفسر جهوده لاخضاع جميع القوانين الاميركية لهذه القرينة القانونية ، واقتناعه بأن يتجنب ما امكن المسائل الخاصة بالسلطة النهائية للدستور ، وحكمه بأن مكانة الدستور ومعانيه الواضحة يجب ألا تكون موضع تسويات،كل ذلك شكل مفهوماً واحداً في فن ادارة الدولة لديه في عصر تنـافست فيه عـدة مفاهيم في هـذا المجال . وقـد اختلفت فكرة ستوري في فن ادارة شؤون الدولة عن مفاهيم اثنين من ابرز الشخصيات السياسية في عصره ، هما جيفرسون وماديسون . ولا يكفي ان نعرف فقط انهما مختلفان ، بل ان نعرف كيف كانا مختلفين ؛ وهذا لا يتطلب مجرد تفحص فكر ستوري عن فن ادارة شؤون الدولـة بتفصيل اكبـر ، بل ويثـير مسألة اي المفاهيم يتضمن تصوراً أشمل واوضح لفن الحكم في الفترة ما بين تبني الدستور والحرب الأهلية .

وتفسر نقطة الخلاف الدائمة مـع جيفرسـون شكوك ستـوري من ان هذا الاخـير قد احب فرجينيا اكثر مما احب الاتحاد . ورغم انه امتدح وطنية جيفرسون بصفته محرر اعلان الاستقلال ، فقد اصبح الاثنان خصوماً سياسيين منذ فرض الحظر خلال فترة رئاسة جيفرسون الثانية . ومع ان ستوري قد منع اية محاولة من قبل مواطني ولاية ماساشوسيتس للقيام بأي عمل قد يقوض الاتحاد او سلطته الدستورية ، فقد عارض بصفته عضواً في الكونجرس اجراء جيفرسون (الذي اثر بشكل سلبي على اقتصاد ماساشوسيتس) . ومن جهة اخرى ، فقد وضع جيفرسون وبشكل لا لبس فيه مصـالح فـرجينيا فـوق مصالـح الأمة . واخيـراً ، لم تكن نظرة جيفـرسون الضيقـة الى الشـروط الدستورية الخاصة بالفرد ، ولا حتى مكائده السياسية المريبـة في بعض الاحيان ، ولا حتى ايمـانه القاطع بالتقدم هو ما ازعج ستوري . بل ان اعظم ما اثار القلق لديه هو تحيّز جيفرسون الأعمى ودعمه للتفسير الخاص الضيق والاقليمي للمقاصد التي هدف اليها الدستور . اما الكتـابات التي صاغها جيفرسون خلال سنوات تقاعده ، وقد كان معروفاً تماماً في ذلك الوقت ، والتي نشرت في العام ١٨٢٩ اي بعد وفـاته (والتي عـززت حين اكتشف في وقت لاحق حقيقـة انه كتب مسـودة

متطرفة من قرار كينتاكي) فقد اعادت تأكيد موقفه من حقوق الولايات ، حين كان خلاف جديد على حقوق الولايات يقسّم الامة .

وبعد انتهاء فترة رئاسته الثانية في العام ١٨٠٩ تقاعد جيفرسون وهو في السادسة والستين من العمر وانتقل الى مونتيسلو . وهناك ، وبصفته رئيساً سابقاً للجمهورية عليه تقديم النصح والارشاد ، لم يستوحي توجهاته السياسية من خبرته في الحكم ، ولا من « الفدرالي » ، الذي بدا في يوم من الأيام انه معجب به ، بل من الكتابات القانونية والسياسية الهزيلة وذات الأفق الضيق لمناصرين من امثال سبنسر روان وجون تايلور ، اللذين استحقا ثناءه الآن . والهدف الغالب على كتابات هذين القائدين الجنوبيين هو تفنيد الفلسفة التشريعية لكل من مارشال وستوري . وقد صورا الاتحاد على انه مجرد رابطة او جمعية فدرالية رديئة النوعية ، يحتفظ كل طرف فيها بسيادته ويستطيع ان يؤيد او يرفض الاجراءات التي تحلو له . وتبعاً لوجهة النظر هذه فإن الولايات المتحدة ليست امة رأسها حكومة تستطيع ، بل ويجب عليها ، ان تمارس السلطة الشرعية النهائية بمعناها الواسع على مواطنيها .

وقد قدم جيفرسون دعماً وعوناً لا يقدران بثمن لانصار حقوق الولايات المعاصرين ولأولئك الذين ناصروا قضيته بعد موته . وكان يردد ، في بعض الاحيان ، ان القواعد الاساسية التي وردت في قرارات فرجينيا وكينتاكي تتضمن المبادىء الجمهورية الحقيقية للامة . مع ان جون تايلور كان « معدِّلاً » خطراً من وجهة نظر ستوري . وتأكدت هذه النقطة في محاضرة القاها في مدرسة الحقوق عندما رد ستوري بعنف على عنوان كتاب وضعه جون تايلور :

> « لقد رأيت مرة اعلاناً عن كتاب عنوانه « اراء جديدة في الدستور » وقد راعني ذلك ، فأي حق يملكه ذلك الرجل كي يضع اراء جديدة عنه ؟ والتحرز أو التخمين حول حكومتنا امر خطير ، ويجب عدم تشجيعه . وحول هذه النقطة تفوه ادموند بورك بحقيقة مختصرة لكنها مهمة : إن الحكومات هي اشياء عملية ، وليست العاباً يتلهى بها المخمنون » .

فما سبب اعجاب جيفرسون بمبادىء تايلور السياسية الهزيلة ؟ جزئياً ، لان جيفرسون كان يدفعه اعتقاد بأن من السهل خلق الحكومة الجمهورية ومن السهل تغييرها . وجزئياً ، لأن اعتقاداً كان يدفعه بأن الولايات مؤهلة اكثر من غيرها لخدمة الناس . وجزئياً ايضاً ، لأنه كان يحركه حب لمسقط رأسه فرجينيا ، ورغبة في تفضيل مصالحها السياسية . وعلى العكس من ذلك ، لم يحرك ستوري حبه لمسقط رأسه ماساشوسيتس ؛ بل ان حبه الأول كان موجهاً نحو الاتحاد . ليس لأن الاتحاد كان « اتحاده » بل لأنه اعتقد انه استثنائي ولهذا فهو يستحق كل عناية وحب من كل رجال الدولة العقلاء . وقد اشار ستوري الى ان « ليس من الصعب التأكيد » على « ان قضية الحرية في العالم اجمع معلقة الى حدّ بعيد على هذه التجربة العظيمة في الحكم الذاتي من قبل الشعب » . ولأن جيفرسون اضفى مكانة ونفوذاً على جهود تايلور (ورجالاً مثله) كي يبدّلوا المبادىء الأساسية التي جعلت قيام الحكومة ممكناً ، فقد اعتبر ستوري ان ادارته لشؤون الدولة متخلفة .

اما ادارة شؤون الحكم الأكثر مدعاة للاختلاف والنقاش من ادارة جيفرسون فهي ادارة جيمس ماديسون . وقد كان ماديسون المنظر الرئيسي للدستور . وكانت مناقشاته المتعلقة بتحجيم الانسجام والحكومة الجمهورية قد لعبت دوراً هاماً في مسيرة الدستور . وقد اثرت جهود ماديسون في اعداد الدستور والدفاع عنه في ستوري . إلا انه ، وبعد عقد من الزمان وخلال نقاش عاصف في الولاية حول دستورية قوانين الاغتراب والتحريض على الفتنة والحكمة منها ، اعدّ ماديسون قرارات فرجينيا لعام ١٧٩٨ ، اضافة الى تفسير تلك القرارات وبلورتها فيما بعد (والتي اصبحت اكثر اعتدالاً) وهي « تقرير حول قرارات فرجينيا » من ١٧٩٩ ـ ١٨٠٠ ، التي اعلنت ان قرارات فرجينيا المتعلقة بقوانين الاغتراب والتحريض على الفتنة هي غير دستورية . وحضت الولايات الاخرى على اتخاذ «الاجراءات الضرورية والمناسبة . . . للتعاون مع هذه الولاية في الحفاظ على الصلاحيات ، والحقوق ، والحريات الخاصة بالشعب او الولايات ، وعدم اضعافها » . وبُرر هذا العمل عن طريق اعلان تلك القرارات ان السلطات الفدرالية « لم تعد سارية إلا بمقدار الصلاحيات التي منحت لها وعدّدها الميثاق » . وفي حال « ممارسة سلطات اخرى ، مدروسة ، وواضحة وخطرة لم يقرها الميثاق المذكور ، فإن من حق الولايات التي هي طرف فيه ، ومن واجبها ، ان تعترض . . . » . وهكذا يبدو ان الحكم النهائي في انتهاكات الدستور هو للولايات ، وليس للمحكمة العليا .

فكيف يمكن لماديسون الذي ناصر قيام حكومة فاعلة لعقد سلف ان يصبح الآن ذاك المناصر لحقوق الولايات ؟ ورغم انه كانت هناك اجابات عديدة على هذا السؤال ، فإن تفسيراً واحداً يبدو مقنعاً اكثر من غيره ، وهو ان ماديسون كان سياسياً معتدلاً حاول دوماً ان يوازن بين التيارات السياسية المسيطرة . ففي المؤتمر الدستوري ، كان من الواضح ان اعتقاد ماديسون في ان الاعتدال كان ضرورياً للحكومة الجمهورية قد انبثق عندما قدم حلاً سياسياً للتغلب على العنف الذي فجرته التحزبات . وبعد اقرار قوانين الاغتراب والتحريض على الفتنة ، بدأت تسمع في فرجينيا اصوات وصرخات التحزّب . فسمع صوت سبنسر روان المعارض القوي ، في حين تحدث جون تايلور عن الانفصال . وبالنظر لاحتمال قيام اعمال عنف او حدوث انفصال ، فقد قام ماديسون وبشكل متكتم باعداد « قرارات فرجينيا » واتبعها « بالتقرير » ، حيث لطف كل واحد منهما من معارضة فرجينيا بوضع تلك المعارضة في سياق قانوني ثابت . وبهذه الأعمال ساعد ماديسون ، باحساس بالمسؤولية ، على تهدئة مخاوف الولاية من ان الحكومة القومية قد اصبحت قوية جداً . وقبل ذلك بعقد من الزمان ، كان مدار قلقه احتمال ان تكون الحكومة الجديدة المقترحة ضعيفة جداً . والآن تغيّر كل شيء .

وأي قارىء لقرارات فرجينيا لا يسعه إلا ان يدهش لغموضها المدروس . ورغم ان تداخل المواقف (Interposition) قد يصبح الأب الروحي لمذهب « الالغاء » في الولايات ، فإن التعبير لم يكن واضحاً في البداية ، كما لم يكن واضحاً تحت اية شروط يمكن ان يطبق . ومن المحتمل ان غموض ماديسون كان مقصوداً ، لأنه مكنه من تقديم قضية حقوق الولايات في اقوى صيغة ممكنة

ومتناسقة مع السلطة العامة للحكومة القومية حسب الدستور ، وبما يوافق نظريته السياسية السابقة . وهذا المنهج سمح للاعصاب ان تهدأ وان تعيد توازن ما احس البعض من انه توجه خطر نحو استبداد الحكومة ، وساعد على صد الجهود الساعية الى الانفصال في فرجينيا .

ومع ذلك ، ورغم هذه المظاهر الصحية ، فقد وجد ستوري اخطاء في مفهوم ماديسون لادارة الحكم ، خاصة بالنسبة لتكريس الغموض في المبادىء السياسية الاساسية للامة . واشار الى ان الدستور يضم عدداً من المعالجات تمنع اضطهاد الحكومات ، بما في ذلك المراجعة التشريعية، والتعديلات الدستورية . اما التداخل فلم يكن معالجة دستورية . وحدث خلال نزاعات « لالغاء » في كارولينا الجنوبية ان تكشفت النتائج غير المقصودة لمذهب ماديسون . ونورد على ذلك مثالاً واحداً ، هو ان السيناتور هاين وفي اثناء مناظرته الشهيرة مع دانييل ويبستر اختتم حديثه عن « تقرير » فرجينيا الذي وضعه ماديسون بقوله « ليس في وسع اي شخص يقرأ هذا إلا ان يلمس ان السيد ماديسون قد ذهب الى ابعد حدّ في دعم المبادىء التي كنت اكافح من اجلها » . وفي وقت لاحق لخّص جون مارشال في رسالة بعث بها الى ستوري خيبة امله في ماديسون واكد ان تعبير حقوق الولايات « كما طرح في قرارات العام ٩٨ ، وتقرير العام ٩٩ ، وفسر من قبل هيئاتنا التشريعية ، فيه سحر لا تفيد معه كل براهيننا » .

وخلال منازعات كارولينا الجنوبية ، تنصل ماديسون من مسؤولية استعمال مذهبه من قبل شخصيات سياسية مثل هاين ، وجون سي كالهون . واكد ان الهدف من القرارات و« التقرير » هو الاعتراض فقط ، وانها لا تعطي للولايات اية سلطة للتصريح بعدم دستورية القوانين ، وان ما قصد منها هو استخدامها للمناقشة . إلا ان دفاع ماديسون لم يكن مقنعاً في نهاية الامر . فالغموض بالذات الذي ساعد على انجاح القرارات والتقرير في البداية ، بدأ يعمل ضدها الآن . واشار مارشال ، الذي اعد « تقرير الاقلية عن قرارات فرجينيا»، الى ان ماديسون قد وضع التقرير « على افضل ارضية له » . ومن الواضح ، ان تفسيرات عدة كانت ممكنة ، لكن ولسوء الحظ فإن اكثر الصيغ تطرفاً هو الذي يفوز في النهاية . وكان جون مارشال المنزعج هو الذي كتب الى ستوري ان « تلك القرارات وذاك التقرير يشكلان عقيدة اي سياسي يأمل في الظهور في فرجينيا ، وأن التساؤل حولها ، او حتى « مجرد تبني التفسيرات التي قدمها كاتبها » هو بمثابة اهانة سياسية وقحة » . وبالنسبة لستوري فإن العيب الأكبر في مفهوم ماديسون لادارة الحكم هو انه ادار ظهره لاجراءات دستورية قائمة كي يعتنق مذهباً غامضاً فوق الدستور ويحتمل ان يكون خطراً . وربما تكون تسوية ماديسون قد هدّأت المشاعر في فرجينيا عام ١٧٩٩ ، إلا انها كانت تسوية كان يجب ألا تتم . وقيام ماديسون بذلك العمل ، ربط سمعته العالية بمذهب غامض استقطب سوء التفسير .

فماديسون الذي سعى عن وعي الى تلطيف التأثيرات الخطرة للتحزب بواسطة التسوية ، وستوري ، الذي آمن ان المبادىء الدستورية الاولى لا يمكن اجراء تسوية بشأنها ، يُظهران فهمين متباينين لفن ادارة شؤون الدولة الاميركي ، يجدر تقييمهما بعناية . وكان فهم ستوري لفن الحكم

جزءاً من سلسلة امتدت من هاملتون الى مارشال وويبستر وصولاً الى لينكولن . وهي سلسلة يشدها الى بعضها البعض ايمان طاغ في مركزية حكومية فعالة وفي السيادة القومية . ومقابل وجهة النظر هذه يقف معجبو جيفرسون ومؤيدوه المتلهفين للاستفادة من سقوط نظرية دستورية او ضعفها كي يدعموا مصالح الولاية . وفي الوسط كان ماديسون ، يسعى دوماً للاعتدال ، وغالباً ما كان يعارض ما يعتبره الاتجاه الخطر المسيطر في حينه . ولتحقيق هذه المهمة فقد استغل رصيده الكبير بصفته احد المؤسسين الاوائل للامة . ورغم محاولته تطعيم النقاش حول حقوق الولايات بروح التسوية ، فإنه لم يترأس اي حزب يدعم موقفه . من هنا ، فإن السؤال الحيوي الذي يطرح نفسه هو ، هل كانت التسوية الحقيقية « ممكنة » ، بالنظر الى شقة الخلاف النظرية الواسعة التي فصلت بين هؤلاء الذين قبلوا بفهم ستوري لفن الحكم وهؤلاء الذين تتبعوا خطى جيفرسون ؟ اضافة الى ذلك ، يجب ان نسأل ، هل كانت تسوية من هذا النوع امراً محبذاً ؟ كان جواب ستوري على كل من هذين السؤالين هو « لا » مؤكدة .

ومعارضة ستوري للمفهوم الجيفرسوني والماديسوني في فن ادارة شؤون الدولة ، يمكن تقديره فقط على ضوء فهمه الأشمل للمصلحة العامة للأمة الاميركية . فقد آمن ان منبع تلك المصلحة هو الدستور ذاته . وخلافاً لمفسري القانون المعاصرين ، لم يعتقد قط ان هذه الوثيقة تتضمن بيانات بلا روح من القواعد الشكلية . كما لم يفسر الدستور على انه « رمز للسلطة والشرعية » او « وثيقة حية » لا شكل لها . بل اعتبره عملاً « سياسياً » عميقاً صمم لخلق حكومة حرة قديرة ، تمثل الشعب ، وأمة مزدهرة خالدة . وقد اعتقد ستوري ، انه في امة كهذه ستسود السعادة البشرية لأن الشعب فيها سيتمكن من ممارسة حقوقه الى اقصى حد وبما يتناسق مع متطلبات المجتمع والحكومة . وهكذا فإن دستور الولايات المتحدة كان في النهاية المكان الذي يتوافق فيه القانون والسياسة وبعمق ؛ وهو ملتقى قوانين الأمة الاساسية والسياسات العليا النابعة من الفلسفة السياسية العصرية . وما كان مطلوباً اكثر من غيره هو ليس التخلي عنه ، او عقد تسويات حوله ، بل المحافظة عليه .

وقد علمنا الفلاسفة السياسيون الكلاسيكيون القدماء ان نظام حكم ما لا يستطيع البقاء إلا اذا كان بين قادته من يدرك تماماً المبادىء الأساسية لقيامه . ورغم ان الاباء المؤسسين سعوا لخلق نظام سياسي متكامل بحيث يزدهر حتى عندما لا يدير دفة الحكم فيه رجال دولة مستنيرين ، كما وعوا ان الامة الجديدة لا يمكن ان تدوم من تلقاء نفسها ، او ان تنجح بسهولة . فالحاجة الى فن ادارة شؤون الدولة كان ملحاً وقائماً دائماً . واول عمل بدأ ستوري فن الحكم به كان الاشارة الى فن ادارة الحكم لدى الاخرين في السابق . ورغم تمرسه في كتابة الفلسفة السياسية ، فإن افكار ستوري لم تكن ذات اصول فلسفية . وهو يدين الى حدّ بعيد للاخرين في فهمه للدستور ، وفي معتقداته الخاصة بغايات الحكم ، وحتى تاريخه السياسي . ومع ذلك فإن افكاره لم تكن عادية بأي حال من الاحوال . ولم يكن يعرف قيمة منجزات المؤسسين فحسب ، بل فهم افضل الوسائل للحفاظ عليها ايضاً . وبذل جهوده دون توقف لتحقيق تلك الغاية . فضد هؤلاء الذين حاولوا ان

يجعلوا من تنازل الدستور في مسألة الرق مبدأ اساسياً فيه ، وضد هؤلاء الذين ارادوا رفـع حقوق الولايات على حساب حقوق الفرد والمقدرة القومية ، وضد هؤلاء الذين ارادوا انكار القوة الثورية لاعـلان الاستقلال ولجـوئه الى حق الشعب الـطبيعي في اسقاط بقـايـا الحكم الاستعمـاري غـير الشرعي ، واقامة امة جمهورية حقيقيـة ، مرة والى الابـد ، وجّه سـتـوري جهوده كـرجل دولـة ، وحامي لهذه الأمة .

جون سي. كالهون

رالف ليرنر

ان سمعة جون سي . كالهون ليست مما يحسد عليه . وقد تعامل بعض من كتبوا سيرة حياته معه بخشونة ، وتحدثوا عنه بمزيج من الرهبة والاشمئزاز . والذين يعرفون القليل عنه يربطون اسمه (وهم ليسوا مخطئين في ذلك) بالدفاع عن الرق ، والمطالبة بالالغاء ، والحركة الانفصالية ـ وجميعها قضايا لا تشرِّف . كما ان صورته لا تظهر شخصية لطيفة متجانسة ، فهناك شيء كئيب ، ومتزمت ، وغير مترابط فيه . ومع ذلك ، فإن ما يجلب الانتباه في كالهون ليس بروزه في الميدان السياسي ، بل ان شهرته مردها احد الأعمال النادرة في الفكر السياسي الاميركي وهو كتابه « بحث حول الحكومة » الذي يطرح نفسه على انه دراسة نظرية في السياسة ، يدعي انه يعطي وصفاً منظماً شاملاً لها ؛ ويزعم انه اكتشف عالماً جديداً أبعد من الاكتشافات الاميركية ، والحقيقة ان كالهون يضع « بحثه » في مستوى يكاد يكون فيه مثالاً فريداً : اي نظرية سياسية اميركية .

وكان ادعاؤه حول قيمة واصالة عمله موضع خلاف . وفي المناقشات اللاحقة التي كتبها المفسرون عنه لا نكاد نجد حلاً مرضياً للمسألة التي يمثلها كالهون بكل وضوح . وقد فشل جميع الذين رفعوه الى مرتبة رجل دولة ومفكر ـ سواء كان هذا التصنيف منصفاً ام لا ـ والذين قبلوا ادعاؤه الاصالة او رفضوا ذلك الادعاء ، في حل المسألة الخاصة حول كيفية دراسة وتفسير كتابات رجل صاحب نظرية وممارسة . والى ان نواجه تلك المشكلة ، فإن فهمنا « للبحث » يظل غير واضح ، ونبقى دون ان نجد سبيلاً لتقييم اصالة عمل كالهون ومزاياه . فكيف اذن يمكن فهم ذلك « البحث » او ادعاءاته النظرية العالية بشكل عام ؟ فالتقليل من قيمة نظريته واعتبارها مجرد تجربة مارسها ، او القول ان « بحثه » لم يكن في الحقيقة سوى وتراً اخر في قوسه المؤيد للرق ، يسد الطريق مسبقاً على ما يمكن ان يعلمنا اياه كالهون . والتقليل من شأن ممارسته واعتبارها مجرد نظرية يلقي بعبء فوق طاقة البشر على رجل كان في مركز المسرح السياسي القومي او قريباً منه طيلة اربعين سنة مضطربة . لكن هناك طريقة اكثر اعتدالاً يمكن ان نتبعها . وهي ان نبحث في امر هذا

« البحث » وكأنه النظرية السياسية التي يدعي . وان نستفيد ، في الوقت نفسه من المناقشات السياسية التي خاضها ، والمواقف السياسية التي تبناها طيلة حياته السياسية كدليل اضافي على نواياه ومراميه . وقد يساعدنا اتباع هذا الاجراء على تقدير مكانته كمنظّر سياسي .

وفي ادعائه بمكانته كمنظر سياسي ، لم يزعم كالهون تفوقه على النظريات السياسية التطبيقية فحسب ، بل ادعى تفوقه على النظريات السياسية التقليدية ايضاً . واراد ان يجعل من السياسة علماً يحتذي بعلم الفلك : اساسه الصلب قانون اساسي يقف في علاقته بالطبيعة البشرية كما تقف الجاذبية في العالم المادي . وعلم السياسة الفلكي هذا يهتم بالحقائق كما يعيشها الانسان فعلاً . اي السلوك الذي يعيشه الانسان ويشهد على تفضيله لمصلحته او انانيته ، او الحفاظ على نفسه . والمديح او اللوم الذي قد نوجهه الى هذا السلوك خارج عن موضوعنا هنا . ونحن لا نشرع لشخص معين او لعموم الناس ، بل لشريحة معينة من الجنس البشري . والدليل الذي يوجه المشرع ليس ما يعتقده عما يجب على الناس عمله بل ادراكه الحسي الثاقب فيما يدفع الناس حقيقة الى التصرف . « يجب ان نأخذ الطبيعة البشرية على سجيتها ، وان نضبط مقاييسنا لتناسبها ، بدلاً من اهدار الجهود لضبطها حسب المقاييس التي وضعناها » . والأهم من كل ذلك ، انه امل من « بحثه » ان يضع اساساً صلباً لعلم السياسة ، كما كافح بشدة كي ينافس من اعتبرهم قدوته : أي نيوتن ، ولابلاس ، وغاليليو ، وبيكون . ونخطىء اذا اعتبرنا ان موضوع علم كالهون هو الاخلاقيات ؛ او الاقليمية التجريبية ؛ او انه « مبحث مدرسي منقح » جاف ، بل يمكن اعتباره علم غيبي (ميتافيزيقي) اذا قصدنا من ذلك التقليل من تعقيد عناصر قوى العقل ودمجها في نظام متناسق واحد ، كما فعل هو . اما اختبار نفسه كمنظّر ، فهو اختبار مبتور ، لا يصل الا الى المدى الذي يمهد الطريق امام « علم » السياسة الذي يذهب الى ابعد « من مجرد ملاحظة حقائق منعزلة » . وكان سيواجه اقسى اختبار ـ وهو بالمناسبة ادعى تقديم « اعظم مساهمة للعقل البشري » ـ لو اغفلنا « المطالب الميتافيزيقية التي بلا معنى » ولو نجح في وضع قوانين علمية تلائم « الهدف العظيم للعلوم السياسية والتشريع » .

لكن ما هو ذلك الهدف بالضبط ؟ فالتشبيه بعلم الفلك يخذلنا . ويتحدث كالهون عن الاخير بقوله « ذلك العلم النبيل الذي يعرض لمداركنا نظام الكون » . لكن بالنسبة لكالهون ، كما هو الحال بالنسبة لأي شخص لم يكن بعيداً تماماً عن الحياة السياسية ، فإن خاتمة تنظيره السياسي لم تكن نظرية تعرض لمداركنا نظام عالم السياسة ، بل نظرية توجه نفسها الى الممارسة السياسية . ولا معنى لأن يناقض كالهون نفسه او يشوشها بأن يبدأ بعلم سياسي يتخذ من علم الفلك او الكيمياء نمطاً ، وتكون مقدمته الأولى حول سلوك الانسان المدفوع بالمنفعة الشخصية وينتهي بالتأكيد على تجنيد الانسان في سبيل « ان يتضامن الفرد مع مصالح المجتمع ، لأجل مصلحة المجموع ، وهذا اعظم انجاز يمكن ان يحققه علم الحكم » . فكيف تسنى له الانتقال بين هاتين النقطتين ؟

« ١ »

تكمن بداية العلوم السياسية في الفهم الاساسي « لمسألة » السياسة ـ أي الطبيعة البشرية . ويبدأ كالهون بوضع فرضيتين ، يعتبران من غير الممكن تفنيدهما . الأولى ، وهي ان الانسان « يميل ويرغب ، بدنياً واخلاقياً ، ويندفع بشكل لا يقاوم نحو التعايش مع ابناء جنسه ، وتبعاً لذلك ، فهو لم يتواجد ابداً ، في اي عصر او بلد ، في أية حالة عدا الحالة الاجتماعية » . والثانية ، وحيث ان الانسان قد فطر على التواجد في مجتمعات ضرورية لتأكيد كافة قدراته وتطويرها ، فإن هذه الحالة لا يمكن ان تقوم إلا بوجود حكومة . وهذا الافتراض اثبتته التجارب العالمية » . ويعتقد كالهون ان تعايش الانسان مع اقرانه مردّه ، جزئياً على الأقل ، اندفاع غير واع . أي انه ، لا الحكومة ولا المجتمع هما من اختيار الانسان . وانهما ضروريان لمجرد الوجود فقط ، اذا نحينا جانباً الكمال او التطور الكامل للجنس البشري ، فهما « يتساويان في انهما يصدران عن مشيئة الهية » . والحالة الطبيعية للانسان هي اما اجتماعية او سياسية .

ويبقى السؤال : لماذا يكون وجود المجتمع او الحكومة امراً طوعياً بقدر ما هو التنفس امر طوعي ؟ وكيف تفرض طبيعة الانسان ترتيبات كهذه ؟ يقول كالهون ان لدى الانسان إحساساً طبيعياً بالتعاطف مع أقرانه ، لكن هذه الاحاسيس محكومة بمشاعره الانانية . وفي « البحث » (رغم ان ذلك لم يرد في بيان كارولينا الجنوبية التفسيري للعام ١٨٢٨) يتجنب استخدام تعبير « مشاعر انانية » لأن « استعمالها الدارج » يعطي انطباعاً « بشيء فاسد ومفسد » ، لكن بالنسبة لكالهون فإن كلمة اناني « لا تحمل في معناها اي عيب » . وكما ميّز واضعو اطر الدستور الاميركي الذين « فهموا بعمق طبيعة الانسان والحكومة » ، فقد ميّز كالهون ان طبيعتنا « لا تتغير بتغير الظروف » . والانانية ، مثلها مثل الجاذبية هي احدى حقائق العالم وبالتالي فهي جزء من ذلك العلم الذي قد يشرح لنا هذا العالم . إلا ان هناك استثناءات ـ « بضع » « استثناءات » « غير عادية » ـ لكنها تؤكد هذه القاعدة . فخضوع الأم بمشاعرها الفردية لمشاعر صغيرها هي واحدة من تلك « العلاقات الخاصة » ؛ ثم ان هناك « كيانات مميزة » للثقافة والعادات تأثير خاص عليها . وقد يقر العلم بهذه الاستثناءات دون ان يقوض عمومية وقوة قوانينه الأساسية : فسيطرة « العواطف الانانية في طبيعتنا » ، والتي هي « مزروعة في كياننا من اجل سلامتنا » . وبذا نكون قد وصلنا الى قانون لا علاقة له بالحياة البشرية ،

> من كل المخلوقات الحية بمختلف اصنافها ، وبقدر ما نعرف عنها . يبدو بالفعل انها ترتبط اساساً بالقانون العظيم في المحافظة على الذات . وهي تعم كل ذي احساس ، من الانسان وحتى احقر حشرة او زاحفة . وهي في الانسان اقوى منها في اي مخلوق اخر .

فالحقيقة الاساسية للحياة البشرية تتسم بالانسانية . والقانون الذي يقوم عليه علم للسياسة يشير الى الجزء غير الواعي من الانسان ، الى الجزء الذي يجعله شقيقاً للوحوش . ولو كان للانسان قدرة على التنبؤ لجعله ذلك اكثر خشية ، وان يهتم ، بالتالي ، بشكل اكثر ذكاء بالحفاظ على نفسه

واكثر مما يستطيع اي حيوان أدنى . ويقر كالهون بأن مشاعر الناس الاجتماعية تنمو ، اذا ما تهيأت لها ظروف مسبقة معينة . ولا مجال لهذا « القانون الاساسي العمومي » الرامي الى حفظ الذات ان يقوى عليه اي قانون اخر - حتى لو تشدق بالسلامة ، والكثرة ، والتربية الفكرية والاخلاقية العالية . وللمشاعر الاجتماعية تأثير محدود جداً ، نظراً للظروف اللازمة كي تزدهر فيها . وثمة فكرة عابرة تقول ان كالهون وجد ان من الأسهل له ان ينسج من خياله انساناً مجرداً من اي حس اجتماعي بدل ان يتصور انساناً يرجح تعاطفه مع اقرانه على مشاعره الانانية او على الاقل يساويها معها . وسيطرة الانانية تبدو ضرورية لكائن حي مثل انسان له « ادراك وقدرات محدودة » . وقد كان كالهون ، على الأقل ، متأكداً من الناحية التالية : وهي « ان الحفاظ على الذات هو قانون سامي ، بالنسبة للجماعات والافراد » . وفي تطويره لتعاليمه النظرية ، وبرامجه التطبيقية لم ينس قط ما اعتبره « اقوى عواطف القلب البشري - جمع المال ، والطموح ، والتنافس » .

وبعد استطراد طويل حول الحرية وسلطة الحكومة يقطع مناقشة « البحث » ، ويركز الحوار على ان وجود حالة سابقة لقيام المجتمع هي امر « افتراضي بحت » . « وبدلاً من ان تكون الحالة الطبيعية للانسان ، فإنها من بين جميع الحالات التي يمكن تخيلها ، تكون اكثرها مخالفة لطبيعته - وابغضها الى احاسيسه ، واكثرها تنافراً مع رغباته » . ولا يفاجئنا - اذا اخذنا في الاعتبار « علم النفس » الكالهوني - ان نجد في حالة الطبيعة الكثير من الأمور غير المواتية في مسار التطور البشري ، في المرحلة السابقة للحكومات . وميلنا الطبيعي لأن نرجح مشاعرنا الأنانية على ما « يدفعنا بشكل غير مباشر نحو الاخرين » يؤدي الى « ميل عام الى النزاع بين فرد واخر ؛ وما يصاحب ذلك من مشاعر الشك ، والغيرة ، والغضب ، والانتقام - التي سوف تستتبع الاهانة ، والخداع ، والقسوة » . ومن دون ضوابط ، فإن نتيجة هذا الاتجاه لن تكون إلا تدمير الحياة الاجتماعية ، ونهاية « الغايات التي قدّرت لها » . ويمكن ان نقول لكالهون ان الهدف من المجتمع ليس مجرد ضمان الحياة ، بل ايجاد حياة انسانية كاملة . واذا اجرينا مقارنة مع نمط اصغر ، نجد ان الحكومة لا تسعى الى « الحفاظ على » المجتمع ، او « حمايته » فحسب ، بل الى « الرقي » به . والمجتمع والحكومة كما سبق ورأينا موجودان بمشيئة الهية ، وفي فرض هذه الاوضاع على الانسان ، يرى كالهون برهاناً آخر على « حكمة الخالق وفضله » . لكن اذا كانت الضرورة البسيطة هي التي تجبر الانسان على البحث عن ابناء جنسه وان يشكل حكومة هي من علامات فضل الله ، فإن الخيار الصعب في السيطرة على الحكام من خلال اي نوع من المؤسسات ، قد يكون علامة على ان فضل الله لم يكتمل . ويعتقد كالهون ان الحكام ليسوا افضل ممن يحكمونهم ولهذا السبب لا بد من ضبط نزعتهم الى تعظيم انفسهم على حساب اتباعهم . اما الرقي بخلق الله فيبقى مسؤولية الانسان .

وللوهلة الأولى ، قد نفترض اننا لسنا بحاجة الى هذا الكمال التام إلا بقدر محدود . فالمتوحشون يحتاجون الى حكومة ، لكنها ليست الحكومة التي يرقى بها المجتمع ، أي الحكومة الدستورية . والمجتمعات البسيطة التي تمتلك الوعي السياسي المطلوب والتي ما زالت فطرية نسبياً وتعيش دون تمايز كبير بين أفرادها ، فإنها تستطيع مراقبة حكامها بواسطة الاغلبية البسيطة . فما

« الذي سيتفوق على الحكمة البشرية ، ان كان هناك ما يمكن ان يتفوق عليها ـ سوى دستور مكتمل يربط الحكومة بأهدافها الصحيحة ـ ولا تبدو هذه غاية صالحة لكل زمان ومكان . وعلى اية حال ، فقد قوض كالهون هذا الافتراض عندما اعاد معالجة المشكلة . فالسلطات الحكومية تتيح بالضرورة فرصاً لتعظيم الفرد . فقدرات الناس المحدودة ، والاختلافات العظيمة ، وأسباب اخرى لا حصر لها ، تستوجب اقامة جماعات مستقلة . وينشأ بين هذه الجماعات « ميل نحو عادة عامة من التنازع فيما بينها » ، وهو ما اكتشفه كالهون في الجماعات البشرية التي بلا حكومات . وبالنسبة لكالهون ، كما هو بالنسبة لبوبليوس فإن « من البديهيات السياسية ان يكون التقارب ، او اقتراب الاوضاع من بعضها هي العدو الطبيعي للامم » . فالحرب امر محتمل دائماً ، وتعظيم فرد داخل مجتمع امر محتمل ايضاً . والحفاظ على الجماعة له الافضلية « على اي اعتبار اخر » . فالحكومة يجب ان تكون قوية بما يكفي لصد الاخطار الخارجية ، ومن هذه الحقيقة بالذات تنشأ اخطار داخلية . والحاجة الى الحكومة الدستورية هو امر يتطور بالضرورة من داخل المجتمعات البشرية .

ومهما تكن الحاجة الى الحكومة الدستورية ملحة ، فإن تأسيسها وديمومتها امران في غاية الصعوبة والندرة . ولم يكف كالهون ابداً عن ترديد ان الفرصة والظروف لهما اهمية بالغة . وعدم اعطاء اهتمام كافٍ للمتطلبات الأساسية للحكومة الدستورية قد يؤدي الى تخريب هذه الحكومة التي تكون قد شُكلت « بضربة حظ » . وهذا لا يعني أن اعطاء اهتمام كافٍ للمتطلبات الاساسية للحكومة الدستورية قد يكون كافياً لاقامتها . ولا يعني ايضاً ، ان المفهوم النظري هو ترف غير ضروري . والواقع ان من الصعب فهم مرامي « البحث » ، او تكوينه ، او نمطه بموجب هذه المقدمات التي افترضها . لكن من المؤكد ان افضل تعاليم كالهون هي تلك التي تستند على « مجموعة ظروف يهيؤها الحظ » او تفترضها . ويختار علامتين مميزتين للحكومات الدستورية يضعهما جانباً من بين اشكال مطلقة عديدة وهما « تعقيدها وصعوبة انشائها » . ويقلل كالهون من شأن كفاءة الفهم البشري في مواجهة المشاكل السياسية الرئيسية وحلها ، وبطريقة اشد وضوحاً من بيرك ـ اكثر رجال الدولة المعاصرين حنكة . ولا يرى سوى وسيلتين يمكن ان تقام بهما الحكومات الدستورية ، مهما كان شكلها ، وفي كلتا الحالتين لم يكن قيامها بفضل الحنكة او الوطنية بقدر ما كان بفضل « مجموعة من الظروف المواتية » . وفي اغلب الحالات ، فإن الحكومات الدستورية هي نتيجة غير منتظرة لصراع المصالح المتناحرة ، وبفضل « دورة حظ » امكن تجنب حرب اهلية وأعطي كل من الاطراف المتحاربة « صوتاً منفصلاً ومميزاً في الحكومة » . وهكذا تنجح الضرورة حيث اخفقت الحكمة البشرية » .

والطريقة الأخرى الأقل حدوثاً في تشكيل الحكومات ، لا تختلف كثيراً عن الطريقة الاولى : « ظروف مواتية ، تعمل بالترابط مع خطر محدق » ، تجبر الناس على تبني حكومات دستورية وعيونهم مفتوحة كمحاولة يائسة لتجنب الفوضى . وحتى لو سلمنا ان من ضمن مدارك العقل البشري او العقول البشرية ان تعرف ، بشكل دقيق ، سمات ، وحاجات ، ومصالح جماعة متطورة وان تنشىء حكومة دستورية ملائمة للشعب ، فإن تبنيها من قبل الشعب يبقى مشكلة

صعبة . لكن الضرورة تفوز حيث تخفق الحكمة وقوة الاقناع . وتبقى النتيجة : « ان هذه الحكومات هي بكل تأكيد نتاج ظروف معينة » . ولو ان كالهون ادرك ، مثل بيكون المتغطرس حقيقة تعثر بها الاخرون مصادفة ، لاعتمد هو ايضاً على ترك المصادفات التاريخية الملائمة تعمل مثله في ذلك مثل بيرك الذي لا يستدل بالقرائن المحسوسة .

ولا يقتصر الامر على توسع مملكة الحظ ، بل هناك التقليص في المهمات الموكولة للتربية او التي يمكن ان توكل اليها . وقد رأينا حكم كالهون في ان للتربية والتعويد القوة الكافية لتمكين المشاعر الاجتماعية من ان تطغى على المشاعر الانانية ، لدى اناس يتجمعون في « كيانات معينة » . وبذا لا تهتز القاعدة العامة . ويبقى اعمق اطوار الطبيعة البشرية دون تبديل ولا يمكن تبديله ، وأبعد من ان تطاله التربية ، او الحضارة . فالصحافة الحرة ، على سبيل المثال ، قد تفعل الكثير لتوعية الناس وتحسين المجتمع ؛ وقد يتطلب الامر « سلطة اقل بكثير » للحكم اذا تعلم الناس ان في وسعهم توسيع حسهم الاجتماعي بأمان ، وكبح مشاعرهم الفردية . لكن الناس لا يتغيرون في النواحي الأساسية : ويبقوا بحاجة الى حكم ، ويبقى الحكم بحاجة الى سلطة . وهذه السلطة بالضبط هي التي تشكل لبّ المشكلة السياسية . وفي غياب الضوابط الدستورية على ممارسة السلطة السياسية ـ أي في غياب اي من الاشكال الدارجة في حكم الأغلبية ـ فإن مجرد استخدام هذه السلطة هو امر مفسد . « وليس في وسع الدين او التربية ان يبطل ميل الأكثرية العددية نحو افساد الشعب والحط من قدره » .

وقد بلور كالهون رأياً مدروساً يهدف الى تعزيز نظام من المقاومة الفعالة والسلمية لسوء استخدام السلطة . والجزء الأكبر من هذا الرأي يذهب في محاولة تبيان سلسلة كاملة من العواقب تترتب على الاخلاق العامة والخاصة التي تستتبع الطرق المختلفة لتنظيم الحكومة . وقد تطلع كالهون الى بنية للحكومة تقوي الصفات الطيبة في الناس ، او على الأقل لا تقوض هذه الصفات . « لأن من بين جميع الأمور التي تساهم في تكوين صفات الشعب ، فإن تلك الصفات التي يتم بواسطتها الحصول على السلطة ، والنفوذ ، والبقاء في الحكم تبقى اقوى الصفات » . فالتوق « والتطلع الموهوب » لهذه الاهداف يأخذ في حسابه الوسائل اللازمة لضمانها ، ويغرس « دون كلل » هذه المعاني . والمسارات البديلة للاحترام والاعجاب المرجوين معلمة بألوان كالهون المفضلة ـ الابيض والاسود . وتتأكد ، المعرفة ، والحكمة ، والوطنية ، والفضيلة ، بالمكر ، والغش ، والخيانة ، والتفاني للحزب . ولا يوجد اي دليل على ان « الشبان الذين تزدحم بهم كلياتنا » سيجدون ما هو مقنع ، مثل معادلة فعالة للنجاح . وتبدو الفضيلة امراً يقوم تماماً على التقليد ، وقد تكون فائدتها مقنعة ، لكن ليس جمالها . « ويحكم مبدأ العرض والطلب العظيم عالم الاخلاق والفكر بدرجة لا تقل عن عالم الأعمال والتجارة » . وما يعلّمه علم السياسة ليس ما يمكن ان نصفه بأنه مفيد . وعلم كالهون يأخذ الناس على طبيعتهم ، ثم يواصل توجيههم ، بشكل غير مباشر فعلاً ، كي يصبحوا جماهيراً واعية لها فضائل مدنية تعمل بجد للخير العام ، وتعمل بشكل

مباشر ـ من خلال توازن السلطات ـ الأعمال المنتظمة وتتحكم بالنتائج الى درجة تحـرر الناس من بواعثهم الأساسية .

واوضح دليل على ان كالهون يضيّق عن عمد هدف علم السياسة يستحق فقرة كاملة نستشهد بها .

> . . . ما هي الوسيلة التي تمنع الحكومة من سوء استخدام سلطاتها ، دون تجريدها من سيطرتها الكاملة على مصادر المجتمع ؟ المسألة تتضمن صعوبات حاول رجال صالحون ومحنكون ، ومنذ عصـور باكـرة ، التغلب عليها ؛ ـ وبنجـاح جزئي حتى الآن ـ وتم اللجـوء الى ادوات متعـددة لتحقيق هذا الغرض ، تتفق ودرجات الحضارة والثقافة التي مر بها جنسنا ، واشكال الحكومات التي طبقت . ومن وقت لآخر كان يتم اللجوء الى الخرافات ، والطقوس الدينية ، والثقافيـة ، والدين ، والترتيبات الاساسية سواء في الحكومة او المجتمع . وبعض الوسائل البـارزة ، سواء من ناحية حنكتها ، او البراعة التي طبقت بها ، او ديمومة تـأثيراتهـا . يمكن ان نجدهـا في فجر الحضارات الأولى في المؤسسـات المصرية ، والهندوسية ، والصينية ، واليهودية . والمادة الوحيدة التي يقدمها ذلك العصر المبكر لاقامة هذه الكيانات ، يوم لم يكن الفكـر منتشراً إلا عـلى اضيق نطاق ، هي انها طبقت بحنكة لا مثيل لها . ويمكن ان نعزو لتطبيقاتهم الناجحـة التقدم العـظيم لجنسنا في الحضارة والفكر ، والذي نجني ثماره اليوم . فبـدون كيانـات . . . ما كـان ممكناً ان يكون هناك سوى تقدم ضئيل او تحسينات دائمة .

> وللاجابة على السؤال الهام ، فليس من الضروري ان نختبر الوسائل المختلفـة التي اتبعتها تلك الحكومات الشهيرة كي توازن هذا الميل الى الفوضى والانحراف . ولا ان نتعهد معالجة الكيانات بالمعنى الشامل للكلمة . ما اعرضه اكثر محدودية ، ـ كي اشرح حسب أي المبادىء يجب تشكيل الحكومة ، بحيث تكون قادرة على المقاومة انطلاقاً من بنيتها الداخلية ـ او ، ان استخـدم تعبيراً واحـداً ، هو النـظام (Organism) ، ـ الميل نحـو سوء استخـدام السـلطة . وهذه البنيـة ، او النظام ، هما المقصودان بالدستور بمعناه الدقيق والدارج . . . وبهذا المعنى الدقيق والدارج انوي استخدام هذا التعبير من الآن فصاعداً .

وقد حافظ كـالهون عـلى وعده : والادوات الأربـع الأخرى ليست من مـواضيع «البحث». ولب علم الحُكم الكـالهوني ـ وهـو بالاحـرى الجزء الأعـظم منـه ـ مـا يـطلق عليـه « التـرتيبـات الاساسية » . وعلى اية حـال ، دعونـا نعود الى الفقـرة التي استشهدنـا بها . فبعض سمـاتها التي تصدمنا هي اكثرها ارباكاً . وقد استمتعنا في البدء بافتراضه ان دستوراً مكتملاً هو ترف من نوع سيء ، ولا يحتـاج اليـه سـوى انـاس عـلى درجـة عـاليـة من الحضـارة ، أي يعيشـون اوضـاعـاً « مصـطنعة » . ويبـدو متعذراً الـدفاع عن ذلـك الافتراض في ضـوء تراكم السلطات ـ وبـالتالي احتمالات اساءة استعمالها ـ التي تصبح ضرورية بسبب التهديـدات الخارجيـة الشاخصـة دومـاً . والآن اصبحنا نعرف بأن دستورا متكـاملاً قـد شغل افكـار الرجـال الحكماء الـطيبين « منـذ اقدم العصور » . وتكمن الادوات والتطبيقات الاكثر جدارة بالملاحظة في « فجر الحضارات الأولى » ، قبل ان ينتشر ظلام البربرية ، عندمـا كان الفكـر حكراً عـلى قلة من الناس . ونـدهش لواضعي

القوانين القدماء هؤلاء الذين لا يعرف كالهون اسماءهم او انه يـرفض الكشف عنها . فقـد يكون نجاحهم جزئياً ، او انهم كانوا ناجحين ، نجاحاً محيراً . فهـل نجح مؤسسـو تلك « الحكومـات الشهيرة » بسبب سمات البسـاطة في شعـوبهم ام نجحوا رغم تلك السمـات ؟ فإن كـان السبب الأول ، فإن هناك دروساً قيمة ما زال من الواجب جمعها عن مؤسساتهم ، اما اذا كان الأخير فإننا ندين لهم بانحناءة شكر ليس اكثر . ولا تترك لنا اجراءات كالهون في « البحث » اي مجال للشك في طبيعـة جوابـه . فهو لم « يجـد الدخـول في اختبار » لهـذه « الادوات الرائعـة المغرقـة في القـدم » ضرورياً . فنجاح المشرعين القدماء يعتمد بشكل عام على تخلفهم في الزمـان وعلى حنكـة ومهارة المشرعين . وطبقاً لذلك ، فإن اهتمامنا بهم لا يزيد عن اهتمام تجار الاثار . صحيح ان الفضل في تقدمنا يعود كاملاً الى تلك الشعوب القديمة ، لكن نجاح واضعي القوانين الأوائل جعل من جميع الادوات التي اتخذها القدماء ادوات بائدة . فلدى رجل الشارع اليوم معارف تفوق معارف اجداده سكان الغابات . والخرافات ، والطقوس الدينية ، والتربية ، والدين لا تستطيع ان تمنعه من ادراك مصالحه الانانية في سوء الطموح . واخلاقه اقل فظاظة ، إلا انه مقيّد كثيراً .

وبـالنسبة لكـالهون ، كـما هو بـالنسبة لبـوبليوس كـان علم السيـاسـة عـرضـة للكثـير من التحسينات . وقد شخّص بوبليوس ذلك التقدم في المفاهيم العصرية لمبادىء عدة « والتي كانت اما غـير معروفـة اطلاقـاً للقدمـاء او معروفـة بشكل غـير كامـل » . وفي الوقت نفسـه ، كان (علم السياسة) أبعـد ما يكـون عن رفض الادوات التي بدا ان كـالهون يعتبـرها ليست بـذات شأن . وبالنسبة لكالهون فإن تقدم الانسان يتأتى بنسبة اقل من اكتشاف مبادىء جديدة بـالكامـل للحياة السياسية مما يتأتى من نمو بعض المبادىء القديمة في الحكم وتبنّي مبادىء اخرى . وما يبدو في البداية على انه انسلاخ عن قيود بالية او قيود نامية سيظهر انه طريقة اكثر تعقيداً ، ومدروسة بعناية اكبر عن الطريقة « القديمة الخرقاء ، المتفق عليها لضبط السلطة ، بعرض منع الانحرافات او تصحيحها .

وهذه الوسيلة الممكننة التي تقاوم السلطة بالسلطة والاتجاه باتجاه مضاد والتي يقوم عليها نظام كالهون كله ، لا يمكن انشاؤها بطريقة ميكانيكية . فهناك متطلبات لتشكيل حكومة دستورية ، احد هذه المتطلبات الذي يتمسك به كالهون هو حق الشعب في الاقتراع . « واذا مـا روعي هذا الحق بشكل مناسب ، ووعي الشعب بقدر كاف بحيث يفهم حقوقه ومصلحة المجتمع ، وان يقدر دوافع وتصرفات الاشخاص المنوط بهم وضع القوانين وتنفيذها » ، فقد يكفي حق الاقتراع للسيطرة على الحكام . والمقدمة الأساسية السيكولوجية في « البحث » لا تتطلب درجة عالية من الوعي الشعبي . إذ يكفي ان يفهم الشعب ان الحكام غير المسؤولين يعرضون للخطر ما يؤثر عليهم مباشرة (الحقوق الخاصة) وما يؤثر عليهم بطريقة غير مباشرة من خلال الاخرين (مصلحة المجتمع) .

لكن ، في حين ان حق الاقتراع قادر على محاسبة الحكام ، إلا انه لا يحل مشكلة الحكومات التي تضطهد أي كان ما عدا « الجماعات الصغيرة » خلال المراحل الأولى لوجودها » ، وحين تكون هذه ما زالت تعيش ظروفاً طبيعية نسبياً ـ اي فقيرة ، وخشنة الطباع ، وبسيطة ، وفي جميع الحالات

الأخرى حيث تتعزز دوافع استخدام السلطة الحكومية بشكل كبير . ويصبح « النظام » (Organism) الخاص بالقبول المتوافق ضرورياً لتكميل الحكومة ، او بالأحرى تشكيل حكومة (دستورية) . ويفترض هذا النظام مسبقاً ان تكون « المصالح المختلفة ، او القطاعات ، او الطبقات في المجتمع واعية بقدر كافٍ لفهم صفاتها واهدافها » . ويمكن القول ان « اي بحث في الحكومة » هو عمل لتوعية الشعب من هذه الناحية . وليس صعباً الظن ان كالهون اعتقد بأن اميركا العام ١٨٥٠ تواجه « خطراً داهماً » قد يجبرها على تبني ما وصفه بالحكومة الدستورية . واذا كانت تقديراته عن ضعف الحكمة البشرية في التعامل مع الفرصة والظروف صحيحة ، فإن هذه التقديرات تشمل جهوده اليائسة ايضاً . ويبدو ان الحظ يميل الى الابتسام للرجال الذين يقفون على حافة الادراك .

« ٢ »

يشتمل « بحث في الحكومة » على مقالة نقدية وطرح . والابعاد التامة لهذا الطرح لا يمكن فهمها إلا في ضوء المقالة النقدية . والنقد في تركيبته المجردة هو التالي : اذا ما قامت الحكومة النيابية حسب اقصى درجات الكمال الممكنة ، فإنها سوف تأخذ قسطها من جميع عيوب الديموقراطية المحضة . وهذه النقطة بالضبط انكرها المدافعون عن الدستور الاميركي ؛ والواقع ان موقفهم كان مناهضاً لذلك تماماً ، فهي بالنسبة لهم ، من اهم امتيازات الدستور . « والفارق الحقيقي بين [الجمهوريات القديمة] والحكومات الاميركية ، يكمن في الاستبعاد الكامل للشعب بصفته الجماعية عن أية مساهمة في الاخيرة . . . » ويستشعر المرء البعد الكامل لالتزام كالهون عندما يعرف بأنه لم يكن يدعو الى اصلاح الحكومة الدستورية في اميركا بقدر ما كان يدعو الى اعادة تأسيسها ، وقرر بشكل قطعي أن الولايات المتحدة لم تحظ بعد بحكومة دستورية . ولو ان هذه الحكومة فُهمت تماماً ، لأصبحت في وقت ما تعقيداً لا ضرورة له ، وهو ما لا يمكن قوله عن الوضع اليوم (١٨٥٠) . والحقيقة الحاسمة في الحياة السياسية هي اختلاف المصالح ضمن المجتمع . « والأمر كذلك بالنسبة للجميع ؛ الصغير والكبير ، ـ الغني والفقير ـ بعض النظر عن المهن ، او الانتاج ، او درجة الحضارة . . . » ونتيجة لهذا الاختلاف ، فإن الأعمال الحكومية مهما كانت منصفة « في ظاهرها » فإن لها نتائج غير منصفة بالضرورة . وعدم الانصاف هو ظاهرة عامة ؛ وما يختلف فقط هو درجة عدم المساواة والاضطهاد . والنتيجة الضرورية للأعمال الحكومية العادية هي ان المجتمع كله ينقسم الى دافعي ضرائب ومستهلكي ضرائب . والحقيقة ان تلك القطاعات ، او « الطبقات » ، او « المصالح » ، او « الاقسام » ، او « المراتب » هي في صراع مستمر وفي افضل الظروف ، فإن كسب شخص ما هو خسارة لآخر . فما الذي يمكن ان ننتظره من الأعمال العادية غير المنضبطة للناس العاديين ، ان لم يتجمعوا بشكل منظم في جماعة او حزب على حساب الاخرين ؟ النثر البليغ لبوبليوس يعبر بالضبط عن موقف كالهون : « إذا اتيح المجال للاندفاع

والفرصة ان يلتقيا معاً ، فسوف نعرف انه لا يمكن الاعتماد على الدوافع الاخلاقية او الدينية كأداة انضباط ملائمة » .

والتفريق التقليدي بين حكم الفرد ، او القلة، او الأكثرية لا اهمية له هنا : ففي غياب الدستور (حسب مفهوم كالهون) فإن جميع الحكام يضطهدون مواطنيهم . ونقد كالهون ، الذي يعيده بتعابير اميركية محضة ، كان تعليقاً مكثفاً وتصحيحاً لعلاج « الفدرالي » « للامراض الأكثر شيوعاً في الحكومة الجمهورية » . فمن ميزات الحكومة الشعبية ان يسمح للتجمعات الطبيعية ان تدعي الأهمية السياسية ؛ فليس هناك قشرة طبقات او مراتب مصطنعة تخفي الاختلاف الطبيعي في المصالح « تنتج عن اختلاف في المهنة ، والظروف ، والوضع ، وصفات الشرائح المختلفة من الشعب ، - ومن اعمال الحكومة ذاتها » . ويتوقف بوبليوس عند هذه الحقيقة ويطور الاجراءات الوقائية الفعالة ، ان كان هناك ما هو فعال حقاً . ويشخّص ان المرض الرئيسي هو حزب الأغلبية ، ويصف له العلاج اللازم . لكنه في سعيه لازالة قيد من قيود الاستبداد - حكم الأغلبية الطبيعية غير المهذب - فإنه يجرد المجتمع من سلاحه في مواجهة قيد اخر . اما حكم الأغلبية المصطنعة غير المهذب فيركز على مراقبة الحكومة ذاتها . ولم يقدم أية علاجات لامراض الاحزاب .

وتقوم سمعة كالهون كمنظر بشكل رئيسي على تحليلاته للمشكلة التي تنشأ بسبب الاحزاب والحلول المطروحة لها . وقادته اراؤه في الاحزاب السياسية الى ان يطور وجهات نظره ضمن المحيط الاوسع لمسألة التعرف على الصالح العام ، ومن جهة اخرى ، ان يعطي اهتماماً خاصاً بمسألة صراع الطبقات . وفي حين يقدم « البحث » اقتراحات بديلة لكيفية نشوء الأحزاب ، فإن مفهوم الحزب يبقى في جميع الحالات واحداً . وبالنسبة لكالهون ، فإن الأحزاب السياسية هي ببساطة اداة يسعى الناس بواسطتها لتولي السيطرة على الحكومة وامتيازاتها . ويتعرض تفسيره الأول لأصل الحزب الى تعارض المصالح والصراع الذي يتبع ويرى فيه الحقيقة العامة الخطرة للحياة السياسية . وحيث لا تتحدد الرقابة على الحكومة إلا بحق الاقتراع ، فإن صراع المصالح يأخذ شكل احلاف لخلق اغلبية او الحفاظ على الأغلبية . لذا فإن الصراع الحزبي هو نتيجة لا بد منها للحكم بواسطة الأغلبية العددية .

وقد اقترح بعد ذلك تشكيلة اكثر راديكالية . فلو افترض المرء وجود مجتمع منسجم تماماً لا يوجد فيه اي تعارض في المصالح او عدم مساواة في الاوضاع ، فإن حقيقة وجود حكم للاكثرية العددية يكفي لخلق الأحزاب . « فامتيازات تولي سلطات الحكم وما يعنيه ذلك من شرف معنوي وتعويضات مادية ، تكفي بحد ذاتها لتقسم مجتمع من هذا النوع الى حزبين متعاديين » . فالأعمال الحكومية ، او ما يوازيها عند كالهون ، وهي امتيازات تولّي سلطات الحكم ، تقود الى الصراع والى تشكيل الاحزاب في نهاية الامر . ومبدأ حكم وفاق الأغلبية يقوم على هذا التعارض الذي لا يمكن تجنبه في المصالح ، ولا يستثنى منه حتى مجتمعنا المنسجم الذي افترضناه . وهناك « دائماً » شريحتان على الأقل في كل مجتمع : الذين داخل السلطة ، والذين هم خارجها .

كما تتبع كالهون اصل الأحزاب حسب الحاجة اليها « في اوضاع العالم الحالية » ، للحماية من الأخطار الخارجية . ووجود تهديد بمثل هذه الاخطار يؤدي الى قيام مؤسسات دفاع ضخمة ، وحكومات اكبر ايضاً . والنتيجة « كافية لأن توجد وبعمق طموحاً للمتطلعين والجشعين الساعين الى جمع المال » . وليس مفاجئاً ان يرى كالهون نزاعات حزبية عنيفة لا تهدأ كنتيجة حتمية ، ويعتبر ان هذه النزاعات «اقوى عواطف القلب البشري» لأنها لا يطالها الزمن، والتفكير، او التبرير ، او النقاش ، او التوسل ، او الاحتجاج . ولا داعي لأن نعجب اذا اعتبر ان ما انجزه الاباء المؤسسون ضعيفاً في هذه الناحية الحاسمة . ويبدو ان ما يريد كالهون قوله هو انه حتى لو لم يكن الفقراء معنا دائماً ، فلا يمكن قول الشيء ذاته عن المحاسيب واستغلال المناصب . وحتى يحين وقت مواجهة مسألة « استغلال الحزب » وحلها فإن أياً من الحمايات الاضافية والحواجز الورقية لن يكون ذا نفع . وتبقى المهمة هي تشكيل حكومة دستورية .

وقد يبدو من المسلم به ان مجرد امتلاك سلطة حكومية يخلق مصلحة وحزباً معارضاً للذين لا يملكون شيئاً . وهنا يبقى السؤال ايضاً : هل تكفي مصلحة حزب الحكومة كي يبقى الذي في السلطة فيها ؟ ألا يجدر ان نلجأ الى من هم اكبر من مجموعة من الموظفين الحكوميين ، الى جمهور الناخبين الأكبر عدداً ؟ ولحشد اغلبية من الناخبين ، أليس ممكناً ان يتبنى الحزب الحاكم سياسة تفضيلية منظمة تقيم تجمعاً لديه مصالح مشتركة (مثل الرغبة في تنشيط صناعة الانشاءات) وان يستتبع ذلك استغلال اقلية لها مصلحة مضادة ؟ ويبدو ان انطباع كالهون عن سياسة حكومية تعمل لفائدة الأغلبية على حساب الأقلية يفترض وجود عنصرين اجتماعيين تحيطهما ظروف مختلفة جداً بحيث ان مبدأ مراعاة مجموعة من المصالح لا بد ان يعترض المصالح الاخرى . ويوجد ضمن مفهوم كالهون للاغلبية والأقلية بعض التقسيمات الكبيرة للمجتمع . ولا تبطل التنظيمات الحزبية هذه التقسيمات الطبيعية . فإن كان الحال كذلك ، ففي الامكان استعادة نقد كالهون « للفدرالي » . وقد افترض بوبليوس ان الجمهوريات الكبيرة تفتت المصالح بحيث لا تستطيع اي منها ان تحكم منفردة لصالحها . وقد اخطأ في ذلك ، لأن اصحاب تلك المصالح ـ ان كانوا اغلبية ـ سيكتشفون مصلحة مشتركة بينهم كانت موجودة طيلة الوقت ، لكنها حجبت مؤقتاً بسبب خلافات اقل شأناً . وسرعان ما تكتشف هذه الأغلبية مصلحتها المشتركة التي تستطيع الحكومة تعزيزها على حساب مصالح بقية المجتمع .

والقضية التي يطرحها « البحث » ضد صراعات الأحزاب وحكم الأغلبية العددية تبدو مستقلة تماماً عن الخلافات الاقليمية في الاربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر . ويجب ان نسلم على الأقل انه يذهب في حواره الى ما هو ابعد من سيطرة الشمال على النظام السياسي الاميركي . وعن حق الأقلية في ان تحول نفسها الى اغلبية تطرد الاوغاد ، يقول كالهون ، انه ليس سوى الحق في ان تكبر الأقلية وان تعظّم في المقابل . والاحتمال الوحيد الذي يميز احتكار حزب واحد للسلطة ، هو انه يعزز مكانته ، كما ان الاحتكار لا يحدّ من اتجاهات الحزب الفاسدة . وكي

يحافظ الحزب على امتيازاته لأطول مدة ممكنة ، فإنه « سوف يركز السيطرة على تحركاته في ايدي اناس يقلّون باستمرار » . والحكم بواسطة حزب سيقود حتماً الى الحكم بواسطة قادة الحزب . ويتم ضمان اخلاص المناصرين وحماسهم بواسطة التنظيمات والمؤتمرات الحزبية ، والنظام الداخلي للحزب ، وفوق كل ذلك بواسطة المحاسيب « الذين تعتمد عليهم تلك الفرق القوية والنشطة من مترقبي المنفعة الذين اوجدتهم العمليات المالية الناعمة للحكومة » . ثم يأتي وقت تنقسم فيه الاحزاب الى زمر وجماعات متنافسة فيما بينها « توجهها الأكبر نحو اثارة اطماع الشرائح الادنى والأقل قيمة في المجتمع » ، فيتحطم التعاطف الاجتماعي ، وتطغى مصلحة الحزب على المصلحة العامة وتحجبها تماماً . واخيراً ، يصبح النضال الحزبي مفسداً للحياة العامة ، ويسمم اخلاق المجتمع واخلاق الافراد . ولا يستطيع حتى ما اعترف كالهون بأنه « عامل سياسي هام وجديد » - ويقصد صحافة تكرس نفسها لتعكس الرأي العام وتهذبه - ان يبطل الاثار المهلكة للحزب .

وقد تحدث كالهون كثيراً وبوضوح - وبشكل مطول ايضاً - عن « المصالح المختلفة لقطاعات او طبقات المجتمع » ، وتحدث في بعض الاحيان ، لكن بغموض عن ، « المصلحة المشتركة للمجموع » . وقد ادان الاحزاب ، ليس لأنها تقدم مصلحة البعض على مصلحة الكل ، او لأنها تغذي الانانية الفردية اكثر مما تغذي الحس الاجتماعي ، بل لانها تفعل هذه الأمور بشكل مكثف ، وغير مبرر ، وربما بشكل غير طبيعي . ويحيد الحزب عن الصواب بمجرد ان تتحكم آلية الحصول على السلطة والامساك بزمامها بأهدافه واجراءاته ، او عندما يتخذ سياسة حكومية تتجاهل دون حق مطالب الاحزاب الاخرى ، او عندما يزيد من حدة الصراعات الى درجة لا يجد معها الناس ارضية مشتركة يقفون عليها . ولا يسع المرء إلا أن يحس بالحيرة من مفهوم كالهون للصالح العام . ففي حين يعتبره المعيار لحله المقترح لمشكلة الحزب - نظام القبول الوفاقي - فهو غير واضح البتة في فهمه لخير او مصلحة المجتمع ، او حتى المجتمع نفسه : « حيث يكون النظام متكاملاً ، فإن كل مصلحة تكون ممثلة بشكل كامل وحقيقي ، وبالطبع ، يجب ان يكون المجتمع كله ممثلاً ايضاً » . فمصلحة المجتمع هي مجموع المصالح الخاصة ، والمجموع يبدو محدداً بأجزائه . ونحن نتساءل كيف تتحدد هذه الاجزاء ذاتها ، ونتساءل ما الذي يشكل « مصلحة » .

وقد رفض كالهون تراجعاً لا محدوداً يجعل اتجاهات الرأي في كل قطاع تتقرر بالأغلبية الاتفاقية لاجزائه . فقد تحكم الأكثرية العددية في تلك القطاعات . وليس هذا افتراضاً بوجود قطاعات منسجمة داخلياً ، بل يفترض وجود مصلحة تتجاهل المصالح الاقل . ومهما تكن الاختلافات في المصالح في قطاع ما لاقلية ، فإن جميع الناس في ذلك القطاع لديهم المصلحة ذاتها « ضد جميع الاخرين ، وبالطبع ضد الحكومة ذاتها » . كما ان السيطرة على الحكومة بهدف توجيه سياستها يفرض مجموعة من المصالح الشقيقة لأغلبية حاكمة واحدة . وكذلك تفرض المعارضة النشطة قيام مجموعة من العناصر الشقيقة التي تركت خارج الحكومة (وتتأثر بها بشكل معاكس) لتصبح قوة معارضة موحدة او عدة قوى . وهكذا يصبح الوضع اما ان يربح الحزب السلطة السياسية او يخسرها . وأمام هذه الخيار تضطر المصالح الاصغر الى التفريق بين رغباتها الصغيرة

والضرورية . وهذا العداء المفترض للقطاعات الاخرى يفيد في تحديد المدى الذي يجب ان تثق فيه مجموعات المصالح والافراد في حكم الاغلبية العددية « وهم على ثقة » بأن مصالحهم المختلفة لن تظلم . وذهب الى ابعد من ذلك ، حين افترض في اثناء حديثه عن مجتمع اكبر ان متطلبات المبدأ الدستوري (كما يفهمه) يمكن تلبيتها بشكل افضل لو كان القبول الوفاقي محصوراً في « بضع مصالح بارزة عظيمة فقط » . وهنا ايضاً يفترض ان هناك مجموعة من المصالح الجزئية تتجاهل العديد من المصالح الاصغر . وما يدعو للاعجاب فعلاً ان كالهون اختار بشكل مدروس ان يتجنب ذكر كلمة « الامة » في تبريراته . والاستثناء الوحيد لذلك هو عندما يحتاج « المجتمع الأكبر » للدفاع عنه ؛ عندها ، وعندها فقط تذعن « جميع الاعتبارات الاخرى » . والموضوع الوحيد الذي تفوق اهميته المصلحة العامة يتعلق بالمحافظة على نظام سمح لمصالح بعينها ان تعبر عن نفسها . ويبدو ان على الناس ان يستعدوا للتضحية بحياتهم ليس في سبيل الامة بل من اجل اجراء حكومي .

والمبدأ الذي يقال انه يتم بموجبه الحفاظ على الحكومات الدستورية هو التسوية : ويختلف في هذا بحدة عن جميع اشكال الحكومات المطلقة ، التي تعتمد في حماية نفسها ، حسب رأي كالهون ، على القوة . ويبدو واضحاً ان لدى كل مصلحة او قطاع في الحكومات الدستورية وسيلة سلبية يدافع بها عن نفسه ضد مخططات السلب ومصالح الاخرين . والأمر غير الواضح هو سبب رغبة الجماعات المختلفة في اجراء تسوية . والجواب الذي يورده كالهون بسيط ، وان يكن غير مقنع في مجمله . وهذه الرغبة يمكن احداثها بواسطة امتلاك المجموعات المختلفة لحق الرفض .

> الكف عن محاولة اتباع اجراءات تهدف الى زيادة املاك فرد او اكثر عن طريق التضحية بمصالح الاخرين ، وبالتالي ، اجبارهم على ان يتحدوا ضمن هذه الاجراءات بالطريقة التي تضمن تقدم وازدهار الجميع ، كوسيلة وحيدة لمنع توقف اعمال الحكومة ؛ ومن ثم تجنب الفوضى التي هي اكبر الشرور . . .
>
> وربما كان من الأجدى اتباع مبدأ وقاية الحكومات الدستورية الى الدرجة التي تجبر المصالح المختلفة ، او القطاعات ، او المراتب على التسوية ، لأنها الطريقة الوحيدة لتحقيق ازدهارهم ، وتجنب الفوضى - بدل ان تعرض نفسها للخطر . وليس هناك من ضرورة اشد الحاحاً من تجنب الفوضى ، وهي في مستوى اهمية الحكومة للحفاظ على المجتمع . ولا تقل اهميتها عما يجبر الناس على الخضوع للقوى الاعلى . واذا ما تتبعنا صوت الشعب الى ذاك المصدر - الذي يعبر عن ضرورة تجنب اكبر الفواجع من خلال اجهزة الحكومة التي اقيمت لتقمع اي تعبير عن المصالح الانانية والجزئية ، في سبيل الرفاه الجماعي - والذي يمكن ان نطلق عليه دون ان نوصف بعدم التقوى « صوت الله » وان نطلق على اي صوت عداه صوت الحقوق .

ونتعجب لمدى الثقة التي تتعارض بها التسوية ، كما يفهمها كالهون ، مع القوة . ألا تقوم هذه التسوية على نوع من القوة ؟ فالترهيب بفوضى وشيكة يجبر الجماعات على اجراء تسوية ويضطرهم الى ان يتوحدوا . (ولا ننكر هنا ان هناك فرقاً - وفرقاً هاماً - بين قوة الحكومة المطلقة ، التي تعمل منفردة بوحي من مصالح طرف واحد منفصل على حساب مصالح الاخرين ، والضرورة

التي تضطر الناس الى التسوية جاعلة « كل » طرف يضحي بقسط من اغراضه في سبيل هدف يعترف « كلا » الطرفين انه ذو قيمة عظيمة لهما) . ونفاجأ في ان نعلم الآن ان الحكومة الجمهورية تقمع التعبير عن المصالح الجزئية في حين تسمح بالتعبير عن مصالح المجتمع كله . ألم يعلمنا كالهون ان مفهوم المجتمع كله ليس سوى مجموع المصالح الجزئية والانانية ؟ ويقوم نظام كالهون على التعبير عن هذه المصالح وليس كبتها ؛ وهو هنا بعيد جداً عن « القيام بمحاولة لا جدوى منها » لربط الطبيعة البشرية بمقاييسه . فإذا توقع قيام حكومة حسب نظام الأغلبية الوفاقية تولد انسجاماً وليس خلافات ، فلأنه بموجب ذاك النظام سيزال قدر كبير من الخلافات من محور الرقابة . وفي سعي لضبط التجاوزات على المؤسسات المحلية ، فإن المصالح الاقل شأنا لاحدى الاقليات ستجد ارضية مشتركة للمقاومة هي : حماية مجال الحريات والحقوق الفردية وتوسيعه . والنتيجة ربط الحكومة « بأهدافها الاساسية ، أي ـ حماية المجتمع » ، وما يتعلق بالامن الداخلي والخارجي . وهذا الاخير بالطبع ، هو بالضبط نوع النشاط الذي يتعلق فيها قد نعتبره مصلحة مشتركة اجبارية وسبباً وجيهاً لاجراء تسوية .

وواصل علم السياسة القديم ، الذي لم يكن غير واع للاختلافات الهامة والعميقة التي تقسّم الناس ، على التأكيد على تلك المصالح التي يتقاسمها جميع الناس في المجتمع وعلى المصلحة العامة التي يقدرونها . وقد وصف « البحث » هذه المعرفة التقليدية بأنها مقدمة فلسفية مغلوطة لحكم اغلبية عددية وبأنها السبب الذي يقف وراء اختفاء المصلحة العامة . وفي نظرتها المغلوطة الى جميع الناس على انهم يتقاسمون المصالح ذاتها ويقدمون رقابتهم على الحكومة لها وكأنها الجائزة الكبرى ، « يضمن » نظام حكم الأغلبية العددية ان يتحول الناس الى خصوم الداء بسبب اطماعهم في المناصب وتعويضاتها المالية « يشنون تحت ستار القانون عداوات واحقاد لا تهدأ ضد بعضهم البعض . اما علم السياسة الجديد ، فيبدأ من مقدمة معارضة تماماً ، فيعتبر ان جميع الناس يتطلعون ، وقبل اي شيء آخر ، الى الحفاظ على ما يخصّهم . ونظام حكم الأغلبية الوفاقية (Con-current Majority) يضع الناس في موضع يستطيعون منه التوفيق بين بعضهم البعض . وبعد تفكير ، لا يستطيعون إلا ان يتفقوا . « فكل [مصلحة او قطاع] ترى وتحس انها تستطيع تعزيز ازدهارها بأن تستميل النوايا الحسنة ، والمصالح الاخرى . ومن كتلة المصالح الخاصة المتنازعة ينبثق تجمع حقيقي من المصالح ؛ « يكون فيه وطنية ، وقومية ، وانسجام ، اما الصراع فيقتصر على التسابق لخدمة الصالح العام للجميع » . وينبثق الحب بطريقة تلقائية من تلك « العمليات » ، ينبثق الحب من ذاك الشيء الذي يمكّن كل مصلحة ان تحافظ على نفسها دون ازعاج ـ واعني اعمال الحكومة . تلك الأعمال التي سيظهر انها المصلحة العامة، والصالح العام .

ويبذل كالهون جهداً مضنياً كي يبين ان عملية حكم الأغلبية الوفاقية قابلة للتطبيق . وبشكل ادق ، فإن المسألة هي : هل يحسن المرء عملاً باعتماده على مزاج ما لتنسيق ما يقال انه يؤدي الى الاجماع . وجواب كالهون هو ، « عندما « يجب » فعل امر ما ـ وعندما يمكن القيام به باجماع جميع الآراء ـ فإن الضرورة ستفرض اجراء تسوية » . والمثال الرئيسي على ذلك هيئة المحلفين الصغرى :

فالمحلفون المضطرون للوصول الى رأي مشترك بعد استماعهم بشكل غير متحيز لمرافعات كلا الطرفين ، تقودهم هذه الضرورة وحب الحقيقة والعدالة الى ان يصلوا الى قرار . والضرورة التي تدفع الناس الى اجراء تسوية في الحكومات الدستورية « اكثر الحاحاً بكثير » وهي ضرورة « لا تقاوم » . وقد نضيف نحن ، ان الوصول الى تلك التسوية اصعب بما لا يقاس ، طالما ان المصالح المرتبطة بها هي مصالحنا الخاصة .

ومع ان كان كالهون كان مقتنعاً - وان لم يكن مقنعاً - بأن الدوافع الى التسوية قد لا يمكن مقاومتها . فالخوف من الفوضى التي قد تلازم تعلة اعمال الحكومة ، والمدعومة « بحب متقد للبلاد » او « بوطنية عالية » ، ستقود كل قطاع الى توسيع افقه وزيادة حسه الاجتماعي فيما يتعلق بالتضحيات التي يتوجب عليه تقديمها .

> ولتكوين تقدير ادق للقوة الكاملة لدوافع التسوية لا بد من اضافة ان على كل قطاع في حكومة الاغلبية ان يستميل المصالح الاخرى ويبدي استعداداً لتفضيلها كي يقدم مصالحه الخاصة . ولهذا الغرض يجب على كل جانب ان يختار ممثليه ممن يستطيعون بحنكتهم ، ووطنيتهم ، وقوة شخصيتهم ان يكسبوا ثقة الاخرين . وبتأثير من هذه الدوافع - وممثلين قادرين على انجاز الهدف الذي انتخبوا من اجله - فإن الرغبة التي ستطغى هي دفع المصلحة العامة للمجموع ، بل من سيقدم اكثر . وهكذا ، لا يكون التنازل تضحية - بل تقدمة خالصة من اجل رفعة البلاد ، وتختفي كلمة تسوية .

وفي هذه السطور نلحظ لمحة من الصالح العام الذي هو عام حقاً بالنسبة لجميع المعنيين ، وليس مجرد مصالح مجموعة معينة من الناس . ويمكننا ان نخمن - حيث ان كالهون لم يفصح عنه بوضوح - ان هذا الصالح العام يتماثل بشكل ما مع نتائج الدساتير الرومانية والبريطانية التي يختتم كالهون « البحث » باقامة قداس لها :

لتوحيد وتنسيق المصالح المتنازعة ، وتقوية الروابط بالمجتمع كله ، وتحديد اثارها حسب الطبقة او المرتبة ؛ وان يهرع الجميع في ساعة الخطر ويلتفوا حول راية بلادهم ، وان يعززوا المشاعر القومية ، ويطوروا السلطة ، والاخلاق ، والقوة البدنية الى اقصى الحدود .

ويصبح الاهتمام الحذر بمصالح الاخرين ، الى حدّ ما اهتماماً حقيقياً بالمصلحة العامة للمجموع . ولم يقدم كالهون ايضاحاً كافياً حول كيفية حدوث ذلك . لكنه لم يتمسك بفكرة ان سيطرة المشاعر الاجتماعية ، او حتى ان تتساوى مع المشاعر الفردية ، هو امر مستحيل . وعلى ضوء مقدمته السيكولوجية نجد ما يبرر شكوكنا حول ان يكون هؤلاء الرجال الذين يوحون بالثقة مستعدين للتضحية بمصالحهم الخاصة . ألا يقوم هؤلاء الرجال « باظهار » اهتمامهم بالآخرين ؟ من جهتي اقترح هذا التفسير : آمن كالهون ان حب الوطن يشمل « قدراً كبيراً من مشاعرنا الفردية والاجتماعية » ، وآمن ان « دوافع قليلة تثير تقلبات عظيمة » . واشباع هذه الدوافع ، يمكّن الناس من التصرف كوطنيين . والانانية التي تأخذ شكل مصالح معادية لا تستأصل ، بل تدجّن ، وربما

اخذت شكلاً متحضراً . وباعطاء المصالح الانانية ما تستحقه بصفتها احدى حقائق الحياة ـ او قانون الطبيعة ، كما يجب ان نقول دائماً ـ فإن من الممكن السمو فوقها . اما نظام كالهون فيبدو كأنه ينتقي للناس فكرتهم عن الصالح العام ـ او ربما هو يفرضها ـ او على الأقل فكرتهم عن المصلحة الشخصية التي توجهها اعتبارات غير مباشرة . ولا نكاد نستطيع تمييز ذلك عن توجه عام حقيقي .

واذا كان حديث كالهون عن الصالح العام يلقي الضوء على عدد كبير من المواضيع المتعلقة بمشكلة المناصرة (Partisanship) ، فهو ليس بالضرورة ضوءاً قويا . ومعالجته لصراع الطبقات تركز على مساحة اصغر إلا انها اشد وضوحاً في بعض نواحيها . وعدم امكانية تجنب التقسيمات الطبقية وميل العمالة ورأس المال الى الصراع هي مواضيع لا تنقطع من خطب كالهون وكتاباته . ورأى في كتاباته « عرض كارولينا الجنوبية » ، « وبحث في الحكومة » ان نظام تعرفات الحماية الاقتصادية هي اداة جبارة تؤمن سيطرة الاقلية (الاوليغركية) . وان هذا النظام يميل ، كما تشهد به الخبرات الاوروبية ،

الى جعل الفقير افقر ، والغني اغنى . وقد برز هذا الاتجاه في بلادنا حتى الآن ، بشكل رئيسي في تأثيراته على الاقاليم المختلفة ، ـ لكن سيأتي وقت تعطي فيه النتائج نفسها بين مختلف الطبقات في الولايات الصناعية ، بعد ان نكون نحن [الولايات المنتجة للمواد الخام] قد استنفدنا . وتكون المواجهة بين الرأسماليين والعمال ؛ والى هاتين الطبقتين سيقسم المجتمع في نهاية الامر .

ولم يكن كالهون ميالاً الى التقليل من شأن الانجازات الفريدة للولايات المتحدة . لكنه اعتقد ، في هذا المجال ، ان الحكومة الاميركية ـ « التي تختلف اختلافاً تاماً عن كل ما سبقها ـ هي حكومة تقوم على حقوق الفرد ، ولا ترتكز على سلطة ، او تحيز ، او خرافات ، بل على المنطق » ـ لا تستطيع ادعاء حق الهي في الحكم . وفي حين « نسف الاميركيون بحكمة » الفواصل المصطنعة بين الطبقات الاجتماعية ، إلا انهم مع ذلك لم يحتاطوا لتهديد حكم الاوليغركية . وقد انكر كالهون ان « يوجد اليوم ، او في اي وقت كان ، مجتمعاً غنياً متحضراً لا يعيش فيه قطاع من الناس على عمل قطاع اخر » . وفي الجمهوريات الصغيرة تبرز عدم المساواة في الصراع بين العمالة ورأس المال ، وقيام اوليغركية في نهاية الامر . اما في الجمهوريات الواسعة فإن عدم المساواة التي لا يمكن تجنبها « تميل الى اتخاذ اتجاهات جغرافية » وينتج عنها بشكل سريع ـ بفضل المحاباة الحكومية ـ اوليغركية مالية » . ولا ضرورة لأن نعيد هنا ذكر رأيه الذي يرى في الرق « خيراً ايجابياً » وحلاً اكثر انسانية للصراع بين رأس المال والعمالة من ذاك الذي يسود معظم البلدان . ويكفي القول ان كالهون رأي في مزارع العبيد ، وفي الولايات التي تشكل فيها هذه المزارع المنظومات الاقتصادية السائدة، انسجاماً ، ووحدة ، واستقراراً ، وهو امر لا امل لقطاعات اخرى « اقل حظاً في تركيبتها » ان تحرزه . والأهم من ذلك ان كالهون رأى في الرق الذي تبيحه الولايات ـ « الجزء المحافظ من البلاد » ـ امراً مهماً ، ولا غنى عنه ، وضمانة للتوازن السياسي والاقتصادي . وهو يؤمن للجنوب ما ينقصه : « نقطة مركزية للاتحاد » لا تتأثر بالاضطرابات والصراعات الناشئة عن

توزيع الثروة والفقر . هذا هو التبرير الذي قدمه كالهون الى « القطاعات الواعية والمتفهمة » من المواطنين الجنوبيين ، ممن لهم روابط عميقة في مؤسسات البلاد القائمة .

وقد كان حذراً متيقظاً في ذلك التبرير ـ سواء في احاديثه الخاصة او العامة ـ بل وكان مراوغاً فيما يتعلق بالاجراءات العملية :

حين اتطلع الى المستقبل ، لا ارى أي امل في اصلاح نظامنا بشكل كامل ، حتى يقتنع اصحاب الثروة والمواهب في الجنوب بأن مصلحتهم الحقيقية هي في الاعتماد على الشمال وعلى المذاهب الشمالية . ونحن مع الهيئة المحافظة الحقيقية المناهضة للارستوقراطية والاصلاح الزراعي في ان واحد ، طالما بقي الاتجاه في الشمال مع اتحادنا الطبيعي السابق ومع الديموقراطية . اما الآن ، وديموقراطية الشمال تتجه نحو الاصلاح الزراعي ، فإن اتحادنا الطبيعي يسير في اتجاه اخر . ومن سوء الحظ ان الحزب الفدرالي القديم هو مثل البوربون ، الزمن ساكن بالنسبة له .

ولا يجد بعض المحللين صعوبة في ان يروا في كل هذا دعوة للمزارعين والرأسماليين الصناعيين للتعاون ضد الطبقات الادنى . لكن اعمال كالهون واراءه المسجلة ، اضافة لاقوال من عرفوه تجعل من الصعب على المرء ان « يثبت » انه عمل من اجل اقامة تعاون كهذا ، كما لم يقصد اقامة تحالف من هذا القبيل . ويبقى السؤال مطروحاً للنقاش . وفي مناسبة اخرى ، وفي اثناء حديثه عن الجنوب ووقوفه الى الجانب المحافظ في الصراع بين العمال الشماليين ورأس المال ، قال : « انه ضد عدوان اي طرف على الآخر » . ولام دانييل وبستر لأنه ربط مشاعره بالمصالح « الطبقية » المحلية ، وليس بالمصالح المحلية . وادان السياسة الهاملتونية التي كانت تحابي وبشكل منظم « الطبقات الأعظم والاقوى في المجتمع ، بغرض الزامها بدعم الحكومة من خلال مصالحها » ووصفها بأنها « غير متجانسة وخطرة » بالنسبة للنظام الاميركي في الحكم . وانكر اي عداوة من جانبه لمصالح الصناعيين او العمال . وانكر ان الرق يهدد ارباح الرأسماليين الجنوبيين او اجور العمال الشماليين . والأهم من كل ذلك ، انه انكر ان للفوارق الاجتماعية بين الغني والفقير اية اهمية في الجنوب . « بالنسبة لنا فإننا نرى ان الانقسامين الكبيرين في المجتمع ليس بين الغني والفقير ، بل بين الابيض والاسود ، فالقسم الأول بمجمله الفقراء والاغنياء ، هو من الطبقة الراقية . . . » وبدون تقدير قوة هذا التأكيد ، لا يمكن للمرء ان يفهم تماماً تعاليم « البحث » حول تقسيم الطبقات وصراع المناصرين .

ويصرّ كالهون أن حكم الأغلبية الوفاقية له « سمة اكثر شعبية » من حكم الأغلبية العددية لأنه يذهب الى حدّ السماح بحق الاقتراع ـ « بامان » ـ لكل ذكر بالغ ، « مع بعض الاستثناءات العادية » . وهذا التوسع في نظام الأغلبية البسيطة سوف يؤدي الى سيطرة « القطاعات الأكثر جهلاً وعوزاً في المجتمع » .

وما ان تصبح المجتمعات شعبية ، وغنية ، ومرفهة ، وعلى قدر عال من الحضارة ، حتى تصير الفوارق بين الغني والفقير اشد وضوحاً ، ويشكل عدد الجهلة والمعوزين الجزء الأكبر بالنسبة لباقي المجتمع وبزيادة الفوارق يصبح الميل الى الصراع فيما بينهم اقوى . ولأن الفقراء والمعوزين

اكثر عدداً نسبياً ، لذلك لن يكون هناك حاجة لوجود قادة من بين الاثرياء الطامحين ، في حكومات الأغلبية العددية ، توجههم في مساعيهم للسيطرة على الحكم .

والحال تختلف في حكومات الأغلبية الوفاقية ، فليس للعدد المجرد هناك السيطرة المطلقة ، ويصبح الغني والذكي الذي تتطابق مصالحه مع الفقير والجاهل كل حسب القطاع والمصالح التي تخصه في المجتمع ، هو قائدهم وحاميهم . وحيث أنه ليس للاخير تطلعات او اغراءات تجعل الأول يسعى للسيطرة على الحكم ، فإن حق الاقتراع في هذه الحكومة يمكن توسيعه بشكل آمن الى حدّ معين ، دون التسبب في حدوث مجازفات مثل تلك التي قد تسببها تلك التوسعات في حق الاقتراع وتتعرض لها حكومات الاغلبية العددية .

ما فهمناه حتى الآن ، هو ان كالهون يقول ان القسم الرئيسي الذي يجب ان توجه علومه السياسية نفسها اليه هو مستهلكو الضرائب ، ودافعو الضرائب ؛ او اصحاب النفوذ والذين هم خارج السلطة . وعلى اية حال ، يمكن القول هنا بأن المشكلة التي تطرحها الاغلبية الطبيعية ، اي الفقراء ، تبقى المشكلة الاساسية . وقد يؤخذ هذا على انه تساؤل صامت حول نجاعة علاج بوبليوس للاثار الشريرة لتحزبات الأغلبية . ومن الأمور التي لها مغزى عظيم لفهم افكار كالهون تأكيده الهادىء ، واللامبالي تقريباً ، على تطابق مصالح الغني والذكي مع الفقير الجاهل - في نظام الاغلبية الوفاقية . فكيف تمكن من تجسير اعمق الفوارق الاجتماعية ؟ وأي مصلحة او مصالح يمكن ان تمحو ذلك الخوف والحسد في صراع الطبقات ؟

وتفضيل المصالح العامة لقطاع معين او مجموعة محددة من الناس هو حجر الزاوية في نظام كالهون . وإلا لما تمكن من الافتراض بأن الأغلبية العددية لن تكون مضطهِدة لغيرها او مستبدة « ضمن » قطاع معين او مجموعة . لكن ما الذي يمكن ان يمنع اية اغلبية محلية من ان تقوم بتغيير تحالفاتها كما ألمح كالهون بيأس في الحكومة الوطنية ؟ ويحق لنا ان نعجب للبساطة التي اعتقد كالهون بها ان في استطاعة جماعة ما ان تتعرف على نفسها كوحدة واحدة وتطابق مصالحها الخاصة ، بالنظر الى صعوبة تعرف المجموع كله على نفسه ، والذي تعتبر هذه المجموعات اجزاء منه ، وفي تطابق المصلحة العامة للمجتمع . ولا تحضر في اية مصلحة قوية جارفة يمكن ان توحد - بدون بعض الظلم - اغلبية من الافراد البارزين سياسياً من قطاع معين في مواجهة كل القطاعات الاخرى في البلد . ولا ارى سوى مصلحة واحدة يمكنها ان تنسق مصالح الفرد ضمن قطاع ما الى المدى الذي يتوقعه كالهون . وتلك المصلحة هي الرق .

فإن كان الامر كذلك ، فكيف توقع كالهون ان يضمن الانسجام « القومي » بنظام الاغلبية الوفاقية في مجتمع يضم قطاعات لا تقر الرق وتقسيمات طبقية اقتصادية ؟ اعتقد ان اجابته يتحكم بها الدور المحافظ الذي ارتأه للجنوب . فالقطاعات التي تقر الرق قد تستخدم حق الاعتراض لمنع الاغنياء « او » الفقراء (وربما الفقراء بشكل خاص) من فرض مصالحهم الطبقية على البلد . فحين تسعى العمالة الى المساواة في الثروة فسوف يعارضها الجنوب ؛ وحين يسعى رأس المال الى

فرض سياسات مالية وتجارية تظلم العمال والمزارعين فسوف يعارضهم الجنوب . وبالنسبة لكالهون فإن اقل الاثار الصحية للرق تتمثل في انه جعل من الجنوب ميزان النظام السياسي الاميركي .

« ٣ »

في تحليل نهائي ، فإن قابلية تطبيق نظام كالهون هي عرضة لتساؤلات عدة . وبه يعرّض نفسه لتهمة « الابداع النظري » . واقل ما يمكن ان يقال فيه ان صعوباته ليست من صنعه . ولو تركت تلك الصعوبات نظريته السياسية في وضع غير مرضٍ ، فإنها على الرغم من ذلك ، لن تؤثر على تقييم كالهون كعالم سياسي . وقد كان كالهون اول من شيد علم السياسة حسب مبادىء مقسمة ومترابطة، والتي يمكن القول انها تخص علم السياسة السلوكي الحديث . وبناء تعاليمه النظرية على هذه المبادىء او المقدمات الاساسية وتمسكه الصلب بها ، الى ابعد مما يجب ، جعلت معارفه العملية في الحياة السياسية تصرخ به « قف » .

وقد توقف ، والبدائل الصامتة ، وغير الواضحة للمبادىء والمقدمات الأخرى في طروحاته تجعل طريق فهم ـ او تخمين ـ تعاليم كالهون زلقاً بالفعل . وتناوله للمصالح ، على سبيل المثال ، لا ينقصه شيء من متطلبات الدراسات الحديثة . اما الدستور . والترتيبات المؤسساتية ، وتشكيل التشريعات ، وظهور المساواة العامة التي تميز الأعمال الحكومية ـ فقد جردها كالهون جميعها لاظهار الوجه الفظ للسياسة . وقد تتبّع بيد رشيقة مسار خيوط المصالح متعددة الألوان في اثناء نشوئها والمتعلقة بالجغرافيا ، والحجم ، والحضارة ، والانتاج ، والثروة ، والادارة ، ويمضي في التلوين ليعطي الحياة السياسية بمجملها صفتها المميزة . إلا انه لم يتوقف عند هذا الحد ، فقد مضى في التمسك بفكرته القائلة ان المصالح الشخصية تشكل القاعدة لكل عمل سياسي ذي معنى . وفي مناقشات متأخرة ـ ومتأخرة جداً ـ ذكّر السناتور كالهون نفسه بما كان يعرفه منذ شبابه : من ان « اتحادنا لا يمكن ان ينهض بسلام على الحسابات الباردة للمصالح فقط » . فخيوط المصلحة ارفع من ان تتحمل اثقل اعباء الحياة السياسية ، واقصر من ان تطال اعلى اهدافها . والمصالح وحدها ليست رباطاً كافياً للحياة السياسية ؛ وبالنسبة لكالهون ، فإن هذه الأعباء والأهداف ليست « اشباحاً » من نسج الخيال .

ونقاشات كالهون حول المجموعات والقطاعات هي تمهيد بارع للدراسات الحديثة . وقد اظهر في كتاباته النظرية وخطبه في مجلس الشيوخ فهماً رائعاً لفيزيائية او ميكانيكية الجماعة السياسية . وقد لا يكون هذا الامر جديراً بالملاحظة بالنسبة لرجل له خبرة سياسية طويلة . وما يثير الدهشة هو مواصلته مناقشة القطاعات دون إعطاء أي اعتبار لذاك الذي هي جزء منه ، وهو اذا تجنب استخدام كلمة « أمة » فمرد ذلك ايمانه بالالغاء (حق منع تنفيذ القوانين في الولايات) وللمجموعات او القطاعات صلة وثيقة ملموسة بالموضوع يمكن تتبعها في سيرهم وتراجعهم خلال

المنظور السياسي . ولو ان هناك مجموعاً كاملاً او كياناً ، فما الذي يمكن ان يكونه سوى مجموع تلك التجمعات المنفصلة ؟ ويبدو وكأن ذلك المجتمع الأكبر ، الذي يطلق عليه الاخرون اسم امة او بلد، قد اصبح مثل المسرح وديكوراته المرسومة بالنسبة لكالهون تفتقر الى العمق والمعنى والتي سرعان ما تنسى حين يندمج المشاهدون في تتبع المشاهد على المسرح . ويبدو كما لو ان دخيلاً معادياً اقتحم المسرح واعمل المقص في ستارته او سلط عليه نوراً كاشفاً يعيده الى الذاكرة . وما زال هناك شيء في وجهة نظر كالهون يرفض القبول بمفهوم المجتمع السياسي الاكبر . ربما بسبب اعجاب بعظمة اجنبية ، او اعتزاز بانجازات او نجاحات واعدة في بلده ـ وهو شعور لم يشأ ، او لم يستطع ، ان يكبته ـ وهي امور كانت تتسلل الى طروحاته المدروسة فتشوش انسجامها قبل ان تصل الى استنتاجاتها الضرورية .

او لنأخذ في الاعتبار مناقشات كالهون المطولة حول حكم الاغلبية الوفاقية ، حيث يصبح عمل الحكومة في حد ذاته هو الصالح العام . ونظراً لأن الكل هو المجموع الحسابي لاجزائه ، ونظراً لأن الاجزاء يجري تضخيمها وهمها الوحيد هو متابعة مصالحها الخاصة . فإذا تخيلنا الأمر بدقة لا نجد ما يدعو الى الدهشة في ان تكون الصفة المشتركة العليا ـ وهي الصفة المشتركة « الوحيدة » ـ هي الاتفاق على استمرار اللعبة . ويصعب على المرء الاعتقاد ان هذه اللعبة تحتاج ، او حتى تستحق منه لحظة لتبريرها . واذا ما حاول شخص ان يبررها فسوف يتراجع مرغماً الى نوع من المناقشات والاحاديث لن يجد فيها اللاعبون الجادون سوى الطرافة في احسن الاحوال . ونظرية كالهون تحمله بعيداً في هذا الاتجاه رغم انه الموقف الذي شرحه ، او دافع عنه ، او قيّمه على نحو غير مرض . فمن جهة ينطلق نظام كالهون من مصلحة خاصة لا يمكن الانتقاص منها الى وطنية موسعة عن طريق الترهيب بموقف صعب او فوضى محتملة . ومن جهة اخرى ، يعتبر كالهون ان طبيعة الناس (بعناصرها العليا والدنيا ، وحاجتها الى الوقاية والكمال) تجعل من حكم الاغلبية الوفاقية امراً ضرورياً وممكناً .

ويمكن اعتبار « بحث في الحكم » وسيلة توجيهية في « قواعد اللعبة » ، لكن دفاع كالهون عن هذه القواعد يفيد من معايير تقع خارج شروط اللعبة . وفي الوقت نفسه فإن مفهومه عن الصالح العام ، او المصلحة العامة كاجراء حكومي يعطيه الحق في نيل جائزة من استبق ، بعدة اجيال ، تطوير علم السياسة . وقد كان كالهون ، الى حد ما ، مبشراً او رائداً في علم السلوك السياسي . وتحديد اكبر في هذا المجال قد يضللنا طالما ان الخط الفاصل بين رفضه وتشويشه غير واضح البتة .

وعلى اية حال ، يمكن قول ما يلي باطمئنان : إن المفهوم الحديث لسياسات الأحزاب والجماعات يقترب من مفهوم كالهون اكثر مما يقترب من الشخص الذي درجت العادة على اعتباره السلف المفكر ، فلم يكن ماديسون الذي وضع « الفدرالي رقم ١٠ » هو الذي اعتبر الاحزاب آلات او معدات للاستيلاء على السلطة الحكومية وامتيازاتها ومن ثم احتكارها ، بل كالهون . ولم يكن مفهوم ماديسون في تعدد وتقلب التحالفات التي تشكل التصرف السياسي للجماعات ، هو

الأوضح والأكمل ، بل مفهوم كالهون . وقد كان كالهون ايضاً ، اكثر مما كان ماديسون ، هو الذي تحدث عن مصالح الجماعة ، في حين كان يتعثر او يتجاهل تحديد ماهية الصالح العام .

ومع ذلك فإذا نظر المرء الى نظام كالهون بشكل متكامل وقارنه ببوبليوس ، فقد بنى نـظامه على الانانية وجعل من متابعة المصالح الشخصية الدافع الاساسي للمجتمع المتحضر . وفي انتقاده لحل بوبليوس ، واصل كالهون عمله لتطوير نظام اعتقد انه قد يحث عمـوم الناس الى التفكـير في الصالح العام (مهما كان ادراكه غامضاً) ، وان يكن ذلك لاسباب انانية . واعتقد بوبليـوس انه يعرف ماهية « المصالح الدائمة والمتراكمة للمجتمع » ، لكنه اعتقد ان النظام الذي شكله يستطيع ان يتفاعل بامان مع تفكير اعمق او اكثر انتشاراً حولهم . وكان كالهون اقل ميلاً الى الاعتماد على الادوات القديمة او الاكتشافات السياسية الحديثة التي لجأ اليها بوبليوس . ولم يقتنع في ان عادات شعب تجاري في بلاد عظيمة الاتساع والاختلاف سوف تكفي بحد ذاتهـا لضمان الصـالح العـام والمحافظة عليه . وهنالك امر اخر - نوع الشخصية التي توقع ان يستنبطها نظام الأغلبية الوفاقية - كان ضرورياً لقيادة الناس الى اعتناق اهداف اوسع من مصالحهم الشخصية المباشرة . وقد اعتقد بأن هناك حاجة دائمة لمفكرين وطنيين . ويكاد يحسد « مشاعر الفخر والرفعة » التي كان الرومـان الأقدمون يعرفون بها على انفسهم : « انا مواطن روماني » .

وفي الختـام : حاولت علوم كـالهون السيـاسية الجـديدة ان تجمـع الى اقصى حد المقـدمات الاساسية الدقيقة لعلم الاجتماع السلوكي الذي لا يكاد ينظر لما وراء حقيقة المصلحة الشخصية ، والغـايات التي حملهـا بتقديـر وتبجيل رجـل « له رأي فلسفي واسـع ، ووطنية متقـدة » . وتؤكد محاولاته وفشله ، في نظري ، وصف جالاتين له على انه « رجـل ذكي ، هو الأول من بـين رجال الصف الثاني » .



روجر تاني

كينيث م . هولند

واجه فن ادارة شؤون الدولة الاميركي في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر عدداً من التحديات . وكان عليه ان يقيم توازناً بين الأنظمة الحكومية الخاصة بالتجارة والحرية الاقتصادية ، لتقرير الدور الذي قد تلعبه المؤسسات في التطور الاقتصادي المستقبلي ؛ وإيجاد ردود مناسبة لحركات الاصلاح التي كانت تجتاح البلاد (مثل حركة ابناء البلد(*)، والحركة المناهضة للماسونية ، والأصولية(*)، ومذهب التحريم) ، اضافة للتحدي الأكبر من كل ما سبق ، وهو صنع سياسة لمستقبل الرق في الجمهورية . وقد قبل تاني هذه التحديات بصفته عضواً في وزارة اندرو جاكسون ورئيساً للمحكمة العليا . ولا يمكن فهم أفعاله من خلال مفهومه للأسس النظرية التشكيلة المعقدة لحكومتنا الليبرالية . وقد كان تاني احد اكثر قضاتنا عمق تفكير ، وتشبث دائماً في العلاقة بين النظرية والتطبيق . وقد قال عنه اول كاتب لسيرته الذاتية، وهو كاتب معاصر: « رغم انه تقني ، كما يجب ان يكون اي محام عظيم ، إلا انه لم يكن محدوداً ويثق بما سبق ، لكنه كان رجلاً ذا تأملات اصيلة واسعة ، « يبحث دوماً عن المبادىء » ويطبقها بحكمته العملية العظيمة » .

وفكر تاني متناقض ، والتضارب في بياناته حول المواضيع العامة لا يظهر عقلية ضعيفة ـ وهي تعكس جزئياً التنافر القائم بين المبادىء المكونة للدولة الاميركية ، وهي دولة في حالة حرب نظرية دائمة مع نفسها . والتفسير الثاني لتناقضات تاني ان تغيراً اساسياً قد حدث في ارائه بالنسبة لجدارة جمهرة المواطنين الاميركيين بالثقة،والمهمة الصحيحة للمحكمة العليا . فالهجرة الواسعة للفلاحين الايرلنديين ، والتصنيع ، والغاء الرق ، والخلافات حول امتداد الرق في المناطق ادت الى انفلات

(*) Nativism او الاهلانية وهي حركة قامت لحماية مصالح ابناء البلد وتقديمها على مصالح المهاجرين .

(*) Fundamentatlism ، حركة تعتقد ان الكتاب المقدس معصوم عن الخطأ في قضايا الاخلاق والعقيدة والتاريخ وكل ما ورد فيه .

المبادىء الديموقراطية الرئيسية لحكم الأغلبية . وقد آمن في البداية بقدرة الشعب الاميركي على التمسك بالحكم الذاتي وادامته ، لكنه بالتدريج فقد ايمانه في فضيلة الشعب الاميركي وذكائه . وانتهى الى الايمان بأن التجربة الاميركية لقيام حكومة جمهورية على مساحة واسعة يسكنها شعب من اصول متغايرة كانت فاشلة . ومع تنامي الردة الشعبية عن عهود ومبادىء المؤسسين ، فقد تغيّر مفهومه لواجبات المحكمة . وانتقلت ، في ذهنه ، من مؤسسة تحترم بشكل اساسي رغبات الكونجرس والادارة التنفيذية لتصبح اخر وسيلة للحفاظ على جمهورية العام ١٧٨٧ . وقد اعتقد تاني ان الحرب الأهلية ، وتولي لنكولن الرئاسة ، كانت نهاية نظام حكم وبداية حكم اخر اقل قدراً . وفهم افكار تاني القانونية ، والسياسية ، والدستورية ، يعطي الاسباب الكامنة وراء حكمه الاخير .

الفكر القانوني

كان تاني اول قانوني وضعي(*) يخدم كرئيس للمحكمة العليا . ورغم ان صعوده الى منصة القضاء العليا في العام ١٨٣٦ لا يمثل تحولاً جذرياً عن المذهب القانوني المحافظ لسلفه ، جون مارشال ، وللقانون العام البريطاني ، فإنه يمثل رفضاً للاساس الفلسفي لذلك المذهب المحافظ . وفي حين شغلت مذاهب الحقوق الطبيعية والقانون الطبيعي موقعاً أساسياً في قرارات مارشال وجوزيف ستوري ، فلا وجود لها اطلاقاً في فلسفة تاني التشريعية . وهناك تفسيران لتأكيده على القانون الذي يصنعه الانسان ، او القانون الوضعي ، كمبدأ اساسي للقضاء . ويستمد التفسير الأول من حماسه المبكر للديموقراطية الجيفرسونية ـ وهي عقيدة تؤمن بحكمة الهيئات الديموقراطية ولا تثق بمبدأ المراجعة التشريعية الارستقراطي . والثاني ، دفاعه الذي لا يلين عن الرقابة المحلية على الرق ، والمختلط بنفور حاد من القانون الطبيعي ، الذي هو اساس هجمات المطالبين بالغاء الاسترقاق ، والذي قاد الى تأييد الصفة التعاقدية للمؤسسات القانونية ، وانتهى الى الايمان (بتردد في بادىء الأمر ، وتصميم في اواخر ايامه في العام ١٨٦٤ ، حين كان ما زال رئيساً للمحكمة العليا) بأن المضمون الاخلاقي للقانون ينبع اساساً من وضعه الشرعي كعقد وليس من توافقه مع مقاييس العدالة الابدية . فالوعود تحل محل الحق في فلسفته التشريعية ، كمصدر للالتزام القانوني ، وفي تنظيم افكار تاني ، فإن انعدام الاخلاق يعني لديه ان لا يحفظ المرء كلمته . واهماله لمتطلبات القانون الطبيعي ومستلزماته ، اي الحقوق الطبيعية ، يبدو واضحاً من تضحيته بحقوق المُلكية في سبيل النمو الاقتصادي ، وفي رفضه لرأي اللورد مانسفيلد « المقلوب » ، وتفسيره غير المألوف لاعلان الاستقلال ، وارائه في طبيعة الجريمة ، وتعريفه للربا وحقيقة ان ليس في وسع المرء ان يجد في سجلات تاني توكيداً منه بأن الطبيعة تشكل معياراً قانونياً او سياسياً ملائماً .

(*) Positivism الفلسفة الوضعية ، فلسفة اوغست كنت التي تعنى بالظواهر والوقائع اليقينية مهملة كل تفكير في الاسباب المطلقة .

وفي قضية « جسر نهر شارلز ضد جسر وارن » ابتعد تاني بشكل درامي عن تفسير مارشال الدقيق الذي طوره من خلال قضايا «فلتشر ضد بيك»، و«كلية دارتموث ضد ودوارد» و«اغدن ضد ساوندرز » والخاصة بالفقرات التي تمنع الولايات من سن قوانين تضعف التزامات العقود . ففي قضية «اوغدن»، على سبيل المثال، سجل مارشال اعتراضه الوحيد في القضايا التي اثارت مواضيع دستورية . ووصف ، في ذلك الرأي ، الطبيعة القانونية الاسمى لشروط العقد ، واكد بأنه يحظر على الولاية التدخل اطلاقاً في تنفيذ العقود الخاصة . ورفض مارشال الفكرة العامة القائلة بأن « العقد هو وليد المجتمع ، ويستمد كل التزاماته من التشريعات الانسانية » . وعلى العكس من ذلك ، فعن طريق « تتبع حق التعاقد ، والالتزامات الناتجة عن العقد الى مصدرها » فقد وجد مارشال انها « وجدت قبل قيام المجتمعات وهي مستقلة عنه » . واختتم بأن مبادىء العقد هي « مثل العديد من الحقوق الطبيعية الاخرى ، التي جلبها الانسان معه الى المجتمع ، ورغم ان التشريعات الانسانية قد تتحكم بها إلا انها ليست التي تمنحها » . وقد وافق ستوري مارشال على اعتراضه .

ومن جهة اخرى ، صرح تاني ، بصفته قانونياً وضعياً ، بأن قانون الدولة يستطيع ان يبطل الحقوق المكتسبة عندما يكون العقد الذي نشأت عنه هذه الحقوق غامضاً . وقد حذر انه « في حين ان حقوق الملكية الخاصة مقدسة » ، « فيجب ان لا ننسى بأن للمجتمع حقوقه ايضاً ، فسعادة ورفاهية كل مواطن تعتمد على الحفاظ على هذه الحقوق باخلاص » . وعندما يكون هناك نزاع بين حق الملكية الفردية و« سعادة وازدهار المجتمع » ، يقول تاني، بأن على القانون ان يحل ذلك النزاع بما يتماشى والمصلحة العامة . ولا يسمح تاني لمفاهيم مثل الحقوق الطبيعية الموجودة مسبقاً بتعطيل الجهود التشريعية الرامية الى تعزيز النمو الاقتصادي . وقد اعترض ستوري على ذلك ، الذي اعتقد ان القضية تقدم خياراً واضحاً بين ما يفضله عموم الشعب ومبدأ الحقوق المكتسبة ، التي يقرها الدستور والاخلاق . وقال ستوري متحدثاً بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن مارشال الذي كان رئيساً للمحكمة العليا في ذلك الحين (والذي نوقشت القضية امامه في الأصل) ، ان على القضاة ان يقاوموا « التجاوزات على حقوق وحريات المواطنين ، التي يضمنها القبول العام » . وبتفسير دقيق لشروط الدستور وكي لا تهزم متطلبات الرفاهية العامة عن طريق استغلال دستورية النظم الحكومية الخاصة بالاقتصاد ، فقد حرم تاني الشركات من العناصر الاساسية العليا للقانون بالاعتراض على صحة هذه النظم . وهكذا اكتسبت تفسيراته شهرة ملحوظة في المحاكمات اللاحقة والتي ابطلت في الفترة من ١٨٧٥ ـ ١٩٣٧ وبشكل نظامي هذه القيود القائمة على الحقوق الفردية . وقد توقع تاني مساوىء النشاطات المشتركة واقر عمل الهيئات التشريعية للولايات من خلال سلطاتها الأمنية ، أي ، سلطة الحماية الصحية للشعب ، ورفاهيته ، وسلامته ، ومثله الاخلاقية ، من اجل المصلحة العامة . وساعدت القوانين الوضعية في هزيمة المطالبات بالحقوق المشتركة المكتسبة .

وسوف نجانب الدقة اذا ما صورنا مارشال وستوري على انها مشايعان للفهم التوماسي

(Thomisic) والستوي (Stoic) عن القانون الطبيعي . وبصفتهم محدثين ، فقد رفض القاضيان التعاليم القديمة وتعاليم القرون الوسطى من ان القانون الطبيعي يملي بكمال المثل الاخلاقية والفكرية الانسانية . واتفقا مع هوبز ولوك ، وجادلا ان مبدأ الطبيعة الاساسي كان حماية الذات ، والغرض الرئيسي للتعاقد مع الآخرين كان تجنب الموت بأيدي اناس اخرين . وقد انغمس تاني كثيراً في التقاليد الحديثة . والقضاة الثلاثة اتباع متغايرين لهوبز ولوك . والفارق الرئيسي بين تاني ، من جهة ، ومارشال وستوري ، من جهة اخرى ، هو وجهات نظرهم في اصل الالتزام الاخلاقي بتنفيذ العقد ـ فالأول يؤكد انه يستمد من فعل وضعي للمرء ، والأخيران يؤكدان انه يستمد من الطبيعة .

وقد نتج عن مذهب تاني الوضعي ، وايمان ستوري بالقانون الطبيعي ، تفسيرات مختلفة حول الوضع الشرعي للرق . واكثر القضايا تعقيداً ، من القضايا المتعلقة بالرق التي عرضت امام المحكمة العليا كانت التماساً للحرية على اساس حكم القانون العام البريطاني الذي اعلنه اللورد مانسفيلد والقاضي بأنه اذا وصل عبد الى سلطة قضائية لا تعترف بالرق فهو حرّ الى الابد ولا يمكن استرقاقه مرة اخرى حتى وان عاد الى سلطة قضائية اخرى تعترف بتلك المؤسسة . وفي العام ١٨٣١ ، رفض تاني يوم كان مدعياً عاماً ، تقليداً استمر لأكثر من نصف قرن يقضي بأن تطبق المحاكم في الولايات المتعاملة بالرق وتلك التي لا تقره، مبدأ من القانون الطبيعي لصالح الحرية . وقد اعلن « بأن حق المُلكية للسيد » « يجب ان يعتمد على قوانين الولاية التي يوجد فيها [الاسود] . والمناقشات الخاصة بالقانون الطبيعي لا صلة لها بالموضوع . وفي رأي اخر ، دافع تاني عن « قانون كارولينا الجنوبية الخاص بالبحّار الاسود » والذي يجيز اعتقال واسترقاق السود الاجراء الذين يدخلون الولاية كبحارة في السفن التجارية . وبعد التحاقه بالمحكمة رفض الادعاء القائل « من كان حراً ، يبقى حراً » ثلاث مرات . وفي ملحق برأيه في قضية « دريد سكوت » الذي كتبه للرد على وابل الانتقادات التي ثارت بشكل غير متوقع قال تاني ان مشكلة الوضع الشرعي للسود مشابهة لوضع الشركات في قضية « جسر نهر شارلز » . كلاهما مسألة سياسة وليس مُثلاً اخلاقية . حتى انه قدم تفسيراً غير مألوف في ممتلكات مانسفيلد في قضية « سومرست » . ما يقول رئيس المحكمة العليا الانجليزي حول تنفس هواء انجلترا مع ما يتعلق بحقوق العرق الأسود ، كان يمكن ان يقوله بصدق اكبر عن فرنسا او اسبانيا او اية دولة اوروبية تتعامل بتجارة الرقيق .

> لأنهم جميعاً ، كما اسلفت ، يستثنون استرقاق الافريقيين عن مناطق سيادتهم الاوروبية ، كضرب من السياسة ، وليس لأنهم يفترضون بأن هذه التجارة غير عادلة او لا اخلاقية ، او ان للسود اية حقوق يطالبون بها ، بل لأنهم يفترضون بأن ادخال هذا العرق من الارقاء سوف يؤذي مصالحهم .

وكان موقف تاني قد ميزه عن ستوري والمطالبين بالغاء الاسترقاق (الذين اعتقدوا بأن الرق غير عادل بطبيعته) ، من جهة ، وجون سي. كالهون والراديكاليين الجنوبيين (الذين جادلوا بأن

استرقاق السود هو عادل بطبيعته) من جهة اخرى . ولم يحاول تاني قط ان يبرر الاسترقاق على أساس عدم المساواة التي لا يمكن انكارها بين الناس وانخفاض منزلة السود . وقد اعتقد بأن السياسات البريطانية المناهضة للاسترقاق ، والجنوبية المناهضة لتحريرهم كانتا مدفوعتين باعتبارات عملية متشابهة : الخوف من اعداد كبيرة من السكان السود الاحرار . والمناقشة الوحيدة حول الغاء الرق التي اثارت انتباه تاني بعد العام ١٨٣١ كانت عدم تسييس المؤسسة ؛ وقد جعله مذهبه الوضعي للقانون غير شاعر بعدم عدالة الرق .

وقاده هذا المذهب الوضعي الى اعادة تفسير اعلان الاستقلال . وكان غرضه في الجزء الأول من « دريد سكوت » ان يظهر ان الاتجاه الشعبي نحو الزنوج في الاعوام ١٧٧٦ و١٧٨٧ هو استحالة الاعتقاد بأن ينظر اليهم كمواطنين . وكان بيان جيفرسون بأن « جميع الناس يخلقون متساوين » يبدو وكأنه « يشمل الجنس البشري كله » ، لكنه ، كما قال « كان اوضح من ان يناقش بأن الجنس الافريقي المستعبد غير مقصود او مشمول بذلك » . والا لكان المؤسسين ، الذين كان العديدين منهم يملكون عبيداً ، من كبار المنافقين .ورغم ان جيفرسون صرح بأن « جميع الناس » قد منحهم الخالق حق الحرية « الذي لا يمكن التنازل عنه » ، فقد استنتج تاني بأن ما عناه جيفرسون هو ان الرجال البيض فقط يمتلكون هذا الحق وان السود « ليس لهم أية حقوق يلتزم البيض باحترامها » . وبالطبع ، فقد قصد جيفرسون ان يشمل السود في فئة « كل الناس » . فللزنوج حقوق طبيعية في الحياة ، والحرية ، والسعي نحو السعادة ، لكنهم قد يمنعون في اي مجتمع سياسي كان من التمتع بها . وبالنسبة لنظام حكم كهذا ، وحسب تبريرات جيفرسون في « الاعلان » ، فإن الزنوج غير مدينين بأي ولاء ، ولديهم مطلق الحق في قتل مضطهديهم ، اذا لزم الأمر ، للمطالبة بحريتهم . وبالنسبة لتاني ، فليس للحقوق اساس في الطبيعة . فالحقوق هي مطالب يعترف بها الاخرون . وحقوق الفرد توجدها ارادة التعاقد . وليس للعقود من مصادقة اعلى من الاختيار القابل للتغيير للاطراف المتفاوضة . فقد يقر جمهور المواطنين الاميركيين اليوم بأن جميع الناس ، السود والبيض ، احرار ؛ وبالقدر نفسه من العدالة ، قد يتفق البيض غداً على استرقاق السود . فالاتفاق ، بالنسبة لتاني هو مصدر الحق السياسي ، وليس الطبيعة .

ودليل اخر على الفلسفة الوضعية لتاني هو انكاره للمذهب القائل بأن الجرائم فطرية . ويقول بأن الأعمال تعتبر اجرامية لأن سلطة عليا اعتبرتها كذلك . وليس هناك عمل يستحق العقوبة الجنائية بمعزل عن القانون الوضعي . وفي قضية « كينتكي ضد دينشن » وبخ تاني حاكم اوهايو الذيّ رفض ان يسلم هارباً من العدالة من كينتكي على اساس ان التهمة الموجهة اليه لا تعتبر جريمة بموجب القانون العام . ورأى تاني ان الحكام لا يستطيعون النظر الى ابعد من التشريعات الاساسية للولاية المطالبة بالتسليم . والسماح للحكام ان يصدروا احكاماً ايجابية عن القانون العام ، او القانون الدولي ، او القانون الطبيعي ، سوف يقود الى « خلافات دائمة . . . ومناقشات ملتهبة » . وبالنسبة لتاني ، فإن الفلسفة الوضعية ، تعزز السلام ، اما القوانين المُنزلة فتولد الخلاف .

وقد اختلف تاني ايضاً مع فلسفة تشريع القانون الطبيعي لوليم بلاكستون . وكان بلاكستون قد عرّف الربا في « تعليقات على قوانين انجلترا » بأنه « عقد غير قانوني عن اقتراض النقود ، يتلقى المقرض بموجبه مثل ماله وزيادة فاحشة » ، مضمناً تعريفه بعض المعايير القانونيـة الاضافيـة حول معنى « فاحش » . وعارض تعريف تاني ذلك حيث قال : « يشتمل الربى على فائدة من المال اكثر مما يسمـح القانـون » . وهكذا ، فـإن وجود الـربى ومستواه يعتمـد ، بالنسبـة لتـاني ، عـلى الارادة التشريعية ، ويعتبر بلاكستون انه في حين يحدد القانون معدل الفائدة فعلاً ، فإنه « يبين » ان الربى قد اقترف بمجرد فرض فوائد فاحشة .

ولتأكيد مقولة ان تاني هو قانوني وضعي فإن من الضروري شرح التقائه مع رأي ستوري في قضية « سويفت ضد تيسون » ، واستخدامه شرط الاجراء المناسب في التعديـل الخامس لابـطال « تسوية ميسوري » . ولا يبدو ان اياً من هذين الرأيين يتفق على انكار القانون الطبيعي . وجادل ستوري انه في الخلافات التجـارية التي تنشـأ بين مـواطنين تستـطيع المحكمـة العليا ان تتجـاهل تفسيرات وتأكيدات محكمة الولاية « حول التبريرات العامة والقياس القانوني . . . وما هي القاعدة الصحيحة التي تقدمها مبادىء القانون التجاري للفصل في القضيـة » . والقانـون التجاري هـذا هو ، والى حد بعيد ، ليس قانون بلد واحد بل قانون العالم التجاري » . وقال بعض المعلقين ان رأي ستوري قد خلق قانوناً عاماً تجارياً ، وان التقاء تاني معه هو دليل ان ستوري قد اقنعه « بأن مبادىء العدالة في القانون العام تتماشى مع القانون الطبيعي . . . وترتكز على الأسس التشـريعية الفدرالية ، وتلك الخاصة بالولايات ، وانها جزء من القانون الاساسي للارض » . وعلى اية حال ، ينكر تاني صراحة في قضايا اخرى ، ان يكون اي تعـدٍ واضح عـلى القانـون العام هـو تعدٍ عـلى الولايات المتحدة ما لم يعتبر قانون يصدره الكونجرس انه كذلـك . وفي العام ١٨٥٠ بـذل جهداً مضنياً لشرح التقائه مـع وجهة نـظر ستوري في قضيـة « سويفت » ، وكي يتنصـل من تبريـرات ستوري التي اتخذت من القوانين العليا (السماويـة) مرجعـاً . كما اوضـح في قضية « ميـاد ضد بييال » ان المحاكم الفدرالية تفسر مختلف القضايا حسب القانون الوضعي للولاية وليس القـانون الطبيعي . وفي قضية « سـويفت ضد تـايسون » اوضـح انها قضية « تعتمـد على اعـراف التجارة والمبادىء العامة للقانون التجاري » . وكان رأي المحكمة المجرد هو « انه في قضايا من هذا النوع ، عندما لا تستطيع محكمة الولاية ان تبت في القضية استناداً الى قانون محدد من قوانين الولاية ، او الاعراف المحلية الراسخة ، بل بموجب المبادىء العامـة للقانـون التجاري ، واذا اخـطأت ، فإن ذلك القرار الخاطىء لا يعتبر دليلاً حاسماً يلزم « قانون الولاية التجاري ، كما ان المحكمة العليا لن تتخـذه دليلاً قـطعياً » . اضـافة الى ذلـك يقول تـاني ان القانـون التجاري يقـوم على « القـانـون البحري » و« الاعراف التجارية » اي الاتفاقات ، وليس الطبيعة . وبالتالي فإن اتفاقه في الرأي مع ستوري في قضية « سويفت » ينسجم مع التشريعات الوضعية .

وغالباً ما نسب الى تاني ادخال مذهب « الاجراء القانوني المناسب » الى القانون الـدستوري الاميركي . وتبنت المحاكم الـلاحقة سـواء منها المحـافظة او الليبـرالية بنـود الاجراء المنـاسب في

التعديلين الخامس والرابع عشر لإبطال التشريعات التي كانت سليمة من الناحية الاجرائية إلا ان لها اثاراً غير سوية . وفي قضية « دريد سكوت » وجد تاني ان تسوية ميسوري الخاصة بمنع الرق في المناطق الشمالية تتناقض مع الدستور على اساس ان « مرسوم الكونجرس يجرد مواطن الولايات المتحدة من . . . ملكيته ، لمجرد ان . . . ينقل هذه الملكية الى منطقة اخرى في الولايات المتحدة . . . وهو امر ابعد من ان يتناسب مع الاجراء القانوني المناسب » . وبعد عام من رأي تاني هذا اصدرت محكمة استئناف نيويورك قراراً في قضية « وينامر ضد بيبول » بعدم الدستورية لأنه ينتهك الاجراء المناسب لقانون حظر سنّته الولاية ، ليس بسبب خطأ اجرائي بل لأنه يدمر حقوقا مكتسبة في المسكرات . ويعتقد بعض المعلقين ان قضيتا « وينامر ودريد سكوت » تؤكدان ان بنود الاجراء المناسب لدساتير الولايات والدستور الفدرالي قد تؤدي الغرض ذاته مثل « قانون الطبيعة » الغامض ، وان تقوم بذلك بشكل اكثر فاعلية بحيث يمكن القول انها تنتهك القانون . وعلى اية حال ، فإن تفسير بيان تاني هذا غير صحيح . لأن ما يقوله فعلاً بالنسبة لتسوية ميسوري يتفق مع المضمون الاجرائي للاجراء المناسب . فالدستور يمنع حرمان الناس من الحياة ، والحرية ، والمُلكية إلا من خلال التطبيق المناسب للقانون ، ولهذا السبب ايضاً يمنع القوانين ذات الاثر الرجعي ، والاعتقالات ، والمصادرات دون مبرر قانوني ، ويضمن حق دعوة الناس للمثول امام القضاء ـ لا تستطيع الحكومة حرمان اي شخص من ملكيته « طالما انه لم يقترف اي عمل مخالف للقانون » . وكي يكون حرمان شخص ما من حريته او مُلكيته قانونياً ، يقول تاني ، يجب تبليغ ذلك الشخص بأنه ارتكب جناية محددة ، وان يعطى الفرصة للدفاع عن نفسه ضد تلك التهمة في قاعة المحكمة . وتنتهك تسوية ميسوري هذه الاصول الاجرائية . ويبرر تاني ذلك بقوله : لم يمنح مالك العبد التبليغ اللازم ، ولا حق الاستماع الى مرافعاته . وقد جرد من املاكه بطريقة تعسفية . فامتلاك العبد لا يشكل انتهاكاً لقوانين الولايات المتحدة والقانون لا يفرق بين ملكية العبد او اية ملكية اخرى (وهذا رأي مخطىء طبعاً) ، كما ان المالك لم يعوض عن انتزاع ملكيته منه في اثناء عبوره الحدود بين الولايات ، ولا يجوز للولايات المتحدة فعل ذلك ، لأن تلك لم تكن مصادرة للصالح العام . ومن المؤكد ان تاني كان سيرفض القول الذي يتهمه بأنه يدخل قواعد القانون الطبيعي الى الدستور عن طريق بنود الاجراء المناسب . وهو يعتقد بأن القانون الوضعي هو القيد الوحيد على سلطات الحكومة . او كما قال في رأي له عام ١٨٥٣ « لا يمكن لأية محكمة في هذه البلاد الادعاء بأنه يمكن فرض قيود على شعب ولاية ما في اثناء ممارسته لسيادته اكثر من تلك التي يحددها دستور الولايات المتحدة على اساس انهم قد يعقدوا عقوداً [تنتهك] مبادىء القانون الثابتة وغير القابلة للتغيير .

والى جانب الرق ، كان اهم المواضيع السياسية التي شغلت حقبة تاني هو الاقتصاد ، خاصة بالنسبة الى المدى الذي يجب ان تتدخل فيه الحكومة ، بوسائل ايجابية ، لتشجيع التطوير الاقتصادي . وقد دافع ستوري ودانييال ويبستر عن حماية المصالح المكتسبة بشكل صارم ضد المداخلات التشريعية على اساس انها افضل الوسائل لتحريك الاستثمارات المجازفة ، وبالتالي

النمو الاقتصادي . وقدم هنري كلاي وكالهون سياسة اطلقوا عليها اسم « النظام الاميركي » ، عمادها الاساسي طرق ، وقنوات ، وسكك حديدية يدعمها الاتحاد الفدرالي (عرفت باسم « التحسينات الداخلية ») ، وفرض رسوم جمركية عالية لتنشيط الصناعات المحلية ، وبنك مركزي (بنك الولايات المتحدة) لمواجهة المتطلبات المالية للنظام سابق الذكر . وقد فاز تاني بمقعد القضاء الأعلى نتيجة دعمه لهاملتون في معارضته لخطة التطوير الاقتصادي هذه . وقد خشي تاني النفوذ السياسي لتجمع مكون من الحكومة وقوى اخرى . وبصفته وزيراً للمالية في ادارة جاكسون اطلق رصاصة الرحمة على البنك المركزي الثاني للولايات المتحدة ، وبصفته عضواً في المحكمة العليا فقد وقف الى جانب المصالح العامة في صراعها ضد امتيازات الشركات . وقد وصف ارثر شلسنجر الابن تاني بأنه « ديموقراطي راديكالي تقدمي » . ويتمحور اهم ما يمكن ان ينسب الى فكر تاني السياسي حول ثلاثة امور : مخاوفه التي طالما عبر عنها من ان الجمهورية الاميركية ستتحول نحو الاوليغاركية ؛ والاعلان عن ايمانه بالفضائل المميزة في الشعب الاميركي ؛ وادراكه العميق للاخطار التي تهدد بتدمير الحكومة الشعبية في هذه البلاد .

وقادت المحاولة التي قام بها نيكولاس بيدل لاستخدام امكانات البنك المركزي الذي كان يديره للتأثير على انتخابات الرئاسة في العام ١٨٣٢ الى اعادة النظر في صحة فهم ماديسون للتجمعات التي تحدث عنها في « الفدرالي رقم ١٠ » . ورغم اقراره بأن المجتمع الحر ينقسم عادة الى مصالح متنافسة ، مثل « مصالح عقارية ، ومصالح صناعية ، ومصالح تجارية ، ومصالح نقدية [و] مصالح اخرى كثيرة اصغر ، فقد استبعد ماديسون ان تهدد هذه التجمعات الحرية : « ان كان التجمع لا يشكل اغلبية ، فإن العلاج يؤمنه المبدأ الجمهوري الذي يمكّن الاغلبية من هزيمة وجهات النظر المعارضة بالتصويت العادي » . وقد صُمم الدستور بحيث يعارض « اية فكرة لوجود طموحات سرية غير مشروعة « لاغلبية » لها مصلحة تعمل على تحقيقها » .

على اية حال ، يعترف تاني بأن « المصالح النقدية » اخطر بكثير مما تصور ماديسون ، وقد حدث تطوران لم يتنبأ بهما واضعو اطر الدستور اضعفا الرقابة على تجمعات الاقليات : الاذى الذي قد ينشأ من المصالح النقدية عن طريق توجيه اوراق النقد ، [و] من تعدد الشركات ذات الامتيازات التي نجحوا في الحصول عليها في مختلف الولايات والتي وظفت جميعها لخدمة مصالحهم . ويتفق تاني مع ماديسون بأن تاريخ العالم السياسي مليء بالصراعات المعنوية بين القلة الغنية والكثرة الفقيرة . « في كل حقبة في هذا العالم ، وفي كل أمة ، فإن التاريخ مليء بالأمثلة » ، ويضيف تاني « عن تجمعات من قلة من الافراد لحصر كل السلطات في ايديهم وانتزاعها من الأغلبية . وهذا الصراع « للحصول على السلطة لم يتوقف ابداً ، ولا يمكننا ان نتوقع توقفه طالما ان الطبيعة البشرية لم تتغير وما لم يصبح الانسان مخلوقاً انقى مما هو عليه الآن » . إلا ان ماديسون كان مخطئاً ، حسب اعتقاد تاني ، في افتراضه ، ان كون الولايات المتحدة جمهورية تجارية واسعة سوف يحميها من صراع الطبقات . واتفق معه في الرأي على حقيقة انه قبل تشكيل الشركات الضخمة في

هذه البلاد كان الاثرياء يشاركون في السياسة على شكل افراد وكانوا يجدون ان من المستحيل تنفيذ خططهم التوسعية . ويقول ان سلطة المال قد ركزت قوتها في الامتيازات الخاصة التي منحها بعض المشرعين المنحرفين باسراف . ورغم ان تمركز السلطة في اي يد عمل خطر « فليس هناك من ايدي اقل جدارة بالثقة حيالها من الشركات المالية » . والسبب في ذلك ان المال قادر على شراء الولاءات ، وخلافاً للمزارعين والمهنيين ، فإن الصيارفة يؤيدون « المفهوم الميركنتيلي للاخلاق » الذي يعتبر ان استخلاص المال من الناس بطرق ملتوية وحيل مبتكرة أمر مشروع . فالواجب والصداقة لا ينسجمان مع « الروح الحقيقية للتجارة » . وبعد ٢٥ عاماً من سحبه ودائع الحكومة من « البنك » ، ناشد تاني مارتن فان بورين « ان يتذكر الاعتقاد السائد في ذلك الحين من ان [بيدل] كان مستعداً لشراء اي شخص يعتقد انه يستحق الشراء ، ولديه المال الكافي ليدفع له » .
وتوقع تاني حدوث فضائح مثل فضيحة السبعينات من القرن التاسع عشر التي شملت مشاريعاً للسكك الحديدية ومشرّعي الولايات . وأشار الى ان « البنك » قد دشن « نظاماً هائلاً لافساد الموظفين العامين والمجالس العامة لحثهم على اتخاذ اجراءات معينة ، والتحدث عنها ومعاملتها كما لو كانت مجرد اعمال تجارية » . ويقول بأن التجار الذين يهدفون الى الربح تعاونوا مع الصيارفة في العام ١٨٣٧ ، والحقوا عن عمد « ضرراً بالغاً بالمجتمع عن طريق اجبار البنوك على وقف الدفعات النقدية ، مما تسبب في احداث هلع عام وركود اقتصادي » . ورغم ما اورده « الفدرالي رقم ١٠ » اعتقد تاني ان حكومة الولايات المتحدة كانت في خطر محدق يعرضها لأن تنتقل « من ايدي الاكثرية الى ايدي الاقلية » . ورغم وضوح هذا الخطر داخل الولايات والمتمثل في زيادة الطلب على تراخيص الشركات والاوراق النقدية ، فقد اعتقد تاني انه اعظم داخل الحكومة الفدرالية . فقد تركزت جهود الحكومة على جمع اكبر قدر ممكن من العائدات من الضرائب ، وجذبت هذه النظرة الوضيعة لعملياتها اكثر الاشخاص جشعاً وطموحاً من الاوليغاركيات التي ما زالت في طور التكوين .

ويستخلص تاني من ذلك ، ان الرد المناسب الوحيد على تحدي الثورة الاوليغاركية هو فن ادارة الدولة . فالعلاجات البنيوية ، من وجهة نظره ، فشلت ، كما ان « الموضوع قد طرح » ، « والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة ووضوح علينا هو ، هل ستحكم هذه البلاد النبيلة بقوة المال الذي تسيطر عليه اقلية ، ام باقتراع حر لا تشترى فيه الأصوات وتسيطر فيه الأغلبية » كما خاطب بعض المستمعين في ولاية ميريلاند . ويعتقد تاني ان الشعب وحده يبدو عديم الحيلة امام هذه القوى الهائلة . وكان ماديسون قد رفض ان يعتمد على « رجال دولة مستنيرين . . . يديرون دفة الحكم » ، لكن تاني قال ان هؤلاء الرجال فقط هم القادرون على مواجهة هذه الازمة . لقد حان وقت تدخل الحكومة ، فالبنوك لن تعمل للصالح العام « ما لم تجبرها اجراءات الحكومة العامة » . ويجب ان تحدد هذه الاجراءات وان تنفذ من قبل رجال لا يمكن شراء شجاعتهم ، وحكمتهم ، وحبهم لبلادهم ، وليس هذا فحسب ـ بل من قبل رجال مستعدين للتضحية بأنفسهم من اجل الصالح العام . والمشكلة هنا ، كيف يمكن ان نتوقع من نظام حكم يقوم على ملاحقة كل فرد

لمصالحه الخاصة بانتاج شهداء جمهوريين . ويعتقد روجر تاني انه هو نفسه قد يكون واحداً من هؤلاء الشهداء . وقبل سحب الودائع (وهو عمل رفض اثنان من وزراء المالية القيام به) اعلم تاني جاكسون انه « مستعد للمجازفة في سبيل انقاذ الشعب من القيود التي تسعى مجموعة من الارستقراطيات المالية ربطه فيها » . وفي خطاب له امام فردريك ، القاه بعد فترة وجيزة من رفض الكونجرس تسميته كوزير للمالية (وقد كان تعيينه نوعاً من التراجع) ، تحدث عن نفسه قائلاً انه « على استعداد للتضحية في سبيل الحفاظ على نعمة الحرية لهذا الشعب العظيم سليمة لا تمس » . وقد صدّق ويبستر الافتراءات من ان تاني كان « مصدر ازعاج » للرئيس ، مما اساء الى سمعته بشكل مؤقت ، وكان يواجه « بروح من العداء الشديد الدائم » في كل مركز تجاري يتواجد فيه . وقد تقبل هذه العواقب كثمن لا بد ان يدفعه منقذ الديموقراطية .

لم يعلل تاني ابداً كيف ان رجالاً مثله ومثل جاكسون كان لديهم القوة الكافية للوقوف بصلابة ضد المحاولات المضادة للجمهورية من قبل اصدقاء البنك . فما الذي كان سيحدث لو لم يكن هناك رجال شجعان يتولون زمام السلطة في العام ١٨٣٣ ؟ ولا يعتقد تاني بوجود اي امل في ان يكون هناك رجال مثله يقفون بصلابة في وجه تحديات الأزمات المستقبلية .

لم يعتمد تاني في صراعه مع « البنك » على وجود رجال الدولة فقط ، بل اعتمد ايضاً على حكمة وفضيلة الشعب ، خلافاً لنظام ماديسون الذي اعتمد على واحدة من وسيلتي الضبط هاتين في التصدي للاستبداد ، رغم انه توقع ان يدير رجال الدولة الامور وان يقف الشعب متأهباً لكبح التجاوزات . وفي رسالة الى الرئيس جاكسون اشار تاني الى ضرورة سحب الودائع من « البنك » .

> . . . قبل انعقاد الكونجرس ، ولأن من المستحسن ان يكون اعضاؤه بين ناخبيهم عند الاعلان عن الاجراءات ، وكي يحملوا معهم الى المجلس مشاعر واحاسيس الشعب . واني اعتمد دوماً ، ولي كامل الثقة في ذكاء وفضيلة شعب الولايات المتحدة ، وايماناً مني بصحة خطوة سحب الودائع ، فإني اعتقد بأن الشعب سوف يدعم هذا القرار .

لم يكن تاني شخصاً ساذجاً ، فقد عنى « بالفضيلة » النزاهة وعدم قبول الرشوة سواء بالمال او الوعود المعسولة بمنافع اقتصادية . اما « الذكاء » فيعني قدرة الشخص على التعرف على مصالحه الخاصة . وقد آمن بأن الشعب هو « افضل من يحكم على ما هو في مصلحته » . وقد يمكن استغلال الشعب لفترة من الزمن ، ويمكن تضليله وخداعه مؤقتاً . لكن عندما تسنح له الفرصة كي يثوب الى رشده ويطلع على الحقائق الاساسية فسوف يتصرف دوماً بالشكل الصحيح . ولهذا السبب ناصر حرية الصحافة ، وعارض السرية في الحكم .

وقد بين تاني ، خلافاً لبعض زملائه من الجاكسونيين الديموقراطيين ، بأن الفضيلة الشعبية ليست موجودة حتماً في الناس ، وانها نتاج مسببات عرضية ، وهي بالتالي يمكن افسادها . فللحكومة الشعبية ، كما يفهمها ، اشكالياتها . وكان يعلم بأن نوازع الشر قد تحول حكم الاغلبية الى استبداد الأغلبية ، ولتجنب تسلل هذه النوازع ، وللحفاظ على قدرة الشعب على حكم نفسه ،

يفترض تاني الحفاظ على ثلاثة شروط اساسية : سيطرة الاقتصاد الزراعي ، وتكافؤ الفرص الاقتصادية ، وممارسة الولايات سلطاتها الامنية لدعم الاخلاق العامة . وهو يعتقد ان الفساد ينتج عن تبعية الاكثرية للاقلية . اما عن المزارعين فيقول ، « من طبيعة عملهم ، فهم اكثر استقلالاً . . . من سكان المدن الصناعية » ، وهم بالتالي المتراس الحقيقي للحكومة الجمهورية » .

وقد كان تاني متنبهاً للصراع بين الحرية والمساواة . فحرية الحصول على الملكية قد ينتج عنها ثراء القلة وفقر (وبالتالي تبعية) الاكثرية . ولدعم المبدأ الجمهوري ، وتعزيز السلام الاجتماعي وتجنب الظلم ، فقد عارض تاني منح الاحتكارات في اغلب المواقف ، وأيّد سياسة توزيع الاراضي العامة في ملكيات صغيرة . وكما صرح في قضية تتعلق بأرض ممنوحة بموجب صك اسباني ، « ان حيازة وامتلاك هذه القطعة الواسعة من اراضي البلاد من قبل ثلاثة افراد قد لا تتفق في مجملها مع المبادىء والسياسة التي قامت عليها هذه الحكومة » . كما بيّن تاني ان من واجب الحكومة ان تدعم الوعي العام والفضيلة بوسائل تتجاوز السياسة الاقتصادية . وهو لم يقدم اي نظام محدد للثقافة والتربية العامة ، كما لم يكن يثق بوعي الحكومة فيما يتعلق بالدين (وبصفته كاثوليكياً فقد شعر دوماً انه مهدد من حزب الجهلة) . ومع ذلك فقد كان مدركاً تماماً للصّلة بين الثقافة والوطنية واعرب عن تمنيه ان يحسن جميع الاميركيين القراءة والكتابة ، وان تطلب كل مدرسة من تلاميذها قراءة كتاب مارشال « حياة واشنطن » . وقد اقر تاني دون تحفظ اعمال شرطة الولايات الرامية الى « الحفاظ على اخلاق الشعب » ، والتي اهمها حسب اعتقاده حظر المسكرات ، والقمار ، والقوانين التي تعزل الزنوج والمعدمين .

وعلى اية حال ، فقد ثبت ان دعامات الفضيلة الشعبية هذه ليست بذات فائدة ، فما ان بدأت الحرب الأهلية حتى كانت اسوأ مخاوف تاني قد تحققت . فقد اعتقد ان بيدل هدد باقامة اوليغاركية ، في حين وعد لينكولن بحكم مطلق متحرر من قيود الدستور . ويقول بأن الشعب قد هب الى الصراع وقاوم انقلاب عام ١٨٣٣ . إلا انه ، اي الشعب ، أفسد بسلسلة من التطورات في العقود اللاحقة بحيث صفق لانقلاب عام ١٨٦٣ ، وبدا انه اعتاد الوضع واذعن الرأي العام له واقره . وقبل وفاته بأشهر قليلة ، في السابعة والثمانين من عمره قال « انا لم اعمر اكثر من اصدقاء وزملاء الصبا والشباب فحسب ، بل اخشى انني قد عمرت اكثر من الحكومة التي كانوا فخورين بها عن حق ، والتي اسبغت علينا الكثير من البركات » . ولأن الشعب لم يحافظ على كلمته ، أي خرقه لمعهد الذي قطعه على نفسه عندما صادق على تسويات الدستور ، فإن هذا الشعب قد اثبت انه غير جدير بالحكم الذاتي ، حسب اعتقاد تاني .

والسبب المباشر لانهيار الاخلاق العامة في رأي تاني ، كان الانفعالات التي صاحبت الخلافات على مسألة الرق . وخلال الفترة من ١٨٣٣ الى ١٨٦١ كان هناك اربعة امور ساهمت في افساد وتآكل ما اسماه بالنسيج الاخلاقي للبلاد : عدم احترام القانون ، مطالبات الزنوج بالمساواة السياسية والاجتماعية ، اضمحلال الولايات ككيانات سياسية مستقلة ، والديماغوجية . واعلن

بأن « المؤسسات الحرة ، تعتمد على اليقظة والتطبيق الصارم للقانون » . ففي الجمهوريات « تكمن السيادة في الشعب ، وكل مواطن هو جزء منها ، وهو مقيد بالقوانين التي قد يقررها ممثلوه عن هذه السيادة » . لذلك في كل مرة يخرق مواطن القانون فإنه بذلك يتراجع عما قطعه على نفسه ، وحسب مفهوم تاني الوضعي للاخلاق ، فإنه يتصرف بطريقة لا اخلاقية . وشكلت العقود الثالث والرابع والخامس من القرن التاسع عشر ذروة العدالة الغوغائية ولجان الأمن الأهلية في اميركا . واستمد الغوغائيون تمردهم على القانون من عدم اتباع الحكومة للقانون : فرفضت الولايات تطبيق القوانين الخاصة بالارقاء الهاربين ، وحاولت محاكم الولايات ابطال اجراءات المحكمة الفدرالية الخاصة بالرق وتجاهل الرئيس لنكولن امر رئيس المحكمة العليا باطلاق سراح مؤيدي الجنوب الذين اعتقلوا بشكل تعسفي . وايماناً منه بأهمية التجانس للحفاظ على المجتمع واهمية القيود التي يفرضها الانتساب الى المجتمع والمشاركة فيه على التصرفات التي لا تراعي تقاليده ، فقد عارض تاني دمج الزنوج والمهاجرين من غير الاوروبيين ، وغير المسيحيين في المجتمع السياسي الاميركي . كما اوضح في احدى جولاته عام ١٨٤٠ :

كان اغلب المستوطنين من الجنس الابيض ، ويدينون جميعاً بالدين المسيحي ، وحسب الاوضاع السائدة في العالم في ذلك الحين ، لم يكن من المنتظر ان يهاجر الى ميريلاند غير البيض الذين يدينون بالمسيحية ؛ ولو وصل الى البلاد ، في ذلك الحين ، أي شخص من عرق مختلف ، او يدين بدين مختلف ، لما اعترف بأنه مساوٍ للمستوطنين او اعتبر مستحقاً لأن يشارك في المزايا التي يتمتع بها افراد ذاك المجتمع . فالأمم الوحيدة على الارض التي كانت تعتبر متمدنة ، او ربما يمكن النظر اليها على انها متمدنة ، هي الشعوب المسيحية البيضاء التي تقطن اوروبا . ومن المؤكد ان المهاجرين من مناطق اخرى من العالم لم يكن مرغوباً فيهم » .

ويقول تاني ، ان الذين يشكلون هيئة سياسية قد يكونوا انتقائيين وحتى تعسفيين بالنسبة للاشخاص الذين قد يسمح لهم بالانضمام اليها . والمواطنون ملزمون ان يعاملوا على قدم المساواة فقط اولئك الاشخاص الذين « يعتبرون » انهم يستحقون المشاركة في المجتمع ، ومن يستثنى من العضوية في ذلك المجتمع لا حقوق له عليه . واوضح ان « العرق الابيض لم يقر بالمساواة السياسية او الاجتماعية للعروق الاخرى [الزنوج أو الهنود] ؛ فقد اعتبروا وعوملوا على أساس انهم من عرق ادنى ، من قبل من اعتبروا ان الاسترقاق مشروع ضمن ظروف معينة .

ويعتقد تاني ان الولايات المتحدة ، مثلها مثل أية ولاية ، تشكل مجتمعاً منفصلاً . وهذا احد اهم المواضيع في قضية « دريد سكوت » . ففي العام ١٧٨٧ اعتبر الزنوج أدنى بكثير من « ان يطلق عليهم لقب « مواطني » الولايات المتحدة ، واطلاق لقب (مواطن تابع) عليهم يعني انهم جزء مكمل للسيادة ، وهو تعبير قد يساء استعماله ، ولا ينتظر ان يرفع من قيمة المواطن الاميركي في عيون الامم الاخرى » . وطالما استمرت هذه المشاعر ، وطالما اعتقد احفاد المستوطنون الاصليون ومن هم على شاكلتهم ممن تم قبولهم وتجنيسهم بأن من المهم الحفاظ على المجتمع المدني خالصاً للمسيحيين البيض من شمالي غرب اوروبا ، فإن اي تراخٍ في تطبيق منع الاختلاط هذا لا بد ان

ينفذ بوسائل استبدادية . فأحد معاني الديموقراطية ان السياسة العامة تعكس بالضرورة التحامل لذي تكنه الاغلبية في المسائل العنصرية والدينية والعرقية . واتفق تاني في الرأي مع ستيفن دوجلاس وبعض الزعماء الديموقراطيين بأن التحرير الكامل للزنوج العبيد في الجنوب سوف يقود حتماً الى مساواتهم التامة الاجتماعية والسياسية مع باقي افراد المجتمع . وقد يتم دمجهم بالمجتمع على حساب تجانس واجماع العائلة السياسية الاميركية ـ وبالتالي المبدأ الجمهوري » . وباساءة تفسير لدستور وتزوير التاريخ في قضية « دريد سكوت » يسعى تاني الى تحويل الدستور المحايد الى حاجز مطلق ضد احراز الزنوج لحق المواطنة . ويدعم جهود العديد من الولايات الشرقية لكبح الهجرة لجماعية للفلاحين الايرلنديين الاميين . وليس من الصعب تصور كيف ستكون وجهات نظره في لموجات الجديدة من الهجرة من شرقي وجنوبي اوروبا ومن اسيا بعد الحرب الأهلية ، والتي اضرت شكل خطير في التجانس العرقي والديني للسكان البيض .

وهناك بعض العناصر في فكر تاني يعتقد انها تنسجم مع فكر مونتسكيو والمناهضين لفدرالية ، والقائلة بأن الجمهوريات الصغيرة فقط تستطيع ان تبقى جمهورية . واقترح تياراً يضم لبلاد تحت حكومة وطنية شاملة كمخطط للتأثير على الاستبداد . وكلما اتسعت البلاد ، كلما ابتعد لمواطنون عن المجتمع وازدادوا انانية وحباً في الكسب . وقد كانت الولايات هي المجتمعات سياسية « الحقيقية » في اميركا ، وكان يجب عليها « ألا تتنازل عن سلطتها في حفظ كياناتها » ، اما توحيد السياسات » فكان موضوعاً يشترك فيه مع انصار الغاء الرق الذين كان يستخف بهم .

اما المصدر الاخير للانحراف الشعبي الذي لحظه تاني فكان الديماغوجية . واعتقد ان لمشكلة نشأت من طبيعة الجمهورية . وحذر من انه سيوجد دوماً رجال بارعون وأصحاب مكائد مستعدون لاثارة انقسامات خطرة واشعال الغيرة الطبيعية بين مختلف طبقات الشعب ، وتاريخ لعالم مليء بالامثلة ، وخاصة تاريخ الجمهوريات » . وقد لام تاني جاكسون لتسببه في تفاقم لمشكلة ، مستبقاً بذلك انتقادات التقدميين . وقد « اسف اشد الاسف لتبني مبدأ التعاقب في الادارة » ، أو نظام المدللين . واستبدال جميع الموظفين بشكل شامل كلما تبدلت سيطرة حزب ما على الرئاسة » سوف يضاعف عدد المغامرين وتجار السياسة المستعدين دوماً للتضحية بالمصلحة لعامة من اجل منفعتهم الشخصية . وبدلاً من ان تكون انتخاباتنا منافسة على المبادىء ، فإنها تصبح منافسة على مرتبات المناصب ، وتتأثر بدوافع تجارية محضة » . وقد وفرت فترة ما قبل الحرب رضاً خصبة لهؤلاء « البارعين وأصحاب المكائد » المدفوعين بشهوة الربح والطموح . وقد تم ستغلال المشاعر المناهضة للماسونية ، والكاثوليكية ، والمسكرات ، والأجانب ، والزنوج والرق ن قبل رجال من امثال روبرت بارنويل رايت ، وميلارد فيلمور ، وجون كوينسي ادامز ، ووليم يد غاريسون . وبالنسبة لتاني ، كان لنكولن بمثابة يوليوس قيصر آخر محطم للجمهوريات ، الذي شتهر عن طريق موجة من المشاعر المناهضة للجنوب والذي شرع في القضاء على الثقافة الجنوبية رض الحكم العسكري على الجنوب . وكانت الممارسات السيئة لرئاسة لنكولن علامة على ان سيلة المواطن الاميركي السابقة لم تعد مستعدة لدفع ثمن الحرية ـ « لجان الامن الخارجي الدائمة

التي شكلها الشعب » . وما ان حل العام ١٨٦١ حتى اصبحت الجمهورية الاميركية ، حسب رأي تاني ، مستسلمة للامراض التي تتعرض لها مثل هذه الدول ، كما يرينا التاريخ . وكانت قضية « دريد سكوت » هي القضية الثانية التي اعلنت فيها المحكمة العليا عدم دستورية قانون اقره الكونجرس . وكان اول عمل من نوعه اقرته المحكمة في قضية لا تتعلق بالقضاء . وكان قرار المحكمة حلاً ارستقراطياً لمسألة ديموقراطية .

الفكر الدستوري

كانت المواضيع الدستورية الاربعة الهامة التي واجهتها محكمة تاني هي : الوضع القانوني للشركات ؛ وتنظيم التجارة ؛ وسلطات الطوارىء ؛ والرق . ويعتقد تاني انه عندما منحت الشركات الامتيازات والحقوق من قبل المشرعين فإن منح هذه الحقوق كان من اجل المصلحة العامة ، وليس مصلحة الشركة . وفي القضايا التي عرضت للفصل فيها بموجب بنود العقد فقد فسر لوائحها حسب ذلك المفهوم . وقد انكر ان تكون الشركات (والزنوج) مواطنين ويتمتعون بالتالي بالحقوق الممنوحة للمواطنين بموجب بند « الامتيازات والحصانة » الوارد في الدستور . وقد تمسك بجواز قيام الشركة بالعمل في ولاية اخرى ، شريطة موافقة تلك الولاية ، ومن الممكن ان تكون تلك الموافقة ضمنية .

والموضوع المهم الخاص بالتجارة يدور حول ما اذا كانت تنظيمات الولاية للاعمال التجارية غير دستورية لأن للكونجرس السلطة المطلقة « في تنظيم التجارة مع الأمم الاجنبية ، وبين مختلف الولايات » . ولأن الكونجرس لم يسن سوى انظمة قليلة خاصة بالتجارة ، وذلك خلافاً للولايات ، فإن السؤال العملي هو ما اذا كان العمل التجاري سيكون متحرراً تماماً من رقابة الحكومة . وقد انطلق تاني مما توصل اليه مارشال وستوري وتمسك بأن في مقدور الولايات تنظيم التجارة الخارجية والتجارة بين الولايات في حال عدم وجود قوانين فدرالية بهذا الشأن ، سواء عن طريق وضع انظمة للتجارة ، او من خلال ممارسة الأعمال الأمنية من قبل الشرطة . وتعني وجهة النظر هذه ان في وسع الولايات منع استيراد العبيد ، وعدم السماح بادخال الزنوج الاحرار والمهاجرين غير المرغوب فيهم ، وموقفه هذا لا يتفق تماماً مع اعتقاده السابق الذي عبر عنه ، والقائل ان ليس في وسع الكونجرس منع استيراد العبيد وجلبهم الى البلاد . وهكذا فإن حل تاني للخلاف الدستوري حول الشركات والتجارة وضعه الى جانب قيام الحكومة بتنظيم الاقتصاد (وهذا يتعارض مع تأييد ستوري وويبستر لسياسة عدم التدخل في تنظيمه) . وقد قادت آراؤه هذه الى اعادته لمنصبه كرئيس للمحكمة العليا خلال حقبة « الاتفاق الجديد » ، واستخدم كمرجع في معركة الديموقراطيين ضد المحكمة العليا المناهضة للتنظيم في الثلاثينات من القرن العشرين . وهكذا لعبت افكار تاني دوراً في الأزمة الكبرى الثالثة لنظام الحكم الاميركي .

وكان الرئيس لنكولن ، ومعه الكونجرس ، قد اتخذ عدداً من الاجراءات المشكوك في دستوريتها ، خلال الحرب الأهلية . وقد عارضه تاني من منطلق ان الطوارىء لا تبرر افعالاً قد

تكون محظورة في الأوقات العادية . وعند نشوب القتال ، علق لنكولن الحق الخاص بالاوامر القضائية للمثول امام المحاكم . وبنود الدستور تمنع تعليق هذا الحق إلا في حالة الثورة او الغزو ، وثمة ما يبرر تفسير ذلك البند على أساس انه يمنح تلك السلطة للكونجرس وليس للرئيس ، وعلى هذا النحو قضى تاني في قضية « اكس بارت ميريمان » . وقد تجاهل الرئيس الرأي القانوني واذعن الكونجرس لتفسير لنكولن لذلك البند . كما عارض تاني قانون التجنيد الالزامي ١٨٦١ ، وهو اول تكليف بالخدمة العسكرية في تاريخ اميركا . وبهذا الصدد كتب رأياً قضائياً اعلن فيه عدم دستورية القانون على امل ان تطرح مسألة سريانه امام المحكمة . واستمد رأيه هذا من قانون انجليزي سابق يقضي بأن سلطة تشكيل الجيوش وتجهيزها هي من اختصاص الكونجرس بموجب البند I الذي يشير الى ان هذه السلطة تحدد جمع الجنود من المتطوعين فقط . ويختتم حديثه بأن الضرورة لا يمكن ان تبرر تحديد سلطات الكونجرس بهذا الشكل . ورغم ان رأيه الخاص بالتجنيد الالزامي لم يجر الدفاع عنه ، فإن انكاره لمذهب سلطات الطوارىء يعتبر اليوم عقيدة دستورية .

ولقد ادى الانحراف الحاد لتفسيرات تاني الخاصة بدستورية الوضع القانوني للرق الى جعله موضع استهجان على صفحات التاريخ ، ولفهم وجهات نظره في الرق فإن من الضروري ان نأخذ في الحسبان مفهومه عن طبيعة الدولة . فبالاضافة الى كون الدستور وثيقة هدفت الى تحقيق تطلعات عامة نحو السلم والحرية والمساواة في الفرص ، فإن تاني يعتقد انه عقد صاغه رجال معينون ، في زمن معين لحماية اهتماماتهم الخاصة . وحسب اعتقاده ، فإن الاتحاد قد اسس ، في بعض النواحي ، على اساس من المصالح وعلى حساب المبادىء . وعلى سبيل المثال ، دعم ماديسون البند الخاص بالعبيد الهاربين في المؤتمر الدستوري ، لأنه « اقر بأن أية مصلحة خاصة سواء كانت في أية طبقة من المواطنين او اي نوع من الحالات ، يجب ضمانها بقدر الامكان . وحيثما كان هناك خطر من هجوم يجب ان يكون هناك سلطة دستورية للدفاع » . وكان الحاق الأذى بمصالح الاطراف الاساسية بادعاء قانوني دافعاً لسخط تاني القانوني لأنه يشكل انتهاكاً لأكثر الحقوق سمواً بالنسبة للاشخاص والممتلكات . فالدستور يجعل من القضاة حرّاساً على مبادئه ، بقدر ما هم المحلفين ضمانة لمحاكمة عادلة .

والمصالح التي وضع الدستور من اجل خدمتها هي بشكل رئيسي نوعان : اقتصادية واقليمية . ويعتقد تاني ، انه كان من الأسلم بكثير للاحزاب السياسية الاميركية انتقاد الاقتصاد الرأسمالي (في مواجهة الزراعي) من انتقاد الانقسامات الاقليمية . وما ان حل العام ١٨٣٧ حتى بدا واضحاً ان مستقبل الاتحاد يعتمد على نتيجة الصراع الشمالي ـ الجنوبي . وفي رسالة من تاني الى جاكسون ، قال : « لقد رأينا جهوداً منظمة تبذل علناً لبذور الشقاق بين مختلف انحاء الولايات المتحدة ، ولوضع الخلافات الحزبية في اطار تقسيمات جغرافية ، لاثارة الجنوب » ضد « الشمال » ، و« الشمال » ضد الجنوب ، ولفرض اكثر المواضيع حساسية واثارة على المناقشات مواضيع يستحيل على قطاع كبير من الاتحاد ان يخوض فيها دون انفعال شديداً . واعتقد تاني ان سخط الجنوب على ظهور السياسات الاقليمية له ما يبرره ، فهوي يؤمن بأن الجنوب وافق على

الدستور في مقابل تعهد من الشمال بتوفير الحماية للرق طالما بقي في الولايات (اعتقد ممثلو الولايات الشمالية والجنوبية خلال المؤتمر بأن الرق اخذ في التلاشي) ومساواة الجنوب في الحكومة الفدرالية دائماً . وهذا هو المعنى العميق لقوله ان الاتحاد قام على المصالح وليس المبادىء .

وعشية ثورة نات تيرنر ـ وهو عصيان للعبيد جرى عام ١٨٣١ قاده زنجي حر ـ فكر تاني جدياً في طبيعة الاتفاق الذي عقد في ذلك الصيف المشهود من عام ١٧٨٧ بين الشمال والجنوب . وادت ثورة العبيد الفرجينيين ضد اسيادهم (قتل خلالها ٥٧ من البيض) الى انقلاب التيارات المؤيدة التي بدأ العديد من الجنوبيين يحملونها تجاه تحرير العبيد منذ الثورة . واتخذت ردة الفعل في الجنوب شكل انتقام عنيف ضد الزنوج من غير العبيد ، وضاعفت جهود الحركات الداعية الى اعادة استرقاق العبيد المعتوقين في مستوطنات الافريقيين السود . ومن ناحية اخرى ، كان الحادث حاسماً بالنسبة لتفكير تاني فيما يتعلق بالمسألة الزنجية . وتوصل الى ان الافتراض الذي توصل اليه المندوبون الشماليون والجنوبيون على السواء كان مخطئاً . وذلك بالنظر الى ان تلك المؤسسة الجنوبية المميزة كانت في طور الاضمحلال ، وبذا فإن التنازل الذي قدمه الدستور بالنسبة لقضية الرق كان غير منطقي . وبدا واضحاً في العام ١٨٣١ بأن الرق كان ذا مردود اقتصادي جيد وسوف يستمر في ان يكون كذلك ، وان تحرير السكان العبيد لا يمكن استيعابه وان توطين الكاريبيين والافريقيين لن يكون عملياً . وكان استمرار مؤسسة الرق ضرورياً ، حسب اعتقاده ، ليس من اجل دعم الاقتصاد الجنوبي القائم على زراعة القطن بل ضمان حياة البيض واملاكهم وان تبقى الولايات المتحدة بلداً يسكنه البيض . ولأن المساواة السياسية والاجتماعية كانت مستحيلة وغير مرغوب فيها ، لذلك اعتقد ان من الضروري ايجاد نظام للسيطرة على الزنوج لمنعهم من ان يأخذوا بالقوة ما انكر عليهم اخذه بواسطة القانون . وقد لا يؤمّن جعل السود مواطنين من الدرجة الثانية الدرجة ذاتها من الأمن بالنسبة لمجتمع البيض ، مثل استمرار نظام الرق ، حيث حقوق وواجبات كل من السادة والعبيد مرسومة بوضوح . كما ان الجنوب لم يعد ينظر الى مسألة انهاء استرقاق الزنوج على انها واجب اخلاقي . والواقع ان تاني يعتقد ان لديه التزاماً أخلاقياً كي يفعل كل ما في وسعه للحفاظ على التجانس العرقي الذي قصده واضعو اطر الدستور . وكان ظهور حركات الغاء الرق الشمالية في نفس الوقت تقريباً مع ثورة نايت تيرنر هو الاندفاعة الاخيرة في هذا المجال . ومع تزايد انعدام الأمن في الجنوب تحول التفكير الجنوبي من العداء للرق الى عدم الاكتراث لبقائه ، ومن ثم لم يعد هناك دفاع مثير عن الوضع الراهن ، بل مطالبة صاخبة لانهاء هذه المؤسسة من البلاد . وعلى اية حال ، لم يؤيد تاني قط الدفاع المتطرف عن الرق ـ على اساس ان فيه منافع ايجابية وان الزنوج ادنى من مستوى البشر ـ كما اوضح في العام ١٨١٩ :

> **وهناك ضرورات ملحة بالفعل تجبرنا على الابقاء على شرور الرق لفترة من الوقت ، لقد فرض علينا من قبل امة اخرى ، حين كنا ما زلنا اقطاعية استعمارية . ولا يمكن ازالته بسهولة وسرعة ، وفي استمرار هذه المؤسسة تلطيخ لصورتنا القومية ، ويأمل كل محب للحرية في ان يتم القضاء عليها ، رغم ان ذلك يجب ان يتم بالتدريج ؛ وينظر بصدق الى الوسائل التي يمكن ان تحقق هذا**

الهدف الضروري . والى ان يتم تحقيق ذلك : الى ان يحين وقت نشير فيه الى كلمات « اعلان الاستقلال » دون ان تحمّر وجوهنا خجلاً ؛ فإن كل صديق للانسانية سوف يسعى الى التخفيف من قيود العبودية المزعجة ، والأفضل من ذلك ، ان يبذل اقصى ما في وسعه للتخفيف من اوضاع العبيد البائسة .

وقد واجه الجنوب مشكلتين ، لهما مفهومان مختلفان : الرق والعنصرية . واعتقد ستوري في البدء ان الرق شر وسمه اعلان الاستقلال بأنه غير عادل . لذلك فقد ايّد إلغاءه تدريجياً وخلال عضويته في مجلس شيوخ ميريلاند (١٨١٦ - ١٨٢١) ، كانت احد اهتماماته التشريعية الرئيسية حماية حقوق الزنوج ، سواء منهم الاحرار او المسترقين، وتحسين اوضاعهم. ولم يواجه المشكلة الثانية إلا بعد سنوات : ما الذي نفعله كأمّة بملايين الزنوج المحررين ؟ وقاده تفكيره في المسألة الاخيرة الى اعادة النظر في شرور الرق ، لكن ليس في انسانية الزنوج .

وقد اعترف الممثلون على ان « الاختلاف الجوهري بالنسبة للمصالح بين الولايات الشمالية والجنوبية » يشكل اعظم تهديد لنجاح المؤتمر . وعارض ماديسون والممثلون الجنوبيون الآخرون في البدء مساواة الولايات في مجلس الشيوخ من منطلق انها « ستكرس على نحو دائم الكثرة الشمالية في مقابل قلة الجنوبيين » . وقد اوضح ماديسون السبب في ان هذه الكثرة قد تقضي على الجنوب :

يبدو الآن انه بات مفهوماً تماماً ان الخلاف الحقيقي في المصالح يكمن ، ليس بين الكبير والصغير بل بين الولايات الشمالية والجنوبية . وقد شكلت مؤسسة الرق ونتائجها الخط الفاصل المميز . وكان هناك ٥ ولايات في الجنوب و٨ على الجانب الشمالي من الخط .

ومع معرفة كوفرنر موريس بأن ثمن المصادقة على الدستور قد يكون التنازل لصالح الرق فقد صرح انه « بدلاً من محاولة مزج امور لا يمكن مزجها ، دعونا نفترق عن بعضنا البعض كأصدقاء » .

وقام غالبية المؤتمرين بتقديم اربعة تنازلات لصالح مؤسسة الرق ، دون رغبة منهم: السماح باستمرار تجارة العبيد لمدة عشرين سنة قادمة ؛ وافق الشمال على الالتزام باعادة العبيد الهاربين ؛ زيدت نسبة تمثيل الجنوبيين في مجلس النواب عن طريق تعداد العبيد في احصاء السكان ؛ واخيراً تقديم تعهد غير مكتوب بالمحافظة على المساواة بين الشمال والجنوب في الحكومة الفدرالية . وقادت هذه التنازلات وليم لويد جاريسون وهو من أشد انصار الغاء الرق الى وصف الدستور بأنه « ميثاق مع الموت واتفاق مع الجحيم » . ولم يصرّ الممثلون الجنوبيون على ضمانة رسمية بالنسبة لمساواة الجنوبيين لأنهم اعتقدوا ان مبدأ حكم الأغلبية سيكون الى جانب مصالحهم . وقبل انعقاد المؤتمر ، اخبر ماديسون جيفرسون ان الانتقال من مبدأ صوت واحد لكل ولاية الى مبدأ صوت واحد لكل رجل « ملائم بالنسبة للولايات الشرقية لتفوقها في عدد السكان ، وملائم للجنوبيين ايضاً ، لتفوقهم المنتظر في عدد السكان » . وفي المؤتمر صرح ماديسون انه بموجب خطة تمثيل نيابي تتناسب مع اعداد السكان « فإن الوضع سيتجه في كل يوم نحو التوازن » بين الشمال والجنوب . وتنبأ ممثل

فرجينيا ماسون ان « السكان الشماليين والجنوبيين [سوف] يسيطرون ، وهذه نقلة « يجب ان تحدث خلال بضع سنين » . واخطر بتلر من ساوث كارولينا المؤتمر ان « شعب الولايات المتحدة وقوتها يتجهان بوضوح ناحية الشمال وناحية الجنوب » . وكانت نتيجة مناقشات المؤتمر ، حسب اعتقاد تاني ، اتفاقاً في الرأي على ان اقوى دفاع للجنوب هو المساواة في الحكومة العامة ، او حسب كلمات روفوس كينج ممثل عن ماساشوسيتس « تم التقريب بين الولايات الجنوبية والشرقية الى درجة المساواة بينهما بقدر الامكان » . وجاءت موافقة الجنوب على حكومة فدرالية قوية لأنه كان موقناً ان في مقدوره السيطرة على ممارستها لسلطاتها .

ورغم تنبؤات الممثلين ، بقيت اغلبية السكان الاميركيين في الولايات التي لا تقر الرق . وبالتالي فقد سيطرت على مجلس النواب اغلبية مناهضة للرق ، وبات انتخاب رئيساً لا يراعي المصالح الجنوبية امراً محتملاً . وصار ممكناً ان ينتخب هذا الرئيس شخصاً ممن يشاطرونه وجهات نظره لمنصب رئيس المحكمة العليا . وهكذا اصبح مجلس الشيوخ هو المدافع عن المصالح الجنوبية ، وليس مجلس النواب . ولا يمكن الحفاظ على المساواة في مجلس الشيوخ إلا بالقضاء على مؤسسة الرق في البلاد . ولو ان ثلاثة ارباع الولايات منعت الرق ، لكان في الامكان الغاء هذه المؤسسة في الولايات الخمس الاصلية التي تقره ، بتعديل دستوري . وهكذا اصبح الغرب مفتاح الاستراتيجية الدفاعية الجنوبية ، التي استخدمت لأول مرة في الثمانينات من القرن الثامن عشر عندما احبطت الكتلة الجنوبية قبول ولاية فيرمونت حتى تقبل ولاية كينتكي التي تجيز الرق . واعتقد تاني انه لم يكن ممكناً ضمان انتشار الرق في الغرب بواسطة ترتيبات تشريعية مثل « تسوية ميسوري » ، والتي يمكن ابطالها بأصوات الاغلبية ، بل بواسطة رفض غير متحفظ لسلطة الكونجرس في منع الرق في تلك البلاد . وكان قرار تاني في قضية « دريد سكوت » محاولة لفعل ما اعتبره واجبه في الحفاظ على نوايا واضعي اطر الدستور ، الذين جعلوا من المساواة الشمالية ـ الجنوبية حجر الزاوية في الدستور . واعتقد أن واجبه كقاضٍ يحتم عليه ان يبطل « تسوية ميسوري » :

> اذا اعتبر اي من نصوص الدستور غير منصف ، فإن هناك طريقة محددة فيه تمكّن من تعديله ؛ لكن طالما انه لم يتغير ، فإن من الواجب تفسيره حسبما قصد منه في وقت اقراره . . . وطالما استمر في صيغته الحالية فإنه لا ينطق « بالكلمات ذاتها » بل « بالمعاني والمقاصد التي نطق بها عندما خرج من ايدي واضعيه ، وجرى التصويت عليه واقراره من قبل شعب الولايات المتحدة . واي تفسير اخر قد يلغي الصفة القضائية لهذه المحكمة ، ويجعل منها مجرد انعكاس للرأي العام او للانفعالات اليومية .

وخلافاً لتاني ، لم يضع كالهون اية ثقة في كفاءة الآراء القضائية ، واعتقد ان التعديلات الدستورية فقط هي التي قد تعيد الى الجنوب توازن السلطة الذي وعد فيه خلال المؤتمر . وكان حل كالهون ان يكون هناك سلطتان تنفيذيتان ، ينتخب رئيس من الشمال ورئيس من الجنوب ويكون لكل منهما حق النقض (الفيتو) .

اما الحفاظ على البلاد خالصة للعرق الابيض فكان التزاماً ضمنياً اخر أُقر في فلادلفيا ، حسب اعتقاد تاني . وفي غياب التعديلات الدستورية وانزال الجنوب الى مرتبة أدنى في الاتحاد ومنح حقوق المواطنة للسود ، فقد تجاهل تاني الرأي العام ودافع عن الرق على أسس وضعيّة دستورية . وبالنسبة لرئيس المحكمة العليا ، فقد كان الحفاظ على مساواة الجنوب مع الشمال والتجانس العنصري بمثابة اختبار لامكانية قيام حكومة دستورية في الولايات المتحدة . فالشعب الذي لا يستطيع الالتزام باتفاقاته لا يستحق ان يحكم نفسه . وهذا الخرق الفاضح للعهد يبين ان جميع الكوابح التي فرضت ضد استبداد الاكثرية قد فشلت . وفي العام ١٨٥٦ كتب تاني متأملاً في نشأة الحزب الجمهوري ، قائلاً : سوف يداس الدستور دون شك بالاقدام ، وسيصبح الاتحاد اتحاد القوي مع الضعيف ، مثل اتحاد انجلترا مع ايرلندا ، او روسيا مع بولندا . . . وقد قُدّر على الجنوب ان يغوص الى مرتبة ادنى ، وسوف يمارس الشمال سلطته لارضاء اطماعه وانفعالاته الشريرة ، دون ادنى اعتبار لمبادىء الدستور » .

ومخاوف تاني من استبداد الاكثرية ، ودفاعه عن حق امتلاك العبيد ، واهتمامه بالجهود التشريعية لتغيير شروط العقد الاجتماعي ، ووصفه الترخيص لاقامة بنك وطني بأنه لا اخلاقي ، كلها امور تبين انه لم يكن قانونياً وضعياً بالمعنى الكامل للكلمة . وافكاره تعكس بالفعل بعض التأييد ، في نواح مختلفة ، للعدالة الطبيعية . والخلاصة المنصفة هي ان فكر تاني غير متناسق ، إلا انه يشعر براحة اكثر مع نظرية قانونية وضيعة اكثر مما لو كان مع مجموعة قوانين طبيعية .

ومن وجهة نظر تاني ، كانت الحرب ضد « البنك » و« دريد سكوت » اعظم اعماله في مجال فن ادارة الدولة . وقد اعتقد تاني ، ان اقناع اغلبية المحكمة كي تقضي بأن ليس في مقدور الزنوج ان يصبحوا مواطنين في الولايات المتحدة الاميركية دون تعديلات دستورية وان ليس للكونجرس اية سلطة لمنع الرق في البلاد (وهي مسائل كان في وسع المحكمة تجنبها بسهولة) ، سوف يحل قضية الرق التي كانت تمزق البلاد وتحافظ على ما اتفقت عليه الاراء عام ١٧٨٧ . إلا ان العواقب الدامية اظهرت ان القرار لم يحقق اياً من الأهداف التي ارادها تاني . وقد عزا معارضته في قضية « دريد سكوت » الى المصدر ذاته الذي عارضه في تحطيم « البنك » قبل ثلاثة وعشرين عاماً . وكتب الى فرانكلين بيرس عشية تلك القضية ، قال ، « اترى ، انني امر في صراع يشبه كثيراً ذاك الذي تبع سحب الودائع ، وقد أُعلنت عليّ الحرب بنفس الروح ومن الكثير من الرجال السابقين ذاتهم » . وهكذا فقد ربط تاني ضمناً بين حزب الهويغ في الثلاثينات من القرن التاسع عشر والحزب الجمهوري في الخمسينات من القرن ذاته . وعندما كان عضواً في وزارة جاكسون ، وصف تاني الهويغ بأنهم ارستقراطيون مناهضون للاغلبية ، ومدافعون عن الامتيازات والاحتكارات . وكان لنكولن ، بالطبع ، من اعضاء الهويغ السابقين ومن المعجبين بأحد مؤسسي الحزب ، هنري كلاي . وحسبما لمح ستيفن دوجلاس ، كان احساس تاني بهذه العلاقة دقيقاً لأن معارضة الجمهوريين لمبدأ سيادة الشعب كوسيلة لحل مسألة الرق في البلاد ، كانت في بعض نواحيها ،

مناهضة للديموقراطية . أي انها تعارض ديموقراطية الأغلبية البسيطة . وربما سمح تاني للاغلبية في ولاية بمنع الرق (لكن ليس في كل البلاد) ؛ اما لنكولن ، من جهة اخرى ، فقد اعتبر ان قضية « دريد سكوت » وضعت الاساس لانكار هذا الحق حتى على الولايات ، واكد انه لا يجوز للشعب الاميركي الاحتفاظ بمؤسسة الرق بشكل دائم يتسع باستمرار ، حتى لو رغب في ذلك ، لأن هذه المؤسسة لا تنسجم مع الاساس الليبرالي لنظام الحكم . وكانت اعظم انجازات لنكولن ، حسب اعتقاد تاني ، تتمثل في فصل مواضيع الرق ومساواة الزنوج . اما تاني فلم ينجح في « دريد سكوت » إلا في الاساءة الى سمعته وسمعة المحكمة والمساعدة في دفع البلاد الى اتون الحرب الأهلية .

فعندما فشلت جهود المحكمة في الحفاظ على الدستورية وابقاء البلاد خالصة للعرق الابيض ، اصبح تاني من مؤيدي الانفصال الجنوبي ، رغم بقائه في منصبه كرئيس للمحكمة العليا . وقد عبر عن وجهات نظر انفصالية حتى قبل ردة الفعل المعادية له بسبب قضية « دريد سكوت » . وفي رسالة له عام ١٨٥٦ عبر تاني عن رأيه بضرورة انفصال الجنوب اذا ما انتخب المرشح الجمهوري للرئاسة جون سي . فريمونت . فقد كان البرنامج السياسي الجمهوري ينادي بأن من حق الكونجرس وواجبه ان يمنع الرق في البلاد . وعلى اية حال ، فقد جعل التفكك السياسي في الجنوب من مسألة الانفصال امراً بعيد الاحتمال ، حسب اعتقاده ، ويقول بهذا الصدد « انا حزين للوضع الذي وصلت اليه الامور ، وفي يقيني ان قدراً تعساً قد فرض على الجنوب ، وان لا شيء يمكن ان يكبح الاهانات الشمالية والعدوان الشمالي ، سوى عمل قوي موحد باجماع كل الولايات تقريباً ، لكن يبدو ان هذا غير ممكن » . وقد ادى انتخاب لنكولن بعد ذلك بأربع سنوات الى توحيد معظم الكتل المتصارعة في الشمال والى التعجيل « بالعمل القوي الموحد » للانفصال وتشكيل الكونفدرالية . ولم يتردد تاني قط في تأييده انفصال الجنوب . وبعد مهاجمة حصن « فورت سمتر » اعرب تاني عن امله « في ان يرى الشمال ، والجنوب ايضاً ان الانفصال بشكل سلمي مع مؤسسات حرة في كل قسم ، افضل بكثير من اتحاد جميع الولايات الحالية في ظل حكومة عسكرية ، وسيطرة عهد من الارهاب تتلوه حرب اهلية بكل اهوالها ، تكون نهايتها خراب للمنتصر والمهزوم على حد سواء » . وقد كان لنكولن هو « القاتل . . . الممسك بخناق الجنوبيين » . واعتقد تاني انه لحق بالجنوبيين ظلم كبير ، مثل الذي لحق بالمستوطنين الاميركيين ، يسعون الى الخلاص منه بالطريقة ذاتها ـ الثورة ضد الاستبداد ، وهو رد فعل مشروع في ظل اعلان الاستقلال . بهذا اخبر تاني حفيده الذي عرّج عليه وهو في طريقه للتطوع مع الجيش الكونفدرالي : « ان الظروف التي انت سائر اليها لا تختلف عن تلك التي سار اليها جدك خلال الحرب الثورية » . واعتقد تاني ، ان معارضة الاحزاب الشمالية للمصالح الجنوبية الواردة في الاتفاق الاصلي قد جعل العقد الدستوري باطلاً ولاغٍ . كما اعتمدت توصية تاني بحل الاتحاد على ايمان راسخ بأن الدستور قد وضع اصلاً وتمت المصادقة عليه لضمان الحرية الفردية ، وحقوق المُلكية ـ أي انه كان ببساطة وسيلة لغايات اعظم . وقد هدد الحزب الجمهوري هذه الحقوق بالنسبة لقطاع كبير من السكان . وايماناً منه

بعدالة القضية الجنوبية ، فقد فعل خلال الحرب كل ما في وسعه لتعزيز جهود الثوار برفضه السماح بتقديم المتعاطفين مع قضية الجنوب والمحرضين على الانفصال في ميريلاند الى المحاكمة بتهمة الخيانة .

الخلاصة

استبق تاني الكثير من المواضيع الدستورية التي ستواجه الدولة الاميركية في القرن العشرين ، مثل : تهديد الحكومة الشعبية المتمثل في تركيز الثروة في الشركات والاعمال التجارية ؛ وجهود رجال الاعمال كي يستثنوا انفسهم من الأنظمة الحكومية الرامية الى حماية الرفاة العام والحفاظ على المذهب الرأسمالي ذاته ؛ والخطر الذي تمثله الحكومة الكبيرة بالنسبة لحكم القانون وحقوق الافراد ؛ والصراع بين حكم الاغلبية ، والذي قد لا يكون صحيحاً او مبرراً بالضرورة ، والمساواة العنصرية . وقد قدم تاني في جميع هذه المواضيع ، باستثناء الاخير ، حلولاً بينتها اجيال متلاحقة من رجال الدولة . اما بالنسبة للموضوع الاخير ، فإن جهوده في قضية « دريد سكوت » ، التي تضمنت تفسير اعلان الاستقلال والدستور وتظهر كما لو ان هذين الأخيرين يستثنيان الزنوج ، قد فشلت . كما فشل في حل مسألة اخرى هي التوفيق بين الحرية والمجتمع لأنه لم يكن في مقدوره ايجاد معيار طبيعي يتصل بتفسيره الخاص للقانون الوضعي ، بخلاف مارشال وستوري . فبالنسبة لمارشال تكمن مشروعية الدستور المدون في مدى تماثله مع الدستور غير المدون والموجود في الطبيعة . ولهذا عارض مارشال الجهود لتبديل تلك الوثيقة . وقد اوضح في قضية « ماربوري ضد ماديسون » ، « ان ممارسة هذا الحق الاساسي [وضع اطار الحكومة] فيه اجهاد عظيم » ، « ولا يمكن ، ولا يجب ، ان يتكرر باستمرار . فالمبادىء التي وضعت بهذا الشكل ، تعتبر اساسية . . . وخطط لها كي تكون دائمة » .

وبالنسبة لمارشال وستوري كانت التركيبة العنصرية لمجموع المواطنين قضية ثانوية مقارنة مع مبادىء اعلان الاستقلال ، التي اصبحت لحسن الحظ القاعدة الاساسية للدستور . وفي مهمته الأولى امام هيئة محلفين فدرالية كبرى رفض تاني الطريقة التي دشنها القضاة الفدراليين في ارشاد الشعب عن النظرية السياسية للمبدأ الليبرالي ، وقدم توصية الى الكونجرس لاعفاء قضاة المحكمة العليا من مهام العمل في المحاكم الطوافة . واعتبر تاني ان مهمة المحكمة العليا هي تنفيذ ارادة السيادة الوطنية كما عبر عنها الميثاق الاجتماعي ، وهي مجرد وكيل للسلطة صاحبة السيادة وليست اداة لتنفيذ القانون الطبيعي . واوضح ان ليس من اختصاص المحاكم ان تقرر عدالة او عدم عدالة . . . القوانين . كما اصر على الرجوع الى التاريخ العام والزمن الذي مرر فيه الدستور . اي ، انه اعتمد على دستورية وضعية صارمة ، والتي ثبت انها كانت غلطته الفاجعة ، رغم انها كانت مناسبة تماماً لتقوية مبادىء المذهب الدستوري كما يفهمه هو .

وليس صحيحاً ان تاني « بصفته قانونياً ، او بتحديد اكثر ، بصفته قاضياً ، وهي الصفة التي سيذكره الناس بها اكثر من غيرها ، هو اسوأ من تولي منصب القضاء بعد بونتيوس بيلات » . فقد

سعى للحفاظ على سلامة الدستور كإرث لا يقدر بثمن وضعه جيل اكثر حكمة . واعتمد بشكل لا تناسق فيه على مفهوم للعدالة الطبيعية ، واستنتج بأن حكم الاغلبية قد اصبح غير منصف ، وان « زمن الشر » قد سيطر على البلاد حيث الانفعالات « طغت على كل مفهوم للشر وكل مفهوم للواجب » . ولهذا حاول ان يقاوم ما اعتبره هجوماً شاملاً على الوثيقة الأساسية ، رافضاً ان يقبل بأي خرق لذلك الميثاق الاصلي او ان يستقيل من منصبه ، وقد اختار ان يكون شهيد ولائه للقضية العامة . وعلى اية حال ، فقد جعله مذهبه الوضعي القانوني غير قادر على التفريق بين جوهر الدستور وحواشيه ، وقادته فلسفته التشريعية الى الافتراض الخاطىء بأن منح الزنوج حق المواطنة على نطاق قومي يشكل تهديداً لنوعية الحكومة الشعبية اعظم من استمرار مؤسسة الرق . وقد اتم ابراهام لنكولن ، وليس روجر تاني ، المهمة التثقيفية في مجال فن ادارة الدولة للقرن التاسع عشر لأنه اعتبر ، والى حدّ بعيد ، ان الدستور هو التعبير غير الكامل عن العدالة ، وليس البديل لها .

ابراهام لنكولن

هاري في. جافا

« ١ »

تعتبر مناظرات لنكولن ـ دوغلاس الأعـظم حقاً في التاريـخ الاميركي . ومهـما تكن قيمتها الحقيقية فإن مقدار ما تمخض عنها من نتائج ، سواء كانت خيراً ام شراً ، لا يمكن حصره . وحين نـافس دوغلاس عـلى مجلس الشيوخ في انتخـابات الينـوي عام ١٨٤٨ ، فقـد منع لنكـولن ذلك العملاق الصغير من تولي قيادة الحزب الجمهوري ، في وقت كان يحظى فيه دوغلاس بتأييد عظيم من قبل قادة الحزب في الولايات الشرقية . ودفع به ، في الوقت نفسه ، الى محاربة الجمهوريين ، تاركاً بـذلك قيـادة الحزب خـالصة لنفسـه ، واجبر دوغـلاس على اتخـاذ موقف جلب المـزيد من الانقسـامات المـدمرة الى صفـوف الحزب الـديموقـراطي ، انقسامـات ادت الى انتخاب المـرشـح الجمهوري ـ حزب الاقلية ـ للرئاسة في العام ١٨٦٠ ، وهكذا صاغ لنكولن حلقة عظيمة في سلسلة الاحداث التي قادت الى انفصال الجنوب والحرب الأهلية .

وقد احاطت الروايات الشعبية بالمناظرات وسط اجواء توحي ، اذا ما استعيدت ذهنياً ، بأنها نزال بين ابطال . وعُزي الى تلك المناظرات مستويات من الجدل والبلاغة تليق بتلك المنازلة . أما بالنسبة لشدة الحملة ، والانفعالات التي اثارتها لدى المسؤولين والاتباع من كلا الجانبين ، فهو أمر لا يحتاج الى نقاش . لكن لا يمكن الحكم على قيمة هذه المناظرات من تلك الروايات الشعبيـة ـ خـاصة اذا ذكـرنا انها اليـوم روايات المتحـدرين من معسكر لنكـولن . وصورت تلك الـروايات دوجلاس على هيئة شخص ذكي إلا انه مجرد من المبادىء الأخلاقية ، « دوفاس »(*) « شمالي يعتنق المبادىء الجنوبية » ، أسقط لنكولن شهرته ، المحلقة في السماء ، أرضاً ببلاغتـه السياسيـة التي لا تبارى .

(*) «Doughface» سيناتور شمالي في الكونجرس غير معارض للرق في الولايات الجنوبية .

إلا ان وجهة النظر هذه عن المناظرات لا يعتد بها كثيراً من قبل المؤرخين هذه الايام . ويقول البرت جي . بيفردج الراحل ، وهو احد ابرز مؤرخي سيرة حياة لنكولن من الرعيل الماضي : « بالنسبة لقيمة هذه الروايات » ، فإن المناظرات لا تستحق سوى القليل من الاهتمام » . واتبع هذا الرأي بآراء مؤرخين من امثال : جيمس جي . راندل الراحل ، العميد المعروف لمعهد لنكولن المعاصر . وجورج فورت ميلتون ، رائد كتّاب السير الذاتية والنصير المتحمس لدوغلاس والذي كتب قائلاً ، « اعتبرت مناظرات ، وهي لا ترقى الى مستوى سمعتها . ولا يمكن مقارنة جدال اي من الجانبين ، بتلك المناظرات التي جرت بين ويبستر ، وهاين ، وكالهون » . والأهم من ذلك ، الاعتقاد الذي هو اساس شهرة المناظرات ، والذي فنّده المؤرخون الرسميون المعاصرون : الاعتقاد بأن لنكولن قد عارض دوغلاس في موضوع عظيم ، وفي سبيل قضية عظيمة . ووجهة النظر هذه يعبر عنها بشكل افضل البروفسور راندل :

> ما يدهش هو ذلك القدر القليل من الانتباه الذي وجه نحو المضمون الحقيقي للمناظرات . وقد دار النقاش حول مواضيع ميتة ، ومع ذلك كان من الأسهل الحديث عن ملامحه الاستعراضية بدلاً من تحليل مادته . وكان حدثاً غريباً في ذلك الوقت ان المناظرات لم تهتم بتغطية مسائل لها اهتمام قومي ، بل كانت في اغلبها عن الرق ، وعن جزء محدود منه ، وناحية غير هامة نسبياً من ذلك الموضوع . . .
>
> داروا في انحاء إلينوي من شمالها الى جنوبها ومن اقصاها الى اقصاها ، قرعت اجراس السماء ، واشتعلت النيران في المروج . لقد تناظر لنكولن ودوجلاس ـ ماذا ؟ ذلك هو الحدث المفاجىء . من بين جمع المشاكل التي كان من الممكن وضعها امام الشعب كمسائل هامة تقتضي تفكيره لانتخاب سيناتور ـ اختيار موظفي الحكومة ، والهجرة ، والرسوم الجمركية ، والسياسة الدولية ، وتشجيع الثقافة ، ومد خطوط السكك الحديدية في اتجاه الغرب ، وايجاد اراض جديدة للاسكان ، وحماية هذه الاراضي من الاستغلال الجشع . . . تشجيع المستوطنين ، وتحسين الزراعة ، (الخ . . .) ، إلا انه بدلاً من تغطية مشاكل اميركا منتصف القرن الماضي ، سلطت المناظرات كل اهتمامها على الرق في المناطق . وبتحديد اكثر ، ركزوا على مسألة ما اذا كان المنع الفدرالي للرق في المناطق الغربية ، والذي اسقط بعد مناقشات مطولة في العام ١٨٥٠ يمكن احياؤه كما لو انها الطريقة الوحيدة لتناول قضية بعيدة الاحتمال جداً ، وهي ان يكون للرق جذور في مكان مثل كانساس ، او نبراسكا ، او نيومكسيكو . وانه لأمر مدهش حقاً الافتراض ان الاعداد القليلة من الارقاء في كانساس ، او ادعاء عدم قدرة شعب تلك الولاية الناشئة على اتخاذ قرار في تلك المسألة بأنفسهم تشكل القضية الاميركية الأولى التي لها من الأهمية ما يجعلها تشغل كل انتباه مرشحي الرئاسة في واحدة من اشهر مناظرات القرن الماضي .

«٢»

وخلف تلك المناظرات كانت هناك سلسلة من التسويات الشهيرة ، كانت في يوم من الأيام مألوفة لأي طالب مدرسة اميركي :

(١) اولاً ، بالطبع ، التسويات المتعلقة بالرق في الدستور . والتي بعدها بجيل جاءت تسوية ميسوري . وتسوية ميسوري (عام ١٨٢٠) كانت باختصار ، الترتيب الذي عن طريقه

٦

دخلت ميسوري الاتحاد بصفتها ولاية تبيح الرق ، وتكون ولاية مين ولاية حرة ، واكد على انه في جميع المناطق الباقية التي تم الحصول عليها من فرنسا (شراء لويزيانا) ، شمال خط العرض ٣٠ ′ ٣٦ ° (الحدود الجنوبية لميسوري) يكون الرق غير قانوني للابد . ومن خلال اعمال هذه التسوية ، اصبح الاتحاد يضم في العام ١٨٤٩ خمس عشرة ولاية تبيح الرق وخمس عشرة ولاية لا تبيحه .

(٢) تعرض هذا التوازن لتهديد خطير عندما تقدمت كاليفورنيا بطلب للانضمام الى الاتحاد في العام ١٧٤٩ كولاية لا تبيح الرق . وبعد جيشان سياسي عظيم تم تبني تسوية العام ١٨٥٠ . وبموجب بنود هذه التسوية تم قبول كاليفورنيا كولاية لا تبيح الرق ؛ لكن مناطق يوتا ونيومكسيكو والتي تضم اليوم ولايات نيومكسيكو ، واريزونا ، ونيفادا ، ويوتا ، وكولورادو ، وجزء من ويومنغ ، منحت تنظيمات اقليمية ، واشترط لذلك انها حين تتقدم بطلبات الانضمام الى الاتحاد تستطيع الدخول بدساتير تبيح الرق او لا تبيحه ، حسبما يقرر سكان تلك المناطق بأنفسهم ، في حينه . وفي الوقت نفسه الغيت تجارة الرقيق (وليس الرق) في مقاطعة كولومبيا ، وتلقى الجنوب ضربة مؤلمة بقانون العبيد الهاربين الذي انذر زنوج الشمال المحررين من ان سلسلة من القوانين الخاصة بالحرية الشخصية قد اقرتها الولايات التي لا تبيح الرق ، والتي بدورها اثارت سخط الجنوب ايضاً في العقود اللاحقة . وسماح الجنوب لميزان الولايات التي تبيح الرق والتي لا تبيحه ان يميل لغير صالحه ، جاء نتيجة توقعه السماح بقيام عدة ولايات تبيح الرق في مناطق يوتا ونيومكسيكو ، واعتبر كبار المعتدلين المناهضين للرق الذين مرروا هذه التسوية توقع الجنوب هذا بأنه امل يائس ، لأن تلك الاقاليم هي ، من وجهة نظرهم ، غير ملائمة لأي تطور اقتصادي يمكن للرقيق ان يكون مربحاً فيها . اضف الى ذلك ، انه من منظور معارضة لنكولن لدوجلاس ، فإن من الحقائق الرائعة ، ان جميع تلك المناطق قد تم الحصول عليها من المكسيك ، وكان الرق ممنوعاً فيها ـ حتى ذلك الحين ـ بموجب القانون المكسيكي .

وقد اصر لنكولن ـ على غرار كلاي ـ بأن القانون المكسيكي يبقى سارياً في تلك الاقاليم ، بسبب عدم ابطاله او الغائه . ولم يكن ، في ذلك الحين ، في اقاليم يوتا ونيومكسيكو الشاسعة اكثر من واحد وخمسين عبداً . ورغم ذلك فقد ضغط لنكولن بشدة واصر على ان القانون المكسيكي . لا يسمح بالرق في تلك المناطق . واصر على انه ، عندما يقرر شعب احد الاقاليم ان يصبح ولاية ، فإن قراره في ان يبيح الرق او ينبذه يجب ان لا يتأثر بوجود تلك المؤسسة بين ظهرانيهم كأمر واقع . وبالنظر الى الصعوبات الهائلة التي تطرحها المسألة العرقية ، يشعر لنكولن ان ليس هناك اي شعب يعيش وسط قطاع ضخم من الزنوج الارقاء يمكن ان يتبنى عن طيب خاطر دستوراً يمنع الرق ؛ مثلهم مثل البيض الذين لا يبيحون الرق رغم اطلاعهم على مزايا نظام العمل المجاني ، فهم لن يسعوا قط الى ادخال الزنوج الى وسطهم . وعلى اية حال ، تبقى الحقيقة هي ان الاقليمين يضمان ما ثبت انه خمس ولايات محتملة تبيح الرق ـ وهو احتمال نظر اليه الشمال ببعض القبول طالما بقيت تسوية ميسوري دون ان تنتهك ، ولأن اقليم لويزيانا ، من جهة اخرى ، كان يضم

عدداً مساوياً من الولايات المحتملة التي لا تبيح الرق (كانساس ، ونبراسكا ، وداكوتا الشمالية ، والجنوبية ، ومينيسوتا) .

« ٣ »

وسعى دوجلاس الى ايجاد معادلة تضمن استبعاد الرق من الاقاليم ، وبالتالي من الولايات الجديدة ، وتقضي ، في الوقت نفسه ، على مؤسسة الرق المثيرة للاستياء القومي . واعتقد دوجلاس انه اكتشف تلك المعادلة في مذهب السيادة الشعبية : فحسب هذا المذهب يجب ألا يحاول الكونجرس تشريع الرق في اي من الولايات المقبلة او منع ذلك التشريع وترك الامر للسكان الذين يعيشون في ظل حكوماتهم الاقليمية كي يقرروا تلك المسألة بأنفسهم ، وعند تبنيهم دستوراً لهم يتطلع الى الانضمام للاتحاد كولاية عندها يتقرر ذلك الموضوع بالنسبة للولاية الجديدة . ويعتقد المدافعون عن دوجلاس اليوم ان هذا كان سيضمن انتصار الحرية . لأنه لم يكن هناك في المناطق المتبقية من الاراضي الاميركية اي مكان يمكن زراعة العبودية فيه بشكل مربح . وفي الوقت نفسه ، يمكن للسيادة الشعبية منح الجنوب حقوقاً متساوية مع الشمال لاقامة ولايات تكون حرة في اباحة الرق او عدم اباحته في اية اراض فدرالية ، وبذا تضمن للجنوب كل ما يمكن ان يتوقعه بشكل معقول .

وقد دافع ويبستر وكلاي ـ والأخير هو قائد لنكولن المحبوب ـ عن شروط تسوية العام ١٨٥٠ التي تقرّ الرق ، بالنسبة لما يخص يوتا ونيومكسيكو . لكن في العام ١٨٥٤ وبعد اقتراح تطبيق السيادة الشعبية على اقليم نبراسكا ، والذي كان جزءاً من صفقة شراء لويزيانا أجبر دوجلاس بشكل ضمني ، في البدء ، ثم بقرار صريح على سحب تسوية ميسوري ، لأنها تمنع الرق « الى الابد » في اقاليم صفقة لويزيانا شمال خط العرض ٣٠' ٣٦° . ومن الواضح هنا ان دوجلاس قدم شيئاً « للمتطرفين » الجنوبيين ، ويصر المدافعون المعاصرون عن دوجلاس على القول انه لم يقدم سوى تنازلاً على الورق . وكان دوجلاس شخصياً قد اعلن انه تحول الى وجهة النظر القائلة ان تسوية ميسوري غير دستورية ـ وان إنصاف الجنوب كان دافعه الوحيد .

« ٤ »

وسواء كان ذلك تنازلاً على الورق ام لا ، فقد كان اشارة لواحدة من اكبر عوامل الغليان السياسي في تاريخ بلاده . ونتيجة لمعارضة مذكرة دوجلاس حول كانساس ونبراسكا ولد الحزب الجمهوري : والواقع انه عرف لفترة من الوقت في العديد من الاماكن باسم الحزب المناهض لنبراسكا . وكانت انتخابات العام ١٨٥٦ هي الاولى التي يخوض فيها الحزب الجمهوري الانتخابات على مستوى قومي . وحصل مرشحه ، فريمونت ، على ١,٣ مليون صوت شعبي و١١٤ صوت انتخابي ، مقارنة مع ١,٨ مليون و١٧٤ حصل عليها بوشانان . وحصل مرشح الهويغ ، فيلمور ، الذي نازعه حزبه بشكل خطير في الانتخابات الاخيرة ، على حوالى ٩٠٠ الف

صوت شعبي و٨ أصوات انتخابية . والحقيقة المشؤومة والخطرة التي ظهرت من انتخابه هي انه لم يحصل على صوت انتخابي واحد ، ولم يحصل إلا على اصوات شعبية قليلة في الولايات التي تبيح الرق . وكان انحسار حزب الهويغ قد طرح فكرة انه في المستقبل سوف يستولي احد الحزبين المسيطرين في البلاد على كل قوة ذلك الحزب في احدى المناطق الجغرافية . ولتجنب هذه النتيجة ، التي تدل ضمناً على كارثة ، فقد عمل دوجلاس بكل طاقته . واول ما فعله هو بذل كل الجهود الممكنة لمنع ان يؤدي مصير الهويغ الى تجاوز الديموقراطية . كما لم يصرح بشيء يمنع الجنوبيون من الاحساس ان حقوقهم الدستورية مقدسة بالنسبة للحزب الديموقراطي مثلها في ذلك مثل اية حقوق شمالية . والشيء الثاني ، ان حزبه لن يكون حزباً لأي تحرك يقوم به متطرف جنوبي لفرض الرق على اية مناطق يرفض سكانها الاصليين ذلك . اي انه باختصار يرفض مطالب غلاة المدافعين عن الرق والمطالبين بالغائه على حد سواء .

ومن الاتهامات التي وجهت الى دوجلاس تباعاً ، والتي اساءت الى سمعته بشكل كبير في السنوات الاخيرة ، القول انه يعتقد ان لا مكان للاعتبارات الاخلاقية في السياسة . واساس هذه الاتهامات كان توجهات دوجلاس بالنسبة لقضية الرق . وقد كان هذا بالطبع من الأمور التي اكدها لنكولن مراراً وتكراراً ، « ذلك القاضي دوجلاس (لا يهمه) سواء صُوّت لصالح الرق ام ضده » . وكانت سخافة موقف دوجلاس تظهر على الشكل التالي : انه يتمسك بمذهب السيادة الشعبية كمبدأ اخلاقي عظيم : المبدأ الذي يقول ان من « حق » الشعب اتخاذ القرارات بالنسبة لمؤسساته المحلية ـ وكما كرر دوجلاس مراراً ـ انه مستعد ان يحيا ، ويقاتل ، وان يموت ، اذا لزم الأمر ، دفاعاً عن ذلك الحق ـ وينكر في الوقت نفسه ، في مسألة الرق ، وجود اي اساس للحق قد يفرض توجيه خيارات الشعب . وقد ابرز لنكولن ، بالطبع ، هذا التناقض الشاذ على الفور ، عندما سأل ما اذا كان حزب دوجلاس الديموقراطي سيصوت الى جانب قبول يوتا كولاية ، اذا كان المورمون سيتقدمون بمطالبتهم بدستور يبيح تعدد الزوجات (لم يكن احد يشك في ان القوانين الخاصة بالعائلة كانت من القضايا التي هي من اختصاص السلطة التشريعية بشكل مطلق) .

ويصر المدافعون عن دوجلاس عن حق ان تناسق فكر لنكولن وتناقض دوجلاس ليسا مقياس خلافاتهما على مسألة الاخلاق هذه : فقد (زعم ان) دوجلاس كان مقتنعاً بلا اخلاقية الرق بقدر لنكولن ، إلا « انه لم يستطع التصريح عن ذلك علناً » . والسبب في ذلك ، كما اعترف بذلك لنكولن ، انه ليس في مقدور اي شخص ان يحوز على ثقة الجنوب دون ان يعترف بأن للرق ايجابيات . والواقع ان دوجلاس لم يذهب بعيداً ـ ولم يطور أية جذور عميقة لقوة سياسية لحزبه في الجنوب ؛ إلا انه كزعيم حزب كان عليه التمسك بتطلعاته لضمان قبول زعامته الحزبية لدى القطاعات الرئيسية للحزب في الجنوب . وهي زعامة كانت ستتدمر لو ادان الرق لاسباب اخلاقية . ولم يكن هذا ، على اية حال ، مختلفاً عن توجهات لنكولن بالنسبة « للمجهولين »(*) ؛

(*) «Know-Nothing» اعضاء منظمة سرية كانت تقاوم نفوذ الكاثوليك والمهاجرين الجدد السياسي (القرن التاسع عشر) .

اي ، ادانة سرية ، وصمت علني . وصمت دوجلاس حول اخلاقية الرق ـ او الأصح ، افتراض عدم اكتراثه لأخلاقية موضوع الرق ـ كما قدمها من خلال تأكيده الشهير من انه لا يهتم سواء صوّت لصالح الرق ام ضده ، قد يكون في الواقع عملاً في منتهى الحكمة ، لأنه حافظ على النفوذ الذي كان من الممكن ان ينقذ الحزب الديموقراطي باعتباره حزباً قومياً ـ وامكانية الحفاظ على الاتحاد دون حرب . ومن وجهة النظر هذه ، يكون كتم دوجلاس لمشاعره الخاصة باخلاقية مسألة الرق ، عملاً اسمى من عمل لنكولن في الافصاح عن مشاعره حول هذا الموضوع .

واخيراً ، ولتقدير قوة دوافع دوجلاس ، يجدر بالمرء ان يستعيد حقيقة انه قبل حملة انتخابات مجلس الشيوخ عام ١٨٥٨ ، كان دوجلاس قائداً لصراع رهيب للدفاع عن مذهبه في السيادة الشعبية ، في اثناء تطبيقه على كانساس . فقد وضع المستوطنون المؤيدون للرق ، والذين كانوا دوماً اقلية بين السكان الاصليين ، دستوراً بوسائل احتيالية يبيح الرق وقدموا طلباً للانضمام الى الاتحاد . وحاول الرئيس بوشانان الذي كان ينوء تحت سياط دعاة الاسترقاق ان يعجل بقبول طلب كانساس . وعندما رأى دوجلاس ان مذهبه في السيادة الشعبية قد اصبح موضع سخرية ، وان حسن نيته اصبحت موضع تساؤل ، قاد صراعاً ناجحاً ضد دستور ليكومبتون (كما كان يطلق عليه) ونال في هذا الصراع دعم اقلية من الديموقراطيين ، وكان اغلب مؤيديه من اعضاء الحزب الجمهوري الاقوياء . وفاز دوجلاس بموقفه هذا بشعبية عظيمة بين الشماليين الاحرار ، وجعل من المحتمل في نظر هوارس جريلي ـ وربما سيوارد ايضاً (الذي كان عملياً الرئيس الفخري للجمهوريين على مستوى الامة) ، تسميته كمرشح للرئاسة عن الحزب الجمهوري في العام ١٨٦٠ . وفي هذه الحالة ، كان سيحمل معه ، دون شك ، اقلية ديموقراطية كبيرة ـ كما فعل في معركة ليكومبتون .

واذا كان لهذا التفسير ان يوجه حكمنا على الرجلين ، فمن الصعب ان ننكر ان عمل لنكولن ، في معارضته دوجلاس عام ١٨٥٨ كان تدميراً غاشماً لفرصة كبيرة ـ وربما الفرصة الوحيدة ـ لتجنب الحرب الأهلية . فلو انتخب دوجلاس للرئاسة ، لكان في حكم المؤكد ألا ينفصل الجنوب .

« ٥ »

ولا يمكن تثمين الموضوع الذي فصل بين الرجلين ما لم ندرك حقيقة تم تجاهلها ـ وهي حجم المسألة العرقية وصعوبتها الهائلة ، ففي العام ١٨٥٨ لم يكن هناك اي رجل مسؤول في اي جزء من البلاد ، يعتقد بأن السود ، بالنظر الى اوضاعهم المعنوية والفكرية ، قادرون على تولي مسؤوليات مدنية من اي نوع . ولم يكن هناك من يعتقد بأن تحريراً للعبيد على نطاق واسع لن يؤدي الى عواقب وخيمة ومدمرة بالنسبة للسود والبيض على حد سواء . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ـ لماذا لم يحاول اي شخص الحصول على موافقة لسياسة ترمي الى تحرير العبيد بشكل تدريجي بدءاً بالمؤهلين

نفسياً وثقافياً منهم ، وبذا يكون هناك هدف للمتخلفين فهم يعملون في سبيل تحقيقه ؟ والجواب يكمن في حقيقتين اضافيتين : الأولى ، الصفة غير الثابتة للرق كمؤسسة اقتصادية ؛ والثانية ، حجم السكان الزنوج .

وبحلول العام ١٨٥٨ كان الرق قد مرّ بطور مزدوج . فحتى اختراع محلج القطن ، كان الرق قد أخذ في الانحسار بسبب قلة المساحات التي يمكن تشغيل الزنوج فيها بشكل مربح . ثم اصبح عماد ازدهار مملكة القطن . وبعدها صار لعنة مزارع القطن القديمة ، والقوة الدافعة للبحث عن اراض جديدة واستثمارها . واصبح نمط الحياة المفضل في الجنوب ـ رغم انه ليس الأكثر انتشاراً ـ هو ذاك الذي يعتمد على استخدام اعداداً كبيرة من العبيد . واصبحت مساحات واسعة من الجنوب القديم ، مثل ساوث كارولينا وفرجينيا مرتبطة بأراضي العبيد الجديدة الأكثر مردوداً ، رغم ان استخدام العبيد في موطنهم لم يعد له مردود كبير . وذلك راجع الى المعتقدات الاجتماعية وحقيقة انهم كانوا يستوردون العبيد للاراضي الجديدة ، وكان كل ما يهدد التوسع المستمر في تجارة العبيد يهدد مصالح الطبقة المسيطرة في الجنوب .

لكن وبغض النظر عن الربح ، كان الرق بالنسبة للجنوب كله يبدو مؤسسة ضرورية . ويتضح ذلك من الحقيقة الكبرى الثانية : ففي جميع الولايات التي شكلت الكونفدرالية ، كان ٤٠ بالمئة من السكان زنوجاً ـ وفي مساحات واسعة من الجنوب كان السكان الملونون يتساوون مع البيض ، وفي بعض المناطق يفوقونهم عدداً بشكل كبير . فإن لم يكن في مقدور البيض استخدام العبيد بشكل مربح ، فلا مناص لديهم في النهاية من عتقهم . وكان تخيل وجود اعداد من الزنوج المحررين يتساوون مع البيض ـ او ربما يزيدون عنهم بكثير ـ يشكل احتمالاً لم يشأ اي سياسي في الشمال او الجنوب مواجهته ، او حتى يستطيع مواجهته . وكان ذاك هو منبع القوة التي دفعت الى التوسع في الاراضي التي يعمل فيها العبيد .

« ٦ »

والتفسير المقبول والأكثر انتشاراً لسياسة لنكولن في الفترة ما بين العامين ١٨٥٤ ـ ١٨٦٠ يظهرها على انها انتهاز فائق البراعة للفرصة المناسبة ـ حسن تقدير القوى السياسية المختلفة والمتقلبة في عصره وكشف التركيبة الملائمة التي قد تدفع به وبحزبه الى السلطة . وقد كان سحب تسوية ميسوري بمثابة المسبب لوجود الحزب الجمهوري ، وهو الموضوع الذي جمع المصالح المتعارضة ، او كما قال لنكولن شخصياً ، وحتى المصالح المتعادية ايضاً . وهو الموضوع الذي اختلف فيه لنكولن ودوجلاس وكان محور اهتمام كلا الرجلين ، كما اشار البروفسور راندل باستياء ، والذي اعتقد بأن موضوع الرق في المناطق لم يكن قضية عملية . فإن لم يكن كذلك ، فإن لنكولن يقف متهماً بانعدام المسؤولية بشكل خطير ـ لأنه ، ولاسباب حزبية ابقى تلك المسألة حية كي تعطي الحزب الجمهوري مبرر وجوده ـ وهي القضية الوحيدة التي ابقت حزباً اقليمياً على قيد الحياة ـ وهي القضية الوحيدة

القادرة على احداث الانقسام في الحزب الديموقراطي ، وانتخاب رئيس اقليمي ، ودفع البلاد الى حرب اهلية .

والدفاع السائد عن لنكولن هذه الايام ، رغم انه ضمني الى حد كبير ، هو : ان له مطلق الحق ، بصفته سياسياً محترفاً ، ان يبقي اي موضوع قد يدفعه الى السلطة حياً . ويعني دفاع من هذا النوع ، ان الطموح لنيل امجاد السياسة لا يمكن الحكم عليه بمبادىء أسمى . ومن المفهوم ضمناً ان الطموح يجب ان يخضع للفضيلة . لكن لا يوجد معيار للفضيلة اعلى من شروط التنافس على الامجاد التي يمنحها القانون . إلا ان هذا العذر لن يفيد لسبب واحد على الاقل : لأن لنكولن نفسه قد رفضه . وكانت مشكلة الطموح هذه واحدة من المسائل التي شغلته طيلة حياته . والواقع ان قضية السيطرة على الطموح كانت من وجهة نظره مشكلة سياسية من الدرجة الأولى . وكانت هذه قناعة لنكولن منذ بواكير حياته ، وقد لجأ اليها في اللحظات الحرجة من مراحل عمله ـ بما في ذلك حملته ضد دوجلاس وللحكم على شخص فإن على المرء ان يبدأ ـ ولا حاجة لأن ينتهي ـ بقياسه حسب مقاييسه الخاصة . لذلك دعونا نبتعد عن موضوع مواجهة لنكولن ودوجلاس بما يكفي للاحاطة بمفهوم لنكولن بمسألة الطموح .

والبيان الكامل حول وجهات نظر لنكولن في هذه المسألة موجود في خطاب القاه امام جمعية شبابية في سيرنغفيلد عام ١٨٣٨ ، قبل عشرين عاماً من المناظرة . وكان عنوان الخطاب « إدامة مؤسساتنا السياسية » ، وهو موضوع يعبر تماماً عن المهمة التي سينشغل بها في يوم من الأيام ، ويقول عنها لنكولن هنا بصراحة انها اصعب مهمة في فن ادارة الدولة . وسبب صعوبتها حسب رأيه يمكن ايجاده في العلاقة بين الطموح والمجد . فأعلى مراتب المجد تمنح لمؤسسي المؤسسات السياسية ويمنح واضعو اسس المؤسسات السياسية ذات الصفات الجديدة مراتب خاصة من المجد ـ مؤسسات تظهر تباشير خير لم يحققه احد من قبل ، عن طريق السياسة . ومؤسسات كهذه وضع اسسها رجال من جيل الثورة ـ امثال واشنطن ، وجيفرسون ، وماديسون ، وهاملتون ، الآباء المؤسسون لحياتنا السياسية القومية . « اوحى لهم طموحهم ان يعرضوا امام اكبار العالم تجربة عملية تظهر صحة مشروع كان ، حتى هذا التاريخ ، يعتبر ، في افضل الاحتمالات ، مجرد موضوع معقد ؛ واعني « قدرة الشعب على حكم نفسه » . فإذا نجحوا فانهم سوف يخلدون : وتطلق اسماؤهم على المدن والمقاطعات والانهار والجبال ، وسوف تبجل ويتغنى بها ، وتشرب انخابهم في كل زمان . اما اذا فشلوا ، فهم محتالون وحمقى ، ومتعصبون . . . إلا انهم نجحوا . وكانت التجربة ناجحة ؛ وفازوا بأسمائهم الخالدة ، وجعلوها خالدة » . وهكذا فإن لنكولن يردد صدى هاملتون في « الفدرالي » الذي قال « حب الشهرة هو العاطفة المسيطرة على العقول النبيلة » . لكن حسب رأي لنكولن ، فإن هذه العاطفة هي قوة خيّرة عند الجيل الثوري ، والسبب بالضبط هو انه لا يمكن الفوز بتلك الشهرة إلا عن طريق اعمال بناءة عظيمة . وقد كانت العاطفة رديفاً للعقل عند الاباء المؤسسين ، وكانت مناقبهم الحقيقية تتمثل في انها تعود لمناسبات لم يكونوا هم انفسهم مسؤولين عنها بأي شكل من الاشكال . لكن ماذا عن الاجيال اللاحقة ؟

لكن الفريسة وقعت في الشرك ؛ وانا اعتقد بصحة القول انه بامساك الطريدة تنتهي لذة المطاردة . وقد تم حصد هذا الحقل من حقول المجد واصبح لهذا الحصاد مالكون . إلا ان حصادون جدد سوف يظهرون ، وسوف يبحثوا « هم » ايضاً عن حقل . ولا يمكن ان ننكر ما يخبرنا تاريخ العالم انه صحيح ، ونفترض ان رجالاً طموحين ذوي مواهب لن يواصلوا الظهور بيننا . وعندما يظهروا فسوف يسعوا بالطبع الى ارضاء المشاعر التي تتحكم بهم كما فعل الذين من قبلهم . والسؤال هنا ، هل يمكن ارضاء تلك المشاعر بمجرد دعم مؤسسات اقامها الاخرون والحفاظ عليها ؟ على الأغلب انها لن تكفي لارضائهم . فهناك العديد من الرجال العظماء الجيدين مؤهلون للقيام بأية مهمة توكل اليهم مهما كان نوعها ، لا تذهب طموحاتهم الى ابعد من مقعد في الكونجرس ، او حاكم لولاية او لمنصب الرئيس ؛ « لكن هذه المناصب لا تخص عائلة الليث ، او قبيلة النسر » . فهل ترضي هذه المناصب رجالاً مثل الاسكندر ، او قيصر ، او نابليون ؟ ابداً ، فالعبقريات النادرة تأنف السير في درب مطروق . . . وهي لا تسعى التفوق عن طريق اضافة قصة الى قصة فوق النصب التذكاري الذي شيد تخليداً للاخرين . . . وهي تتوق وتتحرق للتميّز ؛ وان امكن فسوف تحصل عليه سواء كان ذلك عن طريق تحرير العبيد او استرقاق الاحرار . لذلك ، فمن غير المنطقي الا نتوقع من رجل لديه ارفع العبقريات المقرونة بطموح كاف لدفعه الى اقصى مدى ان يظهر بيننا . وهو ان ظهر ، فإن ذلك سوف يتطلب من الشعب ان يتحد مع بعضه البعض وان يتمسك بحكومته وقوانينه ، وان يكون من الذكاء بحيث يحبط مخططاته بنجاح . والتميّز هو هدفه الأعلى ، ومع انه سيكون اكثر من مستعد لتحقيقه عن طريق الايذاء الفعلي . لكن ان فوتت عليه هذه الفرصة ، ولم يبق امامه من صرح يبنيه ، فإنه قد يجلس بوقاحة لممارسة مهمته في التخريب .

تجمع هذه القطعة الرائعة خيوط اعمق افكار لنكولن السياسية ، ورغم شيء من البلاغة البارزة التي تظهر الفرق بين لنكولن الشاب واسلوبه الخطابي الشعبي ايام مجده ، فإنه يضم افكاره الدائمة عن المشاكل الرئيسية لفن ادارة الدولة . اولاً ، يدهش المرء من تأكيده بأنه ، على الرغم من ان التجربة الاميركية في الحكم تقوم بشكل خاص على اظهار صحة المقولة بأن « الشعب » قادر على حكم نفسه ، فإنه يقول انها من صنع مجموعة صغيرة من الابطال ـ الذين حصلوا من عملهم السياسي على (شهرة خالدة) لا يمكن لأي شخص آخر احرازها ؛ رغم ان « الآخرين » ، لاحظ التناقض ، هم المستفيدين المعنيين بعمل هؤلاء الأبطال . والأشد ايحاء بالتناقض هو تقسيم الجنس البشري الى رجال من طراز بطولي ورجال من طراز غير بطولي ـ ووصف الطراز الأول انه ينتمي الى « عائلة الليث ، او قبيلة النسر » . ومن الواضح انه من وجهة نظر لنكولن فإن الآباء المؤسسين ينتمون الى هذه الفئة .

ويفترض لنكولن ان هناك مهمة اعظم واصعب لادارة الدولة من مهمة واشنطن : انها مهمة كبح طموحات الاسود والنسور الذين لا يجدون متنفساً لتوقهم الى الشهرة في العمل الممل نسبياً ، وهو الحفاظ على المؤسسات التي آلت اليهم من الاسود والنسور . لذلك لم يكن حديثه في وداعه لسبرنغفيلد في شباط / فبراير ١٨٦١ ، مجرد تعبير عن مشاعره ، مهما كانت عميقة ، حيث قال ، اني اغادر « وامامي مهمة اكبر من تلك التي حملها واشنطن » . لكن رجلاً ينتسب الى هذه الفئة

المتفوقة فقط ، او شخصاً يمتلك تفوقاً يبزّ تفوقهم يستطيع النهوض بها . وهذا الشخص قد يجد ندّه المتفوق ضمن زمرته او زمرة اخرى . وهكذا ، وحسب نظرية لنكولن عن الديموقراطية : فإن في مقدور الشعب ان يحكم نفسه اذا ما قام رجال متفوقون باقامة حكومة جيدة لهم وقانون جيد . ويستطيع الشعب ان يواصل الاحتفاظ بهذه الحكومة والقوانين « إذا » ما بقي الشعب ، كما قال لنكولن بصراحة ، ملتصقاً بهم بشدة ، واذا ما تم التنبوء بنوازع التدمير لرجال المستقبل المتفوقين واحباط مخططاتهم برجال اكثر منهم تفوقاً ، كما افترض ضمناً ايضاً . ونرى في ذلك التناقضات الصريحة والضمنية لخطاب جيتسبرج : « اباؤنا » قد اوجدوا هذه الامة التي كرست نفسها لفكرة ان جميع الناس يولدون متساوين ، لكن « اباءنا » لم يكونوا رجالاً عاديين . ان وجود وبقاء حكومة الشعب التي هي من الشعب وللشعب ، الشعب البسيط ، ممكنة فقط بفضل الواشنطنيين والجيفرسونيين من الجيل الأول ، وبفضل لنكولن بعدهم بسبعة وثمانين سنة .

وهذا الحديث مستوحى بقوة من مقطوعة في الكتاب الثالث لارسطو « السياسة » ، والتي يقول فيها ان القوانين هي فقط للمتساويين ، وان الرجال المتفوقين حقيقة لا يمكن ان يخضعوا لتشريعات تلائم الناس العاديين . ولأن سن القوانين لأمثال هؤلاء الرجال اشبه بحماقة الارانب في اسطورة انتيستنس (Antisthenes) الذين القوا خطاباً في اجتماع للوحوش مطالبين فيه بالمساواة للجميع : فرد عليهم الاسود ، « لكن أين انيابكم ومخالبكم ؟ » ولنكولن يتفق مع ارسطو في تلك القوانين ، التي لن تستطيع الحفاظ على نفسها بنفسها في مواجهة مخالب وانياب الرجال المتفوقين المتعطشين لأعلى مكانة . لكن لنكولن يلمح ان رجل الدولة الحقيقي الذي يعي ان افضل القوانين غير ملائمة للسيطرة على عدم المساواة بين الناس وبالتالي يأخذ على عاتقه مهمة الحفاظ على هذه القوانين ، وينجز بالتالي اسمى اعمال العدالة .

فما هي دوافع الرجال الأكثر تفوقاً من الرجال المتفوقين الذين يسبقون هؤلاء في بحثهم عن ميدان جديد للمجد ؟ يشبه رجل الدولة بالنسبة للنكولن رجل ارسطو الشهم ، الذي يسعى لأعلى مراتب المجد ، وحين تأتيه صاغرة فإنه يمسكها بازدراء كما لو انها غير جديرة بالمناقب الكاملة . لذلك فإن لنكولن ، مثله في ذلك مثل ارسطو ، يعتقد بأن الرجل ذا المناقب الكاملة ، الرجل الذي يستحق اسمى الامجاد يجب ان يكون دوماً مستعداً للتخلي عن المجد ، اطاعة لما تفرضه المناقب العظيمة .

من هذا التحليل قد نفهم المهمة التي اعتقد لنكولن انها اعدت لرجل الدولة في عصره . والمعيار الذي اعتقد ان من الواجب قياس اعماله به . ويتضح قولنا من ان ذلك المعيار لم يغب عن لنكولن في خطابه حول « ادامة مؤسساتنا السياسية » ويظهر في خلاصة ذلك الخطاب في حملته ضد دوجلاس عام ١٨٥٨ :

> لقد نسب اليّ اني طموح . والله يعلم كم ابتهلت اليه باخلاص منذ البدء ألا يفتح ميدان الطموح هذا . انا لا ادعي عدم التأثير بالامجاد السياسية ؛ لكن لو اعيدت اليوم قيود ميسوري ، ووضعت

مسألة الرق بكاملها على أساس من « التسامح » بضرورتها حيث وجدت ودون صراع لا يلين لنشرها ، فإنه يسعدني ، بناء على هذا المبدأ ، ان اوافق ألا يخرج القاضي دوجلاس من السلطة ابداً ، ولا ادخل اليها انا طالما بقي كلانا او احدنا على قيد الحياة .

بعدها لن يبرر لنكولن معارضته لدوجلاس على اي اساس سوى الضرورة الفائقة لاعادة تسوية ميسوري ، لكن هل كان ضرورة فائقة حقاً ؟

« ٧ »

كان لنكولن يعتقد اعتقاداً جازماً بأن من الواجب وقف انتشار الرق بمبدأ يعتبر الرق امراً غير جائز في « كل مكان » . وبهذا قد يبدو لنكولن صاحب مذهب ، او انتهازي، كما يبدو بالنسبة للمدافعين عن دوجلاس . ومع ذلك لم يكن هناك من شخص اكثر من لنكولن ميالاً الى التمسك بما يفرضه التعقل في هذه الأمور ، والذي يستدعي ان يحاول المرء دوماً ان يزيل الشر دون ان يهز الأهواء التي تدعمه ـ مفسحاً المجال للزمن والظروف بدلاً من مهاجمة تلك الأهواء تباعاً . حين لا يكون هناك من داع لاثارة « الاضرار المجردة » التي تشد الناس من اذانهم دون غاية عملية . لكن مذهب دوجلاس بترك شعب المناطق يقرر رأيه في مسألة الرق ادى الى سحب تسوية ميسوري ، وهي تسوية كانت تقرّ في عقول وقلوب الغالبية العظمى من الشماليين مبدأ قومياً عظيماً : المبدأ الداعي لعدم ادخال الرق الى الاراضي القومية التي لم تبتلي بهذا المرض . فهذا المبدأ هو النتيجة الطبيعية للبديهية الاساسية لوجودنا القومي ، « ان جميع الناس يولدون متساوين » . وبالنسبة للنكولن كان سحب التسوية بمثابة تبرؤ من اعلان الاستقلال .

ويصعب علينا نحن تقدير ما عناه اعلان الاستقلال بالنسبة للنكولن ، لأننا لم نتعود العيش بين الاشياء المقدسة . ويكفي في الوقت الحاضر القول انه جسّد للنكولن مبدأ توزيع العدالة : ولهذا السبب اقيم اتحادنا وسنت قوانيننا . إلا ان مفتاح سياسة لنكولن يجب ان يوجد قبل كل شيء في علاقة هذا المبدأ بالدستور والاتحاد .

كان لنكولن يردد باستمرار « ان حكومتنا ، تقوم على الرأي العام ، ومن يستطيع تغيير الرأي العام ، يستطيع تغيير الحكومة عملياً وبقدر التغيير الذي يستطيعه » . إلا ان مفهوم لنكولن عن الرأي العام يختلف عن ذاك الذي قاس به الدكتور غالوب . لقد كرر لنكولن خلال مناظراته مع دوجلاس مرات ومرات القول « . . . ان من يشكّل مشاعر الجماهير يكون له اثر اكثر من ذاك الذي يسن التشريعات وينطق بالقرارات . لأنه يجعل هذه التشريعات او القرارات ممكنة التنفيذ او غير ممكنة » . إلا ان الرأي العام ليس ، في الأصل ، رأياً عن تشريعات او قرارات للافراد : « فالرأي العام ، حول اي موضوع ، له « فكرة مركزية » تشع منها جميع الأفكار الأصغر » . والفكرة المركزية في اساس حكومتنا والتي تشع منها جميع الافكار الاصغر ، هي « مساواة جميع

الناس » . والتبرؤ من هذه الفكرة المركزية لم تعن للنكولن مجرد امكانية فتح اقليم نبراسكا للرق ، بل تبديل المبادىء الأساسية لوجودنا القومي . او حسب تعبير ارسطو ، انها تعني استبدال الغاية الأصلية ـ اتباع مفهوم مختلف لنفع السياسي النهائي ـ بغاية جديدة . وربما كان التالي المفهوم الكلاسيكي لما تعنيه الفكرة المركزية لسياستنا القومية بالنسبة للنكولن . وهي من خطاب له حول القرار في قضية « دريد سكوت » :

ان رئيس المحكمة العليا ، تاني ، في قراره بشأن قضية دريد سكوت ، يعترف بأن لغة اعلان الاستقلال واسعة بما يكفي لضم العائلة اللاانسانية بكاملها ، إلا انه يقول ومعه القاضي دوجلاس بأن واضعي تلك الوثيقة لم يقصدوا ان يشملوا الزنوج فيها ، بحقيقة انهم لم يضعوهم على قدم المساواة مع البيض . لكن هذا الجدل الخطير مرفوض وغير مقنع ، بسبب حقيقة اخرى هي ان واضعي الوثيقة لا يضعون جميع البيض سواء فوراً ، او في اي وقت لاحق ، في موقع متساوٍ مع بعضهم البعض . وهذه هي الحجة الرئيسية لرئيس المحكمة العليا ، والسيناتور لتبرير هذا الانتهاك الواضح للغة الاعلان البسيطة والتي لا لبس فيها . واعتقد ان واضعي تلك الوثيقة قد قصدوا بكلامهم « جميع » الناس ، إلا انهم لم يقصدوا التصريح بأن جميع الناس متساوون من جميع الوجوه . ولم يقولوا ان جميع الناس متساوون في اللون ، والحجم ، والفكر ، والتطور الاخلاقي ، او الكفاءة الاجتماعية . وقد ميزوا بتسامح النواحي التي اعتقد ان الناس خلقوا متساوين فيها ـ متساوين « في الحقوق التي لا يمكن التنازل عنها ، حق الحياة ، والحرية ، والسعي للسعادة » . هذا ما قالوه وهذا ما عنوه . ولم يشاؤوا تأكيد الكذب الواضح ، بأن الجميع كانوا عندها يتمتعون بتلك المساواة ، ولا ان في مقدورهم اسباغها عليهم فوراً . والواقع ان ليس في وسعهم منح تلك الهبة . لقد ارادوا ببساطة اعلان ذلك الحق ، وبالتالي فإن تنفيذه يجب ان يتبع بأسرع ما تسمح به الظروف ، وقد ارادوا اقامة معيار لمبدأ اساسي للمجتمع الحر ، يكون مألوفاً للجميع ، ويجله الجميع ، ويتطلع الجميع اليه دوماً ، ويعمل الجميع من اجله ، ورغم انهم قد لا يتمسكوا به بشكل مطلق ، فإنهم يتقربون من ذلك ، وبذا يواصلون نشره وتعميق تأثيره ، ويزيدون من سعادة الناس وقيمة حياتهم اياً كان لونهم واينما وجدوا .

« معيار لمبدأ اساسي » ، و« مألوفاً للجميع » ، « ومبجلاً من الجميع » ، « يتطلع اليه الجميع دوماً » : من المستحيل ألا نميّز الشبه في التعابير مع تلك التي وضعها اعظم المشرعين :

وهذه الكلمات التي امركم بها هذا اليوم ، يجب ان تكون في قلوبكم :

ويجب عليكم ان تعلموها بعناية لاطفالكم ، وان تحدثوا اليهم عندما تجلسوا في بيوتكم ، وعندما تسيروا في الطرقات ، وعندما تستلقون ، وعندما تنهضون .

وكان من المستحيل وضع مسألة الرق المقام الذي وضعها فيه دوجلاس دون التبرؤ من اعلان الاستقلال ـ او دون تشويه تفسيره حسبما فعل هو حين قال ان : « جميع الناس يولدون متساوين » ، تعني « ان جميع المواطنين البريطانيين على هذه القارة متساوون مع المواطنون البريطانيون المقيمون في بريطانيا » . لأنه مهما كانت التعابير الخاصة باستنكار الرق التي بحث عنها كاتبو سيرة دوجلاس فإن الحقيقة تبقى ، وهي ان التعابير التي صرح عنها قد صيغت بعناية لتوافق

رأيه القائل بأن الرق كان مسألة ليس لها اهمية اخلاقية . وكان معنى هذا بالنسبة للنكولن نقش كلمات جديدة في قلب اميركا بدلاً من الكلمات القديمة .

وقد تجول دوجلاس في طول البلاد وعرضها ، مؤكداً انسانيته ،االقول « يجب علينا ان نمنح العنصر الزنجي ، وجميع العناصر التابعة الاخرى ، جميع المزايا ، والحصانات التي يستطيعون ممارستها بما يتناسق مع سلامة المجتمع . . . » . ولم يعارضه لنكولن في هذا ، لكنه طرح عليه سؤالاً حول ماهية تلك الحقوق والمزايا ؟ وقد اجاب دوجلاس : « يجب على سكان كل ولاية ، وكل اقليم ، ان يقرروا ذلك بأنفسهم : فنحن في إلينوي قررنا ذلك بأنفسنا . لقد جربنا الرق ، وابقيناه طيلة اثني عشرة عاماً و« حين وجدنا انه غير مربح » ، الغيناه (لذلك السبب) » . وهكذا ، وكما اتهمهم لنكولن دوماً - لم تكن سلامة المجتمع هي المعيار ، بل الربحية التي يؤمنها الرق - هي مقياس حقوق الزنوج . وسواء كان حقيقياً ما نسبه لنكولن الى دوجلاس من أنه متحمس ايجابي للرق ام لا ، فقد كان محقاً دون شك في التلميح الى عدم وجود فارق عملي بين زعم الحياد ، او الحماس الايجابي . والفقرة التالية هي من خطاب لنكولن في بيوريا :

> إن التصريح بعدم الاكتراث ، الذي اعتقد انه يخفي حماساً حقيقياً لانتشار الرق ، لا يمكنني إلا ان امقته . امقته بسبب المظالم الوحشية للرق ذاته . امقته لأنه يجرد مثالنا ، الجمهوري من تأثيره الحقيقي في العالم - ويمكّن اعداء المؤسسات الحرة ، وهم على حق ، من ان ينعتوننا بالمنافقين - ويجعل اصدقاء الحرية الحقيقيين يشكون في اخلاصنا ، وخاصة لأنه يجبر العديد من الرجال الصالحين بيننا على محاربة جوهر مبادىء الحرية المدنية - وينتقدون اعلان الاستقلال . ويصرون انه لا يوجد اي مبدأ صحيح للعمل سوى المصلحة الذاتية .

ويرى لنكولن ان القيمة الفريدة للاتحاد الاميركي تكمن في اشتماله على مبدأ اخلاقي : وتبديل المبدأ بمناقب تجعل الاتحاد مكوناً من مجموعة اخلاقية من نوع ما يعني حل الاتحاد . وقد قال لنكولن في احدى المرات ، انه مستعد للسماح حتى للرق ان يمتد ، على ان يرى الاتحاد يحل ، بالضبط كما هو مستعد القبول بشر عظيم لتجنب شر اعظم . وما عناه من ذلك انه مستعد للقبول بتسوية عملية مثل تلك التي تمت عام ١٨٢٠ وعام ١٨٥٠ والتي لم تتضمن سوى اعادة ضبط « التسويات المؤقتة » . إلا ان التسوية التي قدمها دوجلاس للمتطرفين الجنوبيين في العام ١٨٥٤ لم تكن تلك التي تتضمن اهون الشرور ، بل واحدة اعتبر الشر الذي تم الاعتراف به فيما بعد ، على انه ليس شراً على الاطلاق . وطالما ان هذا الشر قد تم الاعتراف به ، فلا سبب يدعو الى مقارمة الشر في المستقبل . وصحت نبوءة لنكولن من ان شهية مثل تلك التي عمل دوجلاس على استرضائها ، تنمو على ما تتغذى عليه . وقبل سحب تسوية ميسوري كان كل ما طلب القادة الجنوبيين الاعتراف لهم به هو مطالبهم المحقة بمناطقهم القومية . وبعد ذلك بفترة وجيزة صاروا يطالبون بحماية من الكونجرس للرق في تلك المناطق . وقد وضح لنكولن بفعالية انه ان لم يكن هناك من فرق اخلاقي بين اخذ العبيد والخنازير الى كانساس ، طالما ان كليهما مملوك ، فليس هناك مبرر اخلاقي يمنع بيعهم في ارخص الاسواق - وكما ان العبيد يتم شراؤهم بثمن بخس من شواطىء

افريقيا ، فقد كان على يقين من ان المطالبة باحياء تجارة العبيد لن تلبث ان تظهر . فما ان تتحدد المقدمات بدقة ، حتى تصبح المسألة مسألة وقت قبل ان يبدأ العام في تقبل النتائج . ويعتقد لنكولن ان النقطة الوحيدة التي يمكن مقاومة كل تلك النتائج عندها ، هي في اللحظة التي توضع تلك المقدمات . وكان ذلك مشروع قانون نبراسكا الذي قدمه دوجلاس .

وكانت توجهات لنكولن بالنسبة للمسألة برمتها ، مستوحاة ، مرة اخرى ، من واحدة من افكار ارسطو الرئيسية في « السياسة » . يتساءل ارسطو ، ما هي الميزة التي تقوم عليها هوية « مدنية » ما ؟ ويجيب ، انها ليست الاشخاص الذين يسكنون منطقة معينة ، وليست السور الذي يمكن ان يبني حول البيلوبونيسوس ـ لأن ذلك لن يجعل منهم مواطنين متعاونين . كما ان تلك الهوية ليست مجموعة من المواطنين . لأن المواطنين الذين يكونون مدنية ما يتبدلون باستمرار ، مثل ماء النهر . فالمدينة كما يقول ارسطو ، هي مشاركة او جمعية . مشاركة في « البوليتيا » (Politeia) ، « والبوليتيا » تأخذ شكل المدينة (Polis) كما تأخذ الروح شكل الجسد . لذلك فإن المدينة لا تعود مدينة اذا تغيرت « البوليتيا » . والامر اشبه بفرقه ، اذا ما تغير الاشخاص الذين يشكلون فرقة تراجيديا ، ليشكلوا فرقة فكاهية . وكان يجب ان استخدم كلمة (Politeia) لأنه درجت العادة على ترجمتها بمعنى دستور ، كما في تعبير « الدستور الاميركي » . لكن الدستور هو مجموعة من القوانين ، وان تكن قوانين اساسية . إلا ان « بوليتيا » ليست قوانين ، بل المبادىء الباعثة للقوانين ، والتي بفضلها تصبح القوانين قوانين من نوع مميز . ويضيف ارسطو « يجب وضع القوانين ، وان يضعها الشعب كله بحيث تتناسب مع « البوليتيا » ، لا ان تتناسب « البوليتيا » مع القوانين . وقد عبر لنكولن بشكل رائع عن هذه العلاقة في مقطع من كتاباته قدم فيه مقارنة تعتمد على مقطع من الشعر في كتاب للامثال : « كلمة تقال في موضعها مثل تفاح ذهبي في صورة من فضة » :

> من دون الدستور والاتحاد ، ما كان بامكاننا تحقيق النتيجة ؛ لكن حتى هذان ليسا هما سبب ازدهارنا العظيم . هناك شيء ما يكمن خلفهما ، يسكن في موقع قريب من قلب الانسان ، وذلك الشيء هو مبدأ « الحرية للجميع » ـ المبدأ الذي يمهد الطريق للجميع ـ ويعطي الأمل للجميع ـ وبالنتيجة شركات وصناعة للجميع . والتعبير عن ذلك المبدأ في ذلك الحين ، كان كلمة « قيلت في موضعها » ، واتضح انها « تفاحة من ذهب » بالنسبة لنا . والاتحاد ، والدستور هما صورتان من فضة ، التفت حولها في اطار . وقد صنعت الصورة ليس من اجل ان تخفي التفاحة او تسحقها ، بل لتزينها وتحافظ عليها . لقد صنعت الصورة من اجل التفاحة ، ولم تصنع التفاحة من اجل الصورة .

وللحفاظ على التفاحة الذهبية انضم لنكولن الى المعركة ضد دوجلاس .

« ٨ »

قلت آنفاً ، في اثناء طرح قضية دوجلاس ، ان جميع المؤرخين المعاصرين البارزين ، او بالأحرى اغلبهم ، اتفقوا على ان الرق قد بلغ حده الطبيعي في التوسع في العام ١٨٥٨ ، وانه

بسبب ذلك كان من الممكن ان تعمل معادلة دوجلاس في السيادة الشعبية على جعل الاقاليم الباقية من قارة الولايات المتحدة ولايات لا تبيح الرق . وربما توجب علي الشعور ببعض الحرج في معارضة ذلك الكم الكبير من المراجع التي اخوض ضدها هذا النقاش ، لأن تلك المراجع التي تسنى لي الاطلاع عليها تبدو لي انها تتفق مع بعض المقدمات التي هي بحاجة الى المزيد من البحث والدراسة .

ولاظهار مدى عدم صحة التأكيدات على ان الرق ما كان لينتشر اكثر ، دعوني اقدم اولاً هذه الفقرة التي تضم الحجة الرئيسية الصريحة للنكولن وتدحض فكرة ان السيادة الشعبية كان بامكانها منع انتشار الرق :

> كيف كان يتم ادخال الرق الى بلدان جديدة دائماً ؟ لقد تم القرار على ان ليس بالامكان ابعاد الرق عن مناطقنا الجديدة بالوسائل القانونية . فبماذا تختلف مناطقنا الجديدة بهذا الصدد عن المستعمرات القديمة عندما تم ادخال الرق اليها ؟ لقد تم ادخالها كما قال السيد كلاي ذات مرة ، وكما اثبت التاريخ انه صحيح ، عن طريق رجال مثابرون ورغماً عن الشعب ؛ وقد رفضت الحكومة الأم منع الرق ؛ وحجبت عن شعب المستعمرات سلطة منعه بأنفسهم . ويقول السيد كلاي ان هذه كانت احد اعظم اسباب شكوى المستعمرين ضد بريطانيا العظمى ، وأفضل اعتذار نقدمه لوجود هذه المؤسسة بين ظهرانينا . وفي ذلك الظرف بالذات ، نجح السياسيون النبراسكيون في النهاية في تنظيم مناطقنا الجديدة . . .

وتمشياً مع الحجة في هذه الفقرة ، لفت لنكولن الانتباه مراراً الى توزيع الرقيق على الخارطة ، حيث يمكن للمرء ان يرى مساحات واسعة من ميسوري ، وكينتكي ، وفرجينيا ، وميريلاند ، وديلاوير تضم عبيداً (واعداداً كبيرة من العبيد في بعض اجزائها) ، في حين يُرى على خط العرض ذاته ، في مناطق لا تختلف كثيراً في نوعية التربة او المناخ ، مساحات واسعة من الينوي ، وانديانا ، واوهايو ، لم يبعد عنها الرق سوى حظر قانوني ، قانون العام ١٧٨٧ ، كما يقول لنكولن . ولم يتردد لنكولن في ان يمحص بشكل دقيق ليجد ان الجزء الجنوبي من نبراسكا ، أي ولاية كانساس الحالية ، تقع على خط العرض ذاته مثل ميسوري ، كما ان مناخها وتربتها لا تختلف كثيراً عنها . وللعلم اضيف ، ان اكبر تجمع للعبيد ، والذي تراوح ما بين ٢٥ الى ٣٧ بالمئة من مجموع السكان ، كان في مجموعة المقاطعات الممتدة الى الشرق من مدينة كانساس سيتي ، عبر منتصف ولاية ميسوري . وكان الجزء الجنوبي من الولاية ، شبه خالٍ من العبيد ، باستثناء الزاوية الجنوبية الشرقية منها .

يتحدث البروفسور راندل عن « اعداد غير هامة » من العبيد في كانساس عام ١٨٥٨ . اما السبب الرئيسي في وجود اعداد غير هامة من العبيد هناك في ذلك الحين فهو ان المثاليين الاحرار كانوا قد استعدوا بالسلاح ، بكل ما في الكلمة من معنى ، لمنع دخول الرق الى كانساس ـ وكان الحزب الجمهوري اداة سياسية فعالة ومهمة لدعم هذا التصميم . واستنكف مالكو العبيد عن الذهاب الى كانساس مع املاكهم الخاصة خوفاً من التعرض لخسائر مالية كبيرة . لكن اذا كان

الرأي العام في الشمال قد وصل الى درجة اعتبار الارقاء الزنوج مجرد نوع من النقد ، ولم يعد هناك من عداء من جانب الشماليين لدخول مالكي العبيد الى كانساس ، فكيف نعرف ان الرق ما كان ليدخل الى هناك ؟

لقد قيل الكثير وكتب الكثير عن « الحدود الطبيعية لانتشار الرق » . وكرر دوجلاس دوماً ، انه حيث لا تساعد الظروف الاقتصادية ، والمناخية ، والتربة في جعل الرق عملية مربحة ، فإن الرق لن يصل اليها . لكن ما هو بالضبط معيار الربحية ؟ لقد كانت مؤسسة الرق ، كما سبق وقلت ، ديناميكية وغير اقتصادية . لقد ربطت المسألة العرقية الجنوب بمؤسساتها الخاصة بضراوة لا يمكن ان تقدر بالمال . وبسبب من عدم ربحية الرق ، اصبح من الملحّ العثور على اراض جديدة مربحة لتشغيل العبيد فيها . ومن العبث القول ان هذه الدائرة الشريرة كان بالامكان كسرها بواسطة قوى اقتصادية « طبيعية » ، وحتى وان تم التوصل الى تسوية في العام ١٨٥٨ . يتم بموجبها التخلي عن الرق في جميع اقاليم قارة الولايات المتحدة . ودون التطرق الى تسوية الحق الاخلاقي في الاسترقاق ـ فهل نعلم ان ذلك لن يؤدي الى تحول القادة الجنوبيون الى الفتوحات الخارجية والاسترقاق ؟ الم يكن ذلك ، والى حدّ بعيد ، من اهم دوافع الحرب المكسيكية ؟ الم يكن دوجلاس نفسه من دعاة شراء كوبا ، او احتلالها ، لجعلها اقطاعية واسعة جديدة للرق ؟

وهناك نقطة اخرى تتعلق بالحدود « الطبيعية » لانتشار الرق : وهي نقطة المح اليها لنكولن ضمناً ، وبتأكيد ، في فقرة رددها في العديد من خطاباته ، يقول :

> صرح بروك من ساوث كارولينا مرة انه عندما وضع اطار هذا الدستور ، لم يتطلع واضعو اطره الى المؤسسات الموجودة في هذه الايام . وعندما قال ذلك ، فإني اعتقد انه قرر حقيقة ايدها التاريخ في كل الأزمنة . إلا انه يقول ايضاً انهم كانوا رجالاً افضل واكثر حكمة من رجال هذه الأيام ؛ مع ان رجال هذه الأيام لديهم خبرات لم تكن لديهم ، ومع اختراع محلج القطن اصبح من الضروري ان يصبح الرق دائماً في هذه البلاد . انا اقول الآن ، شئنا ام ابينا ، عن قصد او دون قصد ، فقد كان القاضي دوجلاس احد ابرز الادوات في تغيير وضع مؤسسة الرق ـ التي توقع اباء الحكم ان تنتهي قبل هذا ـ والاحتيال عليها بدعوى محلج قطن بروك ـ ووضعها حيث اعترف صراحة ان لا رغبة لديه في ان يرى لها نهاية ابداً .

« بدعوى محلج قطن بروك » ـ ما الذي يعنيه هذا حقيقة ؟ لا يستخلص لنكولن من هذا الاستنتاج الكامل والوجيه ، والذي قد لا يكون مؤثراً من الناحية البلاغية . يقول بروك ، ويوافقه الرأي لنكولن ايضاً (واعتقد ان لا احد يعارض ذلك بشكل جدي) ان الاباء المؤسسين اعتقدوا بأن مؤسسة الرق كانت في طور الاضمحلال . وقد كان الاباء المؤسسون رجالاً حكماء ـ لكن رجالاً اقل منهم حكمة يعرفون شيئاً لم تستطع حنكة الاباء المؤسسين الاحاطة به ـ « الحاجة الملحّة » للرق التي نشأت باختراع محلج القطن . وبكلمات اخرى ، احدث اختراع محلج القطن ثورة في مؤسسة القطن . فالحدود « الطبيعية » للرق في العام ١٧٩٠ تحطمت تماماً قبل نهاية العام ١٧٩١ . ولم يعد هناك من حدود طبيعية للرق ، باستثناء ما يتعلق ببعض الظروف العليا « المصطنعة » .

لم ينتقد لنكولن ابداً الآباء المؤسسين، إلا انه ألمح ضمناً الى وجود هفوات، بتفاؤلهم المبالغ فيه من ان الظروف وحدها ستحل مسألة الرق . ومهما كان عذرهم في تلك الأيام، فقد اعتقد ان لا عذر لأي شخص في ايامه ، مع ظهور محلج القطن ، ان يتعذر بهذا الظرف . والحكمة هي في جزء كبير منها ملاءمة المبدأ مع الظروف . ومع ذلك فإن جزءاً من الحكمة ـ وربما كان الجزء الاسمى ـ الاعتراف باستحالة التنبؤ بالظروف التي قد يحملها الينا المستقبل . وشعر لنكولن ان الضمانة الوحيدة في ان لا يصبح الرق مؤسسة قومية في المستقبل يكمن بترسيخ القناعة الاخلاقية بأن الرق خطأ في قلب كل سياسة تتعامل معه . وبهذه الطريقة فقط يمكن الاستعداد لمواجهة الاحتمالات غير المنظورة والتي لا يمكن التنبؤ بها . واقول لكل من يعتقد ان الخبرة اظهرت ان الاختراعات المستقبلية لم تؤثر على تثوير مؤسسة الرق مرة اخرى ، كما حدث مع محلج القطن : من يعلم اي مسار كان سيأخذه الصراع بين العمالة ورأس المال لو ان استرقاق العبيد كان موجوداً كأحد البدائل الحقيقية ؟ ومن يعلم ما اذا كان الرق سيعتبر « مربحاً » لو استخدم في مجالات مثل التعدين ، ومزارع الماشية ، وفروع عدة في الصناعة ؟

وهناك مقولة مقبولة على نطاق واسع ، وهي ان عمالة العبد لا يمكنها منافسة عمالة الحر . فالمؤرخون يكتبون ويتطلعون ببصرهم الى الماضي ، الى كتل العمالة الحرة التي وصلت فعلاً الى شواطئنا في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر . لكن هل نعلم ان كان انتشار الرق سيمنع بوسيلة او بأخرى ، هذه الهجرة ؟ هناك فرضية ضمنية تقول انه لا يمكن تطوير اي مجتمع صناعي إلا على اساس العمالة الحرة . وصحيح ان تلك كانت الطريقة التي طورت في اميركا بالفعل في النصف الأخير من القرن التاسع عشر والقرن العشرين . لكن ألا تظهر تجارب الاشتراكيات القومية والشيوعية ان هذه ليست بالضرورة هي الوسيلة الوحيدة ؟ ولو لم يكن الجنوب مشدوداً الى نظام عمالة غير اقتصادي بسبب مسألة الرق ، هل كنا نعلم بأن عوامل مماثلة لن تربط الرق بالشمال الصناعي ؟ وهل ان البرهنة على ان ادخال الدستور الاميركي سيزيد من الانتاج في الاتحاد السوفياتي سيقود زعماء الكرملين الى ارخاء قبضتهم عن السلطة ؟ انا لا اقول ان اي من هذه الاسئلة يشير الى احتمالات ، رغم اني اعتقد انها قد تشير الى ممكنات . ومدى هذه الممكنات واسع لدرجة ان بعضها قد يكون محتملاً فعلاً . وكونها لا تبدو محتملة اليوم يبين ، حسب اعتقادي ، الى اي مدى احسن لنكولن عمله . وقد اصبحت تلك الممكنات مستحيلات لأن لنكولن حارب معركته الكبرى عام ١٨٥٨ بدافع من المبادىء الاخلاقية .

« ٩ »

بقي امر واحد يجدر التأكيد عليه لفهم سبب اعتقاد لنكولن بضرورة خوض ذلك القتال في العام ١٨٥٨ . فاهتمامه بالحرية العالمية ظاهر في العديد من الفقرات التي استشهدنا بها هنا . وبالطبع ، ليس في وسع اي شخص قرأ او سمع بخطابات جيتسبرج ان ينساها . لقد آمن لنكولن

بالفعل ان اتحادنا كان « آخر افضل الامال على الارض » في ان يتمكن الناس من العيش في ظل مؤسسات حرة . واعتقد لنكولن ، انه سواء كان النظام السياسي هو الأفضل والأكثر حرية ، أم هو الأفضل اليوم ، او سيكون الأفضل والأكثر حرية ، فلا حاجة للاختلاف حوله لأهداف أنية . وعلى اية حال ، فإن قلة من الناس (خارج الستار الحديدي) قد يساورهم الشك في ان مستقبل حرية الجنس البشري كان ، والى حدّ بعيد ، يقع على كاهل الاتحاد ، كما يقع عليه الآن . ولم يشعر لنكولن قط ان اي سعر يدفعه في سبيل الحفاظ على الاتحاد كان باهظاً . ربما شك في انه قد يعرض رخاء الاميركيين للخطر . لكن بالنسبة للنكولن ، لم تكن مسؤولية رجال الدولة الاميركيين تقتصر على الاميركيين فقط ، بل هي تشمل العالم . وقد اوضح في اثناء توقفه في قاعة الاستقلال في فيلادلفيا عام ١٨٦١ ، في اثناء توجهه لتولي مهام منصبه بأنه لن يرضى بأية تنازلات ، حتى من اجل ما قد يسميه الناس اتحاداً ، اتحاداً يتضمن التنكر لاعلان الاستقلال . لأن لنكولن يعتبر ان اعلان الاستقلال الذي اعلن ان حقوق البشرية هي الاساس الصحيح لأي نظام سياسي، يجعل من واجب اول امة تكرس نفسها للعدالة التي تنادي بها ، ان تكون سباقة الى كل ما هو حق . وكما قال في ذلك الحين ، ان اعلان الاستقلال قد « منح الحرية ، ليس لشعب هذه البلاد فقط ، بل والامل لكل العالم ، اليوم وفي كل الايام المقبلة . وهو الذي وعد بأن الاحمال سترفع عن كواهل جميع الناس ، حين يحين الوقت ، وان الجميع سيحظون بفرص متساوية » .

فردريك دوجلاس

هيربرت جي . ستورنج

أحـد المواضيع الرئيسية التي تتعلق بفن ادارة الدولـة والفكر السيـاسي الاميركي نجـده في الانطباع الراسخ الذي يربط الدولة الاميركية بمؤسسة الرق . وقلة من الناس يفهمون تلك المؤسسة بالقدر الذي فهمه فردريك دوجـلاس . وقلة من الرجـال عملوا مثله بحكمة وفـاعلية من اجـل تحطيمها . وقلة من الناس تمكنوا من سبر اعماق مضامينها . ولم يتخل دوجلاس ابداً عن صورته كأميركي اسود . وقد كان دائماً ، وباصرار ، نصيراً ، بمعنى انه تبنى مواقف وواجبات من يتحدث باسم جزء من الكل السياسي (رغم انه في هذه الحالة جزء هام بشكل فريد) . ومع ذلك فإن قلة من الرجال يستحقون ان يصنفوا كرجال دولة اميركيين كما يستحقها هو .

بدأ دوجلاس حياته العامة بعد اقل من ثلاث سنوات على هربه من العبودية وممارسته حياة صعبة كعامل عادي في نيوبرادفورد ، ماساشوسيتس ، عندما قبل دعوة للتحدث ببضع كلمات عن خبـرته كعبـد ، في مؤتمر منـاهض للرق عام ١٨٤١ . وقـد تحدث بشكـل جيد بحيث ان جمعيـة ماساشوسيتس المناهضة للرق دعته ليصبح احد عملائها ، يتحدث عن تجربته في انحاء الـولايات الشرقية . لكن لم يكن كافياً بالنسبة له اتباع نصائح رفاقه البيض المطالبين بالغاء الرق : فقالوا له « اعطنا الحقائق ، ونحن سنتكفل بالفلسفة » . إلا ان عقل دوجلاس كان يعمل بـاستمرار ؛ ولم يستطع التحدث عن الرق دون ان يفكر فيـه . « لم يكن مما يـرضيني تمامـاً ان « اروي » اخطاء ـ وشعرت اني « اشجبهم » .

ولم يكن هناك بد من ان تسـاور البعض الشكوك إزاء : كيف يمكن لشخص كـان عبداً ان يقدم تلك التبريرات الحسنة ويتحدث تلك اللغة البليغة . ولعدة اسبـاب احدهـا الرد عـلى هذه الشكوك كتب دوجلاس عمله الأول من سلسلة اعمال عن سيرته الذاتية ، « سرد حياة فردريـك دوجلاس ، عبد اميركي » ، الذي نشر عام ١٨٤٥ . اوضح فيـه الحقائق ـ وقـد عرّض الكتـاب دوجلاس لمخاطر كبيرة ، لأن اماكن تواجده وفقاً لعمله ذاك باتت معروفة في ميريلاند ـ وكان لذلك

الحنيب قدر كبير ، اكبر من قيمته كرواية ، وهو في الواقع معالجة ممتازة على شكل رواية للاعمال الداخلية ومبادىء مؤسسة الرق الاميركية . واظهر دوجلاس ، مثل هاربيت بيتشر ستو التي اعتمد عليها في كتابه ، كيف ان افضل ما في الرق يختلط بـالأسوأ الـذي يخربـه . ووصف كيف أعلمته سيدته اللطيفة طيبة القلب من بالتيمور ، التي علمته القراءة والكتابة بأسى « انه بالنسبة لهـا ليس سوى عبد رقيق ، وان معاملتها لـه كانسـان ليست خطأ فحسب ، بـل خطرة ايضـاً » . ويصف الشرور التي تعرضت لها بسبب الدروس . ويصف محطم العبيد المدعو كوفي ، الذي كان يستأجر العبيد بثمن بخس بسبب سمعته في اعادتهم الى اسيادهم « مؤدبين » ومحطمي المعنويات ، لكن بأي ثمن ! كـان كوفي يختبىء في بعض انحـاء مزرعتـه ، ويتجسس على العبيـد ، وفي بعض الاحيان يزحف على يديه ورجليه كي يفاجئهم ـ كان يحط من قدر نفسه فعلاً في ممارسة سيادته التعسة على العبيد . ورغم ان دوجلاس كان يقضي اللحظات النادرة من الراحة لدى كوفي « فيما يشبه سبات الوحوش » ، فإن الرغبة الانسانية في الحرية كانت تتأجج داخله ، وقد اشتعلت هذه الرغبة عندما هاجمه كوفي دون ذنب جناه . وقد نجح دوجلاس في الدفاع عن نفسه في صـراع استمر اكـثر من ساعتين . والواقع انه لم يعد عبداً منذ ذلك الحين ، رغم انه بقي مستعبداً من ناحية الشكل . فقد صمم ألا ينجح اي انسان في ضربه في المستقبل حتى ولو ادى ذلك الى مقتله .

ويمثل كوفي اعماق مؤسسة الرق ؛ وقد تحسنت اوضاع دوجلاس بعد ذلك ، إلا ان التحسن لا يجعل العبد اقل مناهضة لعبوديته . وقد أجر دوجلاس بعد ذلك من قبل سيده لـرجل منصف طيب عامله معاملة حسنة ، ورد دوجلاس على تلك المعاملة بمحاولة هرب فاشلة ، وبدلاً من بيعه في الشمال ، سمح له سيده بالعودة الى بالتيمور حيث جرى تأجيره ، ثم سمح له فيما بعد بتأجير نفسه . ومع ذلك لم تفد هذه التجربة إلا في عرض استغلال العبيد امام ناظري دوجلاس ، وجعلته اشد لهفة الى الهرب . وكلما زادت مؤسسة الرق من بسط الحرية للعبيد ، كلما زاد عدم التسامح مع هذه المؤسسة . وقد عاش دوجـلاس تجربـة تناقضـات « انقسام البيت عـلى نفسه » ، وفهم تلك المسألة تماماً :

> لقد لاحظت من خبرتي في العبودية ـ انه كلما تحسنت اوضاعي ، كانت تزيد رغبتي في الحـرية ، بدلاً من ان يزيد رضائي ، وتجعلني افكـر في خطط كي انـال حريتي . واكتشفت ان ايجـاد عبد يرضى بوضعه ، يتطلب عبداً بلا تفكير . ومن الضروري التعتيم على معنوياته ورؤاه العقلية ، والقضاء على قدرته في التفكير بقدر الامكان . ويجب ألا يكون قادراً على اكتشاف اي تناقض في الرق ؛ ويجب ان يشعر بأن الرق صحيح . ويمكن ايصاله الى تلك النتيجة فقط ، اذا كف عن ان يكون انساناً .

الاصلاح الاخلاقي والعمل السياسي

كـان دوجلاس خـلال السنة الأولى من عمله في الخـدمة العـامة مؤيـداً تمامـاً لوليم لـويـد جاريسون ، وتقبل بالكامل فكرته من ان الدستور هو وثيقة تؤيد الرق ، كـما تقبل مـذهبه بعـدم التصويت . « حين كنت معه ، اعتقدت ان اول واجبـات الولايـات التي لا تبيح الـرق هو حـل

الاتحاد مع الولايات التي تبيحه ، وكانت دعوتي مثل دعوته « لا اتحاد مع الولايات التي تبيح الرق » . وقد احب دوجلاس الاجراءات المتطرفة ، سواء من جانب المطالبين بالغاء الرق او المتمسكين به . « لقد احببت التحديق في هذين الجيشين المتصارعين ، لأني كنت مؤمناً ان ذلك سيعجل في حل الاتحاد الحالي غير المقدس ، والذي وسم عن حق بأنه « ميثاق مع الموت ، واتفاق مع الجحيم » . وقد اعتبر الدستور « مؤيداً للرق بشكل جذري واساسي » . وقال « من جهتي فإني افضل ان تشل يميني على ان اشارك في تصويت تحت ظل دستور الولايات المتحدة » .

وقد حمل دوجلاس هذه الآراء معه عندما انتقل الى روشيستر في نيويورك ، وأسس صحيفته المطالبة بالغاء الرق . « ستتم مهاجمة الرق في معاقله ـ وتسويات الدستور ، والمطالبة دون وجل بحل الاتحاد ، الى ان يتم الغاء الرق ، ويحل الاتحاد او ان تغيب شمس هذه الامة المذنبة وتغرق في الدم » . ويقول بأن دستور وحكومة الولايات المتحدة هما « اكثر المتآمرين وحشية وبشاعة » ضد حقوق العبيد . « ليسقطا كلاهما ، فكل منهما غير جدير الوجود » . والقسم بالحفاظ على الدستور « هو طلب مستحيل اخلاقياً » . اما بالنسبة للمطالبين بتحرير العبيد الذين يحاولون تبرير دعمهم للدستور بأنه طريقة لتشجيع اجراءات مفيدة ، « لهم تعاطفنا ، لكن ليس تقديرنا » . ورفض دوجلاس « نظريتهم عن الحكومة الانسانية ، التي تجعل من الضروري فعل الشر ، على امل ان يأتي الخير » . فدستور في صراع مع نفسه لا يمكن التعايش معه ، وبالتالي ، « فإن المنصة التي يجب علينا ان نشغلها ، تقع خارج رقعة الورق تلك » .

وبممارسته حكمه المستقل والقوي دائماً ، أضحى دوجلاس متشككاً اكثر فأكثر في موقف جاريسون . وفي العام ١٨٥١ اعلن انفصاله عنه . واذعن لوجهة النظر القائلة بأن المشكلة الأساسية هي مشكلة اخلاقية وان الغاء الرق يعتمد على اعادة النظر في الاخلاق وتجديدها . واستخلص بأن اتباع جاريسون ليس لديهم اجابات مناسبة حول كيفية تحقيق ذلك . اضف الى ذلك انه توصل الى نتيجة هي ان الجاريسونيين لم تكن بهم عيوب سياسية فحسب بل اخلاقية ايضاً . وهم رغم استقامتهم بحاجة الى تعلم الاخلاقيات من سياسات الجمهورية الحرة (والتي بدورها ليست كاملة) . وقد كان شعور الجاريسونيين بعدم الاتحاد مع الولايات التي تبيح الرق « تعبيراً جيداً عن مقت الرق » ، « إلا انه لا يعبر بوضوح وجلاء عن مبدأ للعمل ، ولا يلقي بأي ضوء على طريق الواجب . وتعريفه ، كما عرفه كاتبه ، يقود الى مذاهب زائفة ، ونتائج عابثة » . والواقع انها تصل في النهاية الى التخلي عن الفكرة العظيمة التي تبدأ بها الحركة المناهضة للرق : « انها تبدأ بالمطالبة بتحرير العبيد ، وتنتهي بترك العبيد يحررون انفسهم » .

وتبنى دوجلاس الموقف السياسي للمطالبين بالغاء الرق والقائل انه « نظام عنف خارج على القانون ؛ وانه لم يكن قانونياً قط ، ولا يمكن ان يكون كذلك . . . » « وقد تعب وارهق من مجادلة موقف من يبيحون الرق في هذه المسألة » . وانتهى الى استنتاج ان من يبيحون الرق لم يكونوا مخطئين بخصوصه فحسب بل مخطئين بخصوص الدستور ايضاً . وتبنى وجهة النظر القائلة « ان

الدستور اذا ما أُوِّل على ضوء قواعد وطيدة من التفسيرات القانونية ، قد يصبح متناغماً في تفصيلاته مع الأهداف النبيلة التي جاهر بها في مقدمته ؛ ويجب عليه بعدها ان يصر على تطبيق هذه القواعد في تلك الوثيقة ، وان يطالب بتوظيفها لصالح تحرير العبيد » . وتـوصلّ دوجـلاس الى فهم خطة واضعي اطر الدستور الذين حاولوا ، مع اخذ التدابير اللازمة لوجود مؤسسة الرق في الاعتبار ، ألا يتركوا اي مبدأ في الدستور قد يفهم منه انه يقر الرق ، ولا كلمة واحدة تشوه دستور شعب حر . وعندما تمكن من فهم هذا التصميم تماماً ، انتهز الفرصة التي وفرها . واصبح بامكـان السود ان يتحدثوا بلغة القانون بملء افواههم ، لغة الدفاع عن الدستور . وفي استطاعته الآن ان يدعو البلاد الى العودة ، ليس الى المبادىء الأساسية للجمهورية كما عبر عنها اعلان الاستقلال ، بل الى المبادىء القانونية الاساسية التي عبر عنها الدستور .

وانطلاقاً من قناعته الجديدة دعا دوجلاس الى « ان من واجب كل مواطن اميركي ، يسمح له ضميره القيـام بذلـك ، ان يستخدم طـاقاتـه « السياسيـة » و« الاخلاقيـة » من اجل اسقـاطه [الرق] » . « يجب ألا تفلت من ايدي الناس ، بسبب توجهات فلسفية زائفة اداة قوية مناهضة للرق مثل الدستور وحق الاقتراع . وهكذا باشر دوجلاس دورة من النشاط السياسي سعى فيها الى الحفاظ على الطهارة الاخلاقية ، وبالتالي القوة الاخلاقية لالغاء الرق ، وحاول ، في الوقت نفسه ، ايجاد الطرق لجعلها فاعلة من الناحية السياسية . وفي دفاعه عن دعمه لمرشح « الارض الحرة » عام ١٨٥٢ ، اقر دوجلاس القواعد التالية للعمل السياسي .

> من الواضح ان جميع الاصلاحات تكون بداياتها في الافكار ، ويجب عليها ، لفترة من الزمن ، ان تعتمد في تقدمها على اللسان والقلم ، حتى يكون لها عدد كاف من المؤيدين يجعلهم يشعرون انهم قريبون من صندوق الاقتراع . . . نحن لا نطلب من اي شخص ان يغض النظر عن اي من اهدافه ومراميه . كل ما نطلبه هو ان يسمح له في ان يمارس رقابته الطبيعية . وقاعدتنا في العمل السياسي هي التالية : يجب على المقترع ان يتأكد ان صوته سوف يحقق اعلى نفع ممكن ، ويتأكد في الوقت نفسه انه لن يضر .

وواصل دوجلاس كفاحه بلسانه وقلمه من اجل الغاء للرق دون تسويات ؛ لكن عندما حان وقت الذهاب الى الانتخابات سلط اهتمامه على المنافع التي يستطيـع الحصول عليهـا في المستقبل القريب ، بدل تلك التي قد يجنيها في المستقبل البعيد .

> ان مهمة السياسي المطالب بالغاء الرق في هذه البلاد هي الغاء الرق . ووسائل تحقيق هذه الغاية العظيمة هي ، اولاً ، نشر المشاعر المناهضة للرق ؛ وثانياً ، جمع هذه المشاعر وتحويلها الى قـوة سياسية ، تعمل لفترة من الوقت ، على كبح اجراءات العنف التي تدعم الرق ، واخيراً ، اسقاط الشر الفظيع للرق نفسه .

وستُبرز مشاكل دوجلاس المأزق الواضح الذي يتعرض له المصلح في السياسة . ففي العام ١٨٥٦ ، على سبيل المثال ، ناقش دوجلاس في مقالة له بعنوان : « ما هو واجبي كناخب مناهض للرق ؟ » يقول « ان طهارة القضية هي نجاح القضية » . وفي حين قد يشارك المصلح في السياسة

« فإن اول واجب للمصلح ان يكون على صواب . فإن كان على صواب ، فإنه قد يتقدم الى الامام ؛ اما ان كان على خطأ ، او كان جزئياً على خطأ ، فهو اشبه ببيت منقسم على نفسه ، وسوف يسقط » . وطالما ان الحزب الجمهوري « لا يحتل هذا الموقع العالي المناهض للرق (والأسوأ من ذلك انه لا يهدف الى احتلاله) » ، فقد دعا دوجلاس قرّاءه الى التصويت لمرشح الرئاسة من الراديكاليين المطالبين بالغاء الرق ، حتى لو ادى ذلك الى تحويل الانتخابات لصالح الديموقراطيين وخسارة كانساس لصالح مؤيدي الرق . « نحن نفضل عن عمد ان نخسر كانساس على ان نخسر تكاملنا في مناهضة الرق . إلا انه وبعد اربعة اشهر ، في آب / اغسطس ١٨٥٦ ، تخلى عن مرشح المطالبين بالالغاء ، غاريت سميث ، واعلن دعمه للجمهوريين جون فيرمونت ووليم رايتون . وهكذا اخضعت طهارة القضية ، حتى بالنسبة لمؤيد الاصلاح ، لاخلاقيات اعلى .

لقد فات الوقت على رجل شريف كي يحاول ان يدافع عن حقه في ان يبدل رأيه بالنسبة للوسائل السياسية المعارضة للرق . ان تناغم قضية مناهضة الرق مع نفسها تتطلب ، في رأينا ، من المقترع المناهض للرق ان يعطي صوته وتأثيره ، للجهة التي تبين ظروف وترجيحات القضية انها تميل لنصرة المبادىء الحرة في المجلس وحكومة الأمة . لا ان يتفق مع مسار سياسي معين هذه السنة ، لمجرد ان هذا المسار بدا الأفضل في العام المنصرم ، او اي وقت قبله . فالعمل الصحيح المناهض للرق هو ذاك العمل الذي يوجه اقسى ضربة للرق ، يمكن توجيهها في ذلك الوقت بعينه . ويكون هذا العمل متناسقاً مع الهدف مهما كان الشكل الذي قد يعبر فيه عن نفسه .

انطلاقاً من هذه الأسس أيّد دوجلاس فيما بعد ابراهام لنكولن . وان يكن ذلك محاطاً بالكثير من الشك ، ونفاذ الصبر ، والسخط . وكان انتقاده للنكولن ، خاصة خلال السنوات التي سبقت اعلان تحرير العبيد ، جارحاً وفظاً . ووجد ان خطاب لنكولن الذي القاه بمناسبة توليه الرئاسة « وثيقة تتحدث بلغتين » ؛ واتهمه بأن ليس لديه مبادىء مناهضة للرق ؛ واكد انه كان « نشطاً ، ومصمماً ، وشجاعاً » في دعم الرق ، و« سلبياً ، وجباناً ، وخائناً لقضية الحرية بالذات والتي يدين لها بانتخابه » . « وشكك في نزاهته » . حتى انه وجد اعلان تحرير العبيد ذاته مخيباً للامال ، حين جعل مما يجب ان يكون مسرة عبئاً ثقيلاً ، دون ان يلامس العدالة او الرحمة . « ابراهام لنكولن ، رئيس الولايات المتحدة الاميركية ، القائد الأعلى للجيش والبحرية ، اعلن بطريقته الخاصة ، والحذرة ، والمتذرعة بالصبر ، والمترددة ، والبطيئة ، إلا اننا نأمل ان تكون واثقة ، ونادى ، والقلوب الموالية تكاد تنفطر من اليأس » بتحرير العبيد .

عندما قرّبت الظروف بين الزعيم الاسود ، ورجل الدولة الابيض ، ازداد تفهم دوجلاس للنكولن . ولا يعني هذا ان علاقتهما كانت سهلة ، او ان دوجلاس كان يرى الأمور كما يراها لنكولن . فعلى سبيل المثال ، كانا مختلفين دائماً في مسألة استخدام الاتحاد لقوات من السود . وبعد اشهر من الجدال حول ضرورة استخدام الجنود السود والكيفية التي يجب ان يستخدموا بها ، وافق دوجلاس على مضض على تأييد نظام لم يكن ، في بعض جوانبه ، منصفاً للجنود السود ، حيث انه كان يعتقد ان قضية حرية السود يمكن خدمتها حتى بهذه الطريقة .

وقد تفهم دوجلاس المنهج الحقيقي لادارة الدولة لدى لنكولن واصبح على دراية بموقعه وموقع شعبه من هذه الادارة . ويقول دوجلاس ، في حين كان شارلز سومر « بالنسبة لي ولابناء شعبي المضطهد . . . اعلى من اعلى رجال دولتنا ، وأفضل من افضلهم » ، كان لنكولن ببساطة « اعظم رجل دولة تولى مصير هذه الجمهورية » . وقد عبر دوجلاس عن فهمه هذا في العام ١٨٧٦ بمناسبة رفع الستار عن النصب التذكاري لفريدمان في مدينة واشنطن . وقال ، لم يكن لنكولن « بالمعنى الكامل للكلمة رجلنا ، او نموذجنا ، فقد كان ، في مصالحه ، وتحالفاته ، وعاداته في التفكير ، وفي قناعاته ، رجلاً ابيض » . لقد جاء الى السلطة على اساس معارضة انتشار الرق ، إلا انه كان مستعداً للدفاع عن الرق في اماكن تواجده والحفاظ عليه ، وكانت سياسته بكاملها مدفوعة « باخلاصه الوطني لمصالح بني جنسه » . ومع ذلك « ففي حين انقذ لنكولن لكم بلدكم ، فقد خلصنا من العبودية ، وكما قال جيفرسون ، في ساعة اسوأ من اجيال من الاضطهاد ، نهض اباؤكم في ثورة لمواجهتها » . وقد كانت قناعات لنكولن عاملاً على نجاحه في اعداد الشعب الاميركي للصراع العظيم ، وان يقوده بأمان من خلاله . « ومن وجهة نظر المطالبين بالغاء الرق يبدو لنكولن بطيئاً ، وبارداً ، وباهتاً ، وعديم الاكتراث ؛ لكن بالحكم عليه من خلال مشاعر ابناء شعبه ، وهي مشاعر كان ملزماً بالاسترشاد بها بصفته رجل دولة ، يظهره سريعاً ، ومتحمساً ، وراديكالياً ، ومصمماً » .

وقد آمن السود بلنكولن رغم الأقوال والأفعال التي شككت في اخلاصه ، واتهمت مفاهيمه .

> عندما مكث طويلاً في الجبال ؛ وعندما اعلمنا ، ويا للغرابة ، اننا سبب هذه الحرب ؛ وعندما اخبرنا ، وبمزيد من الغرابة ، ان علينا ان نترك الارض التي ولدنا فيها ؛ وعندما رفض ان يستخدم جنودنا في الدفاع عن الاتحاد ؛ وعندما رفض ، بعد ان قبل خدمة الجنود الملونين ، ان ينتقم لنا من قتلنا وتعذيبنا لأننا اسرى ملونون ؛ وعندما اخبرنا بأنه مستعد لانقاذ الاتحاد ان استطاع بالابقاء على الرق ، وعندما الغى اعلان تحرير العبيد الذي اصدره الجنرال فيرمونت ؛ وعندما رفض ان يعزل القائد الشعبي لجيش البوتاماك في ايام تراخيه وهزيمته ، والذي كان اشد حماساً في جهوده لحماية الرق منه في قمع الثورة ؛ عندما رأينا كل هذا ، واكثر منه ، كنا في بعض الاوقات محزونين ، ومصعوقين ، وفي غاية الذهول ، لكن قلوبنا أمنت وهي تدمي وتحترق .

لم تكن تلك ثقة دون مبررات . « فرغم الغيوم والضباب الذي احاط به ، ورغم الاضطرابات ، والعجلة ، وفوضى اللحظة ، فقد كان في مقدورنا اخذ فكرة شاملة عن ابراهام لنكولن . . . » لم يتخل دوجلاس ابداً عن وجهة نظره كمتحدث وزعيم اسود ، لكنه توصل الى فهم عمق الانسجام بين البيض والسود ، الذي كان يحرسه لنكولن .

> لا يهمنا كثيراً اللغة التي قد يستعملها في المناسبات الخاصة ؛ ولا يهمنا كثيراً ، طالما اننا نعرفه تمام المعرفة ، سواء كان سريعاً في تحركاته او بطيئاً ؛ فإنه يكفينا ان يكون ابراهام لنكولن على رأس حركة عظيمة ؛ وانه عاش تعاطفاً جسدياً مع الحركة ، والتي تظهر طبيعة الأمور ، انها سوف تمضي قدماً حتى يلغى الرق في الولايات المتحدة بالكامل ، والى الأبد .

« أي وطن لي ؟ »

في الفترة ما بين ١٨٤٥ ـ ١٨٤٧ فر دوجلاس الى انجلترا لتجنب القبض عليه مرة اخرى ، والدعوة لالغاء الرق. وقد دأب على القول ، كنت « منبوذاً من المجتمع في طفولتي، وخارجاً على القانون في مسقط رأسي » . و« ان يكون الناس وطنيين هو بالنسبة لي أمر طبيعي جدا ؛ وكحقيقة فلسفية ، فأنا مستعد لمنحها اعترافاً « فكرياً » . لكن ليس هناك ما استطيع ان افعله اكثر » .

> ليس في قلبي اي حب لاميركا ، كما هي ؛ ولا احس بأية وطنية . ليس لي وطن . فأي وطن لي ؟ فمؤسسات هذا الوطن لا تعرفني ، ولا تعترف بي كانسان . . . فليس في قلبي اي حب لهذا البلد او لدستوره ، ولا يمكنني ان احبه ، كما هو . اتمنى ان اراه يسقط في اسرع وقت ممكن ، وان يتشظى دستوره لألف شظية بدل ان تستمر تلك اللعنة الشريرة وتبقى كما هي الآن .

عندما تخلى دوجلاس عن المذهب الجاريسوني لم يعد ينظر الى السود على انهم « خارجون على القانون » ، لأنه بات يعتقد بأن الرق ليس قانونياً بموجب الدستور . وما زال الاسود « منبوذاً » ، لأنه في الحقيقة ما زال عبداً ؛ إلا ان له مطلباً اخلاقياً وقانونياً في حماية « بلده » . وهذا هو موضوع احد اهم تصريحات دوجلاس في فترة ما قبل الحرب ، ضمنه خطاب رسمي القاه في روشيستر ، نيويورك عام ١٨٥٢ ، حول « معنى الرابع من تموز / يوليو بالنسبة للزنوج » .

> رفاقي المواطنون ، استميحكم العذر ، اسمحوا لي ان اسأل ، لماذا استدعيت للتحدث هنا اليوم ؟ ما دخلي انا ، وهؤلاء الذين امثلهم باستقلالكم القومي ؟ هل ان المبادىء العظيمة في الحرية السياسية والعدالة الطبيعية التي جسدها اعلان الاستقلال ذاك تمتد الينا ؟ . . .
>
> . . . فهل بالله عليكم ، يمكن ان نحظى ، من اجلنا واجلكم ، برد ايجابي صادق على هذه الاسئلة . . .
>
> . . . هذا الرابع من تموز / يوليو هو « لكم » وليس « لي » . قد تبتهجون ، اما انا فيجب ان اندب . ان تجروا رجلاً مقيداً بالاغلال الى معبد الحرية العظيم هذا الذي يشع بالنور ، وتدعونه الى مشاركتكم ترانيم الفرح هي سخرية لا انسانية وتجاهل وقح . فهل قصدتم ، ايها المواطنون ، ان تسخروا مني حين طلبتم مني ان اتحدث اليكم اليوم ؟

وفي مقابل السخرية ، نبه دوجلاس مستمعيه بقوة الى خداع اميركا لنفسها . وبنظرته الى ذلك اليوم من وجهة نظر العبيد ، فقد بين ان شكل وسلوك الأمة لم يكن قط على هذا القدر من السواد . « لقد كانت اميركا مضللة للماضي ، مضللة للحاضر ، وتلزم نفسها بكل جلال كي تكون مضللة للمستقبل » . ولهؤلاء الذين قالوا ان المطالبين بالغاء الرق سوف يشجبوه حين يقتنعوا ، سأل دوجلاس ، ما الذي يحتاج الى نقاش ؟ ان العبد انسان ؟ ام ان للانسان حقاً في الحرية ؟ ام ان الرق خطأ ؟ ام ان الرق ليس مقدساً ؟ ان للكلمات قيمة حين نعمل بها فقط .

> في وقت مثل هذا فإن ما نحتاجه هو السخرية اللاذعة لا الحوار المقنع . اوه ! هل لدي المقدرة ، وأوصل صوتي لاسماع الأمة ، لو استطعت لاطلقت اليوم اتوناً من النقد اللاذع ، والتوبيخ

العاصف ، والتهكم المدمر ، والتعنيف القاسي . لأنه ليس الضوء هو ما نحتاج اليه ، بل النار ، وليس رشات المطر الخفيفة ، بل الرعد . نحن بحاجة لعاصفة ، وزوبعة ، وزلزال . يجب اذكاء مشاعر الأمة ؛ وتنبيه ضميرها ؛ وترويع تحفظها ، وكشف نفاقها ؛ وفضح جرائمها ضد الله والانسان ، وشجبها .

وهكذا انتقد دوجلاس بقسوة رفاقه المواطنين :

رفاقي المواطنون ، لن اثقل اكثر من ذلك على تناقضاتكم القومية . لكن وجود الرق في هذه البلاد يسم مذهبكم الجمهوري بالعار . وانسانيتكم بأنها مجرد ستار ، ومسيحيتكم بالرياء . انه يحطم قوتكم الاخلاقية في الخارج : ويفسد ساستكم في الداخل . ويقوض اسس الدين ؛ ويجعل اسمكم موضع ازدراء ومضغة في فم عالم ساخر . القوى المعادية في حكومتكم ، هي الشيء الوحيد الذي يعكر صفو « اتحادكم » ويعرضه للخطر . وهو يرعى الغطرسة ويربي العجرفة ؛ ويشجع الرذيلة ؛ ويؤوي الجريمة ؛ انه لعنة الارض التي تدعمه ، ومع ذلك تتشبثون به كما لو كان الملاذ الاخير لكل امالكم .

كلمات قوية ، مع انها كلمات موجهة الى « رفاقه المواطنين » ، كما تعود دوجلاس ان يخاطب مستمعيه . على اية حال ، بعد ٥ سنوات ، رفضت المحكمة العليا في قرارها الخاص بقضية « دريد سكوت » تفسير دوجلاس للدستور ، وتمسكت بأن ليس في وسع السود المطالبة بأي من الحقوق والامتيازات التي ضمنها الدستور لمواطنين الولايات المتحدة . وفي رده على هذا القرار ، لم يكن دوجلاس يلسع بالنقد رفاقه المواطنين ، (وهو تعبير استعمله هنا مرة واحدة فقط في تحيته الشكلية) بل يدافع عن نفسه ضد عدو . لقد كان القرار « شائناً » ، و« شيطانياً » ، « وتجسيداً قانونياً للوحشية » ، « ونسيجاً مخزياً من الاكاذيب المفضوحة والمكشوفة » . وقد استأنف دوجلاس ضد « هذا القرار الاسود اللعين للمحكمة العليا ، الى محكمة وعي الشعب ، وانسانيته » . وصرح بأن « كل ما هو رحيم وعادل على الارض وفي السماء ، سوف يلعن ويحقّر مرسوم تاني هذا » . وقد ابدى دوجلاس في اغلب المناسبات دليلاً اوسع على الفهم ، وكان هجوماً كهذا على الهيئة العليا لتطبيق القانون ، عملاً يتسم بانعدام المسؤولية كليّة والانهزامية . لكن قرار المحكمة في قضية « دريد سكوت » بلغ حدّ شن حرب مكشوفة ضد الاسود ، فاستثناه من المشاركة السياسية في المجتمع الاميركي . وكان على الاسود ان يدافع عن نفسه بهذه الطريقة ، حتى لو جازف بالحاق اضرار خطيرة بالمجتمع السياسي حيث يسعى الى تأمين مكان ملائم له . وقد اعترف دوجلاس في سيرته الذاتية بشعوره بالرضى لنشوب الحرب بين الشمال والجنوب . « ها أنا اقف خارج حظيرة الانسانية الاميركية ، وقد انكرت عليّ مواطنتي ، ولا استطيع ان ادعو مسقط رأسي بأنها بلادي . وقضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأن لا حقوق لي يلتزم البيض باحترامها . واتوق لأن ارى نهاية لاستعباد بني قومي . وكنت مستعداً لأي غليان سياسي قد يجلب اي تغيير للاوضاع القائمة » .

ولالقاء مزيد من الضوء على هذا الموضوع تجدر مقارنة حديث دوجلاس بخصوص قرار

« دريد سكوت » وحديثه عام ١٨٨٣ حول قضية « الحقوق المدنية » ، التي اسقطت التشريعات الفدرالية التي تمنع التمييز ضد السود . كانت الحرب قد انتهت بالنسبة للبلاد وبالنسبة للسود ، وقررت تلك الحقيقة العظيمة نص الكلمات. وليس معنى ذلك ان قضية الحقوق المدنية لم تكن ضربة خطيرة . إلا ان دوجلاس اعتبر انها تقف في صف يشمل قضايا سابقة كثيرة ، مثل ادخال الرق بالقوة الى كانساس ، وسن قانون العبيد الهاربين . وسحب تسوية ميسوري ، وقرار « دريد سكوت » . وقال في لقاء جماهيري دعي اليه للاعتراض على قرار « الحقوق المدنية » ، « نحن بصفتنا فئة من الناس ، جرحنا جرحاً عميقاً ، جرحنا في بيت اصدقائنا » . ورغم جرحهم ، فإن السود لم يطردوا من بيتهم السياسي ، كما حدث في قضية « دريد سكوت » . وسيطر على بلاغة دوجلاس هذا الفارق . ولم يكن في حديثه هنا شيء من العنف الذي صبه على قرار ثاني . وبدأ بالاشارة الى انه قد تجشم كتابة ملاحظاته ، والتي قد تكون « اختيرت بعناية ، وغير معرضة لسوء الفهم ، او التحريف ، او التشويه » . ورأى « ان اللحظة تدعو بصوت اعلى للسكوت بدل الحديث » ، وابدى عزوفاً غير عادي عن نفث ما في صدره من انتقادات . وهدف الى تحقيق نوع معين من الصمت ، في اثناء حديثه . وأكد بأن اعظم شر على الارض « والذي يهدد بأن يقوض ويدمر اسس مؤسساتنا الحرة » . ليس ـ التحامل العنصري ، او عدم انصاف السود ، كما قد يتوقع البعض ، بل ـ « الحاجة العظيمة التي تتزايد بوضوح في ان نضمر مزيداً من الاحترام لهؤلاء الذين اوكلت اليهم مسؤولية وواجب ادارة حكومتنا » . وناشد دوجلاس انصاره المستمعين ألا ينسوا « انه مهما كانت اخطاء الحكام العارضة ، او سوء تصرفاتهم ، فإن الحكومة افضل من الفوضى ، وان الاصلاحات المتأنية افضل من الثورة العنيفة » . وفي حين لم يتدخل بالنقد المناسب ، فقد اعطى بدلاً منه « تأكيداً على صوت من السماء » للاشمئزاز الذي يحس به كل المواطنين الابرار لأي تحقير للحكام . ثم اقترب « قليلاً من القضية المطروحة امامنا » ، وبدأ انتقاده ، إلا انه قاطع نفسه مرة اخرى كي يحذر « ان كان اي شخص قد جاء هنا الليلة وصدره يجيش بالعاطفة ، وقلبه يفيض بالقسوة ، وهو يتوقع ويتمنى ان يسمع هجوماً عنيفاً على المحكمة العليا بخصوص القرار ، فقد اخطأ هدف هذا الاجتماع ، وصفات الناس الذين دعوا اليه » . ثم بدأ دوجلاس نقداً شديداً للقرار ، لكنه لم يفعل ذلك إلا بعد ان قدم للموضوع بمنتهى الحيطة والحذر للحفاظ على احترام المحكمة وسلطتها والقانون الذي نتحدث باسمه . فهي الآن محكمة السود والبيض على حدّ سواء . ومن الأفضل ان يكون هناك محكمة تلحق ضرراً فاحشاً بالسود من ألا يكون هناك محكمة على الاطلاق .

والواقع ، ان الحصول على امتياز المشاركة في المؤسسات السياسية الاميركية كان نصراً ثميناً ساعد دوجلاس في تحقيقه . وحسب فهم دوجلاس الواضح لهذا الامتياز فهو لا يستتبع بالضرورة تحرير العبيد . حيث يمكن المطالبة بتحريرهم حسب القواعد الأساسية لمبادىء اعلان الاستقلال الاميركي والدستور . وبالتالي يمكن مناقشتها من هذه الناحية على أساس ان مصالح السود تتطابق من حيث المبدأ مع مصالح بقية الامة . فحتى في قضية « دريد سكوت » اختتم دوجلاس حديثه

بالقول « كـل ما اطلبـه من الشعب الاميركي هـو ان يعيش دستوره ، ويتبنى مبـادئه ، ويتشـرب روحه ، ويطبق بنوده . لكن في حين يناضل الاسود كي يصبح رجلاً حراً ، وان يصبـح اميركيـاً حراً ، وفي حين اقر افضل رجال الدولة الاميركيـين دوماً ان المبـادىء الاميركيـة تطالب بـالحريـة للسود ، فقد كان هناك قدر اقل بكثير من الاتفاق حول مسألة المطالبة لهم بالحرية داخل الولايات المتحدة . وحول هذه المسألة ـ ابقاء السود في الولايات المتحدة بعد تحريرهم او ارسالهم الى مكان اخر ـ لم يكن هناك وضوح تام حول تطابق مصالح السود مع مصالح البلد . وتجدر الملاحـظة ان اول استقبال رسمي قام به رئيس اميركي لمجموعة من السود كان في العام ١٨٦٢ عندما دعا ابراهام لنكولن لجنة من السود لدعم خطته لتوطين السود في اميركا الوسطى .

ولم يكن موضوع التوطين موضوعاً جديداً ، بالطبع . ففي اول اشارة مطبوعة عن فردريك دوجلاس في « المحرر » الجاريسونية يوم ٢٩ آذار / مـارس ١٨٣٩ ، ورد تقريـر يقول بـأن العبد السابق الشاب قد ترأس اجتماعاً مناهضاً للتـوطين ، وانـه قال « ان نـظام الحكم المتطرف وغـير المتسـامح للمجتمـع الاستعماري الاميـركي لن يغرينـا ابداً ولن يـدفعنا الى الخـروج من تـرابنـا الوطني » . وقد حارب دوجلاس منذ ذلك الحين وحتى نهاية كفاحه مخططات التوطين المتعددة التي قدمت كحل « لمشكلة الزنوج » .

وناقش دوجلاس الآثار الحضارية لموطن دائم للسود، والتي بدأ الاميـركيون السـود يحسون بهـا ، « نحن نقول لكـل ملون : كن رجلاً حيث انت . . . وشق طـريقك الى الفكـر اللامـع ، والثروة ، وافرض احترامك على الآخرين . فإن لم تستطع القيام بذلك هنا ، فلن تستطيع القيام به هناك، فتغيير مكانك لن يغير شخصيتك » . والنقاش كما هـو واضح ليس مـوجهاً لجمـاعات من الرحّل المتنقلين باستمرار . رغم ان جزءاً من النقاش قد يعني ذلك . « نحن نعتقد بأن الاتصال بالعرق الابيض ، حتى ضمن هذه القيود المؤلمة وغير العادلة التي تخضع لها ، يعمل اكثر على رفعتنا وتحسيننا مما لو كنا منفصلين عنهم » . وقد كان دوجلاس يرى « ان اوضاع بني جنسنا قـد تحسنت بوضعهم كعبيد ، حيث انـه جعلهم يتصلون بشعب ارقى ، وقدم لهم تسهيـلات للحصول عـلى المعرفة » ، رغم انه كان يزدري كثيراً كل من يثير نقاشاً كهذا . وكان ينـاضل لـلابقاء عـلى صلة السود مع ذلك الشعب المتفوق ـ متفوق دون شك ، ليس في طبيعته بل بالواقع . كما رأى ان هذا الاتصال لم تكن له فوائد متساوية لكلا الطرفين . وقال عن الفائدة التي جناها من مشـاركته لابن سيده السابق « ان قانون التعويض ثابت هنا كما في كل مكان . ففي حين لم يستطع هذا الرجل ان يشارك الجهل دون ان يستظل بظله ، فإنه لم يستطع ان يعطي رفاق صباه السـود شركتـه دون ان يعطيهم فكرة المتفوق ، بالمقابل » .

ومهما كان ما يعتقد البيض انه الأفضل لاميركا ، فقد كان السود يعرفون ما هو افضل بالنسبة لهم ؛ وحسبما يرى دوجلاس ، فإنهم مستعدون للقتال من اجل البقاء في اميركا . « لقـد صممنا على العيش هنا ان استطعنا ، او نموت هنا ان فرض علينا ذلك ؛ لذلـك فإن أيـة محاولـة لطردنـا

ستكون ، كما يجب ان تكون ، جهداً ضائعاً . نحن هنا ، وهنا سوف نبقى » . لقد بقي الاسود رغم الفارق العظيم بينه وبين الاوروبي ، ورغم « صعوبات وجراحات واهانات اعظم من تلك التي تعرض لها الهنود » ، ورغم الخطط الخبيثة لتعليم اولاده بأن هذه ليست بلاده .

انه لأمر عديم الجدوى ـ واسوأ من عديم الجدوى ، التفكير في ابعادنا ، او ازاحتنا . . . نحن هنا ، وهنا سوف نبقى . والتصور ان بالامكان اجتثاثنا من مكاننا لهو أمر مضحك وسخيف . قد يكون في الامكان تعديلنا ، او تغييرنا ، او إذابتنا في المجتمع ، لكن لا يمكن القضاء علينا . لذلك ، نكرر ، اننا هنا ، وان هذه هي بلادنا ؛ ويجب ان يكون السؤال بالنسبة للفلاسفة ورجال الدولة في هذه البلاد ، ما هي المبادىء التي تفرض سياسة العمل تجاهنا ؟

وقد ناقش دوجلاس انه لم يكن لدى البيض قناعة بعدم اجتثاث السود ، وان الرد المناسب على هذه القناعة هو استئصالها بدلاً من التحايل عليها . وقال ان هناك حاجة ايجابية لعمالة السود في الجنوب . وناقش من منطلق الاخوة الانسانية ، وفي بعض الاحيان ، رأى بأن وجود اتصالات اوسع بين الاجناس كان ضرورة تاريخية ومطلباً أخلاقياً . إلا انه لم يجمع قط هذه الاراء المتفرقة في حوار شامل يقول ان توطين السود ، مثله مثل الرق ، سيء للبلاد كما هو سيء للسود . ويمكن اعادة صياغة حوار دوجلاس هنا على النحو التالي : « اعتقد ان من واجب الولايات المتحدة ان تحافظ على اولاد زوجها السود ، وهي سوف تغتني من فعل ذلك ، كما ان المشاكل التي قد تنجم عن ذلك سوف تحل . وعلى اية حال ، ما قد تتكلفه البلاد نتيجة الحفاظ على الحرية ، والاضرار المحتملة على نسيج الحياة السياسية الاميركية هي مسائل ليس من واجبي ان اعمق التفكير فيها . والسود مستعدون ـ ويجب ان يكونوا مستعدين ـ ان يروا الدولة الاميركية تدفع اي ثمن تقريباً ، وتتعرض لأي خطر تقريباً ، كي تقبل بهم . والمسألة بالنسبة له ليست قضية حياة او موت او حرية او عبودية ، بل من اجل ما تسعى الحياة والحرية لأجله ، وسوف يقاوم أية محاولة مهما بدت معقولة للآخرين ليرخي قبضته عن حضارة الرجل الابيض » .

كان موضوع التوطين اخر المعارك الكبرى في حرب التناقضات بين السود واميركا ، كي يصبحوا جزءاً من اميركا ، وقد كانت من حيث المبدأ اصعب المعارك ، اصعب من معركة تحرير العبيد ، من جهة ، او من ضمان الحقوق السياسية والمدنية ، من جهة اخرى . وقد احيا دوجلاس انتصار السود في هذا الصراع في خطابه بمناسبة ازاحة الستار عن النصب التذكاري لفريدمان عام ١٨٧٦ ، والذي سبق واستشهدنا به . ويضم هذا الخطاب احد اعمق التصريحات حول العلاقة بين الاميركيين السود والدولة الاميركية . وقد وصف دوجلاس بتعابير بليغة الجالسين في عاصمة الامة ، والمستمعين الذين سُحبوا من كل دوائر الحكومة ، وحضروا ليشهدوا دخول السود الى المجتمع الاميركي من خلال تمجيد اعظم رجل دولة اميركي . لم يذعن لاغراء مديح سطحي ؛ ولم يطالب بلنكولن للسود ؛ ولم يشعر بأية حاجة للتعتيم على الحقيقة « نحن نعي تماماً علاقة ابراهام لنكولن بنا وبكال شعب الولايات المتحدة » . فقد كان لنكولن رجلاً ابيض ، واميركي الاميركيين .

لقد كان رئيس الرجل الابيض الى حد بعيد ، كرس نفسه تماماً لرفاهية الرجل الابيض ، وكان مستعداً في اي وقت خلال السنوات الاولى من ادارته ان ينكر الحقوق الانسانية للملونين او يؤجلها او يضحي بها ، في سبيل تعزيز رفاهية الشعب الابيض في هذا البلد . وكان في كل ثقافته ومشاعره اميركي الاميركيين . . . العرق الذي ينتمي اليه وليس اهدافاً خاصة اتخذها . . . وقد كنا في افضل الحالات ابناء زوجته ، او ابناءه بالتبني ، اطفالاً فرضتهم عليه الظروف والضرورة .

إلا ان الظروف فرضت انه لم يكن في وسع لنكولن تعزيز رفاهية البيض دون تعزيز رفاهية السود ، لأن كليهما يقوم على المبدأ ذاته ، الحرية الفردية ؛ كما تشابكت مصائرهم بحيث يتعذر فصلها . كان خطاب نصب فريدمان التذكاري يرمز الى تمجيد السود للنكولن ، والى « حقهم » في ان يمجدوه ايضاً ـ ابناء زوجته ، فعلاً ، لكن سواء كان ذلك افضل ام اسوأ ، فهم ابناء الوطن . « رفاقي المواطنين ، ابدأ بتقديم التهاني . لقد قمنا بعمل جيد اليوم بتقديم الاحترام لذكرى صديقنا ومحررنا . وقد شرفنا انفسنا وأولئك الذين جاؤوا من بعدنا حين ربطنا انفسنا باسم خالد وشهرة لا تمحى . . . » .

ماذا سنفعل بالسود ؟

اذا كان السود سيبقون في الولايات المتحدة ، فإن السؤال هو ، ماذا يجب ان نفعل بهم ؟ وكان جواب دوجلاس ، « لا تفعلوا شيئاً ؛ اهتموا بأعمالكم ، ودعوهم يهتمون بعملهم . « ففعلكم » بهم هو اعظم بلاء يصيبهم » . ويفترض السؤال « ان الرق هو نظام طبيعي في العلاقات البشرية ، وان الحرية تجربة » . والعكس صحيح ايضاً . وبالنتيجة فإن الواجبات الانسانية تكون سلبية الى اقصى حد . « فلو ولد الناس وهم بحاجة لعكاكيز ، بدلاً من الأرجل ، فإن الحقيقة تكون مختلفة . عندما سوف نكون بحاجة للمساعدة ، وقد نحتاج لمساعدة خارجية . لكن تبعاً لترتيبات الطبيعة الأفضل والأكثر حكمة ، فإننا ننهض بالواجب بشكل افضل بعدم اعاقة اصدقائنا مما لو قدمنا لهم المساعدة . او بكلمات اخرى ، ان افضل طريقة لمساعدتهم ان نتركهم يساعدوا انفسهم » . بالطبع لا يقصد دوجلاس هنا ان يمنع عمل الخير . وقد اقترح بشكل واضح « فلنحث الشعب الاميركي ، الذي ابقى الملونين حتى الآن مذهولين بين الصدقات الجزئية والقوة الغاشمة ان يجرب الفضيلة الموجودة في العدالة . ان سبب بلاء الاسود هو بالضبط » انه يعامل في كل مكان كأنه استثناء لجميع القواعد العامة المستخدمة في العلاقات بين الرجال الآخرين » . فإن لم يستطع الزنجي الوقوف على ساقيه دعوه يسقط . . . كل ما اطلبه هو ، اعطاءه فرصة كي يقف على ساقيه ! دعوه وشأنه .

دعوا الزنجي وشأنه ، هذا هو المحك ؛ وواضح انه يجب ألا يترك بشكل كامل ، فقد كان

دوجلاس على وعي بحاجة الاسود الى عكاكيز ، لأن اطرافه كانت متيبّسة من قيود العبودية . « الوقت ، والثقافة ، والتدريب سوف تعيده الى حالته الطبيعية ، لأنه رغم الجراح والذبول ما زال انساناً » . وكان دوجلاس يعرف ما يدين به الزنجي ، إلا انه لم يعزف على هذه النغمة ، وعرض بطرق مختلفة حاجة السود الى مساعدة سخية ، اضافة الى مطلبه بالعدالة . إلا انه لم يكن هناك اي تساؤل حول افضلية مطلب الاسود في ان يسمح له ان يقف او يسقط ، حسب قدرته على الوقوف او السقوط .

ولم يكن مطلب ترك الاسود وشأنه كثير السلبية كما قد يبدو ، بالنظر الى شكل « اعمال » البيض في السود في الماضي ، واهداف هذه الأعمال . وطالب دوجلاس « بالمساواة المدنية والسياسية التامة . . . وبكل الحقوق ، والامتيازات ، والحصانات التي يتمتع بها اي عضو اخر في الكيان السياسي » . « انقذوا الزنجي وسوف تنقذوا الامة ، دمروا الزنجي وسوف تدمروا الأمة ، ولانقاذ الاثنين يجب ان يكون لديكم قانون واحد عظيم للحرية ، والمساواة ، والأخوة لجميع الاميركيين دون اعتبار للون » .

وكان الهدفان الرئيسيان لحملة دوجلاس بترك السود و« شأنهم » ، في ذلك الفهم الاساسي بأن يخضعوا لقانون عظيم واحد لجميع الاميركيين ، هما حق التصويت والحرية دون تميز بسبب اللون . فالحاجة القديمة لا تعيقنا هنا . فالسود يريدون التصويت ، كما شرح دوجلاس مراراً لأنه حقهم ، لأنه وسيلة للثقافة ، لأن انكاره يعني « دمغنا بشارة الدونية » . لأنه كان وسيلة للدفاع عن النفس في الجنوب المعادي ، ولأنه اداة للحفاظ على السلطة الفدرالية في الجنوب .

ويحتاج اهتمام دوجلاس بالتحامل ضد السود الى المزيد من الانتباه . فمنذ البداية رأى هذا التحامل ينبع من استرقاق الاسود ومن المساهمة في هذا الاسترقاق ، ومن اقتراح ابعاده ، والحط من قدره فعلاً . ويجب ازالة هذا التحامل ، والطريقة التي يجب ان يتبعها المطالبون بالالغاء والملونون لتحقيق ذلك ، هي التصرف وكأنه لم يكن موجوداً قط ، وان يشاركوا مواطنيهم حياتهم العادية بغض النظر عن اي اختلاف في لون البشرة » . لقد اختط دوجلاس هذا الطريق لنفسه وتابعه « مع كل مخاطره » . فقد وقف بالقول والعمل ضد اي شكل من اشكال التمييز ضد السود مهما كان نوعه . في القطارات والسفن ، في الفنادق والمطاعم في اللقاءات والاماكن العامة الاخرى وقاوم الاشكال التقليدية من التفرقة العنصرية . ووصف ما يمكن ان نطلق عليه في التعابير الحديثة « التسكع » ، حين كان يقضي الوقت منتظراً باخرة في مدينة نيويورك ويسير بصحبة سيدتين من البيض لجلب انتباه بعض « الزعران » . وكان يقوم بهذه الأعمال ، « ولا يهدف من ورائها اثارة الرأي العام ، او اثارة المشاكل مع الناس ، ولا استعراضاً لاحتقاره للرأي العام ؛ لكن ببساطة كانت مسألة سلوك ، ولأنه كان صحيحاً ان يفعل ذلك » . ومن المؤكد انه كان لدى دوجلاس ذلك الحب المطلق للصّدام الضروري للسياسي الجيد - « انا افاخر بالقتال كما افاخر بالنصر » - إلا انه

نادراً ما كان يقوم بعمل يعتقده صحيحاً إلا اذا كان سياسياً . وكان هذا صحيحاً بالتأكيد من اختباره وتحديه المستمر لمؤتمرات التمييز العنصري .

« وليست المسألة : هل يمكن ان يكون هناك مساواة اجتماعية ؟ » لأن هذه المساواة غير موجودة في اي مكان . بل ان السؤال هو ، « هل يستطيع البيض والسود في هذه البلاد ان يختلطوا ويشكلوا قومية واحدة ، وان ينعموا سوية ، في نفس البلد ، وفي ظل علم واحد بمباهج الحياة التي لا يمكن حصرها ، والحرية والسعي للسعادة كمواطنين متجاورين في بلد مشترك ؟ » وهذه ببساطة ليست مسألة تصرف عام . صحيح ان دوجلاس قال « الاشخاص الذين يسافرون عليهم ترك تحاملهم في البيت » ، إلا انه يعتقد بشكل اساسي بأنه يجب ألا يكون لدى الناس اي تحامل بخصوص اللون يتركونه في البيت . وكي يعيش السود والبيض معاً كمواطنين اصدقاء فيجب اجتثاث التحامل ضد اللون . وفي مقالة له عام ١٨٦٦ ، حول « مستقبل الجنس الملون » ، اعلن دوجلاس « اقوى قناعة » له من ان السود لن يُبعدوا ولن يقضى عليهم ، ولن يبقوا الى الابد جنساً منفصلاً ومميزاً ، بل انه سيتم استيعابهم واذابتهم في المجتمع ، وسوف يظهر في النهاية . . . في صفات جنس مختلط . واكد ان هذا لن يحدث بسرعة او باجراءات قسرية او « نتيجة أية نظرية حول حكمة خلط العنصرين » . ويقول « بأنه لا يؤيد الزواج المختلط بين البيض والسود ، كما انه لا يستنكره . لكنه يرى ان هذا هو الشرط النهائي الوحيد الذي قد يسمح للزنجي بأن يعيش ويزدهر في الولايات المتحدة ، وهو يؤيد بالطبع سلسلة من الأعمال قد تهيىء له .

وغالباً ما عرض دوجلاس اهتمامه بالاثار النفسية للفصل العنصري ، الذي يبدو مألوفاً هذه الايام . وهذا مثلاً احد اسباب حملته الداعية لانضمام السود الى الجيش خلال الحرب الأهلية ، وهو الأثر الذي كان سيتركه هذا العمل من ناحية احترام السود لأنفسهم ، سواء بشكل مباشر ، او غير مباشر عن طريق رفع قدرهم في عيون الاخرين . وكان له اهتمامات مماثلة في نواح اخرى ، مثل التصويت ، إلا ان الاعتبارات النفسية لم تكن قط السبب الوحيد لسياسة دوجلاس ونادراً ما كانت سبباً رئيسياً .

وقد كانت لهذه الاعتبارات اهمية غير عادية في تعليم الصغار . ويصف دوجلاس بنقمة كيف سحب ابنته البالغة من العمر ٩ سنوات من مدرسة خاصة عندما اقترحوا تدريسها بشكل منفصل عن باقي التلاميذ ، « لأن ابقاءها هناك في تلك الظروف لن يفعل شيئاً سوى الحط من قدرها في نظر نفسها ، ونظر الطلاب الاخرين في المدرسة » . وبعد ذلك بأكثر من عشرين عاماً ناقش تمرير مشروع قانون يسمح بالمدارس المختلطة في مقاطعة كولومبيا « من اجل كبح ذلك التيار المجنون من التحامل ضد الزنوج ، وتحطيم تلك الاثار المشؤومة على الاطفال الملونين الذين يتعلمون نتيجة فصلهم عن البيض ، ان البيض متفوقون عليهم » . « علموا اولاد فقراء البيض مع الاطفال الملونين ، ودعوهم يكبروا ويعرفوا بأن اللون ليس بذي اهمية بالنسبة لحقوق الانسان ، بأن الرجل

الابيض والاسود موجود في وطنه ، وان هذا البلد بقدر ما هو بلد الأول فهو بلد الثاني ، وانهما يجب أن لا يعملا معاً كي يرفعا من شأنه . « نحن نريد المدارس المختلطة ليس لأن مدارسنا الملونة ادنى مستوى من مدارس البيض ـ وليس لأن المدرسين السود ادنى مستوى من المدرسين البيض ، بل لأننا نريد ان ننهي نظاماً يرفع من قدر فئة ويحط من قدر فئة اخرى » .

من هنا ، فإن هناك صلة بين اراء دوجلاس والمطالبين بالدمج العنصري اليوم بالنسبة للتمييز والفصل العنصري . لكن الدرس الرئيسي يكمن في الفروقات . اولاً ، رغم ان جميع عمليات الفصل العنصري تفترض ضمناً ان السود ادنى مستوى من البيض من وجهة نظر دعاة الفصل العنصري ، فليست جميع عمليات الفصل هذه مؤذية بالقدر نفسه في هذا المجال . فالضرر كبير في حالة الاطفال ، كما يعتقد دوجلاس ، إلا ان الضرر اقل عندما يتعلق الامر بالسود البالغين . وخلافاً لمارتن لوثر كنغ الابن ، لا يرى دوجلاس ان الفصل العنصري يسبب له اي ضرر . وقال يصف مضايقات تعرض لها في سيراكوز من جماعة من الغوغائيين عام ١٨٦١ ، ان الهدف منها كان اذلاله وجرح مشاعره » . كما لو ان الرجل قد يشعر انه اهين من رفسة حمار ، او نباح كلب . من المؤكد ان ليس مما يسر ان يتعرض شخص للرفس او النباح عليه ، لكن لا حاجة لأن يفكر أي شخص بأن اي من هذين العملين يحط من قدره . وفي الوقت الذي كان يناضل فيه لمنع الضرر الذي قد يسببه الفصل العنصري من عدم احترام للذات بالنسبة للاطفال السود وللبالغين من اشباه الاطفال ، فقد جعل دوجلاس من نفسه مثالاً على الشخص الذي سما فوق هذا النوع من الاذى .

لقد حارب دوجلاس التحامل وكل مظاهره ، والسبب الاساسي ليس تأثيراته النفسية بل بسبب الاذى الذي يرمي اليه ويقود اليه . وقد اعرب عن اعتقاده « ان توجه العصر هو التوحيد وليس العزل ؛ ليس نحو اقامة الزمر والفئات ، بل نحو الاخوة الانسانية » . لكنه لم يقم قضيته السياسية عليها . الواقع انه اعرب عن هذا الاعتقاد في سياق الموقف السياسي والاخلاقي العميق والثابت الذي للسود على هذه البلاد . فقد كان اهتمام دوجلاس السياسي هو تحرير السود من ظلم واضح له مرامٍ معينة ، وتزويدهم بخطة تحقق المساواة في الفرص ، وتبين لهم كيف يستخدموا فرصتهم هذه كي يعيشوا حياة كريمة ، ومستقلة ، ومتحضرة .

> ان كانوا قد ازدرونا ، فلا عجب ان يحاول الاميركيون ان يجعلونا جديرين بالازدراء ؛ . . . وان كانوا قد اتهمونا بالكسل ، فلا عجب ان يحاولوا تعطيل مشاريعنا ، وان كانوا قد افترضوا اننا ادنى مستوى ؛ فمن غير الطبيعي ان يحاولوا احاطتنا بظروف قد تساعد في ان تجعل منا عكس ما افترضوه .

ما كان يهم دوجلاس بشكل اساسي لم يكن ازدراء البيض ، ولا اتهاماتهم ، ولا افتراضاتهم ، بل جعل السود جديرين بالازدراء ، وتعطيل مشاريعهم ، وفرض الظروف التي تحط من قدرهم . ولم يكن كفاح السود، من وجهة نظر دوجلاس ، كفاحاً من اجل « الدمج » ؛ بل هو كفاح من اجل حماية مطلبه في ان يترك وشأنه . « فالعقلية التي تنكر على المرء حقه في ان يأوي الى

مكان عام ، لن تحتاج إلا للقليل كي تتغير وتنكر عليه حقه حتى في ان يأوي الى بيته » . وقد كان دوجلاس معنياً بالمأوى وليس بالعقلية .

وربط دوجلاس ، بما يستقيم مع هذا الرأي ، جميع انتقاداته تقريباً حول الفصل الاجتماعي والاشكال الاخرى من الفصل العنصري ، مع الأخذ بعين الاعتبار واجب الاسود في ان يبذل قصارى جهده . « صحيح جداً ، ان تطلعاتنا كشعب لم تكن عالية بما فيه الكفاية ، وصحيح ايضاً ، اننا كنا وما زلنا ضحايا نبذ في مثل قسوة القبر . . . » ومع ذلك « فإن رفعتنا كجنس تعتمد بشكل كامل تقريباً على جهودنا » . « من يريد ان يكون حراً عليه ان يضرب الضربة الأولى » ، هذا ما كان يكرره دوجلاس المرة تلو المرة . لكن ذلك لا يكفي - على الأقل من وجهة نظر دوجلاس . فليست جميع القيود على الحرية التي تكبلنا مفروضة من الآخرين . وليس مصدر كل تحامل هو عقول المتعصبين . وحين يحطم الاسود اغلاله ، فإن عليه ان يتولى مسؤولية حسن استخدام اطرافه المحررة وعقله .

ما الذي يجب ان يفعله الاسود بنفسه ؟

الواقع ان دوجلاس كان واعياً للوسائل المحدودة جداً المتاحة للسود كي يطوروا انفسهم . وقد قال متحدثاً عن السود الجنوبيين في عام ١٨٨٦ « لقد طلب منهم ان يصنعوا طوباً من دون قش . ايديهم مغلولة ، ويطلب منهم ان يعملوا . ويفرض عليهم الفقر ، ويضحكون عليهم بسبب مصيرهم » . ومع ذلك كان جزء رئيسي من احاديث دوجلاس - سواء ما كان يتعلق بالغاء الرق ، او الجنود السود، او التصويت ، او التحامل بسبب اللون ، او اي شيء آخر - مصحوباً دوماً بدعوات قوية للرجل الاسود كي يعمل بجد .

> ليس لنا سوى الكدح والرجاء ، وان نقذف بعيداً بالكحول والتبغ ، ونحسن الفرص التي لدينا ، وان نتخلى عن كل تبذير ، وان نتعلم العيش ضمن امكاناتنا ، وان ندخر للمستقبل ما نكسب ، وان نعلم اطفالنا ، وان نحيا حياة جدّ وفضيلة . وان نبني شخصيتنا على الاعتدال والمواظبة ، والاستقامة بشكل عام . وان نكوّن لنا اصدقاء اقوياء يقفون الى جانبنا في صراعنا من اجل فرص متساوية في سباق الحياة . فالشعب الابيض في هذه البلاد نائم ، إلا انه ليس ميتاً .

وسأل دوجلاس مراراً وتكراراً في صحيفته عام ١٨٤٨ « ما فائدة ايقاف رجل على قدميه ، ان كنا بعد ان نتركه ، يعود رأسه الى الارض ؟ » وقال ، لا يهم كم نتسول ونتوسل من اصدقائنا التماساً للمساعدة ، ولا يهم مدى كرمهم في تقديمها ، « فما لم ننهض نحن شعب اميركا الملون للعمل من اجل تجديدنا وتطورنا ، فقد كتب علينا ان نجر تعاستنا الحالية واوضاعنا المنحطة لاجيال قادمة » .

> ما نفتقده نحن السود هو الهوية المميّزة ، وهذا شيء لا يستطيع احد ان يمنحنا اياه . هو شيء يجب ان نحصل عليه بأنفسنا ، وان نعمل من اجله ، يمكن الفوز به بالكد - والكد الشديد . ولا يمكن لعطف او كرم اصدقائنا ان يمنحنا اياه . . . وهذا الشيء يمكن الحصول عليه ، لكن يجب ان

تحصل عليه نحن ، وان يحصل عليه كل فرد لنفسه . لا استطيع ان احصل عليه لك ، ولا ان تحصل عليه لي . . . يجب ان تكون لنا شخصيتنا كشعب . وتغيير في وضعنا السياسي سيفعل القليل من دون ذلك . . . الكدح ، والاعتدال ، والنزاهة ، مقرونة بالفكر واحترام مناسب للذات . ابحث عنهم حيث تجدهم ، بين البيض والسود ، يجب ان يرفعوا رأسهم وينظروا اليك - لا ان يخفضوا رأسهم ليعتنوا بك . وبوجود هذه الصفات فإن التحامل ضدنا تخونه الثقة ، ويرتبك ، ويخزي .

هنا ، يتحدث دوجلاس ، كالعادة ، عما يعتبره خيراً بحد ذاته ، التجديد والشخصية . كوسائل لوضع حدّ للتحامل ، وكلمات دوجلاس هي « كن رجلاً ، وسوف يحين الوقت ، كي تعامل كرجل » . ومن منظور اشمل ، كما يراه دوجلاس ، فإن الغاية ان يصبح الاسود انساناً ، في حين نناشد نحن الكونجرس والبلاد ان يقوموا بواجبهم تجاه الاسود .

علينا ألا ننسى ابداً ان اي جنس يستحق الحياة سوف يحيا . وسواء اكترث الكونجرس لمطلبنا بهذا الشأن او ذاك او لم يكترث ، فسوف نظهر قدرتنا على العيش بأن نحيا . يجب ان نحصل على املاك تخصنا وان نعلّم ايدي اطفالنا وقلوبهم ورؤوسهم سواء تلقينا المساعدة ام لا . والجنس الذي يفشل في فعل ذلك يموت سياسياً واجتماعياً ، وهو لا يصلح إلا للموت .

ورغم ذلك ، فمن وجهة نظر الرجل الاسود ، الذي عوق وظلم نتيجة للتحامل ضده ، فإن الهدف هو ان يعامل كرجل . وان يصبح رجلاً فتلك وسيلة . وبيانات دوجلاس عادة تضم المنظور الأشمل لكنها تركز على موضوع محدد . وفيما يلي مثال اخر من ضمن عشرات الأمثلة كتبت عام ١٨٨٣ .

وعلى اية حال ، فإن مصيرنا في ايدينا . فإذا وجدنا ، فإن ذلك ثمرة بحثنا . وان نجحنا في سباق الحياة ، فلا بد ان ذلك حصل بطاقتنا وبجهودنا الخاص . قد يفسح لنا الاخرون الطريق لكن علينا نحن ان نتقدم فيه ، او نبقى متخلفين في سباق الحياة .

اذا بقينا فقراء واتكاليين ، فإن غنى الاخرين لن يفيدنا . واذا كنا جهلة ، فإن علم الاخرين لن يفعل الا القليل لنا . وان كنا حمقى ، فإن حكمة الاخرين لن توجهنا . وان كنا ممن يبددون الوقت والمال ، فإن اقتصاد الاخرين سيجعل املاقنا اشد خزياً والما . وان كنا فاسدين ، ومجرمين ، فإن فضائل الاخرين وحسن تصرفهم لن تنقذنا من فسادنا وجرائمنا .

نحن الآن احرار . ومع ذلك فهناك الكثير من رواسب اوضاعنا الماضية وجب ان نكافح ضدها ، بالاتحاد ، والجهد ، والتعاون ، وبسياسة حكيمة في توجهاتنا واستخدامنا لقوانا الفعلية ، والاخلاقية ، والعملية ، والسياسية . انه الوفاء لأرواحنا ان نستطيع محو اثار التحامل الشعبي ضدنا . وان نزيل العقبات الباقية في طريقنا من اثار العبودية وان نرفع انفسنا الى مكانة مشرفة يقدرها جميع رفاقنا المواطنين . وان نوجد لأنفسنا سبيلاً مريحاً في هذا العالم .

الخلاصة

نجد لدى فردريك دوجلاس ذلك الفهم العميق لتبعية المصالح الجزئية ، مصالح السود ،

لمصالح المجتمع الاميركي بكامله . وقد كان امراً حسناً وجود زعماء اخذوا على عاتقهم مهمة تشجيع المصالح الجزئية . فتلك المهمة تتضمن الاعتراف بفن اعلى لادارة شؤون الدولة اضافة الى المساهمة في رقي هذا الفن . والنموذج الدوجلاسي يعرف افاق النموذج اللنكوني ، رغم انه لا يحتاج الى الارتقاء الى ذلك العلو، ولا البحث ضمن ذلك الاتساع . والنصير ورجل الدولة لهم في النهاية الهدف ذاته ، إلا انهما ينطلقان من نقطتين مختلفتين . ويلتقيان في نظام حكمنا في ساحة التنافس السياسي ، حيث تتولى الاجزاء (بشكل ضمني على الأقل) بعض المسؤولية عن الكل ، في حين يتقدمون بمطالبهم من الجميع ـ كما فعل دوجلاس عندما أيّد فيرمونت في انتخابات الرئاسة عام ١٨٥٨ ، وعندما انتقد ودافع عن المحكمة العليا عام ١٨٨٣ .

وقد ناقش دوجلاس ان كفاح السود الأكبر هو كفاحهم ليصبحوا جزءاً من المجتمع السياسي الاميركي ، وان سبب ذلك الكفاح هو تلك الرغبة الجديرة بالاكبار للحاق بالحضارة التي يمسك البيض بناصيتها . ولم يهاجم احد دوجلاس بالشكوك حول « هوية » او معنى « الحضارة » . ففي ذلك الحين كانت المسألة واضحة تماماً لكافة المستويات . وفي حديث له بمناسبة افتتاح معهد دوجلاس في بالتيمور عام ١٨٦٨ ، وسع دوجلاس منطلقات الحضارة وبنيتها :

والآن ، ما هي عناصر واصول قوى الحضارة تلك ، التي يتحدث الناس ويكتبون عنها بشكل جدي ، والتي يدعيها الرجل الابيض لنفسه وينكرها على الزنجي ؟ انا اجيب انها بكل بساطة ، الوعي باحتياجات الانسان والقدرة على اشباع تلك الحاجات . هكذا تدور آلية الحضارة كلها ، سواء كانت اخلاقية ، او فكرية ، او بدنية .

* * *

نحن الذين حظرت علينا امتيازات الثقافة قد نتجمع هنا ونحس بأرواحنا تهتز لموسيقى سماوية ، وتحلق في السماء على اجنحة الشعر والغناء . وهنا نستطيع ان نتجمع وننير عقولنا حول الدائرة الكاملة للواجبات الاجتماعية ، والاخلاقية ، والسياسية ، والثقافية . هنا نستطيع ان نأتي ونتعلم اصول التأدب والتهذيب. وهنا افضل وارقى بلاغة انتجتها البلاد سواء من اصول انجلو - سكسكونية او افريقية . سوف تتدفق كأنها نهر ، تزيد من يغتسل بمائه اغتناء ، ونبلاً ، وقوة ، ونقاءً . وهنا قد يأتي كل من لديه حقيقة جديدة غير معروفة ليكشفها ويفرضها على القديم الذي نحترمه والذي نعتبره بمثابة بوابات جديدة .

يضاف الى ذلك ان دوجلاس ، يرى انه اذا كان الهدف المشاركة في هذه الحضارة فإن وسائل ضمان تلك المشاركة فيها يجب ان ترتب بحيث لا تسبب اي ضرر ، او ادنى قدر ممكن من الاضرار ، لتلك الحضارة .

وفوق كل شيء ، قال دوجلاس ، ان الأسود ، مثله مثل كل انسان ، عليه ان يسير في طريق

الفرصة بنفسه . وكلما احسن الأسود الاستفادة من تلك الفرصة ، فإن فرصاً اخرى سوف تفتح امامه ؛ وكلما قلل من التفاته للتحامل ، فإن هذا التحامل سوف يتداعى .

ودون ان نزعم بأننا اجهدنا انفسنا كما يجب ، بالنظر لفهم ذكي لمصالحنا ، وان نبعد عن انفسنا الاراء غير المواتية والأعمال غير الودية من قبل الشعب الاميركي ، نشعر بأن ما يعزى الينا من افتقارنا الى الذكاء ، والاخلاقية ، والشخصية الرفيعة يمكن ان يكون السبب الرئيسي فيه الظلم الذي تلقيناه على ايديكم . هل ترى حجر في موضعة دون ان يقلب للحط من قدرنا ؟ واي يد رفضت تحريك المروحة التي تذكي شعلة التحامل الشعبي ضدنا ؟ واي فنان اميركي لم يشوه صورتنا ؟ واي مستظرف لم يضحك علينا في بؤسنا ؟ واي ناظم اغانٍ لم يهزأ من ارواحنا المسحوقة ؟ وأي صحافة لم تسخر منا وتديننا ؟ وأي مبشر ابعد عن رؤوسنا غضبها الصاعق ، وحقدها المكبوت ؟ قليلون ، قليلون ، قليلون جداً ، وما الذي سمعناه من كل ذلك جميعنا ـ اننا حاولنا ان نكون عقلاء ، رغم ان الجميع اتهمونا بالغباء ـ واننا حاولنا ان نكون مستقيمين في حين قدر الجميع اننا مخادعون . واننا جاهدنا لنصبح سادة مهذبين ، رغم ان الجميع حولنا كانوا يعلّمونا استحالة ذلك ـ لقد بقينا هنا حين نصحنا جميع جيراننا بالرحيل ، كل هذا يثبت اننا نملك من الصفات في رؤوسنا وقلوبنا ما لا يمكن لأي شخص محايد إلا ان يمتدحها .

ويقال انه في عام ١٨٩٥ ، سأل شاب فردريك دوجلاس نصيحته حول ما يجب ان يفعله شاب اسود ابتدأ نضاله للتو . « فرفع الشيخ رأسه وقال ، (التحريض ! التحريض ! التحريض !) » . وبعد اربع سنوات ، سأل الشاب نفسه ذات السؤال لبوكر ت. واشنطن ، « الذي اجاب ، « العمل ! العمل ! العمل ! العمل ! كن صبوراً وفز بخدمة متميزة) » . والتعارض غني بالمعاني ، لكن في الوقت الحالي يكفي ان نردد بأن هذا المحرض يلقي بقدر كبير من التأكيدات على العمل . البعض يقول لك ان تذهب الى افريقيا او كندا او ان تذهب الى المدرسة ، وقد قال دوجلاس لقرائه عام ١٨٥٣ ، « نحن نقول لك ان تذهب للعمل ، والى العمل يجب ان تذهب او تموت . فالرجال لا قيمة لهم في هذه البلاد ، او اي بلد آخر ، لما هم عليه ، بل يقدروا بما يستطيعون فعله . ومن العبث ان نتحدث عن كوننا رجالاً ، ان كنا لا نفعل فعل الرجال » .

« حرّض ! » لكن في الوقت نفسه « اعمل ! » اعمل لأن ذلك شكلاً جيداً من اشكال التحريض ، واعمل ، لأن الفرصة للعمل هي ما تحرض من اجله ، فالعقبات الخارجية ، في النهاية ، ليست حاسمة . ومن الواضح ان وجودها ليس سبباً كافياً لقبولها . والواقع ان دوجلاس قد بذل الكثير من طاقته ، والكثير من كلماته لازالتها . لكن في حين كان مهتماً بالفرصة من ناحية ، وبالاختيار الواعي من جهة اخرى ، عن طريق المساعدة بتأمين الحياة الكريمة للسود ، فإنه لم ينس حقيقة ان امتلاك الفرصة في حياة كريمة ، لا تعني انه يحيا حياة كريمة . وفي ختام سيرته الذاتية يصف دوجلاس ما الذي حاول ان يعلمه :

... ان المعرفة يمكن الحصول عليها بصعوبة ـ وان الفقر قد يفسح المجال للمنافسة ـ وان

الغموض ليس مانعاً مطلقاً للتميّز ، وان الطريق للثروة والسعادة مفتوح امام كل من عقد العزم على اتباعه بحكمة ـ وانه لا العبودية ، ولا الجلد بالسياط ، ولا السجن ، او الحرمان من حماية القانون يقضي على احترام المرء لنفسه ، او يسحق الطموح الانساني ، او يشل الجهود ـ وان لا قوة إلا قوة الانسان نفسه يمكن ان تمنعه من الاحتفاظ بشخصية مشرّفة ، او علاقات مفيدة ليومه ومستقبله ـ وانه لا المؤسسات ولا الاصدقاء يمكن ان يجعلوا جنساً يقف إلا اذا كان لديه قوة في ساقيه ـ وانه لا توجد قوة في العالم يمكن الاعتماد عليها لمساعدة الضعيف ضد القوي او البسيط ضد المحنك ـ وان الاجناس ، مثل الافراد ، عليها ان تقف او تسقط حسبما تستحق . . . » .

اليهو روت

وليم أ. شامبرا

يعتبر اليهو روت من قبل معاصريه الامريكيين ، في بداية القرن العشرين ، رجل دولة غير عادي ، يتمتع بفكر ثاقب . وكان الرئيس ماكنلي قد استدعاه من مهنته في مجال المحاماة في مدينة نيويورك عام ١٨٩٩ لتولي منصب وزير الحربية ، لمعرفته بأن خبرة قانونية في مستوى خبرة روت كانت ضرورية لتنظيم ادارة المناطق التي تم الحصول عليها من اسبانيا عن طريق الحرب الاميركية ـ الاسبانية . وقد استحق روت ثناء عظيماً للمؤسسات المدنية التي ساعد في ايجادها لكوبا ، وبورتو ريكو ، والفلبين . وقد عكست هذه المؤسسات ايمانه من ان لشعوب المناطق الجديدة الحق في ان تعامل من قبل بلده « بما يتفق ومبادىء العدالة والحرية الاساسية التي اعلنّا عنها في دستورنا ، والتي تعتبر الضمانة الضرورية للافراد ضد قوى حكومتهم » . وبصفته وزيراً للحربية ، فقد قام ، حرفياً ومجازياً ، بايصال الجيش الى القرن العشرين ؛ فقد اعاد تنظيم الجيش حسب خطوط هيئة الاركان الالمانية ، وأسس كلية الحرب العسكرية عام ١٩٠١ .

وقد ترك روت الوزارة عام ١٩٠٤ ، إلا انه عاد في العام ١٩٠٥ كوزير للخارجية في حكومة تيودور روزفلت . وكانت تصريحاته خلال جولة له في دول اميركا اللاتينية عام ١٩٠٦ ايذاناً بسياسة « حسن الجوار » التي اتبعها فرانكلين د. روزفلت في الثلاثينات من هذا القرن ؛ وتفاوض مع اليابان للوصول الى اتفاق تعهدت بموجبه بفرض قيود على هجرة المواطنين اليابانيين الى الولايات المتحدة ؛ ونظم معاهدات تحكيم مع عدد من الدول الاوروبية ، وبصفته كبير مستشاري الولايات المتحدة امام محكمة هوغو ، وضع حداً للخلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى حول حقوق الصيد في شمالي الأطلسي . وعكست اعمال روت هذه ايمانه الراسخ بأن حكم القانون هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق السلم والاستقرار العالميين ، وتقديراً لأعماله ومعتقداته منح روت جائزة نوبل للسلام عام ١٩١٢ .

وخلال هذه الفترة ، كان روت مستشاراً اميناً وصديقاً مقرباً من الرئيس تيودور روزفلت ،

الذي كان يكن احتراماً كبيراً لقدرات روت ، خاصة لعقليته التحليلية حادة الذكاء ؛ والذي « قدمه للرأي العام على انه اكثر رجال الدولة الاميركيين مقدرة وفضيلة » . وكان رأي خليفة روزفلت في الرئاسة ، وليم هوارد تافت في روت مماثلاً لذلك الرأي . وكتب تافت ان روت هو « بالتأكيد من اقوى الرجال الذين قابلتهم فكرياً ، ويتمتع بنظرة صائبة للامور ومقدرة على التحليل تماثل كثيراً مقدرة لنكولن » .

وبلغ من تقدير روزفلت لروت وثقته به ، انه كان اختياره الأول لخلافته في الرئاسة عام ١٩٠٨ . وأشار روزفلت في ذلك الحين الى ان روت « هو الملائم فعلاً للبرنامج الشعبي الذي يدعوه الفتيان « سياسات روزفلت » ولو قدر له ان يخلفني فلا شك انه سيكمل تنفيذها » . إلا ان روت رفض المشاركة في انتخابات الرئاسة ، متذرعاً بكبر السن . وبدلاً من ذلك توجه روت لمجلس الشيوخ الاميركي حيث مثل ولاية نيويورك من العام ١٩٠٩ الى ١٩١٥ . وبعد انسحابه رسمياً من الحياة العامة عام ١٩١٥ ، واصل روت خدمته للولايات المتحدة « كرجل دولة مخضرم » ، في عدة مجالات مكنته من متابعة اهتماماته بالقانون الدولي والتحكيم .

ويجدر التنويه ، ان أي من انجازات روت لم ترفعه الى مصاف رجال الدولة الاميركيين العظام من امثال جيمس ماديسون ، والكسندر هاملتون ، وابراهام لنكولن . وفي الوقت نفسه ، فإنه مما يثير الاستغراب ان يختفي رجل كانت له تلك الافكار والقدرات ، ويحظى بذلك القدر من التقدير لدى مشاهير معاصريه ، من ضمير امته تماماً . واغلب الامريكيين اليوم لم يسمعوا قط باليهو روت ؛ والشيء الوحيد الذي يحيي ذكراه تمثال نصفي صغير في ردهة كلية الحرب العسكرية . ولا يكاد روت يظهر بشكل افضل قليلاً في تاريخ اميركا في بدايات القرن العشرين ؛ حيث يبدو انه كان يتراجع في « معركته مع النسيان » حسبما ذكر كاتبو سيرته .

ويمكن تتبع صراع روت مع النسيان منذ ان اعاد روزفلت النظر في تقديره له الذي اعلنه عام ١٩١٢ ، حين شجب روزفلت بقوة السيناتور من نيويورك : « الذي وضع نفسه ضد الرجال الذين ساندوا المبادىء التقدمية . . . ، واتخذ موقف المدافع عن السياسات الرجعية وشخصياتها » . وقال ان روت كان « مستشاراً ضد الشعب » ، وانه يقف مع « استبدال المبادىء القانونية بالعدالة وهو ما نعترض عليه » . ويأتي تغير وجهة نظر روزفلت بخصوص روت في سياق الصدامات العظيمة بين التقدميين والمحافظين التي كانت من سمات بداية القرن العشرين ، وقد انضم روت الى المحافظين من امثال الرئيس وليم هوارد تافت والسيناتور هنري كابوت لودج في معارضة اجراءات تقدمية مثل ، حق المبادرة(*) ، والاستفتاء الشعْبي ، وحق الاقالة باستفتاء شعبي ، والغاء القرارات القضائية والتشريعية ، والانتخاب المباشر لمجلس الشيوخ الاميركي . والأهم من ذلك ، مساندة روت لتافت ، على مضض ، ضد روزفلت في الصراع الهائل لتسمية المرشح الجمهوري للرئاسة

(*) حق يجيز للناخبين اقتراح سن قانون او تعديله ، ويكفل لهم اقراره او تعديله .

عام ١٩١٢ ، وذلك حين اختار تافت روت لرئاسة المؤتمر الوطني الجمهوري العاصف ، وهو دور اثار حفيظة روزفلت بشكل خاص . وقاده الى اتهام صديقه القديم بأنه رجعي وعدو للشعب .

وشارك روزفلت في رأيه الذام لروت معظم مؤرخي الحقبة التقدمية واعتبر في كل ما ورد عنه خلال تلك الفترة ، مجرد احمق يتلمس الاعذار للاوليغركية الصناعية التي بدأت تفرض سيطرتها على السياسة الاميركية بعد الحرب الاهلية . كما اعتبرت افكاره عن السياسة الاميركية اداة لخدمة الرجعية ، ومعاداة الحكم ، ومذهب الفردية وعدم التدخل في السياسة التي انتشرت بين الاثرياء والاقوياء في ذلك الحين . وقد دأب الكتّاب التقدميون ، في ذلك الحين ، على تبيان ان « الحرية الفردية » التي اصبحت عزيزة جداً على كبريات الشركات في اواخر القرن التاسع عشر ، لم تكن في الواقع سوى حرية الاقوياء في استغلال الضعفاء واضطهادهم ، بما في ذلك النساء والاطفال ، من خلال اجور لا تغني عن جوع ، واوضاع عمل محفوفة بالمخاطر ، وايام عمل مضنية . وقالوا بأن روت كان مدافعاً قوياً عن هذا النوع من الحرية ، وكان بالتالي ، خصماً لا يلين للاجراءات التقدمية مثل العمل ثماني ساعات يومياً ، والمسؤولية القانونية لأصحاب العمل ، وتعويضات العاملين ، وتنظيمات الاسكان في شقق والتي كانت تهدف الى تحسين اوضاع العاملين . ورأى التقدميون في الحكومة ـ والحكومة القومية على وجه الخصوص ـ وسيلة لتعديل الخلل القائم بين القلة القوية والكثرة الضعيفة ؛ وتمضي الرواية في القول ، ان روت كان يرى في الحكومة فقط ، انها تهدد الحرية الفردية . فإن لم يكن في فكر روت السياسي سوى نوع من احياء مذهب داروين الاجتماعي ، فإن من المناسب جداً ان يخسر « معركته مع النسيان » .

الحرية الفردية والحكومة النشطة

ان فهم روت للحرية الفردية ودور الحكومة في المجتمعات الحديثة لا يمكن مقارنته بالسذاجة التي « لمذهب الفردية وعدم التدخل » . وعلى اية حال ، فمن المؤكد ان كل ما كتبه وفعله كان نابعاً من فكرة ان « للمواطن الفرد حقوقاً معينة لا يمكن التنازل عنها ـ حق الحياة ، والحرية ، والسعي للسعادة » . « وكان » روت يشعر بقلق عميق من بعض التوجهات في المجتمعات الحديثة ـ توجهات رحبت بها الحركة التقدمية وشجعتها ـ كانت تهدد بحملنا بعيداً عن التزامنا بالحرية الفردية . فالعديد من القوانين الفدرالية وقوانين الولايات التي ايدها التقدميون بهدف تنظيم الاقتصاد ، اعتبر انها « تذهب الى ابعد من حدود السلطة التي يجب على الحكومة ممارستها ، حسب المبادىء السياسية السليمة ، في تقييد حرية المواطن الفردية » . وعلى سبيل المثال ، اقترح وليم جيننغ برايان خلال انتخابات الرئاسة عام ١٩٠٨ ان تتولى الحكومة مُلكية خطوط السكك الحديدية ؛ وقد خشي روت ان يؤدي « هذا التوسع غير المناسب في سلطة الحكومة الى تهديد الحرية ، وتبهيت المبادرة التي جعلت منا أمة عظيمة » . وان اقتراحاً كهذا كان « عودة الى افكار الحكم الابوي التي كانت اميركا سعيدة في الافلات منها واتباع نظام الفرصة والمخاطرة الفردية » .

والقول ان روت تحول من الاعتقاد بالحرية الفردية الى مذهب الفردية وعدم التدخل فيه

الكثير من المغالاة . فقد تفهم ان الاوضاع في اميركا تتغير بشكل عنيف منذ انشائها ، حين كان من الممكن الايمان « بمذهب الفردية المتجهم » ، لكن حدثت « تطورات عامة اجتماعية وصناعية » ، بعد ان نمت على المستوى القومي كله الشركات الصناعية العملاقة ، والتجارة ، والمواصلات ، والاتصالات التي ربطت الناس مع بعضهم البعض بطريقة جعلت كل الاميركيين تقريباً يعتمدون على أعمال عدد عظيم اخر من الاشخاص . . . » وجعلت « المستهلك لا حيلة له بشكل فردي » . وكان هناك تغيير « من مذهب الفردية ، والنشاط الفردي ، الى النشاط المشترك » ، الامر « الذي جعل من الضروري ان تقوم الحكومة بأشياء كثيرة كانت متروكة للافراد » .

وايمان روت بأن تعقيدات المجتمع الحديث قد جعلت من الفردية البسيطة امراً من الماضي يعكسه رأيه في حق التعاقد ـ وهو مذهب استخدمته محاكم الولايات والمحاكم الفدرالية خلال اوائل القرن العشرين لابطال التشريعات التقدمية التي تنظم شروط العمل وممارسة الأعمال . (وكانت حجة المحاكم والمدافعين عن مذهب الفردية وعدم التدخل في ذلك الوقت ان قانوناً يحدد حداً ادنى للاجور وساعات العمل يعتبر تدخلاً في حق العامل في التعاقد على اجوره وعدد الساعات التي يرغب ان يعملها) . وقد رأى روت ان الحرية في التعاقد كانت تعتبر في يوم من الأيام « صيغة للاصلاح » ، حيث انها كانت في الأصل تمثل « تأكيد حق الرجل الحر في ان ينظم حياته حسبما يرغب ويريد ، دون ان تقيده قيود الطبقية التي طالما تحكمت في وضع الفرد » . الا ان قوة التنظيم في القرن العشرين كتّلت رأس المال والعمالة في عمليات واسعة » بحيث ان حق التعاقد « لا يمكن ان يكون حراً وفردياً في آن واحد » . وهكذا لجأ شعب الولايات المتحدة الى الحكومة « لتقدم له الحماية التي لم يعد في مقدور الفرد ضمانها من خلال حريته في التعاقد . . . وببساطة ، فإن الرقابة الحكومية ضرورية في بعض النواحي ، والى حدّ معين . . . » .

لذلك سعى روت الى تمييز نفسه عن هؤلاء المحافظين التقليديين الذين ادعوا بأن الدستور ـ من خلال مذاهب مثل حق التعاقد ـ يقف حاجزاً لا يلين في وجه الاصلاح الاجتماعي . واعتقد بأن المحكمة العليا التي حكمت في قضية « لوشنر و ي . سي . نايت » ـ التي فسرت الدستور بأنه يحمي الحرية الفردية بمعناها الواسع ـ كانت ببساطة على خطأ ؛ كما توصلت المحكمة الى النتيجة المخطئة ذاتها في قضية « بولوك ضد قرض المزارعين » عندما قررت ، حسب رأي روت ، ان الدستور يمنع ان تفرض الحكومة الفدرالية ضريبة دخل .

وقد صمم الدستور في الأصل لضمان الحرية الفردية ، كما يقول روت ، إلا انه كان ، في الوقت نفسه ، بمثابة منح سلطات عظيمة للحكومة . وهو يتفق بهذا الصدد مع فكرة هاملتون من ان الحرية الفردية لا تضمنها إلا حكومة نشطة . « فحرية التعاقد ، والحق في المُلكية الخاصة التي تحميها حدود الدستور » ، كما يؤكد روت ، لا تخضع لصلاحيات الحكومة الامنية لتمرير وتنفيذ قوانين الصحة العامة ، والاخلاق العامة ، والسلامة العامة » . وتتغير بشكل كبير انواع الأنظمة التي قد تتطلبها السلطة الامنية مع مرور الوقت ، « والعديد من التدخلات في مجال العقود والملكية

التي كانت تبدو لا مبرر لها قبل قرن من الزمان ، اضحت مطلوبة بسبب الظروف القائمة الآن ، وهي مباحة دون ان تنتهك اية حدود دستورية » .

وهكذا ، فقد دعم روت العديد من الاجراءات التقدمية التي سعت الى حماية الفرد في ذلك المحيط من الكتل المنظمة والمعتمدة على بعضها البعض . كما ساند تزايد الأنظمة الخاصة بالاعمال من خلال اجراءات مثل قانون « مان ـ الكنز » للعام ١٩١٠ ، والتي تقوي الرقابة على السكك الحديدية من قبل « لجنة التجارة بين الولايات » . ودعم انشاء بنك التوفير البريدي ، وهو اجراء تقدمي لحماية مدخرات الأفراد من افلاسات البنوك ، والذي لاقى معارضة شديدة من قبل المصالح المالية المتسلطة . كما طالب روت بفرض الضرائب على الشركات في العام ١٩٠٩ ، ليس بهدف تحقيق ايرادات للحكومة فقط ، بل لأن المعلومات التي سيتم جمعها مع الضرائب عن الشركات ستمكنها من تنظيم الأعمال بفاعلية اكبر ، وتفي بذلك « بالواجبات التي التزمت بها ، والتي فرضت عليها بموجب نظامنا الدستوري » . ومع الضرائب على الشركات ، ساند روت التعديل الدستوري المقترح لاعطاء الحكومة سلطة جباية ضرائب على الدخل ، لأنه اراد ان يكون للحكومة « كل السلطات التي تستطيع أية حكومة في العالم ان تجمعها من اي دولار من مال الشعب لدعمها اذا ما طرأت على البلاد حاجة ملحة لذلك المال » .

واخيراً ، يجدر بنا ان نذكّر ان روت كان المستشار الامين ـ ومؤيداً قوياً ـ للرئيس تيودور روزفلت ، في وقت بدأ فيه روزفلت جهوداً عظيمة للسيطرة على سلطات الحكومة القومية لاصلاح المفاسد التي صاحبت التوسع الصناعي الهائل في اميركا . وفي خطاب القاه روت عام ١٩٠٦ لصالح برنامج روزفلت التنظيمي ، سرد روت الادعاءات التقدمية المعتادة عن المفاسد التي نسبت الى الاعمال في القرن التاسع عشر ـ الاتحادات الاحتكارية ، والاحتكارات ، واقتطاعات السكك الحديدية ، ومحاباة السكك الحديدية للشركات الضخمة ، والاسراف في الرسملة ، والسجلات السرية . ثم امتدح روزفلت لأنه « شن حرباً علنية ليس ضد الثروة ، بل ضد الثروات التي جمعت بطرق ملتوية ، وليس ضد الشركات ، بل ضد سوء استخدام قوة الشركات ، وليس ضد المجازفة التجارية والازدهار ، بل ضد الاساليب الاحتيالية غير القويمة للانانية الجشعة » . ولضمان هذه الأعمال « فإن هذا الاجراء المناسب من الرقابة الذي اعترفت قوانينا ، ومنذ أمد بعيد ، انه ضروري ، يمكّن حكومة الولايات المتحدة من القيام بواجبها كاملاً ، كما تخولها اياه سلطاتها الدستورية ، ودون اي تجاوز » .

وبالتالي ، يمكن القول ان روت كان مؤمناً ايماناً وثيقاً بالحرية الفردية التي نادى بها اعلان الاستقلال ، إلا انه لم يكن بأي حال من الأحوال ، خصماً ساذجاً للحكومة لصالح مذهب الفردية الراديكالي . والواقع ، ان روت قد ايد دائماً فكرة ان وجود حكومة فاعلة كان ضرورياً لضمان الحقوق الفردية وسط التنظيمات الاجتماعية الضخمة . وما عاد يكفي القول ان الفرد ملزم بحماية نفسه عن طريق وسائط مثل حرية التعاقد . لذلك ، أيّد روت العديد من الاجراءات التقدمية التي

سعت لتأمين نوع من الحماية للفرد ، خاصة ضد الممارسات البغيضة للشركات في بدايات القرن العشرين . ومن المؤكد ، انه لم يكن متحمساً جداً لتلك التشريعات ، لأنه كان مهتماً دائماً في توجهاتها وخشية من استبدال الحرية الفردية بنظام حكم ابوي . وليس من الضروري ان يكون المرء فردياً راديكالياً ليحس بالقلق من هذه الناحية . وقد حذر توكوفيل في وقت سابق ، من تهديد النظام الابوي للحرية الاميركية ، رغم انه لم يكن من مؤيدي مذهب الفردية . وقد ايد روت حكومة نشطة طالما انها ضرورية لضمان الحرية الفردية ، وليس لما هو ابعد من ذلك .

روزفلت والاصلاح الدستوري

اذا كان روت مؤيداً ـ ربما مؤيداً حذراً ـ لجزء كبير من البرنامج التقدمي ، فكيف اذن كون روزفلت ذاك الرأي السيء عنه عام ١٩١٢ ؟ للاجابة على ذلك لا بد ان نفهم انه بحلول العام ١٩١٢ كان التقدميون قد ذهبوا الى ما هو ابعد بكثير من البرنامج التشريعي لكبح مفاسد صناعية محددة ، وبالتالي أبعد من المدى الذي يمكن لروت ان يدعمه . واصبح تيودور روزفلت الناطق الرئيسي لهذا النموذج الجديد والأكثر تطرفاً من التقدمية ، الذي بدأ في العام ١٩١٠ وبلغ الذروة في خطابه عن « لائحة الديموقراطية » الذي القاه يوم ٢١ شباط / فبراير ١٩١٢ ، في كولومبوس / اوهايو . (وبعد ذلك بأيام قليلة ، اعلن روزفلت عن نيته خوض الانتخابات الرئاسية ، ليحل البرنامج التقدمي الذي ورد في خطاب « اللائحة » ، محل سياسات تافت التي اصبحت رجعية » .

وفي خطاب « اللائحة » ، ناقش روزفلت ، اضافة الى عناصر اخرى ، « القومية الجديدة » ، الذي كان يلح به على البلاد منذ العام ١٩١٠ ؛ ودعى مجدداً الى جهود قوية تقوم بها حكومة قومية قوية لضمان عدالة اجتماعية واقتصادية اكبر ، عن طريق وضع تنظيمات ثابتة للشركات ، والتشريعات مثل تعويضات العاملين ، وتنظيم ساعات العمل للنساء والاطفال ، والقوانين التي تضمن سلامة العاملين ، وساعات عمل مع شروط مرضية . وقد تحزر روت طويلاً حول « الجديد » في هذه الناحية من « القومية الجديدة » ـ فحسبما يعلم فإن هذا الجزء من مذهب روزفلت كان بكل بساطة مطلباً « كي تبذل الأمة اقصى حدّ من السلطة التي فوضت اليها بموجب الدستور لتحقيق الرخاء للجميع . . . وعليها ان تتنبه للواجبات التي تضغط عليها ، وعلى الحكومة الذكية ان تحث الخطى لتبقي على فاعليتها مع تغيّر اوضاع ومتطلبات ايامنا » .

ولم يكن هناك من شك حول ما هو « جديد » في برنامج روزفلت الذي بينه في خطاب « اللائحة » ، وقد اكد روزفلت قائلاً ، « انا أؤمن بالديموقراطية الخالصة . . . ، وتابع حديثه « ليؤيد ، كل الأدوات الحكومية التي قد تجعل من ممثلي الشعب مسؤولين عن ارادة الشعب بشكل اسهل واكثر يقيناً ، على ألا يكون هذا غاية في حد ذاته ، بل سلاحاً في يد الشعب » . وفي رأي روزفلت ، فإن برنامجاً شاملاً للاصلاح الاجتماعي لم يكن ممكناً دون تغييرات دستورية وبنيوية بعيدة المدى ، لأن « المصالح الخاصة » قد تمترست في أعماق المؤسسات الاميركية . ان « استبداد الاقلية » قد تأسس في اميركا من قبل الاثرياء والاقوياء ، ولا تستطيع إلا اكثر

الاصلاحات شدة ان تقضي على ذلك الاستبداد واقامة ديموقراطية حقيقية. خاصة وان الامتيازات قد جعلت من الدستور حصنا ضد الديموقراطية والاصلاح الاجتماعي عن طريق المغالطات والمذاهب التشريعية الملفقة مثل « حرية التعاقد » . ورغم ان روزفلت اعترض بأنه « يؤمن ايماناً أكيداً بالمبادىء الدستورية » ، فإنه يفهم ان الدستور يقف مع « حق الشعب المطلق في ان يحكم نفسه » .

لذلك ، أيد روزفلت حق المبادرة والاستفتاء الشعبي ، الذي يسمح للشعب ان يقدم القوانين ويصوت عليها مباشرة ؛ وحق الاقالة الذي يسمح للناخبين باقالة المسؤولين الحكوميين المنتخبين ؛ وانتخاب اعضاء مجلس الشيوخ مباشرة من الشعب . (هذه الاقتراحات لتحسين ديموقراطية آلية الحكم مأخوذة عن الحركة الشعبية(*) في اواخر القرن التاسع عشر) . ومن اكثر الأمور مدعاة للخلاف اقتراح روزفلت بأن يكون تعديل الدستور اسهل مما هو عليه ، وان يكون القضاة خاضعين لحق الاقالة ، وان تخضع بعض القرارات التشريعية لموافقة ، او عدم موافقة ، شعبية . وقد احدثت هذه الاقتراحات موجات من الصدمة داخل الحزب الجمهوري الذي كان يتأرجح بين تقدمية روزفلت ومحافظة تافت .

ومن المهم ان نفهم المدى الذي كان روزفلت مستعداً للمضي في برنامجه من اجل تحسين ديموقراطية النظام الدستوري، وهو موضح هنا بشكل افضل مما ورد في تأييده لما اطلق عليه فيما بعد «الغاء القرارات التشريعية». ولم يكن هناك سوى طريقة واحدة لمعرفة ان العدالة الاجتماعية والاقتصادية مؤمنة على الرغم من تحجر التشريعات ، وقد اعتقد روزفلت : « عندما يقرر احد القضاة مسألة دستورية ، وعندما يقرر ما يتوجب على مجموع الشعب فعله او عدم فعله ، فإن من حق الشعب الغاء ذلك القرار اذا ما اعتقد انه خاطىء . وهذا يعني ، كما ذكر روزفلت في مجال اخر ، ان « تخضع قرارات المحكمة لرقابة الشعب النهائية ، لا ان تكون فوق هذه الرقابة » ، او بشكل اكثر تطرفاً » « ان يكون الشعب صانع دستوره » . وقد ابدى روزفلت عدم اكتراث حول ما اذا كان هذا « صنعاً » للدستور ، او « تفسيراً » له ، فقد اعتبر ان الاستفتاء الشعبي ، او « الطريقة الأسهل لتعديل الدستور . . . هو الشيء الأساسي لاعطاء السلطة للشعب » .

أما احتمال ان يكون الشعب الذي هو « السيد المطلق للدستور » غير ملتزم او مقيد بالدستور ، فلم يكن مما يقلق روزفلت . لسبب واحد ، وهو انه لم يعد واضحاً ما اذا كان هناك حقاً دستور محسوس ، يتقيد به الشعب . وقد اصبح روزفلت معجباً بجملة القاضي اوليفر ويندل هولمز الشهيرة ، يجب ان يفسر الدستور على ضوء « ما تتمسك به الاخلاقيات السائدة ، او الرأي القوي الغالب حول ما هو ملحّ وضروري لرفاه الشعب » . وكما بين روزفلت « من طبيعة

(*) (Populist Movement) حزب الشعب الاميركي الذي انشىء عام ١٨٩١ وكان يدعو الى سيطرة الدولة على السكك الحديدية والحد من الملكية الخاصة للاراضي .

الاشياء ، ان الشعب هو الحكم الأفضل في معرفة الرأي الغالب من المحاكم » ، وبالتالي ، فإن التصويت على معنى الدستور لا يبدو طريقة سيئة لاتخاذ تلك القرارات .

اضف الى ذلك ، ان ايمان روزفلت بالديموقراطية الاميركية بلغ حداً جعله يؤمن ان الشعب ما عاد بحاجة الى قيود مثل الدستور . ورأى ، انه في الديموقراطية تحكم الأغلبية بالضرورة ، ويقع على عاتقهم ان يحكموا « مع اخذ حقوق الاقلية في الاعتبار » . لكن هذه الحدود لسلطة الاغلبية « لا تنبع عادة إلا من ضميرهم وفكرهم ، ومن خلقهم ، وليس ناتجاً عن وسيلة مصطنعة » (مع زيادة التأكيد) . فالقيود المصطنعة (مثل الدستور) على سلطة الاكثرية هي ببساطة « التظاهر باعطاء السلطة بيد بينما تؤخذ في الواقع باليد الأخرى » . وقد سلّم بأن النظام والاستقرار مهمان للديموقراطية ، إلا ان بالامكان « تحقيقهما بشكل افضل باعطاء الشعب السلطة الكاملة » . واذا ما « فشل » شعب في كبح نفسه ، فإنه ببساطة « يظهر انه غير جدير بحكم نفسه » ، ويستحق اي مصير يحيق به .

وكان برنامج روزفلت الراديكالي للاصلاح الديموقراطي والدستوري يتعارض تماماً مع كل ما يؤمن به روت في الديموقراطية الاميركية والدستور ؛ وكان خطاب « اللائحة » السبب المباشر للاختلاف بين روزفلت وروت . وقد تمسك روزفلت خلال انتخابات الرئاسة التي تلت بالقول ، ان هؤلاء الذين لم يقبلوا ببرنامجه للاصلاح الدستوري ، من امثال روت ، يؤمنون بالشكليات القانونية اكثر مما يؤمنون بالعدالة ، وبحكم الأقلية صاحبة الامتيازات اكثر من ايمانهم بحكم الشعب . وهكذا اصبح روت يدعى من قبل روزفلت ـ واجيال من المؤرخين ـ باسم مناهض الديموقراطية « والمستشار ضد الشعب » . ويمكن تقدير هذا الاتهام عن طريق دراسة افكار روت حول العلاقة بين الديموقراطية والدستور ، والتي وجدت التعبير الكامل عنها خلال انتخابات الرئاسة عام ١٩١٢ ، وخاصة في سلسلة من المحاضرات ـ « تجارب في الحكم » و« اساسيات الدستور » ـ التي القاها في جامعة برنستون بعد انتخابات ذلك العام مباشرة .

روت ومعضلة مواصفات الديموقراطية

من المؤكد ان روت آمن ـ وكذلك روزفلت ـ بالحكومة الشعبية ، إلا انه قدر مدى صعوبة تحديد سمات الديموقراطية ـ خلافاً لروزفلت . وقد عرف روت ان كل اشكال الحكومات تحمل في داخلها موطن ضعفها ، ولأن الديموقراطية تعكس بكل صدق ان الطبيعة البشرية غير معصومة عن الخطأ ، فإن ضعفها يكمن في انها ستكون حكومة دوافع عابرة ، وانفعالات عنيفة ، وعدم استقرار بشكل عام ، كما ان « توجهات الحكومة الديموقراطية كانت نحو التغيير الدائم . . . تتغير حسب نبض اللحظة وحماسها » . وعبر التاريخ كله لم تدم الحكومات الديموقراطية طويلاً ، وهي قد مرت « عبر تغييرات مستمرة تراوحت بين الديموقراطية المتطرفة . . . الى الاوليغركية والديكتاتورية » .

فلا عجب ، اذاً ، ان الديموقراطية الاميركية الجديدة قد بوركت من « احكم وافضل بني

البشر مهما كانت توقعاتهم قائمة » . وكان لديهم كل الاسباب التي تحمل على الاعتقاد ان اميركا سوف تخضع للتوتر الناتج عن الفصل التقليدي بين القلة الغنية والكثرة الفقيرة ؛ وقد خشوا من ان « يقوم الفقراء على الفور باقتسام املاك الاغنياء فيما بينهم وان تصبح الرقابة الديموقراطية هي استبداد الغوغاء » .

من حسن حظ اميركا ، ان المؤسسون كانوا رجالاً على قدر عظيم من الحنكة . حيث انهم اسبغوا على مهمة التأسيس « معرفة بالاشياء التي سوف تتعامل معها الحكومة ، اي ، الطبيعة البشرية وتشعباتها، من مشاعر ، ودوافع ، وانفعالات ، وضعف » . وبما ان اكبر ضعف في الديموقراطية هو ميلها الى الرضوخ للدوافع ، فقد استنتجوا ان « ضبط النفس هو الضرورة العليا والفضيلة العليا للديموقراطية » .

وقد اصبح ضبط النفس الديموقراطي ممكناً بالنسبة لنا لأن الجمهورية الاميركية وافقت عند تأسيسها على ان تلزم نفسها بمبادىء تجريدية معينة من الحق والعدل ، او « قواعد السلوك الصحيح » ، الذي قد يفيدها في « ضبط نفسها ضد مصالحها الانية ، ورغباتها الانية ، وقناعاتها وانفعالاتها الانية » ـ وهذا ، كما قال روت ، « سر النجاح العظيم للتجربة الاميركية في الحكم » . والدستور هو تجسيد « لقواعد السلوك الصحيح » تلك ؛ والذي كان « مرساتنا العظيمة الوحيدة » ضد الدوافع الديموقراطية لاطلاق العنان للنزوات العابرة . والدستور بالذات هو مركز تأملات روت عن السياسة الاميركية :

> لقد جسدنا في دستورنا مبادىء العدالة الخالدة ؛ واقمنا الحواجز ضد انفسنا . وكما طلب يوليسيس من اتباعه ان يربطوه الى الصاري حتى لا يستجيب لغناء الحورية حين يمر قربها ، فإن الديموقراطية الاميركية الزمت نفسها بقواعد الحق العظيمة ، والتي تجعل من المستحيل على الدوافع ، والقناعات المسبقة ، والانفعالات ، وجنون لحظة ان تحمل ديموقراطيتنا الى تلك التجاوزات التي حطمت كل نماذجنا السابقة في التاريخ .

لذلك ، كانت الحكومات الشعبية ممكنة في اميركا لأن الدستور قد دجّن و لطف من التوجهات الديموقراطية نحو حكم احمق او استبدادي . وكان روت نصيراً للحكومة الشعبية في شكلها المقيد دستورياً ؛ وكان في وسعه القول ان لا خلاف بينه وبين هؤلاء « الذين يمجدون حكمة الشعب » . وان « قرار الشعب الاميركي صحيح وحكيم » ـ لكن « حكمة ابائنا اقامت نظام حكم يمنع شعبنا من الوصول الى النتائج إلا بعد تفكير ناضج ونقاش مستفيض ، وبعد استبعاد اغراءات المال او المصالح الشخصية » .

وقد اعتقد روت ان البرنامج التقدمي للاصلاح الدستوري يصيب مباشرة قلب النظام الذي اقيم لضبط حمق الديموقراطية واستبدادها . وكانت رغبة روزفلت في جعل الدستور « ديمقراطياً » ، في الواقع ، رغبة في اعاقة تلك الاداة الدستورية بالذات ، التي جعلت في الامكان اقامة ديموقراطية لائقة . والواقع ان الاقتراحات الخاصة بالتغييرات الدستورية كانت « تعبيراً عن ذلك الضعف في

الديموقراطيات ، حيث مهمة الدستور ان يقوم بالحراسة ضد الديموقراطيات ذاتها » . (وتجدر الاضافة ان روت كان مؤيداً للعديد من الاصلاحات السياسية التقدمية التي لا تشتمل على تعديل للدستور ، والتي قد تقلل من السلطات التي تتجاوز الدستور التي يمارسها الزعماء السياسيون واعوانهم ، اصلاحات مثل - الانتخاب الاولي المباشر ، والاقتراع المحدود ، واصلاح الخدمة المدنية - لا « تهدد نظام حكومتنا » مثلما تفعل الاقتراحات بتعديل الدستور) .

وعلى سبيل المثال ، آمن روت ان حق المبادرة ، والاستفتاء الشعبي يحطمان تماماً مبدأ التمثيل النيابي . فالتمثيل النيابي وسيلة تصحيح ضرورية لنوازع الديموقراطية نحو سن قوانين حمقاء وغير مدروسة ، وبالتالي ، هو احد الأدوات الضرورية لضمان ألا يصل شعبنا الى نتيجة ما « الا بعد تفكير ناضج » و« نقاش مستفيض » .

ويؤكد روت ان التمثيل النيابي هو اكثر من مجرد اداة « تمكن الشعب من قول كلمته حين يكون عددهم اكبر من ان يتجمعوا معاً لقولها » . وهو في الواقع اداة تدخل الاستقرار ، والتروي ، وحسن التدبير على عملية صنع القانون الديموقراطية . وهو يقدم العناصر الاساسية للتشريعات الذكية : « النقاش المستفيض ، وتبادل وجهات النظر ، تعديل وتنقيح التشريعات المقترحة على ضوء المناقشات ومحاورة عدة عقول ومساهمتها » .

وقد سلّم روت ان حق المبادرة والاستفتاء الشعبي هما مسعيان حيدان لتصحيح بعض الشرور التي زحفت على نظام التمثيل النيابي ، شريطة عودة « طريقة التشريع المباشر القديمة والمهملة والفاشلة » ، مع « اصلاح واحدة من اقل نظريات روسو قابلية للتطبيق . فالتشريعات المباشرة تلغي النقاش ، والحوار ، وتبادل وجهات النظر والتصويت ، والتي هي من المتطلبات الاساسية للتشريع الذكي ، التي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق كيانات نيابية . اضف الى ذلك ، ان المقترعون لا يستطيعون ان يهيئوا للتشريعات المقترحة « الوقت ، والانتباه ، والمعرفة » لتقرير ما اذا كانت ستؤدي الغرض منها . لذلك فإن التصويت المباشر على التشريعات ينحرف بحكم العادة « عن الاهداف المعلن عنها لهذه الاقتراحات » وتكون النتيجة « تشريعات جاهلة ، وطائشة لها نوايا حسنة تماماً » .

وأثمن ما في نظامنا النيابي ، كما رأى روت ، هو مجلس الشيوخ ، والذي بات يتهدده اجراء تقدمي اخر - الانتخاب المباشر للشيوخ . (وهذه حفنة من التعديلات الدستورية التي ايدها التقدميون ، ووافقت عليها الأمة ؛ واصبحت التعديل السابع عشر في الدستور) . وكان روت من المعارضين الرئيسيين للتعديل ١٧ الخاص بمجلس الشيوخ خلال المراحل الاخيرة للنظر فيه عام ١٩١١ ، وتعتبر كلماته التي القاها في معارضة هذا التعديل ، من قبل الخصوم والاصدقاء على حد سواء ، من اكثر الاراء تفكراً وتأثيراً من بين الاراء القليلة التي طرحت .

واعتقد روت ، ان الضغط للمطالبة بانتخاب الشيوخ مباشرة ، جاء نتيجة للانطباع السائد بأن مقاعد المجلس يتم الحصول عليها دائماً عن طريق الرشوة وغيرها من الوسائل الملتوية لدى

الهيئات التشريعية للولايات. وكان روت يعلم بأن هذا الانطباع لم يكن بلا اساس . فخلال تولي روت لمنصبه دعي مجلس الشيوخ لبحث مسألة طرد السيناتور وليم لوريمر ، والذي كـان في حكم المؤكد انه انتخب بأصوات مشتـراة في الهيئة التشـريعية لـولاية اليـنوي . وفي حين صـوت معظم الشيوخ الجمهوريون ضد الطرد ، فعلى العكس منهم ناشد روت المجلس « ان يطهر نفسه من نتائج هذه المؤامرة الدنيئة ضد استقامة ونقاء حكومتنا » ، لأن قضايا من هذا النوع « تبعد شعبنا عن الثقة بالحكومة النيابيـة التي اسسها الابـاء » ، « وتدفـع بخطوات واسعـة نحو تغيـير نظام حكمنـا » ، « وتحمل قطاعاً كبيراً من بلادنا بعيداً عن وسائل الدستور القديمة » .

وقـد ناقش روت ان التعـديل السـابع عشر للدستـور قد يكـون بالضبط « تغييـراً في نظام حكمنا » . وبنى معارضته على رفضه ، من حيث المبدأ ، الاساءة الى هيبة الدستور امام الشعب . كـما تعلل بأن الانتخـابات الشعبيـة للشيوخ «لا تنسجم مـع البنيـة الاسـاسيـة» للمجلس. فقـد هدف المؤسسون الى ان يكون مجلس الشيوخ « غير متماثـل بقدر الامكـان » مع مجلس النـواب . فأعضاؤه ينتخبون لفترة اطول ، وله طريقة مختلفة (غير مباشرة) في انتخابه ، ومسؤوليات مختلفة عن مجلس النواب ، الذي يتفاعل سنة بسنة مع تحركات الرأي والمشاعر الشعبية . وقد قصد من مجلس الشيوخ ان يكون مصدر الاستقرار ، والاعتدال الأول ، وقبل كل شيء ، التشاور في النظام الاميركي ـ من الامور الاساسية لتصحيح ميل الديموقراطية نحو سن تشريعات غير حكيمة . وقد تنبـه واضعو اطـر الدستـور الى « ان ضعف الديمـوقراطيـة يكمن في احتمال تعـرضهـا لتغييـرات مستمرة . كما تنبهوا الى ضرورة اشراف رأي ثانٍ يتسم بالجد والاعتـدال ؛ لذلـك اوجدوا مجلس الشيـوخ . . . » وبالنسبـة لروت ، كـان مجلس الشيوخ الصـورة المصغرة لمخـطط واضعي الأطـر الدستوري لتقييد الديموقراطية والحفاظ على اعتدالها .

> كما ان حدود الدستور قد وضعتها الديموقراطية الاميركية لحماية المواطنين من انفسهم كلما اندفعوا لانتهاك قواعد العدالة الأساسية ، لذلـك انشأ الـدستور مجلس الشيـوخ لحمايـة الديمـوقراطيـة الاميركية من نفسـها في سن القوانين المطلوبة بموجب الدستور .

واكد روت ان الانتخاب الشعبي المبـاشر للشيوخ سيجعـل من مجلس الشيوخ شيئاً شبيهاً بمجلس النواب ، وبالتالي ستفقد الديموقراطية « الرأي الثاني المتسم بـالجد والاعتـدال » ، وقد لا يكون الرجال « المؤهلون بشكل خاص من ناحية الصفات والتدريب لتقديم نوع الخدمة المطلوب لمجلس الشيوخ ميالين لخوض الانتخـابات من اجـل المنصب ، وقد يمتنعـوا عن اخضاع انفسهم « للاحداث الكريهة ، والجهد والنزاعات السياسية ، التي تصاحب الحمـلات السياسيـة عادة » . فالسيناتور الذي يتوجب عليه ان يوضح « لجموع الشعب كل عمل ينجزه او كل تسوية يتمها » ، قد يكون اقل ميلاً لعمل تسويات ؛ فقد تجره المواقف السياسية المتصلبة للجمهور ، والمزاج العام . وبذا يفقد مجلس الشيوخ « ميزة المناقشة ومقارنة وجهات النظر والتسويات المتبـادلة ، والانصـات دون تحيز لوجهات نظر زملائنا ، والتي هي اساس الحوار السيـاسي » . وقد خشي روت ان يميـل مجلس الشيوخ الى ان يضـم شخصيات سيـاسية شعبيـة ، وان يقل عـدد من يضمهم المجلس من

« رجال الدولة المخضرمين » الذين لديهم « المكانة وسداد الرأي اللذان يشتمل عليهما لقب سيناتور » .

ومن ثم ، ناقش روت ، ان المبدأ النيابي بشكل عام ، ومجلس الشيوخ بشكل خاص ، كانا أداتين دستوريتين ضروريتين لتلطيف التوجهات الديموقراطية نحو التشريعات غير الحكيمة ؛ فحق المبادرة ، والاستفتاء الشعبي ، والانتخاب المباشر للشيوخ قد يغير كثيراً في هذه الادوات ، ويظهر حماقاتهم ضد ما يفترض انهم يحموه . كما عرف روت ان في الديموقراطية توجه اخطر من الحماقة ، وهو التوجه نحو الاستبداد ، او سلب الحقوق الاساسية للاقلية من قبل اغلبية قوية متأججة المشاعر . ومن حسن حظ اميركا ، ان المؤسسين قد اتخذوا اجراءات دستورية واقية ضد ذلك التوجه الديموقراطي : ولسوء حظ اميركا ، فإن برنامج روزفلت للاصلاح الدستوري يضرب تلك الاجراءات الواقية .

رأينا ان روت قد بنى فهمه لنظام الحكم الاميركي على فكرة ان للمواطن الفرد حقوقاً معينة لا يمكن التنازل عنها ـ وان مهمة الحكومة هي ضمان تلك الحقوق . واعلان هذه الحقوق قليل الفائدة ما لم تدعمه « قواعد عملية محددة تعطي للمبدأ فاعليته » . والتهديد الرئيسي للحقوق ، في اميركا الديموقراطية ، ينبع من سلطة الأكثرية على الفرد ، لذلك يفرض الدستور تحديدات معينة « على الشعب صاحب السيادة » ، ويستثني جميع وكالات الحكومة الشعبية من سلطة فعل اشياء معينة قد تدمر او تفسد حقوق الفرد التي لا يمكن التنازل عنها . ويوضح الدستور ، من خلال الحدود التي يفرضها على الحكومة والتي عبر عنها في « وثيقة الحقوق » ، والتعديل الرابع عشر للدستور ، ان « الحقوق لا تستمد من اية اكثرية ، وليست في متناول اية اكثرية ، وفوق اية اكثرية . وأبسط كائن بشري في اميركا حتى وان كان بلا صديق او نصير له الحق في الحياة والحرية والسعي للسعادة » . وانه « من مفاخر الحكم الذاتي الاميركي اننا بفرض الحدود على الدستور نحمي ذلك الحق حتى ضد انفسنا » .

وقد لا تكفي حتى الحدود الدستورية الموضوعة بدقة لشكم سلطة الاكثرية على حقوق الافراد ، لأنه « لا يمكن لمجرد قواعد مكتوبة على الورق ان تقيد القوى العامة للطبيعة البشرية المتسلطة » . وهكذا فإن المؤسسين اضافوا تشريعاً مستقلاً لنظام حكومتنا ، لفرض « احترام الحدود الدستورية » ، اما التقنية المتبعة لفرض هذا الاحترام فهي « المراجعة التشريعية » والتي تعطي المحاكم ، وخاصة المحكمة العليا ، سلطة تقرير ما اذا كان « تشريع قانون ما من قبل الكونجرس لا يتفق مع الدستور ، او تشريع قانون من قبل احدى الولايات مخالف للدستور ، وبالتالي لا يعتبر قانوناً » .

وفرض الالتزام بالحدود الدستورية بوسائل قضائية مفيد بشكل خاص للديموقراطية ، ولأن المحاكم مستقلة ، فهي مبنية بطريقة تعزلها عن الدوافع العابرة التي تقود الاغلبيات لانتهاك الحقوق . وفي الديموقراطيات ، غالباً ما تظهر حالات تثير مشاعر سياسية حادة : « هناك احتياج

شعبي عظيم ، ومصالح ملحة » ، « ورغبة قوية باتخاذ القرارات التي تتفق ووجهة نظر الانصار السياسيين » . ولحماية الحقوق في مثل هذه الظروف ، فرض المؤسسون « على الحكومة التي تسعى لتجاوز هذه الحقوق تحت ضغط المصلحة او الانفعالات الانية ، هيئة من الموظفين العامين تكبحها بحكمها الذي لا يتأثر بالمصالح او انفعالات الساعة » . « فالمحاكم ، والمحاكم فقط ، تستطيع الحفاظ على حقوق الاقلية والعمل بما يفرضه عليها ضميرها ، وليس رغبة الأكثرية » .

وكانت المحاكم المستقلة ، بالنسبة لروت ، الحصن الذي لا غنى عنه للحقوق الفردية والحدود الدستورية ، ضد الخطر الديموقراطي المحتمل والماثل دائماً في استبداد الأكثرية . واقامة نظام من القواعد الأساسية ، يعهد بها في التصريح عنها والحفاظ عليها لهيئة قضائية محايدة » ، هو بالفعل « مساهمة كبرى من جانب اميركا لفن الحكم الذاتي بين الناس » ؛ ولا عجب بعد ذلك من انزعاجه العميق لتأييد روزفلت لحق اقالة القضاة باستفتاء شعبي ، والغاء القرارات التشريعية والقانونية . (وقد كان منزعجاً بما فيه الكفاية من شرط يقضي بطرح قوانين على الاستفتاء العام في مسودة القانون الجديد الذي قدمته اريزونا ، وقد صوت ضد انضمام تلك الولاية الى الاتحاد عام ١٩١١ ؛ كما انزعج الرئيس تافت من ذلك الشرط ، إلا انه صوت لمشروع القانون الذي جعل من اريزونا ولاية)، اما روت فاعتبر ان حق الاقالة والغاء القرارات التشريعية والقانونية باستفتاء شعبي قد يدمر استقلال القضاء ؛ فلن يكون هناك قاضٍ مستعداً لحماية فرد ، او اقلية لا يقيم لها احد وزناً ، ان كان قراره عرضة للالغاء باستفتاء شعبي او ان يكون هو نفسه عرضة للعزل . فهذه « الاصلاحات » التقدمية ، لم تكن تقدمية على الاطلاق ؛ وقد لا تكون اصلاحاً بل « انحلالاً » لأنها تستخف بالمبدأ الاميركي العظيم في الحكم ، اي ، « العدالة فوق الأغلبية » . فإذا امكن للاغلبية ان تقرر - في كل قضية على حدة، ما اذا كان عليها ان تلتزم بحقوق الفرد او الدستور - وهو ما تعنيه هذه « الاصلاحات » - فإنه لا معنى للحديث عن حقوق او حدود دستورية ؛ لأننا بذلك « نقيم حكم الانفعالات ، والتحامل ، والمصالح الانيةَ » .

وكما هو الحال مع الاقتراحات الخاصة بحق المبادرة ، والاستفتاء الشعبي ، والانتخاب المباشر للشيوخ ، فقد اظهر الترويج لحق اقالة القضاة ، والغاء الاحكام القضائية باستفتاء شعبي « الضعف الذي خشي منه ، أصدقاؤنا المفكرون في الحكومات الحرة في مختلف انحاء العالم ، اكثر من اي شيء آخر - أي الحاجة الى ضبط النفس الذي يمنع جماعات كبيرة من الناس . . . من تحطيم حواجز النظام عندما تعترض مصالحهم الانية » .

وقد اعترض روت على التغييرين الدستوريين اللذين اقترحهما روزفلت ، لأن كل واحد منهما يضعف او يدمر ، بطريقته الخاصة ، اداة سعت الديموقراطية الاميركية من خلالها لتبقى امينة على الحدود الدستورية ، وبالتالي امينة على الحرية الفردية التي وعد بها اعلان الاستقلال . واقتراحات روزفلت تطرح ، من مجموعها ، تهديداً أعظم للديموقراطية وضبط النفس ؛ وتوحي للشعب الاميركي بأن هناك خللاً أساسياً ، من نوع ما ، في الدستور ، تجعله غير جدير بذلك الاحترام

العميق الذي حمله الشعب الاميركي له . واعتقد روت ، ان اضعاف ذلك الاحترام يتطلب تدمير القواعد الصحيحة للاعتدال الديموقراطي : أي الحس الجماعي ، والانضباط الذاتي ، وضبط النفس التي يمارسها المواطن الفرد ، نتيجة مراعاته لحدود الدستور ، لدرجة تصل حدّ التقديس .

وناقش روت في بيانه المعارض للتعديل السابع عشر ، من انه « ليس من الحكمة ان يعتاد الشعب الاميركي على تعديل الدستور » ، لأن « الاحترام العظيم لتلك الوثيقة ، وإيمان الناس في ديمومتها ، وعدم رغبة شعبنا في العبث بها او تغييرها ، والمشاعر التي تتجمع حولها » ، تمثل جميعها « القاعدة الاساسية للاستقرار في حكومتنا » . وهي « اثمن من كل ممتلكات الامة . . . » والاميركيون غير مستعدين للاذعان للتلاعب بها وتغييرها لمجرد استفزاز بسيط » ، وبالتالي لا يجب اجراء اي تغيير على الدستور « قد يلقي الشك على ديمومته وحرمته » . ويجب ألا يسعى اي مشروع ديموقراطي حكيم « الى اضعاف تقاليد الاحترام ، والانصياع للعادات ، والطاعة » ، التي تظهر بين الناس « تجاه مؤسساتهم الخاصة ، والتي ربما تبدو غير منطقية » .

لقد شارف الاميركيون على القرن العشرين وهم « يحترمون مناهجهم وتقاليدهم الحكومية الموروثة» الهامة لضبط النفس، إلا ان الحركة التقدمية كانت تهدد بالانتقاص من ذلك الاحترام للتقاليد ، والتبجيل للدستور . والاعتداء الذي تمثله التغييرات التي قدمها روزفلت لا تترك مجالاً للشك في ذهن المواطن من ان الدستور ليس تلك الوثيقة المقدسة . واقتراحاته تميل الى اضعاف وتدمير تلك الهالة من المهابة التي يتمتع بها الدستور ، والتي ربت في المواطن ذلك الانضباط الذاتي الضروري للديموقراطية . وبالتالي ، فقد اختار روزفلت طريقاً مختلفاً تماماً عن الطريق الذي وصفه روت بأنه « الواجب الاسمى والماثل دائماً » للقائد الاميركي : ان يصون ويرعى . . . لدى الشعب الايمان المطلق في القيم السامية لقواعد الحق العظيمة التي لا تتأثر بالمشاعر الشخصية وتشكل الاساس في نظامنا المبني على القانون » .

مما تقدم يتضح بأن الخصومة بين روت وروزفلت حول موضوع علاقة الديموقراطية بالدستور كانت جوهرية . ويتضح بالتالي ان وصف روت بالمناهض للديموقراطية ، او « المستشار ضد الشعب » ، لم يكن صحيحاً بأية صورة من الصور . ومن المؤكد ان روت لم يشارك روزفلت ايمانه غير القابل للنقاش في الشكل الديموقراطي للحكومة . وقد آمن روزفلت بأن الشعب الاميركي قد وصل الى نقطة لا يحتاج معها الى « ادوات خارجية » لتفرض عليه « ان يعطي حقوق الاقليات الاهتمام الذي تستحقه » . وعلى العكس من ذلك ، اعتبر روت الديموقراطية بمثابة التشكيلة المعقدة للحكم ، وهي حساسة بشكل خاص للانفعالات والدوافع التي تسيطر على الطبيعة البشرية ، وهي لذلك السبب بالذات تحتاج « للادوات الخارجية » لتكبح تلك الدوافع وتهدئها . وفي اميركا ، كان الدستور هو مصدر الكبح والتهدئة . وامنت ادوات دستورية مثل مجلس الشيوخ « الرأي الثاني الذي يتسم بالجد والاعتدال » الذي لجم نوازع الديموقراطية نحو اصدار تشريعات حمقاء ؛ وادوات اخرى مثل المحاكم التي عملت على حماية الحرية الفردية ضد نوازع الديموقراطية

لفرض استبداد الاكثرية . والاحترام للدستور ـ ذلك الايمان الشعبي الـذي تجاوز نـطاق « الرأي المرجح » ودخل نطاق « القداسة » ـ هو الذي غذى انضباط المواطنين ، الضروري للديموقراطية . والـدستور وحـده كان مصـدر « الانضباط الـذي هو الضـرورة العليا والفضيلة السـاميـة في كـل ديموقراطية » .

ويجدر ألا نحسب ان الخلاف بين روت وروزفلت كان خلافاً بين الديموقراطيـة ونقيضها ، والصحيح ان روزفلت اراد ان يكون الشعب السيد المطلق للدستور ، في حين اراد روت ان يكون الدستور هو السيد المطلق على الشعب . ويؤكد روت ، انه لا يمكن للشعب ان يكون سيد نفسه المطلق إلا اذا كان الدستور هو السيد المطلق على الشعب .

انتخابات العام ١٩١٢ : الصراع حول الدستور

بالنسبة لانصار الحكومة الدستورية ، فإنه مما يرهق الاعصاب معرفة كم كانت اميركا قريبة في العام ١٩١٢ من جعل الشعب « السيد المطلق » للدستور . فداخـل الحزب الجمهـوري ـ وهو حزب الأغلبية في ذلك الحين ـ انشأت قوى اصلاحية قوية في عام ١٩١١ الرابطة الجمهورية القومية التقدمية ، لتعرض على اتباع الحزب برنامجاً بسيطاً من خمس نقاط : انتخاب مجلس الشيوخ مباشرة من الشعب ، وتسميـة المسؤولين المنتخبـين مباشـرة من الشعب ، وتسمية المنـدوبين لمؤتمـر اختيار مرشح الرئاسة مباشرة من الشعب ، وحق المبادرة ؛ والاستفتـاء الشعبي ؛ وحق الالغاء بـاستفتاء شعبي ؛ وقانوناً تشريعياً بخصوص الممارسات الفـاسدة . كـما عبرت الـرابطة عن اقتنـاعها بـأن « الحكومة الشعبية اساسية بالنسبة لكافة المسائل الاخرى » .

وبدأ اعضاء الرابطة في البحث عن مرشح يخلف الرئيس « الرجعي » تـافت ، وتطلعـوا في البداية الى روبرت م . لافوليت ، ثم تحولوا ـ بعد ان احرج بالفعل برنامج الرابطة ـ الى روزفلت . وبوجود روزفلت صاحب الشعبية الواسعة على رأس القوة التقـدمية، بـدا انهم سوف يسيـطرون على الحزب الجمهوري حتماً ، واستخدامه كأداة لدفع الاصلاحـات الدستـورية . ولـو كان هنـاك انتخابات اولية مباشرة للرئاسـة عام ١٩١٢ ، لما كان هنـاك من شك في فـوز التقدميـين : ففي الانتخابات الاولية للرئاسة التي جرت على مستوى الولايات فاز التقدميان روزفلت ولافوليت على المحافظ تافت بفارق اصوات يعادل ٢ الى ١ .

وبسيـطرة قوى الاصـلاح على الحـزب الجمهوري ، لم يكن هنـاك ادنى شك ان البـرنامـج السياسي للحزب سوف يماثل ذاك البرنامج الذي وضع قبل عام من قبل حزب روزفلت التقدمي : بدأ البرنامج بالتأكيد المعتاد على ان « الشعب هو سيد الدستور » ، ثم مضى في المصادقة على برنامج الرابطة التقدمية ذي الخمس نقـاط ، وأضاف مـطالب تدعـو « لوسـائل اسهـل واسرع لتعـديل الدستور الفدرالي » ، والغاء القرارات التشريعية باستفتاء شعبي . وليس من الصعب تصور المصير الذي كان سيؤول اليه الدستور ، بعد فوز الحزب الجمهوري الذي تعهد ببرنامج سياسي كهذا .

وقد كانت الرغبة في حماية الدستور من ذاك المصير ما قاد روت وعدد من الزعماء الجمهوريين

البارزين ـ امثال السيناتور لودج ، وجورج ماير ، وهنري ستيمسون ، ونيكولاس لونغ ورث ـ الى الانشقاق عن روزفلت والالتفاف حول تافت عام ١٩١٢ . وينظر المؤرخون الى التصدع الكبير بين روزفلت وتافت في ذلك العام من زوايا عدة . فالمؤرخون عادة يلقون الضوء على « الصراع الشخصي » بين الشخصيتين المتنافستين ؛ او ، اذا ما تحقق وجود سبب « ايديولوجي » للخلاف ، فإنهم يختصرون بالقول انها خصومة بين قوى روزفلت التقدمية ، وقوى « سياسة عدم التدخل » المحافظة التابعة لتافت . وكما سبق ورأينا ، فإنه من غير المناسب ان نصف روت ببساطة ـ وهو احد ابرز الشخصيات في مجموعة تافت ـ بأنه محافظ مؤيد « لسياسة عدم التدخل » . فقد كان عضواً في ادارة روزفلت التقدمية السابقة ، كما انه لم ينزعج من مذهب روزفلت في « القومية الجديدة » ـ الى ما قبل خطابه حول « اللائحة الديموقراطية » .

ولم ينشق روت عن صديقه المقرب والعزيز ، إلا بعد ان اعلن روزفلت انه يؤمن « بالديموقراطية البحتة » ـ اي بعد ان تخلى روزفلت عن مبدأ القيود الدستورية على الديموقراطية . وقد كان هذا قراراً صعباً ومؤلماً لروت ، فقد أسرّ لصديق له ، قائلاً « اني اهتم لـزر من صدرية ثيودور روزفلت ، اكثر مما اهتم لجسد تافت كله » . وكتب بعد عدة سنوات بأنه اضطر الى الانشقاق عن روزفلت ، « بعد ان خرج علينا روزفلت بالالغاء القضائي بموجب استفتاء في خطابه في كولومبوس . . . وكنت معارضاً لذلك الاقتراح تماماً . لأنه قد يغير جميع القواعد الدستورية لحكومتنا . ولا يمكن ان أؤيد روزفلت في هذا الأمر » .

واتخذ هنري كابوت لودج ـ وهو صديق قديم وعزيز لروزفلت ـ قراراً مؤلماً مماثلاً بالانشقاق عن روزفلت بسبب موضوع الحفاظ على الدستور . وكتب الى روزفلت قائلاً انه لم يصدر اي قرار سبب له هذا القدر من « الحزن والتعاسة » مثل هذا القرار ، إلا انه يعارض « السياسات التي اعلن عنها في كولومبوس . . . بالنظر للتغييرات التي ستحدثها في دستورنا ومبادىء حكومتنا كما افهمها » .

واخيراً ، كتب تافت ـ الذي لم يكن قط سعيداً بالرئاسة ـ الى شقيقه انه كان يفكر بالانسحاب بكل سرور من انتخابات عام ١٩١٢ ، امام ما بدا انه موجة من المشاعر الكاسحة المؤيدة لروزفلت ، لولا « اني شعرت فعلاً اني امثل قضية الشعب ، واني امثل قضية الحكومة الدستورية ، واني امثل قضية الحرية التي ينظمها القانون » . كما شعر « بأن مصير الحكومة الدستورية كله دان في خطر » .

والخلاف بين تافت وروزفلت في العام ١٩١٢ ، يجب ألا يفهم انه « صراع شخصي » ، او انقسام بين « التقدميين » و« المحافظين المطالبين بالحد من تدخل الدولة » . بل يجب فهمه على أساس انه خلاف مبدئي حول مسألة مدى ديموقراطية الدستور . وكان هذا واضحاً لقادة قوى تافت ، كما سبق ورأينا . وكان واضحاً أيضاً لروزفلت ، الذي كتب بعد الحملة بفترة قصيرة ان الموضوع الذي اثير في خطاب كولومبوس كان بسيطاً : « هل تؤمن بحكم الشعب ؟ ان كنت

كذلك ، فأنت معنا . وان لم تكن ، فأنت ضدنا » . (والقول بأن المؤرخين لم يفهموا انقسام عام ١٩١٢ بهذه الطريقة ليس مستغرباً ، لأنهم ينكرون عادة امكانية نشوب انقسامات سياسية مبدئية من « أي » نوع ، ويؤسسون الانقسام على سبب « لا صلة له بالموضوع » مثل الدستور) .

وبالنسبة لروت ، كانت الضرورة السياسية المركزية في انتخابات عام ١٩١٢ ، ابقاء الحزب الجمهوري مخلصاً لفكرة الديموقراطية الدستورية ـ حتى وان كان معنى ذلك هزيمة الحزب في انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر . وكتب لصديق له « لقد افترضت بالطبع ، ان نفوذ روزفلت قد يهزم المرشح الجمهوري . إلا ان هذا لم يبد لي امراً مهماً تجاه واجبنا في ان يقف الحزب الجمهوري بثبات لدعم نظامنا الدستوري فقد تحدث للحزب اشياء اسوأ من هزيمته في الانتخابات . لذلك سعى روت الى ابقاء الموضوع الدستوري ماثلاً امام الشعب : وكتب ، « الموضوع الوحيد الذي يهمني الحديث عنه » ، « هو التغييرات التي تهدد نظام حكمنا » . وقد رفض ان يقوم بدور الداعية لتافت ، لأن ذلك كان سيجره الى المقارنة بين سياسة تافت وادارة روزفلت ، التي كان عضواً فيها . وكان يمكن ان يحوله ذلك عما اعتبره الموضوع الرئيسي في النزاع على الرئاسة . وفضل ان يساهم في جهود تافت « بعرض وجهات النظر الدستورية المعارضة لتلك المعلن عنها في خطاب كولومبوس ومناقشتها ، والتأكيد على الطبيعة المدمرة والمهلكة لتلك الاراء » .

لذلك ، بدأ روت في الطرق على برنامج روزفلت الراديكالي للتغييرات الدستورية ، وعندما ظهر في مؤتمر الحزب الجمهوري في ولاية نيويورك عام ١٩١٢ ركز ملاحظاته على الاقتراحات الخاصة بحق تنحية القضاة والغاء التشريعات باستفتاء شعبي ، والسبب ، « اني اعتبر انها ذات اهمية مميزة وساحقة » . « فعلى سلطة واستقلال القضاة تعتمد ادامة هذا النظام القائم على ضبط النفس ، الضروري لنشر العدالة واستمرار مؤسساتنا الحرة . وقال ، المحاكم الحرة فقط تستطيع فرض « مبادىء السلوك الصحيح المعلن عنها » والتي ادرك المؤسسون انها ضرورية للسيطرة على الناس وضبط دوافعهم . وكل من يكسر ضوابط تلك المبادىء الخالدة معتمداً على الاغلبية يفر من الضرورة الى الفوضى والاستبداد » .

وجاءت الفرصة السانحة لروت للفت نظر الشعب الى موضوع الدستور من كونه رئيساً للمؤتمر الجمهوري القومي عام ١٩١٢ . وحافظت قبضة روت الثابتة وحضوره القوي في المقر على المؤتمر العاصف من الانهيار واللجوء الى الصراع المسلح ، الذي تنبأ به العديدون . والأهم من ذلك ، هو خطابه الرئيسي ، حيث ذكّر الحزب انه يقف ، قبل كل شيء ، لدعم فكرة الحدود الدستورية ، والديموقراطية المنضبطة ذاتياً .

والخطابات الرئيسية في المؤتمرات الحزبية ، تكون في العادة ، خطب مؤيدة دون مواربة ، تهدف فقط لحشد التأييد للحزب ضد الحزب المنافس . إلا ان خطاب روت الرئيسي كان غير عادي ، وكما لاحظ المؤرخون ، تركز الخطاب على روزفلت بدل الحزب الديموقراطي المنافس . وكان مهتماً بانقاذ الحزب الجمهوري من تلك الهرطقة اكثر من اهتمامه بالحشد لتحقيق نصر

سياسي . واعلن ، « لن نعتذر للمؤسسات الاميركية » ، « نحن نستعيد بـامتنان ذكـرى الرجـال العظام الذين اوجدوا النظام الدستوري الاميركي . . . فنظرتهم الثاقبة لنواحي القوة والضعف في الطبيعة البشـرية ، وتجنبهم الحكيم لكـل الاخطار التي اسقـطت كل المحـاولات السابقـة لاقامـة حكومات شعبية . . . » . ودعا روت الحزب الى الالتزام بتشـريعات تقـدمية قـوية بهـدف تحقيق العدالة الاجتماعية ، إلا انه اصر على « الحفاظ على تلك القواعد العـظيمة في السلوك الصحيـح الذي جسده اباؤنا في فرض حدود على الدستور » . وقد كان الدستور « عهداً سامياً بأن تقف بين الفرد الضعيف والشعب . . . تلك المبادىء الخالدة في العدالة » الواردة فيه . وان لا يقوم الحزب بأية اصلاحات قدتضعفالكوابح الـذاتية التي عبـر عنها الـدستور ، والـواقع انـه يجدر بـالحزب الجمهوري خاصة ألا يفعل ذلك . كما نبه روت المؤتمر الى ان « حزبنا ولد نتيجة معارضته التوسع في نـظام الرق البشـري الذي اقـرته الأغلبيـة وتمسكت به » . وبـدلاً من السعي لزيـادة ديموقـراطية الدستور ، علينا « ان نبحث عن القوة والحكمة لنلتزم بالدستور في مواجهة ايام ضعفنا وضلالنا » .

في العام ١٩١٢ رشح الجمهـوريون تـافت لانتخابـات الرئـاسة . وجـاء ذلك بعـد ضمان الأغلبية وبعد سلسلة من الأحكام ، التي دار حولهـا جدل عنيف (قـرر روت بعضها) والمتعلقـة بالطعن ببعض المندوبين . مما حدا بروزفلت واتباعه من التقدميين الى الاندفاع خارجين من المؤتمر وقد عقدوا العزم على تشكيل الحزب التقدمي ، واتهموا المؤتمر الجمهوري انه يمثل النظرية المناهضة للديموقراطية في الحكم بالذات ، ومعارضة الاصلاحات الدستورية التي يهدفون الى تحقيقها .

وفي الخطاب التقليدي باشعار تافت بقرار تسميته مرشحاً عن الحزب لانتخابات الرئاسة ، المح روت الى الشرخ العميق في الحزب ، إلا انه ناشد الاميركيين تفهم ان ذلك الانقسام يذهب لما هو اهم من الشخصيات او السياسات المعنية . واصر ان اعادة تسمية تافت للرئاسة « لها دوافع اكبر من مجرد التعبير عن الاختيار بين زعيمين مختلفين من زعماء الحزب يمثلان الفكرة ذاتها » . والواقع ، انه قال لتافت « لقد تم ترشيحك لأنك تقف موقفاً جلياً من بعض المبادىء الضرورية والثابتة التي يتمسك بها الحزب الجمهوري . فأنت تؤمن بالحفاظ على حكومة الولايات المتحدة الدستورية » . وقد كان تافت متعاطفاً مع قواعد السلوك « التي وضعها الشعب الاميركي من اجل ارشاده وتقيّده بالحدود الدستورية » ؛ « وازالة هذه القواعد الانضباطية لن يكون تقدماً ، بل تراجعاً » .

وبقبول تافت الترشيح ، فقد اقر بأن تسميته للرئاسة تبين نيّة الحزب الجمهوري في الوقوف الى جانب الدستور ، وضبط النفس الديمـوقراطي . وأشـار الى ان « الحزب الجمهـوري يقف الى جانب الدستور كما هو » ، « وقد قيل ان هذا ليس مـوضوعـاً في هذه الحملة ، لكن يبـدو لي انه الموضوع الأسمى . . . والحزب الجمهوري هو نواة الرأي العام الذي يحبذ تقدماً وتطوراً مطرداً على أسس سليمة وامينة في ظل الدستور . . . وهو يؤمن بالمحافظة على استقلال القضاء . . . » واكـد تافت ، ان على الشعب الاميركي ان يعي ان الموضوع المطروح امامه عام ١٩١٢ هو « ما اذا كان

علينا التمسك بتشكيلة حكومتنا النيابية الدستورية الشعبية ، على اسس سليمة دائمة . . . » ام لا .

وفي الحقيقة ، ان تافت وروت كانا يعرفان ان قضية الخلاف بين الحكم النيابي الدستوري ، وحكم الاغلبية غير المحدود ، قد سويت بفوز تافت في مؤتمر العام ١٩١٢ . ولهذا كان في مقدور روت ان يقول ، « اعتقد ان تافت كان مصيباً في بيانه الذي القاه بعد المؤتمر مباشرة من ان نتائج المؤتمر كانت اهم من مسألة الانتخابات » . فآلة الحزب الجمهوري الهائلة خرجت من ايدي مؤيدي التغييرات الدستورية الراديكالية ؛ ومنع روت والآخرون الحزب من ان يقع تحت سيطرتهم ليتحول الى المبادىء الشعبية » . لقد نجحت قوى تافت في هدفها « بالحفاظ على الحزب الجمهوري ثابتاً في دعمه نظامنا الدستوري » . ورغم ان الحزب قد واجه هزيمة محققة في الانتخابات العامة ، فإن روت لم يكن حزيناً جداً لذلك . فالانقسام في الحزب يعني ان تافت لا يستطيع الفوز ـ إلا انه يعني ايضاً ان روزفلت والقوى المؤيدة للتغيير الدستوري لا تستطيع الفوز ايضاً . وكان روت يعتقد بأن الشيء المهم هو ان الحزب الجمهوري سوف يبقى ليخوض انتخابات اخرى ويفوز ، وقد رضي الآن ان يكون الحزب الذي اختار ان يبقى « المعارضة المنظمة ضد الاغلبية التي تتحدى حكم العدالة » .

والذي لم يعرفه روت وتافت في ذلك الحين ـ إلا انهما تمنيا حدوثه ـ هو ان الخلاف بين الحكم النيابي الدستوري وحكم الأغلبية غير المحدود قد بت فيه لصالح التوازن في القرن العشرين . وكان فوز وودرو ويلسون في انتخابات ١٩١٢ امراً مؤسفاً بالنسبة لروت ، لكن ليس مأساوياً ، طالما ان ويلسون لا يناصر ذلك النوع من الاصلاحات الدستورية الراديكالية التي حملها روزفلت . والحقيقة ان صحيفة نيويورك تايمز المؤيدة لتافت فسّرت نتيجة الانتخابات النهائية عام ١٩١٢ على انها « صوت ضد الراديكالية والتحريض » ، ومن إجل انتخاب « رئيس محافظ » .

وما ان حلت انتخابات نصف الفترة الرئاسية عام ١٩١٤ ، حتى بدأ الحزب التقدمي في التخلي عن برنامجه في المراجعة الدستورية . ففي تلك السنة ، وفي ولاية نيويورك انزل تقدميو روزفلت قائمة من المرشحين الذين اسقطوا حق الالغاء باستفتاء شعبي الذي روجوا له في البيان الانتخابي التقدمي عام ١٩١٢ . وبهذا الصدد ، كتب روت الى تافت : « سيبذل روزفلت بالطبع جهوداً عظيماً لمنع نجاح الحزب الجمهوري ، لكن ذلك لن يتم إلا بتأييد انتخاب رجال ممن استنكروا هجومه على نظامنا القضائي . والمفهوم الوحيد لذلك ، هو ان نصرنا قد تحقق » . وما ان حلت انتخابات العام ١٩١٦ ، حتى كان اغلب التقدميون قد عادوا الى الحظيرة الجمهورية ، وكانوا مستعدين لدعم شارلز ايفانز هيوز لمنصب الرئاسة ـ وهو رجل لديه سجل تقدمي معروف لكنه كان مؤيداً قوياً للحكومة الدستورية المحددة .

وهكذا ، بدأ ذلك المدّ الرهيب من المشاعر المؤيدة للاصلاح الدستوري الراديكالي في التراجع ، منذ لحظة فشله في اكتساح المؤتمر الجمهوري عام ١٩١٢ . ولم يحدث خلال القرن

العشرين ان عاود حزب الأغلبية مناصرة برنامج يدعو الى تعديلات دستورية كاسحة ومنظمة باسم جعل الشعب « السيد المطلق للدستور » . واحجم فرانكلين روزفلت ، حتى في اثناء ازمة « الركود العظيم » ، وفي مواجهة المحكمة العليا التي وظفت الدستور بحرية ضد بـرامجه ، عن القـول ان مراجعة دستورية واسعة كانت ضرورية . والواقع ، انه كان حريصاً عـلى شرح ان بـرنامجـه كان متوافقاً مع الدستور ، وانه كان سينقذ ذلك الدستور . ورغم ان الولايات المتحدة واجهت مطالب لا نهاية لها من التعديلات الدستورية في مختلف انحاء البلاد ، إلا ان الأمة لم تواجه مرة اخرى تلك التركيبة المؤلفة من برنامج متطرف يدعو لتغييرات دستورية مع دعم شعبي واسع مثّله روزفلت عام ١٩١٢ .

واذا ما نظرنا الى مجرى التاريخ الاميركي منذ العام ١٩١٢ ، فلا يسع المرء إلا ان يقدر اعظم تقدير وجهة نظر روت من انه كانت هناك اهمية خاصة لعقد المؤتمر الجمهوري في ذلك العام . وقد نجح روت واخرون في حشد الحزب الجمهوري حول الدستور ، وردوا بذلك اكبر تحد شعبي منظم في القرن العشرين . وقد كان ذلك انجازاً ، جعل هزيمة الحزب في انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر من ذلك العام امراً لا قيمة له ، حسب اعتقاد روت . وقد لا نبالغ اذا قلنا ان فـوز تافت داخـل الحزب الجمهوري عام ١٩١٢ ، قد قرر نهائياً ، بأن على الأمة حل مشاكلها المحيرة الجديدة في هذا القـرن دون التخلي عن التـزامها الأسـاسي بالحكـومة المحـددة ، والقيود الـدستوريـة عـلى حكم الأغلبية . وقد تجرى تعديلات معينة على الدستور خلال العقود اللاحقة ، وكل انـواع التفسير او سوء التفسير لتلك الوثيقة من المحاكم والجامعات . إلا ان النص الاصلي للدستور سيبقى ، والى حدّ بعيد ، كما هو ، وكما وصلنا من المؤسسـين ، ويدعـو كل جيـل بأن يفهم من جـديد معـانيه الحقيقية .

تقييم فن ادارة الدولة عند روت

واخيراً ، كيف يمكن تقييم مساهمة اليهو روت في السياسة الاميركية ؟

ليس من الممكن القول ان روت ساهم بشيء جديد او فريد في فكر الأمة السياسي . فهو لم يحاول « اعادة تفسير » وثيقتنا الأسـاسية ، او ان « يعيـد تأسيس » الجمهـورية الاميـركية . فهـذه المشاريع كانت خطرة وغير ضرورية ؛ من وجهة نظر روت ـ مثل المشاريع التي اطلق لها التقدميون العنان بكل اسف . وبالنسبة له فإن المبادىء الصحيحة ، وخاصة مبادىء أنظمة الحكم الحرة ، قد عبر عنها بشكل مبدع اباؤنا المؤسسون في اعلان الاستقلال ، والدستور . وأفضل ما يمكن ان يفعله رجل الدولة الاميركي هو ان يكون مخلصاً لهذه المبادىء ، وان يعمل على ان تبقى الأمة مخلصة لها ايضاً .

ويعتقد روت ، ان تلك المهمة ليست ، بأي حال من الأحوال ، بالمهمة السهلة . فالظروف القومية تغيرت بشكل هائل منذ تأسيس الأمة . فقد كان هناك تطور صناعي هائل ، وتركيز عظيم للثروة ، ونمو كبير للمدن ، وتطور في الآلة السياسية ، في الوقت الذي دخلت فيـه اميركـا القرن

العشرين . واستخلص الكثيرون من تغيّر تلك الظروف انهم « ليسوا بحاجة لايجاد قوانين جديدة فحسب ، بل لأن يعدلوا المبادىء التي قامت عليها حكومتنا . . . » . وقد رفض روت ذلك الاقتراح ، لأنه ليس في ظروف القرن العشرين الجديدة شيء يمكن ان يغير الطبيعة البشرية ، بضعفها ، وعدم اكتمالها ، وتأثرها بالانفعالات والدوافع ؛ لذلك ، فإن شيئاً ما لم يغير حاجتنا « لقواعد السلوك الصحيح » ، وضبط تلك النوازع البشرية ، بحيث تتحقق حقوقنا الأساسية التي لا يمكن التنازل عنها . ويرى روت ، ان من الواجبات الهامة لفن ادارة الدولة في القرن العشرين ، هو تكييف قوانيننا ومؤسساتنا بحيث تتلاءم مع الظروف القومية الجديدة ، مع التمسك بالمبادىء التي قامت قوانيننا عليها .

كما يعتقد روت ، ان من الممكن ايجاد قوانين ومؤسسات جديدة دون الابتعاد عن المبادىء الأساسية ، لأن الدستور مرن بشكل ملحوظ في منح السلطة للحكومة . ويمكن استصدار تشكيلة من القوانين تتناسب مع الظروف الجديدة . كما يحدث مع السلطة الامنية ، على سبيل المثال - تلك « السلطة الواسعة والقابلة للتكيف التي ترعاها جميع الدساتير ، والتي يقوم اساسها على الفهم العام للأمور ، وعلاقاتها بضمانات معينة في الدستور عرضة للتعديل دائماً حسبما تفرضه الحاجة » . وقال روت « ان العديد من التدخلات في العقود والملكيات التي كانت تبدو غير محقة قبل قرن من الزمان ، تبدو مطلوبة اليوم بسبب الظروف القائمة » ، ويمكن القيام بها كجزء من الصلاحيات الممنوحة للسلطة الامنية . ونتيجة لهذه المرونة في لوائحنا الأساسية ، فلا سبب « للافتراض انه لا يمكن استصدار قوانين تتلاءم مع الاوضاع الجديدة دون تجاوز الدستور او تعديله » .

لما تقدم ، يمكن القول ان روت لم يصنف نفسه مع هؤلاء المحافظين التقليديين في بداية القرن العشرين الذين تمسكوا بأن حرية التعاقد ، والحق في المُلكية الخاصة التي كفلها الدستور ، تشكل حاجزاً لا يمكن تجاوزه ضد القوانين التي تنظم الاقتصاد والاوضاع الاجتماعية . وهو يوافق المحكمة العليا على قراراتها في قضايا « لوشنر ، ي. سي. نايت » او « بولوك ضد قرض المزارعين » . وباختصار ، لم يكن روت محافظاً مؤيداً لسياسة عدم التدخل ، ولا من اتباع مذهب داروين الاجتماعي . فقد شعر روت بالقلق لأن بعض التشريعات التقدمية قد ذهبت بعيداً في تقييد الحقوق الفردية التي لا يمكن التنازل عنها ؛ وهو امر يجب ان يكون دوماً موضع قلق في امة اسست على فكرة الحرية الفردية .

وتسمح لنا مرونة الدستور بوضع قوانين تلائم الاوضاع الجديدة ، دون الحاجة الى تبديل المبادىء الأساسية التي جسدها الدستور . فرجل الدولة الاميركي ينجز اسمى واجباته ، في هذا الصدد ، عندما يدرك ، ويشرح ، ويغذي الاحترام لمبادىء الدستور ، ويربط الشعب بتلك المبادىء . وحسب هذا المقياس في فن ادارة شؤون الدولة ، فإن روت يستحق مكاناً اعلى من ذلك المكان الذي وضعه فيه المؤرخون ، لأن نقاشه حول العلاقة بين الدستور والديموقراطية - وهي

العلاقة المركزية في تشكيلة حكومتنا ـ كان صورة صادقة عن وجهة نظر المؤسسين ، ودفاعاً شعبياً بارعاً عنها .

وعلى سبيل المثال ، كان روت محقاً في اصراره على ان المؤسسين كانوا من انصار الحكومة الشعبية ، إلا انهم كانوا مهتمين بعمق بالمخاطر التي تميز الديموقراطية : توجهها نحو الحكومات الحمقاء او المستبدة . وقد ادرك روت وعلّم ان المؤسسين قد صمموا الدستور كي يلطفوا ويهدئوا من تلك التوجهات دون الابتعاد عن تشكيلة الحكومة الجمهورية ؛ وكما قال ماديسون ، لقد سعوا لإيجاد « بنية . . . تحمي ، على افضل وجه ، من اندفاع المستشارين القانونيين ، والتجمعات الحزبية ، نحو اهداف غير عادلة ، وذلك دون التضحية بالمبادىء الجمهورية الاساسية » .

واعتبر روت ان احد الادوات الجمهورية الاساسية التي سعى المؤسسون بواسطتها « للاحتراز من اندفاع المستشارين القانونيين » ، هو مبدأ التمثيل النيابي . وكان حجة روت ان مبدأ التمثيل النيابي يخفف من سن القوانين الحمقاء فاقحام عناصر النقاش والحوار ترديداً لصدى حجة ماديسون في « الفدرالي رقم ١٠ » من ان مبدأ التمثيل النيابي يمكن الامة من « تنقية وتوسيع الاراء الشعبية بتمريرها من خلال هيئة مختارة من المواطنين . . . » ويبين نقاش روت المدافع عن مجلس الشيوخ ـ درّة النظام النيابي ـ وضد التعديل السابع عشر للدستور ، إنه ادرك مقاصد المؤسسين من تلك الهيئة ؛ ووصف روت لمجلس الشيوخ بأنه « رأي ثانٍ يتسم بالجد والاعتدال » هو ترجمة راقية لوجهة نظر ماديسون من ان تلك الهيئة قد تكون « هيئة معتدلة من المواطنين المحترمين » قد تمنع اية اجراءات حمقاء « حتى يبسط المنطق ، والعدالة ، والحقيقة سلطانها على الرأي العام » .

وقد عارض روت بقوة اقالة القضاة والغاء القرارات القانونية بموجب استفتاء شعبي على أساس ان تلك الاجراءات سوف تعطل احدى آليات الدستور الاساسية للاحتراز من « التجمعات الحزبية لاغراض غير عادلة » . ورأيه في ان استقلال القضاء ضروري لفرض القيود الدستورية ضد « انفعالات الأغلبية الواسعة من الشعب » هو انعكاس دقيق لوجهة نظر هاملتون في « الفدرالي رقم ٧٨ » بأن المحاكم سوف « تحمي الدستور وحقوق الافراد من تأثيرات تلك النزوات المريضة » التي توحي للاغلبية في بعض الاحيان ألا تأخذ في الاعتبار حقوق الاقليات .

لقد كان تفسير روت العام لمبادىء الدستور تعبيراً صادقاً عن نوايا واضعي اطره ، فقد استمد فهمه عن الطبيعة المعقدة للديموقراطية ـ والأجهزة المختلفة اللازمة لجعلها اقل تعقيداً ـ من تعاليم الاباء المؤسسين مباشرة . واكبر تحد سياسي واجه روت ـ وبالتالي الاختبار العظيم لفن ادارة الدولة لديه ـ كان الدفاع عن فهم المؤسسين للطبيعة المعقدة للديموقراطية ، ضد موجة قوية من الاصلاحات الدستورية مستوحاة من فكرة ان الديموقراطية ليست معقدة . وقد حاول مواجهة التحدي بشهر السلاح في وجه صديقه القديم روزفلت ، عندما وضع الاخير نفسه ، بخطابه عن « اللائحة الديموقراطية » ، على رأس حركة تسعى لفك القيود الضرورية للديموقراطية . وقد عمل روت على ابقاء الموضوع الدستوري جوهر النزاع بين تافت وروزفلت ، وجاهر بأن جميع القضايا

الشخصية والعامة للحملة تبدو باهتة وبلا معنى مقارنة بموضوع الحفاظ على الديموقراطية الدستورية المقيدة . وبصفته رئيساً للمؤتمر الجمهوري عام ١٩١٢ ـ وهي مهمة كان من الواضح انه مستعد لتجنبها لو ان امراً ما غير الدستور كان في خطر ـ فقد قاد الحزب بهدوء ولكن بثبات نحو اعادة ترشيح تافت ، ثم جعل الأمة تدرك ان سبب اعادة ترشيح تافت هو انه وقف الى جانب الحكومة الدستورية . وساعد روت على جمع الحزب الجمهوري حول الدستور ، مذكراً الحزب بأنه ولد من منطلق « معارضة منظمة ضد الاغلبية التي تتحدى حكم العدالة » . والموجة التقدمية الكبرى من الاصلاحات الدستورية الراديكالية تفجرت ضد هذه الدعامة، وبدأت في التراجع على الفور تقريباً ، وقد لا يرى القرن مرة اخرى حركة شعبية شاملة مماثلة لاعادة النظر في الأسس الدستورية . وقد كان لروت اليد الطولى في الحفاظ على « قواعد السلوك الصحيح » في الدستور ضد اكبر تحد لها في هذا القرن ، وكان احد اذكى المعلمين وأوضحهم حول اهمية هذه القواعد . وحسب مقاييس روت في فن ادارة الدولة ، التي اعتبرها هو نفسه ملائمة للديموقراطية الدستورية ، فقد خدم الأمة بكل نبل .

ويجدر ان نسأل انفسنا مرة اخرى ، لماذا اذن اعتبر ان روت ابعد من ان يكون رجل دولة ، وانه يخوض « صراعاً ضد النسيان ؟ » والجواب هو ، جزئياً ، لأن المؤرخين قد تقبّلوا تشخيص روزفلت لروت ووصفه بأنه مناهض للديموقراطية ، وانه « مستشار ضد الشعب » . وقد تمسك روزفلت بقوة وطيلة حملة عام ١٩١٢ الانتخابية ، بأن روت وتافت والآخرين الذين دافعوا عن الحدود الدستورية للديموقراطية هم في الحقيقة معادون للديموقراطية ذاتها . وقد اصر روزفلت على ان هؤلاء الرجال « لا يثقون في الحكومة الشعبية ذاتها » . وعندما « يقبلونها، فإنهم يقبلونها على مضض ويسيجوها بكل اشكال القيود والكوابح والموازين بحيث يجعلوا سلطة الشعب محدودة وغير فاعلة بقدر الامكان » . واتهم روت وتافت بأنهم يعتبران الدستور « سترة مجانين تستخدم للسيطرة على مريض هائج ـ هو الشعب » .

واكتمل اتهام روت والآخرين بظهور كتاب شارلز بيرد « تفسير اقتصادي للدستور » بعد حملة انتخابات عام ١٩١٢ بقليل . ويدّعي مجلّد بيرد ان المؤسسين انفسهم ، وليس روت فحسب ، قد اعتبروا الدستور « سترة مجانين » للسيطرة على الشعب . وأكّد بيرد بأنه قصد من الدستور ان يكون « نظام كبح وموازنة يمنع بشكل فعال حكم الأغلبية بأي شكل كان » . وحسب رأيه ، فإن وثيقتنا التأسيسية لم تكن سوى حاجز ممجد للقلة الغنية ضد الكثرة الفقيرة .

وقد تقبل المؤرخون وعلى نطاق واسع تفسير بيرد لنوايا المؤسسين ، وبالتالي ، تقبلوا تفسيرات روزفلت حول نوايا روت والآخرين المدافعين عن الدستور خلال الحقبة التقدمية . والوقوف الى جانب الدستور وقيوده على الديموقراطية يعني ببساطة الوقوف ضد الديموقراطية بمجملها ـ هذا هو افتراض المؤرخين الذين كتبوا عن تلك الحقبة . والجدير بالملاحظة انه خلال الموجات العدة من التفسيرات عن الحقبة التقدمية ـ والتي اعتبر التقدميون في بعضها ابطال الجماهير ، وفي بعضها

الآخر كلاب سبق للاوليغركية الصناعية ـ فقد بقيت النظرة الى الجمهوريين اتباع تافت كما هي لم تتغير : عصبة لا قيمة لها من النخبة المناهضة للديموقراطية ، تتلاعب بشكل معيب باحترام الشعب للدستور لاحباط قوى التوعية . وفي افضل الاحوال ، يستحق تافت وحلفاؤه حاشية مزرية في سجل تطوير حكم الديموقراطية الحقيقي في اميركا . فلا عجب اذن ان يواجه اليهو روت النسيان ـ كأحد اوائل المناهضين للديموقراطية .

وربما ، بعد ان بدأنا نعيد اكتشاف وتقييم فهم الاباء المؤسسين للطبيعة المعقدة للديموقراطية ، ان نبدأ ايضاً في اعادة اكتشاف وتقييم هؤلاء ، الذين شاركوا ذلك الفهم، وطيلة قرنين من التاريخ الاميركي ؛ والذين امنوا ان اسمى واجبات رجل الدولة هو الحفاظ على قيود الديموقراطية الدستورية ، وشرحها .

وغني عن القول ، ان التعتيم على روت جاء نتيجة تحيز المؤرخين التقدميين في كتاباتهم . وعلى اية حال ، وفي التحليل النهائي ، يمكن اعتبار روت ، وفي افضل الاحوال ، رجل دولة قليل الشأن ، لأن مستواه في مجال ادارة شؤون الدولة هو مستوى متواضع . والمهمة الكبرى التي كرس نفسه لها ـ تفسير الدستور والدفاع عنه وربط الشعب به ـ كانت مهمة عسيرة ، خاصة وانها حدثت في الحقبة التقدمية . والتي كانت تعني ، انه قد يعمل دوماً ضمن الافق الذي رسمه المؤسسون ، ويقبل بالحدود التي فرضوها ليس على الديموقراطية فحسب ، بل على ادارة شؤون الدولة ايضاً .

وهذا النوع من فن ادارة الدولة المحدد المعالم ، هو بالضبط النوع الذي خطط المؤسسون له في نظام الحكم الجديد . وكان املهم ان يكون الدستور قد ارسى ، والى الابد ، حلول المسائل السياسية الاساسية ، مثل مسألة « من يجب ان يحكم ؟ » ومسألة « كيف يجب ان تكون صفات الشعب ؟ » بحيث لا تكون هناك حاجة لشخصيات عظيمة تكون محور القيادة السياسية . والتي قد تقيم اعلى مراتب فنون ادارة الدولة ، إلا انها ـ كما يذكرنا قيصر ، وكرومويل ، ونابليون ـ قد تسبب اعظم المآسي البشرية ايضاً .

وقد اختار المؤسسون ان يستبدلوا فن ادارة الدولة الذي محوره الشخصيات العظيمة التي قد تقود الأمة الى الدمار ، بأفق الدستور ، وقيادة اقل شأناً من تلك الشخصيات إلا انها اسلم . وهي قيادة لا تحتاج سوى « تكريس نفسها للخدمة العامة ، وفهم بنية الحكومة وعملها » . وان يكون ذلك « في اوسع واعمق شكل » .

واعتبر كبار رجال الدولة لدينا ـ امثال هاملتون ، وماديسون ، ولنكولن ـ عظماء لأنهم ذهبوا لما هو ابعد من النمط الادنى لفن ادارة الدولة واقتربوا من النمط الأعلى ، وقد تمكنوا من فعل ذلك ليس بسبب قدراتهم ، التي لا خلاف عليها ، بل ايضاً بسبب الظروف التي احاطت بهم . فهاملتون وماديسون ، على سبيل المثال ، واجهتهما ضرورة ان يحددا سمة نظام الحكم وان يوجدا الأفق الذي أملا ان يتحاشيا من خلاله الحاجة الى استصدار بيان شبيه ببيان المؤسسين في المستقبل . وفي حالة لنكولن، فقد تبعثر الأفق الذي رسمه المؤسسون بسبب « ازمة انقسام البيت » واصبح

ضرورياً « اعادة تأسيس » الجمهورية ، مع ان ذلك تم حسب المبادىء القديمة ـ لاعادة تجميع ذلك الأفق .

وربما كان في مقدور اليهو روت ان يرتفع الى مستوى الموقف ، لو ان المسألة الاساسية حول طبيعة نظام الحكم قد طرحت مرة اخرى في عصره . ومن المؤكد ان وصول الحزب الجمهوري الى السلطة عام ١٩١٢ والذي كرس برنامجه لاجراء تغييرات دستورية شاملة كان سيقود الى طرح هذه المسائل الاساسية . لقد كافح روت بقوة ونجاح لتحاشي قيام تلك الظروف . ولا نقلل من مكانته ولا نزيد لو قلنا انه بسبب انجازه الرائع لواجبه كصاحب نمط ادنى في فن ادارة شؤون الدولة ، فقد جعل وجود نمط اعلى غير ضروري .

ودرو ويلسون

هاري كلور

كان ودرو ويلسون تلميذاً ودارساً اكاديمياً لعلم السياسة قبل ان يصبح سياسياً ورئيساً للولايات المتحدة بفترة طويلة . وتوصل الى ممارسة السياسة بعد سنوات عدة من التأمل المتواصل حول طبيعتها واهدافها . إلا ان تأملات ويلسون السياسية لم تكن اكاديمية في طبيعتها ، ولم يكن الهدف منها طرح تساؤلات تجريدية ، ومن الأنسب وصفها بأنها ممارسات تمهيدية لقيادة الرأي العام ، وفي هيكلية ادارة الدولة ، وهي امور شغف بها منذ البداية وكرس حياته لها .

وتركزت افكار ويلسون الاولى المتعلقة بالقضايا العامة حول طبيعة ادارة شؤون الدولة ودورها الحيوي في الديموقراطية الاميركية الحديثة . وتعكس اعماله الاخيرة كرئيس للولايات المتحدة جهداً حثيثاً لاستخدام الرؤية التي حملها طيلة حياته عن فن ادارة شؤون الدولة لوضع الترتيبات السياسية التي قد تجعل العالم مكاناً آمناً للديموقراطية . وبين افكاره الأولى واعماله الاخيرة توجد اعداد وافرة من الكتابات ، والخطب ، والسياسات ، والقرارات ، والتي ، وبسبب من عدم اتساقها دائماً وتعارضها في بعض الاحيان ، تواجهنا بمسائل تربك تفسيرنا لودرو ويلسون . ومع ذلك ورغم التضارب الواضح ، او تغيّر الاراء ، فإنّ هناك مواضيع ، واتجاهات ، وافكاراً معينة تطغى على فكره وتجعل في الامكان الحديث عن منهج لويلسون في الفكر السياسي ـ وجهة نظر ويلسونية في الصالح العام والهدف الاميركي .

« ١ »

وفي مقالة نشرت له عندما كان ما زال طالباً في برنستون أشار ويلسون الى « تردٍ واضح ينذر بالخطر في فن ادارة الدولة » في بلاده . وكان اول عمل كبير له هو « الحكومة الكونجرسية » الذي نشر عام ١٨٨٤ ، ويتضمن بحثاً منسقاً عن اسباب هذا التردي المنذر بالخطر . وتؤكد مقدمة

الكتاب بشدة على نوايا المؤلف التقيّد بالحقائق والاتجاهات السائدة لدى الحكومة الاميركية على ضوء واقعية تامة ـ « للهرب من النظريات ، والالتزام بالحقائق » . وبالنسبة لويلسون ، فإن الحقيقة الأساسية هي ان الحكومة الكونجرسية » ، وخلافاً للنظريات الشائعة عن الفصل بين السلطات ، تجذب جميع السلطات المادية في الحكومة القومية الى الفرع التشريعي . وهو لا يعتقد ان الكونجرس نظّم للقيام بدور فعلي في الحكومة ؛ وهو لا يستطيع الحكم فعلاً لأن وظائفه مقسمة بين عدة لجان مستقلة ورؤساء لجان ، وبين « هذه القيادة متعددة الرؤوس . . . فلا مجال لعمل المجلس بشكل متناسق . . . ومن المستحيل ايجاد قاعدة موحدة او منهج ، له او لأي غرض عام ، في عمله غير المترابط وبالتالي غير المنسق ، والمشوش ، والمتقطع » .

ولا يتأسى ويلسون على قيادة الكونجرس المشتتة بسبب عدم قدرتها على ايجاد سياسة عامة مترابطة ومستمرة فقط ، بل ان الاجراء الذي تدير بموجبه هذه العملية التشريعية الهامة الشؤون العامة معقد جداً وغامض جداً على فهم الشعب ، الذي لا يستطيع ان يفهم ، وبالتالي لا يستطيع ان يراقب هذه الهيئة النيابية غير المنظمة . اضف الى ذلك ، ان العمل الحقيقي للكونجرس يجري في غرف اللجان المغلقة ، وتمنع عن الشعب تلك المعارف السياسية الهامة التي يمكن الحصول عليها من المناقشات الجادة العلنية للمواضيع العامة . ويصر ويلسون على ان الهدف الأول للمناقشات التشريعية وبالتالي الواجب الأول للهيئة يالنيابية ، هو « ارشاد الرأي العام ورفع مستواه » . فلا يمكن توعية الشعب بمناقشات لا يستطيع ان يسمعها ، ولا يمكن توعيته بذلك النوع من المناقشات الذي تمثله طريقة الكونجرس في بحث المواضيع . فنظام اللجان يضمن تقسيم السياسة العامة الى قطع صغيرة نسبياً لتبحث كل قطعة على حدة من قبل رجال نادراً ما تمتد سلطتهم الى ما هو ابعد من الاختصاص الضيق للجنتهم . وهذا يضمن ان تكون الخطب التي تُلقى في جلسات الاستماع غير كافية ، ولا تقدم الايضاح الكافي . اي ان تلك المناظرات ليست مناظرات :

> هي بشكل عام بمثابة بيّنة دفاع خاص ، نقاش بين مؤيدين . لأن ليس لديهم سمات البحث ، والانتقاد ، والتوضيح التي للمناظرات النيابية عالية المستوى . حيث يقف الرجال في مواجهة بعضهم متساوين ، يطرحون وجهات نظرهم وسط نضال حاد وكفاح بارع بدوافع من مبادئهم السياسية وطموحاتهم الشخصية ، وتنافس الاحزاب وتسابق السياسات . ويمثلون نزالاً بين مصالح متصارعة ، وليس مبادىء متعارضة .

ويؤكد ويلسون انه لا يمكن تطوير رأي عام ذكي إلا من خلال مناظرات عظيمة حول مبادىء سياسية اساسية يديرها زعماء حزبيون اقوياء يتعلق نجاحهم (ونجاح اضرابهم) على نتيجة تلك المناظرات ، لأن المصالح الثابتة للمواطن العادي سوف تظهر في هذه النزاعات حين تكون سلطة الزعيم الكبير او زعيم الحزب في خطر . ولا يمكن لهذه المصالح ان تظهر في تحليل التفاصيل الصغيرة ، التي قد لا توحي بشيء ، او هي غير موجودة اصلاً ، والتي قد يقوم بها رجال ضعفاء نسبياً . وتأملات من هذا النوع هيَ التي قادت ويلسون الى مناصرة « الحكومة الوزارية » (Cabinet government حيث تكون السلطة التنفيذية للدولة في يد زعماء حزب الأغلبية في الهيئة

التشريعية ، طالما كان هؤلاء قادرين على الحفاظ على زعامتهم بالدفاع عن سياساتهم في ضوء مناظرات ناقدة علنية .

وقد وعى ويلسون جيداً ان نظاماً كهذا يوحد السلطات السياسية التي حرص الآباء المؤسسون على الفصل بينها ، وهو بذلك يعدل الى حدّ بعيد الكوابح والموازين الأساسية التي اعتقد المؤسسون انها ضرورية لصحة المبدأ الجمهوري الاميركي . لكن ويلسون لم يخش قط من مسألة تركيز السلطات طالما ان في الامكان ابقاءها مسؤولة امام الشعب . والواقع انه اعتبر تركيزاً كهذا للسلطات بمثابة شرط من شروط المسؤولية :

> ان كان هناك مبدأ اكثر وضوحاً من مبدأ آخر ، فإنه : . . . يجب ان يكون هناك شخص ما يوكل اليه هذا الامر ، بحيث انه اذا ساءت الأمور ، يكون واضحاً تماماً من يجب ان نعاقب . . . فالسلطة والمحاسبة الصارمة على استخدامها من المقومات الأساسية للحكومة الجيدة . .

فالسلطة ـ التي هي فرصة لممارسة تأثيرات عظيمة على الناس والاحداث ـ هي ايضاً شرط من شروط فن ادارة الدولة العالي . وقد رأى ويلسون ، ان رجل الدولة المحتمل هو شخص طموح ؛ لا تجتذبه الخدمة في الحكومة ، او تستميله النشاطات المتعبة منها ، في مقابل المردود الصغير المتاح في نظام يحدد السلطات ويقسمها بحرص شديد . فالعقول والشخصيات ذات المستوى العالي لن تجذبها او تثيرها سوى الفرصة في ممارسة سلطة حقيقية وحرية اختيار واسعة في اتخاذ القرارات الهامة . ويشدد ويلسون على اهمية الترتيبات المؤسسية ـ البنية التنظيمية للحكومة ـ في تحديد مستوى الحياة السياسية . فالأفكار والمناظرات العظيمة تتطلب رجالاً عظاماً ؛ ولإيجاد رجال عظام فإن تنظيم المؤسسات ضروري كي يعدوا ما يجب للوصول الى مناصب السلطة والقابها .

ويبدو ان للطرح الرئيسي في اقتراح ويلسون للاصلاح الحكومي وجهين : ان مركزية القيادة وتناغمها ضروريان لصحة الديموقراطية ، لأنه يجعل اعمال رجال الدولة واضحة ، يمكن للجمهور تفحصها ومراقبتها . [و] مركزية من هذا النوع ضرورية لأنها تشجع على تطوير الرجال الذين في مراكز قيادية ويستطيعون توعية الجمهور ، ورفعه ، وتوجيهه . وتبدو الاصلاحات المقترحة مصممة (بمقادير متساوية) لجعل الحكومة اكثر تمثيلاً لرغبة الشعب ، وجعل النواب قادة ومعلمين للارادة الشعبية بشكل اكثر فاعلية .

لم يكن ودرو ويلسون شديد الحماس للديموقراطية المباشرة او الديموقراطية الاستفتائية (Ple-biscitarin Democracy) ؛ وهو لم يكن راديكالياً من حزب الشعب . وتعترف مقالات ويلسون المؤثرة في الادارة العامة صراحة بوجود حدود معينة لقدرات الجمهور او الرجل العادي ـ مثل « قناعات مسبقة ، أي ، تحاملات لا يمكن تبريرها لأنها لا تخضع لمنطق » . وكي يحدد مجالاً قانونياً لمدى أهلية الجمهور وحدود الرقابة الشعبية على الحكومة ، حاول المقال ان يبين الفرق الشاسع بين « السياسات » و« الادارة » في مجال السياسة . فعند اتخاذ قرارات تختص بالسياسات والأهداف ،

فإن رغبات الشعب حاسمة لبلورتها . لكن على الشعب مقاومة اغراء التدخل في « الادارة » حيث المعرفة والخبرة ضرورية لتقرير الوسائل التقنية الأكثر نجاعة لتنفيذ السياسات . واذا كانت الحكومة حكيمة وكفؤة ، وديموقراطية ايضاً ، فيجب ان توفر للاداري الماهر درجة كبيرة من حرية الاختيار دون عوائق كي يستخدم معارفه . وحتى في عالم السياسة ، اصر ويلسون دوماً على درجة من الاستقلال للمسؤولين التنفيذيين ، لا ان يكونوا مجرد ادوات تنفيذية للهيئات التشريعية التي تمثل الاغلبية الشعبية .

وفي مقالة « السمات الديموقراطية في الولايات المتحدة » التي نشرت عام ١٨٩٣ ، عالج ويلسون المشاكل الخطرة البارزة في الحياة الاميركية ـ والتي تعتمد على حلها صحة الديموقراطية . ويعتقد بأن معضلة المستقبل ستكون في المشاكل التي ستنشأ بسبب تنامي الاختلاف وعدم التجانس بين السكان . ولتجنب مخاطر « عدم التكامل » فنحن بحاجة الى قيادة حازمة . فتعدد الانواع في امة واسعة يجعلها غير قادرة على توحيد نفسها ، لأنه كما يقول ويلسون ، لا يمكن لكتلة كبيرة من الناس ان توجه نفسها بشكل طوعي . ولا يستطيع الشعب ان يضع من تلقاء نفسه احكاماً ثابتة ، وواضحة ، وشاملة يتفق عليها للمواضيع التي تواجهه . وهكذا « فإن حجم الديموقراطية الحديثة تستلزم ممارسة قوة اقناع من عقول مسيطرة لبلورة رأي شعبي » ولا ريب ان ويلسون اعتبر حكم الأغلبية ومسؤولية المؤسسات تجاه الارادة الشعبية من المقومات الضرورية للحرية السياسية . لكن تأكيد ذلك لا يظهر سوى جانب واحد من الديموقراطية الويلسونية . لأنه يفهم المؤسسات والسياسيين الجمهوريين على انها قوالب لصياغة الرأي العام ، وليست مجرد انعكاساً للمطالب او الحركات او القوى الشعبية . وهذه الديموقراطية هي أداة للمواطنين ومعلّم لهم .

وهذه الثنائية ، ان صح التعبير ، واضحة في اراء ويلسون التي اعاد صياغتها حول دور الرئاسة . وحين وضع كتابه « الحكومة الدستورية في الولايات المتحدة » (١٩٠٨) ، استخلص ان الرئاسة قادرة ، اذا تمت الافادة منها بالشكل الصحيح ، على تأمين تلك القيادة القوية التي كانت البلاد في امسّ الحاجة اليها في العقود التي تلت الحرب الأهلية . ويستطيع الرئيس ان يجعل من نفسه ممثلاً عن الأمة جميعها بشكل لا يستطيعه اي سياسي اخر او مجموعة من السياسيين . وسر تأثيره على الكونجرس واعضاء حزبه هو قدرته على فهم المشاعر الخفية او تطلعات جماهير الشعب العادي والتعبير عنها . ويصف ويلسون الرئيس الفعال بالناطق بأهداف الشعب الاساسية : « وهو اذا ما فسر فكر الامة بشكل صحيح وتمسك به بشجاعة ، فإنه لا يقاوم » . كما ان ويلسون يصف الرئيس بأنه القائد الذي يحدد الاهداف القومية ويعطي الاندفاعة القوية للرأي العام في البلاد : « الرئيس الذي يمنحه الشعب ثقته ، لا يقوده فحسب ، بل هو يشكل وجهات نظره الخاصة » .

ومن الواضح ان ويلسون لا يميز تماماً ، كما يفعل « الفدرالي » ، بين « مصالح الشعب » (التي يتوجب على السلطة التنفيذية خدمتها) و« ميوله » (التي يتوجب على السلطة التنفيذية في بعض الاحيان مقاومتها بشدة) . وفي التفكير الويلسوني حول العلاقة بين الشعب وقادته يبدو

التمييز غير واضح او مختلف . وهو في نهاية الامر يحلها محل المفاضلة بين القيم الاساسية وكفاح الشعب ، والأفكار المعلنة ، والسياسات ، والبرامج الضرورية لتنفيذها . وبالنسبة لما سبق ، فإن القائد السياسي الحقيقي يتناغم مع شعبه ؛ وهو عميق الاحساس بتطلعاته العادلة . إلا ان تلك التطلعات تحتاج الى ربطها بمرونة بكتلة من الأفكار المتلاحمة والأهداف ، وتحتاج الى التوضيح والتوجيه الذي لا يمكن ان يأتي إلا من ادارة الدولة .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن فهم تأكيدات ويلسون المستمرة من ان السياسة تعتبر بعداً ضرورياً ومرغوباً للحياة البشرية ـ وان الرجل بطبيعته حيوان سياسي . إلا ان وجهة نظر ويلسون في طبيعة السياسة تحتاج الى المزيد من البحث . فوجهة النظر تلك تؤكد كثيراً على الخطابة ، وفن البلاغة والقدرة على الاقناع . وقد اعتقد ويلسون ان من المناسب تماماً ان يكون قادة الأمم التي تحكم نفسها خطباء مفوهين . وكان مقتنعاً بأن الخطيب العظيم قد يمتلك الفضائل اللازمة لانجاز سياسي مميز ـ فضائل مثل ، الجدية في الأهداف ، ووضوح الفكر ، والتبصر في متطلبات عصره ، والشجاعة ، والخيال . وبهذه الفضائل يستطيع المرء ان يلامس خيال الشعب العادي ، ويعطي صوتاً واضحاً لرغباته غير الواعية ، ويستلهم من تعدد فئاته الحماس لعمل موحد . والشعب قادر بفطرته على تلقي الوعي السياسي والاجتماعي ، لكن تحقيق ذلك الوعي بحاجة الى هزة معنوية يقدمها رجال السياسة . والصحافة في نظر ويلسون ليست مصدراً جيداً لارشاد الشعب ، واعتقد بأن الثقافة الرسمية غير كافية . ففي وسع الكونجرس او الرئيس ان يقدم ثقافة حقيقية بسبب موقعهما السلطوي كممثلين عن الشعب ، ولأن كلماتها تتعلق بأعمال هامة لديهم القدرة على القيام بها .

لكن ، بالنسبة لويلسون ، ما زال هناك شيء اهم من قيام رجل الدولة بتحريك المسائل واثارتها . فثمة حاجة كبيرة للصراحة التامة والاعلام الكامل عن جميع هموم الحكومة وشؤونها . فجوهر السياسة الجيدة هو « النقاش العلني : ومناهج القيادة الواضحة وغير الملتوية » . وفي كل مرحلة من مراحل حياته نجد ويلسون يشجب هذا الشكل او ذاك من السرية ، او الغموض ، او الخداع في المسائل السياسية . فالسريّة ـ اخفاء المفاهيم السياسية عن الشعب ـ تثير دون ريب الشك وتقوض الثقة المتبادلة التي هي اساس الحكم الذاتي . ولم يؤكد ويلسون فقط ان التصرف بسرية في اي عمل عام هو شر لا يمكن تقديره ، بل ان هذا الشر يمكن اجتثاثه من السياسات الديموقراطية ؛ وازالته هو احد اهم اهداف المجتمعات التي تحكم نفسها . وفي حملة العام ١٩١٢ الانتخابية أخبر الناخبون انه « يتوجب على الحكومة ان تكون واضحة كلية دون افكار باطنية ، وانا من جهتي اعتقد انه يجب ألا يكون هناك مكان لفعل اي شيء لا يعرف عنه الجميع » .

وليس من حق رجل الدولة فعل اي شيء لا يشرحه ، او ألا يكون مستعداً لاطلاع كل الأمة على كامل التفاصيل . ورفض ويلسون الدفاع القائل بأن هناك مناسبات حيوية بالنسبة للمصالح العامة لا يمكن شرحها لكل شخص ، لأنه لا يمكن ، في ظل تلك الظروف فهمها او اجازتها . فالأعمال التي لا يمكن ايضاح صحتها وتكاملها للجمهور هي عرضة دائماً للشك .

وتقوم اراء ويلسون هذه على أساس ان الفساد ، وعدم النزاهة ، والاستغلال لا يمكنها العيش في نور الاعلام ، كما تقوم على أساس ان السياسات الفعالة تستطيع ان تعيش في ضوء الاعلام . وويلسون ليس ممن يرغبون اجتثاث السياسة من حياة الناس . إلا ان مفهومه للحياة السياسية يتضمن ازالة بعض القيم التي ارتبطت بها عادة ، والتي اعتُقد تقليدياً بأنه لا يمكن فصلها عنها . ويهدف ويلسون الى تنقية سياسته من تلك الخدع المنمقة والتحريفات التي غالباً ما يلجأ رجال الدولة اليها لاخفاء الخلافات وارضاء المصالح المتعارضة . وتنقيتها من اللقاءات السرية التي يقوم بها الزعماء المتنافسون للوصول الى اتفاقات عن طريق تسويات تقصّر من مطالب ناخبيهم . وتستبعد منها كل تلك المناسبات التي تستخدم فيها وسائل مراوغة او ملتوية لتحقيق غايات قيّمة مما لا يتناسب مع الاخلاق القويمة السامية .

والسياسي عند ويلسون ليس وسيطاً لحل النزاعات عن طريق توزيع اكبر قدر ممكن من الترضيات لأكبر عدد من المجموعات صاحبة المصالح . ولا يرى ان المؤسسات الديموقراطية هي حلبات نزال للفئات المتصارعة وادارة لحل المطالب المتعارضة بتسويات تعطي كل فئة حصة ، بل هي في الأصل ترتيبات اعدت لاستقصاء رفيع المستوى في المشاكل العامة والتناظر حول المبادىء والأهداف . والديموقراطية هي حوار أو نقاش جماعي . والمرادف المفضل لدى ويلسون للسياسة الديموقراطية هو « الاستشارة العامة » . وافضل السياسيين هو ذاك الذي يحل النزاعات بأن يدفع بقوة الى تشجيع الاستشارة العامة للمواطنين وممثليهم . وهذا لا يتم بتجاهل المواضيع المبدئية والتعتيم عليها ، بل بإثارتها . والسياسة بالنسبة لويلسون هي قبل كل شيء اخلاق ، أي أنها ، عمل ذو مبادىء .

ولا يعني هذا ان ويلسون تبنى عن عمد تفسيراً مذهبياً للمسائل السياسية . والواقع انه كان كثير الانتقاد للمفكرين والمصلحين الذين سعوا الى حل المسائل المحسوسة بافتراض متطلبات بعض المبادىء التجريدية . وانتقد الاراء الدوغماتية بشدة لتجاهلها حقائق حاسمة : واغلب المسائل السياسية ، هي في قرارها مسائل اخلاقية ، ولهذا السبب بالذات لا يمكن حلها دون تبصر عملي حساس في الظروف الخاصة بها ونتائجها . وقد اثار ويلسون دائماً مسألة العلاقة بين النظرية والتطبيق في القضايا العامة ، في كتاباته وبياناته التي ظهرت قبل توليه الرئاسة . ويبدو ان معظم هذه الكتابات والبيانات تتعمد التقليل من اهمية النظرية . واعتبر نفسه ، في نواح كثيرة ، من اتباع المفكر البريطاني المحافظ ادموند بيرك . وقد انضم ويلسون الى بيرك في رفض الفلسفة التي ارتبطت بالثورة الفرنسية . واعتقد ان من الواجب معاملة اعلان الاستقلال الاميركي كوثيقة عملية متفوقة ـ ترشد وتلهم اعمالنا اكثر بكثير من اية نظرية أخرى في الحكم .

واعتقد ويلسون ان للفلسفة السياسية دوراً صغيراً كأساس سليم للحكومة الشعبية او محرك لها . وكان في بعض الاحيان يفرق بين نوعين من الحكومات الشعبية : النوع الانجلو ـ اميركي السليم والنوع الاوروبي غير السليم . والنوع الأول لا يقوم على فلسفة عقلانية ؛ بل هو نتيجة

تطور تاريخي تدريجي يستمد جذوره من العادات والتقاليد . اما النوع الاخر فيقوم على مذاهب تجريدية ومن الاستياء او الثورات التي ولدتها هذه المذاهب. ومحاولة المذهب الراديكالي الاوروبي خلق اشكال جديدة من الحكم تبنى على نظريات عما يجب ان تكون عليه الأمور هي حماقة خطرة. فالمؤسسات السياسية تقوم على العادات ، على شكل او اخر من الصفات الانسانية ، ونحن لا نستطيع خلق شكل حكومتنا إلا بقدر ما يستطيع شخص ما ان يمحو شخصيته ويوجد لنفسه شخصية اخرى مكانها . وقال ويلسون ان الحكومة الشعبية الحقيقية تفترض صفات شخصية مثل « الاعتماد على النفس ، ومعرفة الذات ، وضبط النفس » . وهي فضائل تتطور في المجتمعات الحرة ؛ وهي عادات تنمو بممارسة الحكم الذاتي المحلي والاستشارة العامة . إلا انها تتطلب فترة طويلة كي تنمو . فإن لم يمتلك المجتمع هذه الفضائل ، او لم يكن في طريقه لامتلاكها ، عندها ، مهما كانت متطلبات النظرية السياسية ، فإن المجتمع ما زال غير مستعد لاقامة ديموقراطية كاملة .

كما رفض ويلسون طريقة « التخمين » في السياسة لانها تميل الى تشجيع المبدأ التجريبي الخطر ، وما يستتبع ذلك من عدم استقرار في الشؤون الانسانية . ورفضها ايضاً لأنها قد تعمينا عن العيوب في مؤسساتنا وتقف في طريق التغييرات الضرورية . ويجدر التذكير ان اول ظهور لويلسون في عالم الفكر كان بصفة مصلح مصمم على القاء نظرة واقعية على عمليات الحكومة الاميركية الحقيقية . واتهم الاميركيون بأنهم قد اعميت عيونهم عن الأعمال الحقيقية لنظامهم عن طريق النظرية الرسمية والقانونية للدستور ، بما في ذلك الفصل بين السلطات . ويقع قسط من المسؤولية على علم السياسة القديم ، الذي يستمد مرتكزاته من اشكال الدستور التي حجب عنها النظر الى التغييرات التاريخية المخالفة لتلك الاشكال . وعمل ويلسون على تتويج علم جديد للسياسة يكون اكثر تجربة واخصب خيالاً من القديم . والدراسة الجديدة للسياسة تبتعد كثيراً عن التأملات العقلانية والتصنيفات القانونية ، وتجمع ما بين الملاحظات الدقيقة لحقائق معينة ، وحساسية فنية لمضامينها ومعانيها الأوسع .

وتحتاج دراسة السياسة او ممارستها الى انتباه مستمر للظروف المادية ؛ ويمكن تعطيل كلا الامرين بتأكيدات عقلانية تستند الى مفاهيم او مبادىء تجريدية . لكن كيف لنا ان نميز بين المبادىء الصالحة وغير الصالحة دون نظريات ؟ كيف لنا ان نقرر دون أية فلسفة ماهية العمل السياسي الصحيح أو الغايات السامية لذلك العمل ؟ وبينت كتابات ويلسون باستمرار ان المقاييس النهائية للصح والخطأ تفصح عن نفسها ، او هي على الأقل ، لا تتطلب وجود فلسفة منسقة . وامتدح التقاليد السياسية الانجلو- اميركية بسبب « صفاتها العملية » ، واهتمامها المطلق بالمناهج والتقنيات، « كما لو ان المبادىء امر مفروغ منه » . وأهم الاسئلة التي تجب الاجابة عليها في اي تساؤل سياسي ليست المسائل عن الغايات النهائية او المبادىء الأولية ، بل هي « كيف » نحقق الاهداف التي قد يوافق عليها جميع الرجال المحترمون . « العديد من الخدمات الواضحة التي يقدمها الانسان للانسان ، يفرضها الوعي الاخلاقي الكوني للجنس البشري » . ويمكن القول ان ويلسون يحمل وجهة النظر القائلة ان مقاييس العدالة والواجب الاساسية يمكن اكتشافها من

« تجارب » الانسان التاريخية ، فهي تكتشف ان لديه وعياً عاماً او شعوراً بما هو صحيح . واكثر التجارب التاريخية حسماً ، والتي ظهرت وتزداد بروزاً باستمرار في عصرنا الحديث ، هي المجتمعات التي تحكم نفسها بفضل المبادرة ، والانضباط ، والمشاركة الضرورية لنجاحها .

إلا ان ودرو ويلسون لا يصدق فعلاً ان في وسع الناس العمل دون فكر منسق والتعرف على مشاكلهم السياسية . وقد اعجب ببيرك لتجنبه وضع النظريات التخمينية البعيدة عن المشاكل الحقيقية ، وليس بسبب تجنب التأملات الشاملة والمتناسقة حول الشؤون الانسانية » . ومع ذلك فإن لدى بيرك دون ريب نظاماً واضحاً ومحدداً من الفكر ، وهو مع ذلك نظام يقوم على فرضيات ملموسة وليست تجريدية » . بهذه الطريقة فهم ويلسون فكره السياسي الخاص. فالمفكر السياسي يجب ان يكون مفيداً ، وهذا يعني التركيز على المواضيع الملحة في وقت ما . وللتعامل بشكل مفيد مع هذه المواضيع فإن على المرء ان يستحضر لها فهماً ، او رأياً واضحاً ومترابطاً ، إلا ان هذا الرأي الواضح والمترابط ، كي يكون صحيحاً لا بد ان يقوم على « فرضيات ملموسة » . وقد بحث ويلسون عن هذه الفرضيات في ادراك التجربة السياسية ، والحركات التاريخية ، واخيراً ، في « الوعي الاخلاقي للجنس البشري » . وسواء قامت مفاهيمه على فرضيات ملموسة او تجريدية ، فإنه يقدم لنا فهماً يعبر تماماً عن اهداف الحكم والمصالح العامة ـ وهو مفهوم يمكن أن يعزى لسياساته وبرامجه العامة .

« ٢ »

ويمكن اشتقاق افكار ويلسون الاكاديمية المتعلقة بطبيعة الحكومة ومهماتها على أفضل وجه من اكثر اعماله « تنظيراً » وهما : « الدولة » الذي نشر عام ١٨٩٠ ، وهو أول دراسة مقارنة على الاطلاق تكتب عن الحكومة ، و« الحكومة الدستورية في الولايات المتحدة » ، الذي نشر عام ١٩٠٨ . بالنسبة لاصول الدولة ، رفض ويلسون نظرية العقد الاجتماعي التي تعزو المجتمعات السياسية الى اتفاق معين يخرج الناس بموجبه من « حالة الطبيعة » السابقة للمجتمعات . فالدولة لم تخلق او تؤسس بقرار بشري ؛ فهي قديمة قدم الحياة الانسانية ذاتها . ومن هنا نستخلص ان غايات الحكومة لا يمكن تعريفها بأنها الحفاظ على حقوق طبيعية يمتلكها الانسان قبل قيام المجتمعات السياسية . لذلك ، فإن ويلسون لا يعتمد على مذهب الحقوق الطبيعية كأساس لاحكامه السياسية ، في حين ان انظمة الحكم الدستورية ، تقوم بطريقة او اخرى على اتفاق صريح بين المواطنين والحكام فيما يتعلق بالقواعد التي تدار الحكومة بموجبها . وهذا يعتمد على وجود « جماعة بشرية » ـ وحدة تحتية من المعتقدات والمصالح . وفي حال غياب الاخلاق ، اضافة الى الاجماع السياسي « حول المصلحة العامة ومقاييس عامة للحياة والسعادة » ، فليس هناك جماعة . لذلك فإن الرأي هو عامل حاسم في انظمة الحكم الدستورية .

إلا ان ويلسون يأخذ في الاعتبار التغييرات ويؤكد عليها . فالاجماع الضمني لشعب ما سوف يتبدل من جيل لآخر مع تغير اوضاع الشعب واتجاهاته . وعلى سبيل المثال ، وافق الاميركيون على

المبادىء العريضة لاعلان الاستقلال ـ على حق المواطنين في الحكم على حكومتهم وتغييرها حسب حاجاتهم . إلا ان المعنى الدقيق للحقوق التي لا يمكن التنازل عنها ، حق الحياة والحرية والسعي للسعادة سيقرره كل جيل على حدة ، وقد يقرره بشكل مختلف نوعاً ما :

> انه [اعلان الاستقلال] يترك ، بصراحة ، لكل جيل من الناس ان يقرروا ما الذي سوف يفعلوه بحياتهم ، وما هو شكل حريتهم وهدفها ، وبماذا يسعون الى سعادتهم .

فمعنى الحرية والسعادة لا يمكن تثبيته وتحديده مرة والى الابد . فظروف الحياة المتغيرة لا بد ان تتطلب ايقاع تغييرات على فحوى اعلان الاستقلال والدستور ايضاً . وقد يبدو انه لا الافكار الخاصة باعلان الاستقلال ولا تلك المتعلقة بالدستور يمكن ان تساهم كثيراً في تعريف غايات الحياة الاميركية وقيمها ـ « الهدف » من حريتنا ، وسمات سعادتنا . وسوف يقوم كل جيل بتحديد ذلك لنفسه . فكيف يمكن الاعداد « للمقاييس العامة للحياة والسعادة » التي لا غنى عنها ، اذاً ؟ يبدو ان النقاش حول الحكومة الدستورية يفترض مسبقاً انه ما ان يصبح الشعب مستعداً لاقامة حكومة شعبية ، فلا بد ان تسيطر طريقة مشتركة للعيش فيها بين افراده . وسوف يتمسك كل جيل باتفاق ما مع نوع من الاسترشاد بالمقاييس التي سيطرت عند تأسيس الدولة .

وفي الفصلين الاخيرين من كتابه « الدولة » يكرس ويلسون عمله بشكل اكثر تنسيقاً ، من اي مكان آخر ، لمهام واهداف الحكومة . وهو يرفض ما يعتبره وجهات نظر متطرفة عن الموضوع . ويعتبر متطرفو مدرسة « عدم التدخل » معادين للحكومة بأفكارهم تلك ؛ ويريدون تحديد دورها الى مجرد رجل شرطة يعمل لصالح مذهب فردي مطلق . وتنبع اخطاؤهم من افتراض ان الدولة هي في افضل الاحوال ، شر لا بد منه ، في حين انها عضو لا غنى عنه للتعاون الاجتماعي ؛ وهي « الاداة الوحيدة الشاملة والقادرة » في المجتمع . والتطرف النقيض لهذه المدرسة تمثله الحياة السياسية القديمة في « المدينة ـ الدولة » لدى الرومان واليونان وفي الاشتراكيات الحديثة . وقد وجد ويلسون شيئاً يعجبه في تأكيد الاشتراكيات على المشاركة والانسجام بين الناس ، وفي « الروح العامة الرائعة » و« الفضائل العامة » التي اوجدتها الدول القديمة التي اعتبرت ان الفرد يحيا لخدمة مجتمعه . لكن وجهات النظر تلك قد تزيد التلاحم الاجتماعي وسلطة الدولة على حساب « خصوصية حياة الفرد » و« الاستقلال الشخصي » . وما يميز وجهة النظر الحديثة ان الفرد يعيش لمصلحته الخاصة .

وفي سعيه لتحديد غايات الحكومة ، يبحث ويلسون عن موقف وسط ـ وسيلة تتضمن رفض ما هو ضار وتبنّي ما هو صالح في وجهات النظر المتطرفة . والحكومة هي الاداة الأساسية في المجتمع :

> ما هي اذن اهداف المجتمع ؟ وما هو المجتمع ؟ انها مشاركة عضوية من الافراد والتعاون المشترك . تعاون مشترك من اجل ماذا ؟ من اجل التطوير الذاتي . ويكمن امل المجتمع في تنوع افراده بشكل لا محدود ، وفي ممارسة الفرد لقواه بأقصى حرية ممكنة . . .

والمجتمع هو جمعية يتعاون فيها الناس على تأمين الاشياء الضرورية للتطوير والتوجيه الذاتي لكل شخص ؛ إنه « مشاركة » اخوية للرقي « بالفردية » . ولخدمة غاية المجتمع هذه اصبح هدف الحكومة المسيطر هو ضمان فرص عادلة لجميع المواطنين للعمل على ارضاء متطلباتهم . والحكومة موجودة لتشجيع « تساوي الظروف للتطوير الذاتي » . وبذل ويلسون جهوداً مضنية من اجل التمييز بين انظمة الدولة الخاصة بتأمين الفرص الفردية او « مساواة الظروف » و« تدخل » الدولة في شؤون الافراد . والشق الاخير يتضمن الجهود التي تفرض على الشعب كيف يعيش وما هي الغاية من عيشه . ويجب على الحكومة ان تعمل على ازالة العوائق وتأمين الفرص ؛ ويجب ألا تسعى الى تشكيل الاهداف الشخصية والاخلاقيات الخاصة للافراد ـ فهذه مهمة تخص العائلة .

إلا ان نشاطات الحكومة او اهدافها المحددة تختلف باختلاف المتطلبات الاجتماعية في تساوي الفرص . والدولة الحديثة لا تستطيع ترك الشؤون التجارية والصناعية للمصالح الذاتية تمارسها بحرية غير منظمة : « من المؤكد ان في مذهب الفردية الحديث الكثير من الاشياء المكروهة ، وهي مكروهة جداً بحيث يجب ألا تدوم » . ومن الأمور البغيضة في النظام الاقتصادي السائد ايام ويلسون استغلال عمال المصانع دون رحمة ، بما في ذلك النساء والأطفال ، والمنافسة دون هوادة في العمل والتي تم الحصول على صلاحيات احتكارية عن طريقها . ويدين مؤلف « الدولة » تلك الممارسات بسبب انانيتها اللااخلاقية ، ويدينها اكثر بسبب عدم المساواة الفادحة التي تروجها . ونتيجة لتلك الفردية المنحرفة ، حصلت فئة قليلة من الناس على السيطرة المطلقة على قطاعات تجارية وصناعية واسعة . وسيطرت بذلك على الظروف التي تهيء السعادة لجماهير غفيرة من الناس . ورغم انه مما يتعارض مع غايات المجتمع السماح للغني الفوز بسلطة غاشمة على الفقير ، فإن ويلسون لم يوافق على الحل الاشتراكي لهذه الشرور . والحل هو تنقية نظام المنافسة ، وليس التخلص منه . وبطريقة ما ، يجب التوفيق بين الحد الاعلى لاستقلالية الافراد والتعاون للغايات المشتركة .

ظهرت هذه المواضيع وطغت على خطابات ويلسون في مناسبات عدة ، عند ترشيحه لمنصب حاكم ولاية نيوجيرسي ، وبعد ان اصبح حاكماً ، وعند ترشيحه لمنصب رئيس الولايات المتحدة في حملة ١٩١٢ الانتخابية . وجُمع عدد من خطبه الرئيسية في حملاته الانتخابية في كتاب بعنوان « الحرية الجديدة » . وتنبثق البرامج الويلسونية في « الحرية الجديدة » من تشخيص الامراض والشرور التي اصابت الديموقراطية الاميركية . فقد قامت قوى اقتصادية عظيمة ودون رحمة بتغيير صفات المجتمع الاميركي . وفي العصر الجديد الذي وصلنا اليه فإن العمل المستقل للافراد بدأ يحل محله تدريجياً اعمال شركات ومنظمات عظيمة غير شخصية . وتم « ابتلاع فرديتنا » في مؤسسات واسعة معقدة لا نسيطر عليها ، ولا نستطيع فهم اعمالها بوضوح . كما اصبحت حياتنا تعتمد ، بشكل متزايد ، ليس على العلاقات الشخصية المباشرة بين جيران ، او بين عمال واصحاب عمل ، بل على علاقات تتم عن بعد بشكل غير شخصي وبين غرباء .

وترافقت هذه الظروف مع تنامي تركيز القوة الاقتصادية في ايدي هؤلاء الذين يسيطرون على الاحتكارات العظيمة ، والاتحادات الاحتكارية ، والمؤسسات البنكية في البلاد . وتمكن عدد قليل من الناس ، من خلال تشابك ادارات المؤسسات التجارية ، والتلاعبات المالية من السيطرة على الصناعات الكبرى ، والطرق الحديدية ، والبنوك ، والشركات التجارية . وواصل العديد من هؤلاء المحتكرين الذين توصلوا الى ما وصلوا اليه بطرق غير قويمة في المنافسة ، استخدام وسائلهم المنحرفة لحماية انفسهم من المنافسة . فحجبت البنوك التي تحت سيطرتهم القروض عن المشاريع الجديدة ، واذا ما تمكنت الشركة الجديدة من المضي في سيرها ، باعوا بأسعار اقل من اسعارها واخرجوها من السوق باتفاقيات تحديد الاسعار . واخمدت المبادرات والمشاريع الفردية . وكانت ظروف العمل في اغلب الاحيان غير صحية وغير انسانية . رجال ، ونساء ، واطفال ، يعملون ساعات طويلة ، بأجور متدنية ، وفي اماكن غير صحية .

وكانت قمة نظام الاخطاء هذا ، والوسائل التي اتبعها للحفاظ على نفسه ، التحالف الفاسد بين كبار رجال الأعمال والآلة السياسية :

> الحكومة التي صممت كي تكون من اجل الشعب ، وقعت في ايدي المدراء وأصحاب اعمالهم ، أي المصالح الخاصة . فاقيمت امبراطورية خفية فوق اشكال الديموقراطية .

وبواسطة الصفقات السرية بين « المصالح الخاصة » و« المدراء » ، فرض الاحتكار ارادته على الهيئة التشريعية وحصل على قوائم تعرفات جمركية عالية وامتيازات اخرى يؤمن بها السيطرة على الحياة الاقتصادية والسياسية . وفي حين شجب ويلسون تلك الترتيبات ، واقترح وسائل ازالتها ، فقد كان حريصاً دوماً على تجنب اللجوء الى ما قد يثير نزاعاً طبقياً او « تحاملاً ضد الثروة » . وانصب تأكيده دوماً على عيوب « النظام » الاقتصادي الذي يسمح « لحفنة » من الناس باستغلال الاكثرية دون رادع من ضمير . وحين كان يخاطب هؤلاء الاشخاص ، لم يضيع ويلسون الفرصة ابداً في الاشادة بالدوافع الطيبة والروح العامة للاغلبية العظمى من رجال الأعمال . « والحرية الجديدة » ليست ، بالتأكيد ، دعوة للطبقات الادنى كي تتحد ضد ظلم الطبقات الأعلى . إنها نداء الى جميع المواطنين ، بما في ذلك كبار رجال الأعمال الذين ضلوا الطريق ، كي يتحدوا في تعرفهم على « المصالح الاكبر لمجتمعهم » .

وسعى برنامج ويلسون الى اعادة الحكومة الى الشعب وتفكيك تلك التركيبة الواسعة المتشابكة من القوى الاقتصادية . والهدف السابق يقضي ان تتم رعاية تلك الوحدة بالاجراءات الأكثر ديموقراطية مثل الانتخابات الأولية المباشرة لترشيح شيوخ ومسؤولي الولايات ، والانتخابات الشعبية لانتخاب شيوخ الولايات المتحدة . وهي اجراءات درجت الحركة التقدمية على المطالبة بها . إلا ان تأييد ويلسون لها يحمل طابعه الخاص في الفكر السياسي . ومن وجهة نظره ، فإن هذه الاصلاحات ليست مصممة لوضع سلطة صنع القرار مباشرة في يد الشعب او تعديل الديموقراطية النيابية في اتجاه الديموقراطية الشعبية . وهي مصممة كي تُحل العمليات السياسية المكشوفة والعلنية

للاستشارة العامة محل العمليات السياسية الخاصة والسرية للمدراء ، وضمان ان يكون التمثيل النيابي استجابة للصالح العام وليس للمصالح الخاصة .

والسياسة الاقتصادية المقترحة في « الحرية الجديدة » تتضمن تخفيضاً رئيسياً في التعرفة الجمركية ، والقضاء على الاتحادات الاحتكارية والقيود الاخرى المتعلقة بحرية المنافسة ، وتشريعات تقضي بعدم قانونية الأعمال التي ترعى الاحتكار ، ووضع حد لاحتكار القروض بسبب مركزية ادارات البنوك ، وتحسين اوضاع العمل . وقد اصبح جزء كبير من هذا البرنامج قانوناً في اول ادارة للرئيس ويلسون من خلال قانون تعرفة اندروود ، وقانون كلايتون المناهض للاتحادات الاحتكارية ، وقانون لجنة التجارة الفدرالية ، وقانون الاحتياطي الفدرالي ، وقانون عمل الاطفال ، وقانون يتيح للمزارعين الاقتراض بشروط خاصة ، وقانون ادامسون الذي اشترط يوم عمل من ثماني ساعات ، كحد اقصى ، لعمال السكك الحديدية .

وقد اعتبر ويلسون ان الاصلاحات الخاصة بالتعرفة الجمركية ، والبنوك ، والنقد ، والتشريعات المناهضة للاتحادات الاحتكارية هي اجراءات مترابطة تدعم بعضها البعض . وقد احتسبت التخفيضات في معدلات التعرفة كي تسحب من مؤسسات الأعمال الضخمة الحماية المصطنعة لها من المنافسة ، وجعل الأعمال الاقتصادية الاميركية اكثر كفاءة ، واخصب خيالاً ، وأوفر انتاجاً بدافع من المنافسة . وبذا ستتاح الفرص امام المشاريع الجديدة والأعمال الصغيرة . وكان نظام الاحتياطي الفدرالي يهدف لضمان ان يكون الحصول على قروض في متناول المشاريع الجديدة والصغيرة ، وليس المؤسسات الكبيرة والقوية ، والافادة منها في تجنب الازمات المالية ، في اثناء توفير المرونة النقدية التي يتطلبها التوسع الاقتصادي . اما قانون كلايتون فوضع تشريعات ضد ممارسات معينة تتجه لتشجيع الاحتكار ، بما في ذلك تداخل وتشابك ادارات المؤسسات . اما قانون لجنة التجارة الفدرالية فالهدف منه منع طرق المنافسة غير العادلة وتحديدها ، مثل تحديد الاسعار والمقاطعة بالتواطؤ .

وكانت مؤازرة ويلسون لهذه الاجراءات قوية وفعالة . وتحرك بعد توليه منصبه بتصميم لتنظيم مساندة الكونجرس للتغلب على اية معارضة ، وتحريض الرأي العام لمساندته . ويوم ١٣ نيسان / ابريل ١٩١٣ ترأس جلسة خاصة للكونجرس كان قد دعى اليها للبحث في التعرفة الجمركية . وكانت تلك المرة الأولى التي يقف فيها الرئيس امام الكونجرس ، منذ ادارة الرئيس جون ادامز . وتبعت جهود ويلسون الخاصة بالتعرفة جهوداً حثيثة لاقامة نظام الاحتياطي الفدرالي الذي اشرفت عليه الحكومة بشكل واسع فيما بعد . ورغم المعارضة الشديدة من اصحاب المصارف الاقوياء ، فقد اصر على ان يعين اعضاء مجلس الاحتياطي الفدرالي من قبل الرئيس ، وليس من الوسط المصرفي . وكان سلوك ويلسون النشط كرئيس مثالاً احتذي عندما تدخل في مفاوضات العمل التي جاءت عقب تهديد عمال السكك الحديدية بالاضراب في ربيع العام ١٩١٦ ، وتأييده الناجح الذي تلى لسن قانون يحدد ساعات العمل بثماني ساعات . وطرح الرئيس سياسته على انها

« في صالح الصحة ، والكفاءة ، والاطمئنان ، وزيادة النشاط الاقتصادي بشكل عام » . لكن ربما كان لجوء ويلسون بشكل منظم وحيوي الى الجمهور من اجل برامجه الداخلية هو اكبر مثال على اعماله . ووفقاً لما سبق وكتبه عن دور الرئيس ، استخدم ويلسون منصبه كرئيس وبلاغته لعرض برامجه التشريعية في كتابه « الحرية الجديدة » بشكل مضخم - رابطاً اياها بالأهداف والقيم الكبرى للحياة الاميركية .

والخطوات التي تشكل سياسة ويلسون الاقتصادية هي وسائل لتحقيق غاية . فما هي الغاية ؟ ووفق اي منظور للصالح الاجتماعي استوحيت الحرية الجديدة وبررت ؟ فسرت سياسة ويلسون الداخلية على انها اكبر قليلاً من مسعى للقضاء على المركزية في الاعمال الاقتصادية الاميركية واستعادة المذهب الفردي القديم في المادية والمنافسة الحرة . وفي احيان اخرى فسرت كخطوة جبارة نحو مفهوم موسع « للعدالة الاجتماعية » اثمر في « الاتفاق الجديد » لفرانكلين روزفلت . وكل من وجهتي النظر قد تجدان بعض التأييد في تبريرات ويلسون للحرية الجديدة .

ومن المؤكد ان ويلسون سعى الى تحرير الأعمال الاقتصادية الصغيرة من القيود التي فرضت عليها من القوى الاقتصادية الخاصة ، واستعادة حرية المنافسة . واعتبر ان الحرية الجديدة جلبت « انوار التحرير للمبادرة الفردية ، وللحرية الفردية ، والتحرر الفردي ، وانارت الطريق لمشاريع دون عوائق » . والحرية الفردية قد تعزز الازدهار . لكن هدف الحرية الجديدة كان ابعد من ذلك ، فقد كان هدفها تجديد الاستقلال الشخصي في كثير من نواحي الحياة الهامة ، وبالتالي ، انطلاقة شاملة للطاقات البشرية . ويمكن النظر الى العدالة الاجتماعية بأنها مفيدة لهذه الغاية . وحديث ويلسون عن العدالة كان غالباً ما يعرفها بأنها اجراءات تحدّ من قدرة القوي على منع الضعيف من « الدخول في السباق » ، ومن استخدام مواهبه وطاقاته لغايات يختارها بنفسه . كما دأب على ربط العدالة بالاعتبارات الانسانية مثل ظروف عمل صحية وسليمة ، وساعات عمل معتدلة ، وتعويضات اصابات العمل . ويمكن حتى النظر الى هذه الاعتبارات على انها مفيدة للحرية الفردية ، مثل شخص اضطر ان يعمل في اوضاع بائسة ويعجز عن القيام بمسعى مستقل، وهو لذلك لا يملك « فرصة للحياة وخدمة نفسه » .

ومع ذلك ، فإن عدالة « الحرية الجديدة » ليست مجرد وسيلة للحصول على اكبر قدر من حرية الاختيار لأكبر عدد من الناس . فهي تمثل ايضاً المطالبة بالتعاطف المتبادل والتعاون بتسامح وعطف بين المواطنين . وإحدى الافكار التي دأب ويلسون على الحث عليها هي الحاجة الملحة الى الكف عن متابعة مصالحنا الخاصة وان نشترك معاً في خدمة رخاء كل الأمة . وفي العام ١٩١٤ ، وفي اثناء مراجعته للازمة التي مرت بها البلاد قال :

> كان هناك خصام مستفحل بين الطبقات . وكان رأس المال والعمالة في صراع حاد دون بادرة للاتفاق فيما بينهم . لقد اصطدمت المصالح بشدة فيما بينها ، في حين كان يجب ان تتعاون .

والهدف المرجح للحرية الجديدة كان تشجيع الانسجام الاجتماعي بتصحيح الاخطاء التي

تقف في طريق التعاون . فما ان تزال المظالم حتى يرى الناس ويعملوا حسب حاجاتهم الأساسية وتطلعاتهم المشتركة ، وعلى ضوء ذلك تصبح جميع الخلافات ثانوية وقابلة للحل . وهذه الفكرة لتوحيد الجهود من اجل تكاتف الجميع للصالح العام منوه عنها في الفكر الويلسوني بقدر ما هي واردة في فكرته عن الفردية المحررة والحرية في خدمة مصلحة الفرد الخاصة . فكيف يمكن التوفيق بين هذه الالتزامات ؟ يعلّمنا ويلسون انه لا يستطيع إلا الرجال الذين يرتبطون مع بعضهم البعض بقيم مشتركة ، او مقاييس موحدة السعادة ، اقامة حكم جمهوري ، والحكم الجمهوري يهدف الى تطوير الاستقلالية الشخصية المفعمة بالحيوية . وكانت سياساته كمرشح ورئيس تهدف الى تشجيع المشاركة بين المواطنين وانعتاق كل مواطن فرد ليفعل بحياته ما يشاء . فلماذا اذن يسعى الافراد للانضمام الى هذه الشراكة ؟

والحرية الجديدة ليست مجرد حركة لازالة القيود الاقتصادية . بل هي ايضاً حركة لتجديد الحياة الاقتصادية اخلاقياً . وعندما ازيلت المظالم التي كانت تقسمنا الى فئات متصارعة ومجموعات ، أصبح الناس احراراً في متابعة مصالحهم الخاصة بروح تأخذ في حسابها رفاه الجميع . وسوف يسعى الناس لتحقيق مصالحهم الخاصة ، إلا انهم سيكونوا قادرين على « ربط مساعيهم تلك في كل لفتة منها مع مصالح المجتمع ككل » . وسيكون في وسع كل مواطن ان يعي ان رفاهيته الحقيقية تعتمد على رفاهية المجتمع ، وسوف يقوم رجل الدولة الديموقراطي بتذكيره بتلك التبعية دائماً . اضف الى ذلك ، أن ويلسون يعزو الى قدرات الانسان الكامنة ، السمو فوق الاهتمام بالمصالح الشخصية المجردة ؛ ويشتد التعاطف الطبيعي والميل نحو المشاركة التعاونية بالتعود على المسؤولية المتبادلة التي تولدها المجتمعات التي تحكم نفسها . وسوف تحرر البرامج السياسية الحكيمة ، والبلاغة السياسية الملهمة تلك القدرات الانسانية السامية ؛ وهي سوف « تطلق الطاقات الخيرة في شعبنا » . وانعتاق الفرد لخدمة نفسه هو انعتاق للمصالح الذاتية الواعية والاهتمامات الاجتماعية النزيهة .

وهكذا ، تتجمع في مجتمع ويلسون الصالح جمهرة من الاشخاص المستقلين من نوعيات عديدة بهدف ان يشاركوا بصدق في المصالح والغايات . ولب الفكر الويلسوني هو ذوبان الحرية الفردية الكامل في الواجب العام ، واتحاد اقصى درجات الفردية مع اعلى مراتب التضامن الشعبي .

هل يمكن تشخيص وجهات نظر ويلسون في الحكومة والسياسات على انها اراء « تقدمية » أو « ليبرالية » ؟ . هناك اتجاه لدى بعض الدوائر لتعريفه بأنه محافظ جاء متأخراً ليعتنق ، جزئياً ، اتجاهات اكثر ليبرالية حول دور الحكومة في تقدم العدالة الاجتماعية . ومن الواضح ان ويلسون لا يفهم من « العدالة الاجتماعية » حركة تهدف لتحقيق مساواة كبيرة في مداخيل الناس ، وممتلكاتهم او احتياجاتهم المادية . بل يفهمها على انها مساواة في الاوضاع اللازمة لتوجهات الفرد ونموه ؛ بازالة العوائق المعطلة وغير المنصفة من طريق السعي الى السعادة . وبعبارة اخرى ، اعتبر نشاطات الحكومة مقصورة على انجاز تلك المهام . إلا انه يمكن تفسير تلك المهام بطريقة تجعلها واسعة الى

حد ما . وتعريفها بتعابير تجريدية تسمح بتباين تفسيراتها وتنوع تطبيقاتها مع اختلاف الظروف . وتساوي الفرص كهدف من اهداف الحكومة هو مفهوم مرن للغاية وقابل للتعديل . ويمكن لمعانيه ان تتغير ومتطلباته ان تتوسع باختلاف الاراء والقوى الاجتماعية . وبالمثل قد تصبح بعض التعهدات التي اتخذتها الحكومة سابقاً غير ضرورية او محظورة .

وفي كتابه « الدولة » قال ويلسون :

> في السياسة لا يوجد شيء جديد بشكل جذري يمكن تجربته بامان . ولا يمكن الوصول الى نتيجة قيّمة في السياسة إلا من خلال التطور البطيء والتدريجي ، عن طريق تبني النمو بحرص وتعديله برفق .

ويبدو ان خطب حملته الانتخابية تبتعد بشكل حاد عن وجهة نظره المبكرة هذه ؛ فهي تؤكد على الحاجة الملحة لاجراءات جديدة لمواجهة مشاكل عصر جديد فاصل . وفي بعض الخطب قال للناخبين ان مخاطر العصر الجديد ومساوءه كبيرة جداً ، بحيث لا بد من القيام باصلاحات جذرية سياسية واقتصادية اذا ما اردنا تجنب ثورة شاملة . ومع ان ويلسون لا يعتبر ان سياساته هي تجديدات راديكالية ؛ فهو يعتبرها وسائل ضرورية للحفاظ على المؤسسات والقيم الاميركية الأساسية . فطروحات « الحرية الجديدة » قدمت دوماً الى الكونجرس مع التأكيد على انها لا تمثل اي تغيير شامل او استئصال للخبرات الاميركية القديمة . وهذا يعبر عن فهمه للعلاقة بين ويلسون المحافظ وويلسون المصلح : « لو لم أومن بأن كوني تقدمياً يعني حماية مقومات مؤسساتنا ، لما اصبحت تقدمياً » . ومن بين المقومات الواجب الحفاظ عليها الديموقراطية النيابية ، والحرية الفردية ، وسلطة القانون ، والنظام الفدرالي . واعطى ويلسون اهمية كبرى لاحترام القانون ، والسلطات الدستورية للولايات والقيود التي تماثلها في الحكومة الفدرالية . وبصفته رئيساً فقد دعم التشريعات الفدرالية الجديدة التي تحدد ساعات العمل ، وقانوناً فدرالياً لعمل الاطفال ، رغم الشكوك الدستورية السابقة . ويجب ألا يفسر هذا على انه تناقض مع النفس او مجرد تغيير في وجهة النظر . فمنذ البداية كانت مفاهيم ويلسون عن احترام الدستورية وغيرها من الفروض التقليدية مرنة ، او براغماتية ، بما يكفي للسماح باجراء تعديلات عملية مع تغير الزمان .

« ومحافظة » ويلسون لا تتضمن حقيقة تبجيل القديم أو افكار الاباء المؤسسين . وهي ليست من اي نوع من المذاهب التقليدية . بل هي طريقة خاصة في ادراك اهمية الاستمرارية في الشؤون الانسانية ، والمخاطر التي قد تنشأ عندما تجتث العادات والآمال المتأصلة في الناس . ويعتقد ان الحفاظ على الاستمرارية يتطلب تجديدات كبيرة ، خاصة اذا كان البديل الوحيد الماثل هو الثورة .

« ٣ »

وأهم التجديدات التي عرفت عن ودرو ويلسون على نطاق واسع تتعلق بنظرته الى نظام

جديد للعلاقات الدولية ودور الولايات المتحدة في تعزيز السلم العالمي . ورأي الرئيس في دور بلاده في الشؤون الدولية تلخصه « نقاطه الأربع عشرة » ، وكفاحه لاقامة عصبة الأمم ، وهو عميق الجذور في تفسيراته عن الخبرة الاميركية والأهداف الاميركية . و« أممية » ويلسون لا يمكن فصلها عن مفهوم معين عن الأمة الاميركية . يقول ويلسون « يجب ان يكون للاميركيين شعور مختلف عن شعور جميع امم العالم » . ويرى ان الولايات المتحدة بلد مميز ، فريد في ناحيتين ـ في اصوله وفي خبراته التاريخية . فالقارة الجديدة التي توافد اليها الناس من مسافات بعيدة عن قصد ولغرض محدد ، منحت فرصة بداية جديدة للشؤون الانسانية . فقد جاؤوا هناك ليتحرروا من حكم اوتوقراطي ، او امتيازات طبقية ، او من جميع تلك الحواجز المصطنعة التي تفصل بين الناس وتقف في طريق صداقتهم الشاملة . وقد هدف مؤسسو البلاد الى جعلها مثالاً يحتذى وقدوة لجميع الأمم والشعوب . فأميركا « أسست من اجل خير البشرية » . ونتيجة لتلك المُثل المبكرة فتحنا ابوابنا لجميع شعوب العالم واصبحنا أمّة مكونة من كل شعوب العالم.

واميركا ، في نظر ويلسون ، فريدة ، لكن الفريد فيها هو اهتمامها بتجسيد المصالح البشرية عامة . وكان احساسها تجاه الأمم الاخرى احساس الفرع نحو عائلته ، بالمعنى الضيق للكلمة . والولايات المتحدة مميزة لأنها لا تمثل قطاعاً صغيراً ومميزاً من الجنس البشري ، بل لأنها تمثل البشرية . واميركا هي أمة عالمية . ولم يعتبر ويلسون هذا مجرد حقيقة تاريخية ، او حدث تاريخي نحن احرار في ان نفسره كما نريد ووفقاً لمصلحتنا الآنية . فالرسالة الاميركية هي « توحيد البشرية » بتحطيم الحواجز وتشجيع تلك المساواة التي هي اساس التضامن الانساني او الأخوة الانسانية . من هنا ، فإن الولايات المتحدة ليست حرة ، في تعاملها مع الآخرين ، على ان تعمل بوحي من امتيازات هؤلاء الذين يعيشون ضمن حدودها . ونحن لسنا احراراً في ان توجهنا مصالحنا القومية ، او ، بشكل ادق ، ليس لنا ان ننظر الى مصالحنا القومية كأنها شيء مميز عن مصالح الشعوب الاخرى ، وربما تكون معارضة لها . هذا هو معنى بيان ويلسون الذي طالما استشهد به » « انه لأمر محفوف بالمخاطر تقرير سياسة خارجية لأمة ما على اساس المصالح المادية » . « والمصالح المادية » هي امتياز يكسبه المرء على حساب الاخرين . ويمكن تحقيق مصالح الولايات المتحدة الحقيقية دون ان نكلف احداً ما شيئاً ، لأن هذه المصالح تتألف من تعزيز قيم ديموقراطية معينة تتطابق مع الصالح العام للبشرية كلها .

وعندما اشتعلت الحرب الاوروبية اصر الرئيس على ان تحافظ الولايات المتحدة على حيادها بقوة كي تكون في وضع يسمح لها بالعمل كوسيط غير متحيز ونصيراً للسلام العادل . إلا ان الغواصات الالمانية كانت تغرق سفناً تحمل مسافرين اميركيين . ومع التحذير من الحرب ، طلب ويلسون من الألمان ان يبدوا احتراماً كاملاً لحق المواطنين الاميركيين بالسفر بسلام في مناطق القتال كما ينص القانون الدولي . وفي تبريره لرفض القبول بأية مساومة إزاء حق الاميركيين في حرية الابحار قدم الرئيس حجتين . فالمساومة سوف تؤدي الى تقليص السيادة الاميركية ، لأن « الأمر يتعلق بشرف الامة واحترامها لنفسها » . والمساومة قد تعني التخلي عن موقعنا الاخلاقي كناطقين

باسم القانون والحق حتى وسط اضطرابات الحرب » . وهذان الاعتباران في التفكير الويلسوني لا ينفصلان . فالحفاظ على الشرف القومي هو الشرط الأول لقدرة اميركا على خدمة دورها الدولي كندوب عالمي غير متحيز للقانون والحق . وخدمة هذا الدور هو معنى شرفنا القومي .

وبتزايد خطر التورط الاميركي في الحرب ، بدأ الرئيس يكرس نفسه من اجل التعبير بشكل ادق عن الافكار التي ستبنى عليها السياسة الاميركية الخارجية . وخلال العامين الذين تليا دخولنا الحرب ، كرس المزيد من الانتباه للبيانات العامة التي تحدد المبادىء والأهداف التي نقاتل من اجلها . ومن اهم هذه البيانات خطابه « سلام دون انتصار » (٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩١٧) ، وخطابه الافتتاحي بمناسبة انتخابه لفترة رئاسة ثانية (٥ آذار / مارس ١٩١٧) ، وكلمته للكونجرس طالباً اعلان الحرب (٢ نيسان / ابريل ١٩١٧) ، وكلمته حول النقاط الاربع عشر (٨ كانون الثاني / يناير ١٩١٨) ، وخطاباان (٤ تموز / يوليو ، و٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩١٨) حيث اضيفت ٩ نقاط جديدة الى النقاط الاربع عشرة . وفي البداية كانت هذه التعريفات والتفصيلات عن الأهداف مخصصة لتشجيع وضع اتفاقيات بين المتحاربين يؤمل منها تقصير امد الحرب . لكن الأهم من ذلك ، أنها تعكس القناعة لدى ويلسون ان التعبير الواضح والعلني عن المبادىء الأساسية يجب ان يساهم في سلام دائم ، وان السلام الدائم غير ممكن من دون ذلك التعبير .

وفيما يلي الفروض الرئيسية التي تهيمن على النقاط الاربع عشرة . يجب وضع حدّ لكل اشكال الدبلوماسية السرية : « مواثيق السلام العلنية ، التي يتم التوصل اليها علناً . . . يجب ان تتم الدبلوماسية دوماً بصراحة وبعلم الشعب » . يجب ان تتمتع جميع الأمم بحرية التنقل في البحار . يجب ازالة الحواجز الاقتصادية على حرية التجارة بين الأمم او خفضها بقدر كبير . يجب تقليص التسلح الدولي بقدر كبير . يجب تأسيس عصبة للامم « تقدم ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والتكامل الاقليمي للدول الكبيرة والصغيرة على حدّ سواء » .

ومن بين الفروض الاضافية التي وضعها ويلسون فيما بعد : يجب القضاء على أية سلطة حكم فردي مطلق تستطيع تهديد السلم او ازالة ضررها . جميع المسائل الاقليمية او الخاصة بالعلاقات الاقتصادية او السياسية يجب تسويتها بطريقة مقبولة من الشعوب المعنية : مبدأ حق تقرير المصير . تسوية القضايا الدولية يجب ان تتم على أساس عدالة غير متحيزة ، وليس على أساس المصالح الخاصة لامة ما . « يجب ان تكون عدالة لا تعرف اية محاباة ، ولا تعرف اية مقاييس سوى الحقوق المتساوية لمختلف الشعوب المعنية » . ويجب ان لا يكون هناك تحالفات سياسية خاصة او تجمعات اقتصادية داخل عصبة الامم . يجب ان يكون الولاء الأول لكل عضو « للعائلة المشتركة في عصبة الأمم » .

وقد ادرك الرئيس ان تحقيق هذه المبادىء يتطلب ويستوجب اجراء تحولات جذرية في السياسة العالمية . ولتجنب نشوب حروب كبرى ، لا بد من اجتثاث النظام الدولي القديم من

جذوره مع تحالفاته العسكرية وموازين القوى التي وضعها . ولم ينظر ويلسون الى هـذه التحولات كخيارات يكون رجال الدولة احراراً في اتباعها او رفضها ، بل اعتبرها نتيجة فرضتها علينا حقائق سياسية مستعصية واحداثاً تاريخية ـ حتمية تاريخية . واعتقد ان هذه الحتمية الملحة هي تجسيد لنشوء رأي عام عالمي ولدته الحرب ، وادراكاً للاسباب التي ادت اليها . والرأي العام العالمي هذا الذي اثارته فداحة الحرب والمعاناة الكبيرة التي سببتها اصبح اكثر وعياً ، وتماسكاً ، وتدقيقاً في مطالبه . وبالتدريج ، « سوف تحل ارادة الجنس البشري محل الاهداف الخاصة للدول المنفردة » . تنشط في العالم قوى معنوية هائلة ، وخلف هذه القوى والفرصة التي توفرها لاعادة البنية السياسية ، يلمح ويلسون يد العناية الالهية .

وضع نظام جديد للعالم امر ممكن ، وهو مطلب ملحّ من اجـل الحفاظ عـلى الديمـوقراطيـة والحضارة . ويعتقد ويلسون ان متطلبات شن حرب حديثة واسعة ، تتعارض تماماً مع متطلبـات الحرية والحكـومة الـديموقـراطية . والحـروب المستقبلية ستكـون من الكبر بحيث تعـرض للخطر الحضارة نفسها . لكن ما زال لدى ويلسون سبب آخر للاصرار على ضرورة اعادة البناء السياسي . ففي العامين اللذين تليا قيام الثورة البلشفية في روسيـا تزايـد اهتمام الـرئيس بالخـطر الذي تمثله الشيوعية على حضارة الديموقراطيات الغربية . واعتبر ويلسـون التنظيم الشيوعي للمجتمـع بمثابـة استبداد يضاهي في فساده الاوتقراطية البروسية . إلا ان الثورة الشيوعية هي رد فعل ضد اخطاء النظام الدولي القديم ـ صراعاته ، واستغلالاته ، واضطهاداته، وحروبـه . وطالمـا استمرت هـذه الشرور فسوف تبقى البلشفية « سماً . . . يجري في عروق العالم » . واعادة التنـظيم الذي وضعـه ويلسون للعلاقات الدولية ، نظر اليه كبديل ليبرالي ـ ديموقراطي للمظالم التقليديـة والعنف ، من جهة ، والعنف وانعدام العدالة الثورية من جهة اخرى . ومع اخذ هذه النقاط في الاعتبار ، يمكننا العودة الى البحث في تلك الخطة لاعادة التنظيم وفلسفتها او مقدماتها .

يلخص الرئيس مرامي نقاطه الثـلاث والعشرين في جملة واحـدة : « ان ما نسعى اليـه هو سيادة القانون القائم على رضى المحكومين والذي يعززه الرأي العام المنظم للجنس البشري . وهذه المعادلة (والترتيبات السياسية التي ترمي الى اختصارها) تجسد مبدأين اساسيين : العلاقـات بين الدول تحكم بالقانون ، او باعتبارات قـانونيـة، ويجب ان تحكم حسب المقاييس الـديموقـراطية . وهذان المبدأن يرتبطان ببعضهما البعض وبتشخيص ويلسون لأسباب الحرب .

تقدم بيانات ويلسون لنا ثلاثة تفسيرات لأسباب الحرب في العالم المعاصر . وحسب احد هذه التفسيرات فإن الحروب الحديثة هي نتيجة التنافس الشديد للفوز بامتيازات اقتصادية . والاسباب الاقتصادية مثل « المنافسة الاقتصادية والصناعية » هي اسباب رئيسية ، اما السياسية فهي ثانوية . وفي بعض الاحيان قد تُردّ الاسباب الى الطموحـات السياسيـة ، لشهوة الحكم لـدى الحكام غـير المسؤولين ، والى « وجود حكومات اوتوقراطية تدعمها قوى منظمة تدار بأكملهـا من قبلهم وليس من قبل الشعب » . والتفسير الثالث يرى جذور العنف الدولي في انعدام العدالة : « الحروب تأتي

من بذور الخطأ » . ومن امثلة الاخطاء التي تولد الحروب ، نذكر : حكم شعب من قبل قوى اجنبية لا يرضى عنها ، والمنافسة بين قوى كبرى للسيطرة السياسية او الاستغلال الاقتصادي للدول الاضعف ، او التمييز الاقتصادي ـ منع امة ما من الدخول الى اسواق حيوية او الحصول على مواد اولية ، او فرض القيود عليها .

والتفسير الثالث للحرب هو اساس التفسيرين الاخريين ، ويمكن اجمالها فيه . فإذا كان سبب النزاعات العنيفة بين الأمم عدم الانصاف ، سواء كان سياسياً ام اقتصادياً ، فإن في الامكان تجنبها بازالة اسباب الظلم ، وبالنسبة لويلسون فإن اجتثاثه يتطلب ، ان لم يكن مرادفاً مع ، جعل العلاقات بين الدول اكثر ديموقراطية ، ويجب ان يعترف الجميع بالمساواة بين جميع الأمم في مطالبهم العادلة والاخلاقية . « يجب ان لا تعترّ الضمانات المتبادلة او تفترض وجود أي فرق بين الأمم الكبيرة والصغيرة ، وبين تلك القوية والاخرى الضعيفة » . فإذا تعاملت الدول بين بعضها البعض على أساس من المساواة ، بغض النظر عن الفروقات بين الكبيرة والصغيرة ، فإن الاستغلال ، الذي هو احد الاسباب الرئيسية للتوتر والشكوى ، سوف يُستأصل . واذا ضُمن لجميع الشعوب والقوميات حق تقرير المصير او الاستقلال الذاتي ، واذا لم يكره شعب ما على العيش تحت حكم اجنبي ، فإن سبباً آخر رئيسياً ، من اسباب الصراع سوف ينتهي . فمبادىء حرية البحار وحرية التجارة تنبع من مذاهب المساواة القومية وحق تقرير المصير هذه ، وتقوم بدور مشابه في الحفاظ على السلم . فالقوي يجب ألا يكون في وضع يمكنه ان يمنع عن الضعيف ضرورات الحياة او فرصة الازدهار . وعندما لا تصبح أية دولة قوية او ضعيفة نتيجة لهذا التمييز ، عندها يرتاح الناس من سبب اخر قديم للعداء . وهكذا ، نرى في تعاليم ويلسون ان التخفيف من امراض العالم الاخلاقية ، وحل مشاكلها العملية تتطلب علاجاً واحداً ـ اقامة العدالة . وهذا فقط هو الحل الحقيقي للصراعات الدولية . والمفهوم الشامل للعدالة هنا هو، واجب الاعتراف بتساوي الحقوق .

ويرى ويلسون ان زيادة ديموقراطية العلاقات الدولية يكون ممكناً بين أمم ديموقراطية فقط ، او على الأقل ، ان تسيطر الأمم التي تحكم نفسها على العالم وتشكل عصبة للامم . « لا يمكن الوثوق بأن تحافظ اية حكومة اوتوقراطية على عهودها ضمنها [العصبة] او تصون مواثيقها » . فالحكومات الاستبدادية او الاوليغركية هي ربيبة الطموحات الانانية التي تولد الاستغلال والعدوان . وداخل حكومات كهذه وضمن هذه الحكومات يمكن ان تُعد مؤامرات التوسع بسرية . وقد تمسك ويلسون بفكرة ان الدولة الديموقراطية تتعارض مع السياسات العدوانية والعسكرية . لأن الديموقراطية لا تنتج قادة يسعون الى القوة ممن اعتادوا على استخدام اتباعهم كأدوات لتحقيق طموحاتهم . اضف الى ذلك ، انه في مجتمع يحكم ذاته ، حيث تكون للرأي العام فعالية ، فإن القرارات الهامة لا يمكن اتخاذها او اعدادها تحت ستار من السرية . فالقادة السياسيون الذين يضعون خطة لغزو او حرب لن ينجحوا طويلاً في اخفاء اعمالهم عن الشعب . ويفترض ويلسون ان اكتشاف الشعب لوجود مثل هذه الخطة ، سوف يجعله يعارضها دون ريب . فالشعوب

الديموقراطية ستفضل بالتأكيد السلام والعدل على الامجاد القومية او المنافع الاقتصادية التي قد تتأتى من سياسة أمبريالية . وتبريرات ويلسون للتمسك بهذا الاعتقاد تنبع من فهمه لطريقة الحياة التي ترعاها الديموقراطية . « فالشعوب الحرة فقط تستطيع . . . تفضيل مصالح البشرية على اية مصالح ضيقة خاصة بهم » . لكن لماذا « يُحتمل » ان تفعل الشعوب الحرة ذلك ؟ لم يقدم ويلسون جواباً مباشراً لهذا السؤال ، لكن مقدمات كل تعاليمه الديموقراطية تقول ان نظاماً من المساواة يحرر الافراد من النظرة الضيقة ويهيىء اندماجه مع الاشياء التي يشترك فيها جميع الناس .

ومن الطروحات الرئيسية لمذهب ويلسون ان الأمم تتعامل في علاقاتها الخارجية حسب المبادىء والميول التي تحكم علاقاتهم المحلية . وبالتالي فإن امة ديموقراطية سوف ترغب في اتباع ديبلوماسية « من المواثيق العلنية التي تم التوصل اليها علناً » . والشعوب الديموقراطية سوف ترفض المواثيق غير الليبرالية وتقبل المواثيق الليبرالية حين تطّلع عليها . وحيث ان المجتمعات الحرة تسعى الى حل الخلافات المحلية بتطبيق قواعد القانون ، فإنها سوف تكون مستعدة لفعل الشيء ذاته في خلافاتها الدولية .

ولا يعني هذا ان ويلسون وضع تصوراً لعالم متحرر تماماً من اية حاجة للجوء الى القوة او التهديد بها . فالمسودة الأولى لميثاق عصبة الأمم ، التي اعدها الرئيس ، تشترط حصاراً اقتصادياً كاملاً ، او ان لزم الأمر ، اعمالاً عسكرية ضد الدولة المعتدية . ولم يعتقد الرئيس قط انه يمكن الحفاظ على السلام بمناشدة العقل ، او الاخلاق ، او العواطف . بل يجب الحفاظ عليه من قبل « مجتمع قوة » . والاعتبار الحاسم تعكسه كلمة « مجتمع » . واعتبر ويلسون ان ميزان القوى التقليدي بين الأمم غير موثوق وغير رادع ، للحرب والعدوان . وتكمن عيوبه وعدم موثوقيته في اعتماد بعض الدول على استخدام توازن القوى بوحي من مصلحتها الخاصة لتحقيق اهداف قومية معينة . وبدلاً من القيام بأعمال من جانب واحد مدفوعة بأهداف قومية نابعة من مصلحة خاصة ، تقوم عصبة الأمم بعمل موحد تشارك به جميع الدول التي تحكم نفسها ، بدافع من مصلحتها العامة في ضمان السلام العادل . ومن يفكر بالعدوان قد يرتدع حين يتأكد من ان تفوقاً ساحقاً من قوات مناوئة سوف يقف ضده .

ويعتمد نجاح نظام الأمن الجماعي هذا على شرطين اثنين . اولاً ، ان تكون الدول التي تحكم نفسها مستعدة في كل وقت للعمل حسب مبدأ ان « السلم العالمي » له الأولوية على اية اهتمامات قومية ، او غايات ، او قيم خاصة بها ، مهما كانت حقيقية . كأن تلتزم الولايات المتحدة اخلاقياً بأن تساهم بمصادرها البشرية والمادية في عمليات ضد اي « عدوان » ، سواء كانت هذه الأعمال تهدد الأمن الاميركي او الأهداف الاميركية ام لا . ثانياً ، ان يكون اعضاء عصبة الأمم مستعدين للخضوع لقواعد صارمة وغير متحيزة على انها المقاييس الوحيدة المهيمنة والتي بموجبها تحل النزاعات الدولية . ولنفرض جدلاً ان نزاعاً نشب بين الأمة « أ » والأمة « ب » ، والذي قد يتأثر به عدد من الدول الاخرى . فعند مباشرة حل هذا النزاع يجب ان لا توجه الولايات

المتحدة اعتبارات مثل اي من البلدين صديق لها وايهم خصم ، او ماهية نتائج هذا الحل او ذاك على المصالح الحيوية للدولة الصديقة . بل يجب ألا تحابي احداً ، وان تتخذ قرارها حسب المبادىء الأساسية للقواعد العامة التي تطبق بالشكل ذاته على اية دولة او على جميع الدول .

وهكذا يتخذ القاضي قراره ، أو يجب ان يتخذ قراره ، في خلافات بين افراد في قاعة المحكمة . لكن المحكمة هنا هي وكيل عن المجتمع المتحضر ؛ وقواعدها الرئيسية اما ان تكون وضعت او سُنت من قبل ممثلي السلطة التشريعية ، وسوف تنفذ من قبل ممثلي السلطة التنفيذية في المجتمع . والمواطنون متفقون اساساً على القواعد وعلى التنفيذ. اما المجتمع الدولي بالنسبة لويلسون فهو مكون من مجتمعات مدنية متفرقة لها قوانينها الخاصة ، ولديها السلطة على العمل بشكل مستقل . فكيف يمكن حث كل هذه المجتمعات المستقلة للعمل وكأنها اعضاء في مجتمع عالمي متمدن واحد ؟

وبعض اجوبة ويلسون عن هذا السؤال قد تمت الاشارة اليها . فسوف ترتبط الدول الحرة مع بعضها البعض بالتزامها بالمؤسسات والأفكار الديموقراطية . وهذا الالتزام الديموقراطي العام يفترض ان يشجع الاتفاق على المواضيع الحيوية ، مثل تعريف معنى « عدوان » والأعمال الاخرى التي لا يمكن تبريرها بين الدول . والتجارة الحرة سوف توحد الأمم بالتعامل الاقتصادي ذي الفوائد المتبادلة . والأهم من كل ذلك ، هناك انبثاق الارادة الجماعية ووحدة الرأي ليقظة بشرية تطالب باخضاع الانانيات القومية . وبالنسبة لويلسون كانت وحدة الرأي العام العالمي حقيقة ساطعة ، مقدر لها ان تسيطر على جميع الحقائق السياسية الاخرى . وتحقيق هذا القدر بالطبع ، يتطلب جهوداً عظيمة من فن ادارة الدولة ، وفناً ذا خيال خصب قادر على الاحساس بانفعالات الشعوب العادلة والتعبير عنها وتقديم صيغة معقولة لها . ذلك لأن الرابط الحقيقي للرأي العام ليس المنطق ، بل هو الانفعالات البشرية التي تحتاج الى ممثل عنها وناطق باسمها . والمهمة الأولى والاخيرة لمنظمة دولية هو أن تؤمن منبراً يمكن ان تصارع فيه هذه الاراء شديدة الانفعال ، وتسلط الاضواء عليها ، وجعلها فاعلة . وكان من المفروض ان تصبح عصبة الأمم محكمة تطرح امامها النزاعات بين الأمم وتضع ممارسات الاقوياء « تحت مجهر الجنس البشري » .

وقد اخطأ الرئيس في تقديره لقوة او حقيقة وحدة شعوب العالم . فالأمم لم تتحد . ولم تكن القضية هي ان « الارادة العامة للجنس البشري قد حلت محل اهداف الدولة المفردة الخاصة » . فعالم اليوم ما زال منقسماً الى انظمة حكم مختلفة ومتعارضة تجسد طرقاً مختلفة في مناهج الحياة وتعارض حتى بعض الالتزامات الاخلاقية . وهذه الاختلافات خطيرة فعلاً . وشعوب العالم المختلفة ما زالت توحي ، من خلال سلوكها ، انها تعتبر خلافاتها حقيقة حيوية لا تقل اهمية عن انسانيتهم المشتركة .

والمفهوم الأكثر انتشاراً لودرو ويلسون كان فكره عن توحيد الجنس البشري . إلا انه لم يتخيل توحيداً للناس يتحقق على حساب تنوعهم او استقلاليتهم . والعالم الذي كان يرجو اقامته هو عالم

امم مستقلة وشعوب تمتلك حقوقها كاملة وقدرتها على تحقيق المصير . لكن ألن تقود النضالات المستقلة والتطورات ذات التوجهات الذاتية للجماعات المختلفة الى تطلعات ، او متطلبات ، او مواقف متنازعة ؟ لم يعتبر ويلسون ان حق تقرير المصير او المطالبة به هو مصدر محتمل للتوتر الدولي اكثر مما اعتبر ان تشجيع الاستقلال الشخصي او الفردية هي مصدر محتمل للتوتر القومي . وتعكس كتاباته في جميع المواضيع السياسية اقتناعه ، مع اخذ المسائل الاساسية بالاعتبار ، ان هناك اتفاقاً نهائياً أو اساسياً بين الناس . فجميعهم يرغبون في السلم ، والحرية ، والعدالة ، ويحتاجون اليها . فالمصلحة الاصلية والقيم الاصلية للافراد والشعوب تكمن في الانسجام الكامل فيما بينها . فالنزاعات الانسانية والسياسية ليست امراً طبيعياً لا يمكن تجنبه ؛ فهي نتيجة اخطاء ومظالم تعتم مؤقتاً على اتفاقاتنا الاساسية . ويمكن القضاء على الأخطاء والمظالم ، وعندما تجتث فإن تقرير المصير للناس والمجتمعات ينسجم تماماً مع التفافهم بصداقة حول جميع المسائل الحيوية - وهذه الافكار عن الطبيعة والمجتمع البشريين ، بالنسبة لويلسون ، مبادىء بديهية . وهو لم يخضعها لأي بحث منسق او دراسة فلسفية . وكي يقوم بذلك كان عليه ان يتورط في بعض التأملات النظرية ، وهو امر رفضه ، ومنذ زمن بعيد ، كمصدر ممكن للحكمة السياسية .

وتعرض ودرو ويلسون للمديح في بعض الاحيان ، واحياناً للنقد، بسبب « مثاليته » . وغالباً ما قيل ان الرئيس سابق لعصره ، وانه اذا ما قدر للجنس البشري البقاء ، فإن عليه ان يرقى الى مستوى رؤيته الاخلاقية . وغالباً ما اكد الباحثون انه توسع بشكل خطر في اعطاء المثاليات والمبادىء الأخلاقية دوراً اكبر مما تستحق في السيطرة على الشؤون الانسانية . وليس من السهل الاجابة على المسائل التي اثارها هؤلاء ، او تقديراتهم المتباينة الاخرى . وتعكس كتابات ويلسون المبكرة في قضايا الحكم وعياً واسعاً للدور الحتمي الذي يجب ان تلعبه السلطة والطموحات الشخصية في الحياة السياسية . ووعى ان المبادىء والمثاليات لا يمكن ان تهيمن دون دعم القوة ، والطموح ، والاعداد العملي للمؤسسات . إلا انه وظف مهنته كلها من اجل تشجيع الاعداد لتحقيق تلك الهيمنة . وكان رأيه ان التقدم في اي مجتمع هو دائماً مسألة تطور ونمو تدريجي . حتى في خضم المعركة لاقامة عصبة الأمم حذر الاشخاص المتفائلين ألا يتوقعوا « انعتاقاً فورياً » ؛ بل « انفكاكاً بطيئاً من الكثير من الاشياء التي قيدتنا في الماضي » . إلا انه لم يتوقع انعتاقاً ؛ لكنه في النهاية تخيل عالماً تسوده قواعد العدالة وتنظيم الجهود البشرية . وفي ذاك العالم يمكن تحقيق القواعد الحضارية ذاتها بين الأمم ، مثل تلك التي يمكن تحقيقها بين الافراد ، مواطنون رفاق ، واصدقاء .

وهذه الاراء والتوقعات الويلسونية لها اكثر من اهمية اكاديمية بالنسبة لنا ، بسبب تأثيراتها على السياسة الاميركية الخارجية ، او الجوانب التي قد تنتقد منها السياسة الاميركية الخارجية . وكان ويلسون يدرّس ، ان على اميركا ، من موقعها تجاه بقية العالم ، النهوض بأمور اكثر من انها وازدهارها . كما علّم ان الديموقراطية لا يمكن ان تكون آمنة في عالم معادٍ للديموقراطية . وهذه الامور تعني ، ان على اميركا العمل لخدمة اغلبية عالمية وبرضى « تلك الاغلبية » ، وان البلدان الديموقراطية ملزمة باستخدام الوسائل الديموقراطية في علاقاتها الخارجية . ومنهم ويلسون للعالم

الذي قد تكون الديموقراطية آمنة فيه ، وكيفية تحقيق ذلك يرتبط بعمق بمفهومه لطبيعة المجتمعات التي تحكم ذاتها . واعتبر المجتمعات الديموقراطية مهداً ومأوى لبعض الفضائل المعينة ـ الخواص العقلية والشخصية التي تقدم ارضية صلبة للعدالة والتعاون الدوليين .

واعتبر ويلسون هذه الفضائل مستلزمات ضرورية للديموقراطية ونتاج لها ، إلا انه لم يكن ، بأي شكل من الاشكال ، راضياً عن المستوى او درجة الكمال التي حققتها اميركا القرن العشرين. وفي سنواته الأخيرة عاد الى فكرة قديمة: «العداء بين العمالة ورأس المال وشرور حياتنا الاقتصادية . فقد واصل الكثيرون من اصحاب الأعمال استغلال عمالهم، والعديد من الناس تلجأ الى الاحتيال بغرض تحقيق الربح . والاستغلال والتلاعب هما من اسباب القلاقل والسخط التي تفجرت في الثورة الروسية وتهدد العالم الديموقراطي . والمهمة العظيمة التي تواجهنا الآن هي جعل العالم « آمناً » في مواجهة التطورات اللاعقلانية » بتصحيح « الانانيات العظيمة جداً للنظام الرأسمالي » .

وفي أيار / مايو ١٩١٩ ، اقترح الرئيس على الكونجرس اكتشاف طرق ووسائل تشجع « على جعل الصناعة ديموقراطية حقيقة » ، بحيث يساهم العمال في القرارات التي تؤثر على رخائهم . ويمكن انجاز هذا الاصلاح على نطاق واسع بجهود طوعية بين اصحاب العمل والعمال ، ولا تقوم الحكومة فيه إلا بدور محدود . ويفترض ، ان تحافظ فيه الملكية الفردية على حقوقها واهميتها والمبادرة الفردية على دورها الحيوي في تقدم الازدهار . ولم تكن الغاية مساواة المداخيل والسلطات ، بل تعزيز التعاون الاخوي في المحيط الاقتصادي . ولا يرى ويلسون اي تعارض بين هذه الجهود في التعاون الاخوي في تسيير الصناعة والحفاظ على حقوق الملكية في نظام المبادرة الحرة .

لم يتمنى ودرو. ويلسون قط التخلي عن الرأسمالية، بل رأي في تطهرها الروحي بتطبيق وسائلها الاخلاقية امراً من صلب الديموقراطية . ويمكن القول ان ويلسون من دعاة الرأسمالية الديموقراطية ، مع تطهير العنصر الرأسمالي من الانانيات الوضعية بواسطة العنصر الديموقراطي ومن اجل خدمة السعادة البشرية .وهذه الرأسمالية الديموقراطية ستكون ندا قوياً لخدمها الثوريين في نظر ودرو ويلسون . فان « مذهب الانا الفردي » يشكل الخلل الرئيسي والوحيد في الحياة الاميركية . وكان مقتنعاً بأن هذه الوصمة على شرف الجمهورية يمكن ازالتها ؛ ويمكن تجاوز هذا الشر ضمن الأطر الاساسية للحياة الاميركية . وافترض ان مجتمعاً مكرساً بالكامل للحرية الشخصية والفردية قادر ان يخلص نفسه من الانا الفردية . وخلف فرضية ويلسون هذه حول ما يمكن تحقيقه في اميركا تكمن رؤيته اللامتناهية للخير السياسي ـ فالديموقراطية النبيلة هي حيث لا تطغى مصالحنا الذاتية على حب الخير كاساس للسلوك البشري » .

اوليفر وندل هولمز ، الابن

والتر بيرنز

« ١ »

ليس من المعتاد اعتبار القضاة رجال دولة ، إلا ان السلطات الفريدة التي تتمتع بها المحكمة العليا في الولايات المتحدة تجعل من السهل على قاضٍ اميركي ان يفوز بهذا التصنيف . ولا نجافي الحقيقة اذا قلنا ان مهمة تفسير الدستور تحول قضاة المحكمة العليا الى واضعي قوانين ، لأن شرح معاني السلطات الممنوحة ، والقيود المفروضة ، والعلاقات التي تقيمها تلك الوثيقة يعني اعطاء الأمة القانون الذي تتعايش بموجبه . وهذا ليس مجرد قانون بالمعنى الضيق للتعبير . بل على العكس من ذلك ، فإن لدى المحكمة ، في اثناء ممارسة عملها المعتاد ، فرصة اعطاء الأمة المبادىء التي تحكم بها نفسها ، أي ، المبادىء التي تتعايش بموجبها . وقد فهم صديق انجليزي لاوليفر وندل هولمز هذا الامر عندما قال ان « محكمة الولايات المتحدة العليا ليست مجرد محكمة تحل امامها المنازعات بين الناس ؛ بل هي ايضاً هيئة تشريعية تعطي حياة الأمة شكلاً ولوناً » .

لقد قيل في بعض الاحيان ان المحكمة تتبع نتائج الانتخابات ، وهناك شيء من الحقيقة في هذا القول ؛ لكن ان نظرنا للامر من منظور اوسع نجد ان العلاقة عكسية ، لأن ما تقوله المحكمة للامة هو على الأغلب اهم مما تقوله الأمة للمحكمة . فالمحكمة تنطق عادة من خلال قراراتها ، والقرارات القانونية تجسد المبادىء . واذا ما كانت القرارات دستورية فإنها تكون مبادىء يفترض انها ستحدد مسار الشؤون العامة . وتنطق المحكمة ايضاً بارائها ، وهذه الاراء قد تؤثر على الشؤون العامة من خلال التأثير على المشاعر العامة . وكما قال ابراهام لنكولن « مع المشاعر العامة ، لا يمكن لشيء ان يفشل ، وبدونها لا يمكن لشيء ان ينجح » ؛ ويجب على رجل الدولة الديموقراطي ان يهتم بالمشاعر التي يعبر عنها الجمهور في الانتخابات . لكن لنكولن يعلم ان الشعب يحدد مشاعره من المسائل العامة بشكل مستقل عن كلمات وأفعال قادته السياسيين ، لذلك يواصل قوله ليضيف « ان

من يصوغ مشاعر الجمهور يذهب ابعد ممن يسن تشريعاً او يلفظ قرارا [لأنه] يجعل التشريعات او القرارات ممكنة التنفيذ او غير ممكنة » . وقد تلعب الاراء في القضايا الدستورية الهامة دوراً ذا مغزى في صياغة مشاعر الجمهور ، كما تفعل قرارات سن القوانين . وكان هذا في ذهن البروفيسور ادموند كاهن عندما قال عن احد اعضاء المحكمة الحالية ، القاضي هوغو بلاك ، انه ليس مجرد « واحد من اعظم القضاة الحقيقيين الذين شغلوا كرسي القضاء في تاريخ اميركا فحسب » ، بل انه احد افراد « مجموعة منتخبة من الابطال [توماس جيفرسون ، وجيمس ماديسون ، وجون مارشال ، وابراهام لنكولن] الذين قاموا ، خلال الازمات المختلفة التي واجهت مصير بلدنا ، بخلق جوهر المُثل الاميركية وتغذيتها والحفاظ عليها » . وربما وجد بعض الطلبة الدارسين للوضع السياسي المعاصر ان في مديح بلاك بعض الغلو ، وشككوا في صحة وضع اي قاض ، مهما علا شأنه في مصاف هذه النخبة التي أسست امتنا العظيمة وحافظت عليها . لكن عظمة لنكولن تكمن في كلماته كما في افعاله . وكل من يعرف ، كما هو الحال مع لنكولن ، ان القوانين تعتمد ، بشكل عام ، على الرأي او المشاعر ، وان الرأي يتشكل بالكلمات ، يعرف الدور الذي تلعبه البلاغة في ادارة شؤون الدولة . وقد لا يوازي مقعد في منبر القضاء ، حتى وان كان رئيس المحكمة العليا ، كرسي الرئاسة في جيتسبرج حين يكون الرئيس هو ابراهام لنكولن ، لكن كلمات قاضٍ عظيم لا تقع على اذان صماء ؛ انها تسمع وتدرس من قبل اناس خارج قاعة المحكمة ، من قبل صحفيين واساتذة ، علاوة على المشرعين الذين يطلعون الجمهور عليها ، وربما درّسوها ايضاً .

كان اوليفر وندل هولمز سيد الكلمات واعتبره الجميع احد اعظم قضاة المحكمة العليا الاميركية . وقد ولد عام ١٨٤١ ، وكان قد حقق قدراً جيداً من الشهرة حين اتخذ مكانه في المحكمة العليا عام ١٩٠٢ . وهو ابن رجل مشهور ، تخرج من هارفرد مع دفعة عام ١٨٦١ ، وخدم بامتياز مع الفوج العشرين ، متطوعي ماساشوسيتس خلال الحرب الأهلية ، حيث اصيب بجراح ثلاث مرات . عاد بعد الحرب الى هارفرد لدراسة القانون ، وبنى سمعته كطالب يدرس القانون بنشر كتاب « القانون العام » عام ١٨٨١ ، وسمعته كقاضٍ من خدمته الطويلة ـ حوالى عشرون سنة ـ في المحكمة التشريعية العليا في ماساشوسيتس . وعينه الرئيس تيودور روزفلت رئيساً لمحكمة الولايات المتحدة العليا عام ١٩٠٢ ، التي تقاعد منها عام ١٩٣٢ وعمره ٩١ عاماً ، بعد حوالى ثلاثين عاماً من الخدمة . ومن هنا اكتسب سمعته كأحد اعظم رجال الدولة في اميركا .

وقد امتدحه رجال عرفوا باعتدالهم بأكثر التعابير غلواً ومبالغة .

> لم يقم اي قاض في المحكمة العليا بفعل ما فعله لترسيخها في وعي الشعب . لقد اصبح سيادة القاضي هولمز جزءاً من بنية حياتنا القومية . وادرج نفسه في المجلد النحيل لاداب كل الأزمنة .

هذا ما كتبه فيليكس فرانكفورتر ، وهو ذاته قاضٍ مشهور واستاذ في القانون . اما بنجامين كاردوز ، الذي خلف هولمز في المحكمة العليا بعد تقاعده ، فقال « انه اليوم بالنسبة لجميع طلبة القانون ، وطلبة العلوم الانسانية الفيلسوف والعراف، واعظم رجال عصرنا في حقل التشريعات

القانونية ، واحد اعظم الرجال في كل العصور » . وقال هارولد لاسكي « لقد كان قاضياً عظيماً لأنه لم يكف قط عن ان يكون فيلسوفاً » .

ومما له دلالة ، ان هولمز ، وخلافاً للآخرين الذين اشتهروا كقضاة ، قد امتدح دوماً لمفاهيمه النظرية علاوة على ممارسته العملية في المحكمة . لقد كان جون مارشال قاضياً اميركياً عظيماً ، لكن لا يكاد يكون له ذكر في مناطق اخرى ، وهو عظيم فقط لخدمته لبلاده . لكن هولمز ، خلافاً لمارشال وآخرين ، له مكانة في عالم اوسع . فمن المؤكد انه اميركي وطني ـ فقد بقي يروي الروايات عن خبرته زمن الحرب ، في بولز بلوف وانتيتام ، حتى نهاية حياته ـ ومع ذلك كان يبدي في بعض الاحيان تفضيلاً لانجلترا ، او على الأقل، لقيم معينة للحياة والمجتمع الانجليزيين » . واغلب القضاة يتخذون لهم اصدقاء من الوسط السياسي ؛ اما هولمز فاتخذ اصدقاءه من الوسط الفكري : امثال ، هارولد لاسكي ، ووليم جيمس ، وليسلي ستيفن ، وسير فردريك بولوك ، وهنري وبروكس ادامز . وقد عاش مارشال القانون الاميركي ، اما هولمز فعاش القانون ؛ واهتم مارشال بالناس ، وبحكم الظروف ، بالاميركيين منهم . اما هولمز فقد فكر في الناس . ودرس براندیس اوضاع العمال في مصانع النسيج وكان مصلحاً ؛ اما هولمز ففكر في مكان الانسان على الكون وازدرى المصلحين ، او انه في الواقع ، ازدرى حتى امكانية الاصلاح . وباختصار ، كان هولمز ـ او قيل انه كان ـ فيلسوفاً ، ويعكس عمله في المحكمة العليا انعزاله عن شؤون العالم المحيط به . وكان ، كما وصفه احد الناقدين المعلقين ، مؤخراً « قاضياً متفرجاً » . وحسبما ذكر فيليكس فرانكفورتر ، فإن انعزاله هذا كان مصدر النوعية الخاصة التي جلبها عمله في المحكمة .

> رغم انه لم يجلب الى المحكمة ممارسات محام تعود على القضايا الكبرى ، فقد كان عمله مع ذلك في مدرسة فن ادارة الدولة . وبينما يقاد الآخرون من خلال خبراتهم في الحياة ، فقد قيّد هو بحدس الفيلسوف وخيال الشاعر . وهو في الواقع فيلسوف اصبح ملكاً .

ورغم هذا المديح لهولمز ، وسمعة الرجال الذين ازجوه ، فما يطرحه هذا الفصل هو انه لم يجلس على منبر المحكمة العليا الاميركية شخص قط على تلك الدرجة العالية من عدم الاهلية في ان يكون رجل دولة او ان يعلّم الشعب ما يحتاج ان يعرفه كي يحكم نفسه بشكل جيد ، كما يفترض في الفيلسوف ان يعلّم ، مثله .

« ٢ »

أسست الحكومة الاميركية كي تضمن الحقوق التي يمتلكها جميع الناس طبيعياً بالتساوي ، وان تقوم بعملها برضى المحكومين ، وبرضاهم فقط . بهذا يصرح اعلان الاستقلال . ومعيارا الحكومة الجيدة يكملان بعضهما البعض ، إلا انهما ، لسوء الحظ ، غير منسجمين ونعرف من تاريخنا الخاص متى كان من المستحيل الحصول على قبول المحكومين بسياسات وضعت لضمان حقوق

الجميع . وننسى في بعض الأحيان ان الكثير من اسباب فشلنا السياسي كأمة يعود بالضبط الى حقيقة انا دولة ديموقراطية ، أي نظام حكم يمسك الشعب فيه بزمام السلطة السياسية .

لم يغفل واضعو الدستور امكانية ان تسيء الديموقراطية الحكم . والواقع ان احد المواضيع الرئيسية في « الفدرالي » ، انه في حين يستخدم الشعب حقه في الحكم فقد يسيء استخدام ذلك الحق بالانحرافات ما لم يتم ارشاده ، او بطريقة اضمن ، ان يكبح بواسطة مؤسسات تؤسس بعناية لهذا الغرض ، واحدى تلك المؤسسات هي المراجعة التشريعية ، والتي بواسطتها تفرض المحاكم قيوداً مباشرة على الحكومة ، وغير مباشرة على الشعب . فالشعب يحكم ، إلا ان المحاكم ـ وخاصة المحكمة العليا ـ وجدت لتمنعه من ان يحكم بطريقة قد تحرم اي كان من « حياته ، او حريته ، او املاكه دون اجراءات قانونية سليمة » ؛ او ان تنكر عليه « المساواة في الحماية القانونية » ؛ او ان يحول الى منطقة اخرى كانت فيها المحكمة نشطة خلال فترة تولي هولمز منصبه ، للتقليل من حريته في الكلام . وهكذا القي على عاتق المحاكم وضع المعالجة اللازمة لضمان الحقوق .

ولتحقيق ذلك يجب على المحاكم ان تعرّف الحقوق اولاً ، وكما اوضح السير وليم بلاكستون في كتابه « تعليقات على قوانين انجلترا » ، فإنه مهما تكن سهولة تعريف القوانين الطبيعية ، والحقوق التي يجب على المجتمعات المتمدنة ضمانها ، والتي قد تكون مشتقة او مبنية على الحقوق الطبيعية ، هذه الحقوق يجب تعديلها ، او بتحديد اكبر ، يجب تمدينها . وهذا صحيح بشكل خاص بالنسبة لحق الحصول على المُلكية والافادة منها .

اضافة الى السماح باتباع عدة طرق في المقاضاة ، فإن الموضوع الذي كان يشغل المحكمة بشكل رئيسي خلال فترة تولي هولمز منصبه ، هو المدى الذي يسمح به الدستور للحكومة الوطنية وحكومات الولايات بتنظيم القضايا الخاصة بالأعمال الاقتصادية لأمة صناعية حديثة . وقد حظر على هذه الحكومات حرمان اي شخص من حريته او املاكه دون اجراء قانوني سليم ، إلا ان تفسير معاني هذه الكلمات البسيطة الخادعة لم يكن سهلاً . واحد المذاهب الذي يشكل اساس احدى وجهات النظر ، يشار اليه عادة « بمذهب عدم التدخل » والذي اشتق مؤخراً من النظرية السياسية لجون لوك ، والنظرية الاقتصادية ـ السياسية لادم سميث ، والتي تقول ـ بايجاز مفيد ـ ان ثروات الأمم تزيد بالقدر الذي لا تعيقها فيه قيود اخلاقية ـ أو ما هو اهم بالنسبة لنا هنا ـ قيود قانونية . لذلك يجب ترك الناس يتابعون مصالحهم الخاصة وبذلك تتحقق مصالح الجميع . لكن تبين ان المصالح الخاصة لهؤلاء المالكين ـ خاصة اصحاب الملكيات الصناعية والتجارية الجديدة ـ قادتهم لاستغلال الاطفال ، ودفع اجور متدنية ، وطلب ساعات عمل طويلة وفرض التعهد على العمال بعدم الانضمام الى النقابات ؛ كما قادتهم الى وضع نسب ارباح عالية لخدماتهم واسعار كبيرة لبضائعهم . وكانت تصرفات الرأسماليين هذه هي التي اثارت المطالبة بالتنظيم من قبل الاشتراكيين وغيرهم من المصلحين ، ومن ثم ظهور هذه القضية .

لم يكن هولمز معارضاً للرأسمالية ، لكنه اصبح بطلاً من نوع ما في نظر العمال والاخرين

الذين راعوا ، ما اطلق عليه في ذلك الوقت ، التشريعات الاشتراكية ، لأن اراءه في الدستور ، والطريقة التي فسره بها ، كانت تقوده تدريجياً الى مخالفة القرارات التي يحبذها الرأسماليون . ومن الأمثلة الشهيرة على مخالفته قضية المخابز النيويوركية « لوشنر ضد نيويورك » .

وفي تشريع عادي من تلك التشريعات التي كانت تخرج بها الحركة الاصلاحية في ذلك الحين ، حددت ولاية نيويورك ساعات العمل في المخابز بستين ساعة في الاسبوع ، وعشر ساعات يومياً . إلا ان اغلبية بسيطة في المحكمة ابطلت القانون على أساس انه ينتهك التعديل الرابع عشر في الدستور ، في ذلك الحين ، كما انه يجرد صاحب العمل والعاملين معاً من حريتهم ـ وبشكل ادق ، من حرية التعاقد فيما يتعلق بساعات العمل . وقد اقرّ ثمانية من اعضاء هيئة المحكمة بأولوية حرية التعاقد ، مما يعني ان جميع القضايا المتعلقة بالدخول في عقود ، سواء كانت لشراء او بيع العمالة ، او بيع وشراء ضمانات معينة ، فليس من اختصاص الكونجرس او الولايات تنظيمها . كما اقر اعضاء المحكمة الثمانية ذاتهم بوجود استثناءات للقاعدة العامة ، لأنهم يعلمون انه لا يمكن لأي حق مدني او دستوري ان يكون مطلقاً . فولاية يوتا على سبيل المثال ، سمح لها بتحديد ساعات العمل في المناجم ومعامل صهر المعادن الى ٨ ساعات في اليوم ، بسبب طبيعة اوضاع تلك الأعمال ، والتي كان من المعروف انها خطرة وغير صحية . وكانت المسألة التي يجب اتخاذ قرار بشأنها هي ما اذا كان العمل في المخابز خطراً او مؤذياً لصحة هؤلاء الذين تعاقدوا للعمل فيها . وقد انقسم القضاة حول هذا الموضوع ، وتمسك خمسة من الاعضاء الثمانية بأنه ليس خطراً و مؤذياً . وناقش القاضي جون هارلان ، الذي كتب الرأي المعارض للقضاة الثلاثة ، ان في وسع المرء ان يفكر باقتناع ان الاوضاع في المخابز تؤدي الى زيادة الاصابة بأمراض الجهاز التنفسي ، اضافة الى امور اخرى ، إلا ان جهوده لم تقنع القضاة الخمسة الآخرين الذين قادهم القاضي روفوس بيكهام .

كان هولمز وحيداً في مخالفته ، في واحد من اشهر الاراء التي ابداها . فاعترض على الطريقة التي حسمت بها المحكمة القضية ، علاوة على الاطار الذي وضعت فيه الموضوع . وقال ان المحكمة لم ترد القضية الى الحقائق الخاصة بها . فأوضاع المخابز ليست اساسية هنا ؛ والواقع ، ان الدستور بقي صامتاً فيما يتعلق بالموضوع الاقتصادي :

> لقد فُصل في هذه القضية حسب نظرية اقتصادية لا يرحب بها قطاع كبير من هذه البلاد . ولو كانت المسألة ما اذا كنت اوافق تلك النظرية ، فإني اتمنى ان ادرسها بشكل موسع ومفصل قبل ان اتخذ قراري . لكني لا اعتقد ان ذلك من واجباتي ، لأني أومن بقوة ان اتفاقي او عدمه ليس له اية علاقة بحق الاغلبية في تجسيد آرائهم في القانون . . . فالقصد من الدستور ليس تجسيد نظرية اقتصادية معينة سواء عن « المذهب الابوي » والعلاقة العضوية بين المواطن والدولة او مذهب عدم التدخل . فهو وضع اساساً لشعب له وجهات نظر مختلفة . . .

وهنا ، كما في قضايا عديدة لاحقة تولاها خلال فترة شغله لمنصبه ، كانت وجهات نظر هولمز

الدستورية متطابقة مع الاراء السياسية التي حملها الاصلاحيون وهؤلاء الذين اصبح يطلق عليهم فيما بعد اسم « ديموقراطيو الاتفاق الجديد » ، وحظي بتقديرهم نتيجة لذلك . وسنكتفي ببضعة امثلة . بعد ثلاثة سنوات من مخالفته لقضية المخابز وعندما اسقطت المحكمة التشريعات القومية المتعلقة بالتحكيم بخلافات عقود العمل الخاصة بالسكك الحديدية ، واعتبرت العقود الصفراء (Yellow Dog Contracts) باطلة ، وهي العقود التي يشترط فيها على العاملين الموافقة على عدم الانضمام الى الاتحادات العمالية . وفي العام ١٩١٨ صوت مع الأقلية لدعم حق الكونجرس في ان يقوم بموجب سلطاته بتنظيم التجارة بين الولايات لمنع شحن البضاعة المنتجة من عمل الاطفال بين الولايات . وقد اصر على ان « المسألة » هي « ما اذا كانت ممارسة الكونجرس لسلطاته الدستورية بطريقة اخرى يمكن اعتبارها غير دستورية بسبب تأثيرها المحتمل على سلوك الولايات . . . كان يجب ان افكر ان اكثر قرارات هذه المحكمة وضوحاً قد بينت ان سلطة تنظيم التجارة . . . لا يمكن خفضها او تقييمها لأنها قد تتداخل مع تنفيذ السياسة المحلية لأية ولاية . . . » وفي العام ١٩٢٣ عرضت امام المحكمة قضية تتضمن قانوناً من الكونجرس يتعلق بالحد الأدنى لاجور النساء العاملات في مقاطعة كولومبيا . وقد رأت المحكمة المنقسمة على نفسها في القانون تعدياً على حرية التعاقد وبالتالي انتهاكاً للتعديل الخامس الخاص بالاجراء القانوني الصحيح . وقال القاضي وذرلاند متحدثاً باسم الأغلبية انه من اجل « تثبيت حرية العمل الفردية التي رعاها الدستور ، فلا يجب الاضرار بالصالح العام بل تعزيزه ؛ فمن المؤكد انه لا يمكن خدمة خير المجتمع ككل بطريقة افضل من الحفاظ عليه من القيود الاعتباطية على حريات الافراد المؤسسين له » . وقد خالف رئيس المحكمة العليا القاضي وليم هوارد تافت بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن عضو اخر القرار ، وأصر بأن النساء يشكلن حالة خاصة ، وبذا جعل القضية حالة مميزة عن القاعدة العامة كما حدث مع القاضي هارلان في قضية « لوشنر » . ومرة اخرى ، لم يقل هولمز شيئاً من هذا وكانت معارضته مختلفة . فالطريقة التي يفهم بها الدستور لا تمنع الكونجرس من وضع حدّ ادنى للاجور لكل شخص ، رجلاً كان ام امرأة . وفي النهاية ، نذكر مثالاً اخيراً ، عندما كتب مخالفة قوية لرأي المحكمة التي رفضت السماح لنيويورك بتنظيم اسعار اعادة بيع تذاكر المسرح .

> اعتقد ان الطريقة الصحيحة هي الاعتراف ان من حق مشرعي الولاية ان يفعلوا ما يروه مناسباً ما لم يكن مقيداً ببعض بنود الدستور الصريحة . . . ويبدو لي ان الحقيقة تخضع لموازنة الامور حين تكون الموازنة مناسبة ، فيجوز للمشرع ان يمنع او يحظر اي عمل ان كان هناك قوة كافية من الرأي العام خلفه .

ومهما اتخذ التشريع التنظيمي من اشكال ، فقد كان في حكم المؤكد دوماً ان يدعمه هولمز ، وان يقوم بذلك ببلغة لا تنسى . (وقد كتب فرانكفرتر مرة يقول « الاستشهاد بأقوال سيادة القاضي هولمز » ، « هو مثل شك اللؤلؤ ») . كما لم يكن دائماً على خلاف في الرأي مع المحكمة . واحد ارائه الباقية كتب لصياغة قرار اتخذ بالاجماع في قضية تؤيد حكماً صدر استناداً الى قانون شيرمان المناهض للاتحادات الاحتكارية . وكانت المحكمة قد اجرت تحكيماً ميّز بين الصناعة والتجارة

معتبرة تكرير السكر صناعة ، وهو بالتالي لا يخضع لأنظمة الحكومة القومية التي ترعى التجارة بين الولايات . وقد حسم هولمز مسألة التميز برأي استند فيه على رأي سابق عظيم لمارشال في قضية « جيبونز ضد اوغدن » ، بطريقة ركزت الانتباه على المشروع كله ـ مثل اعمال تعليب اللحوم ـ بدلاً من بحث جانب واحد منه يختص بمستودع موجود في احدى الولايات .

> عندما كانت قطعان الماشية ترسل للبيع من مكان ما في احدى الولايات ، مع توقع ان انتقالها سينتهي بعد البيع ، في ولاية اخرى ؛ وعندما يحدث ذلك فعلاً ، مع التوقف الضروري للعثور على مشتري في سوق الماشية ، وحين يكون هذا هو الاجراء المعتاد ، الذي يتكرر دائماً ، فإن التدفق الحاصل الان هو تدفق تجاري بين الولايات ، وشراء المواشي هو جزء عارض من هذه التجارة .

وقد احس بنتائج هذا القرار ليس معلبو اللحوم فحسب ، والذين اتهموا بالتآمر لتحديد الاسعار سواء في شراء الماشية او بيع اللحوم ؛ فقد قدم القرار كذلك الأسس الدستورية لممارسة السلطات الواسعة الضرورية لدولة صناعية حديثة .

باختصار ، كان هولمز عادة مع الأقلية في قضايا تنظيم الأعمال الاقتصادية . ولم تنقض القضايا التي خالفها إلا بعد تقاعده (وقد جعل فرانكلين روزفلت من تمسك المحكمة العليا بها قضية سياسية) . ولم تكن مواقفه مقبولة تماماً من قبل المحكمة العليا . واعتبر ان الدستور يمنح الكونجرس سلطة تنظيمية مطلقة تقريباً (كما لا ينكر هذه السلطة على الولايات) ، ويمكن ان يستخدم هذه السلطة الرأسماليون والاشتراكيون على حدّ سواء . وباستثناء انها تتطلب دفع تعويضات مقابل اخذ الممتلكات للصالح العام ، فقد كان الدستور محايداً من الناحية الاقتصادية ، « الذي وضع لشعب له وجهات نظر اساسية مختلفة » . ويمكن استخدام السلطات التي يمنحها بحكمة او بحماقة ـ وبصفته قاضياً فلم يكن مهتماً بطريقة استخدامها ـ من قبل من يسعون لتولي السلطة السياسية . وقد استنكر على وجه الخصوص « استخدام التعديل الرابع عشر للدستور لأبعد مما تقول كلماته الملزمة بشكل مطلق لمنع اجراء اختبارات اجتماعية يتمناها قطاع هام من المجتمع . . . رغم ان هذه الاختبارات تبدو ، بالنسبة لي ولهؤلاء الذين أكن لرأيهم اقصى الاحترام ، غير مجدية ، وضارة » . ولأن الدستور كان صامتاً تماماً فيما يختص بهذا الموضوع ، فلم يكن هناك من دور للمحكمة العليا تلعبه للحكم في هذا الجانب الهام من الحياة القومية . ومن الغريب جداً ان رجلاً اشتهر عنه انه الفيلسوف الملك ، لم يمارس اي دور في هذا النطاق ولم يكن لديه شيء مهما كان بهذا الخصوص يدرّسه « لاتباعه » . وقد اعتبر ان جهودهم للاصلاح حمقاء ، وربما اعتبرها آخرون مدمرة للمبادىء الدستورية العظيمة ، إلا ان ذلك لم يكن من شأنه . ولم يكن مبتعداً عن القضايا العامة بشكل ملحوظ فحسب ، بل يكاد يكون غير مكترث تماماً لجهود معاصريه من اجل بناء عالم افضل . والواقع انه اعتبر « ان ليس هناك من سبب يدعونا ان نعزو الى الانسان اهمية مختلفة في النوع عن تلك التي لقرد البابون او لحبة رمل » .

« ٣ »

ومن المثير التأمل فيما كانت ستؤول اليه سمعة هولمز لو ان فترة توليه لمنصبه امتدت الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما لم تعد القيود التشريعية تحظى بالشعبية بين هؤلاء الذين شكلوا الجمهور الناقد للمحكمة العليا . ففي نظر هذا الجمهور ، كان السماح للقوى المسيطرة في المجتمع بأن تجسد قانونياً اراءها في مؤسسات الأعمال الاقتصادية، شيئاً، والسماح لهذه القوى نفسها ان تحول اراءها الى قوانين تتحكم بمخلوقات بشرية اخرى ، وخاصة الطبقات الأخرى من الناس،شيئاً آخر . وغالباً ما كانت هذه القوانين توسم بالتمييز ، وهي بذلك ، تنتهك المبادىء الدستورية - فعلى سبيل المثال يضمن الدستور حماية قانونية متساوية للمواطن . إلا انها نادراً ما كانت كذلك بالنسبة لهولمز ، فنظراً للسمعة التي اشتهر بها . فإن من المفاجىء قراءة ارائه في قضايا مثل « بايلي ضد الاباما » ، و« باتسون ضد بنسلفانيا » والأهم منها جميعاً « بوك ضد بيل » .

وكانت قضية « بايلي » تعترض على النظام سيء السمعة والذي كانت سلطات الولاية تستغله لاجبار فقراء الزنوج على القيام بأعمال السخرة ، ولهذا النظام وصف جيد في « موسوعة العلوم الاجتماعية » :

> هو نوع من اعمال السخرة واسعة الانتشار في الجنوب جرت العادة بموجبه على عمل عقود سنوية مع الذين يشغلون الزنوج او يستأجرونهم للعمل في المزارع . وكانت تقدم للزنوج السلف عادة بحيث يمكن الاحتفاظ بهم للفترة المتعاقد عليها واجبارهم على تمديدها. . . . اضف الى ذلك ان التشريعات كانت تنص على ان الحصول على سلف بناء على « ادعاءات كاذبة » يعتبر جريمة . كما اعتبرت المحاكم محاولات ترك تلك المزارع جريمة يعاقب عليها القانون . وكانت العقوبة في اغلب الاحيان غرامة ، يدفعها عادة صاحب العمل المشتكي ، مما يعيد الزنجي الى سلطة صاحب العمل مرة اخرى ، تسديداً للغرامة .

وقع بايلي عقداً لمدة سنة واحدة وتلقى سلفة على اجوره مقدارها دولاراً واحداً و٢٥ سنتاً في الشهر ، او ١٥ دولاراً عن السنة بكاملها . وترك العمل على الفور تقريباً دون ان يرد مبلغ الخمسة عشر دولاراً . اعتبر قانون الاباما ، الذي أدين الرجل بموجبه ، رفض انجاز العمل او رد السلفة المقدمة بمثابة دليل كاف لتوفر نيّة الاحتيال لديه . والواقع ، انه مما يستمد من وقائع ما فعله بايلي ، فقد كان على المحلفين اثبات نية الاحتيال كي يدينوه بالجريمة ، دون ان يكون لديهم اي دليل على نوايا بايلي او ما كان يدور في ذهنه عند الدخول في العقد . وجاء في رأي رئيس المحكمة العليا هيوز ، الذي خط رأي الأغلبية في المحكمة ، ان ذاك التدبير ينتهك شروط التعديل الثالث عشر من الدستور الذي يمنع التشغيل غير الطوعي . اما هولمز ، ورغم ما عرف عنه من تروي ، ونصحه الدائم « التفكير بالأمور وليس بالكلمات » ، فقد خالف الرأي معتبراً المسألة كلها مجرد نقض عادي للعقد . وقال ، انه اذا كان في الامكان فرض غرامة على نقض العقد ، فلا يرى سبباً

يمنع من « فرض الحبس في حالة عدم القدرة على الدفع » . وبقدر ما كان مستعداً ان يرى - ولم يكن بعيد النظر في هذه المسألة - فقد كان « عقداً عادلاً مستوفياً جميع الشروط » ، ولا يرى « اي سبب لعدم إلقاء الولاية بكامل ثقلها من اجل تنفيذه » . وهكذا ترك لهيوز « المحافظ » كشف بشاعة هذا النظام ، وهو نظام لم يكن خافياً إلا بقدر بسيط ، وكان القانون يشكل جزءاً بسيطاً منه فقط رغم انه جزء ضروري ، وان يعلن انتهاكه للدستور القومي . اما هولمز ، فقد بقي اميناً على مبادئه في الاذعان للسلطة التشريعية ، والتي تعني هنا الاستعداد لقبول الافتراضات التشريعية حول نوايا الاشخاص مثل بايلي الذين دخلوا في عقود على اساسها ، فلم يكن مستعداً للمشاركة في تحليلها . وانصب جل اهتمامه على انه لم يكن في الدستور شيء يمنع القوى صاحبة السلطة في الاباما من فرض التشغيل غير الطوعي على جزء عديم الحيلة من السكان ، طالما ان التشريعات لا تصرح علناً بهذه المقاصد . وليس هذا نوع الاحكام التي تخلق ابطالاً في ايامنا هذه ، او يمكن ان تصنع ابطالاً في اي وقت ، إلا انها كانت من نوع الاحكام النموذجية جداً لدى هولمز .

يحظر قانون بنسلفانيا على الغرباء قتل الطيور والحيوانات البرية . و« لهذا الغرض » ، فقد حظر على اي غريب حيازة بندقية ، او بندقية صيد . وكان باتسون ، وهو احد الاجانب المقيمين هناك قد أدين بحيازة بندقية صيد ، وفرضت عليه غرامة مقدارها خمسة وعشرون دولاراً ومصادرة البندقية . واضافة الى اعتراض باتسون على صحة الاجراءات ، فقد تمسك بأن التشريعات وضعت كما لو انها تستهدف الغرباء ، وهذا ينكر عليه حقه في المساواة بالحماية القانونية . وطالت القضية مشروعية التصنيف الوارد في القانون ، وهو امر لا يمكن اتخاذ قرار فيه إلا على ضوء القصد التشريعي منه ، وعلى افتراض ان القصد ذاته مشروع . وبتوضيح اكبر ، على فرض ان القصد كان يرمي فعلاً الى الحفاظ على الحياة البرية في الولاية (وليس نزع سلاح مثيري الشغب) ، فهل كان هناك اي دليل يظهر ان الغرباء كانوا يمثلون تهديداً اكبر على الحياة البرية من المواطنين ؟ ناقش هولمز ، الذي خط رأي الأغلبية في المحكمة ، ان الدستور لا يطالب بدليل كهذا . وطالما ان الولاية تضع هذه التصنيفات بحسب الشرور التي تسعى لمنعها ، والمسألة ، حسب رأي هولمز ، هي ما اذا كانت بنسلفانيا غير مخولة في « ان تفترض في تبريرها لذلك القانون . . . ان الغرباء هم المصدر الفعلي للشر . . . » فأي دليل تحتاجه الولاية لدعم تبريرها المبني على الظنون ؟ وقال ، يكفي ان ليس لدى المحكمة « معرفة بالاوضاع المحلية » كي تقول ان المشرع كان « مخطئاً » بشكل واضح » . وكما بين يوسال روجات ، فإن هذا القياس الدستوري ليس قياساً على الاطلاق ، خاصة عند تطبيقه على وقائع قضية باتسون . فتطبيقها على ذلك النحو « لا يترك اية حدود للتصنيفات التي قد يضعها المشرع دون ان ينتهك شرط المساواة في حماية القانون » . ومن اين سيأتي الدليل الذي يثبت ان « حديث الجمهور » البنسلفاني في تأكيد ميل الغرباء الى قتل الحياة البرية ، كان « حظاً واضحاً » ، وانه ميل لا يشاركهم فيه المواطنين ، او ، بالنسبة لتلك الحادثة ، ان يتغلبوا على ميولهم تلك بتجريدهم من السلاح ؟ وقال هولمز ، لقد ابدت بنسلفانيا اهتماماً بالحفاظ على الحياة البرية ، وحيث ان ذلك الهدف قانوني ، « فإن الوسائل المتبعة لجعله فعالاً يمكن تبنيها

ايضاً » . بتعبير اخر ، وبما ان الغايات « المدعى بها » قانونية ، فإن الوسائل قانونية ، والدستور لا يطلب من المحكمة ان تقرر ما اذا كانت تلك الغايات حقيقية ، او ما اذا كانت الوسائل المتبعة مرتبطة بتلك الغاية بشكل معقول .

وجرت العادة في تلك الايام على امتداح القيود القضائية ، لأن المحكمة كانت غالباً ما تتصرف وكأنها مشرع متفوق له سلطة مراقبة جميع التشريعات ؛ إلا ان اجابة هولمز على مسألة حدود السلطة التشريعية تصل الى حدّ التنازل عن حقوقه القضائية . وهو لم يكن يقضي ؛ فقد كان يرفض القضاء ، وكان مستعداً للقبول بالمعنى الظاهري لما يقرّ المشرع انه هدفه ، وهذا يقرر نتيجة القضية ، كما حدث مع قضية « بيك وو ضد هويكنز » حيث ظهر التشريع وكأنه اجراء للحماية ، بينما كان في الحقيقة وسيلة تمييز ضد عمال المصابغ الصينيين ، لو ان المحكمة لم تبحث لأعمق مما تعود هولمز . وفي قضية عرضت بعد تقاعد هولمز ، « تاكاهاشي ضد لجنة الاسماك والصيد » كانت الوقائع مماثلة جداً لقضية « باتسون » . ففي كاليفورنيا يوجد قانون يمنع منح رخص الصيد التجاري للغرباء الذين لا يحق لهم الحصول على الجنسية . ورغم ان احد القاضيين اللذين خالفا رأي اغلبية هيئة المحكمة ، وهو القاضي ريد ، حاول قدر استطاعته الاستناد الى رأي هولمز في قضية باتسون ، إلا ان المحكمة رفضت السماح بتمرير ذلك الاجراء الاحترازي ، واسقطته لذلك السبب : لأنه قانون يتحيز بوضوح ضد مجموعة ضعيفة نسبياً من سكان الولاية .

إلا ان قضية « بايلي » ، و« باتسون » تبدو لا قيمة لها البتة عند مقارنتها بقضية « بوك ضد بيل » التي يمكن اعتبار الفصل فيها احد اسوأ القرارات التي اتخذتها المحكمة في تاريخها ، ولا يناسب البتة ان تقترن باسم هولمز العظيم . ورأيه الذي قدمه نيابة عن اغلبية هيئة المحكمة يظهر السمات التي كانت مألوفة في تلك الأيام : فقد كان موجزاً ، ولاذعاً ، وينضح بالازدراء . بهذه الروح منع الدستور من الوقوف في طريق برنامج التعقيم الالزامي شبه الفاشستي . وقد بُني هذا النظام على افتراض ان التخلف العقلي ناتج ببساطة عن خلايا وحدة متنحية (Recessive Unit) تنتقل من جيل الى اخر حسب القانون الذي اكتشفه مندل وجربه على نبتة بازيلاء . ولتخليص ولاية فرجينيا من الاشخاص المتخلفين عقلياً ، فقد افترض ، ان من الضروري منع الاشخاص الحاملين للجينات المتنحية من الانجاب فقط ، واقترحت الولاية القيام بذلك عن طريق اجراء عمليات جراحية الزامية على نزلاء مؤسسات الولاية . وكان ذلك « اختباراً اجتماعياً » خارجاً على المألوف ـ على الأقل في الولايات المتحدة ، حيث كان مألوفاً ، السماح لمسؤولي الولايات العبث بحياة الناس ؛ وقد يعتقد المرء ان المحكمة كانت ستنظر مطولاً وتنقب في الوقائع التشريعية . فعلى سبيل المثال، حتى لو فرضنا ان التخلف العقلي مشابه لنبتة بازيلاء اعيق نموها، فهل من الصعب ان يطلب من الرجال الذين القي على عاتقهم مهمة الحفاظ على مبادىء الدستور ان يطرحوا هذا السؤال الواضح : ما مدى فعالية برنامج تعقيم الاشخاص المعروفين في مؤسسات الولاية ؟ او ما هي الطريقة المقترحة للتعرف على حاملي الجينات المتنحية ؟ اذا عرفنا انه ، في عائلة مكونة من اربعة اطفال ، ووجد احد هؤلاء الاطفال متخلفاً عقلياً (اعيق نموه) ، فإن من الضروري تعقيم ثلاثة

اطفال : الطفل المعاق ، واثنان من اخوانه ، واللذان هما حسب قانون مندل ، يحملان ٥٠ بـالمئة من الجينات المتنحية ، إلا انهما مثل الطفـل الرابـع يبدوان طبيعيـان . وبتعقيم الاشخاص امثـال كاري بوك ، المعاقة ، فقد قدر انه يلزم ثمانية وستون جيلاً لتحقيق خفضاً مقداره ١٠ بالمئة في عدد المتخلفين عقلياً ـ هذا مع افتراض صحة نظرية مندل . لكن من هم حاملو الخلايا التي بها ٥٠ بالمئة جينات متنحية ؟ ليس في امكان احد ان يعرف . ورغم ذلك فقد سمح لولاية فرجينيا بأغلبية ٨ الى ١ من اصوات هيئة المحكمة ، المضي في مشروعها . لم يحقق احد في فرضيات الولاية ـ على الرغم من ان القضية تحمل كل علامات التآمر.. (لم تكن كاري بوك تهتم لما سيحدث لها ، ولم يكن لها اقارب يحمون مصالحها ، والمحامي الذي عينته المحكمة للدفاع عنها كان صديقاً مقرباً من « بيل » المشرف على المؤسسـة التي تقيم فيها بـوك) . لم يشك اي عضـو من هيئة المحكمـة ان في عرض الوقائع خلل واضح ، وحتى عندما طلبت الولاية دعوة « خبير » للشهادة لصالـح القانـون لم يكن هناك تسجيل لأي شهادة ضده . وعارض القاضي بتلر القرار ، دون ابداء رأي . وهكـذا بقيت كلمـات هولمز الوحيـدة التي كتبت في القضية . وقـد قال ، اذا كـانت الأسس الموجبـة للتعقيم موجودة ـ ولم يكلف نفسه بذل اي جهد للتأكد ان كانت موجودة فعلاً ـ « فإنها تبرر النتائج » . وهو لم يشعر ان في وجود برنامج لاجراء عمليات جراحية الزامية ما يشين فحسب ، بل انه لم ير فيه شيئاً غـير عـادي . « والمبـدأ الـذي يؤكـد الـزاميـة التـطعيم واسـع بمـا يكفي لتغـطيـة قـطع قنـوات فالوب(*). . . » فلا جدري في الأول ، ولا اطفـال في الثاني ، لكن مـا همّ : كانت كـاري بوك متخلفة عقلياً ، وكانت امها متخلفة عقلياً ايضاً ، وابنها غير الشرعي يعتقد بأنه غير طبيعي ، على الأقل . « ثلاثة اجيال من المعتوهين تكفي » ، قالها هولمز بازدراء . اما بالنسبة لادعاء كاري بوك انه انكر عليها المساواة في حماية القانون لأن القانون طبق فقط على هؤلاء الذين يقيمون في مؤسسـات الولاية ، فقد رفضه هولمز على انه « الملجأ الاخير المعتاد لأية حجة دستورية . . . » .

والحقيقة ، انه في قضية « بوك ضد بيل » لم يكن هولمز يستخدم القيود القضائية ، او يرفض تغيير حكمه فيما يتعلق بحكمة وعقلانية التشريع بالحكم الذي وضعته الهيئة التشريعية . فقد كانت هـذه قضية اثـارت انفعالاتـه . ولما كـان لا يتعب من ترديـد ان لا خـير يـرجى من التنـظيمـات الاقتصادية ، او ، كما صاغها اكثر من مرة « في ان يشغل نفسه دون طائل بمؤسسات المُلكية » ، فقد آمن بانتزاع « الحياة باليد » ، وازالة ما هو غير ملائم ، و« محاولة بناء جنس جديد » . وقد يكون هذا ، كما قال ، « نقطة بدايته لايجاد مثل اعلى للقانون » . وكما قـال يوسـال روجات ، المعنـوية العالية التي ابداها في رأيه في قضية « بوك ضد بيل » « لم تكن ناشئة عن قلة الذوق فقط » .

قد يفيد ما عرضناه في تذكيرنا بأن هناك وجهة نظر في تناول التفسيرات الدستورية التي تبناها زملاؤه الذين كانوا يعارضونه دائماً . وعلى سبيل المثال ، يمكن انتقاد بيكهام على الطريقة التي حكم فيها على الوقائع في قضية مخابز نيويورك ، لكن ليس لأنه لم يبد احتراماً كافياً للحقوق الدستورية .

(*) (Fallopian Tube) احدى قناتين تنتقل البويضات بواسطتها من المبيض الى الرحم ، وقطعها يؤدي الى العقم .

وقد يكون مخطئاً فيما يتعلق بالشروط الصحية في المخابز إلا انه لم يكن مخطئاً عندما اصر على ان وضع صيغة للمعالجة لضمان الحقوق الدستورية يحتاج ان تمارس المحكمة العليا حكماً مستقلاً يتعلق بالوقائع المدعى بها في القوانين . او بكلماته هو « ان مجرد التأكيد على ان الموضوع يتعلق . . . بالصحة العامة [السلامة . . . او الرفاه] لا يجعل سن القانون صحيحاً بالضرورة . وقضايا « بايلي » ، و« باستون » ، و« بوك ضد بيل » تكفي لاثبات ذلك .

من الطبيعي ، ان من الاسهل القبول ببيان المشرع عن الغرض من القانون والافتراضات التي يرتكز عليها ؛ ومن الأسهل القول ان لا حدود للسلطة التشريعية ، لأنك ان قلت ان هناك حدوداً فإن على القاضي ان يعرّفها . وهذا يتطلب حكماً ، وانه من الاسهل ان تسمح للدستور ان يتحدث عن نفسه . وقد قال هولمز في قضية تايسون ضد بونتان ، انه ما لم يقيد بنصوص صريحة في الدستور ، « فإن في وسع المشرع ان يفعل اي شيء يراه مناسباً » . لكن الدستور لا يتحدث عن نفسه ، وبنود الدستور لا تنتهك بصراحة ابداً (إلا في حالات نادرة) ، لسبب بسيط جدا ان قانوناً مختلفاً عليه لا يعرض امام المحكمة وعليه ملصق يقول « قرار حرمان من الحقوق المدنية » ، او « تجريد من الحرية باجراء غير سليم » ، او « انكار المساواة في الحماية » . بل تأتي على شكل اجراءات تتعلق بالصحة ، او قانون الوقاية من النيران غير المؤذية ، او قانون صيانة . فهل يحق للكونجرس ، على سبيل المثال ، ان يسن تشريعاً لحماية الطيور المهاجرة ؟ بالطبع ، لأنه لا بد من تنفيذ المعاهدة مع الكنديين . لكن ألا توجد حدود لسلطة عقد المعاهدات ؟ لم يجد هولمز اية حدود تعبر عنها بصراحة ، واسعد المعجبين عندما صرح بأن المعاهدة موضوع البحث لا تتعارض مع ادنى المتطلبات الملموسة في الشروط العامة للتعديل العاشر للدستور » . كلمات جميلة ، تلك . كلمات تضاهي في شهرتها « ثلاثة اجيال من المعتوهين تكفي » . وهي كلمات استُشهد بها مرات عدة خلال الصراع على ما اطلق عليه تعديل بريكر ، بعد ذلك بثلاثين سنة تقريباً عندما جرت محاولة لتعديل الدستور بهدف تحديد سلطة عقد المعاهدات التي كان هولمز قد رفض تحديدها . فهل استفاد اي شخص شارك في هذا الصراع شيئاً من الاستشهاد برأي هولمز الشهير ؟ لا شيء البتة . لقد اقر ان هناك حدوداً ، إلا انه اضاف ، « يجب التأكد منها بطريقة اخرى » . أية طريقة ؟ انه لم يتلطف حتى بالاشارة اليها .

فما هي المبادىء الهولمزية التي تنبأ جون ديوي انها ستكون « مقبولة بشكل اعتيادي » في يوم من الأيام ؟ وما الذي علمه هذا الفيلسوف ـ الملك لابناء بلده ؟ خلاله فترة توليه لمنصبه ، وفي مجال اصول التقاضي ، علّمهم فرض القيود القضائية ، وقام بذلك بطريقة رفعت من الصلاحيات التشريعية في مقابل التقليل من صلاحيات الدستور . ولم يكن مرد ذلك انه يثق بالهيئة التشريعية ، او الذين ينتخبونها ؛ على العكس من ذلك ، لم يكن يحمل لهم اي احترام من اي نوع . فقد كان رأيه بكل بساطة ان ما يعتبرها الاخرون مسائل دستورية هي في الحقيقة مجرد مسائل سياسية يتخذ القرار النهائي بشأنها خلال العملية السياسية . فالأغلبية ـ او الاتجاه الشعبي الاقوى ـ سوف تحكم ولن تتلقى اية تعليمات منه تتعلق بطريقة حكمها ، والدستور في هذا المجال لا يقول شيئاً . ولم

يوافقه زملاؤه الرأي ، أشخاص من امثال بيكهام ، طبعاً ، كانوا مسؤولين عن تطوير مذهب حرية التعاقد الذي شكل عائقاً ممتازاً امام الارادة السياسية للاغلبية ، او الاتجاه الشعبي الأقوى؛ إلا ان القاضيان هارلان وتافت ايضاً عارضاه ، فهما اللذان وضعا الاستثناءات على حرية التعاقد، وهي استثناءات اجازت التنظيمات الخاصة بظروف العمل غير الصحية او الخطرة ، او حين يتعلق الأمر بعمل النساء ، او حين يكون العمل « متأثراً بالمصلحة العامة » . وبالنسبة لهما ، ففي المرات التي صوت فيها هولمز الى جانبهما ، فقد ترك مهمة تعريف الحدود الدستورية لتلك السلطة التي تضع القوانين ، مما يعني ، انه ترك للاخرين ، في هذا المجال من القانون الدستوري ، مهمة الحكم .

والواقع ، انه كما بيّن البروفسور رويرت ك. فولكنر بطريقة مقنعة للغاية ، فإن هولمز لم يكن يحب ، بشكل خاص ، النطق بالحكم . ففي ذهنه كانت هذه العملية اقل امتاعاً ، او كما قال فولكنر اقل روعة من « نقل الافكار » ، حسب كلمات هولمز . وكما قال فإن اهتمامه الأشد لم تثره « ما يطلق عليه المسائل العظيمة او القضايا الكبيرة ، بل القرارات الصغيرة التي قد يمر بها مختارو القضايا دون اهتمام لأنها لا تتعامل مع الدستور . . . مع انها تحمل في ذاتها بذور نظرية اوسع ، قد تؤدي لبعض التغييرات الفاصلة العميقة في نسيج القانون ذاته » . لهذا فضل تتبع اثار القانون العام البريطاني مع صديقه الانجليزي ، بدل مناقشة المسائل الدستورية مع برانديس ، زميله وصديقه في المحكمة العليا . فالمسائل الدستورية مسائل عملية جداً ؛ تتعلق بحكم الناس . واضافة الى كونها مسائل قانونية ، فهي مسائل تتعلق بتدابير الحكم ، والاجابة عنها تتطلب تحقيق توازن بين الاقوال والافعال ، بين الدستور والقوى السياسية ، والمبادىء الدستورية والمقتضيات السياسية . فمارشال ، كما اقر هولمز ، تفوق في هذا المجال ، أي انه تفوق في الحكم ، ومن الصفات التي مكنته من التفوق ارتباطه بالدستور ، وبمبادىء العدالة التي يجسدها . وكان هذا الارتباط ينقص هولمز ، وكان ينقصه بالتالي ذلك الاهتمام الشغوف بالحقوق المدنية التي يجب الدفاع عنها في القضايا الدستورية .

وقد اقر اصدقاء هولمز بذلك ، خاصة ما يتعلق بحقوق الملكية ، إلا انهم لم يصروا على انه اعظم الابطال بالنسبة لحقوق التعديل الاول للدستور . وهذا هو الموضوع الذي سنبحثه الآن .

« ٤ »

من المؤكد ان هولمز لم يبدأ ليبرالياً بالمعنى الحديث للكلمة . ففي العام ١٨٩٣ خالف رأي الأغلبية من زملائه في محكمة ماساشوسيتس التي قررت انه لا يعتبر قذفاً قيام الصحيفة بنشر خبر اعتقال شخص اسمه هـ . بي هانسن بتهمة السكر ، في حين ان الشخص الذي اعتقل كان اسمه أ. بي. هـ. هانسن . ومن سوء حظ الصحيفة انه كان هناك شخص اسمه هـ. بي. هانسن والذي كانت تنطبق عليه الاوصاف التي نشرت ، وقاضى الصحيفة . وقد حكم هولمز لـه ، لأنه حسبما تنص عليه قواعد القانون العام القديم الذي يعتقد ان هولمز تبناه ، والقائل متى نشر شخص ما ،

ومهما كان ما ينشره ، فإنه يفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة ، وبغض النظر عن نواياه . والأرضية الوحيدة التي قد تؤسس عليها القضية المدعى بها والمتعلقة بـذاك الموضـوع والتي يمكن رد الادعاء بالقضية بموجبها هي اعتبار ان لا علاقة للمدعي بها ، وان المدعى عليه لم يقصد توجيهها اليه » . ولم يكن هولمز مستعداً لأخذ النية في اعتباره ، منكراً ان القانون العام ينص على ضرورة توفر سوء النية ، ومصراً على ان المرء مسؤول بالكامل عن العواقب التي قد يتمخض عنها عمله . وهكذا ، أخذ في اعتباره ، عند تدبيجه لقاعدة قانونية ، القانون العام المتعلق بالعطل والضرر ، ولم يلتفت لحاجة الحكومة الحرة الى صحافة قوية حرة . وبفعله هذا ، أظهر سروراً واضحاً بعرض تعاليمه التاريخية . وفعل الشيء ذاته فيما بعد ، لكنه كان متحدثاً باسم المحكمة هذه المرة ، عندما اتخذت محكمة الولايات المتحدة العليا قراراً في قضية مشابهة .

ولا شك ان هناك شيئاً يقال عن حكم القانون الذي يحمي رجلاً حتى من قدح نشر ببراءة ولا يحتاج الأمر الى قضية مثل « نيويورك تايمز ضد سوليفان » كي تظهر لنا المشاكل الدستورية الناجمة عن تطبيق القانون القديم في مسؤولية الضرر المطلقة للتشهير . ويجدر الاعتراف انه في الوقت الذي اعتبرت فيه هاتان القضيتان قدحاً ، كان يعتقد انهما لا تطولان المسائل الدستورية عن حرية التعبير والنشر . ومع ذلك فإن مما له مغزى ، وان يكن ليس غريباً ، ان هولمز لم يكترث لأن يتساءل ما اذا كانت القاعدة القانونية التي دبجها اللورد مانسفليد في العام ١٧٧٤ لتـطبيقها داخـل دولة ملكيـة دستورية كانت ملائمة لديموقراطية العام ١٨٩٣ او ١٩٠٩ الدستورية . فقضاة اخرون اخذوا هذا الامر في الاعتبار ، جيمس كنت ، مثلاً ، قد عرف ، ومنذ زمن بعيد ، وبعد الايجاز الذي قدمه الكسندر هاملتون والذي كان مستشاراً قـانونيـاً لناشر الصحيفـة المدعى عليـه ، الحاجـة الى تبني القانون العام القديم في التشهير ، وجعله اكثر ملاءمة لحكومة جمهورية . لذلك كانت هناك اسبقية محترمة لما رفض هولمز ان يفعله . إلا ان مسائل القانون العام ، ولأنها تتضمن التفكير فيما « يجب » ان تكون عليه المبادىء التي يحكم بها الشعب نفسه ، كانت تهم هـولمز بـدرجة اقـل من اهتمامـه بالقانون كقانون ، القانون المستقل في تأثيراته على الناس الخاضعين له .

وكانت الحرب العالمية الأولى وما تلاها ، بالطبع ، هي التي دفعت المحكمة العليا الى تفسير معاني الحقوق الدستورية لحرية التعبير والنشر . وهكذا طرحت جميع القضايا ، مع استثناء بسيط ، التي سبق وفصلت في محاكم الولايـات ، امام المحكمـة العليا ، وحـدث هذا لسببـين . في المقام الأول ، الكونجرس ، فلأول مرة منذ العام ١٧٩٨ بدأ الكونجرس يشرّع بطريقة تأخذ في اعتبارها التعديل الدستوري الأول ؛ والثاني ، لأنه ذُكر بعد الحرب مباشرة ان التعديـل الرابـع عشر يضم محظورات مماثلة لتلك الموجودة في التعديل الأول ، أي ان الدستور يعتبر الآن حامياً لحريـة التعبير والنشر من تجاوزات الولايات . وقد لعب هولمز دوراً هاماً في الفصل بتلك القضايا . والواقع ، انه كتب الرأي الذي اتخـذته هيئـة المحكمة بـالاجماع في اولى تلك القضـايا « شينـك ضد الـولايات المتحدة » .

ورغم التهليل الذي حظي به هولمز من الليبراليين لرأيه الشهير في هذه القضية ، فإن الأمر لا يحتاج الى تحليل مكثف لاظهار ان القانون الذي فسره لا يستحق اية مكانة خاصة في مجال الشهرة الليبرالية . وقد ارسل شينك الى السجن ، وبعد ذلك باسبوع ارسل ديبس وفروويرك ؛ وكل من تكلم وشكلت كلماته خطراً واضحاً وماثلاً في التسبب بشرور من حق الكونجرس منعها . وقال هولمز، لقد كانت «مسألة قياس ومقاربة»، مما يعني انها مسألة مدى تأثير الكلمات المحكية على الغرض الذي قيلت بصدده ـ المقصود هنا اعاقة الخدمة العسكرية . وافترض ، دون اي نقاش ، ان ذاك كان شراً من حق الكونجرس منعه . لكن هل الحق الدستوري في حرية التعبير يقتصر على الكلام غير الضار وغير المؤثر ، كلام لا يهدد ما يسعى الكونجرس للحفاظ عليه او تشجيعه ؟ لقد تجاهل هولمز هذا السؤال في قضية « شينك » ، مع ان اظهار الحق الدستوري في حرية التعبير يتطلب دون شك مواجهته .

وواجه هولمز هذا السؤال فعلاً في نهاية تلك الدورة ذاتها ، عندما عرض على المحكمة العليا قانون تجسس في قضية « ابرامز ضد الولايات المتحدة » . وكان هولمز هذه المرة الى جانب الأقلية ، وكتب اشهر ارائه المخالفة على الاطلاق بخصوصها . هنا لم يكن سعيداً بالسماح للكونجرس بتحديد الغايات الممنوعة ، في حين يترك للمحاكم وحدها تقدير مدى قرب الكلام من تلك الغايات . وهنا ايضاً حاول ان يشرح لجمهور معادٍ لماذا كان من المهم السماح للناس ان يعبروا عن انفسهم بحرية ، حتى وان كان ما يقال ممقوتاً من الرأي السائد ، وكما قال في بداية تحليله ، السماح بالمعارضة الكلامية يمكن ان يتضمن ثلاثة اشياء : « انك تعتقد ان الكلام ضعيف . . . او انك لا تكترث من صميم قلبك للنتيجة ، او انك تشك في فرضياتك . واشار الى كلمات ابرامز بأنها « هذر فارغ وتافه » ، والى النشرة التي وزعت بأنها « سخيفة » ، وهي نشرة غير قادرة على الحاق اي اي ضرر في اية مصلحة عامة مشروعة . ويبدو انه تبنى اولى هاتين الجملتين كأساس لرأيه ، والتي تتفق تماماً مع رأيه في قضية « شينك » : « هذر فارغ وتافه » لا يقدم اي توضيح ، ولا يمثل اي خطر . وبالتالي ، قد لا يسكته الكونجرس ، لأن لا حاجة لذلك . إلا ان هولمز لم يترك الموضوع عند هذا الحد . فالسماح بالمعارضة الكلامية فقط « يبدو » انه يتضمن واحداً من الافتراضات الثلاثة . وفيما يلي يوضح هولمز ان سبب دعمه ابرامز يقوم على اسس مختلفة تماماً ، اسس وجد ان التعديل الأول يتضمنها .

> عندما يتنبه الناس ان الزمن قد اثار العديد من المعتقدات المتناحرة ، فلربما يصدقوا . . . ان غاية الخير الذي يتمنوه يمكن ان يتحقق بشكل افضل بتبادل الآراء بحرية ـ وان افضل اختبار للحقيقة هو قدرة الفكر على ان يجعل نفسه مقبولاً بعد المنافسة في السوق ، فالحقيقة هي الأرضية الوحيدة التي يمكن ان تحمل امانيهم بسلام . وتلك هي ، على اية حال ، نظرية دستورنا .

وحرية التعبير جيدة لأنها تؤمن الظروف التي تنبثق منها الحقيقة . والحقيقة هي الأرضية الوحيدة ، او الأرضية الوحيدة الآمنة ، التي يمكن للتشريعات ان تقوم عليها . هذه نظرية التعديل الاول للدستور . ولهذا السبب يسمح بالمعارضة الكلامية . انه اختبار ، لكن الحياة كلها اختبار ،

وطالما انها « جزء من نظامنا » ، فلن يكون هناك اي كبت حتى للآراء التي تثير الاشمئزاز « إلا اذا هددت بشكل بارز مصادمات مباشرة مع الأهداف المشروعة والملحة للقانون بحيث يتوجب ضبطها فوراً لانقاذ البلد » . وباستثناء هذه الحالات النادرة ، فإن جميع الاراء تجب اجازتها بموجب القانون ، لأنه كما قال في رأي مخالف شهير « ان كان هناك من مبدأ في الدستور يدعو للمودة اكثر من اي مبدأ اخر فهو حرية الفكر ـ ليس حرية فكر هؤلاء الذين يتفقون معنا في الرأي بل حرية الافكار التي نكرهها » . قد نكره مذهباً معيناً ـ قد تكرهه القوة المسيطرة في المجتمع ـ لكن يجب ألا نسكته ، لأننا يجب ألا نخشاه ، إلا اذا كان هو الحقيقة ، وفي هذه الحالة يجب ألا نخشاها . فإن كان صحيحاً فسوف يفوز في المنافسة الحرة في السوق . والاباء المؤسسون ، الذين امروا الكونجرس بألا يصدر اي قانون يحد من حرية الكلام ، امرونا بألا نخشى الحقيقة ، بل ان نتعايش معها . وهذا ما يقوله عرض هولمز في قضية ابرامز .

تبدو هذه المقدمة عن اهمية حرية الكلمة ان لها سوابق محترمة ، لكنها لا تتعايش بسهولة مع بعض بيانات هولمز الاخرى المتعلقة بالدستور ، علاوة على موقفه الفلسفي . فالدستور ، كما قال في قضية المخابز ، « قد وضع اساساً لشعب له وجهات نظر مختلفة » ، وهو الآن يفسر التعديل الأول من الدستور بطريقة صممت لتعطي التعبير عن تلك الاراء المختلفة الحماية التي يحتاجها ضد الاراء المسيطرة . وهكذا خالف هيئة المحكمة الرأي مرة اخرى في قضية « جيتلو ضد نيويورك » لصالح حق « شخص فوضوي (هكذا اسماه) في ان يهذر بالكلام عن ديكتاتورية البروليتاريا » ، وكتب تقريراً يتعارض تماماً مع موقفه في قضية « ابرامز » : « اذا قدر للمعتقدات المعبر عنها في ديكتاتورية البروليتاريا ، على المدى الطويل ، ان تكون مقبولة من قوى المجتمع المسيطرة ، فإن المعنى الوحيد لحرية الكلام هو ان تتاح لها الفرصة وان تفسح لها الطريق » . وهذا ليس تعبيراً عن الثقة في قوة الحقيقة على الفوز في ميدان المنافسة ؛ بل هو بيان يعبر عن اللامبالاة في اي المذاهب يفوز في السوق . وهو يذكرنا بإحدى المقدمات التي يبدو انها رفضت في قضية « ابرامز » ، ونعني ، انك تسمح بالمعارضة الكلامية لأنك « لا تكترث من صميم قلبك للنتيجة » . وهذا يعني ان الدستور محايد من الناحية السياسية . لكن ان كان الامر كذلك ، وان الدستور هو بالفعل « قد وضع اساساً لشعب له وجهات نظر [سياسية] مختلفة ـ جمهورية او ملكية ، او فاشية ، او شيوعية ـ فمن المؤكد ان القول « بأن المعنى الوحيد لحرية الكلام هو ان تتاح لها الفرصة وان تفسح لها الطريق » غير صحيح . وهو غير صحيح لأنه ان كان الدستور لا يكترث بأي مذهب يخرج منتصراً من المنافسة في السوق الحرة ، فلا معنى البتة لحرية التعبير . فلماذا ، في هذه الحالة ، تكون حرية الكلمة امراً جيداً ؟ على هذا السؤال ليس لدى هولمز اي جواب .

وهولمز هنا ليس مؤيداً للضوابط القانونية ، لكن الاهداف التي قد تدفع السلطة القضائية الى التدخل هنا ليست بالضرورة مختلفة عن اسباب رفضها التدخل في الحالات الاقتصادية . والدستور يلتزم الصمت بالنسبة للاسئلة الضخمة المتعلقة بالنظام الاقتصادي والطريقة التي تستخدم بها القوى المسيطرة في المجتمع سلطتها لتنظيمه ، سواء بحكمة او بحماقة ، دون ان تتدخل المحكمة

العليا . والدستور يلتزم الصمت ايضاً بالنسبة للمسائل الأضخم المتعلقة بطبيعة الحكم ، او ما اذا كان المذهب الذي يفوز بدعم الشعب حكيماً او احمق ، وهنا ستتدخل المحكمة العليا لكن من اجل منع الكونجرس من التدخل فقط . وتكون النتيجة واحدة : فبتفسيرها قوانين الدستور ليس لدى المحكمة من شيء تعلمه لهؤلاء الذين يسعون للفوز بالسلطة السياسية . وان كان هناك من امر يمكن قوله لاقامة نقيض لفن ادارة الدولة ، فهذا هو بالتأكيد . وما كان لهولمز ان ينكر ذلك ، وقد اقر بذلك فعلاً عندما قال ، بقسوة ، لكن بصدق ، « اذا كان رفاقي المواطنون يريدون الذهاب الى الجحيم فسوف اساعدهم ، هذا هو واجبي » .

« ٥ »

ان عدم اكتراث هولمز بالقانون الدستوري عُبر عنه ضمناً في خطاب القاه في جمعية كلية هارفرد للحقوق - نيويورك ، يقول ، « لا اعتقد ان الولايات المتحدة سوف تنتهي اذا ما فقدنا قدرتنا على الاعلان عن الغاء قانون للكونجرس » . فالأمر يعتمد على ما هو مقصود بالولايات المتحدة . فإن كان المرء يقصد عدداً من الناس يشغلون جزءاً محدداً من نصف الكرة الغربي ، فمن المحتمل ان هولمز على صواب ، لأن الولايات المتحدة تبقى ولايات متحدة سواء كانت مشكّلة كما هي ، او على شكل ديكتاتورية بروليتارية ، او ما يسمي بالعرق المتفوق (فاشية) . لكن ان كان قصد المرء جمهورية تكرس نفسها لفكرة ان جميع الناس خلقوا متساوين بمعنى ان جميع الناس يملكون بشكل متساوٍ الحق في الحياة ، والحرية ، والسعي للسعادة ، فإن تصريح هولمز يصبح مشكوكاً فيه بشكل متزايد . لأن هذه الجمهورية تعتمد الآن ، كما اعتمدت منذ ايام جون مارشال الأخيرة ، على اعتراف شعب الولايات المتحدة بثلاث فرضيات مترابطة : ان الأغلبية قادرة على اساءة استعمال السلطة التي تتمتع بها بحق ؛ وان الدستور يقدم المعيار الذي يمكن تمييز حسن استخدام السلطة او سوئه ؛ وانه اوكلت الى المحكمة العليا مهمة فرض هذا المعيار ضد الأغلبية ، او اي كان يمارس تلك السلطة السياسية . وابطال التشريعات التي تؤذي المبادىء الدستورية ليس بالقضية السهلة ، وفي اغلب المناسبات عندما لا تبطلها المحكمة العليا ، فإنها تلعب دوراً هاماً في ان تحفظ في الذهن العام وعياً في التمييز بين الحكومات والتشريعات الشرعية وغير الشرعية . ولأن للمحكمة العليا سلطة ابطال القوانين ، بالتحديد، فإنها ، وحسب كلمات البروفسور شارلز ل. بلاك الابن « تمنح الشرعية للحكومة » . واضاف باحساس صادق جداً « تقوم حكومة الولايات المتحدة على اراء المحكمة العليا » . ولم تستطع محكمة هولمز انجاز هذه المهمة لأنه ، واكثر من أي قاضي اخر جلس على تلك المنصة ، انكر عليها السلطة التي اكدها مارشال لها وجعلتها احدى مؤسسات الحكومة الاميركية منذ ذلك الحين . وسلطة اجازة القوانين وتشريعها تقوم ، بالطبع ، على سلطة إبطالها ، « لو ان الأمر كان معروفاً بقدر ما هو الآن . . . وهو ان المحكمة العليا لن تنظر بجدية في مسألة دستورية القوانين المعروضة عليها وان تعلن أن التشريع موضع النزاع غير دستوري ، ان اعتقدت انه كذلك ، فإن فائدتها كمؤسسة تمنح الشرعية سوف تنتفي » .

وكان هولمز رجل قانون ، لكن محكمة الولايات المتحدة العليا ، ليست ببساطة ، وبمعنى خاص ، ليست اصلاً ، محكمة قانون ؛ وهذا يفسر فشله كقاض . والمحكمة العليا هي اصلاً محكمة القانون الدستوري بمعنى ان سلطتها لتنفيذ المبادىء الدستورية تعطيها دوراً ـ وهو دور حاسم ـ في حكم الاميركيين . إلا ان هولمز ، الذي عمل على تجاهل واشنطن الرسمية حتى عندما كان يعيش فيها ، والذي كان يفاخر بعدم قراءته للصحف ، لم يكن لديه اي اهتمام بالحكومة . وكان يقول ان القانون « يمتص كل عصارات الحياة [من] اية اعتبارات نافعة للمجتمع المعني » . لكن لم يبذل اي قاض في تاريخ المحكمة العليا جهوداً أقل مما بذل هو لتعليم ما هو نافع للولايات المتحدة ، او ما يعتبره الدستور نافعاً للولايات المتحدة . وخلافاً للذين يرسمون صورة هولمز ، فلم يساهم اي شخص قارب فترة الخدمة التي خدمها في المحكمة بأقل مما ساهم هو في تطوير القانون الدستوري الذي يعرّف حقوق الاميركيين ، وامتيازاتهم ، وحصانتهم ، حتى عندما يفرض قيوداً على الحكومة .

وليس من الصعب ايجاد سبب فشله في هذا المجال ، فالدستور لا يشغل مكاناً خاصاً في افكاره ، لأن مبادىء العدالة الطبيعية التي فهم المؤسسون انها مجسدة في الدستور كانت غريبة تماماً عن افكاره . وقد ذهب البروفسور فولكنر بعيداً حين قال ان ما « بناه مارشال ، سعى هولمز الى هدمه . فمن خصائص فلسفة مارشال التشريعية ان الدستور الطبيعي هو خلفية الدستور المدون . والهدف الذي تسعى اليه المحكمة بعناية ، هو افساح الطريق امام ارادة المجتمع وايجاد ظروف تنافسية لاظهار تلك الارادة » . وكان هولمز يزدري فكرة الحق الطبيعي والقانون الطبيعي ، ولم ير اي معنى لحقوق الانسان إلا ما تقاتل الحشود من اجله » ، او تقاتل بسبب انتهاكه ؛ او كما قال في مقام آخر ، « الحق هو مجرد فرضية جدلية لنبوءة ما » . والقول ان الحشود سوف تقاتل من اجل شيء تختاره كحق يعني انه لا وجود لأي حق بغير هذه الطريقة : « الكلب سيقاتل من اجل عظمته » . وكل من يعتقد خلاف ذلك هو «ساذج»، وبحمل افكار من هذا النوع لم يكن غريباً ان يتجنب هولمز القيام بدور رجل الدولة الحصيف .

وبدلاً من محاولة التأثير على تطوير الحياة السياسية الاميركية التي توجهها مبادىء الدستور ، التفت هولمز الى دراسة القانون الخاص وحاول ان يجد قانون تطوره في شيء يشبه التاريخ .

> **استمر تطور تاريخ قانوننا لمدة تقارب الألف عام ، مثل تطور نبتة ، يقوم كل جيل بالخطوة التالية التي لا مناص منها ، والعقل ، كذلك ، يخضع ببساطة لنوع من قانون النمو الطوعي .**

إلا ان النمو ليس طوعياً في الحقيقة ؛ فهو يدفع بقوة اساسية هي ارادة المجتمع ، ومهمة القاضي ان يحول تلك الارادة الى قانون بتطبيقها . ومهما تكن فكرة هولمز عن ارادة المجتمع ، فبصفته قاضياً فقد اعتبر نفسه « اداة طيعة للسلطة » . وهو قد يحاول ان يقيس قوة ، الرغبات المتنافسة للمتنازعين في قضية ما ، لكن ليس العدالة ، وان يحكم في جميع القضايا غير الواضحة لصالح الاقوى . واعتبر ان هذا هو واجبه لأنه يتناسق مع رأيه في الحكومة الأفضل . فأفضل

الحكومات ليست تلك القائمة حسب الدستور او التي صيغت حسب اعلان الاستقلال ، بل تلك التي تسمح « للقوة المسيطرة » ان تحكم ، بغض النظر عن طريقة حكمها :

ما هو انسب اختبار للتفوق يمكن ان نجده غير ذاك الذي يتطابق مع توازن القوى الحقيقي في المجتمع ـ أي الذي يلتقي مع رغبات السلطة المسيطرة ؟ وهذا الالتقاء بالطبع ، قد يقود الى الدمار ومن المستحسن ان تكون القوة المسيطرة حكيمة . لكن سواء كانت حكيمة أم لا فالاختبار المباشر للحكومة الجيدة يتمثل في ان تأخذ القوة المسيطرة طريقها .

هذا تقرير مذهل يقوم به قاض اميركي ، والأكثر مدعاة للذهول انه نال شهرة عليه ، وعلى تقارير اخرى مشابهة . فكر في نصيحته للمحامين : « اذا اردت ان تعرف القانون ولا شيء عداه ، فيجب ان تنظر اليه كرجل شرير لا يهتم إلا بالنتائج المادية ، التي تتيح لـه هذه المعرفة التنبوء بها . . . » والشرير الحقيقي هو افضل المحامين ، لأنه قد يكون افضل الأنبياء ، « وما [عناه هولمز] بالقانون هو التنبؤ بما ستفعله المحكمة فعلاً ، وليس ما يمكن ان يدعى به » . وهذه النصيحة لا قيمة لها البتة ، بالطبع ، بالنسبة للقضاة ـ وقد كان هولمز قاضياً عندما اصدر هذا التقرير ـ وهي نصيحة سيئة للمحامين ايضاً ، لأن كونهم شريرين ـ كما طلب تحديداً ـ سيجعلهم غير قادرين على تقييم الاعتبارات الاخلاقية التي يأخذها القاضي في الاعتبار عندما يصدر قراراً . وبعد عدة صفحات ، مثلاً ، يلوم هولمز القضاة لفشلهم « في التعرف على واجبهم في تقييم اعتبارات مثل الامتيازات الاجتماعية » عند اتخاذ قرار في قضية ما . إلا ان شخصاً شريراً ، وبقدر ما هو شرير ، سيكون الاداة الأقل تأهيلاً لتقييم تلك الاعتبارات . وهو لن يكون حتى حساساً لها .

ان اكبر المعجبين بهولمز يقرون ان لا خبرة لديه في مجال العلاقات العامة ، لكنهم يصرون على انه كان قادراً على ان يكون رجل دولة لأنه كان « يقاد بحدس الفيلسوف وخيال الشاعر » ، وانه لذلك كان قادراً على ان يكون « الفيلسوف الذي اصبح ملكاً » . وقد يكون من الأصح القول ان هولمز هو هاوٍ كان يتسلى بالأعمال الفلسفية . وقاده انجذابه الى النظريات الى وضع تقارير نظرية عن القانون . وكتاباته تحمل طابع التشكيك بالأخلاق ، والسخرية القاسية من الانسان والاصلاح السياسي ، والجفاء للامور السياسية . وادت اعماله الى ظهور ما اطلق عليه خطأ الواقعية القانونية ، علاوة على « الواقعيين » الجدد، وهي مدرسة متخذي القرار القانوني ؛ ولا قيمة لها البتة لشخص يطمح في استخدام منصبه القانوني ليحكم الولايات المتحدة بشكل افضل ، او حتى ان يحكم فحسب . وكم احسن فولكنز عندما قال : الاسترشاد بالغايات الاخلاقية والسياسية غير موجود بتاتاً في فلسفة هولمز التشريعية . وهي غائبة لأنه لم يكن لديه اي اهتمام بالحكم ، رغم انه شغل منصباً حكومياً طيلة خمسين عاماً .

فرانكلين ديلانو روزفلت

مورتون جي. فريش

« ١ »

ليس هناك مجال للشك في ان فرانكلين ديلانو روزفلت كمفكر ورجل دولة يقف في منزلة ادنى من منزلة ابراهام لنكولن . وفي حين يجدر بالمرء الاعتراف انه عمل بحكمة واعتدال ، لكن ليس بالامكان مقارنته بلنكولن من ناحية عمق الادراك . ومعالجته الناجحة للموقف خلال ازمة الركود العظيم ، اي ، حفاظه على المؤسسات الليبرالية الديموقراطية خلال الأزمة ، كان يتطلب درجة غير عادية من الحكمة العملية والاعتدال . وقد كان روزفلت يمتلك تلك الصفات ، لكن ذلك لا يعني انه كان لديه حكمة نظرية . وكان روزفلت بالتأكيد سياسياً ، واستاذاً في السياسة . فقدرة الشعب الاميركي على ان يواجه صدمة ركود لم يسبق لها مثيل ، وعدم تفاقم حالة القلق لدى الاميركيين على رخائهم لتتحول الى يأس ، يرجع ، والى حدّ بعيد ، الى ادارة روزفلت للدولة واعتداله وشخصيته الحازمة . وكان الاعتدال والحزم جزءاً من العمل في « الاتفاق الجديد » بقدر ما كانا المكونين الرئيسيين في تشريعات ذلك الاتفاق .

ووصف البعض اتفاق روزفلت الجديد بأنه « تمهيد للشيوعية في اميركا » ، ولاثبات هذا الرأي ، اكدت الانتقادات انه كان يثير الصراع بين الطبقات بوصف المصالح الصناعية والمالية بأنها اعمال صرافة وممالك اقتصادية . والواقع ، ان روزفلت وجّه تهمة « الصرافين » للمؤسسات الصناعية والمالية في خطابه الأول الذي القاه بمناسبة توليه منصبه ، واشتكى من « الممالك الاقتصادية » خلال حملته الانتخابية الثانية ، موحياً بوجود نوع من التآمر من جانبهم . ومن الواضح ان بلاغته قد ضخمت حجم الخطر ، الخطر الذي يمثلونه على الأقل ، إلا انه كان يقصد عرض التهديدات التي تحيق بالرأسمالية عن طريق المبالغة . ويبدو واضحاً ان روزفلت قد ميّز الاعتدال ومارسه بشكل عام ، رغم انه قرر اللجوء ، في الوقت نفسه ، الى اثارة الشعب الامر

الذي لم يكن مفاجئاً البتة نظراً للمقاومة الشديدة التي ابدتها المصالح المالية لبرامجه وسياساته . وتبين الطريقة التي نفذ بها ذلك انه كان مستعداً ، في بعض الأحيان ، الى الابتعاد عن مسار الاعتدال ، ولا يعني ذلك انه كان يفكر بتقويض ذلك التقليد . ويعتبر الخطاب الأول الذي القاه روزفلت بمناسبة توليه منصبه احد اعظم الخطب الافتتاحية في التاريخ الاميركي . ويمكن وضعه في مستوى خطب توماس جيفرسون وابراهام لنكولن . واذا كان لذلك الخطاب ان يوضح اي شيء ، فإنه يوضح عمق انغماسه في التعاليم السياسية الاميركية ، وفي بلاغة تلك التعالم . ونجد انفسنا مستعدين لهذه الحقيقة ، اذا عرفنا ان الاتفاق الجديد لم ينبت من رفض تلك التعاليم او إبطالها ، بل من خلال اعادة تشكيلها او اعادة تفسيرها .

تعرض روزفلت لعدد من النكسات السياسية الخطرة خلال فترة رئاسته ـ ابطال المحكمة العليا لتشريعات « الاتفاق الجديد » الهامة عامي ١٩٣٥ و١٩٣٦ ، وهزيمة خطته لاختيار هيئة المحكمة عام ١٩٣٧ ، وفشله في تطهير الكونجرس من الاعضاء الديموقراطيين المتمردين في انتخابات الحزب التمهيدية عام ١٩٣٨ . لكن الاختبار الأعظم لخصوصية سياسته تمثل في أن اي من هذه النكسات لم يتحول الى كارثة ، بسبب قدرته على استصدار التشريعات التنظيمية التي يحتاجها ، وان يغير صبغة المحكمة العليا الى الأفضل (كانت محكمة روزفلت مميزة) ، ومنع الكونجرس من اغلاق الطريق على سياسته الخارجية القائمة على التدخل قبل الهجوم الياباني على بيرل هاربر . ولا نعرف كيف صور روزفلت سياسته تلك ، إلا اننا نعلم ان معالجته لقضايا الثلاثينيات كانت تحمل طابع هاملتون بشكل مكثف . ولم ينس روزفلت قط ان الحكم يتطلب التنافس ، والطاقة ، والقوة ، والتبصر وشيئاً ما قريباً من الحكمة . وفي « الاتفاق الجديد » تأكيد على الوظيفة الايجابية للحكومة ، وهي وظيفة لم تعطها المبادىء الليبرالية المبكرة الاهتمام الكافي . ويجب التأكيد هنا ، انه في حين كان اندفاع « الاتفاق الجديد » يشير بوضوح الى هاملتون اكثر من اي رجل دولة اخر ، فإن الاتفاق الجديد ذاته هو اكثر من مجرد اعادة توضيح للهاملتونية . فهدف الاتفاق الجديد هو دولة الرفاه ، وولادة هذه الدولة يتطلب انبثاق مستوى اعلى من الأفكار الخاصة بالغايات الاميركية اكبر من تلك التي بلورتها « الحركة التقدمية » . ويعيد الحكومة الفاعلة التي كانت للاباء المؤسسين بمستواها الرفيع وارائها القوية ، والعلاقة المناسبة بين مقاصد مقدمة الدستور وشروطه . ولا ريب ان « الاتفاق الجديد » سار في اتجاه استعادة الأهداف السامية للدستور . واذا صح القول ان الاتفاق الجديد « غيّر » الدستور ، او انه تجاوزه ، فإن حجتنا هي انه فعل ذلك في الاتجاه ذاته الذي اشار اليه الدستور

والهدف من هذا الفصل هو محاولة فهم سمات ثورة روزفلت ، أي ، محاولة فهم سمات التغييرات التي أحدثها « الاتفاق الجديد » ، والمدى الذي بدلت فيه تلك التغيرات مسار التقاليد السياسية الاميركية . لكن تحويل التقاليد الديموقراطية الاميركية الى دولة رفاه ، وما يتطلبه ذلك من اقتصاد منظم او موجه ، يبدو ثورياً اكثر مما هو في واقع الأمر . ونحن نؤمن ان احد اعظم الدروس التي تلقيناها خلال الثلاثين عاماً الماضية (وهو امر فهمه روزفلت بكل وضوح) هو مدى قدرة

النظام الاميركي الديموقراطي التقليدي على اثبات تساوقه مع رفاه اكثر وتنظيم اكبر بكثير مما اعتقد اي شخص حتى الآن انه ممكن . وقد رفض روزفلت دولة الرفاه الابوي ، عندما رفض الاشتراكية . لذلك ، وبدلاً من القول ان الديموقراطية التقليدية قد قوضت خلال فترة « الاتفاق الجديد » ، فإن من الأدق القول ان التقاليد السياسية الاميركية قد خضعت لاعادة تفسير عميق خلال تلك الفترة . ولا ريب ان روزفلت قد اعاه تفسير تلك التقاليد بمنتهى العمق ، فلا شك ان دولة الرفاه تتعارض مع ملامح معينة من الديموقراطية الاميركية التقليدية . لكن روزفلت ، رجل الدولة الذي ادخل مبدأ الرفاه ، لم يعتبر انه تغيير جذري ؛ اي انه لم يكن تغييراً يصل الى « جذور » النظام . بل حافظ عليها . فالاتفاق الجديد انجز وظيفة هي في الأصل تجديدية او محافظة اكثر منها تأسيسية .

« ٢ »

بحلول العام ١٩٣٣ كان الركود العظيم قد احدث ازمة اقتصادية لا مثيل لها في التاريخ الاميركي ، وكان قانون الانعاش القومي لذلك العام جزءاً من خطة شاملة اعدتها ادارة الاتفاق الجديد لمعالجة حالة الركود في الاقتصاد القومي . وتشبث قانون الانعاش بالركود ، حيث انه أثّر مباشرة على العمالة والصناعة ، وكان هناك اعتماد على البند الخاص بالتجارة على أساس انه كافٍ بحد ذاته لدعم القانون . لكن ابطال المحكمة العليا لذلك القانون باجماع كامل هيئتها في أيار / مايو ١٩٣٥ ، في قضية « مؤسسة شيكتر للدواجن ضد الولايات المتحدة » ، عرّض تشريعات البنية التنظيمية للاتفاق الجديد للخطر . واعتبر قانون الانعاش القومي غير دستوري لأنه يعطي الرئيس سلطات تشريعية لا تحق له . إلا ان قانوناً اكثر تحديداً يصدره الكونجرس قد يصلح الأمر . والأهم من ذلك بكثير كان اصرار المحكمة ان الممارسات التجارية وتلك الخاصة بالعمالة التي تقوم بها مؤسسة شيكتر للدواجن لا تنظمها الحكومة القومية بموجب سلطتها على التجارة بين الولايات . واهمية هذا الاصرار تنبع من حقيقة انه يهدد جميع التشريعات التنظيمية للاقتصاد القائمة على البند الخاص بالتجارة في الدستور . لذلك كان السؤال الحقيقي خلف قرار المحكمة من ان الكونجرس لا يستطيع ان يخول الرئيس سلطات تشريعية ، هو ما اذا كان الكونجرس يمتلك اصلاً ، بموجب البند الخاص بالتجارة ، سلطة تنظيم اعمال شيكتر .

وكان الموضوع السياسي الحاسم في الثلاثينات هو مدى السلطات التي تتمتع بها الحكومة القومية لتنظيم الاقتصاد بموجب البند الخاص بالتجارة في الدستور . فمشاكل الركود اقتصادية ، وكان بند التجارة هو السلطة الدستورية الأكثر اتصالاً بالاقتصاد او المسائل المالية . والتشريعات التي تستهدف السيطرة على مختلف اوجه النظام الاقتصادي القومي او تنظيمه ، تقوم اصلاً على ذلك البند . وفي مؤتمره الصحفي الشهير عن « العربة والحصان » ، ناقش الرئيس تفسير المحكمة الضيق لبند التجارة على اساس انه الجانب الأهم في قرار قضية شيكتر . واراد معنى اكثر شمولاً لبند

التجارة ، وان يفسر تعداد الدستور لسلطات الحكومة الاساسية بمرونة كافية لتتمكن من استيعاب النشاطات التنظيمية الجديدة للحكومة القومية .

والانتقاد الرئيسي الذي وجه الى الرئيس روزفلت والاتفاق الجديد كان الاتهام بأن فهمه للدستور قد ابتعد كثيراً عن الصفات الديموقراطية الاساسية للتقاليد السياسية الاميركية ، في اتجاه المركزية . واكد قضاة المحكمة العليا الذين انصب جل اهتمامهم على التوجهات المركزية لادارة الاتفاق الجديد ، ان سلطة تجارية شاملة قد تطمس التمييز بين ما هو محلي وما هو قومي . والنتيجة أمة بسلطة مركزية تامة . وكان من الواضح ان القضاة ويليس فان ديفانتر ، وجيمس ماك رينولدز ، وجورج سوزرلاند كانوا يسعون الى تدمير الاتفاق الجديد ، عندما حاولوا استخدام الدستور كأداة لتجريد البلاد من التشريعات الاقتصادية بالادعاء بضرورة احتفاظ الولايات بسلطاتها لمواجهة الشؤون المحلية . وبعد اعلان قرار قضية شيكتر ، حتى القاضي برانديس ، الذي لم تكن تجمعه اشياء كثيرة مشتركة مع مجموعة فان ديفانتر ـ ماك رينولدز ـ سوزرلاند ، اخبر توم كوركوران وهو احد مستشاري الرئيس المقربين : « هذه نهاية مسألة المركزية ، وأريد منك ان تعود وتخبر الرئيس اننا لا نريد ان نجعل كل شيء مركزياً . لقد انتهى ذلك . وبالنسبة للشبان اتباعك ، اجمعهم واخبرهم ان يخرجوا من واشنطن ـ اخبرهم ان يعودوا الى الولايات . هناك يجب ان يقوموا بعملهم » . فقد اراد برانديس نظاماً سياسياً متحرراً من التوجيه المركزي ، بقدر الامكان ، ولا يضعف نشاط المجتمعات المحلية . فالضخامة ، كما يراها ، هي لعنة . والحديث عن الفدرالية هو انها تمنع المركزية وتلطف بالتالي بعض الاثار السيئة للضخامة .

وفهم المحكمة للدستور، كما عبر عنه رئيس المحكمة العليا شارلز ايفانز هيوز في قضية شيكتر ، هو ان تزايد نشاطات الحكومة القومية ، وتغلغلها العميق في المجتمعات المحلية ، ينتهك التقسيم الفدرالي التقليدي في الوظائف المحلية والقومية ، وان ذلك الانتهاك يمهد الطريق امام مركزية خطرة . ومنطلق هذا النقاش هو ان هناك نطاقاً للحرية لا يحق لأية حكومة ، حتى ولا حكومة ديموقراطية ان تتدخل فيه . واحدى الوسائل للسيطرة على الحكومة وبالتالي ضمان تلك الحرية ، هو الحفاظ على نظام تكون فيه سلطات الحكم ـ حسب ذلك المفهوم ـ موزعة بين مختلف مستويات الحكومة . ومهما تكن اهمية الاستقرار الاقتصادي، فقد كانت الحرية هي التي هيمنت في النهاية على محكمة هيوز عند بحثها التشريعات التنظيمية للاتفاق الجديد ، على الأقل ، قبل خطة الرئيس لاختيار هيئة المحكمة ، والتمسك بأن الحرية تعتمد على التقسيم الفدرالي للسلطات . ومن المنطقي الافتراض بأن محكمة هيوز كانت ديموقراطية بشكل راديكالي ، ورجعية في الوقت نفسه . لكن حقيقة كون الدستور ، الذي يضع الخطوط الرئيسية لنظام الحكم الاميركي ، هو ديموقراطي بشكل عام، لا يعني ان كل ناحية من الدستور تشكل احد عناصر الحرية .

والسؤال الحاسم ، كما رآه روزفلت ، هو ، هل في الامكان ان يُعهد الى الحكومة ، بموجب الدستور ، بمهمة معالجة المشاكل الاقتصادية القومية والازمات الاقتصادية . وكان عليه ان يدافع

عن الزيادة الكبيرة في سلطات الحكومة القومية التنظيمية وعن دستوريتها . ففهمه للدستور يمنح الحكومة السلطات اللازمة (ما لم ينص الدستور على منعها) لمساعدة الاقتصاد القومي على تجاوز الظروف الطارئة . ولم يكن هناك من سبب للافتراض بأن الدستور قصد الى احاطة الحكومة القومية بوكلاء للسلطة ، خاصة على ضوء ذلك البند الضروري . لكن روزفلت كان يعلم ان مشكلة تحديد مدى سلطات الحكومة القومية ، الهامة بطبيعتها ، لم تكن المشكلة الرئيسية . فالسلطة هي « وسيلة » لتحقيق « غايات » محددة . والسلطة المخولة للحكومة ، او الى فروع معينة منها ، هي سلطة للقيام بأعمال محددة ، وانجاز مهام محددة ، وهي لذلك ترتبط بغايات واغراض محددة للحكومة . وهذه الغايات التي يمكن استنتاجها من سلطات معينة في الحكومة تفصلها مقدمة الدستور . وتصور روزفلت حكومة قومية لها سلطات كاملة ملائمة لانجاز الغايات والأهداف التي تحض عليها مقدمة الدستور ، لكن دون ان تتجاوز تلك الغايات . ومحكمة هيوز أخطأت قراءة اللغة العريضة لبند التجارة في قضية شيكتر ، وباعادة النظر في الحجج التي اوردها رأي المحكمة ، يمكن ان نستخلص ان فهم روزفلت لخطط الدستور كان الأفضل . فبند التجارة يسمح بالمرونة التي رفضت محكمة هيوز ببساطة الاعتراف بها .

اظهر الركود الاقتصادي العظيم حقائق معينة لا مفر منها . ولا ريب ان احدى هذه الحقائق هي ان الرفاه العام او الصالح العام يتطلب فرض ضوابط على الحرية ، ضوابط لا يمكن فرضها إلا عن طريق الحكومة . وقد حاولت محكمة هيوز ان تجعل من الدستور اداة لتجريد الولايات المتحدة من التشريعات الاقتصادية (ذات الطابع التنظيمي) من اجل الحفاظ على الحرية . وهذا يجيز لنا القول ان انشغال محكمة هيوز بالحرية تسبب في اغفالها بعض اهم اهداف الحكومة ، مثل الاعداد للرفاه العام ، ولا نبالغ اذا اكدنا ان الاهتمام المبالغ فيه بالحرية (أي ، السماح للاقتصاد بحرية العمل ، دون انظمة او رقابة حكومية كبيرة) كان العيب الأساسي في محكمة هيوز .

ونظراً لأن ابرز اعمال روزفلت في الاتفاق الجديد هو اصلاح المؤسسات الديموقراطية ، فقد ساد الاعتقاد انه شخص مبتكر . إلا انه في الحقيقة لم يبدأ اي اصلاح يتمخض عن تغيير رئيسي في الدستور الاميركي . فمنذ قرارات المحكمة العليا المتلاحقة في الفترة من ١٩٣٥ - ١٩٣٦ والتي ابطلت الاجراءات الهامة للاتفاق الجديد ، وازمة تشكيل هيئة المحكمة عام ١٩٣٧ ، انهمك روزفلت بالخطر المحدق بالدستور الاميركي بدلاً من الانهماك بتغييره . فقد اراد التأكد من ان الدستور سيبقى منسجماً مع المتطلبات الاساسية لطبيعة النظام . وادراكه لذلك الخطر تأكد من التفسير المبتور او الضيق للبند الخاص بالتجارة في الدستور . فقد اصدرت تلك المحكمة سلسلة من القرارات ، تصل في خطرها حد افساد الدستور ، لأن اغلبية هيئة المحكمة حاولت قطع الصلة العملية بين السلطة التجارية واحتياجات البلاد التي وجدت تلك السلطة اصلاً لخدمتها . وهكذا فإن مسألة العلاقة بين الحكومة والاقتصاد كانت مركز المواجهة السياسية العظيمة بين محكمة هيوز والرئيس .

واجهت محكمة هيوز ، عند نظرها في تشريعات الاتفاق الجديد ، اكثر الاشياء مدعاة للاختلاف ، فتلك التشريعات مثلت مساراً جديداً مختلفاً عن المفاهيم التقليدية القاضية بتقسيم السلطة بين الولايات والحكومة القومية . ولهذا السبب عارض اعضاء عديدون من هيئة المحكمة خط تلك التشريعات . ويمكن للمرء ان يزيد ويقول ان المحكمة خرجت عن طورها عام ١٩٣٥ ، لأن الاوان قد آن لاجراء تغيير معقول في الممارسات التي كانت التقاليد الدستورية السابقة قد واجهتها بتجهم. ولم يكن خطأ محكمة هيوز هو رفضها الاستجابة للمطالب الشعبية قبل اعادة انتخاب روزفلت عام ١٩٣٦ . فلم تكن تلك المطالب على ذلك القدر من الاتحاد (خاصة مقارنة بتشريعات مثل قانون الانعاش القومي) . ومن الممكن ، بالطبع ، ان تأخذ المطالب الشعبية الاتجاه الخطأ . اضف الى ذلك ، أنه لا يفترض في الدستور ان يعني ما يريده الرأي العام ان يعنيه ، لمجرد الموافقة على المطالب الشعبية . فخطأ محكمة هيوز كان رفضها مواجهة حقائق الساعة ، الحقائق الصعبة وغير السارة . وزيف تمثيلها للوثيقة الدستورية .

والخلاف الصعب في فترة الاتفاق الجديد قبل العام ١٩٣٧ ، هو ما اذا كان الدستور يمنع الحكومة القومية من معالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد القومي بكامله (خارج نطاق المنافع العامة) ومهما بلغت الاحتياجات العامة . وكانت المسألة الكبرى بالنسبة لمحكمة هيوز خلال تلك الفترة هي اي الأعمال يجب ان يصرّفه كل مستوى من مستويات الحكومة المختلفة ، بموجب بنود الدستور . وعارضت المحكمة قانون الانعاش القومي ، والذي كان من المعترف به انه يقوم على البند الخاص بالتجارة ، بحجة ان مشروع شيكتر كان بعيداً جداً عن التجارة بين الولايات وتأثيره على التجارة لا يكاد يذكر . وقالت ايضاً ان السلطة القومية على التجارة يجب ان تتوقف عن العمل قبل ان تلامس مشروع شيكتر ، لأنه اذا كانت ممارسة التجارة والعمل من قبل الاشخاص الذين يصنّعون ويبيعون للاستهلاك المحلي لن تخضع لسلطة الولاية ، فإن الولايات سوف تخسر جزءاً من الاستقلال الذي خصها الدستور به . واي مسعى لزيادة نشاطات الحكومة القومية التنظيمية الى حدّ المشاركة في تصريف امور الولايات المحلية سوف يعني زيادة المركزية الحكومية .

وثورة العام ١٩٣٧ الدستورية ، ان امكن اطلاق صفة الثورة عليها ، نشأت من توسيع حدود السلطة على التجارة ، بحيث تصبح سلطة تنظيم التجارة ، سلطة لتنظيم الاقتصاد القومي . وواجب المحكمة العليا الأول هو تفسير القانون ، وبالتالي يفترض بها ان تقول ما هو القانون ، لكن تعريف القانون ليس سهلاً دائماً . وهو قد يقود الى تفسيرات قد تذهب بعيداً . فعلى سبيل المثال ، تستطيع المحكمة ان توسع المعنى المقصود ببند التجارة ، من خلال البند ذاته ، وتوسع بالتالي سلطات الحكومة القومية. لكن محكمة هيوز اعتقدت ان الهدف من السلطة على التجارة هو اجراء تنظيمات على الاقتصاد قد تدخل تغييرات جذرية على النظام ، لا يمكن السماح بها . ويبدو ان تلك المحكمة افترضت ان الديموقراطية تتطلب كبت نشاطات الحكومة القومية التنظيمية لصالح الحرية . ولم تعط الأمر معنى أبعد من ذلك .

« ٣ »

ادار روزفلت الحياة السياسية في اميركا بفاعلية اكثر من اي زعيم اخر من زعماء القرن العشرين . فقد فهم اكثر من أي شخص اخر المشكلة الناشئة عن صراع الطبقات ، وجادل بأن الحرية الاقتصادية هي جزء هام من الحرية السياسية . ولا ريب انه لا يمكن النظر الى منهج روزفلت في ادارة الدولة بشكل منفصل عن صراع الطبقات ، فادارة الدولة تتطلب التعامل بظروف واقعية . والظروف هنا تتعلق بصراع الطبقات اكثر من اي شيء اخر . وقد استاءت الجماهير بسبب الاضطرابات العظيمة في الاقتصاد ، فاستخدم روزفلت نغمة صراع الطبقات لاقناع « العامة » بأنه يتعاطف مع مطالبهم . والواقع ان تلك النعمة كانت احدى حقائق الحياة السياسية ، يجب قبولها او المصادقة عليها او انتحالها للحفاظ على اعتدالها . أي ان الاعتدال المطلوب قد يتضمن ركوب الموجة التي يحبذها من نرغب في جعلهم معتدلين . ونظراً لظروف الركود الاقتصادي العظيم ، كان لروزفلت مطلق الحق ، بل انه كان ملزماً ، ان يبدأ من منطلق ان الصالح العام يساوي المصالح المباشرة للأكثرية كأكثرية ، وبتعبير ادق ، للمصالح الاقتصادية للاكثرية . واتخذت معركته ضد « ملوك الاقتصاد » ، او بلغة ابسط ، الاغنياء ، شكل تحديد حرياتهم بقيود تصور ان تكون للفائدة العامة ، او الصالح العام . إلا ان فكرة الصالح العام التي يوحي بها منهجه في ادارة شؤون الدولة لها مستوى ارفع من تلك التي يوحي بها مذهب صراع الطبقات ، لأنه رفض مبدأ المساواة الراديكالية للمذهب الماركسي .

وكان لدى روزفلت ذلك الكره المتأصل في الانسان للفقر ، ربما لاعتقاده بأن الفقر يجعل الناس اسوأ بطريقة ما ، ويخلق تحاملاً ديموقراطياً ضد عدم المساواة . واذا نظرنا الى ما اعتبره افضل نظام سياسي (أي دولة الرفاه) ، فإن غاية الحكومة او هدفها هو اكبر قدر من الخير لأكبر عدد من الناس . وقد يبدو هذا انه يعني الخير للجميع ، إلا انه في الواقع يعني الخير للأغلبية العظمى ، وربما حتى خير الناس العاديين لتمييزهم عن الأثرياء . وتحقيق ذلك قد يتطلب قيوداً شديدة على حرية الاثرياء . هنا تصبح مشكلة الحرية السياسية هي ايجاد نقطة الالتقاء بين الحرية والقيود حيث يتحقق اكبر قدر من الخير لأكبر عدد من الناس ، او الصالح السياسي العام . ولم يشأ روزفلت في اتفاقه الجديد ان يضع من يملكون تحت رحمة من لا يملكون ، أو ان يجعل الحرية حكراً على المالكين . بل حاول في الاتفاق الجديد ايجاد الوسيلة الصحيحة ، ليس عن طريق تجنب فرض القيود على العمليات الاقتصادية من جهة ، والحرية الفردية من جهة اخرى ، بل بتكامل القيود والحريات في نظام يستطيع تأمين اكبر قدر من الخير لأكبر عدد من الناس .

وعندما ابطلت المحكمة العليا قانون الانعاش القومي ، ذكر مقال نشر في صحيفة « نيو ريببلك » قال : « اما ان تتحمل الأمة الفوضى والبؤس الناجمين عن رأسمالية غير منظمة اصلاً ، او ان تكون مستعدة لاستبدال الرأسمالية بالاشتراكية ، اذ لم يعد هناك من طريق اخر معقول » . والحقيقة ان الاتفاق الجديد تضمن تدخلاً كبيراً بالملكية الخاصة ، وعمل بناء على افتراض ان من

حق الحكومة التدخل في المُلكية ، وان تعمل ، الى حد ما ، على اعادة توزيعها . وكان روزفلت يؤيد الملكية الخاصة ، إلا انه لم يعارض تدخل الحكومة بالمُلكية حين يكون الأمر للمنفعة العامة او الصالح العام . فضرائب التركات ، وضرائب المؤسسات تميل الى التدخل في صميم المُلكية ، دون ان تدمر الملكية عملياً . وبكلمات اخرى ، كان التأكيد على الملكية الخاصة ، لكن ليس بالضرورة على كامل المُلكية الخاصة التي تكون تحت تصرف الفرد او المؤسسة المفردة . كما ادرك روزفلت ان رأسمالية غير منظمة اصلاً تقود الى مركزية القوة الاقتصادية ، والى العنف وبروز صراع الطبقات والاشتراكية في نهاية المطاف . وكما بيّن للكونجرس عام ١٩٣٨ : « رأس المال ضروري ، والحصول على عوائد معقولة لرأس المال ضرورية ، اما اساءة استخدام قوة رأس المال ، او التجميد الاناني لتوظيف رأس المال ، فيجب ان يتوقف ، وإلا فإن النظام الرأسمالي سيدمر نفسه من خلال ممارساته السيئة » . وهذا هو بالضبط سبب تعاليم ماركس القائلة ان الرأسمالية ، تقود لا مناص الى الاشتراكية ، من منطقها هي . وما طور في اميركا هو رأسمالية موجهة شبه حرة . أي ، نظام اقتصادي « تنظمه » الحكومة لكنها لا « تديره » . لكن المؤيدين الراديكاليين للمبادرة الخاصة الحرة لم يفهموا قط ان تنظيم الحكومة للاقتصاد ليس اشتراكية . وانه اذا ما وضع بشكل ملائم فإنه يمنع الاشتراكية .

كما رفض روزفلت فكرة حتمية التقسيم الطبقي ، وميل العمالة ورأس المال الى الصراع . وقد لا يدهشنا ان نعلم ، ان برامج الاتفاق الجديد وجدت قواعدها الأساسية في النظام الماديسوني . ووصف روزفلت ذلك النظام على انه « أسس على المبدأ القائل ان رجالاً عديدين من ولايات عدة ، يحملون اراء اقتصادية عدة ، ومصالح اقتصادية عدة ، قد يشيدوا الانسجام القومي ، بواسطة الحكومة القومية ، والوحدة القومية ، والرفاه المستقل . . . [النظام الماديسوني] يعني ان الهدف من الحكومة هو ان تكون الاداة التي تجمع كل تلك المصالح والسياسات وتوازنها وتجعلها منسجمة ضمن جمهورية واحدة » . فوظيفة الحكومة ، كما يفهمها روزفلت ، تتضمن التوفيق بين مختلف المطالب لمختلف الجماعات والمصالح في المجتمع ، لكن التوفيق بين تلك الأمور يجب ألا يختلط علينا بتأمين اجماع على الأمور ، لأن قطاعاً كبيراً من الطبقات الغنية لن تذعن للاتفاق الجديد . لذلك ، وهذا امر على درجة عالية من الأهمية ، فإن من وظيفة الحكومة ان تعين المنفعة او المصلحة العامة التي يمكن ان تحل المطالب المتنازعة والمصالح المختلفة بموجبها . والحل المحدد الذي توصل اليه الاتفاق الجديد ، والذي يهدف الى اعادة توزيع المنافع بين الجماعات والمصالح المختلفة في المجتمع له تأثير قوي في تعزيز اعتدال ذلك القطاع من المجتمع الأكثر ميلاً للانجذاب الى الطبقية . لذلك ، يغذي الاتفاق الجديد عن وعي توسيع الطبقة المتوسطة ، والتي تشكل عامل استقرار واعتدال في الحياة الاميركية ، لأنها تميل الى « اذابة » جميع الفوارق بين الطبقات دون ان تذيب جميع الفوارق بين المصالح .

ادعت الانتقادات المحافظة للاتفاق الجديد ان روزفلت تحرك بسرعة كبيرة خلال الركود . والرد على تلك التهمة ان القيام « بأي شيء » يتطلب التحرك السريع . أما ان تترك الحكومة

القوانين واشكال العلاقات الاقتصادية القديمة ، قائمة - برفض ادخال قوانين وعلاقات جديدة - وسط تغيرات جذرية في الظروف المادية لهو في « حدّ ذاته » اعادة توزيع حكومي للملكية ، فالأشكال القديمة وضعتها الحكومة على ضوء الاوضاع « القديمة » . وعدم تغيير الاشكال لتنسجم مع الاوضاع هو في حدّ ذاته نشاط حكومي بقدر ما هو التغيير المنسجم مع الأشكال الجديدة ، وهو ، الى حدّ ما ، اكثر حفاظاً على الوضع الراهن . وقد فعل روزفلت ، بالطبع ، اكثر من الحفاظ على التناسب . لكن نقطتنا هي ببساطة - انه ليس هناك شيء اسمه « ان تترك الحكومة الاقتصاد وشأنه » لأن الاقتصاد لا يقف ساكناً - انه يتحرك . والانتقادات المحافظة لروزفلت ساعدت على تعزيز الفكرة المغرضة من ان القلق العام على المصالح الاقتصادية للاكثرية هو حفاظ على الماركسية . ويبدو ان هذا يعني انه كلما ظهرت مشكلة صعبة ، فإن افضل حل لها ، هو تجنب اي حل ، او ترك الزمن يعالج المشكلة . لكن روزفلت لم يكن في وسعه الانتظار . فقد كان يتعامل مع ظروف اقتصادية لم يسبق لها مثيل ، شككت بالفرضيات الماديسونية الاساسية القائلة ان الديموقراطية الليبرالية الحديثة تستطيع ان توقف الخراب والدمار الذي يحدثه صراع الطبقات وتستطيع حتى ان تتجاوزه .

« ٤ »

ويشكل الاتفاق الجديد تعديلاً عميقاً على الديموقراطية الاميركية التقليدية ، وهو تعديل تم الوصول اليه عن طريق الخصام مع الليبرالية المبكرة . ويمكننا ان نرى بمنتهى الوضوح ما الذي يعنيه ذلك الخصام الذي تمخض عنه الاتفاق الجديد عند بحث اقامة دولة الرفاه . والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما اذا كان من الواجب ان نفهم التغييرات التي نتجت عن الاتفاق الجديد (أي ، ولادة دولة الرفاه) على انها تغيير للنظام او استمرار للنظام القائم . وان كان هناك من درس نتعلمه من دراسة منهج روزفلت في ادارة الدولة ، فهو رؤية كيف ان بالامكان تحسين الديموقراطية الاميركية «دون» احداث تغييرات اساسية عليها . وكانت مهمة روزفلت العظيمة هي اعادة تكوين المؤسسات السياسية الديموقراطية والذي كان يعادل في قيمته ادخال قيم جديدة الى النظام . وتم ادخال القيم الجديدة بطريقة حافظت على الطبيعة الأساسية للنظام ، اي ، طبيعته الديموقراطية . وقد نذهب بعيداً في اعتبار اقامة دولة الرفاه اهم حدث في التاريخ الاميركي في القرن العشرين ، محلياً على الأقل . ويشكل اقامة دولة الرفاه اعمق تغيير طرأ على الليبرالية المبكرة ، دون ان ينهي الليبرالية .

ومن المهم ، بعض الشيء ، لفهم دولة الرخاء ملاحظة انها ظاهرة حديثة نسبياً في السياسة الاميركية . لذلك فإن دولة الرفاه تفترض مسبقاً نوعاً من التغيير في الممارسات التي سبقت قيامها ، وجميع هذه التغييرات مهما كان حجمها تشكل ابتعاداً عن الممارسات السابقة . ويبدو ان التفسيرات المقبولة للاتفاق الجديد تعطي اهتماماً كافياً للملامح التي تميز تجديداتها ؛ اضف الى ذلك فإن تلك

التفسيرات تقوم على ما يمكن اعتباره تقليلاً لأهمية دولة الرفاه ، بصفتها تنطلق من الليبرالية السابقة . فنظراً لانهيار المذهب الليبرالي السابق ، بات من الضروري اعادة النظر فيه ، وأخذ مسألة ما اذا كان المفهوم التقليدي للعلاقة بين الحكومة والاقتصاد ملائماً ، في الاعتبار . وتمسك روزفلت بفكرة ان الاخطاء المركزية للمذهب الليبرالي السابق ، كانت تلك الفردية غير المنضبطة ، وسياسته الرامية الى تشجيع المؤسسات الفردية الصغيرة ، وعرقلة التجمعات الاقتصادية (أي ، مناهضة الاتحادات الاحتكارية التي كادت تدمر تجمعات القوى الاقتصادية) ، ونظرته الضيقة والجامدة للوظائف المنوطة بالحكومة . والقى الركود العظيم على عاتق الحكومة مسؤولية فعالية الاقتصاد بشكل عام . وقد رفض اتفاق روزفلت الجديد فكرة ان نظاماً اقتصادياً ، مثل نظام الولايات المتحدة ، سوف ينظم نفسه تلقائياً بالمنافسة الحرة بين الأعمال الخاصة ، ولهذا فرض انظمة ورقابة على الاقتصاد بكامله . إلا ان ذلك لم يتم إلا بصعوبة بالغة ، وتطلب صراعاً شديداً ضد الانماط الراسخة من المعتقدات والاتجاهات الليبرالية السابقة .

وقام عداء الليبرالية المبكرة للاجراءات التنظيمية في الاتفاق الجديد ، كما سبق وذكرنا ، على فهم ضيق لوظيفة الحكومة . ويجدر ألا ننسى ان جزءاً هاماً من المذهب الليبرالي السابق يقوم على الفكرة البسيطة من ان جميع الأمور الهامة في الحياة هي من اختصاص المجتمع ، وتضع المجتمع في موضع منفصل عن الحكومة ، وان وظيفة الحكومة اصلاً هي ضمان « ظروف » السعادة للناس . والمذهب الليبرالي المبكر يشدد خاصة على ان وظيفة الحكومة هي ضمان الحياة ، والحرية ، والسعي للسعادة ، لكن « ليس » التمتع بالسعادة او امتلاكها . والنظرة القائلة انه يجب على الحكومة ان تؤمن تلك السعادة او الرفاهية لأكبر عدد من الناس ، هي حسب المفهوم الحديث ، وجهة نظر دولة الرفاه ، وظهرت في هذه البلاد في فترة الركود العظيم .

كان روزفلت مصيباً دون شك عندما قال « حتى هذا الوقت ، كان كل ما يطلب من الحكومة هو اعداد « الظروف » التي تمكن الشعب من العيش بسعادة ، والعمل بسلام ، وان يكون امناً اما الآن فيطلب منها [رفع مستوى المعيشة لكل شخص ؛ وجعل الترف في متناول اكثر الناس تواضعاً ؛ . . . وتحرير كل فرد من مشاق الكدح اليدوي الثقيل) » وبيّن انه « لشيء جديد نسبياً على الحياة الاميركية التفكير في علاقة الحكومة بشعبها الجائع ، ومواطنيها العاطلين عن العمل ، واتخاذ الخطوات للقيام بواجباتها الحكومية تجاههم . فقبل جيل من الزمان ، نادراً ما فكر الشعب بتعابير مثل « الضمان الاجتماعي » ، و« الحد الأدنى للاجور » ، او « ساعات العمل القصوى » . ولا شك ان الرئيس شارك وجهة النظر الليبرالية المبكرة الى آخر مدى ، إلا انه اعطاها « بعداً جديداً » عندما اصر على انه « يجب على كل شخص مسؤول الاعتراف ان الحكومة لم تشكل لتخدم كأداة شعبية باردة تستدعى للعمل بعد حدوث اضرار يمكن اصلاحها . فإذا حددنا دورها بوظائف مثل معاقبة المجرمين بعد اقترافهم جريمتهم او للمة حطام المجتمع بعد خراب ينتج عن انهيار اقتصادي ، او خوض حرب كان يمكن للمنطق ان يمنعها ، عندها ستفشل الحكومة في تلبية تلك الاهداف الانسانية الملحة ، والتي هي اصلاً سبب نشأتها ومبرر وجودها » . ويميّز بيان

الرئيس بين الاجراءات الوقائية والاجراءات العلاجية ، ويدعو لأن تستبق الحكومة الاحداث بمجرد اصلاح الاضرار .

وشارك المذهب الليبرالي اتباع الاتفاق الجديد وجهة النظر القائلة ان مركزية القوة الاقتصادية تمثل تهديداً للديموقراطية ، إلا ان الليبراليين كانت لديهم مخاوف مماثلة من مركزية السلطة الحكومية . لذلك سعى الليبراليون الاوائل الى لامركزية القوة الاقتصادية ، في حين كان اتباع الاتفاق الجديد ميالون ، مع بعض الاستثناءات ، الى استخدام التشريعات المنظمة للسيطرة على تلك المركزية . وتصور اتباع الاتفاق الجديد ، وخلافاً لليبرالية المبكرة ، قيام تعاون ، وليس صراع بين السلطة الحكومية والقوة الاقتصادية الخاصة ، اي بين السياسات والملكية الخاصة ، تقوم السلطة السياسية فيه بدور الاشراف .

ويمكن وضع مواصفات الليبرالية المبكرة كالتالي . تخضع المواضيع الاساسية لاعادة البناء السياسي لاستعادة نظام المنافسة القديم (أي ، تحسين المنافسة الخاصة ، او حرية المنافسة) وهذا لا يتطلب سوى حكومة (لها دور محدود . وقد دعا الليبراليون الى تدمير الاحتكارات ، والاتحادات الاحتكارية ، وليس الى تنظيمها . وكان هناك ذلك الاعتراف ، سيء التحديد، من ان بعض التنظيمات ضروري وملائم ، دون تقرير مبدأ واضح له . اما في الاتفاق الجديد ، فقد كان هناك مبدأ واضح هو ان على الحكومة ان تتولى مسؤولية الحفاظ على صحة وسلامة الاقتصاد ككل ، لدرجة تصل الى اعادة تنظيمه، اذ لزم الأمر، وإعادة توزيع مردوداته. وفي هذا ابتعاد كبير عن مفهوم توفير « ظروف » السعادة نحو التمتع بالسعادة وامتلاكها ، بمفهومها المادي ، او تحقيق الرفاهية . ودولة الرفاه هي مجتمع لا يسعى افراده للسعادة المادية او الرفاهية بشكل فردي . ويثير هذا مسألة ما اذا كان على المرء ان يفهم هذا التبدل في التأكيدات على انه نقلة نوعية في السياسة الاميركية ، ام على انه مجرد تسريع للاعمال السياسية . وهذا السؤال بدوره يثير سؤالاً ابعد ، فإذا كانت النقلة نوعية فإن تغيير العمل كان يقوم على تبدل واع في الفهم السياسي .

وتساءل بازل راوش ، وهو من مؤرخي الاتفاق الجديد ، عما اذا كانت السلسلة الكبيرة من الاجراءات ، والتي تضمنت قوانين مثل « قانون علاقات العمل الوطني » ، و« قانون الضمان الاجتماعي » ، « وقانون المستويات العادلة للعمل » ، تمثل « انطلاقة جديدة » في الفكر السياسي الاميركي والممارسة السياسية . وكانت اجابته ان النشاطات الحكومية الاصلاحية التي باشرها الاتفاق الجديد احدثت « تغيراً نوعياً » في الحكومة الاميركية ـ ما يسمى الحكومة الايجابية او دولة الرفاه . ويقرّ راوش ان شيئاً جديداً قد ادخل الى التقاليد ، لكن يجب اعتباره منبثقاً عن مجمل كمية النشاط الاصلاحي . والتغير الكمي يتحول ، بعد فترة معينة الى تغير نوعي . ولهذا يمكن التقليل من مستوى الاتفاق الجديد ليصبح سلسلة من القوانين التشريعية استهلتها ادارة روزفلت . ويقود هذا التفسير للاتفاق الجديد الى النتيجة القائلة انه لم يكن هناك تغيير ، وبتحديد اكبر ، كان هناك

اتفاق « متسرع » وليس اتفاقاً « جديداً » . وان الضجة التي اثارتها المعارضة كانت مجرد رد فعل للسرعة التي نشرت بها سلسلة القوانين التشريعية للاتفاق الجديد .

ويرى المرء في راوش انعكاساً للفكرة القائلة ان الاتفاق الجديد فعل ، ودون وعي منه ، ما دُفع الى فعله ، وان القوة الدافعة كانت غليان الاحداث وليس التقاط روزفلت لمعاني تلك الاحداث ، ولا للاتجاه الذي اتخذته من تشريعات الاتفاق الجديد . فالقول إن التغيير النوعي الذي طرأ قد حدث بالقوة المحضة لتعدد ردود الفعل على مشاكل مباشرة ، هو القول ببساطة إن الاتفاق الجديد لم يكن واعياً لما كان يفعله . ويمكن طرح المشكلة كالتالي : هل كان روزفلت قائداً أم تابعاً ، واذا كان قائداً ، هل كان يعلم فعلاً الى اين يتجه ؟ يتفق الجميع على ان روزفلت لم يكن رجل نظريات ، بل سياسي . وما نقوله نحن ، ان راوش يعكس وجهة النظر السائدة من ان الممارسة تصنع النظرية . اما نحن فنؤمن ، انه في حالة الاتفاق الجديد بشكل خاص ، والاحداث السياسية بشكل عام ، فإن العكس هو الصحيح . فروزفلت لم يكن يعرف جذور عمله السياسي ، ولا ان يتنبأ بالنتائج اللاحقة لذلك العمل . إلا انه عمل ، وكان يعرف من حيث المبدأ شكل التغييرات التي تحملها اعماله . وحيث اننا قد نستخلص بأن ذلك المبدأ كان القوة الموجهة للقوانين التشريعية المتعددة التي وضعها الاتفاق الجديد ، بغض النظر عن مدى ملائمة بعض تلك القوانين ، فلا حاجة للقول ان روزفلت قد اعطى اسماً للعمل كله قبل ان يشرع في بحث التفاصيل ، حيث انه ادخل تعبير « الاتفاق الجديد » في الخطاب الذي القاه بمناسبة قبول تسميته مرشحاً لانتخابات الرئاسة في تموز / يوليو ١٩٣٢ . « لقد وصفت جوهر برنامجي بالاتفاق الجديد ، والذي يعني بانجليزية بسيطة « مفهوماً » مختلفاً لواجبات ومسؤوليات الحكومة تجاه الحياة الاقتصادية » .

ويجدر ان نكرر : ان هدف الاتفاق الجديد هو دولة الرفاه . وفهم دولة الرفاه يعني ان نفهمها من خلال علاقاتها بتعاليم لوك ـ جيفرسون . وبالنظر الى دولة الرفاه على ضوء تعاليم لوك ـ جيفرسون ، يمكن للمرء ان يقرر تماماً ماهية مبادىء روزفلت . فاعلان الاستقلال يعرّف وظيفة الحكومة بتعابير تشير الى فهم معين للعلاقة بين السعادة وظروف السعادة . وحسب ذلك المفهوم فإن الحياة ، والحرية ، والسعي للسعادة تشكل الظروف اللازمة للسعادة ، ووظيفة الحكومة تأمين هذه الظروف ، لكن ليس السعادة . اما روزفلت فيؤمن ان وظيفة الحكومة هي تحقيق اكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس . ويبدو انه يعتبر ان السعادة هي الرفاهية ، ويعرف مفهومه للتغيير من منطلق الانتقال من الحقوق السياسية الى الحقوق الاقتصادية . وهذا التغيير الاساسي في التأكيدات هو ما يعطي الاتفاق الجديد صفته المميزة كحركة سياسية ، لأنه ، من الآن فصاعداً ، لن يقتصر عمل الحكومة على تأمين ظروف السعادة ، بل ، والى حدّ بعيد ، الى التمتع بالسعادة المادية وامتلاكها ، والذي يمكن ان نطلق عليه بصدق ، الرفاهية . والرفاهية هي مفهوم وسط يقع بين ظروف السعادة والسعادة نفسها . ويبدو واضحاً اذاً ، ان روزفلت حاول ان يطور وجهة نظر

عميقة حول ما يجب على البلاد عمله لمواجهة الازمة القائمة ، اخذاً في الاعتبار المبدأ السياسي . اضف الى ذلك أنه كان قادراً على ان يعبر عما يجري بطريقة افضل من اي رجل اخر في تلك الحقبة .

ويكفي هنا ان نؤكد انه كان هناك اختراق مفاجىء للفكر السياسي الاميركي في الثلاثينات من هذا القرن حققه روزفلت والاتفاق الجديد . ونتيجة للتجربة غير العادية للركود العظيم والطريقة التي فهم بها ، فقد باتت الليبرالية المبكرة مهددة بشكل خطير . وما هو على جانب عظيم من الأهمية لفهم سياسات حقبة الاتفاق الجديد ، ان الخلاف بين روزفلت والليبرالية القديمة لم يكن ناشئاً عن ردة فعل الليبرالية على سرعة نشر القوانين التشريعية للاتفاق الجديد . فقد نشأ اصلاً من اختلاف المفاهيم حول مقاصد واهداف المجتمع الديموقراطي . وتشتمل المساهمة التي قدمها الاتفاق الجديد للتقاليد السياسية الاميركية على تصحيح وجهة النظر الليبرالية المبكرة الى حدّ تعديل فهمها الضيق لوظائف الحكومة (او للعلاقة بين الحكومة والاقتصاد) ، وعلى هذا الضوء فقط يمكننا ان ننظر الى قضية روزفلت والاتفاق الجديد ونحيط بكامل ابعادها . ومن اساسيات صحة دولة الرفاه ، تأكيد روزفلت من « ان الحكومة تتحمل المسؤولية النهائية لرفاهية مواطنيها » ، اي ، تأمين السعادة المادية ، او رفاهية المواطنين . في حين ان الليبرالية المبكرة فصلت المجتمع عن الحكومة وواصلت الاعتقاد في ان الحكومة ضرورية في ظروف معينة فقط .

والطرح المميز في الاتفاق الجديد هو ان من مسؤولية الحكومة ليس مجرد اعداد الظروف المواتية لتحقيق السعادة (ذاك هو مذهب لوك الوارد ضمناً في تأسيس اميركا) ، بل هو شيء يقارب من السعادة ذاتها او ما يمكن ان نسميه رغد العيش او الرفاهية . وقد يبدو ان الفرق بين دولة الرفاه والمذهب الليبرالي للوك وجيفرسون تمتد جذوره الى الفرق الاساسي بين السعادة او رغد العيش والسعي للسعادة بصفتها غاية الدولة او هدفها . والسبب الاساسي لسقوط الليبرالية المبكرة هو النظرة احادية الجانب والممعنة في تبسيط مسألة التركيز على الفردية وكل ما يتضمنه ذلك من سياسات وحكومات . ويتطلب تصحيح وجهة النظر هذه التحقق من ان وظيفة الحكومة هي اكثر من مجرد ضمان الحياة ، والحرية ، والسعي للسعادة ، كما افترض فكرنا السياسي التقليدي . ولا ريب ان حرية ودرو ويلسون الجديدة بدأت تشكك في صلاحية الليبرالية المبكرة . وقد تجاوز روزفلت بعض جدود الديموقراطية الليبرالية ، بل انه وسّع من افقها بتعليمنا ان المجتمع الديموقراطي يحتاج للحفاظ عليه ضمان المساواة في الفرص من خلال تدابير حكومية للرفاه او رغد العيش . لكن يبدو ان روزفلت ، في سعيه المستمر لتقوية المساواة الاقتصادية ، لم يع ذلك ، فالشخصية الانسانية قد تنغمس في الاهتمام بحياة اقتصادية افضل تنظيماً تشدد على حماية الصحة والرفاه والحرية من العوز . ويحتمل ان رزوفلت لم يتوقع ان ينتج عن الرغبة الانسانية في الرفاهية ما اطلق عليه توكوفيل اسم « الاستبداد الناعم » . وربما كانت هذه اكبر الصعوبات التي اشتمل عليها الاتفاق الجديد .

« ٥ »

ان اعظم انجازات منهج روزفلت في ادارة الدولة هو حفاظه على استمرارية التقاليد السياسية الاميركية . ووفقاً لذلك ، كان ذلك المنهج قادراً ان يميز متى يتطلب الامر صلابة في الممارسة ، ومتى يتطلب مرونة في المبادىء . وقد رأى « الشيوخ التسعة » كما اصبح يطلق على محكمة هيوز ، ان من الأنسب الابقاء على صلابة الممارسة وليس مرونة المبادىء . وفي اية تقاليد حيّة ، مثل التقاليد السياسية الاميركية ، فإن التجديدات المراد ادخالها لا تكون بالضرورة معارضة لتلك التقاليد . فقد تمثل بالفعل تقوية لها ، ولا يمكن للمرء ان يفهم تقاليدنا السياسية بعمق ما لم يفهمها على ضوء تلك التقوية . والغلطة التقليدية التي يرتكبها المحافظون هي اخفاؤهم حقيقة ان التقاليد المتصلة التي تتغير باستمرار ، والتي يجلّوها ويحترموها ما كانت لتظهر ابداً من خلال المبدأ المحافظ ، او من دون الانقطاع عن القديم ، ودون الثورات ، والاضطرابات ، في البدايات الأولى لتلك التقاليد . وقد بيّن روزفلت ، وهذه الفكرة امام ناظريه ، في بداية حملته الثانية لانتخابات الرئاسة ان الحفاظ على وضع لا يعني الجمود ومنع اي تغيير ، ان الحفاظ يعني الاصلاح ، لذلك فإن الاصلاح يصبح حفاظاً بالنسبة للمحافظ بعيد النظر .

وبعد الاعلان عن خطة تسمية هيئة المحكمة العليا بفترة وجيزة ، في اوائل العام ١٩٣٧ ، كتب فيلكس فرانكفورتر الى الرئيس بأن ليس هناك من طريقة سهلة لتجاوز الصعوبة مع المحكمة العليا ، وان جميع مسارات العمل الممكنة لها ميزات واضرار وان اصلاحاً كبيراً من الكيان السياسي لا بد ان يتضمن صدمة ما لذلك الكيان ، إلا ان روزفلت كان مستعداً للمخاطرة . لقد قالت محكمة هيوز ان الطوارىء التي يفرضها الركود الاقتصادي لا تغير الامور ، وقال روزفلت ان ذلك الوضع يغيّر الامور . وذهب الى ما هو ابعد من ذلك . فقد اراد للمحكمة ان تفهم التيارات والاتجاهات المختلفة التي تسيطر على البلاد ، ليس مجرد التفكير في رغبات الشعب واماني المتغيرة ، او توجهها نحو الحفاظ على مبادىء الحكومة ومؤسساتها والتي تهدف الى حماية مصالح المجتمع ككل .

ومما يساعدنا على فهم الاتفاق الجديد هو حقيقة ان فترات الازمات كانت دوماً الفترات التي يحقق فيها العقل الاميركي اعظم تمعن له في طبيعة السياسة والمجتمع السياسي . وتمثل حقبة الاتفاق الجديد الصورة الأكثر تغلغلاً في السياسات الاميركية ، ففي الازمات ، عندما تناقش المواضيع الاقتصادية والسياسية العميقة ، وتحل ، يتكشف تماماً ما هو سياسي اصلاً . والنتيجة التي لا بد منها هي مستوى الخلاف السياسي الذي كان يمثله جيل الاتفاق الجديد . لقد حاولنا ان نطرح الاسباب التي تدفعنا الى الاعتقاد ان اتفاق روزفلت الجديد لم يكن مجرد امتداد للمذهب الليبرالي المبكر ، فالانتقادات التي وجهت الى روزفلت ، سواء من اليسار او اليمين ، سيطر عليها دوماً فكرة انه سياسي « برغماتي » ، وانهم فشلوا في التعرف على مساهمة مميزة واحدة له في فن ادارة الدولة . إلا ان منهج روزفلت في ادارة الدولة اضاف بعداً جديداً للفكر السياسي الاميركي ، لأنه ، وفي خضم التوتر بين التقدميين والاشتراكيين ، ارتفعت البلاد به ، ومن خلاله فوق هذين الخيارين .

فيلكس فرانكفورتر

ريتشارد جي . ستيفنس

كان لفيلكس فرانكفورتر اربع مهن ، تكفي كل واحدة منها لملء حياة اي رجل اخر . ولد في فيينا عام ١٨٨٢ وهاجر مع عائلته الى نيويورك وهو في سن الثانية عشرة ولم يكن يعرف كلمة انجليزية واحدة . ودرس في كلية المدينة في نيويورك ، تابع بعدها دراسته في كلية القانون في جامعة هارفرد حيث نجح بتفوق باهر ، وتخرج في الجامعة ذاتها في العام ١٩٠٦ . وكانت طلاقته باللغة الانجليزية عظيمة في ذلك الحين ، سواء كتابة او تحدثاً ، والتي استمرت في تطورها طيلة حياته .

كانت مهنته الاولى ، والتي استمرت اطول فترة هي مهنته كمصلح - الاطول لانها استمرت طيلة حياته . وفي حين كان يمتدح مهنة محامي المدينة الصغيرة الذي يمارس القانون بشكل عام ، إلا انه لم يتمنَّ تلك المهنة لنفسه . فقد كان يريد ان يصبح محامياً من دون موكلين ، أي انه كان يريد ان يوسع افقه في القانون ذاته ، لأن لديه حماساً للعدالة (القانون في خدمة العدالة) ، ولأن لديه رغبة عارمة في التعلم . وبعد تخرجه في كلية الحقوق في هارفرد عام ١٩٠٦ ، سرعان ما تخلى عن عمله الخاص من اجل عمل اقل راتباً ، وان يكن اكثر ارضاء لطموحاته ، هو مركز في مكتب هنري ل. ستمسون ، مدعي عام الولايات المتحدة للمنطقة الجنوبية في نيويورك . وقد تبع ستمسون في عمل خاص استمر فترة قصيرة ، انتقل بعدها معه الى وزارة الحرب ، وعندما طلب منه في العام ١٩١٣ تدريس القانون في كلية الحقوق في هارفرد ، انضم اليها في العام ١٩١٤ .

وكانت مهنته الثانية اكاديمية . ولم تكن بعيدة عن مهنته الأولى . فقد عاد الى كلية الحقوق وكان هدفه اصلاحها ، وان يصلح من خلالها القانون والحياة العامة ، بقدر ما كان رغبة في الهرب من « معيشة الكفاف التي يعيشها المفكرون » التي واجهها اثناء خدمته في الحكومة . وباستثناء بعض الانقطاع بين الحين والآخر ، مثل عودته للخدمة في وزارة الحرب (من ١٩١٧ - ١٩١٩) ، والعمل في جامعة اكسفورد (١٩٣٣ - ١٩٣٤) ، والعمل في عدد من اللجان المختلفة ، فقد بقي في كلية الحقوق من العام ١٩١٤ وحتى تعيينه في محكمة الولايات المتحدة العليا عام ١٩٣٩ .

أما مهنة فرانكفورتر الثالثة ـ وربما كانت كلمة مهنة غير ملائمة لها ـ فهي كونه الناصح الأمين لفرانكلين روزفلت . ولم يلتق الاثنان خلال دراستهما في هارفرد ، إلا انهما التقيا بعد تخرج فرانكفورتر من كلية الحقوق بفترة وجيزة ، واصبحا على علاقة وثيقة ببعضهما ، في العام ١٩١٣ ، عندما كان الأول يخدم في وزارة الحرب ، والثاني في وزارة البحرية . وكما ان المهنة الأولى لم توقف الثانية ، فقد كانت الثالثة اضافة للاثنتين السابقتين وامتداداً لهما . واصبحت الصداقة بين الرجلين اوثق بعد انتخاب روزفلت حاكماً لولاية نيويورك في العام ١٩٢٨ ، واستمرت طيلة فترة عمل روزفلت كحاكم ورئيس . وكان سخياً في تقديم النصائح المتعلقة بشؤون الدولة الى روزفلت ، الذين كان يتلقاها بامتنان ، وقد اثارت صداقتهما الكثير من الحسد ، والخوف ، والريبة .

وفي كانون الثاني / يناير ١٩٣٩ ، عين الرئيس روزفلت ، فيلكس فرانكفورتر كقاض عضو في محكمة الولايات المتحدة العليا . وكانت هذه مهنته الرابعة التي توجت جميع المهن . وخدم في تلك المحكمة لأكثر من ثلاثة وعشرين عاماً والى ان اضطره المرض الى التقاعد عام ١٩٦٢ . وفي اثناء خدمته في المحكمة استمرت مراسلته لروزفلت قوية نشطة وحتى وفاة الاخير في العام ١٩٤٥ . وكان اعجابه بروزفلت جزءاً وقطعة من اعجابه بالولايات المتحدة . وفي حين ان من المؤسف والمسيء لذكرى كلا الرجلين القول ان فرانكفورتر قد « استغل » روزفلت ، فإنه يصح القول انه رأى في روزفلت العربة القادرة على حمل الكثير من الخير للبلاد ـ اي عربة الاصلاح . وفي اثناء خدمته في المحكمة ، فقد قام بكتابة عدداً ضخماً من النشرات والخطابات التي تراوحت بين الحكايات والمواضيع الثقافية ، بحيث يمكن القول انه بقي اكاديمياً ، كما بقي ناصحاً اميناً ، رغم ارتفاعه لمنصب عضو في المحكمة العليا ، كما كرس كل واحد من النشاطات الثلاثة ، المدرس ، والناصح الامين ، والقاضي ، لخدمة الاصلاح .

لكن اذا كان الاصلاح هو السّداة(*) في نسيج مهنته القضائية، فلا ريب ان اللحمة(*) قد اصبحت مشدودة اكثر . ففي حين ان لكل مهنة قيوداً ملازمة لها ، فقد رأى بوضوح ، واكد باصرار ، بأن المنصب القضائي يفرض مجموعة خاصة جداً من الصفات المميزة على القائمين به . وسواء كان فهمه للضوابط القضائية يخرب قدرته القضائية ، كما هو الحال بالنسبة لهولمز ، او ينقيها ، فإنها هي المسألة التي سوف تقرر فهم وتقدير صواب منهجه في ادارة الدولة . ومهما تكن فكرته عما كان يجب ان يفعله فرانكلين روزفلت بالروس ، او بالركود الاقتصادي ، او الحرب ، فإن ما يهم هو فكره عن العدالة ودستور الولايات المتحدة ، ومنصبه في المحكمة العليا في ظل الدستور والتي شكلت اسمى اعماله كرجل دولة ، اضافة لقراراته القضائية والاراء التي تدعمها .

لقد صحح انتوني لويس لقب « الاقتصادي » الذي كان يطلق على فرانكفورتر « بالديموقراطي » ، وفي حين لم يكن فرانكفورتر شخصاً حزبياً إلا انه كان من انصار الاتفاق

(*) خيوط الطول في النسيج .

(*) خيوط العرض .

الجديد . وآمن بأنه كان من المناسب ، علاوة على انه مما يتفق مع الدستور ، ان تقوم الحكومة القومية بعمل قوي لتشكيل اقتصاد الأمة وتنظيمه . وقد انشغلت البلاد بتلك المهمة باكراً ، اضافة للقضايا الحاسمة التي ابدت المحكمة العليا اتفاقها في الرأي مع الرئيس والكونجرس ، واقرت بأنه قانوني وعمل حكيم ان تقوم الامة بذلك قبل انضمام فرانكفورتر الى المحكمة . لكن كانت هناك مناسبات عديدة عظيمة لفرانكفورتر كي يعيد تشكيل القانون بخصوص تلك المسائل . كان رأيه الأول هو الرأي الذي ابداه للمحكمة في قضية « هول ضد شركة بمكو التجارية » وهي قضية بحثت ضريبة فرضتها ولاية فلوريدا على الاسمنت المستورد . وكان رأيه الأخير هو مخالفة رأي هيئة المحكمة في قضية « المجلس القومي للعلاقات العمالية ضد شركة والتون الصناعية » ، وهي قضية اثارت مسائل حول الطريقة الملائمة التي يتوجب على المحاكم ان تنظر بها الأنظمة الخاصة بالعلاقات العمالية . وهكذا ، فقد بدأت مهنته القضائية وانتهت بمسائل ناشئة عن البند الخاص بالتجارة في الدستور .

والقول بأن لقاضي ما فرصة « تشكيل القانون » ، لا بد ان يثير على الفور مسألة الحد الذي يشكل فيه ذلك العمل مفاهيم القاضي . وما هو النمط الذي يسير عليه عندما « يشكل » القانون ؟ لقد اكد جميع قضاة المحكمة العليا على الدوام بأن الدستور هو نمطهم . لكن الدستور موجز ، وشامل « وهُدف منه ان يدوم لاجيال قادمة ، وان يتكيف بالتالي مع مختلف « ازمات » القضايا الانسانية » ، ولذا فهو بحاجة الى تفسير . لذلك ، فإن ما يمرر كأنه جواب لمسألة يجب ان يعامل كأنه مشكلة . وفي مواجهة مباشرة مع هذه المشكلة ، قال فرانكفورتر في قضية بارنيت :

> في الماضي ، بنت هذه المحكمة اراءها ، من حين لآخر ، على سياسة مناهضة لما يجسده التشريع ، بإيجاد قوانين تتعارض مع ما اطلق عليه « روح الدستور » . وهذه السلطة المدمرة وغير واضحة المعالم لم يمنحها الدستور للمحكمة . وقبل ان يتم الغاء قانون شرع حسب الاصول بقرار قضائي ، يجب ان يمنع ذلك بقيود صريحة تفرض على السلطة السياسية في الدستور . كما يجب ألا يسمح لأحد ان يطالب بإسقاط تشريعات لأنها تبدو بالنسبة لنا كأفراد معارضة « لخطة وهدف » الدستور . وانها لقاعدة مغرية جداً ان يجد المرء في رأيه الشخصي اهداف المؤسسين .

ولا ريب انها مغرية ، لكن هل يستطيع المرء ان ينكر باطمئنان خطة واهداف الدستور او روحه كي لا يخضع للاغراء ؟ وما الذي يمكن ان يعنيه فرانكفورتر بقوله « الحرف يقتل » ما لم يكن يعني ان الروح تعطي الحياة ؟ ولا معنى للقول ان فرانكفورتر يتعامل مع الدستور بطريقة ومع التشريع بطريقة اخرى . اي ان نقول ان الدساتير يجب ان تفسر بدقة ، اما التشريعات المعرضة ، من قبل الهيئة التشريعية التي اصدرتها ، للتعديل ، والتصحيح ، والاضافة في كل حين ، فقد تتهاون في تفسيرها . وربما عني ان نترك للسلطة التشريعية حرية العمل في « كلتا » الحالتين ، لأنه في قضية بارنيت ، « كُبحت » تلك السلطة التي قال انها غير موجودة في « خطة واهداف » الدستور او « روحه » . لكن الصيغة التي وضعها ليست اقل اشكالية . فقد ناقش هاملتون، عندما اظهر ان المراجعة التشريعية كانت متوقعة في المخطط الذي وضعه الدستور، وان

القيود ، حتى الضيق جداً والمحدد منها ، مثل القيد القاضي بعدم السماح للهيئة التشريعية تمرير القوانين ذات الاثر الرجعي « يمكن الحفاظ عليها عملياً بواسطة محاكم العدل ليس إلا ، والتي يجب ان يكون من واجبها اعلان الغاء جميع القوانين المعارضة لفحوى مضمون الدستور » .

وتصبح صيغة فرانكفورتر اشد اشكالية عندما نشير الى انه لا يتردد في الاعتماد على وجهة نظره « الخاصة » في « روح » الدستور او « خطته » . وفي قضية « اتحاد سان دييغو ضد جارمون » اثيرت مسألة ما اذا كانت مجموعة القوانين التي يصدرها الكونجرس حول انظمة معينة للعلاقات العمالية لها سابقة لدى الولايات ، قال « مع الاخذ بعين الاعتبار ما يتطلبه مسبقاً النظام الفدرالي الذي نعتنقه ، بما في ذلك مبدأ توزيع السلطات ، ليس على أسس اقليمية نظرية ، بل على اساس انه منشط الديموقراطية . لقد فرض علينا ألا نسعى لأن نسحب من الولايات سلطة التنظيم عندما يكون النشاط المراد تنظيمه مجرد امر سطحي من قانون الكونجرس . « اي » نظام فدرالي ؟ ولماذا تنشيط الديموقراطية ؟ هل يدعو الدستور لأي من الامرين ؟ ربما ، لكن ان كان الجواب بالايجاب ، فإنه يدعو « بروح » الدستور او « خطته » ، وليس نصه . فهل فات فرانكفورتر ملاحظة ان الدستور لم يستعمل « ولا مرة واحدة » كلمة « فدرالي » ؟ كما لم يستعمل كلمة « ديموقراطية » . ولا ريب ان الكلمات الثلاث الاولى من مقدمة الدستور « تتضمن » شيئاً يستحق ان نطلق عليه ديموقراطية ، لكن ذلك امر قابل للنقاش . ولا ريب ان الجملة الاولى من البند الأول الذي فوض تلك السلطات التشريعية ومنحها الى الكونجرس فقط ، يفترض ان هناك سلطات تشريعية اخرى ، مما يقود الى ان نستنتج « احتمال » ان يكون هناك شيء من « تقسيم » السلطات بين الحكومة الفدرالية والولايات . لكن تقسيم السلطات ـ واحدة للأمة ، وواحدة للولايات ؛ اثنتنان للامة ، اثنتان للولايات ـ الذي تتحدث عنه الكتب المدرسية على انه جوهر « الفدرالية » ، لا وجود له في الدستور . ورغم التأكيد الدقيق في التعديل العاشر من الدستور ، فلا يوجد كلمة واحدة فيه تماثل تعابير البند I الفصل الثامن ، التي تقول « يكون للولايات سلطة . . . الخ » . ولن يفيد قول ذلك ، على اية حال ، فالجميع « متفقون » الآن على انه دستور « فدرالي » و« ديموقراطي » ، وجهت تلك الفقرة المأخوذة من قضية بارنيت التي استشهدنا بها ، ضد هذا الاقرار المقبول من الجميع . وفي وسع المرء ان يبين بطريقة اخرى ان تأكيدات فرانكفورتر في قضية بارنيت هي نوع من هزيمة الذات ، اذ كيف يستطيع المرء « قط » ان يعرف انه لا يجب على قضاة المحكمة العليا ان يصدروا احكامهم على ضوء « روح » الدستور ما لم يدركوا كيف يفعلوا ذلك ، وانه يتوجب على قضاة المحكمة العليا ان ينجزوا واجباتهم حسب روح الدستور ، لأن من المؤكد ان الدستور لا يقول كيف يجب ان يفعلوا ذلك .

والسؤال الجوهري اذن ليس ما اذا كان فرانكفورتر قد تحدى قيوده فيما يتعلق بروح الدستور ، لأنه تحداها ، بل ما هو مفهومه لروح الدستور. فالفقرة التي استشهدنا بها سابقاً من الرأي الذي قدمه للمحكمة العليا في قضية « اتحاد سان دييغو ضد جارمون » تشير الى ان فهمه لمغزى الدستور وخطته يمكن تلخيصه بكلمتي « فدرالية » ، و« ديموقراطية » ، كما ان هذا الاستنتاج

تدعمه دراسة عن كل كتاباته المنشورة، سواء منها التي داخل المحكمة أم خارجها . وبالطبع فإن كلا الكلمتين ، والأولى على وجه الخصوص، هي معضلة ضخمة . فلا شك ان فرانكفورتر لا يقصد ان لدينا نظاماً « فدرالياً » بالمعنى الدقيق للكلمة . بل ويبدو انه لا يعني ان لدينا « تقسيماً للسلطات » ، بمعنى ان الدستور يعطي صراحة سلطة للامة واخرى للولايات . وما يبدو انه يعنيه ، هو ان هناك عالماً من الاشياء يمكن الولايات من العمل بشكل دستوري، وان هذا العالم قد قوطع بعد ان منح الدستور كل السلطات التشريعية للكونجرس. وهذا القول غير مفاجىء على الاطلاق. لكن يبدو « ايضاً » انه يقول ان الكونجرس هو الذي يقرر كيف يكون تقسيم الاشياء بينه وبين الهيئات التشريعية للولايات. وانه لتقسيم غريب يواصل فيه احد المستفيدين الاثنين اعادة توزيع الفوائد .

> ويكفي القول ان اعطاء مذهبنا الفدرالي ما يستحق من اهتمام، في اثناء ممارسته العملية ، ويعني ابقاء الصلاحيات التي تحتفظ بها الولاية في المسائل التي هي من صميم اهتماماتها ، ما لم يكتسح الكونجرس جميع السلطات من مجالس الولاية ، او ان يكون مطلب الولاية هو نزاع لا مجال للخطأ فيه مع ما امر به الكونجرس .

وإنه لأمر مزعج للمدافعين عن حقوق الولايات سماع تلك الأمور عن « صميم اهتمام » الولاية ، او « تحتفظ » بها الولاية (وللتذكير فهذه هي كلمات التعديل العاشر من الدستور) والتي يمكن للكونجرس ان يكتسحها من المجالس .

> ان عملية تعديل المناطق التي تتداخل فيها سلطات الولايات مع السلطة القومية قد انعكست في المئات من القضايا منذ البدايات الأولى لتاريخنا. وهذه المواضيع بالذات اصاب وباؤها الاتحادين الفدراليين الناطقين باللغة الانجليزية، والتي كان دستورهما يوزع، بشكل مماثل، السلطات التشريعية المتعلقة بالأعمال الاقتصادية بين الحكومات المركزية والفرعية. وهذا النوع من الصعوبات هو من صميم النظام الفدرالي الدستوري .
>
> كما ان الاختراقات المتبادلة في المجتمع الحديث لم تقض على سلوكيات الولايات : وليس متروكاً الينا القيام بالاعتداء على نظامنا الفدرالي سواء بعدم الاكتراث للحفاظ عليه ، او بالاهتمام المفرط بالقوى الموحدة للتكنولوجيا الحديثة. وقد تثبت التبريرات التقليدية انه لا توجد نشاطات معزولة داخل حدود احدى الولايات . لكن ذلك لا يبرر امتصاص الولايات المتحدة للسلطة التشريعية في جميع المجالات والتذكير القديم الذي لا يذوي ابداً ان على هذه المحكمة الاهتمام بضوابط السلطة القانونية، وليس قيود المحكمة في ممارساتها مع الكونجرس. فحين يؤثر سلوك معين مشروع على التجارة بين الولايات، فالقضية تحتاج الى حكم عملي، لا ان يقرر على ضوء افكار تجريدية . وممارسة هذا الحكم العملي موكول اصلاً، والى حدّ كبير، بالكونجرس، الذي يخضع بدوره لرقابة الناخبين .

لكن ان كان لدينا بلد لديه تقليد قوي في الحكم الذاتي المحلي، إلا ان حدود اختصاصه المحلية قد تتسع او تضيق، بين فترة واخرى حسب الاحكام العملية للهيئة التشريعية المركزية، ويمكن ان نطلق على حكومته، حكومة « فدرالية » ، عندئذ تكون حكومة انجلترا فدرالية ـ ليس

هذا فحسب ، بل ان « جميع » الحكومات « فدرالية » ، حتى حكومات الولايات المنفردة ذاتها . واستعمال الكلمات بهذه الطريقة يلحق الصفة آلياً بالاسم دون ان تضيف اي وصف له . فأن تقول ان لدينا نظام حكم « فدرالي » ، كأنك لا تقول اي شيء عن نظامنا . لاحظ جيداً ان فرانكفورتر تجنب في كلماته ، وربما في كل ما يعنيه، ذكر اية ضوابط قضائية على الهيئة التشريعية مثل تلك التي ابقي عليها في القرار الذي اتخذ في القرن التاسع عشر حول هذه المسألة . ومسألة ما اذا كان مجرد منح الدستور للكونجرس السلطة على التجارة يلغي جميع سلطات الولايات الخاصة بهذا الشأن، وهل يتجنب الكونجرس ممارسة سلطته تلك ام لا ، قد اثيرت في قضية « جيبونز ضد اوغدن » ، إلا انها لم تسوى فيها . وبعد تردد وتفكير طويلين سوت المحكمة هذه المسألة على غرار قضية « كولي ضد الهيئة الادارية لميناء فيلادلفيا » ، وكأن الجواب هناك ما معناه « احياناً نعم ، واحياناً لا » ، إلا ان المحكمة احتفظت لنفسها بقرار متى تقول نعم ومتى تقول لا . ويقول فرانكفورتر ان ذلك ليس سؤالاً ملائماً للحصول على قرار قضائي. انها قضية قرار عملي، اي قرار تشريعي .

فإن لم تكن كلمة « فدرالي » في عبارة « النظام الفدرالي الذي نعتنقه » توضح نظامنا لنا ، فلربما اوضحته كلمة اخرى من تلك العبارة . « وقصرَ الكلام » ، واستعمل هنا احدى عبارات فرانكفورتر المفضلة ، هو ان فرانكفورتر يؤمن ان الدستور يهدف الى ان يكون للهيئات التشريعية التابعة للولاية او للسلطة القومية مطلق السيطرة ، باستثناء ما قيد بممنوعات صريحة، على ان تفسر تلك الممنوعات بشكل دقيق جداً . وان لم تنسجم اعمال الهيئة التشريعية للولاية ، مع الهيئة التشريعية القومية فإن على الاولى ان تفسح الطريق للثانية . وهكذا فإن « التقسيم » بين الهيئة التشريعية القومية والهيئة التشريعية للولاية مرهون بما تسمح الأولى بالتخلي عنه للثانية . والآن ، قد يكون هذا نظاماً جيداً ، وقد يكون نظامنا ، ايضاً . لكن ذلك يثير سؤالاً في غاية الأهمية ، اذا كان فرانكفورتر يعتقد، ويبدو انه يعتقد فعلاً، بأن النظام سوف يصبح اكثر قومية بمرور الوقت ، على حساب الولايات ، وبالتالي على حساب اي شيء يمكن ان نطلق عليه « فدرالية » ـ فإن المرء قد يتساءل ما اذا كان يعتقد بأن الدستور ذاته يهيء بنصوصه الحرفية ، او « بروحه » لهذه السيطرة القومية التدريجية عن طريق عدم منح اي شيء للولايات ، وفرض بعض القيود القليلة المحددة على الولايات المتحدة، ومنحها اوسع السلطات واكثرها مرونة ، وهي سلطات يتم تحقيقها تدريجياً حسبما تتطلب مقتضيات الساعة وما تسمح، او لا تسمح، به قدرات الكونجرس . ومن جهة اخرى ، اعتقد ان الدستور ذاته يتغير بمرور الزمن : اي انه الآن شيء ويصبح في وقت آخر ، بطريقة ما ، وليس « بعمل رسمي مهيب » يقوم به الشعب، شيئاً آخر .

ويبدو ان فرانكفورتر اعتقد ان الدستور ذاته قد تغير. وفي احدى القضايا اشار الى القانون على انه « حيّ » ، لكن ذلك كان في احدى حواشي كتاباته . وتحدث في قضية « وولف ضد كولورادو » عن بند الاجراء الصحيح (والذي سنعود اليه في هذا الفصل لاحقاً) ، على انه « مبدأ حيّ » . وهذا مجرد تلميح ، لكن تفحص كتاباته خارج المحكمة يكشف نواياه . وفي كتابه « بند

التجارة كما يراه ماوشال، وتاني، وويت » الذي نشر عام ۱۹۳۷ » قال ان علم النفس الانجليزي الضخم عن الفهم العام للقانون وتطوره عن طريق دراسة القضايا قضية قضية ، وليس من خلال مبادىء عامة ، يجد تطبيقاً خادعاً عندما تحول تقنيات التقاضي في القانون العام الى فن اصدار القرارات الدستورية » . ويبدو هذا انه يظهر تمييزاً واضحاً بين التقاضي في القانون العام والتقاضي الدستوري. لكن اذا تفحصنا الأمر بعناية وقرأنا النص بالكامل، فإن المرء يرى ، انه مهما تكن وسائل القانون العام « خادعة » فما زال هناك « تطبيق » يؤجل. وفن الادارة القضائي، كما يفهمه فرانكفورتر يعني الاسراع في انجاز هذا التأجيل. والقاضي الدستوري يختلف عن القاضي العام، على ما يبدو، في حدة الذهن، اكثر من اي شيء اخر .

وفي العام ۱۹۳۰ ، قال فرانكفورتر انه مضت اكثر من مئة عام قبل ان « تظهر » مقاومة قانونية وسياسية قوية لتدخل السلطة الفدرالية في مسائل خارج الهدف الذي اوجدت من اجله، رغم انها خضعت في السابق لضغط الحاجة عندما شُجعت التحسينات المحلية من خلال المساقات العامة والنظريات القانونية الدقيقة . وتجدر الملاحظة، ان ما قاوم النشاط القومي، ليس احد الموقفين المتعلقين بالدستور والقابلين للنقاش، بل النظرية القانونية « الدقيقة» . فتلك النظرية لم تخضع لنقاشات على مستوى عالٍ حول المعنى الحقيقي للدستور بل « لضغط الحاجة » . فقد كانت « البنطلونات الدستورية » ضيقة للغاية . وفي العام ۱۸۳۰ ، بعد اقل من ٤٠ عاماً على التأسيس ، اصبحت البلاد اكبر من دستورها . ولا بد من حدوث شيء .

كيف يمكن لشخص ان يعمل لبقاء دستور وضع لامة يقل تعدادها عن اربعة ملايين نسمة ، متناثرين على طول ساحل الأطلسي ، في امبراطوريتنا الحالية التي تمتد عبر القارة بأكملها ، وابعد منها ، في مياه الباسيفيك الاسيوية ؟ وتُبرز هذه الأحجية الظاهرة حقيقة ان الدستور ليس وثيقة ميتة . بل ربما كان اكثر تقاليدنا السياسية حياة . وهو بحق لسان حال حياتنا السياسية . واستمرار صلاحية الدستور للعمل خلال دورات من التغييرات المذهلة في المجتمع الذي يحكمه لا بد ان يعني ان اشكاله قد كيفت لاستعمالات جديدة بالكامل، او ان نتائج سياسية عديدة قد تم تحقيقها من خلال تسويات خارج البنية الدستورية، او ان الدستور، من خلال مصادره الواسعة والمرنة يسمح بردود فعل ملائمة للحاجات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة .

والى هنا ، يمكن للمرء ان يرى امكانية ما للدستور كي يخرج سالماً من هذا النقاش ، لكن الفقرة التالية تخيب هذا الامل :

في الحقيقة ، اجتمعت هذه العوامل الثلاثة لجعل الدستور صالحاً للعمل . وليس هناك اية ناحية خابت فيها توقعات واضعي اطر الدستور في التاريخ ، كما حدث في الانتخاب الشعبي للرئيس . ومع ذلك حوفظ على اشكال الدستور، ومن خلال تلك الاشكال، وبالاشتراك مع الآلة التي اوجدتها احزابنا السياسية ، تم ضمان تلك القوى الديموقراطية البحتة ، والتي وجهت الالة الدستورية ضدها .

قد يكون من المستحسن مناقشة رأي فرانكفورتر هذا في مقام اخر، على اية حال. بحلول العام ۱۹۳۰ ، كان جعل انتخاب الرئيس اكثر ديموقراطية بمثابة تحدي لنوايا واضعي اطر

الـدستور . ومن الافكـار الشائعـة لكبار مثقفي القـرن العشـرين القـول ان الـدستـور منـاهض للديموقراطية ، لكن قيودها اكبر منه واكثر دهاء . وما هو مهم لهذه المنـاقشة ليس مسـألة ان يقيّم فرانكفورتر مدى صحة القول بأنه قصد من الدستور ان يكون لا ديموقراطياً ، بل رأيه حول ما اذا كان الدستور قد انقلب رأساً على عقب، ومع ذلك بقي كما هو. وتغيير في اكثر المبادىء اساسية من دون « عمل رسمي مهيب » يقوم به الشعب، كما قال هاملتون، لا يبدو تحدياً للدستور بل تطويراً له ، وتنمية ، وتقدماً . وقضاة المحكمة العليا العظام هم بالنسبة لفـرانكفورتـر « هؤلاء الذين لا يشكل الدستور بالنسبة لهم نصاً يفسروه ، بل وسيلة لتنظيم حياة شعب تقدمي » . واستعمل حتى تعبير « دستور حيّ » .

اذا كان نهر التيمز « تاريخاً سائلاً » ، فمن الحري ألا يكون دستور الولايـات المتحدة مجـرد وثيقة بل نهر من التاريخ . والمحكمة العليا توجه هذا النهر .

واتهم فرانكفورتر بأنه « محب لانجلترا » وربما كان هذا القول غير منصف، لكن لا ريب انه كان معجباً بطريقة القانون العام البريطاني في التقاضي لدرجة التساؤل عما اذا كان قد فاته حقاً تمييز الاختلافات الاساسية بين الدستورين البريطاني والاميركي . وقد اعرب «بوبليوس» عن ايمانه بأن المذهب الدستوري هو شأن اميركي صرف . وانجلترا ببسـاطة ليس لـديها دستـور حسب مفهوم الدستور في الولايات المتحـدة . والواقـع ان لدى انجلتـرا دستوراً ، ولكـل بلد دستور، لكن ان نتحدث عن « الحكومة الدستورية » الآن ، ونقـرّ بعد لحظة ان لكل بلد دستـوراً ، لأن كل بلد مؤسس بهذه الطريقـة او تلك ، يعني الموافقـة على ان كـل حكومـة هي « حكومـة دستوريـة » ، ونتحدث بالتالي بكلمات لا معنى لها ، فيما قصد ان يكون له معنى . وقد يكون لانجلترا « دستور حي » الى حد بعيد لو ارادت ، لكن كون المرء يتحدث عن الدستور الانجليزي فإنه لا يتحدث عن وثيقة رسمية مهيبـة للسلطات والقيود ، بـل يتحدث عن حـالة شـأن ما . وقـد رأى دايسي ذلك بوضوح . ولا حاجة لأن يكون المرء محباً للانجليز كي يصر بأن الانجليز ، وعلى الرغم من الاشياء القيمة والرائعة في انجلترا ، لا ينظرون ، ببساطة ، الى دستورهم بالطريقة التي ينظر بها الاميركيون الى دستورهم ، مما يسمح للاميركيين ان ينسبـوا لأنفسهم « المذهب الـدستوري » . وقـد يتساءل الاميركيون عما اذا كان هذا العمل الكونجرسي او ذاك يتفق مع الدستور ام لا . ويعرف اي طالب في ماك كاولي ان البرلمان «لا يستطيع» العمل دون الاتفاق مع «الدستـور الانجليزي» فما يشرّعـه احدهما يقبله الثاني . اما صفة مناهضة الديموقراطية التي الصقت بدستور الولايات المتحدة فيذوي معناها لانها انكار لمبادىء الثورة الاميركية الى جانب انها تدمر بشكل صاعق اعظم مبادىء الثورة التي يضمها المذهب القائل ان الدستور الاميركي ، هو مثل الانجليزي ، « دستـور حي » . وفي حين « يتظاهر » الدستور بأنه يشكل قيوداً مهيبة على هؤلاء الذين يمسكون بزمـام الحكم ، في اي وقت من الأوقات ، فإن في الامكـان « تغييره » من قبـل الاشخاص ذاتهم الـذين يمسكون بـزمام الأمور .

ولا يمكن للمرء الخروج من هذه المشكلة بالعودة الى الطريقـة الدارجـة المعتادة بـأن يصرخ

بكلمة « استبدادي » في وجه كل من يشكك في مذهب « الدستور الحي » ، فالمرء لا يدّعي المعرفة المطلقة للحقيقة المطلقة عما هو خير مطلق للانسان اذا ما اصر على انه ، عندما تقول حفنة من الناس شيئاً معيناً في يوم معين وبعد ثلاثة اشهر من النقاش الحاد الصبور، وبعد الالتزام بنتائج مناظرتهم للجنة رفيعة المستوى بحيث يكون ما قالوه قد قيل بشكل جيد ، نقول ، اذا ما اصر على انهم قالوا « شيئاً » وليس اي شيء قيل سابقاً ، وانهم عنوا فعلاً ما قالوه . ويفترض المفسرون الذين يصرون على دستور حيّ بسهولة بأن « هؤلاء » ، اي واضعي اطر الدستور، لم يستطيعوا فهم مشاكلنا . فلربما كان اظهار المزيد من الصبر ودراسة ما كتبه واضعو الأطر بذهن متفتح يبين انهم قد فهموا جذور مشاكلنا . و« التفاهم » شارع ذو اتجاهين . وقبل ان نؤكد انهم لم يفهمونا فإن علينا ان نبذل جهداً كبيراً كي نفهمهم .

وهذا الفهم « لروح » الدستور الحقيقية و« خطته واهدافه » الذي قد يأتي بعد دراسة له بذهن متفتح ، قد يقود الى ادراك الدوافع الأساسية لواضعي الدستور، ونعني بها هنا دراسة لم تجرد من مقوماتها الفكرية بالقبول الفوري للمذهب الدارج . فحتى لمحة بسيطة للدوافع يلقيها تلميذ مبتدىء تعني ان تعجل الوصول الى مذهب « الدستور الحي » من اجل حماية الحريات التي يعتقد بأن الدستور اساء حمايتها ، يعني ان نستعير عبارة اخرى من عبارات فرانكفورتر « ان نحرق البيت كي نشوي الخنزير » . ولتقدير ذلك فإن على المرء ان يترك فرانكفورتر للحظة ويلتفت الى القاضي ثورجود مارشال . فهل كان صحيحاً ما يقوله بعض السود اليوم من ان الدستور هو وثيقة « بيضاء عنصرية » ، وكان صحيحاً ما قيل من انه « دعى الى » التمييز العنصري عام ١٨٩٦ ؟ لكن ، وكما قال ثورجود مارشال امام اللجنة القانونية في مجلس الشيوخ ، التي كانت تستمع اليه قبل تسميته لمنصب في المحكمة العليا ، الدستور « الآن » لا يدعو الى التمييز العنصري بل يدعو الى الدمج ، لأنه « دستور حيّ » ، كما انه ليس في الدستور ما يمنع من عودته الى ما كان عليه . وهذا شيء لا يشبه الدستور ، فقد يكون شيئاً حياً ، كما هو السرطان شيء حي . ولا يحتاج الأمر ان ننتقل من التأكيد الخالي من اي تعبير عن الحقوق الدستورية باسم الدستور الى موقف ترفض فيه جميع مطالبات الحقوق باسم الدستور . وليس من قبيل السخرية ان الادعاء بهذا الحق قد يكون دستورياً عند بداية القضية ، لكن عند وصولها مرحلة اتخاذ القرار لا تكون كذلك .

لكن لنترك عمومية مسألة « الدستور الحي » ، الى النموذج الفرانكفورتي الخاص عنها . وهنا تفاجئنا مسألة اخرى محيرة . اذا كان للقضاة يد في مسرحية « الحكومة المحدودة » ، ومن الواضح ان لهم يد فيها . فإن ظلاً قائماً يلقي بنفسه على كل الكلام الجميل الذي سمعناه عن الضوابط القضائية .

ان استخدام مارشال للبند الخاص بالتجارة في الدستور عزز فكرة انه على الرغم من اننا ولايات فدرالية فإننا في الوقت نفسه امة ، واعطت زخماً للمذهب القائل ان سلطة الولاية يجب ان تخضع لهذه القيود متى وجدت المحكمة العليا ان ذلك ضروري لتطبيقها من اجل حماية مجتمعنا القومي . ولا ريب انه كان مذهباً جريئاً ذاك الذي جاهر علناً بدعمه لتبني الدستور .

مما تقدم يبدو مؤكداً ان نوع الحكومة « الفدرالية » التي لدينا ، ليست قومية جداً فحسب ، كما سبق وبينا ، كما ان التغيير الذي تمت المصادقة عليه ليس تغييراً جذرياً ، بل ان التغيير يعود ، والى حدّ كبير ، الى ابتكارات ، ان لم يكن اغتصاب ، « عدالة الزعيم الكبير » ، جون مارشال. فهل تقدم هذا التغيير؟ وهل يمكن عكس مجرى التغيير؟ وما الـذي يجب على القضـاة ان يفعلوه لتسهيل ذلك التغيير ، ان كان هناك ما يمكن فعله ؟ وباسم من سيقرروا ما اذا كانوا سيقودون ام سيتْبعون ؟ واي الطرق يقود الى الامام ؟ ويمكن تقييم ما اعتقده فرانكفورتر عن طبيعة الاجراءات القضائية بشكل افضل بالعودة الى « بند الاجراء الصحيح » .

قرر رئيس المحكمة العليا مارشال في قضية « بارون ضد بالتيمور » عام ١٨٣٣ ، انه قصد من التعديلات الثمانية الأولى من الدستور فرض القيود على حكومة الولايـات المتحدة فقط وليس على اعمال الولايات . لذلك فإن منع ميريلاند من الاستيلاء على الاملاك الخاصة للنفع العام دون دفع تعويضات عادلة ، يرجع الى ان البند الخامس من التعديل يقول ، « لا يجوز الاستيلاء عـلى الاملاك الخاصة للنفع العام دون دفع تعويضات عادلة » . وقد اضطر مارشال الى اظهار انه يوجد ضمناً في قائمة التعديلات المعروفة باسم « ميثاق الحقوق » توجيهاً نحو اعمال الولايات المتحدة مثل ذلك البند سابق الذكـر، والذي يجب ان يفهم عـلى انه يقـول « لا يجوز الاستيـلاء على الامـلاك الخاصة (من قبل الولايات المتحدة) للنفع العام . دون دفـع تعويض عـادل » . وقد يكـون من السخف القول، كما قال البعض، ان مارشال حكم في تلك القضية بأنه يسمح للولايات بأن تنتهك القانون . إلا ان ما حكم به بالفعل هو، ببساطة، ان الدستور يضع قيـوداً مختلفة عـلى الحكومـة القومية وعلى الولايات ، وقد يكون عمل تقوم به احداهما غير دستوري ان قامت به الأخرى . من « الواضح » ان هذه هي القضية بشكل عام ، كما يمكن النظر اليهـا بملاحـظة ان البند I الفصـل العاشر من الدستور يمنع الولايات من سن قوانين تضعف الالتزامات الناشئة عن العقود، في حين ان البند I الفصل التاسع لا يضع مثل هذه القيود على الولايات المتحدة . ومن الحماقة القول ان الدستور يجيز اية اعمال غير منصفة تقوم بها الولايات . فقد يتضمن المفهوم العام الذي يعتمد عليه الدستور وجهة النظر القائلة ان من غير العادل ان تستولي « اية » حكومة على الاملاك الخاصة للنفع العام دون دفع تعويضات عادلة . وكل ما يمكن للمرء ان يستخلصه من رأي مارشال هو انه نظراً لشمولية الدستور فإنه لا يحاول ان يعالج كل « شر » قد ينشأ ، سواء لأنه سيفشل في الوصول الى تلك الشرور ، او لأنه يعتبر بعض العلاجات اسوأ من الامراض ، او لأنه يعتبر بعض العلاجات مثالية او مذهبية ولا يمكن تطبيقها بالكامل هنا .

ويمكن القول ان الدستور هدف الى الحماية من شرور مثل تلك التي نتجت عن قضية بارون بأن قدم ضمانة بقيام حكومة جمهورية في كل ولاية كما في البند الرابع من الدستور ، اضافة للقيود القليلة المفروضة على الولايات في البند I الفصل العاشر . فإن قال قائل ان من الحماقة ان يفرض المؤسسون تلك القيود القليلة فقط على الولايات ، في حين فرضوا « كل تلك » القيود على الولايات المتحدة ، فإن على المرء ان يتذكر ان فرضية هذا الادعاء تقوم على مفارقة غير منطقية . فالمؤسسون

لم يفرضوا « كل تلك » القيود على الولايات المتحدة ، لأنهم فرضوا فقط القيود الواردة في البند I ، الفصل التاسع ، اضافة الى بضعة قيود منتشرة هنا وهناك في الوثيقة الدستورية . ويجدر الا ننسى ان التعديلات ، حتى تلك التي نبجلها جداً ، هي تعديلات دستورية لا يمكن فهمها ما لم تكن مفهومة ، ولا يمكن فهمها ما لم ينس المرء تماماً جميع التعديلات لفترة ما . واذا ما استهجن المرء افتراض انه كان على المؤسسين ان يشكلوا الحكومة القومية بشكل جيد وان يحددوا الحق الذي تجب ضمانته لحكومات الولايات ، ثم وضع قائمة موجزة جدا بالممنوعات ضد هذا الطرف او ذاك ، فيجب ألا ننسى ان مخططاً كهذا يتفق بشكل مدهش مع ما يقوله ذلك الفصل لجون لوك وعنوانه « مدى السلطة التشريعية » . وما هو اكثر اقناعاً ان دستوراً كهذا حمّل بقائمة موجزة من الممنوعات الصريحة هو « بالضبط » ما جادل فيه هاملتون في « الفدرالي رقم ٨٤ » .

واذا كانت تلك هي النظرة الى الدستور، واذا تذكر المرء التوجس الذي احس به الناس من الحكومة القومية الجديدة التي اسست بموجبه ، عندها يمكن النظر الى احكام مارشال على انها تتناسق تماماً مع وجهة النظر القائلة ان « ميثاق الحقوق » ، بوضعه مجموعة كاملة من القيود الاضافية الصريحة « على الولايات المتحدة فقط » ، كان الثمن الذي اضطر المؤسسون لدفعه في مقابل الحصول على القبول بالدستور الجديد . من هذا المنطلق ، يمكن فهم حكم مارشال في قضية بارون .

لكن ثبت ان القيود القليلة ألتي فرضت على الولايات لم تكن كافية . وقد ثبت ان الولايات هي مصدر ظلم اكبر بكثير من الولايات المتحدة، واكبر مما توقع المؤسسون ان يكون عليه الوضع . فالرق، الذي تحشم الدستور عن ذكره، لكنه في حذره ذاك ، فشل في ان يقمعه ، قاد قطار المظالم ، لكنه كان قطار حقاً . فالعديد من الولايات ، انكرت ، بموجب صلاحياتها الرسمية ، على مواطني الولايات المتحدة التقدير والاحترام الذي يستحقونه كمواطنين ؛ فمررت تشريعات بغيضة تكرس التمييز العنصري . واخضع افراد من السود والبيض على حد سواء لمحاكمات غير عادلة ولاستبداد وظلم دون ضوابط من قبل الشرطة .

فالرق ، على عكس ما اريد له ، هو منقح تاريخ القرن العشرين ، وهو الذي قاد الى الحرب الأهلية . وخرج الاتحاد من الحرب اقوى مما كان قبلها ، وفرض سلسلة من القيود الاضافية على الولايات مثلما فرض « ميثاق الحقوق » قائمة من القيود الاضافية على الولايات المتحدة . فالغى التعديل الثالث عشر الرق . واعطى التعديل الخامس عشر حق الانتخاب للسود . ووضعت الفصول الثاني ، والثالث ، والخامس من التعديل الرابع عشر ، أسس ما يمكن ان نسميه ، معاهدة السلام بين الاتحاد المنتصر والولايات المتمردة . وعرّف الفصل الاول من التعديل الرابع عشر المواطنة ، وبيّن :

> لا يحق للولاية اصدار اي قانون او تنفيذه اذا كان يقلل من امتيازات او حصانات مواطني الولايات المتحدة ؛ ولا يحق لأي ولاية ان تحرم اي شخص من حياته ، او حريته ، او املاكه ،

دون اجراء قانوني صحيح ؛ او ان تنكر على أي شخص ضمن سلطتها القضائية المساواة في الحماية القانونية .

فما الذي تعنيه هذه القيود ؟ في العام ١٨٧٣ ، اقترب القاضي ساموييل ميلر من المحكمة العليا ، من تطبيق بند الامتيازات والحصانات في التعديل الرابع عشر ، وقد يكون فعل ذلك حقاً . وبدا ، في بعض الاحيان ، ان بنود الاجراء القانوني الصحيح والمساواة في الحماية يتطابقان في بعض الجوانب ، إلا ان لكل منهما كيانه بحيث يمكن للمرء التحدث عن احدهما دون ان يلتفت الى الآخر . وفي قضية « هورتادو ضد كاليفورنيا » ، عام ١٨٨٤ ، رفض القاضي ستانلي ماثيوس التأكيدات بأن بند الاجراء القانوني الصحيح ، يطبق على الولايات القيود التي تطبقها التعديلات الثمانية الأولى على الولايات المتحدة . واكد هذا الرأي ، من حيث المبدأ ، عام ١٩٠٨ واعيد التأكيد عليه عام ١٩٣٧ . ومن الممتع جدا معرفة انه في حين كانت المطالبات المقدمة من المتهمين بقضايا جنائية لتطبيق الاجراء القانوني الصحيح غالباً ما تردّ من قبل المحكمة ، كان غالباً ما يؤخذ بالمطالبات المقدمة من دافعي الضرائب والآخرين ، والتي تدعي ان تشريعات الولاية قد جردتهم من املاكهم دون اجراء قانوني صحيح . وقد كان فرانكفورتر من بين هؤلاء الذين امنوا ان من الخطأ ان تتدخل المحكمة العليا في تشريعات الولاية بادعاء عدم تطبيق الاجراء الصحيح . ويحتمل انه لم يقبل ابداً ببنود الاجراء القانوني الصحيح في التعديلين الخامس والرابع عشر من الدستور . لكن لا شك ان ما سجل من افكاره المبكرة يظهر اعتقاده بأن تلك البنود تعطي القضاة حرية تصرف لا يمكن ربطها بمبررات . وفي العام ١٩١٢ . كان لديه بعض الأمل في تمكين القضاة من معالجة هذه المهمات ، ان كان « الجدول الذي يتدفق منه طابع العصر الفكري والاخلاقي سيفيض بتفهم قضاتنا وذكائهم » . لكن في العام ١٩٢٤ ، حسم قراره بأن ذلك كان اكثر مما يمكن ان يأمله . وربما كان تيودور روزفلت هو الذي وضع مخافة الله في المحكمة العليا لفترة من الزمن ، لكن « مخافة الله » شيء كثير التقلب ، ومتقطع . . . لذا فإن بنود الاجراء القانوني الصحيح يجب ان تذهب » . ويجب ان تذهب لأنها تسمح للقضاة ان يقفوا في وجه الاصلاح الضروري الذي يسعى اليه المشرع تحت ستار الاعتماد على الدستور . ومن بين كل ما كتب عن فرانكفورتر ، فلم يخطر ببال احد ان يفكر في نقد يكشف تناقضه مع نفسه ، بين رأيه بوجوب وضع قيود على القضاة ، ورأيه في ان بنود الاجراء الصحيح يجب ان تلغى . وهذا موضوع سوف نعود اليه .

وفي العام ١٩٣٢ رأى فرانكفورتر في قضية فتيان سكوتسبورو بعض الأمل في امكانية الاستفادة من بند الاجراء الصحيح في بعض الاستخدامات النافعة من قبل المحكمة العليا . وهو ان كان قد رضي عن ذلك البند قط ، فقد رضي عنه في ذلك الوقت . وربما كانت اعظم مساهمة له لفهم ذلك البند تتمثل في رأيه المتفق مع رأي هيئة المحكمة في قضية « ادامسون ضد كاليفورنيا » عام ١٩٤٧ . فقد دافع هناك مطولاً عن الرأي التقليدي في البند من انه ليس في وسع المرء ان يستنتج ، من كلمات بند الاجراء الصحيح في التعديل الرابع عشر ، ان الولايات ممنوعة من فعل كل الاشياء التي كانت التعديلات الثمانية الاولى من الدستور تمنع الولايات المتحدة من فعلها .

وقد وصف البروفسور ادوارد جوردين ، في العام ١٩٥٣ ، قضية ادامسون بأنها « اقصر علامة مخالفة » للاراء التقليدية . واكد اربعة قضاة ـ هوغو بلاك ، ووليم او . دوغلاس من جانب ، وفرانك ميرفي وويلي روتلدج من جهة اخرى ـ بأن المحكمة كانت مخطئة على طول الخط . وصرح رأي سيادة رئيس المحكمة بلاك بأن الرأي التقليدي ـ الرأي القائل بأن بند الاجراء الصحيح يدعو الى « انصاف اساسي » تقرره المحكمة العليا عند بحث جمع ظروف القضية وليس بقياس الاجراء الى قائمة من الاجراءات المدرجة في التعديلات الثمانية الاولى من الدستور ـ يعيد القضاة الى افكارهم الخاصة عن العدالة ، اي ، الى مذهب مشوّه عن القانون الطبيعي .

ورغم حقيقة ان عدة بنود من التعديلات الأول ، والرابع ، والخامس ، والسادس ، يقال انه جرى « استيعابها » من بند الاجراء الصحيح ، فإن الرأي التقليدي ، لم يسقط بعد ، وحسب مرجع كبير هو سيادة القاضي دوجلاس ، الذي كان يريد لذلك الرأي ان يسقط . وهكذا ، فإن محاولة المرء فهم دفاع فرانكفورتر عن وجهة النظر التقليدية ، هو اكثر من مجرد فضول تاريخي . ومخالفة بلاك رأي هيئة المحكمة في قضية ادامسون حيث اتهم وجهة النظر التقليدية انها رغم حديثها عن « التمدن اللائق » و« المبادىء الأساسية للحرية والعدالة » ، فقد اخطأت بتفويض المحكمة العليا « بسلطة غير منضبطة » بموجب « القانون الطبيعي » كي « يجولوا كما يحلو لهم في المساحات غير المحدودة لمعتقداتهم الخاصة » .

ومجمل اتجاه رأي سيادة القاضي بلاك هو مخالفة تامة للقانون الطبيعي . ومن سياق مخالفته لرأي المحكمة يبدو غريباً منه ان يقول :

> اعتقد ان [مزاوجة] القرار ونظرية « القانون الطبيعي » التي يعتمد عليها الدستور، تقلل من الحماية الدستورية « لميثاق الحقوق » وتخص ، في الوقت نفسه ، هذه المحكمة بسلطة واسعة لا يجوز لنا ممارستها بموجب الدستور .

والتغيير الى الاسوأ هو سبب يجعل المرء يأسف على الانحلال، لكن ان لم يكن هناك من مقياس حقيقي لما هو افضل وما هو اسوأ ، وما هو صح وما هو خطأ ، ما هو قانوني وما هو اعتباطي، عندها لا يستدعي التغيير كل تلك النقمة الاخلاقية التي يكتسي بها رأي بلاك . فإن لم يكن هناك من شيء لا يستحق بطبيعته الحماية ، فليس في وسع المرء ان يتحدث بالمديح عن « الحماية الدستورية » ، ولا ان يتذمر من « انحلالها » . ولا يستطيع إلا ان يتحدث عن « البنود » او « الشروط » الدستورية ، ويعلق على تغييرها او تمريرها . ولماذا الغضب ان خصت المحكمة نفسها بسلطات واسعة لا يجيزها لها الدستور ؟ فإن لم يكن هناك من شيء قانوني بطبيعته ، فليس غير قانوني ان تسير المحكمة عكس الدستور . اي ، ان لم يكن هناك ما هو حق وعدل بطبيعته ، فإن كون الشيء دستورياً ليس بحق او عدل ، بقدر ما هو شيء « مبتدع » . وليس لدى سيادة القاضي بلاك ما يستدعي انتقاد زملائه لاستحواذهم على السلطة طالما قد فازوا بها . فانتقال السلطة من كلمات دستورية ميتة الى اوامر قضائية حية يجب ألا يزعج احداً ، إلا اذا ازعج الجماهير ، ويجب على المرء ان ينزعج عندها ان كان يؤمن ، كما امن هوبس ، ان السلام المدني ،

هو المفضل « طبيعياً » على الحرب الأهلية . فإن لم يكن هناك من شيء مفضل طبيعياً ، فإن ما يدعوه الاخرون « حرباً اهلية » يعتبره كبار المثقفين معطيات هامة في العلوم الاجتماعية ـ او تجربة مختبرية في العمل الديموقراطي ـ ان كان بالفعل احد الامرين هو بطبيعته اهم من الاخر .

تقبّل فرانكفورتر تعبير « موضوعي » كتسمية مناسبة للاشياء التي حرمت من حماية القانون بسبب مخالفة بلاك لرأي المحكمة ، لكنه اكد ان « للقانون الطبيعي » معاني وتبريرات اطول وتقوم على اسس افضل » من الاشياء « الموضوعية » . وقال، ان المرء غير ملزم بأن يلجأ الى « الافكار الخاصة » او ان ينحرف الى « فلسفة تشريع آلية » . لكن ان لم ينظر المرء الى الحروف السوداء في الدستور او الى احشائه الخاصة ، فأين ينظر ؟

واستخدم فرانكفورتر والدارسون له العديد من التعابير لوصف ذلك النوع من الحكم الذي ليس « آلياً » او « موضوعياً » وكانت التعابير التي استخدمت هي « تاريخ » و« ضمير المجتمع » او « ضمير البشرية » إلا ان هناك بعض التناقضات الغريبة بين ما وجده فرانكفورتر مخالفاً للاجراء الصحيح ، وما وجد انه يتفق معه . وفي احدى القضايا ، اعتقد انه يجوز للولاية ان ترسل رجلاً الى الكرسي الكهربائي للمرة الثانية ، بعد ان فشلت عملية اعدامه الأولى في قتله ، مع كل لحظات الترقب المرعبة فيها . وفي قضايا اخرى اصر على ان « تراثنا التاريخي » يمنع اعدام المجانين . لكن ان كان ما هو ممنوع ليس هو ما يثير هذا الحكم او ذاك ، بل ما يثير جميع الناس ، او على الأقل جميع الانجليز ، او اكثر من ذلك ، جميع الانجليز في اميركا ، فهل يمكن ان نقول بصدق « اننا » كنا ، او اننا الآن اكثر ثورة باعدام المجانين ، اكثر مما نحن ثائرون لمحاولة الاعدام الثانية عندما فشلت المحاولة الأولى .

ولا شك ان الاعتماد على التاريخ معضلة ، لأن ، رجوع المرء الى التاريخ الانجليزي القديم سيعثر على اشياء مثل الحكم الصادر بحق شارلز باتمن :

> وان يعاد الى المكان الذي جاء منه ، ومن هناك يرسل الى مكان الاعدام ، وهناك يشنق من رقبته ، وان يتم انزاله عن المشنقة وهو ما زال حياً ، ثم تنتزع امعاؤه وتحرق ؛ ثم يفصل رأسه عن جسده ، ويقسم جسده الى اربعة اجزاء ، ثم يعرض رأسه واجزاؤه الاربعة حسبما يشتهي الملك .

فلو اختارت جورجيا او الاسكا نزع احشاء الرجال العاقلين او تقطيعهم الى اربعة اجزاء ، وان تعرض علناً مقترفي الذنوب الكبيرة ، فهل سيمنعهم الاجراء القانوني الصحيح من فعل ما اختاروه ؟

ان على المحكمة العليا ان « تخطّ » طريقها ، بنداً بنداً ، من خلال قضايا معينة لتقرير الاجراء الصحيح ، لأن « مقاييس العدالة » التي يفرضها الاجراء القانوني الصحيح « لم تتبلور رسمياً ، في اي مكان ، كما لو كانت وصفات يضعها دستور الصيدلة » . وربما فرض هذا الامر عبئاً كبيراً على القضاة الذين سوف يخطّوا الطريق ، لكن لا مفر من الرجوع الى الاجراء الصحيح .

وهذا الاخير ليس صيغة تقنية ، ولا وصفـة رسمية ، ولا هـو رغبة شخصيـة ، بل هـو « احترام يفرضه القانون لذلك الشعور تجاه المعاملة العادلة الذي تطور خلال قـرون من الحضارة والتـاريخ الدستوري الانجلو ـ اميركي » .

والتاريخ هو موضوع مظلم ، وهو ، بطريقة ما ، يجمع كل ما حدث . لكن ما حدث ليس هو ما قصد منه . لأن كل ما يمكن تصوره قد حـدث . ومن جهة اخـرى ، فليس كل مـا حدث مكشوفاً لنا . ربما كان « التاريخ » هو ما كتب عما حدث ، لكن ذلك ايضاً غير مقنع ، لأن السجل قد يكون ضخماً بقدر ما هو غامض ، وبقدر ما هو مسلسل الاحداث غير كامل التسجيل . وربما كان « التاريخ » هو « نهر » التاريخ ـ الاتجاه الذي تجري فيه الاحداث بطريقـة لا يمكن تغييرهـا ـ لكن ذلك ليس التاريخ بل شيء نراه ضمنه . وهو شيء اشبه بالاخير اكثر من الامرين السابقين ، لأن الكثير مما حدث لا اهمية له .

وكي نعرف المعطيات الهامة ، فلا بد من وضع حدود لما نريد بحثه . ورسم الحدود ، يعني ان نركز على ما هو مطلوب ، وما هو مطلوب هو الاجـراء القانـوني الصحيح ، وهكـذا نعود الى البداية . فلماذا التاريخ الانجلو ـ اميركي ، على سبيل المثال ؟ ففرانكفورتر لم يتـردد بالاستشهـاد بقضية هندية . عندما اختار طريقه على « المنحدر الزلق للاجـراء القانـوني الصحيح » . لكن من الواضح ان القانون الانجلو ـ هندي جمع ، بطريقة لا انفصام فيها ، بين ما هو انجليزي ومـا هو هندي . الن يمر ما هو هندي من خلال ما هو انجلو ـ هندي ، ومن ثم من خلال الانجلو ـ اميركي للتأثير على ما هو اميركي ؟ وهـل يسمح في « عمليـة الضم والاستبعاد التـدريجي » لما هـو هندي بالدخول او يبقى خارجاً ؟ اي الطريقين نتبع ، ولماذا ؟

نعود الى « الدستور الحي » ، حيث يبدو ان ما يقود القضاة في بحثهم عن الاجراء الصحيح ليس الضمير « البشري » بل جزء منه ، وجزء من البشرية أسيء تعريفه . وهو ليس ذلك الجزء في اي وقت معين من التاريخ . بل كما يظهر نفسه في نهر التاريخ ـ عما هو وشيك في خلق الاشياء . فهل يظهر ما هو وشيك نفسه في التجديدات ؟ لنفرض في المستقبـل ان دورة خلّاقـة فعلاً للهيئـة التشريعية لولاية الاسكا قررت اعادة عقوبة نزع احشاء المذنبين او تقطيعهم الى اربعة اجزاء . ألا يوجد صخرة في نهر التاريخ نستطيع فيها ان نجد غطاءً قانونياً ؟

ان بحثـاً مستفيضاً عن اشكـالية التـاريخ ليس مـطلوباً ، لحسن الحظ ، هنـا . واشارة الى الصعوبات التي يظهرها احد اجزاء التاريخ ، أي السـوابق التاريخية ، سيفيد كمثال لهدفنا التالي . في احدى اللحظات ، تحدث فرانكفورتر عن « الفلسفة الكاملة لقانوننا » على اساس انها « تقوم على سابقة » . وحتى عندما يتعلق الأمر بقضايا دستورية « يجب ان تكون المحكمة خاليـة الذهن . . . من مبدأ السوابق القانونية » والذي اذ تقيدنا به بدقة فإن حكمة هذه المحكمة ، كمؤسسة تتجاوز المرحلة ، سوف تمكنها من « ان تكون فعالة . ويتطلب الامر تفسيرا خاصا « عندمـا يكون هنـاك تغيير هام في المذهب الدستوري يعلن عنه بعد اعادة تشكيل اعضاء هيئة المحكمة العليـا . وهذا

التبديل في الاراء . . . يجب ان يكون متنبهاً لما يناسب المتطلبات الضرورية للاستمرارية في مجتمع متحضر » .

نحن نعترف ان السوابق القانونية تجسد سياسة اجتماعية هامة . وتمثل عنصراً لاستمرارية القانون ، ويجد جذوره في الحاجات النفسية الهادفة لارضاء توقعات معقولة .

والاستمرارية بحد ذاتها امر جيد يتغير ، في حين ان عدم الملاءمة ، ضرورية . وحين تكون التغييرات ضرورية ، فيجب ان تتم بأقل قدر ممكن من المضايقة للاستمرارية الممكنة ، اي ، يجب الحفاظ على الاستمرارية ما امكن . لكن كون التغيير مسموحاً به دائماً يظهر ان الاستمرارية ليست الاجراء النهائي .

قد يكون اصرار القاضي على الأخذ برأيه فيه عدم احترام للسوابق القانونية . . . بعد ان يكون العكس قد اصبح جزءاً من نسيج القانون . والى ان يحين ذلك ، فإن الاحترام الكامل للسوابق القانونية لا يتطلب من القاضي ان يتخلى عن قناعاته فوراً بعد ان يكون اخوانه قد رفضوها .

فكم من الوقت يلزم كي يصبح رأي ما « جزءاً من نسيج القانون » .

كما ان سنونو واحداً لا يعني ان الصيف قد حل . . فإن حكماً واحداً لا يكاد يشكل سابقة . . .

فكم سنونو يحتاج قدوم الصيف ؟ يبدو ان اربعة طيور سنونو تجيء بالصيف ، لأنه بعد اسبوع واحد من بيانه هذا اخبرنا في رأي قدمه ان اربعة قرارات متطابقة تصنع قانوناً لا يجوز نقضه . لكن المواساة المنبثقة من هذه الدقة الحسابية عمرها قصير . ففي عرض لقضية كانت تدور حول الوضع القانوني للمرأة ، رفض فرانكفورتر اراء السير وليم بلاكستون حول الموضوع على اساس انه « رومانسية تخدع نفسها » ، وقلب ستة قرون من القرارات السابقة » .

فلا التاريخ بمعناه السبسيط كمخزن للخبرة السابقة ، ولا بمعناه الأكثر تطوراً عن « التقدم » او « الاجراء » ، يمكن ان يعتبر مقياساً للاجراء القانوني الصحيح ، فالتاريخ بمعناه البسيط يقول ان ما هو قديم هو جيّد ، وحسب هذا المفهوم ، تحرجه اشياء مثل الحكم الصادر بحق باتمن ، في حين ان التاريخ بمعناه المتقدم غير قادر على التمييز بين انتهاك للاجراء الصحيح او تطوير له . فلا يمكن ترك التاريخ يهيم على وجهه دون هدف . فلا بد ان يوجه . وكون هذا الامر صحيحاً ، وان القضاة يشاركون في توجيهه ـ بأن يصنعوا القانون ـ اعترف به فرانكفورتر ، إلا انه قال ؛ « إن سلطة صنع القوانين القضائية تقع بالكامل من اجل صلاحيتها » على « المنطق » ، كي نستطيع ان نعرف « الى اين نحن سائرون » .

وعلى اية حال ، ليس « للمنطق » قدرة مستقلة في رأي فرانكفورتر . وفي كل مرة يشير به اليه ، تراه يتلاشى ويعود الى « ضمير المجتمع » . وقد تبين انه لا يمكن تمييز العدالة عن « مقاييس العدالة السائدة » . وقد ابتهج بحرارة لبيان هولمز من « ان القانون لا يفقس في كل لحظة في

السماء » . ولم يبدو عليه ابداً انه لاحظ ان « ضمير المجتمع » هو السراب الخادع بقدر ما هو الشيء الذي يشير اليه هولمز بامتهان . لأنه ، اذا كان الاجراء الصحيح هو ما يصرخ « ضمير المجتمع » مطالباً به على انه مقياس العدالة السائد ، الا يكون ذلك اكثر ميلاً للظهور فيما تسنه الهيئة التشريعية ، اكثر مما يسنه القضاة ، المعزولون عن المجتمع الواسع ، والمبعدون عن الاجواء ؟

والشيء المذهل ان فرانكفورتر يعترف بتلك الحقيقة ويفصّل اراءه فيما يتعلق بالواجبات القضائية وفقاً لها . ومن الحيوي « في العمل اليومي لديموقراطيتنا ان يمارس العضو غير الديموقراطي في حكومتنا سلطته بضبط شديد للنفس » ، وسبب ذلك ، ان وضع الديموقراطية تحت وصاية قضائية ليس افضل الطرق لرعاية المسؤولية المنظمة في الشعب » . وقد امتدح مذهب « الضبط » و« التواضع » هذا كثيراً ، وهو يتعارض مع التصلب القضائي . إلا اننا نعود مرة اخرى الى نقطة البداية . الا يوجد حقاً خيار بين الاستبداد القضائي او التخلي عن الدستور الذي يفرض القيود على الحكومة ؟ ولاعزاء للاقلية ان يعرفوا ان الأكثرية لا تستطيع ان تدوس حقوقهم إلا اذا شعرت بميل لدوسها .

> لا يمكننا التأكيد كثيراً على ان اراء المرء الخاصة حول حكمة قانون ما او شره يجب ان تستبعد عندما يقوم هذا الشخص بواجبه على منصة القضاء . ورأينا الوحيد ونحن ننظر في ذلك الاتجاه ان المادة هي رأي اذا تمكن المشرعون منطقياً من سن قانون كهذا .

وهذا يعني ، كما بيّن والتر بيرنز ان « المحكمة ستمارس سلطاتها عندما يكون المشرعون اغبياء . وفي الواقع ، ليس في ذلك الوقت ايضاً . لأنه كما ابرز كلايد سومرز ، فإن « مفهوم فرانكفورتر السائد حول دور المحكمة العليا في الديموقراطية هو عام وصارم » . ويقوم على افتراض ان حكومتنا هي « حكومة تديرها اغلبية بلا قيود » « لا بد لها من تقشف قضائي صارم » .

وفي العام ١٩٢٤ ، قال فرانكفورتر « إن بنود الاجراء الصحيح يجب ان تذهب » ، وتساءلنا حول ما اذا كان قد رضي عن تلك البنود ابداً . ونحن نعتقد انه لم يرض عنها قط ، وعلى الرغم منه انه قال لا يمكن للمحكمة « ان تتهرب من اللجوء الى الاجراء القانوني الصحيح » ، فإن طريقته للاجابة على اللجوء ليست اكثر من تهرب محنك منه . لقد سبق وقلنا انه تناقض مع نفسه عندما تحدث عن « ضبط النفس القضائي » والمطالبة بذهاب بنود الاجراء الصحيح . ويكمن تناقضه مع نفسه فيما يلي : يقال بأن وجهة نظر فرانكفورتر في « دور القاضي » مستمدة من الدستور ، لكن القاضي المنضبط ليس ذاك الذي يستبعد من الدستور تلك الواجبات التي لا يرغب في ان يقيد نفسه بها . والدستور ، الذي يتحدث هنا عن الديموقراطية ، في مجالين مميزين ، يلزم الحكومة في الولايات المتحدة بالاجراء القانوني الصحيح . لكن فرانكفورتر اخبرنا ان « الديموقراطية لا تحتاج الى الاعتماد على المحاكم لانقاذها من حماقتها هي » . ولذلك كان عندما يواجه قضايا الاجراء القانوني الصحيح يلقي بالموضوع بين يدي الديموقراطية ويسمح « لنهر طابع العصر الثقافي والاخلاقي . . . ان يفيض تعاطفاً وذكاءً » .

ودعنا نؤكد هنا ايماننا بأن الدستور اوجد حكومة قومية رائعة ، قيدت في هذا المجال او ذاك بمبدأ فدرالي عرضي ، لذلك كان فرانكفورتر محقاً عندما قال ان للهيئة التشريعية الكلمة الطولى فيما سوف يترك للولايات . وان تلك الهيئة مقيدة ببضع ضوابط مميزة . لكن « الدستور » هو الذي سمح بحكومة قومية يتزايد تركيز السلطة فيها . ولسنا بحاجة للاستعانة بدستور « حيّ » ، والذي لا يمكن اعتباره دستوراً ابداً ، حسب المفهوم الاميركي . ودعونا نؤكد هنا ايضاً ان ما أسس هو حكومة ديموقراطية . لكنها حكومة اختارت ، شاء فرانكفورتر ام ابى ، ان تفرض على نفسها « تدابير وقائية اضافية » ، فهي تعرف ، وهي في اكثر ساعاتها اعتدالاً ، انها قد تتصرف « بحماقة » في ساعاتها السيئة ، وقد تحتاج الآن او في وقت لاحق ، لقيود عليها من المحاكم ، رغم ان تلك المحاكم من صنعها هي . واخيراً ، دعونا نؤكد هنا ، انه في حين تمنع التعديلات الثمانية الاولى حكومة الولايات المتحدة من مسارات عمل متعددة ، فإن بند الاجراء المناسب في التعديل الخامس عشر فقط يفرض اكثر تلك الضوابط عمومية على الولايات منفردة ، وهي ألا ينتزعوا الحياة ، او الحرية ، او الاملاك من احد ـ أي ، الا يقتلوا ، او يسجنوا ، او يغرّموا ـ إلا باجراء يكون عادلاً من اساسه . وهذا قد يعني ، على سبيل المثال ، ان امراً ما قد يكون ممنوعاً صراحة على الولايات المتحدة ، ومع ذلك يكون مسموحاً به للولايات .

والى ماذا يستند القاضي ليعرف ان امرا ما عادل من اساسه ؟ كبداية ، دعونا نقول انه ان كان الامر يعود الى شيء يتفاعل وهو موجود في كل مكان ، فقد ينطبق عليه اسم « ضمير المجتمع » والذي يمكن تعريفه بالضبط على انه ذلك المفهوم المعتدل الذي يحمله اناس اصحاء بأنه « يجب » عليهم ان يفعلوا ما هو صحيح ، وانهم في بعض الاحيان قد لا يفعلونه . لكن دعونا نؤكد ألا وجود لذلك الشيء في مجرى الاحداث التي اختار الناس ان يفعلوها .

لماذا يكون من المعقول ان يفوض شعب ما محاكمة سلطة تقيد اياديها ، وهي سلطة لا تستخدم إلا بأحكام مدروسة ، وعندما تظهر تبدو على السطح وكأنها طليقة بلا قيود ؟ مفتاح اللغز نجده في حقيقة ان هناك قدراً اكبر بكثير من حرية التصرف ترك للقضاة في مجال العدالة الجنائية منه في مجالات مثل التشريعات الاقتصادية . لأن العدالة الجنائية هي بالضبط الموضع الذي يقدر فيه شعب ذو سيادة ، في لحظات اعتداله ويقظة ضميره ، انه الأضعف والأشد حماقة ، وانه بحاجة الى خدمات الحكماء وغير المغرضين .

ولم يكن فرانكفورتر مخطئاً ، لأنه وخلافاً لاعتراضه على « روح » الدستور او « خطته واهدافه » ، اعتمد على هذه الروح . وهذا امر لا مفر منه . وكان مخطئاً لأنه لم يدرك « الخطة » تماماً من وجهة نظرنا ، عندما قال ، يستطيع القضاة ان يقوموا بواجبهم فقط ، ان فهموا بشكل صحيح « دور القاضي » في « مجتمع ديموقراطي » . وقد فشل في رؤية ان هذا مجتمع ديموقراطي ، والذي هو اول ديموقراطية ناجحة فعلاً في التاريخ وان امالها تقوم ،بطريقة ليست غير ذات معنى ،على القيود التي تفرضها على نفسها باعتمادها على « التدابير الوقائية الاضافية » . فإذا اجاب احدهم على هذا

بالاصرار على ان فرانكفورتر مهتم بدور « القاضي » ولا يمكن فهم هذا ، بما في ذلك تعريف « السلطة القضائية » المفوضة للمحاكم ، الا بفهم ما فعله القضاة وما يمكن ان يفعوله ، فإننا نقترب من الفهم الصحيح . وعلى اية حال بقيت مشكلة واحدة .

خلافاً لهولمز ، الذي وصفه بيرنز بأنه غير مهتم البتة بالحكم والقضايا الانسانية ، كان فرانكفورتر ، ومنذ ولادته وحتى مماته ، مهتماً بشغف بكل ما يجري في عالم السياسة او المال . وكانت دوافع حياته العملية تقوم على ايمان لا يتزعزع بأن حكومة قوية نشطة تستطيع ان تقدم خيراً عظيماً للشعب . لكن في النهاية ، تعود مشكلة فرانكفورتر الى هولمز . وفقرة هولمز التي احب الاستشهاد بها تقول في مجملها :

> وليس للقانون العام وجود مهيمن في كل لحظة في السماء ، بل هو الصوت المعبر عن بعض السيادة او شبه السيادة التي يمكن التعرف عليها ؛ رغم انه يبدو لي ان بعض القرارات التي لم اتفق معها قد نسيت تلك الحقيقة .

كان من المألوف غالباً ان ينسى فرانكفورتر كلمة « عام » ، لكننا نؤمن انه كان في ذلك مخلصاً تماماً لمقاصد هولمز . ونعتقد بأن هولمز قد يطبق مادة بيانه ذاك على جميع القوانين ، بما في ذلك القانون الدستوري . لكن يبدو ان هولمز وفرانكفورتر قد نسيا النظرة « القديمة » الى القضاة ـ من ان على القضاة ان يحصروا انفسهم بدقة في اتباع ما تفعله الهيئات التشريعية ـ ومعها نظرة قديمة اخرى هي ان القضاة والهيئات التشريعية « كليهما » مرتبطان ببعض « الوجود المهيمن الدائم » الذي كان هولمز يرفضه بسخرية . ووجهة النظر القائلة ان عمل القضاة السليم هو العثور على القانون لا ان « يصنعوه » لم تكن مرتبطة بوجهة النظر القائلة ان الهيئة التشريعية تصنع القانون من الثوب كله . فإذا « قيد » قاضٍ نفسه « بالعثور على » القانون ومن ثم يخضع القانون الى ما سنّه « سيد » يمكن ان « نعرفه » بالهيئة التشريعية ، هنا يدمر المرء جميع الأسس التي قام عليها الاجراء الصحيح . فالتعديل الخامس عشر اوضح المقصود ببند الاجراء الصحيح : ان ذلك « البند هو قيد على السلطة التشريعية وعلى السلطة التنفيذية والسلطات القضائية في الحكومة ، ولا يمكن تفسيره بحيث يترك للكونجرس حرية جعل اي اجراء « اجراء قانونياً صحيحاً ، برغبته المجردة » .

كتب فرانكفورتر كلمات اكثر مما كتب معظم الناس . حتى انه كتب اكثر مما كتب معظم قضاة المحكمة العليا . وكان لأكثر من نصف قرن له تأثير كبير على الحياة الاميركية ، مثل هولمز ، الذي كان شديد الاعجاب به ، وغالباً ما اعتبر « فيلسوفاً » . لكن هناك فرق بين المثقف والفيلسوف . ومشكلة فرانكفورتر هي مشكلة القرن العشرين . فقد كان ، والى حدّ بعيد ، روح العصر الاخلاقي والثقافي ، قلد سلطات قضائية بموجب الدستور الذي آمن واضعوه انه يهدف الى تحقيق العدالة ، وفسر الدستور كما لو كان في مجمله وثيقة طبيعية وخلط عدم التحيز مع الحياد ، وفسر القانون كما لو ان واضعي اطره قد خلطوا الامرين ايضاً . وجاء بنوع من التصلب فرض نفسه دون ان يحابي العدالة او يخشى العواقب ، بدلاً من العدالة غير المتحيزة التي تتقدم دون خوف او محاباة . وربما كان من غير المؤذي لفرانكفورتر ان يصرح بما يعتقده . فقد تشكلت شخصيته

حسب وجهة نظر سابقة ، وبالتالي كان في امكانه ان يعظ حسب افكاره ، ويتصرف بطريقة اخرى ، حسب مقاييس العدالة واللياقة القديمة . لكن ماذا عن هؤلاء الذين تشكلت مفاهيمهم حسب التصور الذي وضعه فرانكفوتر للقانون ؟ وماذا عن هؤلاء الذين فصّلت نظرتهم الى العدالة من جبال الكلمات التي كتبها في « يونايتد ستايتس ريبورتس » ، وفي مختلف ادبيات القرن العشرين ؛ وهؤلاء الذين جاؤوا من بعده ، والذين قد يكونوا اقل المعية منه ؟ وما الذي سيكبحنا اذا ما آمنا ، كما تعلمنا ان نؤمن ، انه في النهاية لا شيء عادل إلا ما نصرح بأنه كذلك ؟ هل في امكان بلد يحل نفسه من مذهب كهذا البقاء ، او ، الن نتخلى عن الدستور وكل الامال الظافرة التي يجسدها ؟ وهل لأمة لها مثل هذا التصور وهذا التفاني ان تدوم طويلاً ؟

الفهرست



الفكر السياسي الأمريكي

يتحدث هذا الكتاب عن الفكر السياسي لرجال الدولة الاميركيين. فحقيقة أنه لم يظهر في تاريخ الولايات المتحدة كله، أي فيلسوف سياسي، جعل من دراسة فكر هذه النخبة المختارة من رجال الدولة الوسيلة الوحيدة للتعرف على نوع جديد من الفكر السياسي، يمتاز بخاصية فريدة، فهو لا يقوم على نظريات فلسفية، أو اجتماعية، أو سياسية بحته، وانما على التجربة العملية، والممارسة، والنظرة الثاقبة والفهم العميق لكافة أبعاد قضايا الحكم التي واجهها أشخاص شغلوا أعلى مراتب المسؤولية.

والكتاب دراسة لفكر عدد من السياسيين، ورجال القانون، والشخصيات البارزة؛ الذين أثروا في مجرى الحياة الاميركية، وتركوا بصمات واضحة على فن ادارة شؤون الدولة الاميركي، من خلال ثلاث أزمات عاتية تعرضت لها الدولة الاميركية، وهي، أزمة اعلان الدستور، وانقسام البيت، او الحرب الاهلية الاميركية، والركود الاقتصادي العظيم. وكان يمكن لاي واحدة من هذه الازمات ان تعصف بالدولة وتفتتها الى دول صغيرة. لولا فكر حفنة من الرجال تمكنوا من التأثير على مجرى الاحداث وقيادة الدولة الى برّ الأمان.

ويعترف واضعو هذه الدراسة، ان ليس في تاريخ الولايات المتحدة أي فيلسوف اميركي له آراء سياسية تستحق الدراسة. وان اعلى مراتب الفكر السياسي الاميركي هو فكر رجال الدولة فيها، وان فكرهم هذا على درجة من السمو بحيث يستحق ان يدرس بعناية وتعمق.

وتنبع أهمية دراسة الفكر السياسي الاميركي من عدة حقائق، أهمها، ان هناك حضارة اميركية، هي امتداد للحضارة الاوروبية الحديثة، ويعرف أي دارس للعلوم السياسية ان ليس في الامكان قيام دولة عظيمة، وحضارة مزدهرة، دون اسس سياسية عظيمة. فالبنية السياسية هي أساس البنية الحضارية. ولا يمكن قيام بنية سياسية عظيمة دون فكر سياسي مستنير، يجتمع حوله الملايين، ويكون هو دستورهم قبل وضع اي دستور آخر. والحقيقة الثانية، ان هذا الفكر عاصر مختلف النظريات السياسية التي اثرت على العالم منذ بداية القرن الحالي، مثل الشيوعية، والقومية الاشتراكية. وفي حين سقطت النظريات القومية الاشتراكية، مثل النازية والفاشية، فان الشيوعية لم تحقق ما بشرت به، بينما صمدت الرأسمالية الاميركية وما زالت قادرة على توجيه الاحداث في مختلف انحاء العالم، مما يجعل جذورها الفكرية مسألة جديرة بالدراسة.



المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت، ساقية الجنزير، بناية برج كارلتون، ص. ب. ٥٤٦٠-١١
العنوان البرقي: موكيالي هـ ٨٠٧٩٠٠/١٨
تلكس: LE/DIRKAY ٤٠٠٦٧

الغلاف: زهير أبو شايب